المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ
المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

(السِّفْرُ السَّابِعُ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص / النحو والصرف

إعداد
الطَّالب / عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
إشراف
الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشَّاعر

المجلَّد الأول

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعياً): **عبد الله عمر أحمد الحاج إبراهيم**................. قسم: **اللغة العربية**.......

الأطروحة مقدمة لنيل درجة: (**الدكتوراه**).... في تخصص: (**النحو والصرف**)........

عنوان الأطروحة: « **شرح ألفية ابن مُعْطٍ لأبي جعفر الرعيني، السفر السابع، تحقيق ودراسة** »

الحمد لله رب العالمين، والصلاةوالسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٤١٨/١/٢٨ هـ. بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تمّ عملُ اللازم، فإنَّ اللجنة تُوصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه، وا لله الموفق .

(أعضاء اللجنة)

المشـــرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: أ.د. **حسن موسى الشاعر**	الاسم: أ.د. **شعبان صلاح إبراهيم**	الاسم: أ.د. **سالم حسين العايد**
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع: ....

رئيس قسم الدراسات العليا

أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

ملخَّصُ الرِّسالة

الحمدُ لله وحدَه، والصَّلاة والسَّلام على مَن لا نبيَّ بَعدَه .

وبعدُ: فهذِهِ رسَالَةٌ مُقدَّمَةٌ لِنَيلِ دَرَجَةِ الدُّكتوراه في اللغة العربيَّة (تخصص النَّحْو والصَّرْف) بعنوان: (شَرحُ ألفيَّةِ ابن مُعْطٍ لأبي جعفرٍ أحمَدَ بنِ يوسُفَ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ المتوفَّى سنة ٧٧٩ هـ السِّفْرُ السَّابع، تحقيقاً ودراسة) .

وقد اقتضت طبيعةُ هذه الرِّسالة أن تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: للدراسة ، والقسم الثاني: للتحقيق .

أما قسم الدراسة فجعلته في ثلاثة فُصُول:

الفصل الأول: خصصتُهُ للحديث عن أبي جعفرٍ الرعيني، وفيه مباحثُ تحدثتُ فيها عن: (مَولدِهِ، وسيرتِهِ، ووفاتِهِ ، ثم عن علمِهِ وخُلُقِهِ وثناءِ العلماء عليه ، ثم عن شيوخِهِ، فتلاميذِهِ ، وآثارِهِ) وقد أوجزتُ الكلامَ في هذا الفصل؛ لأن الكلام فيه مستوفى في السفر الأول الذي قام بتحقيقه أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربيَّة بجامعة أم القرى عام ١٤١٤هـ .

الفصل الثاني: وخصصتُهُ للحديث عن السفر السَّابع من شرح الرعيني، وفيه مباحث تحدثتُ فيها عن: (مادَّتِهِ العلميَّةِ ومنهجِ المصنِّفِ فيه ، ثمَّ عن مصادِرِ المصنِّف في هذا السِّفْر، ثمَّ عن شواهِدِهِ فيه ، ثمَّ عقدتُ موازنةً بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني، وما يقابله من شرح ابن النَّحْوية، ثمَّ تحدَّثتُ عن بعض المآخذ التي وقفتُ عليها في هذا السِّفْر) .

الفصل الثالث: وخصصته للحديث عن شخصية الرُّعيني في السفر السابع، وفيه مباحثُ تحدَّثتُ فيها عن: (موقف الرعيني من العلماء ، ثمَّ عن مذهبِهِ النَّحوي ومَوقفِهِ من مَسائل الخِلاف، ثمَّ عن اختياراته ، ثمَّ عن أثر الرعيني في الخالفين بعده) .

أما القسم الثاني من الرسالة: فهو للنص المحقق، وقد شمل الأبواب التالية: (نعم وبئس، حبذا، أمثلة المبالغة، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل، المصدر، اسم الفعل، النداء وتوابعه، الندبة، الاستغاثة) وقد قدَّمتُ له بمقدِّمَاتٍ تحدَّثتُ فيها عن النسخة الخطية التي اعتمدتُها في تحقيق هذا السِّفْر، وعن عملي في النصِّ المحقَّق، وقدَّمتُ نماذجَ لمخطوطة الكتاب، ثم بعدها قدَّمت النصَّ محقَّقاً وَفْقَ الأصول التي ارتضاها أرباب الصنعة، ثم أتبعتُ النصَّ بفهارسَ فنيةٍ كاشفةٍ عن محتواهُ ومضمُونِهِ، وا لله ولي التوفيق .

الباحث	المشرف	عميد الكلية
عبد ا لله عمر حاج إبراهيم	أ.د. حسن موسى الشاعر	أ.د. حسن محمد باجودة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله بارئ النَّسَم، ومُفيضِ النِّعَم، ومُوجِدِ الكائناتِ مِنَ العَدَم، أَحمدُهُ على جزيل آلائه، وأَشكُرُهُ على سوابغِ نَعْمائِهِ، تفضَّلَ على الإنسان باللسان، وميَّزَه عن سائر الحيوان بالبيان، والصلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المرسَلين محمَّدٍ، أشرَفِ مَن أقلَّته قَدَمٌ، وعلى آله وصحبه الهادين مصابيحِ الظُّلَم .

وبعد: فإن العلمَ كنزٌ لا يَفنَى، ومَغْنىً فيه من الخيرات كلُّ معنًى، والعربيةُ مفتاحُ أبوابه، والأداةُ الموصِلَةُ إلى استخراج لُبابه، تخيَّرها الله لإنزال كتابه، وأنطق بها مَن أرسلَهُ بسَدادَ القول وصوابِهِ، فالحاجةُ إليها شديدةٌ، والآراءُ في تعلُّمِها سديدةٌ، فهي تَرجُمَانُ القرآن، ووسيلتُهُ في الإيضاح والبيان .

ولقد قيَّضَ الله هذه اللغة الخالدة علماءَ أَجلاَّءَ، صانوا كرامتَها، وحفظوا وُدَّها، وأفنَوا في سبيل إرساء قواعدها ورصد ظواهرها أعزَّ ما يملكون من طارفٍ وتَليدٍ، فصُنِّفَت الكُتُب، ووُضِعَت الشُّروح، ونُظمت الأراجيز، فغَنِيَ التراثُ، وازدحمت المعرفةُ، وكان من بين ذلك الدُّرَّةُ الألفيَّةُ، التي وضعها الإمام أبو زكريا يحيى بنُ عبدِ المعطي بنِ عبد النُّور الزواوي المتوفَّى سنة (٦٢٨ هـ)، ذلك العالم الذي كان بالمغرب طُلوعُهُ، وبالمشرق غُروبُهُ، وفيه ظهر بديعُ علمه وغريبُهُ، لم يزل شامةً في وجنة الشَّام، وعَلَماً بين أئمَّتِها الأعلام .

وألفيَّتُهُ قال عنها الإمام الرعيني: وقد كثُرَت عناية السالكين بذلك، فوجدتُ عنايتهم بها عنايةَ حقٍّ، وألْفَيتُ الألفيةَ المذكورةَ قد أحرزت في الإحسان كلَّ سَبْق، أحسنَ المنظومات مساقاً، وأحلاها مذاقاً، وأوقعَها في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، وهي كما قيل فيها: ككلمة التوحيد خفيفةٌ على اللسان، ثقيلةٌ في الميزان .

ولقد نالت هذه الدُّرَّةُ الألفيةُ عنايةَ العلماء واهتمامَهم، فكان أوَّلُ مَن شقَّ الصَّدَفَ عن دُرَّتها، وبَرَقَت له أساريرُ مسرَّتها، الإمامُ العلاَّمةُ شمسُ الدين أبو العباس أحمدُ بنُ الحسين بنِ الخبَّاز المَوصلي المتوفَّى سنة (٦٣٩هـ)، ثم توالت الشُّرُوح إلى أن جاء الإمام العلامة أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ يوسفَ الرُّعينيُّ الغَرناطيُّ المتوفَّى سنة (٧٧٩هـ) فوضع عليها شرحاً في أحد عشر مجلداً، جمع فيه ما تفرق من الفوائد، وحوى ما تناثر من أقوال العلماء ومسائل الخلاف، فكان بحقٍّ أعظمَ تلك الشروح، وأوفاها بالمطلوب.

ولما وقع ناظري على هذا الشرح في سفره الأول الذي قام بتحقيقه أخي وزميلي الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد، رأيته كتاباً موسوعياً، نحا مؤلفُهُ فيه إلى الاستقصاء والإسهاب في الشرح والتحليل والتعليل، فجمع فيه مادة زاخرة بالأقوال المأثورة عن علماء العربية، وبعضهم ممن لم تصلْنا كُتُبُهُم، ارتأيت أن أقوم بإخراج أحد أسفار هذا الكتاب الجليل ليكون موضوع رسالتي لمرحلة الدكتوراه.

وكان عنوانها: (السفر السابع) من شرح الإمام أبي جعفر أحمدَ بن يوسفَ بنِ مالكٍ الرعينيِّ الغرناطيِّ الحلبيِّ على ألفية ابن معطٍ، تحقيقاً ودراسةً.

فقمتُ بهذا العمل مستعيناً بالله، ومستلهماً من صبر أبي جعفرٍ الصبرَ، ومن كفاحه العزمَ والمثابرةَ والصمودَ إزاء ما واجهني من مشكلات وصعوبات، وما اعترى سيري في طريقي من أحداثٍ وعقباتٍ، فلِرُوحِ ذلك العالم المحقِّق، والثبتِ الحجَّةِ المدقِّق، أسألُ المولى القدير أن يُسبِغَ سحائبَ الرحمات.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: للدراسة.

القسم الثاني: للتحقيق.

أما قسم الدراسة فجعلته في ثلاثة فُصُول:

الفصل الأول: خصصتُهُ للحديث عن أبي جعفرٍ الرعيني، وفيه المباحثُ التالية:

المبحث الأول: مَولدُهُ، وسيرتُهُ، ووفاتُهُ.

المبحث الثاني: علمُهُ وخُلُقُهُ وثناءُ العلماء عليه .

المبحث الثالث: شيوخُهُ .

المبحث الرابع: تلاميذُهُ .

المبحث الخامس: آثارُهُ .

وقد أوجَزتُ الكلامَ في هذا الفصل؛ لأن الكلام فيه مستوفىً في السفر الأول الذي قام بتحقيقه أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

الفصل الثاني: وخصصتهُ للحديث عن السفر السَّابع من شرح الرعيني، وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: تحدثتُ فيه عن مادته العلميةِ ومنهجِ المصنِّفِ فيه .

المبحث الثاني: تحدَّثتُ فيه عن مصادِرِ المصنِّف في هذا السِّفْرِ .

المبحث الثالث: تحدَّثتُ فيه عن شواهِدِهِ فيه .

المبحث الرابع: عقدتُ فيه موازنةً بين هذا السِّفْرِ من شرح الرعيني، وما يقابله من شرح ابن النَّحْوية .

المبحث الخامس: تحدَّثتُ فيه عن بعض المآخذ التي وقفتُ عليها في هذا السِّفْرِ.

الفصل الثالث: وفيه أربعةُ مباحث:

المبحث الأول: تحدَّثتُ فيه عن موقف الرعيني من العلماء .

المبحث الثاني: تحدَّثتُ فيه عن مذهبِهِ النَّحوي ومَوقِفِهِ من مَسائل الخِلاف .

المبحث الثالث: تحدَّثتُ فيه عن اختياراته .

المبحث الرابع: تحدَّثتُ فيه عن أثر الرعيني في الخالفين بعده .

أما القسم الثاني من الرسالة: فهو للنص المحقق، وقد قدَّمتُ له بمقدِّمَاتٍ تحدَّثتُ فيها عن النسخة الخطية التي اعتمدتُها في تحقيق هذا السِّفْرِ، وعن عملي في النصِّ المحقَّق، وقدَّمتُ نماذجَ لمخطوطة الكتاب، ثم بعدها قدَّمت النصَّ محقَّقاً وَفْقَ الأصول

التي ارتضاها أرباب الصنعة، ثم أتبعتُ النصَّ بفهارسَ فنيةٍ كاشفةٍ عن محتواهُ ومضمُونِهِ.

وبعد، فإني أحمد الله أولاً وآخراً على ما وفّق ويسّر وأعان، وأرجو من الله أن أكون قد وُفقت في إظهار هذا النص على الصورة التي أرادها مؤلِّفُهُ، والتي يَرضى عنها أهلُ العلم وطُلاَّبُهُ، ولستُ أدّعي الكمالَ فيما قدّمتُ؛ لعلمي أنَّ النَّقصَ من طبيعة البشر، ولكن حسبي أنني أخلصت النية، وحاولت جاهداً شدَّ جياد الحزم، ومدَّ ركاب العزم، فبذلت قصارى جهدي، وانقطعت لهذا البحث بضع سنين، لم أشغل بغيره نفسي، ولم أصرف إلى سواه همتي، وتحمّلتُ المشقة في سبيله، فامتطيت صهوة الصبر، فذلّت أمامه كلُّ الصعاب التي لا تخفى على مَن سلك هذا الطريق، فبعد أن كنتُ أقدم رجلاً وأؤخر أخرى؛ لعلمي أن المتاعَ يسير، والباعَ قصير، والبضاعةَ مُزجاةٌ، والخبرةَ لا تُسعفُ المتعلّمَ بما رجّاه، فاستعنت بالله فأمدني بعونه وتوفيقه.

وفي الختام أجدُ لزاماً عليَّ أن أذكرَ فأشكُرَ - بعد شكر الله - مَن يلزمُني شكرُهُ وبرُّهُ امتثالاً لأمر الباري جلَّ في علاه: ﴿أنِ اشْكُرْ لي ولوالدَيكَ إليَّ المصير﴾، والديَّ الكريمين. أسأل الله أن يبارك في عمرهما، وأن يسبغَ عليهما ثيابَ الصحة والعافية، وأن يجزل لهما المثوبة في الآخرة والأولى.

وإن أنسَ فلا أنس فضلَ جمعٍ من أساتذتي الأفاضل، وزملائي الأعزاء، الذين لهم في عنقي دَين لا يقومُ شكري بوفائه، وأخصُّ بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور حسن بن موسى الشّاعر، المشرفَ على هذه الرسالة، فقد غمرني بعطفه ونصحه، وطوّقني بجميل خلقه، وكريم تعامله، ورعى هذا العمل حتى استوى على سوقه، وكابد معي في قراءة نصه ما كابد، وبذل من أوقات راحته في سبيل إنجازه ما بذل، فقد أهدى إليَّ من النصائح، وأسدى إليَّ من التوجيهات ما كان عوناً لي - بعد الله سبحانه - على مواصلة السير فيه، فقد كان محققاً ومدققاً في كل ما أقولُ وأكتُبُ، فكم أرشد إلى تصحيح كلمةٍ، وتوضيحِ عبارةٍ، وتقويمِ فكرةٍ، وتحريرِ مسألةٍ، فأفَدتُ من ملحوظاته السديدةِ، وآرائه الصَّائبةِ، ما أسأل الله جل وعلا أن يجعله في ميزان

حسناته يوم يلقاه، فله مني الشكرُ والثناءُ، وله من الله الثوابُ والجزاءُ .

كما يطيب لي في هذا المقام أن أسجل جزيل شكري وامتناني لجامعة أم القرى التي احتضنت هذا العمل طيلة سنواتٍ خلت، ولكلية اللغة العربية ممثلة في سعادة عميدها الفاضل الأستاذ الدكتور حسن بن محمد باجودة عظيمُ الشكر ووافرُ الامتنان .

أما رئيس قسم دراساتها العليا أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، صاحبُ الخُلُق العالي، والتواضع الجم، الذي يشمَلُ كلَّ طالب علمٍ بفضل رعايته ومتابعته بعد رعاية الله، فذاك رجلٌ قلَّ أمثالُهُ في العامِلين، فله ولأمثاله من أفاضل هذه الكلية أزجي عاطر الثناء، وإن كنتُ أعلم أنه في حقه قليلٌ يسير، لكني أسأل الله أن يكثِرَ من أمثاله، وأن يزيده علماً وتواضعاً، ومَن تواضع لله رفَعَه .

كما أخصُّ بالشكر الأستاذَين الفاضلَين عُضوَي لجنة المناقشة، الأستاذَ الدكتور صالح بن حسين العايد، والأستاذَ الدكتور شعبان صلاح إبراهيم، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإعطائها نصيباً من وقتهما الغالي الثمين، سائلاً المولى جل وعلا أن ينفعني بما يُبديانه من توجيهات، وما يُسديانه من ملحوظات، وأن يكتب ذلك في ميزان حسناتهما، وأن يَجزيَهُمَا عني خيراً .

كما أشكر كل مَن مَدَّ لي يَدَ العون، أو أسهَمَ بأي جهدٍ أو نصحٍ أو مشورةٍ من أساتذتي الكرام، وزملائي الأوفياء، وإخواني البررة، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور أحمد بن محمد الخراط، وأخي وزميلي الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد الذي أمدني بمصورة هذا السِّفْر، فلجميع هؤلاء وغيرهم الشكرُ والدعاءُ، شكرُ معترف بالفضل لأهله، عاجزٍ عن أداء دينٍ لهم في عنقه، مدَّخِرٍ لهم دعواتٍ صادقاتٍ بأن يجمعني الله وإياهم في مستقرِّ رحمته، راجياً أن أكونَ قد شاركتُ بهذا العمل المتواضع في وَضع لبنةٍ من لَبِنَاتِ إحياء هذا التراث العظيم الخالد، محتسباً الأجر والثواب من الله تعالى، والله من وراء القصد.

وبعد، فهذا عملي - أيها السَّادةُ - أضعهُ بين أيديكم، فما كان فيه من صواب

فمن الله، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن نفسي والشيطان، وما أبرِّئُ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا .

ولله الحمدُ في الآخرة والأولى، وصلوات ربي وسلامه ورحماته على حبيبه وصفوته من خلقه، وعلى آله وصحبه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وكتبه:
عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
مكة المكرمة في:
١٧ / ذي القعدة من عام ١٤١٧هـ
٢٦ / مارس من عام ١٩٩٧م

القِسْـــمُ الأَوَّلُ

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصلُ الأوَّلُ: أبو جعفرٍ الـرُّعَينيُّ

(سيرتُهُ وآثارُهُ)

الفصلُ الثَّاني: شرح الدُّرَّة الألفيَّة

(السِّفر السَّابع، تحليلٌ ودراسةٌ)

الفصلُ الثَّالث: شـخصيَّةُ الـرُّعَينيُّ

(من خلال هذا السِّفْر)

الفَصلُ الأَوَّلُ

أبو جعفر الرُّعينيُّ الغرناطيُّ

(سيرته بإيجاز)

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ مَولدُهُ، وسيرتُهُ، ووفاتُهُ .

٢ ـ علمُهُ وخُلُقُهُ وثناءُ العلماء عليه .

٣ ـ شيوخُهُ .

٤ ـ تلاميذُهُ .

٥ ـ آثارُهُ .

المبحث الأول:

الرُّعينيّ(١)
نَسَبُهُ وسيرتُهُ العلميَّة

هو شهاب الدين، أبو جعفر، أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكٍ بنِ إسماعيلَ بنِ أحمدَ الرُّعينيُّ الغرناطيُّ الأندلسيُّ الإلبيريُّ الحلبيُّ المالكيُّ البِيريُّ .

---

(١) انظر ترجمته في:

١ ـ الوافي بالوفيات للصفدي ٣٠٥/٨، والذيل على العبر للولي العراقي ٤٧٣/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١٥١/١، والدر المنتخب لابن خطيب الناصرية ١٢٨/١ (مخطوط)، والسلوط للمقريزي /القسم الثالث/ ٣٢٥/١، ودرر العقود للمقريزي أيضاً ٣١٤/٢، والإعلام بتاريخ الإسلام لابن قاضي شهبة ٢٤٨/١ (مخطوط)، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٣٦١/١، وإنباء الغُمر بأنباء العُمر له أيضاً ٢٤٤/١، والنجوم الزاهرة لابن تغردي بردي ١٨٩/١١، والمنهل الصافي له أيضاً ٢٧٠/٢، والدليل الشافي له أيضاً ٩٨/١، وكنوز الذهب في تاريخ حلب لأبي ذر: ١٦٨ (مخطوط)، والتحفة اللطيفة للسخاوي ٢٧٤/١، والذيل التام على دول الإسلام له أيضاً: ٣٠٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٠٣/١، وبدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس (القسم الأول) ٢٢٢/٢، ومفتاح السعادة لطاش كبري زادة ١٨١/١، ودرة الحجال لابن القاضي المكناسي ٦٢/١، ونفح الطيب للمقّري ٦٧٥/٢، ٣٧١/٧، وكشف الظنون لحاجي خليفة ٢٣٤/١، ٢٦٢، ٦٨٨، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٤٤٩/٨، وإيضاح المكنون للبغدادي ١١١/١، وهدية العارفين له أيضاً ١١٤/١، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ الحلبي ٧٣/٥، والأعلام للزركلي ٢٧٤/١، ومعجم المؤلفين لكحالة ٢١٣/٢، وتاريخ الأدب العربي للدكتور عمر فروخ ٥٢٨/٦ .

كما أن للرعيني أخباراً في المراجع المذكورة آنفاً في أثناء ترجمة رفيقه محمد بن أحمد بن جابر الهواري، وكذلك وردت له أخبار في مراجع أخرى، اكتفيت عنها بما أسلفت، وهي مذكورة في مقدمة السفر الأول من هذا الشرح .

فالرعيني نسبة إلى رُعين قبيلة باليمن، تنسب إلى ذي رُعين من ملوك اليمن وأذوائها[١].

والإلبيري نسبة إلى (إلبيرة) بقطع الهمزة منطقة كبيرة من بلاد الأندلس، من مدنها قسطيلية وغرناطة، وبينها وبين غرناطة ستة أميال، وإليها ينسب كثير من أهل العلم، وبساحلها كان نزول عبد الرحمن الداخل حين عبوره إلى الأندلس[٢].

والبِيري نسبة إلى (البِيرَة) قريةٌ من قرى حلب على شاطئ الفرات[٣].

مولده:

أما عن مولد الرعيني فأكثر المصادر لم تتعرض له، إلا أن بعضهم أشار إلى أنه كان في حدود السبعمائة[٤] ، وقال الصفدي[٥]: « وسألته [أي الرعيني] عن مولده فقال: سنة ثمانٍ أو تسعٍ وسبعمائة ».

أما عن مكان ولادته، فقد نقل السخاوي عن ابن فرحون أنها كانت في مدينة غرناطة[٦] .

نشأته وسيرته العلمية:

نشأ أبو جعفر في غرناطة، وبها بدأ تعلمه على يد أشياخها كالقيجاطي والبيسوي[٧]، وفي هذا الميدان التقى برفيقه ابن جابر الهوَّاري (ت ٧٨٠هـ) ، فتعاهدا على الصحبة، ولزم كل منهما صاحبه لا يفارقه إلا في خاصة أمره، وقد

---

(١) انظر اللباب في تهذيب الأنساب ١٣٩/٦ .

(٢) معجم البلدان ٢٤٤/١، والروض المعطار: ٢٨ .

(٣) مراصد الاطلاع ٢٤٠/١، والتاج (بير) .

(٤) الدرر المنتخب ١٢٨/١، والمنهل الصافي ٢٧٠/٢ .

(٥) الوافي بالوفيات ٣٠٥/٨ ، وانظر: التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣ .

(٦) التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣ .

(٧) غاية النهاية ١٥١/١ .

كان لصحبتهما هذه شأن كبير في حياتهما، حتى إنهما أصبحا يعرفان بالأعمى والبصير، أو بالأعميين، ويصوِّرُ ابنُ فرحون لنا هذه الصحبة فيقول[(١)]:

« وأخوَّةُ هذين الشيخين واتفاقهما في الأخلاق والأقوال والأفعال لم أرَ مثلها ولم أسمع بذلك، لا يملك أحدهما دون أخيه شيئاً، ولا يتخصص عنه بشيء من أمور الدنيا قلَّ أو جلَّ، ولا يلبسُ أحدهما غير ملبس الآخر، لكل واحد منهما مثل ما لصاحبه، إن فصَّلا ثياباً فمن نوعٍ واحدٍ، ومن لونٍ واحدٍ، وكذا في العمائم والفُوَط ... وإذا لبسا لبسا لوناً واحداً بياضاً كان أو غيرَه، ولا يمكن أن يغيرَ أحدُهما لباساً دون الآخَر، ويأكلان جميعاً، ويرقدان جميعاً في بيتٍ واحدٍ، وأعرضا معاً عن الزواج والتَّسَرِّي رغبةً في دوام الصحبة، وخوفاً من أسباب الفرقة، وكان معهما مملوكٌ يخدمهما ...

وفي بلادهما كانا كذلك لا يفترقان أصلاً ...

ومن أعجب الأشياء أنهما يمرضان جميعاً ويصِحَّان جميعاً ، كما شاهدتُهُ منهما في المجاورة الثانية، مرضَ أبو جعفر في يوم وأبو عبد الله في اليوم الثاني، وتمادَى بينهما المرضُ مدةً طويلةً ... » .

ويخبرنا معاصرُهما لسانُ الدين بنُ الخطيب[(٢)] في أثناء حديثه عن ابن جابر عن صحبتهما فيقول: «وتظافر برجل من أصحابنا يعرف بأبي جعفر الإلبيري، صارا رُوحَين في جسد، ووقع الشعر منهما بين لَحيي أسد، وشمَّرا للكُدية، فكان وظيفُ الكفيف النظمَ، ووظيفُ البصير الكتْبَ، وانقطع الآن خبرهما » .

وعنها يقول ابن الجزري[(٣)]: « فكان بينهما من الاتفاق ما يُتعجَّب منه » .

هكذا قُدِّر لمسيرة حياة هذين الرجلين ليضربا مثلاً فريداً في الأخوة والصحبة .

---

(١) فيما نقله عنه السخاوي في التحفة اللطيفة ٤٨٢/٣ .

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٣٠/٢ .

(٣) غاية النهاية ٦٠/٢ .

ويبلغ أبو جعفر الثلاثين من عمره، فيقرر الهجرة إلى بلاد المشرق برفقة صاحبه (في سنة ٧٣٨هـ)، يغادر غرناطةَ وأعلامُ نجدٍ أمـامَ ناظريـه تَلُـوح، وحمائمُـهُ تشـدو على الأيك وتَنُوح فيُنشِدُ[1]:

ولمَّا وقـفْنَـا للوداعِ وقــد بدَتْ قِبابُ قِبَا نجدٍ على ذلك الـوادي
نظرتُ فألـفيـتُ السـبيكة فضَّةً لحسن بياضِ الزَّهر في ذلك النـادي
فلما كستْـهَا الشمسُ عاد لجينُها لنا ذهباً فاعجبْ لإكسيرها البادي

وفي طريق رحلته عرَّج أبو جعفرٍ على بلاد المغرب، وطوَّف في أرجائها، فأخذ العلم عن شيوخها، ثم تابع مع صاحبه المسير، فدخلا سبتة[2]، والإسكندرية[3]، ثـم حجًّا ودَخَلا القاهرة، فسَمِعا أبا حيان وغيرَه[4]، ثم دخلا دمشق سنة (٧٤١ هـ) ، ونزلا بالأشرفية دار الحديث[5]، وسمعا من جلة أشياخها كالمزي وابـن عبـد الهـادي وابن عبد الدائم وغيرهم[6]، وفيها التقيـا بصـلاح الديـن الصَّفَـدي، ثـم توجَّهـا إلى بعلبـك وسمعـا مـن فاطمـة بنـت اليونيـني[7]، ثـم توجهـا إلى حلـب، ورحـلا إلى ماردين[8]، ثم رجعا إلى حلب، واستقر بهما المقام في البِيرة على شـاطئ الفـرات، وأقاما فيها نحواً من ثلاثين عاماً، ذاع فيها صيتهما، وانتشر أمرهمـا، حتى أصبحـا ملاذاً للقربى، وملجأً للمظلومين، شفاعتهما مقبولة، وكلمتهما عالية[9]، رتب لهمـا

---

(١) طراز الحلة: ١١١ - ١١٢ .
(٢) طراز الحلة: ٢٩١ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) غاية النهاية ١/١٥١، والدرر الكامنة ١/٣٦١ ، وإنباء الغُمْر ١/١٥٩، وإعلام النبلاء بتـاريخ حلب الشهباء ٥/٧٥.
(٥) الوافي بالوفيات ٨/٣٠٥ .
(٦) غاية النهاية ١/١٥١، والدرر الكامنة ١/٣٦١،
(٧) غاية النهاية ١/١٥١ .
(٨) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٥ .
(٩) التحفة اللطيفة ٣/٤٨٤ .

السلطان ما يكفيهما، وخدمهما رؤساء البلاد وسَراة الناس، ومدحهما الأدباء وكتّاب الإنشاء[١].

ولهما في حلب مسجد في درب بني سوادة كان يعرف قبل فتنة تيمور بمسجد النحاة نسبة إليهما[٢].

وقد حَجَّ أبو جعفر من حلب مراراً مع رفيقه ابن جابر، وجاور مرتين بالمدينة النبوية الشريفة[٣]، وقرئت عليه هناك بعض كتب العربية والحديث وغيرهما.

هكذا بقي أبو جعفر مع صاحبه مدة حياتهما إلى أن افترقا قبل موتهما بالقلوب؛ لأن أبا عبد الله بن جابر الهواري تزوج بالبيرة[٤]، وأقام بها، وعندها اتجه أبو جعفر إلى حلب ليقضي بقية أيام حياته، إلى أن وافته منيته في منتصف شهر رمضان من سنة تسع وسبعين وسبعمائة، ودفن بمقابر الصالحين، وكانت جنازته مشهودة، ورثاه رفيقُهُ ابنُ جابر بقصيدة طنانة بلغت (٧٨) بيتاً قال في مطلعها[٥]:

لَقَد عَزَّ مَفقودٌ وجَلَّ مُصابُ	فللخدِّ من حُمْرِ الدُّمُوعِ خِضَابُ
مُصَابٌ لَعَمري ما أُصيبَ بمثله	ولا أنا فيما بَعدَ ذاكَ أُصَابُ
فإنْ أبكِ لم أُعتَب وإنْ أُرَ صابراً	فليسَ على الصَّبر الجميلِ عِتابُ
بَكَيتُ ولكن لم أَجِدْ ذاكَ نافعاً	ولا فيه إلاَّ أنْ يضيعَ ثَوابُ
فأُبْتُ بحسنِ الصَّبرِ وهْوَ أَجَلُّ ما	إليه إذا جلَّ المصابُ يُؤَابُ
لَعَمرُكَ ما الدُّنيا بدَارِ إقَامَةٍ	فللنَّاس عنها رحلةٌ وذَهابُ

(١) التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣ .

(٢) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٣/٥ .

(٣) كانت الأولى سنة (٧٥٥ - ٧٥٦هـ)، والثانية سنة (٧٦٥ - ٧٦٦هـ) طراز الحلة: ٣٠٧، غاية النهاية ١٥١/١، والتحفة اللطيفة ٤٨٢/٣، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٥/٥ .

(٤) كنوز الذهب: ١٦٩، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٣/٥ .

(٥) القصيدة طويلة أوردها بكاملها أبو ذر في كنوز الذهب لوحة (١٦٩-١٧١)، والطَّبَّاخ الحلبي في إعلام النبلاء ٧٥/٥-٧٨ .

المبحث الثاني:

عِلْمُهُ، وخلقُهُ، والثّناءُ عليه

لقد أفاد الرعيني من رحلته هذه كثيراً، حيث التقى بكثير من الأشياخ، وأخذ عن جلتهم في مختلف الأقطار، حتى برع في كثير من العلوم، فذاع صيته، وانتشر أمره مع صاحبه، فترجم له العلماء، وذكروه بخير ذكرٍ، وأثنَوا عليه ثناءً عاطراً، فوصفوه بالعلم، وحسنِ الخلق، وكثرةِ العبادة، والتواضُعِ، وحُسنِ المعاملة، وأنه كان ديِّناً، حلوَ المحاضرة، ثقةً، حُجَّةً.

قال عنه ابن الجزري[1]: « إمام نحويٌّ شيخنا » .

وقال عنه ابن خطيب الناصرية[2]: « كان ديناً ثقة حجة » ، وقال: « كان إماماً عالماً فاضلاً أديباً ماهراً في النثر والنظم، مجيداً فيهما، مكثراً بارعاً في النحو والبيان والتصريف والبديع، متقناً لكلام العرب » .

وقال المقريزي[3]: « كان عالماً بالنحو والتصريف والبديع والعروض، يجيد قراءة الحديث، ويشارك فيه مشاركةً جيدةً، وله يد طولى في الأدب وإتقان لعلم اللغة » .

وقال تلميذه طاهر بن حبيب[4]: « كان حسن الخَلق والأخلاق، جميل المصاحبة للإخوان والرفاق، عالماً بالنحو والتصريف والبديع، كاشفاً عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيداً في قراءة الحديث، عارفاً بالقديم من رواته والحديث، ذا يد طولى في فن الأدب، وإتقانٍ لمعرفة كلام العرب » .

---

(١) غاية النهاية ١/١٥١ .

(٢) الدر المنتخب ١/١٢٨ .

(٣) درر العقود الفريدة ٢/٤٢٧ .

(٤) فيما نقله عنه ابن قاضي شُهبة في الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ١/٢٤٨ .

وقال ابن حجر[١]: « وكان أبو جعفر مقتدراً على النظم والنثر، عارفاً بالنحو وفنون اللسان، ديناً، حسن الخلق، حلو المحاضرة، كثير التواليف في العربية وغيرها».

وقال أيضاً[٢]: « وكان أبو جعفر كثير العبادة » .

وقال لسانُ الدين بن الخطيب[٣]: « أبو جعفر دَمِثٌ، مُتَخَلِّقٌ، مُتَوَاضِعٌ ، أَوحَدُ زمانه في العربية، حَسَنُ المعاملة » .

وقال ابن تغردي بردي[٤]: « الشيخ الإمام العلامة، كان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض، وله مشاركة في علوم كثيرة » .

وقال أيضاً[٥]: « الفقيه الأديب المحدث »، وقال[٦]: « تفقه ببلاده، وبرع في فقه المالكية وغيره » .

قلتُ: ومَن وَقَفَ على كتابَيه: شرح الدرة الألفية، وطرازِ الحلَّة وشفاءِ الغُلَّة، علمَ مكانة الرجل في اللغة والأدب .

وقد نوَّه صلاح الدين الصفدي بفضله في إجازته التي كتبها جواباً على استجازة الرعيني له فقال:

يا فاضلاً في النُّهى والعلمِ منماهُ ... وللهُدَى ومحلِّ الفضل مرماهُ

شنَّفتَ سمعي بأبياتٍ إذا تُليَتْ ... في مجلس الفضلِ راقَ الطرفَ مغناهُ

ثم قال:

لكن أطعتُ امتثالاً ما أمرتَ به ... وقد أجزتُكَ مالي فارضَ لُقيَاهُ

---

(١) الدرر الكامنة ١/٣٦١ ، وانظر بغية الوعاة ١/٤٠٣، ومفتاح السعادة ١/١٨١ .

(٢) إنباء الغُمر ١/١٦٠ .

(٣) نقله عنه ابن حجر في الدرر الكامنة ١/٣٦٢ .

(٤) النجوم الزاهرة ١١/١٨٩ .

(٥) الدليل الشافي ١/٩٨ .

(٦) المنهل الصافي ١/٢٧٠ .

المبحث الثالث:

شُيُوخُهُ

خلال هذه الرحلة الطويلة لأبي جعفر برفقة صاحبه ابن جابر الهواري، وتطوافه في البلدان مشرقها ومغربها، التقى الرعيني بكثير من الشيوخ في مختلف الأقطار الإسلامية، فأخذ عنهم ما شاء من فنون العلم وصنوف المعرفة، ويصوِّرُ لنا أبو جعفر هذه الرحلة الطويلة التي بدأها من غرناطة، وختمها بحلب، ماراً في أثنائها بكثير من البلاد، للالتقاء بعلمائها والأخذ عنهم قائلاً[1]:

« وجعلتُ أضربُ أعداد البلاد بعضاً في بعض، وأخطُّ الأرضَ تارةً عن طول وآونةً عن عرض، وأنا في طيِّ ذلك أستخرجُ الدررَ من أصدافها، وأجمعُ الفوائدَ على اختلاف أصنافها، إلى أن جمعتُ من ذلك ما حلا منه وطاب، وذقتُ من حلاوة الرحلة ما يُستعذبُ منه ويُستطاب، فلم أزل أقفُ على تنوعات البلدان موقف الاستحقاق، وأتبين مدلول قوله تعالى: ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق﴾[2] .

ولا غرضَ في ذلك كلِّهِ إلا مسألةٌ أفيدها أو أستفيدها، أو كلمةٌ أُجيدها أو أستجيدها، أو عالِمٌ أعودُ من رؤياه ممتلئَ الفؤاد، أو متعلمٌ أُظفرُهُ بالعلم المستفاد .

وما برحتُ في طلب هذا المقصد، وتوردِّ هذا المورد، أَحِلُّ من كل مدينةٍ مَحلَّ المنتقِدِ، وأَحُلُّ بها من عُقَدِ العلم ما أُبرِمَ وعُقِدَ ، إلى أن ألحقتُ الفراتَ بالنيل، وبلغتُ فيما بينهما غايةَ المستنيل، وجعلتُ ما بين الأندلس والشام، كمرحلةِ يومٍ من الأيام، وما حجزني عن الحجاز قطعُ حَزنٍ ولا سهل، ولا تشاغلتُ عن ذلك بوطنٍ ولا أهل، إلى أن جمعتُ بين زيارةِ الحرمين، وحصلتُ من الرحلةِ على غُنمَين، ولم يَرُعْني أن بغرناطةَ دياري، وبالشام مزاري » .

---

(١) اقتطاف الأزاهر: ٣٧ - ٣٨ .

(٢) سورة فصلت: آية: ٥٢ .

ولقد نصَّ أصحاب التراجم على كثير من أسماء العلماء الذين أخذ عنهم أبو جعفر الرعيني، وسوف أقوم بذكرهم مرتبين حسب وفياتهم، ومترجماً لكل منهم بترجمة موجزة، محيلاً على أهم مصادر الترجمة، فأقول مستعيناً با لله:

شيوخ الرعيني:

- **أبو الحسن القَيْجَاطِيُّ (ت ٧٣٠هـ)[١]:**

عليُّ بن عمر بن إبراهيم الكناني القَيجاطيُّ، نسبة إلى قَيجاطَة، من أعمال جيَّان، أخذ عن ابن الضائع والأُبَّذي، وأبي جعفرٍ الطبَّاع، وغيرهم، توفي سنة (٧٣٠هـ) . من شيوخ الرعيني في غرناطة، ذكره الصفدي وابن الجزري .

- **فاطمة اليونينيَّة (ت ٧٣٠هـ)[٢]:**

فاطمة بنت علي بن أحمد اليونينيَّة البعليَّة، أم الخير، بنت الحافظ شرف الدين أبي الحسين، سمعت من نصر ا لله بن عبد المنعم بن حَوران، وحدَّثت، توفيت سنة (٧٣٠هـ)، ذكر ابن الجزري أن الرعيني سمع منها الشاطبية بإجازتها من الكمال الضرير .

- **ابن هانئ الأندلسي (ت ٧٣٣هـ)[٣]:**

محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي، أصله من إشبيلية، عالم بالنحو

---

(١) انظر ترجمته في الإحاطة ١٠٤/٤، وغاية النهاية ٥٥٧/١، وبغية الوعاة ١٨٠/٢ .

(٢) لها أخبار في الدرر الكامنة ٣٠٧/٣، وقد نص ابن الجزري على سماع الرعيني للشاطبية من فاطمة بنت اليونيني بإجازتها من الكمال الضرير، وهنا إشكال هو أن الرعيني خرج من الأندلس سنة ٧٣٨هـ، وفاطمة اليونينية توفيت سنة ٧٣٠هـ، أي: قبل خروج الرعيني من الأندلس، فكيف سمع منها ؟ أقول: لعل ثمة تحريفاً في أحد التاريخين السابقين، أو في أصل هذا الخبر، وا لله أعلم .

(٣) ترجمته في: الإحاطة ١٤٣/٣، والدرر الكامنة ٢١٠/٤، وغاية النهاية ٢١١/٢ .

والقراءات وفنون من العلم، قرأ على الغافقي وأبي بكر بن عَبيدة وغيرهما، له شرح على التسهيل، وإرشاد الضّوالّ في لحن العامة، توفي سنة (٧٣٣هـ). ذكره الرعيني في طراز الحلة[١].

● **ابن منظور القيسي (ت٧٣٥هـ)[٢]:**

محمد بن عُبيد الله بن محمد بن يوسف، أبو بكر بن منظور القيسي المالَقي، من بيت علم وفضل، ولي بمالَقَة القضاء، من تصانيفه: « السحب الواكفة » و « الصيب الهتان » وغيرهما، توفي سنة (٧٣٥هـ) ذكره الرعيني نفسُهُ في كتابه « رفع الحجاب عن تنبيه الكتّاب[٣] » ، وهو من شيوخه في مالَقَة .

● **المطَريُّ (ت٧٤١هـ)[٤]:**

محمد بن أحمد بن خلف بن عيسى الخزرجي الأنصاري السعدي، أبو عبد الله جمال المطَري، نسبة إلى المطَريَّة بمصر، كان إماماً عالماً مشاركاً في العلوم، وكان مؤذناً بالمسجد النبوي، حسن الصوت، توفي سنة(٧٤١هـ). ذكره الرعيني نفسه في كتابه « طراز الحلة »[٥] ، وهو من شيوخه في المدينة النبوية .

● **أبو عبد الله بن بكّر (ت٧٤١هـ)[٦]:**

محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكّرَ بن سعد الأشعري المالقي، أخذ عن أبي جعفر بن الزبير وغيره، كان من صدور العلماء، ولي القضاء بغرناطة، توفي سنة (٧٤١هـ). ذكره الصفدي، وهو من شيوخ الرعيني في غرناطة .

---

(١) طراز الحلة: ٢٩١ .

(٢) انظر ترجمته في الإحاطة ١٧٠/٢، والدرر الكامنة ١٥٦/٤ .

(٣) رفع الحجاب: ٢١٩ .

(٤) ترجمته في: الوفيات للسلامي ٣٥٨/١، والتحفة اللطيفة ٤٦٦/٣، والدرر الكامنة ٤٠٣/٣ .

(٥) طراظ الحلة: ٣٠٩ .

(٦) انظر ترجمته في: الإحاطة ١٧٦/٢، والدرر الكامنة ٥٥/٥، وشذرات الذهب ٢٣١/٨ .

● **أبو الحجاج المِزّي (ت ٧٤٢هـ)** [١]:

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، الكلبي القُضاعي الدمشقي المِزِّي، محدث الإسلام، جُمع له الدرايةُ والروايةُ وعلوُّ الإسناد، من تصانيفه: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، توفي سنة (٧٤٢هـ). من شيوخ الرعيني في دمشق، ذكره ابن الجزري وابن حجر .

● **ابن عبد الدائم (ت ٧٤٣هـ)** [٢]:

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن احمد بن عبد الدائم المقدسي الصالحي، شيخ محدث مكثر، سمع من جده ومن عمر بن محمد الكرماني وغيرهما، توفي سنة (٧٤٣هـ). ذكره ابن قاضي شهبة وابن حجر ، وهو من شيوخ الرعيني في دمشق .

● **الجزريُّ (ت ٧٤٣هـ)** [٣]:

أبو العباس أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزري الصالحي الحنبلي، مقرئ صالح عابد، قال السبكي: لم أر أجلد منه على العبادة والصلاة، أقرأ بحماة، ثم انتقل إلى دمشق، توفي سنة (٧٤٣هـ) ، ذكره المقريزي وابن حجر وابن تغردي بردي والسيوطي .

● **ابن كامِيَارَ (ت ٧٤٣هـ)** [٤]:

زين الدين محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن كامِيَارَ بن أبي نصر القزويني ثم الدمشقي، أبومحمد، شيخ صالح خيِّر، من طلبة دار الحديث الأشرفية، أجاز له

---

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٤٩٨/٤، وفوات الوفيات ٣٥٣/٤، طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٥/١٠ .

(٢) ترجمته في: الوفيات ٤٣١/١، والدرر الكامنة ٢٠/٤ .

(٣) ترجمته في: الوفيات ٤٣٢/١، والدرر الكامنة ٢٢٠/١ .

(٤) أخباره في: الوفيات ٤٢١/١، والدرر الكامنة ٤٦١/٢ .

خلق، وحدَّث مرات، توفي سنة (٧٤٣هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره السيوطي.

● **ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)[١]:**

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، أحد الأذكياء، تفقه في مذهب الإمام أحمد، قال الذهبي: الفقيه البارع المقرئ المجود النحوي المحدث الحافظ الحاذق ذو الفنون، تفقه بابن مسلم، وتردد على ابن تيمية، توفي سنة (٧٤٤هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية، وابن قاضي شهبة، وابن حجر.

● **فخر الدين الملقّن (ت ٧٤٥هـ)[٢]:**

عثمان بن سالم بن خلف، أبو عمر المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، كان شيخاً مهيباً يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أخذ عنه الذهبي والبِرزالي وغيرهما، توفي سنة (٧٤٥هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية.

● **التكريتي (ت ٧٤٥هـ)[٣]:**

زين الدين عبد الرحمن بن علي بن حسين بن منّاع التكريتي ثم الدمشقي، حدَّثَ فترةً، وكان تاجراً حسن الشكل، مهيباً، منوَّر الشيبة، كريم الأخلاق، محتشماً، توفي سنة (ت٧٤٥هـ) من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية.

● **أثير الدين أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)[٤]:**

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أثير الدين أبو حيان الأندلسي النِّفْزي، ولد بنواحي غرناطة، وهاجر إلى المشرق، واستقر بالقاهرة، نحوي عصره، إمام علامة مفسر، تواليفه سارت في الآفاق، توفي سنة (٧٤٥هـ). ذكره أغلب من

---

(١) أخباره في: الوافي بالوفيات ٢/١٦١، والمقصد الأرشد ٢/٣٦٠، وبغية الوعاة ١/٢٩.

(٢) أخباره في: معجم شيوخ الذهبي ١/٤٣٤، والوفيات ١/٤٩٦، والدرر الكامنة ٣/٥٣.

(٣) أخباره في: الوفيات ١/٤٩٥، والدرر الكامنة ٢/٤٤٤.

(٤) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٥/٢٦٧، والدرر الكامنة ٥/٧٠، وطبقات المفسرين للداودي ٢/٢٨٦.

ترجم للرعيني، وهو من شيوخه في القاهرة .

● **ابن شِبرين (ت ٧٤٧هـ)[١]:**

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن علي بن شِبرين، أبو بكر الجُذامي، قال ابن الخطيب: الشيخ الفقية القاضي المؤرخ الكاتب. ولد بسبتة وانتقل إلى غرناطة، ولي القضاء بعدة جهات، أخذ عن أبي بكر بن عَبيدة، والغافقي وغيرهما، توفي سنة (٧٤٧ع). من شيوخ الرعيني في غرناطة، ذكره في طراز الحلة[٢] « قال: أنشدنا القاضي الإمام العلامة أبو بكر بن شبرين لنفسه بجامع غرناطة» .

● **خطيب الصالحية (٧٤٨هـ)[٣]:**

محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر، عز الدين الصالحي الحنبلي، إمام فقيه خيِّر صالح، مهر بالفقه، ودرَّس، كان طلق الوجه، حسن البشر، مهيباً أماراً بالمعروف، توفي سنة (٧٤٨هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **السَّلاويُّ (ت ٧٤٩هـ)[٤]:**

محمد بن عمر بن أبي القاسم بن عمر، أبو محمد السَّلاوي ثم الدمشقي، سمع من ابن عبد الدائم وابن أبي اليُسْر وغيرهما، وحدث، توفي سنة (٧٤٩هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

---

(١) أخباره في: الإحاطة ٢/٢٣٩، والدرر الكامنة ٣/٤٣٩، ونفح الطيب ٥/٥٤١ .

(٢) طراز الحلة: ٢٨٢ .

(٣) أخباره في معجم شيوخ الذهبي ٢/١٣١، والوفيات ٢/٥٢، والدرر الكامنة ٣/٣٧، والقلائد الجوهرية ١/١٣٦ .

(٤) انظر: الوفيات ٢/١١٥، والدرر الكامنة ٤/٢٤٢ .

● **ابن المرابط (ت ٧٥٢هـ)[1]:**

الحافظ أبو عمرو محمد بن عثمان بن يحيى بن أحمد المرادي الغرناطي، سكن دمشق، وسمع منه المِزّيُّ وغيره، توفي سنة (٧٥٢هـ) . سمع منه الرعيني بدمشق، ذكره الروداني[2] .

● **أبو عبد الله البَيَّانيُّ (ت٧٥٣هـ)[3]:**

محمد بن إبراهيم بن محمد السَّيَّاريُّ الغرناطيُّ، المعروف بالبيَّاني، قرأ على أبي جعفر بن الزبير، وابن رُشيد، وابن الزيات وغيرهم، كان مشاركاً في العربية والفرائض والأصول، توفي سنة (٧٥٣هـ) . ذكره الصفدي .

● **ابن الفخَّار الخولاني (ت ٧٥٤هـ)[4]:**

محمد بن علي بن أحمد الفخار، الخولاني البيري، إمام في العربية، وله مشاركة في القراءات والفقه والعروض والتفسير، قرأ على الغافقي وابن حُريث وابن الشَّاط وغيرهم، من آثاره شرح على الجمل، وشرح على الدرة الألفية، توفي سنة (٧٥٤هـ) . نص عليه الرعيني[5] في هذا السفر من الشرح، ووصفه بقوله: « شيخنا الأستاذ العلامة بقية النحاة » .

● **أبو إسحاق الحلبي (ت ٧٦٠هـ)[6]:**

جمال الدين إبراهيم بن القاضي شهاب الدين محمود بن سلمان بن فهد، سمع من والده والصَّوَّاف والدمياطي، حدَّث بالقاهرة، ثم بحلب، وفيها سمع منه الحافظ

---

(١) انظر: الوفيات ٢/١٤٢، وطبقات الحفاظ: ٥٢٧ .

(٢) صلة الخلف بموصول السلف: ٦٥ .

(٣) انظر ترجمته في: الديباج المذهب ٢/٢٧٦، والدرر الكامنة ٣/٣٨٢، ودرة الحجال ٢/٤٩ .

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢/٢٠٠، والدرر الكامنة ٤،١٧٢، وبغية الوعاة ١/١٧٤ .

(٥) انظر صفحة: ٤٤٢ من هذا السفر .

(٦) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥/٢٧، والوافي بالوفيات ٦/١٤٣، والدرر الكامنة ١/٧٣ .

العراقي، والهيتمي، والرعيني، توفي سنة (٨٦٠هـ). نص عليه الرعيني نفسه في غير موضع من طراز الحلة[1] بقوله: أنشدنا شيخنا الإمام العلامة .

● **ابن فرحون (ت٧٩٩هـ)**[2]:

إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فَرحون اليعمَري المدني، برهان، نشأ بالمدينة وبها سمع من المطيري والوادي آشي ورحل إلى مصر والقدس ودمشق، من تصانيفه: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، والتبصرة في أدب القضاء، وغيرها، توفي سنة (٧٩٩هـ)، ذكره السخاوي .

---

(١) انظر مثلاً صفحة: ١٦٠، ٣٤٦، ٣٥١ .

(٢) أخباره في: الدرر الكامنة ٤٩/١، والتحفة اللطيفة ٤٨٢/٣، ودرة الحجال ١٨٢/١ .

المبحث الرابع:

تلاميذُهُ

استقر أبو جعفر مع رفيقه ابن جابر في حلب، واستفاد منهما خلق كثير، وكان لهما مسجدٌ يعرف بمسجد النحاة كما أسلفنا سابقاً، قال ابن خطيب الناصرية: وقد انتفع الحلبيون به وبرفيقه ، وأخذ عنهما علم النحو والأدب جماعة كثيرة.

وقد نصت كتب التراجم على تلاميذ أبي جعفر، وسأوردهم مرتبين حسب وفياتهم على النحو التالي:

- أبو الربيع المصري (ت٧٧٨هـ)[١]:

سليمان بن داود بن يعقوب بن أبي سعيد، القاضي جمال الدين أبو الربيع، كاتب أديب، برع في صناعة الإنشاء والترسل، توفي سنة (٧٧٨هـ). وهو الذي قرأ هذا السِّفْر على الرعيني نفسه فأجازه، جاء في خاتمته[٢]:

« قرأتُ هذا الجزء بحمد الله ومنه، وهو الجزءُ السَّابعُ من شرح ألفية ابن معطٍ، على مؤلفه سيِّدِنا وشيخِنا الإمامِ العلامةِ الأستاذِ شهابِ الدين أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ المالكيِّ، مدَّ الله مدَّةَ عمره، في مجالسَ آخرُها في يوم السبت الموفِّي عشرين من شهر الله رجب المحرم سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وأجازَ لي روايته ورواية ما لَهُ من منقولٍ ومعقولٍ بشرطه المضبوطِ وضبطِهِ المشروطِ. قال ذلك وكتبه: سليمان بن داود المصري، حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه ومسلماً » .

---

(١) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٤٦/٢، وإنباء الغمر ٢٠٩/١، وإعلام النبلاء ٦٦/٥ .

(٢) انظر صفحة: ٧٢٩ من النص المحقق .

- **ابنُ المهاجِرِ (ت ٧٧٨هـ)** [١]:

عمر بن أحمد بن عبد الله بن المهاجِرِ، زين الدين الحلبي الشافعي، كتب الإنشاء بحلب، وله نظم حسن. توفي سنة (٧٧٨هـ). ذكره ابن حجر .

- **أبو المعالي بنُ أبي العشائر (ت ٧٨٩هـ)** [٢]:

محمد بن علي بن محمد.. بن أبي العشائر السُّلمي الحلبي، خطيبٌ فاضلٌ له مشاركة في العلوم، توفي سنة (٧٨٩هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية وابن حجر.

- **علاء الدين البيري (ت ٧٩٤هـ)** [٣]:

علي بن عبد الله بن يوسف البيري الحلبي، ماهر في النظم والنثر والإنشاء، توفي سنة (٧٩٤هـ) . ذكره ابن حجر .

- **الكَركيُّ (ت ٧٩٧هـ)** [٤]:

عمر بن محمود بن محمد، أبو حفص الكَركيُّ الشافعي، كان يفتي ويدرِّس، توفي سنة (٧٩٧ هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

- **خطيب سرمين (ت ٨٠١هـ)** [٥]:

محمد بن أحمد بن عمر العَجلوني الحلبي، يعرف بخطيب سرمين، كان ديِّناً واعظاً، توفي بمكة سنة (٨٠١هـ) . ذكره ابن حجر .

- **أبو البركات الأنصاري (ت ٨٠٣هـ):** [٦]

موسى بن محمد بن محمد بن جمعة، قاضي القضاة شرف الدين الأنصاري

---

(١) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٢٧/٣، والدليل الشافي ٤٩٤/١، وإعلام النبلاء ٦٧/٥ .

(٢) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٠٤/٤، وإنباء الغمر ٢٧٣/٢، وإعلام النبلاء ٩٧/٥.

(٣) أخباره في: الدليل الشافي ٤٥٩/١، والدرر الكامنة ١٤٧/٣، وإعلام النبلاء ١١٢/٥ .

(٤) أخباره في الدر المنتخب ١٣٥/٢، والدرر الكامنة ٢٦٩/٣، وإعلام النبلاء ١١٥/٥ .

(٥) أخباره في إنباء الغُمر ٨٠/٤، وذيل الدرر: ٧٦، الضوء اللامع ٣٣/٧ .

(٦) أخباره في الدر المنتخب ٧٥٢/٢، والضوء اللامع ١٨٩/١٠، وإعلام النبلاء ١٢٥/٥ .

الحلبي الشافعي، أفتى ودرَّس بحلب،توفي سنة (٨٠٣هـ)،ذكره ابن خطيب الناصرية.

● **الدَّاديخي (ت ٨٠٣هـ)**[1]:

أبو بكر بن سليمان بن صالح، الشرف الداديخي، برع في الفقه والأصول، ودرس وخطب بحلب، توفي سنة (٨٠٣هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **ابن حبيب (ت ٨٠٨هـ)**[2]:

طاهر بن الحسن بن عمر بن حسن بن عمر بن حبيب، زين الدين الحلبي الحنفي، اشتغل وحصَّل ولازم الرعيني، توفي سنة (٨٠٨هـ) ذكره ابن قاضي شهبة.

● **استدَّار بجَّاس (ت ٨١٣هـ)**[3]:

الأمير جمال الدين يوسف بن أحمد البيري الحلبي، قدم مصر وخدَمَ الاستدَّار بجَّاساً، فعُرِفَ به، واستقر بالاستدَّارية[4]، توفي سنة (٨١٣هـ). ذيل ابن حجر .

● **الحاضريُّ (ت ٨٢٤هـ)**[5]:

محمد بن خليل، عز الدين الحاضري الحلبي الحنفي، إمام عالم بكثير من الفنون، توفي سنة (٨٢٤هـ) .

● **ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)**[6]:

محمد بن محمد بن محمد .. أبو الخير شمس الدين المعروف بـ(ابن الجزري)، عالم، متفنن، مؤرخ، شيخ الإقراء في زمانه، ذكر الرعينيَّ في أثناء ترجمته له فقال:

---

(١) أخباره في الدر المنتخب ١٨٤/١، والضوء اللامع ٣٤/١١، وإعلام النبلاء ١٣٣/٥ .

(٢) أخباره في المنهل الصافي ٣٦٦/١، والضوء اللامع ٣/٤، وإعلام النبلاء ١٤٧/٥ .

(٣) أخباره في إنباء الغُمر ١٩٨/٦، وذيل الدرر: ٢٠٥، والدليل الشافي ٧٩٦/٢ .

(٤) الاستدارية: هي القيام بأمر بيوت السلطان من طعام وشراب وخدم وحاشية وغير ذلك، والاستدار هو القائم بهذه الوظيفة، وهي فارسية معربة . صبح الأعشى ٢٥/١، ٤٥٧/٥ .

(٥) أخباره في الدليل الشافي ٦١٩/٢، والضوء اللامع ٢٣٢/٧، وإعلام النبلاء ١٦٩/٥ .

(٦) انظر: غاية النهاية ٢٤٧/٢، والدليل الشافي ٦٩٧/٢، والضوء اللامع ٢٥٥/٩ .

شيخنا[١]، توفي سنة (٨٣٣هـ) .

● **الحصونيُّ (ت ٨٤٠هـ) [٢]:**

الحسن بن أحمد بن صدقة، البدرُ الشكريُّ الحصونيُّ الحلبي الشافعي، أخذ النحو عن الرعيني، وتوفي سنة (٨٤٠هـ) .

● **سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) [٣]:**

إبراهيم بن محمد بن خليل، برهان الدين الحلبي، عالم بالحديث، من كبار الشافعية، توفي سنة (٨٤١هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **محمد بن عشائر (ت ٨٥٠هـ) [٤]:**

محمد بن عبد الله بن أحمد.. ابن عشائر الحلبي الشافعي، أخذ النحو عن الرعيني، توفي سنة (٨٥١هـ).

● **ابن العجمي (ت٨٥٧هـ) [٥]:**

محمد بن أحمد بن عمر، أبو جعفر شهاب الدين الحلبي الأموي المعروف بابن العجمي، أخذ عن الرعيني وغيره، توفي سنة (٨٥٧هـ) .

وقد أجاز الرعيني لكل مَن أدرك حياته بقوله[٦]:

أذنتُ أن يروُوا جميعَ ما به حدَّثني كلُّ إمام سالكِ
يقولُ ذا متَّبعاً لشَرطِهِ أحمدُ بن يوسفَ بن مالكِ

كما أجاز لابن ظهيرة جمال الدين محمد بن عبد الله، ذكره السيوطي[٧].

---

(١) غاية النهاية ١٥١/١ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٩٣/٣، وإعلام النبلاء ١٩٧/٥ .

(٣) انظر المنهل الصافي ١٤٧/١، والضوء اللامع ١٣٨/١، وإعلام النبلاء ١٩٩/٥ .

(٤) أخباره في الضوء اللامع ٨١/٨، وإعلام النبلاء ٢٣٣/٥.

(٥) أخباره في الضوء اللامع ٣٠/٧، وإعلام النبلاء ٢٥٢/٥ ، وقد نص السخاوي على أن ابن العجمي أخذ عن أبي جعفر الرعيني، ولعل وهماً ما حاصلٌ في هذا الأمر؛ لأن ولادة ابن العجمي كانت سنة (٧٧٥هـ)، ووفاة الرعيني كانت سنة (٧٧٩هـ)، فكيف حصلت له التلمذة عليه ؟!

(٦) طراز الحلة: ٦٣٨، وبغية الوعاة ٣٥/١، ومفتاح السعادة ١٨١/١ .

المبحث الخامس:

آثــارُهُ

ترك لنا أبو جعفر عدداً من التواليف ، وهي وإن كانت غيرَ كثيرة في عددهـا، إلا أنها قيِّمة من حيث محتواها، ومن ثمَّ فقد حلَّ أبـو جعفـر في مكانـه اللائـق بـين علماء العربية، وقد نص كثيرٌ ممَّن ترجم للرعيني على هذه التواليف، وسوف أسوقها معرفاً بها باختصار، ومرتباً إياها على حسب حروف المعجم:

- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر[1]:**

وهو كتـاب تصريفـي، ذكـر فيـه الرعيـني مـا جـاء علـى (فَعَـلَ) بفتـح العيـن، والمضارع منه بالضم والكسر مع اختلاف المعنى واتفاقه، وقدم له بمقدمة ذكر فيهـا أقسام (فَعَلَ) من صحيحٍ، ومعتل الفاء، ومعتل العين أو اللام، ومضاعف، والأوزان التي يجيء عليها مضارع كل قسم .

- **تحفةُ الأقران فيما قُرِئَ بالتَّثليث من القرآن[2]:**

وهو كتابٌ عَرَضَ الرعيني فيه إلى الكلمات القرآنية المقـروءة بالأوجُـه الثلاثـة، وقد فرغ من تأليفه سنة (٧٤٥هـ)، وأحال عليه في كتبه الأخرى[3] .

- **ردُّ الشَّوارد إلى حُكمِ القَوَاعد:**

وهو من الكتب المفقودة لأبي جعفـر، وقـد أحـال عليـه في كتبـه الأخـرى[4]، ويظهر أنه يهدف إلى حصر التراكيب الشاذة عن قواعدها .

---

(٧) بغية الوعاة ٤٠٣/١ .

(١) والكتاب محقق رسالة ماجستير مـن البـاحث عبـد الله حـامد النمـري بجامعـة أم القـرى عـام ١٤٠١هـ - ١٩٨٢م .

(٢) طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور علي حسين البواب بدار المنارة بجدة عام ١٤٠٧هـ .

(٣) انظر صفحة: ٤٨٥، ٤٩٣، ٥٠٦ من هذا السفر .

(٤) انظر: اقتطاف الأزاهر: ٥٠ .

● **رسالةٌ في السيرة والمولد:**

ذكرها خير الدين الزركلي[1] رحمه الله، وقال: إنها مخطوطة بدار الكتب المصرية.

● **رفعُ الحِجَاب عن تنبيه الكُتَّاب[2]:**

وهو شرحٌ على قصيدة رفيقه ابن جابر الهواري في الظاءات، والتي مطلعها:

حَمْدُ الإلهِ أَجَلُّ ما يُتَكَلَّمُ بَدءاً بِهِ فَلَهُ الثَّنَاءُ الأَدْوَمُ

وقد بيَّنَ الرعيني في مقدمته أنه ألَّفه بناءً على رغبة بعض طلبة العلم، فنظم صاحبُهُ القصيدة، وقام هو بشرحها .

● **شرح الدرَّة الألفية:**

وهو شرح موسَّع على ألفية ابن معطٍ، مدحه كثير من مترجميه، وهذا الكتاب هو أضخم كتب الرعيني، وهو موضوع بحثنا هذا، وسنفرد له فصلاً خاصاً .

● **طراز الحلة وشفاء الغلة[3]:**

ذكره له أغلبُ المترجمين، وهو كتابٌ في البلاغة، شرح فيه الرعيني قصيدة صاحبه ابن جابر البديعية، وهي بديعيةٌ نادرةٌ في فنها، فريدةٌ في حسنها، نظمها في مدح المصطفى ﷺ ، وضمن كل بيت منها نوعاً من أنواع البديع، ومطلعُ القصيدة:

---

(١) انظر الأعلام ١/٢٧٤ .

(٢) الكتاب محفوظ في المكتبة الوطنية بباريس برقم: ٤٤٥٢، ومنه مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم: ٣٣ مجاميع .

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتورة رجاء السيد الجوهري، إلا أن هذه الطبعة لم تكن على المستوى الذي يليق بالكتاب وصاحبه، حيث جاء الكتاب مليئاً بالأخطاء والتصحيفات، خالياً من أي فهرس، ولعل الدكتورة الفاضلة تستدرك مافاتها في طبعة ثانية إن شاء الله تعالى.

بِطَيْبَةَ انْزِلْ وَيَمِّمْ سَيِّدَ الأُمَمِ ... وانْشُرْ لهُ المدْحَ وانْشُرْ أطْيَبَ الكَلِمِ

وابْذُلْ دُمُوعَكَ واعْذِلْ كلَّ مصطَبِرٍ ... والْحَقْ بِمَنْ سارَ والْحَظْ ما على العَلَمِ

سَنَا نبيٌّ أَبِيٌّ أَنْ يُضَيِّعَنَا ... سَلِيلِ مجدٍ سَلِيمِ العِرْضِ محتَرَمِ

جَميلِ خَلْقٍ على حَقٍّ جَزيلِ نَدى ... هَدَى وَفَاضَ نَدَى كَفَّيهِ كالدِّيَمِ

● **وللرعيني وابن جابر كتابٌ ذَكَرَا فيه من اجتمَعَا** به في رحلتهما، ذكره لهما بعض المترجمين[1] .

كما تجدُرُ الإشارة إلى أن لأبي جعفر شعراً جيداً مبثوثاً في أثناء تراجمه، وقد أورد المقّري في نفح الطيب[2] كثيراً منه، وكذلك الطبّاخ الحلبي في إعلام النبلاء[3]، كما نصَّ الرعيني نفسُهُ في كتابه « طرازُ الحُلَّة وشفاء الغُلَّة » على كثيرٍ منه .

* * *

(١) انظر التحفة اللطيفة ٣/٤٨٣، وكنوز الذهب: ١٧٢، وإعلام النبلاء ٥/٨٠ .

(٢) انظر نفح الطيب ٢/٦٧٥ - ٦٩٠، ٧/٣٧١ - ٣٧٧ .

(٣) انظر إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٣ - ٧٨ .

الفَصْلُ الثَّاني

السِّفْرُ السَّابع من شرح الدُّرَّة الألفيَّة
تحليل ودراسة

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ المادة العلمية، ومنهجُ الرعيني فيه .

٢ ـ مصادرُ الرعيني في هذا السِّفْر .

٣ ـ شواهدُهُ .

٤ ـ موازنة بين هذا السِّفْر وما يقابله من شَرح ابن النَّحْويَّة.

٥ ـ مآخذُ على هذا السِّفْر .

المبحث الأول:

المادةُ والمنهجُ

هذا هو السِّفْرُ السَّابعُ من شرح الرُّعينيِّ على الدُّرَّةِ الألفيَّة، ولقد أوضح أبو جعفرٍ - رحمه الله - داعِيهِ إلى تأليف هذا الكتاب في مقدمة السِّفْرِ الأوَّلِ، فذَكَرَ أنه كان بناءً على طلب بعض المشتغلين في العلم، ورغبةً منه في أن يُسلك في عداد الشَّارحين لهذه الدرة الألفية، لما لها من الأهمية، حيث إنها أحسنُ المنظومات مَساقاً، وأحلاها مَذاقاً، وأوقَعُهَا في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، فأجابهم إلى ذلك، إلا أنه لم يوضح منهجه الذي سار عليه في كتابه، ولم يُبِن عن طريقته في تعامله مع مسائله وأبوابه، لكنَّ الناظر فيه سرعان مايقف لأول وهلة على طريقة المصنف في شرحه، ألا وهي بسطُ الكلام مطوَّلاً على مباحثه ومسائله، واستيفاء الحديث عنها، والإسهابُ في التحليل والشرح والتعليل، ففصَّل الحديث فيه أحسن التفصيل، وسهَّل عبارته أبلغ التسهيل، ولم يقنع له من المسائل بالقليل، فجاء الكتاب طويلَ الباع يَروي الصديان إليه، ويهدي السالك فيه .

قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة[2]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وبنظرة سريعة على عدد أبيات الألفية المشروحة في هذا السفر، يتضح لنا ما

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ٢٤٨/١ .

(٢) الدرر الكامنة ٣٦١/١ حاشية (٣) .

سبق ذكره، فقد بلغت ستة وثمانين بيتاً، استغرقت هذا السفر بأكمله، الذي بلغ عددُ لوحاته تسعاً وعشرين ومائتي لوحة، وقد تناول المصنف فيه الحديث عن الأبواب التالية:

١ ـ باب نعم وبئس .

٢ ـ باب حبذا .

٣ ـ باب الأسماء العاملة عمل الفعل:

١ ـ اسم الفاعل .

٢ ـ اسم المفعول .

٣ ـ صيغ المبالغة .

٤ ـ الصفة المشبهة .

٥ ـ المصدر .

٦ ـ اسم الفعل .

٤ ـ باب النداء .

٥ ـ باب المضاف إلى ياء المتكلم .

٦ ـ باب توابع النداء .

٧ ـ باب الندبة .

٨ ـ باب الاستغاثة، وبها ختم هذا السفر .

وكان من المفروض أن يُلحَق بهذه الأبواب بابُ الترخيم؛ لأنه من تتمتها، إلا أن المؤلف ختم السِّفْر دونه، ولا أدري العلة في ذلك، فقد يكون الحجم الذي وصل إليه هذا السفر .

وتجدُرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ المصنف ـ رحمه الله ـ قد التزم في ترتيب أبوابه، نفس الترتيب الذي سلكه ابنُ معطٍ في الألفية، فلم يقدم فيه ولم يؤخر .

طريقته في تناوله الأبواب:

إذا ولجنا إلى داخل أبواب هذا السِّفْر نتلمَّسُ مظاهرَ منهج المصنف في معالجة القضايا النحوية، وطريقته في عرض وبسط هذا الميراث الضخم الذي ورثه عن الأسلاف، استوقفتنا ظواهرُ بارزةٌ نُوجِزُهَا في النِّقاط التالية:

١ - يذكر المصنف في أول كل باب الأبيات الخاصة به مجتمعةً .

٢ - يعمد بعد ذلك إلى تقسيم الباب إلى مسائل يدير الحديث فيها عن كل جزئيات ذلك الباب وكلياته، فيعرض كل مسألة على انفراد، ويذكر ما توارد من أقوالٍ للنحاة فيها، مدعماً لها بحجج كل فريقٍ، وقد يعقب على هذه الحجج بردِّ الفريق الآخر عليها، وكثيراً ما يجنح إلى قول منها بالتصحيح والتفضيل، وقد يتعرض لبعضها بالتوهين والتضعيف .

٣ - قد يعقب بذكر بعض التنبيهات التي تعن له في أثناء تناوله للمباحث .

٤ - يُتبعُ المصنفُ بعض الأبواب بآيات كريمات لها تعلق بها .

٥ - يعود الرعينيُّ في خاتمة كل باب إلى ألفاظ الألفية فيشرحها، ويعرب كثيراً منها، ويورد ما توارد من اعتراضاتِ الشرَّاح عليها، راداً لها في غالب أمره .

هذا هو المنهج العام في بسط الأبواب، وسوف نقف عند بعض جزئياته، إضافة إلى بعض الجزئيات المنهجية الأخرى المبثوثة في هذا السفر .

أولاً: الاستقصاء في الشرح والتحليل:

للكتاب ميزة ظاهرة وهي التطويل والاستقصاء، ولذلك قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

يدخل المصنف إلى مسائل الباب واحدة بعد أخرى، فيفصل القول فيها ويعرضها عرضاً وافياً، مستطرداً ومستقصياً في الشرح والتحليل، وذكر اختلاف العلماء وأدلتهم، وما قد يرد على تلك الأدلة من اعتراضات وإشكالات، فكان

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ٢٤٨/١ .

حسب ما وقفت عليه في هذه السفر لا يترك في المسألة الواحدة شاردة ولا واردة إلا عرض لها، وبسط القولَ فيها، ذاكراً ما توارد عليها من آراء المتقدمين كالخليل، ويونس، وسيبويه، وكذلك الكسائي، والفراء، والمبرد، وأبي علي، وابن جني، وغيرهم، والمتأخرين كابن عصفور وابن مالك وأبي حيان وغيرهم، مُدعِّماً كلَّ رأي بما سيق فيه من حججٍ وبراهين ما أسعفته ثقافته، ومورداً ردود كل فريق على الفريق الآخر إن وُجدت، وسوف أسوق مثالاً واحداً من نص الكتاب لتوضيح النقاط السالفة من باب نعم وبئس[1]:

ذكر المصنف أولاً الأبيات الخاصة بهذا الباب، ثم شرع في الحديث عن مباحثه من خلال خمس مسائل:

المسألة الأولى: خصَّصها للحديث عن حقيقة نعم وبئس معنىً ولفظاً، وذكر أن لهما في المعنى استعمالين، وأما في اللفظ فأدار الحديثَ من أوجه: في كونهما فعلين أو اسمين، ثم في لغاتهما المقيس منها والمسموع، ثم في تصرفهما، والسبب الموجب لعدمه، مع إيراد أقوال العلماء في كل ذلك.

المسألة الثانية: خصها للحديث عن فاعل نعم وبئس في حال كونه ظاهراً أو مضمراً، وذكر أحوال كلٍّ، وما توارد فيه من أقوالٍ للعلماء، ثم تكلم على الألف واللام الداخلة عليه، واختلاف العلماء فيها على أربعة أقوال، وحُكمِ الجمع بين الفاعل والتمييز، فبيَّنَ أقوال العلماء في ذلك، حيث منع ذلك سيبويه والجمهور، وأجازها بعضهم كالمبرد والفارسي، وتوسط بعضهم، ثم أدار الحديث على توابع الفاعل، ثم على الفصل بين نعم وبئس وفاعلهما، ثم على لحاق التاء لهما، ثم أورد أقوال العلماء في الفاعل إذا كان ضميراً وبين أحكامه .

---

(١) انظر صفحة: ١ - ٨١ من النص المحقق .

المسألة الثالثة: وأدارها حول لحاق (ما) لنعم وبئس، وتحدث عنها في حال وقوع الاسم بعدها، فذكر فيها ثلاثة أقوال للعلماء، وحال وقوع الفعل بعدها فذكر فيها عشرة أقوال معزوةٍ إلى أصحابها، واختار الأول منها وهو قول سيبويه بقوله: وهو المعوَّل عليه .

المسألة الرابعة: وجعلها للحديث عن المنصوب بعد نعم وبئس، فتحدث عن شروطه، وأورد أقوال العلماء في حذفه، واختار منها قول سيبويه وهو عدم جواز حذفه وإن فُهم المعنى، ثم تكلم عن إعرابه، وأورد فيه ثلاثة أقوال للعلماء .

المسألة الخامسة: وخصها للحديث عن المخصوص بالمدح أو الذم في هذا الباب، فذكر شروطه وهي: كونه معرفة، ومندرجاً تحت فاعل نعم، ثم تكلم عن المخصوص في حال تقدمه على نعم وبئس، فتحدث عن إعرابه، وأورد فيه ثلاثة أقوال اختار منها قول سيبويه، كما أورد أربعة أقوال للعلماء في الرابط، ثم تحدث عن المخصوص متأخراً، فأورد أقوال العلماء في إعرابه، ثم تكلم عن حذف هذا المخصوص، ففصل حالاته وهي أن يحذف دون تعويض، أو يحذف وتقام صفته مُقامه، أو يحذف مع صفته، ثم تكلم بعد ذلك على إتباعه .

ثم ختم المصنفُ المسألة بذكر تنبيهٍ نصَّ فيه على جَرَيان (فَعُلَ) مجرى نعم وبئس في المدح والذم، عاد بعدها إلى ألفاظ الألفية يفسِّرُها، كما هو منهجه العام في هذا السِّفْر.

ثانياً: سهولةُ هذا المصنَّف ووُضُوحُهُ:

يحاول الرعيني رحمه الله إيصال المعلومات إلى القارئ بأيسر الطرق وأقربها، وقد تمثل ذلك فيما يلي:

١ ـ يزفُّ المصنِّفُ معلوماته إلى القرَّاء بعبارةٍ واضحةٍ جليَّةٍ لاخفاءَ فيها ولا غموض، وأسلوب سهلٍ سلسٍ، بعيدٍ عن الفلسفة والتعقيد، وهذا واضحٌ في

الكتاب.

٢ ـ الإكثار من التمثيل والاستشهاد على الظاهرة الواحدة بغية تقريبها من الأذهان، وتوضيحها قدر الإمكان، ومن أمثلة ذلك ما جاء في مسألة إعمال المصدر المحلى بالألف واللام حين كان يسرد أقوال العلماء، فذكر قول ابن الطراوة وهو التفصيلُ بين أن تكونَ الألفُ واللامُ معاقِبةً للضمير فيجوزُ إعمالُه...وبين أن تكونَ غيرَ معاقِبةٍ للضمير فلا يَعمَلُ، وأورد على ذلك شواهد عدة تؤيد هذا الرأي، فمن ذلك[1] ما أنشدَه سيبويهِ للمَرَّارِ الأسديِّ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أَنَّني ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ومنه ما أنشده أيضاً:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

ومنه قولُ أمية بنِ أبي عائذ:

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ ... في الطَّرْحِ طَرْفاً يَمِيناً شِمَالاً

ومنه قولُ عليٍّ بنِ أُميةَ:

وَدَاعِي الصَّبَاحِ يُطِيلُ الصِّيَاحَ ... السِّلاَحَ السِّلاَحَ فَمَا يَسْتَفِيقْ

ومنه قول كثيِّرٍ:

تَلُومُ امْرَأً في عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ ... وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الصَّبَابَةِ حِيْنُ

ومنه قولُ الأخطل:

فَإِنَّكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ كَارِهاً ... كَشَيءٍ مَضَى لاَ يُدْرِكُ الدَّهْرَ طَالِبُهْ

ومنه قولُ الآخرِ:

وَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا ... دَعَاكَ وَأَيدِينَا إِلَيهِ شَوَارِعُ

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى ... وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ وَقَائِعُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٢٧ وما بعدها من النص المحقق ، ومثلها في صفحة: ٣١٧ (الوجه الثاني)

ومنه قولُ الآخَر:

فَإِنْ لاَ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّنِي ... لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومنه قول الآخر:

وَقَدْ يُحْسِنُ التَّيمِيُّ عَقْدَ لِجَامِهِ ... وَلاَ يُحْسِنُ العَقْدَ القِلاَدَةَ بِالْمُهْرِ

ومنه قول الآخَر:

وَكَيفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ»

٣ - ضبط الأشياء المتفرقة بنظم أو نحوه لتكون أسهل إدراكاً وحفظاً، وأقرب مأخذاً واستيعاباً، فنراه ينظم بعض المسائل فيجمع فيها ما يراه بحاجة إلى ضبط وحصر، ومن أمثلة ذلك قوله في باب اسم الفعل، بعد أن قدم الحديث مفصلاً على أسماء الأفعال الثنائية، قال[1]:

«وقد نظَمْتُ هذه الأسماءَ الثنائيةَ، وهي إحدى عشَرَةَ كلمةً فقلتُ:

نَظَمتُ اسمَ أفعَالٍ ثُنائيَّةٍ أَتَتْ ... لِتَرسَخَ في ذهنِ اللبيبِ على عَجَلْ

فـ(هَا)(مَهْ)و(صَهْ)(وَيْ)(بَخْ)و(قَط) ثمَّ (وا)و(دَعْ) ... وَ(قَدْ) و(لَعاً) برب [عُدَّ] كَذَاكَ (هَلْ)

وقال بعد حديثه عن أسماء الأفعال الثلاثية[2] : «وقد نظمتُهَا للحفظ فقلتُ:

إِذَا مَا شئتَ ضبطَك لاسمِ فِعْلٍ ... ثلاثيٌّ ليحصُلَ منه قُرْبُ

فتِيدَ وهَيتَ أخٌ أُفَّ كخٌ ... وإِيهِ بَلْهَ بسَّ وهاهِ حَسْبُ

وواهاً لَبَّ أَيْتَ لَياً وأَيْهَا ... ووَيهاً حيَّ هَاءَ بَجَلْ فحَسْبُ

٤ - الطريقة الرتيبة التي اتبعها أبو جعفر في ترتيب مسائل الأبواب، وتقسيمها

---

(١) انظر صفحة: ٤٨٢ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ٤٩٥ من النص المحقق، وانظر أيضاً: ٥٠٨ .

إلى أوجه وأحكام، وتفريع المسائل والأبحاث، وهذا أمرٌ واضحٌ جليٌّ في هـذا السِّفْر لا يحتاج منا إلى تمثيل .

٥ ـ تقريب الأحكام إلى ذهن القارئ عن طريق التنظـير والتقـابل، وكثيراً مـا يعمد أبو جعفر إلى هذه الطريقة في أثناء شرحه، ومن ذلك قوله في حديثه عن (أل) الداخلة على فاعل نعم[1]: القولُ الثَّاني: أنها جنسيةٌ مجازاً، وإذا قلـتَ: نِعْـمَ الرجُـلُ زيدٌ، فالمراد تنزيل زيد منزلة الجنس بكماله، فكأنك قلتَ: مدحتُ زيـداً الـذي هـو بمنزلة جميع الرجال، فهو نظير قولهم: أكلتُ شاةً كلَّ شـاةٍ، أي: أكلـتُ شـاةً يقـوم أكلُها مقامَ أكلِ جميعِ الشِّياه،وقولهم:كلُ الصَّيد في جَوفِ الفِرَا؛ أي: الفِرَا الذي هو حمارُ الوحش يقومُ مَقامَ جميع الصيد، وإليه ينظُرُ قولُ المتنبي:

وَلَيسَ للهِ بِـمُسْـتَـنْـكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ »

٦ ـ جنوحه في بعض الأحيان إلى المنطـق الجـدلي، حيـث يعـرض مـا يمكـن أن يتوارد على المسألة المعروضة من استفسارات واعتراضات، وما قـد يثـار حولهـا مـن شبهات بطريق السؤال والجواب، وما يرد على الجواب من استشكال، ثم الرد عليه وهكذا، وهذا أمر مستفيض في كلام الرعيني، مثال ذلك قوله بعد تمثيله علـى مجـيء فاعل نعم وبئس مثنى أو مجموعاً[2]:

« فإن قيل: الجنس لا يثنى ولا يجمع فبأي لحظٍ وقعت التثنية والجمع فيه ؟

فالجواب: أنَّ من قال: نِعْمَ الرجلان الزيدان، أو: نِعْمَ الرجـال الزيـدون، قصـد أن يفضل الزَّيدَيْنِ أو الزَّيدِيْنَ على جنـس الرجـال إذا اقتسـموا اثنـين اثنـين أو ثلاثـة ثلاثة » .

---

(١) انظر صفحة: ٣٦ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٢ ـ ٢٣ .

ومن باب حبذا في أثناء حديثه على من رأى أن «حبَّذَا» مُركبٌ تركيبَ إسنادٍ لا تركيب مَزْجٍ وخَلْطٍ، قال[1]: « فـ«حبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذَا» فاعلُه كما تقول: قام ذا، وهو قولُ ابنِ دَرَسْتَوَيه ... ورُدَّ هذا القولُ بنحو قولِ الشّاعر:

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَّشَايُرُ ...

فإن قيلَ: فلأيٍّ شيءٍ لم تُثنَّ «ذا» وتُجمَعْ على هذا القول ؟

فالجواب: أنه جرَى مَجرى المَثَل، فلم يتغيَّرْ لذلك.

فإن قيلَ: لو كانت «ذا» فاعلةً، لكُتِبَتْ مع «حبَّ» منفصلةً ؟

والجواب: أنَّ كثْرَةَ الاستعمالِ أَوجَبَت الاتِّصَالَ » .

ثالثاً: عنايته بالشَّواهد:

سبقت الإشارة إلى أن المصنف يكثر من إيراد الشواهد والأمثلة بغية التوضيح والبيان،وأود أن أشير هنا إلى بعض النِّقاط المتعلقة بشواهده،وهي على النحو التالي:

١ ـ يتعرض المصنف في غالب الأحيان لموطن الاستشهاد، وقليلاً ما يتركه، فنراه يقول[2] في قول الشاعر:

فَنِعْمَ مزكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلاَنِ

موضع الدليل في قوله: « فنعمَ مَن هو » فجاء فاعلُ نِعْمَ « مَن » الموصولة، وفي قوله: « ونعمَ مزكأُ مَن » فجاء فاعلُ نِعْمَ نكرة مضافة إلى « مَن » الموصولة »

٢ ـ يراجع بعض الشواهد في مظانها للتنبيه على خلافٍ في بعض ألفاظها أو روايتها، من ذلك قوله[3]:

« ومن الشاهد على « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين قول طرفة بن العبد:

---

(١) انظر صفحة: ٩٢ ـ ٩٣ ، وانظر: ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٤٠٣ ...

(٢) انظر صفحة: ٣٢ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ١٥ من النص المحقق .

فـــفــــداءٌ لبني قيسٍ عـــلى ما أصاب النّاس من سُرٍّ وضُرْ
خالتي والنفْسُ قــدماً إنَّهم نَعِمَ الـسَّاعُونَ في القَومِ الشُّطُرْ

...هكذا وقعت الرواية في هذين البيتين في شعر طرفة في الأشعار الستة، وروى السيرافي عِوَضَ البيت الثّاني:

مَـــا أقلّت قـــــدَمٌ فاعلَها نَعِمَ السَّاعون في الأمرِ المبرْ»

٣ ـ ينص المصنف ـ رحمه الله ـ بعض الأحيان على ما في البيت الواحد من شواهد أخرى إن وجدت، كقوله[1]:

« جاء في الشعر ما ظاهره أنَّ فاعلَ «بئسَ» اسمُ الإشارة، قال الشاعر:

بئسَ هذَا الحَيُّ حياً نَاصِراً لَيتَ أَحْيَاءَهُمْ فِيمَنْ هَلَكْ

قيل: وفي البيت شذوذان: كون فاعل بئسَ اسمَ إشارة، وكون مجيء الفاعل ظاهراً مع التمييز » .

٤ ـ يُعنى المصنفُ ببيان معنى الشاهد، وإن تطلب الأمر ذكر أبياتٍ أخرى قبله لإيضاح المعنى ذكَرَهَا، ومن ذلك قوله[2] في الكلام على قول الشاعر:

أَو مِسْحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَـــــرَاتِهِ نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومُ

قال: ومعنى البيت موقوفٌ على البيت قبله:

حَرْفٌ أَضَرَّ بِهَا السِّفَارُ كَأَنَّهَا بَعْدَ الكَلاَلِ مُسَــدَّمٌ مَحْجُومُ

رابعاً: عنايته بالحدود:

ومن الأشياء الظاهرة في منهجه: اهتمامه الكبير بالحدود، وعنايته الزائدة بإيراد تعريفات النحويين، وبيان محترزات كلٍّ منها، وإيضاح الخلاف فيما بينها، وبيان

---

(١) صفحة: ٣٣ ـ ٣٤ من النص المحقق، وانظر: ٤٨ .

(٢) صفحة: ٢٠٤ ـ ٢٠٥ من النص المحقق، وانظر: ٣٦٨ .

الصلة الرابطة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، واهتمام الرعيني بهـذا الجانب يـأتي من أجل لم شمل الفوائد المتفرقة في كتب النحاة، فلا بد من اشتمال كل تعريف مـن التعريفات على فائدة ليست في غيره، فتجتمع في هذه الحدود الفوائـدُ المتنـاثرة، وفي هذا توسيع المجال على الناظر فيها؛ ليأخذ منها ما قرب من ذهنـه، ولنضـرب لذلـك مثـالاً واحـداً نقـف فيـه على حقيقـة هـذا الأمـر، قـال الرعيـني في تعريـف أفعـل التفضيل(١):

«أمَّا حدُّهُ: فقالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ فيه: هو الوصْـفُ المَصُـوغُ علـى أَفْعَـلَ، الـدَّالُّ على زيادَةِ وَصْفٍ في محلٍّ بالنسبةِ إلى محلٍّ آخرَ .

فقولُهُ: «الوصْفُ» جِنْسٌ يشْمَلُ كُلَّ وَصْفٍ على أَفْعَلَ كـانَ أو علـى غـيرِهِ مِـن الأوزان، وقولُهُ: «المصُوغُ على أَفْعَلَ» احترازٌ مما ليس على هذا الوَزْنِ، وقولُهُ: «الدَّالُّ على زيادةٍ» إلى آخِرِهِ احترازٌ مِن نحو: «أحمَرَ» و «أرمَلَ» ؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ صفـةً علـى وزْنِ أَفْعَلَ، إلا أنه يَدُلُّ على أنهُ ذو حُمْرَةٍ في نَفْسِـهِ، وذو فَقْـرٍ، لا أنَّ حُمْرَتَـهُ تزيـدُ على حُمْرَةِ غيرِهِ، ولا أنَّ فَقْرَهُ يَزيدُ على فَقْرِ غيرِهِ، والـذي يَشـتمِلُ عليـه الحـدُّ نحـوُ قولِكَ: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، فإنَّ «أَفْضَلَ» صِفَةٌ على وَزْنِ أَفْعَلَ، تَدُلُّ على أنَّ فَضْلَ زَيدٍ يَزيدُ على فَضْلِ عَمْرٍو .

وقد حَدَّهُ ابنُ الحاجِبِ فقَالَ: اسمُ التَّفضيلِ ما اشْتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُـوفٍ بزيـادَةٍ على غيرِهِ» .

ثم يورد احترازات هذا التعريف، ويعقبه بتعليق ابن النحوية عليه فيقول:

« ورَدَّ ابنُ النَّحويَّةِ على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُـلُ عليـه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ» .

ثم يورد تعقيبه هو على تعقيب ابن النحوية فيقول:

---

(١) انظر صفحة: ٢٩٩ ـ ٣٠٢، وانظر أيضاً للتمثيل على هذه الظاهرة: ١١٢، ٢٢٣، ٤٤٦ .

« قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ، ألاَ تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: زيدٌ ضَرَّابٌ، فمَعنَاهُ أَنَّهُ يَضْرِبُ كَثِيراً؛ لا أنَّ العَرَبَ وَضَعَتْهُ أن يَدُلَّ على أنه أَكثَرُ ضَرْباً مِن غيرِهِ، كَمَا وَضَعَت «أَفْعَلُ» في قولك: زَيدٌ أَضْرَبُ مِن عَمْرٍو، كذلك وإنْ فُهِمَ مِن «ضَرَّاب» أنَّ ثَمَّ مَنْ هو أَقَلُّ ضَرْباً منه، فذلك باللزُومِ لا بالوَضْعِ » .

ثم يعود إلى ابن النحوية ثانية فيورد تعريفه لاسم التفضيل فيقول: « ثُمَّ حَدَّهُ ابنُ النَّحْوِيَّةِ[1] فقَالَ: هو ما دَلَّ على حَدَثٍ بأَفْعَلَ وزِيَادَةٍ على غيره».

ثم يعقبه بإيراد محترزات هذا التعريف .

ثم يأتي بعده بتعريف الشَّيخ شهَاب الدِّينِ محمَّد بن شمسِ الدِّينِ أحمد بنِ خَليلٍ الخُوَيِّيِّ فيقول: « هو ما كانَ مِنَ الصِّفَاتِ على أَفْعَلَ للتَّفْضِيل » .

ثم يعقبه بذكر محترزات هذا التعريف كما فعل في الحدود السابقة، ثم يعقب الرعيني نفسُهُ على هذه التعاريف مجتمعة بإيراد تساؤل قد يتطرق إلى ذهن البعض فيقول:

« فإنْ قُلْتَ: يَرِدُ على الحدُودِ المتقَدِّمَةِ قولُكَ: ما رأيتُ أفضَلَ منكَ؛ لأنَّ أَفعَلَ التَّفضِيل يُشترَطُ فيه الزِّيَادَةُ، وقد انتفتْ هنَا، وبيانُهُ: أنَّ مُقتَضَى ظَاهِرِ الكلاَمِ أنَّه تَتَبَّعَ النَّاسَ فلَمْ يَجِدْ مَن يَزيدُ عليه في الفَضْلِ، وهَلْ يَزيدُ هوَ علَى غيرِهِ أو لا ؟ مَسْكُوتٌ عنه، فقد انتَفَت الزِّيادةُ المقصُودَةُ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ بالنَّصِّ ؟

فَالجوابُ: أنَّ هذا الكلامَ ليس على ظاهرِهِ مِنَ النَّفْيِ، وإنما هوَ في معنَى الإثبَاتِ أي: أنتَ أَفضَلُ مِنْ غيرِكَ » .

---

(١) المصدر السابق .

خامساً: ترصيع كلامه بمباحث بلاغية وعروضية ولغوية:

يُرصِّعُ الرعينيُّ ـ رحمه الله ـ كلامه في أثناء شرحه بمباحث مختلفة (بلاغية وعروضية ولغوية) تنم عن رسوخ قدمه، وعلو كعبه في هذه الفنون، كما تنمُّ عن سعة اطلاعه، وغزارة ثقافته، لاسيما أنهم ذكروا عنه أنه كان مبرزاً في عدد من العلوم كالنحو والصرف واللغة والعروض والأدب وغيرها، وللرعيني باعٌ طويل فيها جميعاً، وله فيها مصنفات، تقدم الحديث عنها في مبحث (آثاره)، وسأمثل هنا لكل جانب من هذه الجوانب الثلاثة:

١ ـ المباحث البلاغية:

تعرض فيها إلى علمي البيان والبديع، ومن ذلك قوله[1] في أثناء شرحه لقول ابن معط آخر باب اسم الفاعل:

فَالنَّصْبُ لازِمٌ بِكُلِّ حَالِ   فِي الحَالِ والمَاضِي والاسْتِقْبَالِ

قال: «... ففيه التقسيمُ بعدَ الجمْعِ، وهو من ألقابِ البديعِ، وفيه التَّجنيسُ المماثِلُ بين حالٍ وحالٍ».

وقوله[2] في باب تابع المنادى حين تفسيره لقول ابن معط في آخر باب تابع المنادى:

وَإِنْ نَعَتَّ بِابْنَةٍ أَو ابْنِ   فَافْتَحْهُ إِتْبَاعاً للابْنِ وابْنِ

قال: «ووقع في البيت التجنيس التَّامُّ بين (ابن) و(ابن)».

وقوله في آخر باب نعم وبئس[3] بعد قول ابن معط:

فَالمدْحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ اللهِ   والذَّمُّ: بِئسَ العبدُ عبدٌ لاهِ

(١) انظر صفحة: ١٩٠ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ٦٩٠ من النص المحقق.

(٣) انظر صفحة: ٧٩ من النص المحقق، وانظر: ٦١٢.

قال: « وبين قافيتي المصراعين جناسٌ مماثِلٌ، وأتى بالمثالين على الكثير في النشـر؛ وهو ردُّ الأول للأول، والثاني للثاني » .

وقوله معقباً على قول أبي نُوَاس[١]:

كَـأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٌ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

« شَبَّهَ الحَبَبَ بالدُّرِّ واللُّؤلُؤِ، والخمْرَ تحتَهُ بـأرضٍ مـن ذَهَـبٍ . قيـل: وهـو مـن أحسن تشبيهاته . قلتُ: كدَّرَ عليه صَفْوَ البيتِ لفظُ (الفَوَاقِع) » .

٢ ـ مباحث العروض والقافية:

أ ـ مباحث العروض: ومنها في هذا السِّفْر قوله في باب نعـم وبئـس[٢] بعـد ذكر قول الشاعر:

إِنَّ ابْـنَ عَـبْـدِ اللهِ نِـعْـــ ... ـمَ أَخُو النَّدَى وَابنُ العَشِيرة:

« والبيتُ من الكامل المجزوءِ المرفَّلِ، وتقطيعُه:

مُتْفَاعلن مُتْفَاعلن ... مُتَفَاعلن مُتْفَاعلاتُن »

وقوله في باب عمل المصدر[٣] بعد إيراده قول الشاعر:

رَدَّ إِضْنَاؤُكَ الغَرَامُ الَّـذِي كَا ... نَ عَـذُولاً مُمَهِّداً لَكَ عُـذْرا

قال: « والبيتُ من الخفيف وهو مُدمَجٌ، فنصفُه في الألِفِ مـن «كـان» وأجـزاؤه كلُّها مخبونَةٌ إلا الأوَّلَ والثالثَ » .

ب ـ مبـاحث القافيـة: ومنهـا تنبيهـه علـى عيـوب وقعـت في قـوافي النـاظم، كقوله[٤] في باب اسم الفعل بعد قول الشاعر:

---

(١) انظر صفحة: ٣٢٦ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٤٠٩ من النص المحقق، وانظر: ٣٧٦ ، ٦٤٣ .

(٤) انظر صفحة ٤٥٦ من النص المحققق .

سـَـــــألَتَاني الطَّلاَقَ أَنْ رَأَتَانِي قَـــلَّ مَالي قَـدْ جِئتُمَانِي بِنُكْرِ
وَيْ كَأَنْ مَن يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

قال: « فـ(وَي) اسمُ فعلٍ لـ(أتعجَّبُ) ودخلَهُ التندُّمُ، والبيتان من الخفيف، ووزنُهُ: فاعلاتُنْ مُستَفْعِلُنْ فاعلاتُنْ، ومثلُه البيتُ الثاني مُدمَجٌ فنصفُه في الحاء من (يُحبَب)، وسهَّلَ همزةَ (سأَلَتَاني) ».

وكقوله في نهاية باب اسم الفعل[1] في أثناء تفسيره لقول الناظم:

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا فَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا:

« وفي هذا البيت تغييرُ [حركة] الدخيل[2] بفتح الطَّاء من (المخاطَبا) وكسرِ الهمزة من (غائِبًا) » .

ومن حديثه في القافية قوله في أثناء تفسير بيت الألفية[3]:

وكل ما كان من اسم فاعلِ تُجْرِيهِ في الإعمالِ مُجرَى فاعِلِ

قال: « وليس في البيت إيطَاءٌ[4]؛ لاختلافِ معنى «فاعِل» في القافيَتَين، فمعناهُ في الأوَّل: مَنْ صَدَرَ عنه الفِعْلُ، وفي الثاني: زِنَةُ «فاعِل» .

---

(١) انظر صفحة: ٥٥٣ من النص المحقق .

(٢) الدخيل: هو الحرف الذي يكون بين حرف التأسيس والروي، أما التأسيس فهو ألفٌ يأتي قبل حرف الروي بحرف، ولا يكون إلا ألفاً، مثاله قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ عُوجَا مِن صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِوَعْسَاءَ حُزوَى فَابكِيَا في المَنَازِلِ

فالزاي من (المنازل) دخيلٌ، والألف تأسيسٌ، واللام رويٌّ. وتغيير حركة الدخيل عيبٌ من عيوب القافية يسمى (سناد الإشباع)، ومن العروضيين مَن لا يراه عيباً، والشعراء على تغييره . انظر القوافي للأخفش: ٥٣ ـ ٥٥، والقوافي للتنوخي: ١٣٠، والكافي للتبريزي: ١٥٨ .

(٣) انظر صفحة: ١٩٢ من النص المحقق، وانظر: ٧٢٨ أيضاً .

(٤) الإيطاء هو: أن تتكررَ القافيةُ في قصيدةٍ واحدةٍ بمعنى واحدٍ . انظر القوافي للأخفش: ٥٥، والكافي: ١٦٢، والعيون الغامزة: ٢٧٢ .

٣ ـ مباحث اللغة:

أ ـ تفسير الألفاظ: ومن منهجه رحمه الله أنه كان يتعرض في شرحه إلى تفسير وإيضاح ما يراه بحاجة إلى ذلك من الألفاظ، وبيان دلالتها: بذكر معناها، أو بضبطها، أوالتنظير لها، أو غير ذلك، وعناية الرعيني بهذا الجانب في كتابه واضحة ظاهرة، وليس هذا ببعيد عن منهجه، فهو إضافة إلى النحو له باع طويل في علم اللغة، وله فيه مؤلفات عدة أسلفنا الحديث عنها في مبحث (آثاره) من الدراسة فلتنظر هناك، ومن أمثلة هذا الجانب ما ذكره[1] بعد إيراد قول الشاعر:

أَمِن دِمْنَتَين عَـرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا ... بِحَقْلِ الخُزَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيهِمَا جَارَتَا صَفاً ... كُمَيتَا الأَعَالي جَونَتَا مُصْطَلاَهُمَا

قال: « والحَقْلُ: بفتح الحاء المهملة والقاف: الماءُ الطَّيِّبُ، وسُمِّيَ المَوضِعُ الذي يجتمعُ فيه الماءُ فيَحْسُنُ نباتُهُ حَقْلاً. والخُزَامَى: نَبْتٌ طَيبٌ، ويُرْوَى: الرُّخَامَى بالراء والخاء المعجمة، وهو أيضاً نَبْتٌ، وحَقْلُ الرُّخَامَى: مَوضِعٌ بعَينِهِ، والجارَتَان: الحَجَرَان مِن الأثافي، والصَّفا: الجَبَلُ الذي يُغنِي عن الحجَرِ الثَّالثِ مِنَ الأَثَافي، والمُصْطَلَى: مَوضِعُ الوَقودِ. يَصِفُ في البيتِ رَبْعاً رَحَلَ عنه أهلُهُ عن قَرِيبٍ لِبَقَاءِ أَثَرِ النَّارِ » .

ب ـ ضبطُ مشكل الألفاظ: وقد ينص المصنف على ضبط بعض الألفاظ المشكلة، زيادة في البيان والإيضاح، وبعداً عن الإيهام والإلباس، من ذلك قوله في باب اسم الفعل[2]: «أَوِّهْ» بكسر الواو مشددةً وسكونِ الهاء، كُسِرَت العينُ وهي الواوُ وضُعِّفَت مبالغةً، وبُنِيَت الهاءُ على السكون لتحرُّكِ ما قبلَها » .

---

(١) انظر صفحة: ٢٧٧ من النص المحقق، وانظر: ١٢٧،

(٢) انظر صفحة: ٥٠٠ من هذا السفر .

وقوله في الباب نفسِهِ[1]: « ويُروَى: أَهَّةَ بتشديد الهاء من غير مدٍّ » .

وفي أثناء ذلك قد يورد خلافاً حصل بين عالمين في ضبط كلمة ما؛ قال في (هلمّ)[2]:

« ... اشتقُّوا من «هلمَّ» فعلاً، حكى الكِسَائيُّ أنه إذا قيلَ للرجل: هَلُمَّ كذا فيقول: لا أَهَلُمَّه بفتح الهمزةِ والهاءِ، وضم اللامِ وفتح الميمِ مشددَّةً، كذا ضَبَطَهُ الشيخُ أبوحيَّان، وضَبَطَهُ ابنُ يعيشَ بضم الميم مع ما تقدَّم من الضبط ...» .

جـ - النصُّ على اللغات: يتعرض المصنف في بعض الأحيان إلى ما في اللفظة من لغاتٍ للعرب، وينص على مستوياتها من حيث علوُّ الفصاحة أو دنوُّها، فنراه يقول في المنادى إذا كان ابناً أو ابنة مضافاً إلى أم أو عَم[3]:

« وإن كان [أي المضاف إليه ابن أو ابنة] أمّاً أو عمّاً نحو: يا بنَ أمِّي، ويا بنَ عمِّي ففيه أربعُ لغاتٍ:

الأولى: يا بنَ أمَّ ويا بنَ عمَّ بفتح الميم ...

اللغة الثانية: يا بنَ أمِّ ويا بنَ عمِّ، بكسر الميم دون ياءٍ ... وقد قُرِئَ بهاتَين اللغتَين في قوله تعالى: ﴿ يَا بْنَ أُمِّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾ قيل: والكسرُ أجودُ من الفتح.

اللغة الثالثة: إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ...

اللغة الرابعة: قلبُ الياءِ ألفاً فتقولُ: يا بنَ أمَّا، ويا بنَ عَمَّا ...

قالوا: واللغةُ الأُولى والثانيةُ أفصحُ من الثالثة والرابعة، حتى قيل: إنهما مختصّان بالضرورة. والرابعةُ أفصحُ من الثالثة » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٠١ من هذا السفر .

(٢) انظر صفحة: ٥١٢ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٦٤٠ من النص المحقق، وانظر أيضاً: ١٤ .

وقال في المنادى إذا كان مقصوراً[١]: « فإن كان مقصوراً فاللغةُ الفصيحةُ إبقاءُ الألِفِ وفتحُ الياء فتقول: يامُوسَايَ ويا مَولايَ ... وفيه لغةٌ أخرى نُسبَت لهذيل: بقلب الألِفِ ياءً وإدغامِهَا في الياء، فتقول: يا مُوسَيَّ، وقد سُمِعَ عَرَبيٌّ يقول في دعائه: يا سيِّدِي ومَولَيَّ، وقرأ الحسنُ: ﴿ يَا بُشْرَيَّ ﴾ » .

سادساً: الرَّبطُ بين الموضوعات:

من الجوانب التي اهتم بها أبو جعفر في هذا السِّفر، ربطه بين مباحث الكتاب وأبوابه؛ فنراه يحيل على ماسبق شرحه، سواءٌ أكان قريباً في هذا السفر، أو بعيداً في الأسفار الأخرى السابقة له، أو أنه يحيل على ما سيأتي بيانه بعدُ، لتبقى المسائل واضحة بينة لا لبس فيها، وليبقى القارئ دائماً مرتبطاً بمباحث المسألة الواحدة، فلا يتشتت ذهنه بتفريقها في أسفار الكتاب، ومن أمثلة ذلك قوله في باب نعم وبئس[٢] في الكلام على قول الشاعر:

فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلَانِ

«وأما « مَن » مِن قوله: « ونِعْمَ مَن هو » فتأوله أبو عليٍّ بأن « مَن » تمييز في محل نصب، والفاعل ضمير « مَن ». ورُدَّ بوجهين:

أحدهما: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة تقبل الألف واللام، و« مَن » بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً .

الثَّاني: أنَّ « مَن » إن كانت عنده هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، فالتمييز لا يُوصف، وإن كانت عنده غير موصوفة، فقد خالف الإجماع، فإنهم أجمعوا أنَّ «مَن» لا تكون نكرةً غيرَ موصوفة، وقد تقدم في باب الموصولات[٣] أنَّ أبا علي

(١) انظر صفحة: ٦٤٣ من النص المحقق ، وانظر: ١٩، ٢٨٧، ٢٨٨، ٥٨٥ .

(٢) انظر صفحة: ٣٣ من النص المحقق .

(٣) يقع باب الموصولات في السفر الرابع من هذا الشرح، وهو من الأجزاء التي لم أقف عليها .

استدل بهذا البيت على أنَّ «مَن» تكون نكرة غيرَ موصوفة، وهو استدلال في محل النزاع .....» .

وقوله[1] في بداية باب عمل المصدر بعد أن ذكر الأبيات الخاصة به:

«الكلامُ على هذه الأبياتِ في المصدر، وقد تقدَّمَ الكلامُ أوَّلَ الكتابِ[2] هل الفعلُ مشتقٌ منه ؟ أو هو مشتقٌ من الفعل ؟ وسيأتي الكلامُ على أبنيتِهِ[3] .

سابعاً: عنايته بنص الألفية:

عُنِيَ المصنف بنص الألفية عناية كبيرة، تمثلت في تنصيب نفسه للدفاع عن الناظم ضد المعترضين من شراح الألفية، وتخريج اعتراضاتهم على أوجه مقبولة، تُخرِجُ النظم من دائرة الاعتراض، إضافة إلى تفسير ألفاظه وإعرابها، والرجوع إلى أكثر من نسخة له، وكذلك ربطه بتصانيف الناظم الأخرى، وسوف أتناول هذه النقاط بالتمثيل:

١ ـ تفسير الألفاظ وإعرابها:

وأمثلة هذا الجانب كثيرة في هذا السِّفر وغيره، حيث يعود الرعيني في نهاية كل باب إلى ألفاظ أبيات الألفية، ـ كما أسلفنا ـ فيشرحها واحدا بعد الآخر، يوضح معاني ألفاظها، ويذلل عويص إعرابها، ومن أمثلة ذلك توجيهه لقول الناظم في باب نِعْمَ[4]:

ولو أَتَى الضَّميرُ فيها لم يَعُدْ   كنِعْمَ موطناً حراءٌ وأُحُد

(١) انظر صفحة: ٣٧٧ من النص المحقق ، و من أمثلته أيضاً انظر: ١٠٨، ١٧٢، ٣٧٧ .

(٢) في السفر الأول ١/١٤٣ - ١٤٤ (رسالة دكتوراه) .

(٣) وتقع في آخر الألفية وأظنه يكون في السفر الأخير من أسفار هذا الشرح، عند قول ابن معط:

القولُ في أبنية المصادرِ   وفعلِهَا المشتقّ منها الصادرِ

(٤) انظر صفحة: ٨١ من النص المحقق .

قال: « ففي «نِعْمَ» ضميرٌ فاعلٌ، و«موطن» مفسِّرُهُ؛ لأنه مبهم مثلُهُ، ولا يعود إلى «حراء» وقد قدَّمْنَا الوجوهَ الدالَّةَ على أنَّ هذا الضميرَ لا يجوزُ عَودُهُ إلى الممدوح أو المذموم . و«حراء»: جبلٌ بمكة معروف، فيه كان النبي ﷺ يتعبَّدُ، وبه أتاه جبريلُ، وهو يُصرَفُ ولا يُصرَفُ، ويُمدُّ ويُقصَرُ » .

٢ ـ الرجوع إلى أكثرَ من نسخة للألفية:

من مظاهر عناية المصنف بنص الألفية رجوعُهُ إلى غير نسخةٍ منها، والنص على مواطن الخلاف بينها، ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير قول الناظم[1]:

وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُهْ   إذِ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُهْ

قال: « ... وجاء في بعض النسخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس»، وجاء في بعضها: «تفتَحُهْ» ، وعليه «شرح ابن النحوية» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخرِجَه عن الإيطاء بأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى، فيكون من باب الجِنَاس، ووجهُ اختلاف المعنى بأن كلَّ واحد منهما معمولُهُ خلافُ معمول الآخَرِ، فمعمولُ الأوَّلِ ضميرٌ عائدٌ إلى اللام، ومعمولُ الثاني عائدٌ إلى قوله: «كالضمير»، ورأى أن ذلك كافٍ في اختلاف معنى الفعلين، فلا يكون إيطاءً، فيجوز عنده في القافيتَين أن يقولَ في الواحدة: زيداً رأيتُهُ، وفي الأخرى: عَمراً رأيتُهُ، وهذا ليس بصحيحٍ » .

٣ ـ ربط نص الألفية بكتب أخرى للناظم:

يحاول المصنف ربط مسائل الألفية بكتاب الفصول للناظم، ومن أمثلة ذلك قوله[2]: « اختلف النحويون في إعراب «حبَّذا» على ثلاثة أقوال:

الأول: أن «حَبَّ» و«ذَا» رُكِّبَا فصارا اسماً واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الاسم الذي

---

(١) انظر صفحة: ٧٢٨ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٩٠ من النص المحقق .

هو «ذا»؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وبهذا القول قال جماعةٌ منهم: المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ، ونسبه ابنُ أبي الربيع إلى الخليل وسيبويه، قال: وعليه أكثرُ النحويين، وبه قال ابنُ عصفور والمصنِّفُ في «الفصول» وهنا ... » .

٤ ـ الدفاع عنها:

أما عن دفاع المصنف عن الناظم، فهي مسألة سوف أرجئ الحديث عنها الآن؛ لأني سوف أفرد لها مبحثاً خاصاً فلتراجع فيه .

٥ ـ ربط أبياتها بعضها ببعض:

ربط المصنف قول ابن معط :

«وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ»

بالأبيات قبله، وهي التي يتحدث فيها عما لا يجوز فيه حذف حرف النداء وهي:

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ ... نُودِي بِلاَ أَيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ

تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَة ... يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَة

قال الرعيني:

« هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيهُ عليه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ له: أنه لما ذَكَرَ أنَّ اسمَ الله لا يُحذَفُ حرفُ النداء منه، أراد أن يستطردَ في الكلام عن بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنادَى بغير «أي»، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء منه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخَّرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشرَّاح[1]، فإنه في غاية البُعد » .

---

(١) يقصد ابن النحوية الذي صرح بذلك في شرح الألفية لوحة (٢٢٨) .

ثامناً: استئناسه ببعض القصص والحكايات:

ومن مظاهر منهج المصنف أيضاً استئناسه ببعض الحكايات والقصص التي جرت معه، وخاصة ما كان بينه وبين شيوخه، قال رحمه الله[1]:

« وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةِ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخّارِ، عُرِفَ بالبِيرِي ـ رحمه الله تعالى ـ أوّلَ سورةِ مريم، فوقَّفَني على قولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ، وجعلَني أبدأ بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ وقال لي: ينبغي أن يكونَ الوقفُ على: «رحمةِ ربِّكَ»، ويكونُ الابتداءُ بقوله: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ فيكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ، تقديره: اذكُرْ عبدَه زكريا، ويكونُ قولُه تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَـٰبِ مَرْيَمَ﴾ معطوفاً على هذا المقدَّر، فتصيرُ قَصَصُ الأنبياء كلُّها متَنَاسِبَةً .

قلتُ: وهذا استنباطٌ حَسَنٌ، وتوجيهٌ يَزِيدُ الكلامَ حُسْناً وارتبَاطاً » .

تاسعاً: ختمُهُ بعض الأبواب بآيات قرآنية:

وقد كان الرعيني ـ رحمه الله ـ يختم بعض الأبواب بمسألة يسرد فيها آيات من كتاب الله فيها بعض الإشكالات، ويدير الحديث عليها في تلك المسألة، فيبسط حديثه، ويورد أقوال العلماء، ويذكر القراءات الواردة فيها إن كانت تمس وجه الشاهد، ومن ذلك ما ختَمَ به بابَ أفعلِ التفضيل، قال[2]:

« المسألة الخامسة: في آياتٍ كريمةٍ لها تعلق بأفعلِ التفضيل :

الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ «أوّل» في الآية: «أفعل من» ومعناه: أسبقَ، وهو مضاف فالتقدير: إن أسبَقَ بيتٍ، ولـ«أوّل»

---

(١) انظر صفحة: ٤٤٢ ـ ٤٤٣ .

(٢) انظر صفحة ٣٦٥ ـ ٣٧٣ ، ومثله في باب صفحة: ٤٣٧ ـ ٤٤٣ .

ثلاثةُ استعمالات ...

الثانية: قولُه تعالى: ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾ قرأ السبعةُ إلا أبا عَمْرٍو ﴿وآخَرُ﴾ بالإفراد على وزن آدم، وقرأ أبو عَمْرٍو ﴿وأُخَرُ﴾ جمعاً، ومُفرَدُهُ: أُخرَى نحو: كُبرَى وكُبَر، و﴿آخَرُ﴾ على القراءة المشهورة من أفعلِ التفضيل ...

الثالثة: قولُه تعالى: ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ﴾ ... أما «خير» الأوّلُ فليس بأفعَلِ التفضيلِ، ويحتمِلُ أوجُهاً: ...

الرابعة: قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ اختُلِفَ في «أخفى» فقيل...

الخامسة: قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾ اختُلِفَ في أحصى ...

السَّادسة: قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾ «أشدَّ» في الآية أفعلُ التفضيلِ، وهو صفةٌ للذِّكْرِ. وقد استشكَلُوا نَصْبَ «ذِكْرٍ» بعدَه...

السابعة: قوله تعالى: ﴿ فَاللهُ خَيرٌ حِفْظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ قرأ جمهورُ السبعة ﴿حِفْظاً﴾ مصدراً ...، وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ وحَفصٌ ﴿حَافِظاً﴾اسمُ فاعل، وكلاهُمَا تمييزٌ، وأعرَبَ الزَّمخشَريُّ «حافظاً» حالاً ...

الثامنة: قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ الظاهرُ أن «خيراً» هنا لا يُرادُ به أفعلُ التفضيل ... » .

المبحث الثاني:

مصادِرُهُ في هذا السِّفْر

عاش أبو جعفر الرعيني في القرن الثامن الهجري، ذلك العصر الذي جمع بين راحتيه نتاج سبعة قرون خلت من تواليف العلماء، على اختلاف ضروبها وأصنافها، نضيف إلى ذلك أن الرعيني كان رجلاً واسع الاطلاع، غزير الثقافة، وقد ذكر المؤرخون أنه كان مبرزاً في عدد من العلوم كالنحو والصرف واللغة والعروض والأدب، وغيرها من الفنون :

قال عنه ابن خطيب الناصرية[1]: « كان إماماً عالماً فاضلاً أديباً ماهراً في النثر والنظم، مجيداً فيهما، مكثراً بارعاً في النحو والبيان والتصريف والبديع، متقناً لكلام العرب » .

وقال تلميذه طاهر بن حبيب[2]: « كان حسن الخَلق والأخلاق، جميل المصاحبة للإخوان والرفاق، عالماً بالنحو والتصريف والبديع، كاشفاً عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيداً في قراءة الحديث، عارفاً بالقديم من رواته والحديث، ذا يد طولى في فن الأدب، وإتقانٍ لمعرفة كلام العرب » .

هذه المكانة التي تبوأها أبو جعفر الرعيني لا شك أنها كانت نتيجة اطلاعٍ واسعٍ على كثيرٍ من نتاج علمائنا، وإلمامٍ بكثيرٍ ممَّا حَوَتْهُ طُرُوسُهُ، وذاكرةٍ واعيةٍ في استحضار ما تلقَّاهُ عن الأشياخ .

لقد تنوَّعَت روافدُ معرفته، وتعدَّدت مصادرُ ثقافته، ومِن ثَمَّ أقول: إنه من غير اليسير الإلمامُ بمصادره على وجه التحديد ـ خاصةً أني أُحدِّدُ مصادرَ سفرٍ واحدٍ من

---

(١) الدر المنتخب بتاريخ حلب ١٢٨/١ .

(٢) فيما نقله عنه ابن قاضي شُهبة في الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ٢٤٨/١ .

مصادر كتاب ضخم، إلا أنَّ معالِمَ واضحةً تَلُوحُ في أثناء هـذا السِّفْرِ، تدلنا على بعض الأصول التي استقى منها أبو جعفر مادته العلمية، علماً بأنه قد نصَّ على كثير منها في أثناء صفحاتِ هذا السِّفْر .

على أن الرعيني كان يُغفِلُ الإشارةَ إلى المصدر الذي أفاد منه في بعض الأحيان، مكتفياً بقوله: وقال بعضُهُم، أو: ذهب بعضُ العلماء، أو: ذهب بعضُ المتأخرين، أو غير ذلك، ولعل سبب هذا أنَّ نقلَه عنها كان بواسطة مصادر أخرى.

كما أنه في كثير من المواضع كان يكتفي بذكر العالم دون تحديد كتابه الذي نقل عنه، كقوله: وعن أبي زيد، أو: وعن يعقوب، أو: قال ابن السِّيد، أو قال ابن بابشاذ، وغير ذلك.

وفي قليل منها كان يُغفل الإشارة إلى المصدر تماماً، ولعلَّ إشارتَه إليه في مواضع أخرى من هذا السِّفْر والأسفار الأخرى يشفع له .

وقد أشرتُ في حواشي التحقيق إلى ما استطعتُ الوُقُوفَ عليه من كل ذلك .

وبعد الوقوف على مصادر الرعيني في هذا السِّفْرِ، قمت بتقسيمها إلى ثلاثة روافد :

١ ـ ما تلقاه عن شيوخه، ووقف عليه في مؤلفاتهم .

٢ ـ ما وقف عليه من شروح ألفية ابن معطٍ .

٣ ـ ما وقف عليه من كتب النحو واللغة وغيرها .

وسوف أتناول كل رافد منها بشيء من التفصيل، على أني أقول: إنه ليس من همي هنا أن أقوم بالوقوف عند كل تلك المصادر التي استقى منها، وكل هؤلاء العلماء الذين أفاد منهم، فالمقام يضيق عن مثل هذا المقصِد، إلا أنني سوف أتوقف عند بعضهم ممن أكثر المصنف من النقل عنه، وكان له أثر واضح في هذا السفر في كل رافد من الروافد السالفة الذكر، والله الموفق والمعين .

الرافد الأول:

وهو ما تلقى فيه أبو جعفر معرفتَه عن شيوخه مشافهةً، أو أفاده من كتبهم، ويمثل هذا الاتجاه بشكل رئيسٍ العلامةُ أبو حيان الأندلسي، لذا سوف أقصر الحديث في هذا الجانب عليه:

ـ أبو حيَّان:

هو أثيرُ الدِّين محمَّدُ بنُ يُوسُفَ بنِ عليٍّ بنِ يُوسُفَ بنِ حيَّان الأندلسيُّ، الإمام الحافظ الأستاذ، شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة[1]، قال عنه الإمام الذهبي: ومع براعته الكاملة في العربية له يدٌ طولى في الفقه والآثار والقراءات واللغات، وله مصنفات مفيدة في القراءات والنحو، وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العِلم[2].

وإذا كان أبو حيان بهذه المرتبة من الفضل والعلم، فلا غرابة من أن يؤثر في تلميذه أبي جعفرٍ تأثيراً ظهرت بصماته واضحةً جليةً في ثقافته بشكل عام، وفي هذا الكتاب الذي بين أيدينا بشكل خاص، حتى إنك لتجده حاضراً في كل مبحث من مباحثه، وكل مسألة من مسائله، يستشهد بأقواله، ويستأنس بتعليقاته، ويتبنّى ردودَه وتعليلاتِهِ في كثير من الأحيان .

لقد كان اهتمام الرعيني بشيخه كبيراً، وإفادته منه شاملةً، لما تلقاه عنه أو اطلعَ عليه في أبرز مؤلفاته كـ « التذييل والتكميل» و « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك »، و « ارتشاف الضرب » ، وتفسير « البحر المحيط » .

أما الذي كان له أكبر الأثر منها ، وكان للرعيني اتكاءٌ ظاهرٌ عليه، فهو ذلك

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق .

الكتاب الجليل « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » ، ولذلك رجعت إليه كثيراً في توثيق النصوص.

ومع هذا فلقد كانت لأبي جعفر مع شيخه أبي حيان صولات وجولات، وله معه في تعقباته لابن مالك مناقشات ووقفات، دلت على مدى نزاهته وبعده عن الجور والتعصب، انتصر في كثير من المواضع له لما رأى جوراً في الأحكام ظاهراً، وقد بسطتُ القول في هذا الجانب في مبحث (موقف المؤلف من شيخه أبي حيان) فليُرْجَع إليه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرعيني نص على بعض شيوخه الذين أفاد منهم سوى أبي حيان كابن الفخار الأندلسي (ت٧٥٤هـ)[1] .

الرافد الثاني:

ويمثّلهُ شرّاحُ ألفية ابن معطِ الذين اطلع أبو جعفر على شروحهم، وقد نص على عدد منهم في السِّفْرِ الأول من هذا الشرح[2]، ومن هؤلاء الشرّاح الذين ورد لهم ذكرٌ في هذا السِّفْر:

شمس الدين بن الخباز المَوصلي (ت٦٣٩هـ)، وابن القوّاس المَوصلي (ت٦٩٦هـ)، وتقي الدين النّيلي (من علماء القرن السابع هـ)، وبدر الدين بن النحوية (ت٧١٨هـ)، وناصر الدين بن بابشاه (ت ٧٣٥هـ)، وابن الفخار الأندلسي (ت٧٥٤هـ) .

ومن الشُّرُوح التي وردت في هذا السِّفْر ولم ينصَّ عليها المصنِّفُ في السِّفْر الأول: شرح الألفية لجمال الدين بن إياز (ت٦٨١هـ)[3] .

---

(١) انظر صفحة:٤٤٢ - ٤٤٣ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٦/١ من السِّفر الأول .

(٣) انظر صفحة: ٥ من النص المحقق .

وقد نصَّ المصنفُ على إفادته من هذه الشروح في أول الكتاب حيث قال: « ثم كنتُ أخير مَن جرى في حلبتهم على قُصُور باعِهِ، وجاء بعد انفضاض سُوقهم، فلم يجد مشترياً لمتاعه، ولكني أردتُ أن أُنظَمَ في عِقدهم، وأجمعَ ما تفرَّق من فوائدهم من بعدهم ... » .

وقد تفاوتت هذه الشروح فيما بينها من حيث اعتمادُ الرعيني عليها قلَّةً وكثرةً، وبعضُهَا خَلا هذا السِّفْرُ من ذكره تماماً، وقد وجدتُ أنَّ أكثرَ الشروح التي أفاد منها الرعيني في هذا السِّفْر هو شرح بدر الدين بن النحوية (ت٧١٨هـ)، فقد صرح بذكره أو ذكر صاحبه ثلاث عشرة مرةً ، بينما صرح ببعض الشروح الأخرى مرة، وبأخرى مرتين أو ثلاثاً، وقد كانت للرعيني مع ابن النحوية وقفاتٌ، حيث كان ابن النحوية كثير الاعتراض على ابن معط في نص الألفية، فانبرى له الرعيني مدافعاً عن الناظم، وراداً عليه أغلبَ اعتراضاته، وقد بسطت القول في هذا الجانب في مبحث (موقف المصنف من الناظم) ومبحث (موقفه من شراح الألفية).

ولكثرة تعقب الرعيني لابن النحوية رأيت أن أعقد بين كتابيهما موازنة في مبحث خاص كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الرافد الثالث:

وهو ما وقف عليه الرعيني من المصادر المختلفة، وهي مصادر كثيرة ومتنوعة زادت على خمسين مصدراً، جلُّها من كتب النحو، ويأتي في مقدمتها كتابُ إمام النحاة

سيبويه (ت١٨٠هـ):

كتابه أول مصنف في النحو، وهو عمدة الدراسات العربية، وكلُّ مَن جاء من

بعده كلٌّ عليه، قال عنه صاعد الأندلسي[1]: « لا أعرف كتاباً أُلف في علم من العلوم، قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنِّ غير ثلاثة كتب:

أحدها: المجسطي لبطلميوس في علم هيئة الأفلاك .

والثاني: كتاب أرسطوطاليس في علم المنطق .

والثالث: كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحدٍ من هذه لم يشذَّ عنه من أصول فنه إلا ما لا خطرَ له » .

وقد كان للرُّعيني اهتمامٌ كبيرٌ بسيبويهِ وكتابه وآرائه، لذلك نراه دائماً يأخذ بها، يتبناها ويدافع عنها، وكثيراً ما يستشهد بأقواله، ويجعلها حكماً عدلاً بينه وبين من يخالفه في حكمٍ ما، ومن أمثلة ذلك:

* عَارَضَ المصنفُ شيخَه أبا حيان في مسألة دخول (لا) على (حبذا)، حيث استشكل أبو حيان ذلك فقال: « ...لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلَّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا»؛ لأنها لا تدخلُ على الماضي غيرِ المتصرف، أو تُفرِّعَ على أنَّ مجموعَهُ اسمٌ، فلا ينبغي أن تدخلَ عليه «لا»؛ لأنَّه إمَّا أن تُقدِّرَهُ منصوباً بها، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ النَّصبَ على العموم نحو: لا رجلَ، ولا يصحُّ هنا؛ لأنه خصوصٌ. يعني أنَّ العامَّ إذا نُفِيَ صار خاصاً، و«حبَّذا» كانت قبل دخول «لا» يُرَادُ بها العمومُ، فلما دخلتْ «لا» نَفَتِ العمومَ، فصار خصوصاً. قال: وإمَّا أن تُقدِّرَهُ مرفوعاً، وليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ الأصحَّ تَكرارُ «لا»، ولا يجوز عدَمُ التَّكرارِ إذا ارتفعَت الأسماءُ بعدَها بالابتداء، إلا على مذهب الأخفشِ والمبردِ.

قال الرعيني[2]: قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى

---

(١) عن كتاب سيبويه إمام النحاة: ١٤ .

(٢) انظر صفحة: ٨٩ من النص المحقق .

لهذا التردد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ، وسواءٌ كان توجيهُهُ جارياً على القياس أو غيرَ جارٍ، وانظر قولَ سيبويه: قِفْ حيث وقفوا، ثم فسِّرْ يُرْشِدْكَ إلى ما ذَكَرْتُ لك » .

* ومما يدل على عناية الرعيني بنص الكتاب ما نراه من نصه على أكثرَ من نسخة له، ومنه قوله في باب الصفة المشبهة[1]:

« فإنْ رَفَعَتْ ظاهراً سببياً، فلا يخلُو أنْ يكون السَّبَبيُّ مفرَداً أو مثنًى أو مجمُوعاً، فإن كانَ مفرَداً تَعَيَّنَ إفرادُ الوصفِ ... وإنْ كانَ السَّبَبيُّ مجمُوعاً عاقِلاً أو غيرَ عاقِلٍ، فلا تخلُو الصِّفَةُ أنْ تكونَ مما يُجمَعُ جمعَ التَّكسِيرِ والسَّلامَةِ أو جمعَ السَّلامةِ فَقَط، فإنْ كانت الصِّفَةُ مما يُجمَعُ جمعَ السَّلامَةِ فَقَط نحو: شَرَّابٌ فالإفرادُ ...

فإنْ كانَتْ ممَّا يُجمَعُ الجَمْعَين أو جمعَ التَّكسيرِ فقَطْ، ففيه ثلاثةُ مَذَاهبَ:

الأوَّل: لسِيبويهِ ـ نَصَّ عليه في بعضِ نُسَخِ « الكتاب » ـ والمبرِّدِ، وأبي موسى الجزوليِّ، وابنِ مالكٍ: أن التَّكسيرَ أَحْسَنُ مِنَ الإفرادِ... » .

ومن استشهادات أبي جعفر بأقوال سيبويه في كثير من المواقف، قوله في الألف واللام الداخلة على فاعل نعم وبئس[2]:

« وقد اختلف النحويون فيها على أربعة أقوال:

الأول: أنها جنسية حقيقة، وبه قال سيبويه وجمهور النحويين، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« الرَّجُلُ » عامٌّ، والجنس كلُّهُ هو الممدوح، وحصل لـ« زيد » المدحُ لأنه فرد من أفراد الجنس الممدوح، ولذلك قال سيبويه: « كأنك تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح » ...

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٨ .

(٢) انظر صفحة: ٣٤ ـ ٣٥ .

وقال في تثنية وجمع الضمير المتصل بنعم وبئس[1]:

« واختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه والبصريون أنّه لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: نِعْمَا رجُلَينِ الزّيدان، ولا: نِعْمُوا رجالاً الزّيدون، قال سيبويهِ[2]: واعلم أنك لا تُظهرُ علامةَ المضمَرين في نِعْمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره » ...

ويقول: « وكم في كتاب سيبويهِ من تقديرٍ يقولُ بعدَه: وهذا تمثيلٌ لا يُتَكَلَّمُ به[3] » .

وغير ذلك كثيرٌ من تعويل المصنف على كلام إمام النحاة، واعتماد آرائه، والاستشهاد بأحكامه في مختلف المسائل النحوية، ولم أقف للمصنف على مسألة واحدة نصَّ فيها على مخالفة سيبويه .

وسوف يتضح لنا هذا الأمر بشكل أكبر في مبحث أفردُهُ لاختيارات المصنف إن شاء الله تعالى .

ومن الذين كثرت نقولُ الرعيني عنهم وإفادتُهُ منهم:

١ - أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وقد ذكر له من الكتب: « الإيضاح » و« المسائل المشكلة » المعروفة بالبغداديات، و « المسائل الحلبيات » و « التذكرة » .

٢ - ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وذكر له من الكتب: « المقرب » ، و « شرح المقرب » و « شرح الجمل » .

٣ - ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وذكر له من الكتب: « التسهيل » و « شرح التسهيل » و « شرح الكافية الشافية » و « الألفية » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٥ .

(٢) الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٧٢/١، ٨٣، ٣١٢، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥ ....

ثم يلي ذلك المصادرُ التي نص عليها الرعيني في هذا السِّفْر، وهي على النحو التالي:

- المسائل الكبير (أو الكبير) للأخفش (ت٢١٥هـ) .
- الملوك له أيضاً (ت٢١٥هـ) .
- التصريف لابن كيسان (ت٢٢٩هـ) .
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٦هـ) .
- الفصيح لثعلب (ت٢٩١هـ) .
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) .
- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ) .
- الصحاح للجوهري (ت٣٩٣هـ) .
- شرح اللمع لابن بَرهان (ت٤٥٦هـ) .
- المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) .
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) .
- المسألة الرشيدية له أيضاً (ت٤٧٦هـ) .
- رد الشارد إلى عقال الناشد لابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) .
- العجائب والغرائب للكرماني (ت بعد ٥٣١هـ) .
- أحكام القرآن لابن العربي (ت٥٤٣هـ) .
- التمهيد لابن بطال (ت٥٤٩هـ) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ت(٦١٦هـ) .
- بغية الأمل في شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة الإشبيلي (ت٦١٨هـ) .
- الفصول لابن معط (ت٦٢٨هـ) .

- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) .
- شرح المفصل لابن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ) .
- الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) .
- شرح الجزولية لعلم الدين الأندلسي (ت٦٦١هـ) .
- شرح الألفية لابن الناظم (ت٦٨٦هـ) .
- الكافي في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) .
- البسيط في النحو لابن العلج (ت ق ٧ هـ) .
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرعيني (ت٧٧٩هـ) .
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن للرعيني (ت٧٧٩هـ) .
- الحلل في شرح الجمل للزناتي (هكذا ورد اسمه) ولم أقف عليه، ولعله الزيات (إسحاق بن حسن)، فإن له شرحاً على الجمل لم يُذكر اسمه[1].

أما عن الأمانة في النقل عن تلك المصادر فقد كان الرعيني رحمه الله أميناً في نقله، فكثيراً ما نراه يعقب على النص الذي يقتبسه بقوله[2]: « انتهى » ، وإذا زاد في النص شيئاً قال[3]: « انتهى وفيه بعض زيادة » ، فإذا ما نقل أشياء على ترتيبها في مصدرها أشار إلى ذلك فقال[4]: « وها أنا أذكرها كما ذكرها أبو حيان » ، أو قال[5]: « وقد أحكم ابن عصفور هذه المسألة في المقرب ... ونحن نذكرها على نحو

---

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب البسيط لابن أبي الربيع ٨١/١ .

(٢) انظر صفحة: ١٨٧ من النص المحقق ، وانظر: ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٥١٩، ٥٢٨ .

(٣) انظر صفحة: ٢٢٨ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٤٦٧ من النص المحقق .

(٥) انظر صفحة: ١٧٥ من النص المحقق .

ذلك » ، أو: « وأنا أذكرها على الترتيب الذي ذكره ابن مالك » [1].

هذه هي مصادر الرعيني في هذا السفر، وهي بمجموعها كوَّنت شخصية هذا العالم المحقق، نضيف إليها ما تلقاه عن أشياخه، وما حفظه من موروث كلام العرب؛ أشعارهم، وأمثالهم، وقصصهم، ونوادرهم .

---

(١) انظر صفحة: ٢٥٥ من النص المحقق .

المبحث الثالث:

شواهدُ المصنِّفِ في هذا السِّفْر

١ - القرآن الكريم:

أما ما يتعلق بشواهد أبي جعفر في هذا السفر، فإني قد رأيته يترسم خطا النحاة السابقين، فقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية، حتى إنه لا يخلو بحثٌ من مباحثه من ذلك .

ولم يقتصر استشهادُ أبي جعفر على القراءات الصحيحة المتواترة فحسب، بل تعداها إلى القراءات الشاذة، وها هو يخالف شيخه أبا حيان في إحدى المسائل، ويميل إلى ما قرَّره الأخفشُ لأنه عضَدَ موقفَه بشواهدَ قرآنيةٍ، قال في معرض سرده للُّغاتِ الواردة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيحاً غير أب وأم[1]:

« الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش، وبه قال أبوعليٌّ وأبوعثمانَ وابنُ مالك، وعليه خرَّجَ أبوعليٌّ قراءةَ عاصمٍ: ﴿يَبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾[2] بفتح الياء، قال: كان الأصلُ: يا بُنَيَّا فحُذِفَت الألِفُ، وبَقِيَت الفتحةُ قبلَها تدلُّ عليها .

ومنَعَ بعضُهم هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرَب في النداء، وخرَّجَ[3] قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خَطّاً كما حُذِفَت لفظاً .

---

(١) انظر صفحة: ٦٤٦ - ٦٤٧ .

(٢) سورة هود: من الآية: ٤٢ .

(٣) البحر المحيط ٥/٢٢٦ . وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٥٤ .

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[1]: ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، ولم يلتَقِ فيها ساكنان، قالوا: والذي حمَلَ الأخفشَ على جواز هذه اللغة قولُ الشَّاعِرِ:

فَلَيسَ بِرَاجعٍ مَافَاتَ مِنِّي بِلَهفَ ولاَ بِلَيتَ ولاَ لَوَ انِّي

... قلتُ: والحقُّ أن القراءة قد ثبتَتْ، وليس لها مَخْرَجٌ يليقُ بها غير ما ذَكَرَه الأخفش، والله أعلم » .

ومن القراءات الشاذة التي استشهد بها المصنف في هذا السفر:

١ - ﴿ فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبَهُ ﴾[2] بنصب « قلبَه » ، وهي قراءةُ ابنِ أبي عَبلَةَ[3] .

٢ - ﴿ إِنَّكَ مَائِتٌ ﴾[4]، وهي قراءة ابن الزبير وابن محيصن وعيسى بن إسحاق وغيرهم[5].

٣ - ﴿كَذِكْرِكُمْ آباؤُكُمْ﴾[6] برفع « آباؤكم » وهي قراءة محمد بن كعب القُرظي[7].

٤ - ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا ﴾[8] برفع «عبدُه» و«زكريا» ، وهي قراءة يحيى بن يعمَر والكلبي وأبي العالية[9].

---

(١) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٣ .

(٣) انظر صفحة: ٢٣٩ من النص المحقق .

(٤) سورة الزمر: من الآية: ٣٠ .

(٥) انظر صفحة : ٢٤٧ من النص المحقق .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

(٧) انظر صفحة: ٤٠٧ من النص المحقق .

(٨) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٩) انظر صفحة: ٤٠٨ من النص المحقق .

٥ - ﴿كَتَبَ اللهُ عَلَيكُمْ﴾[١] فعلاً ماضياً، وهي قراءةُ أبي حَيوَةَ[٢] .

٦ - ﴿لَذَائِقُوا العَذَابَ﴾[٣] بنَصْبِ « العذابَ » معَ سُقوط النـونِ مِـن «لَذَائِقُـوا» ، وهي قِرَاءةُ أبي السَّمَّالِ العَدَوِيِّ[٤] .

٧ - ﴿غَيرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾[٥] بنَصْبِ الجلالة، معَ حَذْفِ النون مِن « مُعْجِزِي »، وهي قراءةٌ رَوَاها أبو زيد عن أبي السَّمَّال أو غيره[٦].

٨ - ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾[٧] بنَصْبِ « الناقة »[٨] . وغيرها كثير .

وكان رحمه الله يذكر الآية المستشـهد بهـا، ويعمـد أحيانـاً إلى إعـراب بعض ألفاظها إيضاحاً وبياناً لموطن الشاهد الذي ساقها من أجله، مثالُ ذلك حكايته عـن أبي عمر الجرمي جواز الإتباع على محل معمول المصدر في العطف والبدل دون غيرهما، حيث أتبع ذلك بقوله[٩]: «وقد استدلَّ مَن أجـاز الإتبـاعَ بالسَّـماعِ، فمنـه قراءةُ الحسَن: ﴿أَنَّ عَلَيهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾[١٠] برفع «الملائكـة» فهو معطوفٌ على محل [لفظ] الجلالة، فإنها فاعلةٌ في المعنى » .

---

(١) سورة النساء: من الآية: ٢٤ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦٠ من النص المحقق .

(٣) سورة الصافات: من الآية: ٣٨ .

(٤) انظر صفحة: ١٦٦ - ١٦٧ من النص المحقق .

(٥) سورة التوبة: من الآية:٢، ٣ .

(٦) انظر صفحة: ١٦٧ من النص المحقق .

(٧) سورة القمر: من الآية: ٢٧ .

(٨) انظر صفحة ١٦٧ من النص المحقق، ولم أقف على من نصَّ على هذه القراءة، ولكن يبدو أنـه أبو السمال الذي قرأ الآيتين السابقتين،وذكر هذه القراءة العكبري في إعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢ دون تعيين القارئ.

(٩) انظر صفحة: ٤١٢ من النص المحقق .

(١٠) سورة آل عمران: من الآية: ٨٧ .

٢ ـ الحديث الشريف:

الحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع واللغة، ولأبي جعفر الرعيني في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف رأيٌ خالف فيه شيخه أبا حيان، حيث جنح إلى منهج ابن مالك من حيث التوسعُ في الاستشهاد بالحديث دون قيد أو شرط، ولا غضاضة عنده في ذلك حتى وإن كان الحديث مروياً بالمعنى؛ لأنه يرى أن رواية الحديث بالمعنى لا تكون إلا للصحابي، وإذا كان كذلك فهو حجة؛ لأن ناقله عربي، ومن ثمَّ رأيناه يستشهد في هذا السِّفْر بعدد كبير من الأحاديث والآثار حيث بلغت (٣٣) حديثاً تقريباً، هذا الأمر جعل كثيراً من النحاة يتوقفون عند هذه القضية، وبالجملة فقد انقسمت مواقف النحاة حولها إلى ثلاثة اتجاهات:[(١)]:

١ ـ اتجاه يرى جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، ويمثله ثلةٌ من النحاة منهم: ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، والرضي (ت٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت٧٦٢هـ)[(٢)].

٢ ـ واتجاه يرى المنع احتجاجاً بأن الرواة جوَّزوا نقل الحديث بالمعنى، ومن ثَمَّ فقد يكون الحديث من لفظ الرواة لا من لفظ النبي ﷺ، ويحمل لواء هذا الفريق أبو الحسن بن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ).

٣ ـ واتجاه يرى التوسط بين الاتجاهين السابقين، ويمثل هذا الفريق أبو إسحاق الشاطبي[(٣)] (ت٧٩٠هـ)، قال: « نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الخزانة ١/٩-١٥، وإتحاف الأمجاد: ٩ وما بعدها، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي للدكتورة خديجة الحديثي، والنحاة والحديث النبوي لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر.

(٢) انظر: إتحاف الأمجاد: ٩، ٧٧.

(٣) تكلم في هذا الموضوع وفصل القول فيه في باب الاستثناء من شرحه على الألفية (المقاصد الشافية) ١/٤٠١ ـ ٤٠٤ (المطبوع)، وانظر الخزانة ١/١٢.

أحدهما: ما عُرف أن المعنى به فيه نقلُ معانيه لا نقلُ ألفاظه، فهـذا لم يقـع بـه استشهادٌ من أهل اللسان .

والثاني: ما عُرف أن المعنى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بهـا، فهـذا يصـحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ... » .

وهكذا وقف أبو جعفر موقفاً مغـايراً مـن شيخه، بـل إنـه ردَّ عليـه في هـذه القضية، جاء في باب النداء في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصـودة بعـد أن استدل ابنُ مالك على جوازه بعدد من الأحاديث[1]: « قال ابنُ مالك: وهذا مـن أفصح الكلام .

قال الشَّيخُ أبوحيَّان: صَدَقَ إذا ثَبتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ .

قلتُ: وهذا من الشَّيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غِلَظٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُســتَنَدُهُ أنَّ الحديثَ النَّبويَّ يجوزُ نَقْلُـهُ بـالمعنى، فلَعَـلَّ هـذا ممَّـا نُقِـلَ بـالمعنى، فـلا يكـونُ لفـظَ الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛ لأنَّ نَقْلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التَّحقيقُ في نقل الحديث بالمعنى، لا يجـوزُ إلا للصحـابي، قالَـه ابـنُ العربـي في «أحكامـه» وشَـفَى في ذلك، وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَـهُ عربـيٌّ، هـؤلاء أئمَّـةُ الحديـث مـالكٌ والبخاريُّ ومُسلمٌ لم ينقُلْ أحدٌ منهم الحديثَ بـالمعنى، بـل حـافظوا علـى ألفاظِـه لا سيَّما مسلِمٌ، فإنه أشدُّ محافظةً على ذلك، ولم يَثْبُتْ مِـن بَعـدِ الصحابـة ــ ومَـن هـو مثلُهُم ـ من التابعين الباقين علـى لسـان العـرَب أنَّ أحـداً تجـرَّأَ علـى نقـل الحديـث بالمعنى، ولا صنَّفَ فيه بالمعنى، ومَن طالَعَ كتبَ الحديث وعَلِـمَ أحوالَهـم وضَبْطَهـم تحقَّقَ ذلك، وجَزَمَ به » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٢١ من النص المحقق ، وانظر كذلك: ٦٩٧ .

٣ - أقوال العرب (شعراً ونثراً):

استشهد الرعيني في هذا السفر بعدد غير قليل من أقوال العرب شعراً ونثراً، حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية ما يزيد على (٤٦٠) شاهداً، عوَّل في كثير منها على شيخه أبي حيان، وفي بعضها الآخر على المصادر التي اطلع عليها، كما أنه نسب كثيراً منها إلى أصحابها .

وهذه الشَّواهد في غالبها ترجع إلى شعراء من عصور الاحتجاج، عدا أبياتٍ ذكرها الرعيني استئناساً وتنظيراً، منها قول أبي نواس[(١)]:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ

أو أنه ذكرها تمثيلاً لمعنى من المعاني، أو لبيان اختلاف للعلماء في لفظةٍ ما، كقول أبي نواس[(٢)]:

دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإِنَّ اللَّومَ إِغْرَاءُ وَدَاوِني بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

وقوله أيضاً[(٣)]:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وقد وقع في شواهد المصنف أبياتٌ لم أقف عليها عند غيره، منها قولُ الشَّاعر[(٤)]:

كَفُوفَةِ الظُّفرِ تَخفَى مِنْ حَقَارتِهَا وَمِثْلُهَا في سَوَادِ العَينِ مَشْهُورُ

وقولُ الشَّاعر[(٥)]:

إِنَّ الَّتِي هَامَ الفُؤَادُ بِذِكْرِهَا رَقُودٌ عَنِ الفَحْشَاءِ خُرْسُ البَجَائِرِ

---

(١) انظر صفحة: ٣٧ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٥ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٣٢٦ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٢٢٠ من النص المحقق .

(٥) انظر صفحة: ٢٨٧ من النص المحقق .

وقولُ الشَّاعر[١]:

فَإِذَا بَـــدَا لَكَ نَحْتُ أَثْلَتِنَا فَعَلَيكَهَا إِنْ كُنْتَ ذَا حَـرَدِ

وقولُ الشَّاعر[٢]:

أَبَابِيـلُ دَبْرٍ شُمَّسٌ دُونَ لَحْمِهِ حَمَت لَحْمَ شَهَّادٍ عَظَيمَ المَلاَحِمِ

وقول الشاعر:

أَلاَ نَعَبَ النَّاعِي بِخَيْرَي بَنِي أَسَــدْ بِعَمْرِو بنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ[٣]

فهذه الأبيات لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من المصادر.

كما وقعت في هذا السِّفْر رواياتٌ لأبياتٍ لم أقـف عليهـا عند غير المصنـف، منها قولُ الشَّاعر[٤]:

أَحْقَبُ شَحَّاجٌ مِسَلٌّ عُونِ
لاَحِقُ بَـــطْنٍ بِقَـراً سَمِينِ

فقوله: (مِسَل) بالسين لم أقف عليه في مصدر من المصادر، والذي وقفتُ عليه (مِشَل) بالشين .

وقولُ الشَّاعر[٥]:

يَا أَيُّهَا المَـايِحُ دَلْوِي دُونَكَا
إِنِّي رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

فقوله (المايح) بالياء لم أجدها عند غيره، والرواية في المصـادر: (المائح)، وقـد نـص الرعيني نفسُهُ على (المايح) بقوله[٦]: « والمايِحُ هنا بياء مثنَّاةٍ من أسـفل: الـذي ينزلُ في البئر فيملأُ الدلوَ ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٣٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٠١ من النص المحقق .

(٣) من الطويل، ولم أقف على هذا الشاهد فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٤) انظر صفحة: ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٥) انظر صفحة: ٢٦٠ من النص المحقق .

(٦) انظر صفحة: ٢٦١ من النص المحقق .

وقولُ الشّاعر[١]:

ذِي دَعِ اللّومَ في العَطَاءِ فَإِنَّ الـ ـلَومَ يُغْرِي الكَـــرِيمَ بِالإِعْـطَـاءِ

الرواية في المصادر: « يغري الكرام بالإجزال ».

وقول الشاعر[٢]:

كناطحٍ صخرةٍ يوماً لِيُوهِنَهَا فلم تُضَرَّ وأوهى قَرنَه الوَعِلُ

رواية الديوان والمصادر جميعاً (فلم يضِرْها).

وقول حسان[٣]:

ألستُ بنعمَ الجارِ يؤلفُ بيتَهُ أخا ثلةٍ أو معدِمَ المالِ مصرِمَا

رواية كل المصادر (أخا قلّةٍ).

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك كثيراً من الأبيات التي أوردها الرعيني، لم أقف عليها إلا عند شيخه أبي حيان.

ولربما تعرض الرعيني لما في البيت الواحد من روايات متعددة تختلف المعاني باختلافها، وينص على معنى كل رواية فيها كما في قول الشاعر[٤]:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُـدَّ مَا ثَدْيَ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِـنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ

قال: « ويُروَى: «مُتمَايِنُ» من المَيْن وهو الكذِبُ؛ أي: بغضُهم متكاذبٌ؛ لأنه على غير ذَنْبٍ، ويُروَى: «مُتمَائِن» بالهمز؛ أي: متقَادِم، ويُروَى: «وَدُّهُم متَبَاين» فيكونُ من البَيْن بالباء الموحَّدة ».

وكان من منهج الرُّعيني في شواهده أنه ينص في غالب أمره على موطن الشاهد فيها، وقد يفسرُ بعض ألفاظها، ويعربها، ويُوجزُ في كثير من الأحيان معناها، فيُورد ما يتعلق بالمعنى من أبياتٍ أخرى غيرِ الشاهد إن تطلّبَ المقامُ ذلك، وقد مر بنا بعض أمثلة ذلك في مبحث (منهج المصنف).

---

(١) انظر صفحة: ٦١٩ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ١٤٣ من النص المحقق.

(٣) انظر صفحة: ٧ من النص المحقق.

(٤) انظر صفحة: ٤٩٦ من النص المحقق، وانظر: ١٥ ـ ١٦.

المبحث الرابع:

موازنة بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني وما يقابله من شرح ابن النَّحْوِيَّة

مما سبق في منهج المصنف، اتضح لنا أن الرعيني قد سلك في كتابه هذا طريق البسط والتوسع في عرض أبوابه ومسائله، ومن خلال اطلاعي على هذا الكتاب، ومقارنته بما وصل إلينا من شروح لألفية ابن معطٍ، رأيتُ أن شرح الرعيني هو أوسع تلك الشروح مادةً، وأوفاها بحثاً، وأشملها استقصاء، وأوعبها تمثيلاً وتعليلاً وتحليلاً، ولذلك قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وقال ابن خطيب الناصرية[2]: « وهذا الكتاب يدل على عِظَمِ قدْرِهِ، وكثرة اطلاعه، وتبحره في هذه العلوم » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة[3]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وقد أشار الرُّعينيُّ نفسُهُ في بداية كتابه هذا إلى أنه اطلع على كثير من هذه الشروح وأفاد منها، فكأن الناظر في هذا الكتاب ناظرٌ في تلك الشروح، مع حسن ترتيب وتبويب، وبسط واستقصاء، يكتنف كل ذلك سلاسةُ أسلوب، ووضوحُ عبارة .

لذلك رأيت أن أقوم بعقد مقارنة بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني وما يقابله

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ١/٢٤٨ .

(٢) الدر المنتخب ١٢٩ .

(٣) الدرر الكامنة ١/٣٦١ حاشية (٣) .

من شرح ابن النحوية؛ وذلك لأني رأيت أن اسم ابن النحوية قد تردد في هذا السِّفْر كثيراً مقارنة بغيره من الشرَّاح، وإفادةُ المصنف منه ظاهرةٌ، وكانت له معه وَقَفَات، كان في بعض منها مرتضياً رأيه، وفي كثير منها متعقّباً له، راداً عليه اعتراضاته، وسنقف على شيء من ذلك في النص الذي سوف أسوقه في هذه الموازنة، إلا أني أقول: إن بصماتِ الرُّعينيِّ في كتابه واضحةٌ جليَّةٌ، لم تقف عند حد النقل والمتابعة فحسب، بل تعدته إلى العرض والمناقشة، والتصحيح والتضعيف وغير ذلك مما هو مبثوث مستفيض في هذا السِّفْر، وهذا أيضاً أمرٌ بينٌ واضح لمن أنعم النظر في هذا المؤلَّف بشكل عام .

أما من حيث المادةُ العلميةُ عرضاً وتبويباً وتنظيماً، فقد فاق الرعيني فيها أنداده من شراح الألفية، وهذا أمر واضح أيضاً، لا حاجة بنا لإطالة الحديث فيه .

وأبو جعفرٍ في كتابه أطولُ نَفَساً، وأوسعُ بسطاً واستقصاءً، وتفريعاً للمسائل، فهو يُعنَى بمسائل الخلاف المذهبية وغير المذهبية، كما يُعنى بإيراد أقوال النحاة في شتى المباحث والمسائل، ويحتفلُ كثيراً بالتعليلات والردود والمناقشات، ويكفي للتدليل على ذلك أن نعلم أن أبيات الألفية المشروحة في هذا السفر بلغ عدَدُها خمسةً وثمانين بيتاً، استغرقت هذا السِّفر بأكمله؛ الذي بلغ عددُ لوحاته تسعاً وعشرين ومائتي لوحةٍ، بينما عددُها في شرح ابن النَّحْوِيَّة ثلاثٌ وأربعون لوحةً، مع فارقٍ بسيطٍ في زيادة حجم لوحاته عن لوحات شرح الرعيني .

شواهدُ الرُّعَينيِّ في هذا السِّفْرِ تَفُوقُ ما يقابلُهُ من شرح ابن النحوية كثيراً، فقد بلغت الشواهد الشعريَّةُ عند ابن النحوية (١٣٧) شاهداً تقريباً، بينما هي عند الرعيني ما يقرب من (٤٦٠) شاهداً، وبلغت الشواهدُ القرآنية عند ابن النحوية (٥٦) شاهداً، وعند الرعيني (١٧٦) شاهداً، وبلغت الشواهد من الحديث والأثر عند ابن النحوية (١٣) شاهداً، وعند الرعيني (٣٤) شاهداً .

حفلَ كتابُ الرعيني بكثير من المباحث البلاغية والعروضية والتفسيرات اللغوية، ويكاد ذلك ينعدم عند ابن النحوية .

للرُّعينيِّ اهتمامٌ واضح بألفاظ الألفية، حيث يعود في نهاية كل باب لتفسير ألفاظها، وإعراب ما أُبهِمَ، وتوضيح ما غَمُض منها، وكذلك نصُّهُ على الروايات المختلفة لنصها، بينما لا نجد ذلك عند ابن النحوية .

حشد الرعيني عدداً كبيراً من المصادر والمراجع التي أفاد منها في هذا السفر، بينما لم نجد في شرح ابن النحوية إلا قليلاً منها .

ولإيضاح بعض ما سبقت الإشارة إليه من مزايا الشرحين، سوف أسوق نصاً لأبي جعفر وآخرَ يقابله لابن النحوية، وقد راعيتُ أن يكون النصُّ قصيراً، ورأيتُ أن يكون حول قولِ ابن معطٍ:

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وَأَلِفْ ... نُودِي بلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ وُصِفْ

تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَة ... يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَة

وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ ... وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ

قال ابن النحوية[1] في شرح هذه الأبيات بعد أن أوردها في مقدمة كلامه:

« لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام بغير وصلة عند البصريين؛ لئلا يجمع بين حرف النداء والألف واللام، وهو جمع بين أداتي تعريف في محل واحد، وهو غير جائز، بخلاف حرف النداء مع العلمية والإضافة نحو: يا عبد ا لله؛ لأن الممتنع اجتماع أداتي تعريف لا اجتماع تعريفين، أما مع العلمية فلاختلافهما، أو لأن تعريف العلمية يقدر منتفياً، ثم يعرف بالنداء، وأما مع الإضافة فلاختلاف التعريفين، فلا يلزم الجمع بين الألف واللام والإضافة، وإن كان التعريفان مختلفين للاستغناء بأحدهما عن الآخر؛ لأنهما متساويان في رفع العموم .

وأجاز الكوفيون نداء ما فيه الألف واللام، واستدلوا بجواز: (يا ا لله) إجماعاً،

---

(١) شرح الألفية لوحة (٢٢٧ - ٢٢٨) .

وبقول الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالودِّ عَنِّي

وبقول الآخر:

فَيَا الغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا

وأجيب: أما عن اسم الله فلأن أسماء الله تعالى توقيفية، ولم يجئ إذنٌ في: يا أيها الله، ولا في هذا الله، أو لأنهم كرهوا أن يأتوا باسم مبهم يطلقونه على الله عز وجل، أو لأن الألف واللام تنزلتا منه منزلة الجزء لما كانا بحيث لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم ونحوه، وعلى ذلك فلا يكون التعريف، ولا يلزم الجمع بين أداتي تعريف، بخلاف غيره مما فيه الألف واللام، أو لأن الألف واللام فيه عوض عن همزة إله؛ لأن أصل قولك إله، ثم دخلت الألف واللام فقيل: الإله، ثم نقلت حركة همزة (إله) إلى الساكن قبلها وحذفت فصار اللَاه، بلام أولى مكسورة، وثانية مفتوحة، ثم أسكنت اللام الأولى وأدغمت في الثانية، فصار الله، فلما تنزلتا منزلة همزة إله، وهمزة إله ليست للتعريف لم يكونا للتعريف، فلم يلزم الجمع بين أداتي تعريف، وإنما جاز يا الله بوصل الهمزة، وهو حكم المعرفة اعتباراً بأصلها هذا إن قيل باشتقاقه، وإلا فهو علم مرتجل، تعريفه بالعلمية لا بالأداة، ويدل عليه قولهم: يا الله بقطع الهمزة .

وأما « يا التي تيمت قلبي » فالألف واللام فيه جزء الكلمة لا للتعريف؛ لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته . وأما « فيا الغلامان » فشاذ .

وقوله:

وما لنا اسم فيه لام وألف نودي ... ...

يريد أنه إذا نودي ما فيه الألف واللام، وقد علم أن الجمع بينهما وبين حرف النداء غير جائز، توصل إلى ندائه بأن يجتلب منادًى معرًّى عن الألف واللام مطابق له فينادى، ثم يجري عليه المعرف باللام المقصود بالنداء صفة، والمجتلب إما (أي)

وحده المشار إليه بقوله: « بلا أي [سوى الله] وصف » ، فموضع (وصف) الجر على أنه صفة لأي؛ أي: بلا أي موصوف، والضمير المرفوع المستتر في (وُصِفْ) يعود على أي، والتقدير: بلا أيٍّ وُصِفْ بذلك المعرَّفَ باللام، ولكنه اقتصر في هذا البيت على ذكرِ الموصوف، ولم يذكر الصفة، فلما رأى العبارةَ غيرَ مفهمة قال في الذي يليه:

« يا أَيُّهَا الإنسانُ والقَصدُ الصِّفَة »

أي: جعل الإنسان صفة لأي، تقول: يا أيها الرجل، فيا حرف نداء، وأي: منادى، وها حرف تنبيه عوضٌ عما يضاف إليه أي، والرجل: صفة لأي .

واستثنى من ذلك لفظ الجلالة لما تقدم .

وأما اسمُ الإشارة وحدَه نحو: يا هذا الرجل، فـ(يا) حرف نداء، وها حرف تنبيه، وذا منادًى، والرجل صف لذا، وأما هما في اسم الإشارة مع أي نحو: يا أيهذا الرجل، فيا حرف نداء، وأي: منادى، وهذا بدل من أي أو عطف بيان له، والرجل صفة لهذا إن جعل بدلاً، أو لأي إن جعل عطف بيان له، ومنه قول طرفة:

ألا أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَى وأنْ أَشهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أنتَ مُخلِدِي

حذف (أن) عن أحضر لدلالة (أن أشهد) عليها، فلذلك نصب .

واعلم أن صفة المنادى فيما ذكر مخالفة في الحكم لغيرها من صفات المنادى من حيث التزم فيها الرفع تنبيهاً على أنه المقصود بالنداء، فحُرِكت بحركة المنادى ليدل على ذلك، وأجاز المازني النصبَ قياساً على صفة العلم، وفرق بينهما بأن المقصود بنداء العلم إنما هو العلم، والمقصود بصفته الإيضاح، بخلاف هذه الصفة فإنما هي المقصودة بالنداء .

وفي قولك: يا هذا الرجل تفصيل؛ لأنه لا يخلو من أن يجعل (هذا) مقصوداً بالنداء، والرجل صفة له، أو يجعل (هذا) وصلة إلى نداء ما فيه اللام، ويجعل ما فيه اللام المقصود بالنداء صفة له أيضاً، فإن كان الأول جاز في الصفة الرفع والنصب، وإن كان الثاني لم يجز إلا الرفع، خلافاً للمازني كما تقدم .

وأما قوله:

« ولا تَقُلْ رَجُلُ تعني يَا رَجُل »

فليس هذا موضع ذكره؛ لأن معناه غير مناسب لما قبله؛ لأن معنى ما قبله بيان ما يُتوصل به إلى نداء ما فيه الألف واللام، ومعنى هذا بيان ما لا يجوز فيه حذف حرف النداء منه، وإنما موضع ذكره قبل هذا بعد قوله:

لو قلتَ هذا في الندا وا لله　　وشبهِ هذا وقَعَ اشـــــتباهُ

لأنه مسوقٌ في بيان ما لا يُحـذَف منه حرفُ النداء، ولكنه وقع في النسخ كذلك، والظاهر أنه غلطٌ من النساخ .

وقوله:

ومَا سوى ذَينِ فكيفَ شِئتَ قُلْ

يريد ما حدده من اسم الله واسم الإشارة؛ لأنه جعلهما قسماً واحداً؛ لاشتراكهما في التعريف ومخالفتهما النكرة، وبالآخَر النكرةَ المقصودة؛ لأنه جعلها قسماً » .

وقال أبو جعفر في شرح الأبيات السابقة[1]:

« الكلامُ على هذه الأبيات في مسألتَين :

الأولى: في نداء ما فيه الألف واللام :

وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: للبصريين أنه لا يجوزُ أن يُنادَى ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» إلا في الشِّعر، فلا يُقَالُ: يا الرجُلُ، وإنما يُقالُ: ياأيُّها الرجُلُ، وقد تقدَّمَ أنَّ «أياًّ» إنما أُتِـيَ بها وُصلَةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، وإنما امتَنعَ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنه يَـلزَمُ منه اجتماعُ أداتَي تعريفٍ وهمَا «يا» والألفُ واللام، وقال أبو البقاء في «اللباب»: إنما

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٠ - ٦٣٩ .

لم يجتمعَا؛ لأنَّ الألفَ واللامَ لتعريفِ العَهد، و«يا» لتعريف الخطابِ، فهُمَا مختلفان معنًى .

واستثنى البصريون من ذلك ثلاثَ صُوَرٍ:

إحداها: لفظُ الجلالة، فإنه يُنَادَى وفيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» فيُقالُ: يا الله، ولا يُقالُ: يا أيُّهَا الله، وإنما جاز ذلك مع لفظ الجلالة إمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ صَارت مع لفظ الجلالة كالشيء الواحد؛ لأنها لا تُفارقُهَا، فكأنها ليست للتعريف، فجاز الجمعُ بينها وبين «يا»، وإمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ فيه عوضٌ عن همزة «إلاه» ، فليست للتعريف، فجازَ الجمعُ، وإما لأنَّ «أيا» مبهَمَةٌ، فكَرِهُوا أن يقولوا: يا أيها الله؛ لإطلاقهم الاسمَ المبهَمَ على الله، مع أنَّ أسماءَ الله تعالى توقيفيَّةٌ، ولم يجئْ إذنٌ من الشَّرع في: يا أيها الله .

وإذا قلتَ: يا الله فلَكَ قَطْعُ الهمزةِ نظراً إلى أنَّ الألفَ واللامَ صارت كأنها من نَفْسِ الكلمة، ولك وَصْلُهَا نَظراً إلى أصلها من كونهَا همزةَ وَصْلٍ .

الصورة الثانية: إذا سَمَّيت بجملة اسميةٍ مُصَدَّرَةٍ بالألفِ واللام نحو: الرجُلُ قائمٌ، فإنك تقولُ: يا الرجُلُ قائِمٌ، فتجمَعُ بين «يا» والألفِ واللامِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ فيه ليست للتعريف، وإنما ذلك على جهة الحكاية، قال ابنُ مالكٍ: التقديرُ: يا مَقُولاً له الرجُلُ قائمٌ .

الصورة الثالثة: استثناها أبو العباس المبرِّدُ وهو الموصولُ المحلى بالألفِ واللامِ إذا سَمَّيتَ به، فتقول: يا الذي قَامَ، قاسَ هذا على الجملة الاسمية المتقدِّمَةِ، قال ابنُ مالك: وهو قياسٌ صحيحٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان: وهذا الذي قاسَه المبردُ وصحَّحَهُ ابنُ مالك، خلافُ ما نصَّ عليه سيبويهِ، فإن سيبويهِ فرَّقَ بين التسمية بـ«الرجل قائمٌ» وبين التسمية بـ«الذي قَامَ» فالأولُ مسمًّى بجملة كـ« تأبَّطَ شرّاً » ، والثاني بمفرَد كالرجُل، فكما لا يُنادَى الرجُلُ إلا بـ«أيٍّ» فكذلك الموصولُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» .

وما عدا هذه الصورِ الثلاثِ مما فيه الألفُ واللامُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» إذا كانت الألفُ واللامُ للجِنْسِ نحو: يا أيها الرجُلُ .

القول الثاني: للكوفيين أنه يجوزُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» مُطلَقاً، فأجازوا: يا الغلامُ، ويا الذي، ويا الحارثُ، واستدلوا على ذلك بما ورَدَ منه في الشِّعر، فمنه قولُ الشَّاعرِ:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللـذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا

وقال الآخَرُ:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالـودِّ عَنِّي

وقال الآخَرُ:

عَبَّاسُ يَا المَلكُ المُتوَّجُ والذِي عَـرَفَتْ لَهُ بَيتَ العُلَى عَدنَانُ

وهذا كلُّهُ عند البصريين شاذٌ، وخرَّجُوه إمَّا على الضَّرُورة، وإمَّا على حذف المنادَى وهو «أي» ؛ فالتقدير: يا أيُّهَا الغلامان، ويا أيَّتهَا التي .

القول الثالث: التفرقةُ بين أن تكون الألفُ واللامُ للجنس داخلةً على مشبَّهٍ، فيجوزُ نداؤُهُ من غير «أيٍّ» فتقول: يا الأسَدُ جُرْأَةً، ويا الخليفةُ جُوداً؛ لأنَّ حرفَ النداء إنما دخَلَ على محذوفٍ؛ أي: يا مثلَ الخليفة، ولا يجوزُ إن كانت الألفُ واللامُ غيرَ ذلك نحو: الرجل، فلا يُقالُ: يا الرجُلُ.

المسألة الثانية: في الميم اللاحقة للفظ الجلالة :

وقد ألحقوها ميماً مشدَّدةً في النداء فقالوا: اللهمَّ، والنداءُ بالميم في لفظ الجلالة أكثرُ من النداء بـ(يا)، وقد اختلفُ النحويون في هذه الميم؛ فذهب البصريون إلى أنها بدلٌ من حرف النداء، بدليل أنهما لا يجتمعان فلا يُقالُ: يا اللهمَّ إلا في الضرورة نحو قولِهِ:

إنِّي إذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا
أَقُولُ يَا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهمَّا

وقال الآخَرُ:

وَمَـا عَلَيكِ أَنْ تَقُـولِي كُلَّمَا

سَبَّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدْ عَلَينَا شَـيخَنَـا مُسَـلَّمَا

وقد شذَّ حذفُ الألف واللام منه، قال الرَّاجزُ:

لاَهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَـلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

التقدير: اللهمَّ، فحذفَ الألِفَ واللامَ فصـارَ: لاهُـمَّ، ويُريـدَ: «حَجَّـتِي» و«بـي» فأبدَلَ من ياء المتكلم جيماً .

وضمَّةُ الهاء من «اللهمَّ» عند البصريين الضَّمَّةُ التي يُبنى عليها المنادَى.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميمَ ليست عوضاً من حرف النـداء، وإنما هـي بقيَّةٌ من جملةٍ محذوفَةٍ وهي: أُمَّنَا بخيرٍ، فالتقدير عندهـم: يـا الله أُمَّنَـا بخـيرٍ، فحُـذِفَ حرفُ النداء، ثمَّ نُقلَتْ حركةُ الهمزة من «أُمَّنَا» إلى الهاء، ثم حُذِفَ البـاقي، ولم يبـقَ من الجملة إلا الميمُ المشدَّدَةُ، فضمَّةُ الهاء عندَهم ضمَّـةُ همـزة «أُمَّنَـا»، ويجوزُ عندهـم الجمعُ بين حرف النداء والميم؛ لأنَّ الميمَ عندهم غيرُ عِـوَضٍ، قـال الشـيخُ أبوحيَّـان: وهذا مذهبٌ ساقِطٌ لا ينبغي أن نتشَاغَلَ بالردِّ عليه.

قلتُ: وقد أكثرَ البصريون الرَّدَّ على هذا المذهبِ، فمن ذلك: أن هذا التقديـر لا يسُوغُ لهم في كل موضعٍ، ألا ترى قولَهُ تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَـانَ هَـذَا هُـوَ الحَـقَّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَينَا حِجَـارَةً مِـن السَّـمَاءِ﴾[1] لا يَسُـوغُ فيـه ذلـك، فـلا يكـونُ التقديرُ: أُمَّنَا بخيرٍ إن كان هذا هو الحقَّ من عنـدك فـأمطِرْ علينـا؛ لما فيـه مـن تنـافرِ التركيب .

ويُستَعمَلُ «اللَّهُمَّ» في النداء على أحدِ ثلاثةِ أوجُهٍ :

الأول: أن يُراد به النداءُ المحضُ كقولك: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي .

---

(١) سورة الأنفال: من الآية: ٣٢ .

الثاني: أن يكون تحقيقاً للجواب وتمكيناً لـه في قلـب السَّـائل، يقـولُ القـائلُ: أَزَيدٌ عالِمٌ؟ فيقول المجيبُ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. وفيه نُكتَـةٌ وهـي: أنَّ المجيـبَ إذا ذَكَـرَ ا الله في جوابه، كان داعيةً لتصديقهِ .

الثالث: أن يُستعمَلَ دليلاً على القِلّة في وُقُوعِ المذكـورِ كقولـك: أنـا لا أزورُ السُّلطانَ اللَّهُمَّ إلاَّ أن يَدعُوَني. ألا ترى أنَّ وقـوعَ الزيـارةِ مقرُونـاً بدعـاء السُّـلطان قليلٌ نادرٌ .

ولْنَرْجعْ إلى لفظ المصنّف: قولُهُ:

« وَمَا لَنَا اسْـمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ ... »

لمَّا تقدَّمَ أنَّ مِـن أحكام اسمِ ا الله ألاَّ يُحذَفَ منه حـرفُ النـداء، أرادَ أن يذكُـرَ مـا يخصُّه من بعض أحكامه، فذكَرَ في هذا البيت أنـه ليس في كـلام العـرَب اسـمٌ فيـه الألِفُ واللامُ ينادَى بغير «أي» إلا ا الله، فإنَّ من خواصِّهِ: أن يُنادَى بغـير «أي»، وقـد تقدَّمَ أن المسمَّى بالجملة المصدَّرةِ بـالألف والـلام يُنـادَى بغير أي، وأن المبردَ قـاس الموصولَ المحلّى بالألف واللام على الجملة الاسمية، وقد ذكَرْنَا أن «أيّاً» جعلَتْهَا العرَبُ وُصلةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، فيُفصَلُ بها بين حرف النداء وبـين الألـف والـلام؛ لئلاَّ يلتقي مُعرِّفان، ثمَّ لا بدَّ لـ«أيٍّ» من وَصْفٍ، وهو كان المقصودَ بالنداء.

وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهـو في موضـع الصفـة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير : وما لنا اسـمٌ فيـه لامٌ وألـف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «ا لله»، ويـلزَمُ منـه الفصل بقولـه: «سـوى ا لله» بـين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظـيٌّ. وعلـى هـذا خرَّجـه ابـنُ النَّحويَّـة وابـنُ القـوَّاس، والـذي أراهُ أن يكـون: «و صِـفْ»؛ فعـلَ أمـرٍ، والـواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى ا الله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا.

وقوله:

« تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِـدَاءِ المَعْرِفَة »

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيـه حـذفٌ، وأنَّ في معنـاه غموضـاً، أراد أن يُزيـلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال الـذي

ذكَـــرَه، وهو قولُهُ: «يَـا أَيُّهَـا الإِنْسَـانُ» وهـو إشـارةٌ إلى قولـه تعـالى: ﴿ يَـا أَيُّهَـا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾[1] وما شاكَلَه من الآيِ الكريمـة، فتبيَّـنَ مـن مثالـه أنـكَ إذا أردتَ أن تُناديَ ما فيه الألفُ واللامُ أن تأتيَ بـ«أي» فتوليَهَا حرفَ النـداء، فيكـونُ هو المنادَى في اللفظ، ويُجعَلُ الاسمُ المعرَّفُ بـالألف والـلام صفـةً لـ«أي»، والصفـةُ هي المقصودةُ بالنداء في المعنى، وقد نبَّهَ على ذلك بقوله: «والقَصْدُ الصِّفَـةِ» فمـرادُهُ أن «أيّاً» هي المنادَى لفظاً، والصفةُ هي المقصودَةُ بالنداء معنىً. فـ « القَـصدُ » مصـدرٌ أُريدَ به المفعولُ كـ«الطِّحْنِ» يُرادُ به المطحونُ .

وقولُهُ:

« وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ »

هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقـدَّمَ التنبيهُ عليـه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَين قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيمـا لا يجـوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ لـه: أنـه لمـا ذَكَـرَ أنَّ اسـمَ الله لا يُحذَفُ حـرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ الكلامَ في بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنـادَى بغـير «أي» ، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجـوزُ حـذفُ حـرفِ النـداء منـه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخَّرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشرَّاح، فإنه في غايـة البُعد .

وقولُهُ:

«وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ»

يعني: ومـا سـوى هذَيـن النوعَـين، يريـد بـالنوع الواحـد اسـمَ الله والإشـارةَ، وجعلَهُمَـا نوعـاً واحـداً لاندراجهمـا في التعريـف، ويريـدُ بـالنوع الآخـرِ: النكـرةَ المقصودَةَ؛ أي: وما سوى هذَين النوعَين فأنت فيه بالخيار، إن شئتَ ناديتَـه بإثبـات حرف النداء أو حذْفِهِ، والله أعلَمُ» .

---

(١) سورة الحاقة: من الآية: ٦ .

المبحث الخامس:

مآخِذُ في هذا السِّفْرِ

لا شكَّ في أنَّ المطَّلِعَ على نَتَاجِ أبـي جعفرٍ سوف يقفُ منه موقِفَ إجلالٍ وإكبارٍ؛ لأنه يجدُ نفسه أمام شخصيةٍ ذاتِ قدمٍ راسخةٍ، واطلاعٍ واسعٍ، وثقافةٍ غزيرةٍ متنوعةٍ، الأمر الذي زادني تبجيلاً له واحتراماً، ومن ثَمَّ رأيتُني مدفوعـاً للثناء عليه طالما وجب الثناء، إلا أنني خلال معايشتي لهذا السِّفر من شرح الرعيني، وقفتُ فيه على بعض عثرات، منها ما يتعلق بمادة الكتاب، ومنها مايتعلق بمنهج المصنِّفِ وعبارتِهِ فيه، وهذه المآخذُ لا تغضُّ من قدر الرعيني، ولا تنتقص من مكانته ومنزلته العلمية، وأنَّى لمثلي أن يقترفَ مثل هذه الفَعلة، إلا أنها بعضُ تنبيهاتٍ عمَّا وقع فيه من سهو، رغبت في إظهارها إتماماً للفائدة .

وقد أجملتُ ما وقفتُ عليه من ملاحيظَ في النِّقاط التالية:

١ ـ ما يتعلق بالآراء النحوية .

٢ ـ ما يتعلق بالشواهد .

٣ ـ ما يتعلق بالمنهج والأسلوب .

٤ ـ مآخذ متفرقة .

أولاً : الآراء النحوية :

١ ـ ما نسبه إلى بعضهم ووقفت على ما يخالفه:

من خلال وقوفي على كلام الرعيني ، والآراء التي ذكرها في هذا السِّفْر، ومقارنتها بأصولها من مصادره، تبيَّن لي حصولُ بعض السهو في نسبة بعض هذه الآراء، ومن ذلك ما يأتي:

١ ـ نَسَبَ[١] إلى الفرَّاء ـ رحمه الله ـ جواز وقوع (الذي) فاعلاً لنعم وبئس، وهذا القول منقول عن المبرد والفارسي، وهو ظاهر قول الأخفش[٢]، إلا أن المشهور عن الكوفيين ـ ومعهم بعض البصريين ـ منعُ ذلك، و لم أقف على نسبة هذا القول إلى الفرَّاء .

٢ ـ القولُ في أن العامل في المنادى هو حرف النداء على سبيل العوضية، وقد تبعَ المصنفُ كثيراً من النحاة في نسبة هذا القول إلى المبرد ومعه الفارسي، ونصُّ المبرد في المقتضب[٣] يخالِفُ هذا، حيث قال: « اعلم أنك إذا دعوتَ مضافاً نصبتَه، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهاره » .

٣ ـ نَسَبَ[٤] المصنِّفُ إلى أبي علي الفارسي جواز: « نِعمَ فيكَ الراغِبُ زَيدٌ » على أن (فيك) يتعلق بـ(نِعمَ)، وبعد رجوعي إلى كلام أبي عليٍّ في « المسائل البصريات » ظهرَ لي أنه لا يجيز ذلك[٥].

٤ ـ نَسَبَ[٦] إلى أبي علي الفارسي أولَوِيَّةَ تأخُّرِ المنصوب بعد (حبذا) على المخصوص بالمدح أو الذم، قال: « ومذهبُ أبي علي أنَّ التأخُّرَ أَولى » .

والذي وقفت عليه لأبي علي في « المسائل البصريات » [٧] أنه يَرَى أَولَوِيَّةَ تقدُّمِ الاسمِ المنصوب على المخصوص بالمدح، لا تأخُّرِهِ .

---

(١) انظر صفحة: ٣١ من النص المحقق .

(٢) انظر: المقتضب ١٤١/٢، والمسائل البصريات ٦٤٢/١، وشرح التسهيل ١/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣.

(٣) انظر المقتضب ٢٠٢/٤

(٤) انظر صفحة: ٤٦ من النص المحقق . المسائل البصريات ٨٣٤/٢ ـ ٨٣٧

(٥) انظر المسائل البصريات ٨٣٤/٢ ـ ٨٣٧

(٦) انظر صفحة: ١٠٢ من النص المحقق .

(٧) انظر المسائل البصريات ٨٤٥/٢ .

٥ ـ نَسَبَ[١] إلى أبي علي أيضاً أنه يُعربُ الاسمَ المنصوب بعد (حبذا) حالاً لا غير، والذي ظَهَرَ لي من كلام الفارسي في « المسائل البصريات »[٢] أنـه يجيز كونَـه تمييزاً وحالاً .

٦ ـ جاء في باب اسم الفاعل ما نصه[٣]: « وقالوا: قَـطَّ السِّعْرُ؛ إذا غَـلاَ، فهـو مَقطوطٌ، ولم يقولوا: قاطٌ، ذكَرَهُ ابنُ سِيدَه »

والذي وقفتُ عليه في المحكم خلاف ما نُسب إليه هنا، قـال ابـن سـيدَه : «وقطَّ السِّعرُ يقطُّ قطّاً وقُطوطاً، فهو قاطٌّ ومقطوطٌ ـ مفعـولٌ بمعنـى فـاعل ـ : غَلاَ »[٤] .

٧ ـ نَسَبَ[٥] إلى ابن القواس تعليقاً في قول الشَّاعر:

صَبَّحكَ اللهُ بخَيرٍ عَـاجلِ　　بِنَعْمَ طَيرٍ وَشَبَابٍ بَاكِرِ

مُلَخَّصُهُ: أنَّ نِعْمَ مِن قوله: « بِنَعْمَ طَـيرٍ»، لـيس فعـلاً للمـدح، وإنمـا هـو اسـمٌ، الأصلُ: بنَعِيمِ طيرٍ، ثمَّ نُقِلَت كسرةُ العين إلى النُّون، فالتقى ساكنان: العـينُ واليـاءُ، فحُذِفَت الياءُ، وبَقِيَ نِعْمَ. وفيه بُعدٌ؛ إذ لو كانَ على ما قالَـه، لبَقِيَـت الميـمُ مجـرورةً بحرف الجرِّ .

وبالرجوع إلى شرح ابن القواس رأيتُهُ لم يتعرض لهذا الشـاهد بـالذكر، بـل مـا نقَله المصنفُ هو من كلام تقي الديـن النيلي، وذلـك في أثنـاء تعليقـه علـى بيـت استشهد به وهو قولُ الشَّاعر:

فصبَّحكَ الإلهُ بنعمَ بالِ　　بمائنِ طائرٍ وأجلِّ فالِ

---

(١) انظر صفحة: ١٠٣ من النص المحقق .

(٢) انظر المسائل البصريات ٨٤٥ ـ ٨٤٨ .

(٣) انظر صفحة: ١٢١ ـ ١٢٢ من النص المحقق .

(٤) المحكم ٧١/٦ .

(٥) انظر صفحة: ٩ ـ ١٠ من النص المحقق .

قال النيلي[١]: « وهذا يحتمل أن يكون أراد (بنعيم بالٍ)، ثم نُقلت الكسرة من العين إلى النون، كما يُفعل بما عينه حرف حلق، فلما سكنت العين، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحينئذ لم يبقَ فيه حجةٌ » .

٨ ـ نَسَبَ[٢] إلى ابن مالك رأياً في أثناء حديثه عن (أفّ) من أسماء الأفعال، وأنها قد تأتي غيرَ اسمِ فعلٍ، فتكون مصدراً يُرادُ به الدعاءُ، وذلك إذا لحقَتْهُ التاءُ نحو: أفّةٍ وتفّةٍ، فيُنصَبُ بفعلٍ مقدَّرٍ واجبِ الإضمار كقولهم: جَدْعاً له وعَقراً .

قال: « وذكَرَ ابنُ مالكٍ أنه يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، والمعنى على معنى النصب من الدعاء ... » .

وهذا ليس من كلام ابن مالك، بل هو لأبي حيَّان[٣] .

٩ ـ ما جاء[٤] في مسألة حذف حرف النداء من اسم الإشارة؛ حيث منعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وتوسَّط ابنُ مالكٍ[٥] بين القولين فلم يقُلْ بالمنع مطلَقاً، ولا بالجواز مطلَقاً، بل قال: إنه يقِلُّ، واستدلَّ بأشياءَ وَرَدَت عن العرَب، وجَعَلَ منها قولَهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٦] التقدير: يا هؤلاء .

و لم أقف على استشهاد ابن مالك بهذه الآية، بل الذي استشهد بها هو ابن القواس[٧]، وأبو حيان[٨] .

---

(١) انظر: شرحه على ألفية ابن معطٍ (الصفوة الصفية) لوحة (١٨٣) مخطوط.

(٢) انظر صفحة ٤٩٢ ـ ٤٩٣ من النص المحقق .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣ .

(٤) انظر صفحة ٦١٩ ـ ٦٢٠ من النص المحقق .

(٥) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٨٥ .

(٧) انظر شرح ألفية ابن معط ١٠٤١/٢ .

(٨) انظر التذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

١٠ ـ نَسَبَ[١] إلى المبرد أنه لا يَفتَحُ الياء إذا جاءت آخر المندوب وكانت على لغةِ مَن يُسكِّنها، بل يحذفها لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة فيقول: وا غُلامَاه.

والذي وقفتُ عليه للمبرد في « المقتضب »[٢] أنه يقول بالخيار؛ إن شئتَ حرَّكتَ الياءَ تخلُّصاً من التقاء الساكنين فتقول: وا غلاميَاه، وإن شئتَ حَذَفْتَها لالتقاء السَّاكنين أيضاً فتقول: واغُلامَاه .

٢ ـ نِسبَتُهُ بعضَ الآرَاءِ إلى عُلَمَاءَ مَعَ أَنَّهم مَسبُوقُونَ بِهَا:

نَسَبَ الرُّعَينيُّ رحمه الله بعضَ الآراء إلى علماء، وهناك مَن سبقهم إليها، وقد وقع ذلك منه في عدة مواضعَ من هذا السِّفر، أُجمِلُهَا فيما يلي:

١ ـ ما جاء في باب اسم الفعل، قال الرعيني[٣]: « وأمَّا (أَولى) فهي مما زداه الشَّيخ أبو حيَّان » ، وأبو حيَّان مسبوق بهذا، فقد ذكره الأصمعيُّ وجعل منه قولَه تعالى: ﴿فَأَولى لَهُم﴾، كما ذكره أبو علي[٤] وابن جني[٥] .

٢ ـ نسبَ[٦] إلى أبي حيان زيادة (فداء) إلى أسماء الأفعال، وهو مسبوق في ذلك، حيث ذكرها ابن يعيش[٧] رحمه الله .

٣ ـ نسبَ[٨] إلى أبي حيان زيادة (النجاء) في أسماء الأفعال ، وهو مسبوق

---

(١) انظر صفحة: ٧٠٩ من النص المحقق .

(٢) انظر المقتضب ٤/٢٧٠ .

(٣) انظر صفحة ٥٠٤ من النص المحقق .

(٤) إيضاح الشعر: ٢٣ ـ ٢٧ .

(٥) الخصائص ٣/٤٤ .

(٦) انظر صفحة ٥٠٤ من النص المحقق .

(٧) شرح المفصل ٤/٧٢ ـ ٧٣ .

(٨) انظر صفحة: ٥٠٦ من النص المحقق .

بذلك، فقد ذكرها سيبويه[١] وابن جني[٢] .

٤ ـ نسبَ[٣] إلى ابن النحوية زيادة النكرة غير المقصودة فيما لا يجوزُ حذفُ حرف النداءِ منه، إضافة إلى لفظ الجلالة ما لم تلحَقْها الميمُ المشددةُ، والضميرُ والمستغاثُ به، والمتعجَّبُ منه، والمندوبُ .

وفي الحقيقة قد سبَقَ ابنَ النَّحوية إلى هذا ابنُ مالك في « شرح الكافية الشافية»[٤].

٥ ـ نسبَ[٥] إلى ناصر الدين عبد المطلب بن المرتَضَى المعروفُ بـ« ابن بابْشَام» قوله: إنَّ (هَاتَى يُهَاتِي) لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتِ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجَتَه فلَولاَ .

والحقُّ أن ابن بابشاه مسبوقٌ بهذا القول، فقد سبق إليه ابن الخباز فيما رواه عن شيخه حيث قال[٦] ـ معلقاً على رأيٍ سَاقَهُ للعكبري في رده على الزمخشري، واحتج فيه بـ(هاتَى يُهاتي مهاتاةً) على أنَّها فعلٌ لا اسمُ فِعْلٍ ـ قال : « وقال شيخُنا ـ رحمه الله ـ : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم: هاتَى يُهاتي مأخوذٌ من لفظ (هاتِ)، كما قالوا: سألْتُكَ حاجةً فلَوْلَيْتَ لي؛ أي: قلتَ: لو كان عندي » .

كما ذكره ابن القواس في « شرح الألفية » ، ولم ينسبه[٧].

٦ ـ ومما يدخُلُ تحت هذا المبحث ما نسَبَهُ إلى مصدرٍ من المصادر، وهو

---

(١) الكتاب ٢٤٤/١ .

(٢) الخصائص ٤٥/٣ .

(٣) انظر صفحة: ٦١٥ من النص المحقق .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣

(٥) انظر صفحة: ٥٢٢ من النص المحقق .

(٦) انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لوحة (١٠٨ ـ مخطوط) .

(٧) شرح ألفية ابن معط ١٠٢٢/٢ .

موجودٌ في غيره، مثالُ ذلك ما جاء في باب عمل اسم المفعول، حيث نـص الرُّعَيـني على ما ينوب عن اسم المفعول فقال[1]:

« تنبيهٌ: هذه الأشيَاءُ النَّائِبَةُ عن اسم المفعول إنما هـيَ نائبـةٌ عنـه في المعنَـى لا في العَمَل، فهي تُعْطِي مِنَ المعنى ما يُعْطِيه اسـمُ المفعُـول، ولا تَعْمَـلُ عَمَلَـهُ، فـلا يُقَـالُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ ذِبْحٍ كبشُهُ، ولا طِحْنٍ بُرُّهُ، ولا مررْتُ برَجُلٍ جَرِيحٍ أبُوهُ، ولا كَحِيلٍ عَيْنُهُ، وفي كلامِ ابنِ عصفورٍ ما يَدلُّ على الجَواز، قالَ في «شـرْحِ المقَـرَّب» في آخِـرِ باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ: « واسمُ المفعُولِ ومَا كانَ مِنَ الصفَاتِ بمعناهُ، حُكْمُـهُ بـالنَّظَرِ إلى ما يَطْلُبُهُ مِنَ المعمُولات حُكْمُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُول » .

وهذا النصُّ الذي نقله المصنف عن ابن عصفور لم أجده في شـرح المقـرب لـه، وهو بلفظه موجود في المقرب[2].

٣ ـ مَسائلُ وَهِمَ المصنِّفُ في تحريرها:

١ ـ تعرَّضَ المصنِّفُ في باب نِعْمَ وبئسَ إلى اللغات الـواردة في نعم[3]، فذكـر أن اللُّغةَ الأُولى هي (نِعْمَ)، ونصَّ على أنها أشهرُ اللغات، و أنها هي الـواردةُ كثيراً في القرآن الكريم ولغة العرب، ثم ذكر العلة في ذلـك، ثـم نـصَّ علـى اللُّغـةِ الثَّانيـة وهي (نِعِمَ) بكسر النون والعين، وقال: هي دون الأُولى، وبها قرأ بعضُ القـراء، ثـم وجَّهَ قِلَّةَ وُرُودِ هذه اللغة وقال عنها: هي أصلُ اللغات.

لكن هذا ليس بصحيحٍ، بل أصلُ اللغـات هـي (نَعِـمَ) الآتيـةُ في اللغـة الثالثـة، حيث نصَّ عليه الرعيني نفسُهُ فقال:

« الثَّالثـة: (نَعِـمَ) بفتـح النـون وكسـر العين، وهـي أصـل اللغـات وهــي دون

---

(١) انظر صفحة: ١٨٥ ـ ١٨٦ من النص المحقق .

(٢) صفحة: ٨٧ .

(٣) انظر صفحة: ١٣ ـ ١٤ من النص المحقق .

الثّانية...» .

٢ - ما جاء في مسألة (فاعل نعم وبئس إذا كان مذكراً كُني به عن مؤنث أو العكس) هل تلحقُ نعمَ وبئسَ التاءُ أم لا ؟

أمّا إذا كان الفاعل مذكراً كُنِيَ به عن مؤنث مثل: نعم البلدُ هذه الدار، فقد قال المصنف فيه[1]: «ويظهر من كلام سيبويه أنَّ هذا القسمَ لا يجوز فيه إلحاقُ التاء، وكذلك يظهرُ من كلام ابنِ عُصفور. وقد تأوَّلوا كلام سيبويه » .

قلتُ: والصَّحيحُ في هذه المسألة هو أن سيبويهِ يجيزُ هنا إلحاقَ تاءِ التأنيث لنِعْمَ، كما يجيزُ تَركَهَا، قال - رحمه الله -[2]: « وأما قولهم: هذه الدار نِعمَت البلدُ، فإنه لما كان البلدُ الدَّارَ، أقحَموا التاء، فصار كقولك: مَن كانت أُمَّكَ، وما جاءت حَاجَتُكَ. ومَن قال: نِعمَ المرأةُ، قال: نِعمَ البلدُ » .

أما ابن عصفور، فإن مذهبَه في هذه المسألة هو عكسُ ما ذكرَه المصنفُ، فابنُ عصفور هنا يُوجِبُ إلحاق التاء؛ لأنه كنايةٌ عن مؤنث، قال في «شرح الجمل»[3]: « إلا أن يكون مذكَّراً كُنِيَ به عن مؤنَّثٍ، أو مؤنَّثاً كُنِيَ به عن مُذكَّر، فإنك تُعامِلُ الفاعل إذ ذاك معاملةَ ما كَنَّيتَ به عنه » .

وهذا الذي نسبَه المصنّفُ إلى سيبويه وابنِ عصفور هو في الحقيقة ما يخصُّ المسألةَ الرابعةَ المذكورةَ بعدُ .

٣ - في باب أسماء الأفعال، وفي أثناء كلامه عن (تِيدَ) أورد المصنف[4] كلاماً لأبي عليٍّ في اشتقاق هذه الكلمة فنَسبَ إليه القولَ بأنها مشتَقَّةٌ من التُّؤَدَة، والتَّاءُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٩ - ٥٠ من النص المحقق .

(٢) انظر الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٤) انظر صفحة: ٤٨٣ من النص المحقق .

في التُّؤَدَة بَدلٌ من الواو، فيكونُ الأصلُ: وُؤَدَة، ثمَّ أُبدِلَت الواوُ تاءً، ثم قُلِبَت الهمزةُ ياءً للكسرة قبلَها فقيلَ: تِيدَ .

قلتُ: سَهَا المصنِّفُ رحمه الله في هذا الموضع، وظاهرٌ أنه لا يُوجَدُ قبل الهمزة كسرةٌ، ولكن يبدو - والله أعلم - أنَّ اللبسَ قد جاء من اختزال كلامِ أبي عليٍّ، الذي نظَّر في أثناء حديثه عن (التؤدة) بـ« بِيسَ » ، وإذا ما رُدَّ الكلام إلى (بئس) صَحَّت العبارةُ دون لَبْسٍ .

٤ - حَصَلَ وَهْمٌ[1] في تحرير القول الرابع من الأقوال المذكورة في مسألة نداء النكرة غير المقصودة، حيثُ ذكر فيها المصنفُ أربعةَ أقوال:

الأول: جوازُ ندائها مطلَقاً ، وهو مذهب الجمهور .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة، وهو مذهبُ المازنيِّ، وما جاء مما ظاهرُهُ أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودَةٌ، وكان حقُّها أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنها نُوِّنَت ضرورةً .

القول الثالث: للكوفيين وهو أن النكرةَ غيرَ المقصودة لا تُنادَى إلاَّ أن تكونَ موصوفةً نحو: يارجلاً قائماً، أو خلَفاً من موصوفٍ نحو: يا ذاهباً .

القول الرابع: أنه يجوزُ نداءُ النكرة المقبَلِ عليها، ولا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقبَلِ عليها .

وهذا القول الأخير هو القولُ الثاني نفسُه ، وقد ذكره المصنفُ ونسَبَهُ إلى المازني، فحاصِلُ الأقوال هنا إذاً ثلاثةٌ لا أربعة[2] .

---

(١) انظر صفحة: ٦٠٢ .

(٢) أورد ابن عقيل قولاً رابعاً هو: المنع مطلقاً، مقصودةً كانت النكرةُ أو غيرَ مقصودة، وهو قولُ الأصمعي. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

ثانياً: الشواهد النحوية :

الشواهد الشعرية:

سها الرعيني - رحمه الله - في إيراده لبعض الشواهد التي ذكرها في هذا السِّفْر، فنسب بعضها إلى غير أصحابها، وأخطأ في رواية بعضها، كما وردت عنده أبياتٌ لم أقف عليها عند غيره، إلا أنَّ المصنِّفَ قد يكون في بعض ذلك غيرَ مبتدع لهذه النسبة أو ذلك الخطأ، بل هو فيه متابع غيرَه، وتفصيلُ ذلك كما يلي:

أولاً: شواهد نُسِبَت إلى غير أصحابها:

١ - نَسَبَ المصنف[1] قولَ الشَّاعر:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ

إلى أبي الطيب المتنبي، وحقيقة نسبته إلى أبي نُوَاس، والبيت في ديوانه، والمصنف متابع في هذ الخطأ ابنَ عصفور، الذي نسبه إلى المتنبي في شرح الجمل[2].

٢ - نَسَبَ[3] قولَ الشاعر:

فَلاَ دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيَوجُ

إلى أبي ذؤيب الهذلي، وهو غير موجود في شعره، والبيت للراعي النميري، وهو في ديوانه، والرُّعيني متابع في هذه النسبة لسيبويه، فقد جاء البيت في الكتاب منسوباً إلى أبي ذؤيب[4].

٣ - نسب[5] قول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّائِلي أَينَ يَمَّمَت

إلى الفرزدق، وهو للأعشى في ديوانه، والمصنف متابع في ذلك أبا حيان[6].

---

(١) انظر صفحة: ٣٧ من النص المحقق .

(٢) شرح الجمل ١/٦٠٥ .

(٣) انظر صفحة: ١٩٨ من النص المحقق .

(٤) انظر الكتاب ١/١١١ .

(٥) انظر صفحة: ٦٥٩ من النص المحقق .

(٦) التذييل والتكميل ٤/١٩٩ .

٣ ـ نَسَبَ قولَ الأخطل التغلبي:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِها وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

إلى حسّان بنِ ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو للأخطل في ديوانه، والرواية فيه:

وأطيِبْ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

٤ ـ ويدخل في هذا المبحث أيضاً ما وقع في نسبة إنشاده خطأً، ومنه قولُ الشّاعر:

أَوِّهِ مِنْ ذِكْرِي حُصَيناً وَدُونَهُ نَقاً هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحُ

فقد نَسَبَ المصنِّفُ[1] إنشادَه إلى أبي العبّاس ثعلب، وقد نصَّ أبو عليٍّ الفارسيُّ[2] على أنَّ الذي أنشده هو أحمدُ بنُ إبراهيمَ أستاذُ ثعلب، لا ثعلبٌ نفسُهُ، والرُّعينيُّ مُتابِعٌ في هذه النسبة ابنَ يعيش[3] الذي نصَّ على ذلك في «شرح المفصل»، والبيتُ لامرأة من بني قريط .

ثانياً ـ ما رُوِيَ محرَّفاً من الأبيات:

١ ـ ومنه قول زهير بن أبي سُلمى[4]:

نِعْمَ الفَتَى المـُرِّيُّ أَنتَ إِذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المُوقِدِ

رواه المصنف بلفظ (لدى المحراب)، والمعروف من رواية البيت كما في الديوان والمصادر (لدى الحجرات)، ولم أر مَن ذكَرَ (لدى المحراب)، ولعل ذلك حاصلٌ من

---

(١) انظر صفحة: ٥٠١ من النص المحقق .

(٢) انظر إيضاح الشعر: ٢٠ .

(٣) انظر شرح المفصل ٣٩/٤ .

(٤) انظر صفحة: ٤٥ من النص المحقق .

تحريف النساخ .

٢ - وقول كثيِّر عزة[١]:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَونَقِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

في الأصل: « هديل » وهو خطأ؛ لأن القصيدة رائية، ولعل ذلك من خطأ النساخ أيضاً.

٣ - وقول الأعشى[٢]:

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلاَّ الحَزْمَ وَالقَنَعَا

ورواية المصادر جميعها (الفنعا) بالفاء، والمؤلف نص على أنها (القنعا) .

* * *

(١) انظر صفحة: ٥٦٥ من النص .

(٢) انظر صفحة: ٣٩٣ من النص .

ثالثاً: ما يتعلق بالمنهج والأسلوب:

وقفتُ في هذا السِّفْرِ على بعض العثرات في منهج الرعيني فيما يتعلق بتعامله مع نصوص العلماء السابقين، وخاصة الذين توافرت كُتُبُهُم لديه ورجَعَ إليها كثيراً في نقولاته وتعليلاته واعتراضاته، فلم يكن له فيها منهج مطرد، حيث أَجِدُهُ يَنقُلُ عنها في بعض الأحيان نقلاً مباشراً، مع نصِّهِ على ذلك، وبالرجوع إلى المصدر ذاته، أجدُ النَّقل مطابقاً لأصله، وتارَةً أخرى أَجِدُهُ نقَلَ عن تلك المصادر بواسطة شيخه أبي حيَّان، الأمر الذي أدى به إلى الوقوع في بعض الأخطاء، حيث جاء ما نقله عن طريق شيخه مخالفاً لأصل ذلك النص في بعض المواضع، وهذا يَقِفُنَا بجلاءٍ على مدى تأثُّرِ الرُّعَينيِّ بكُتُبِ شيخه وعباراتِهِ، وقد فصَّلتُ القولَ في هذا الجانب في مبحث « موقفُ المصنِّفِ من شيخه » ، وسأورد هنا بعض ما وقفتُ عليه في هذا الجانب:

١ ـ ما جاء في باب (اسم الفاعل) بعد أن أورد المصنفُ تعريف ابن مالك له قال: « وقال المصنِّفُ في الشَّرح ... » ، فقولُه هنا: « وقال المصنِّفُ » لا يُناسبُ هذا المقام؛ لأنَّ الذهن ينصرف إلى أن المراد هو صاحبُ النَّظم (ابنُ معط)، حيث إنه صاحب النص المشروح في هذا الكتاب، وكان الأَولى أن ينصَّ على ابن مالك عينِهِ، وسبب ذلك أن المصنِّفَ نقل ذلك عن شيخه، وأبو حيان ذكر هذه العبارة إشارة إلى ابن مالك صاحب النص المشروح في « التذييل والتكميل » ، فنقل الرعيني ذلك عن أبي حيان دون تغيير في العبارة لتناسب المقام .

٢ ـ جاء في باب عمل المصادر قول الرعيني[1]:

«وجعَلَ من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك من أسماء المصادر كـ«الوُضُوء»

---

(١) انظر صفحة: ٤٣٤ من النص المحقق .

و«الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَهَا ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ «عَـون» مـن أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و«كِبْر» من «تَكَـبَّرَ» ، و«عَمْـر» بفتـح العيـن وسـكون الميم من « عَمَّرَ » بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصـادرُ، وعنـد الشـيخ أبـي حيَّـانَ أسماءُ مصادرَ»

نقل المصنف رحمه الله هذا الكلام عن أبي حيان[1] وكلام ابنُ مـالك[2] مخـالف لذلك حيث قال: «... بخلاف ما بينه وبـين الأصـل بُعْـدٌ وتفـاوتٌ كعـون وعِشـرة وكِبْر وعمر وغرق وكلام... فهذه وأمثالها أسماء مصادر» .

٣ ـ ما وقع في ألفاظه من إيهامٍ، ومنه ما جاء في أثناء كلامه على معمولِ تابعِ اسمِ الفاعل حيث قال[3]:

« فإن كان التابعُ غيرَ مُعَرَّفٍ بشيء مما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكونَ عطفَ نَسَقٍ أو بدلاً، فإن كان عطفَ نَسَقٍ نحو: هذا الضاربُ الرجُـلِ وعَمْـراً، فسـيبويهِ يُجيـزُ فيـه الجرَّ على اللفْظِ، والنَّصْبَ على الموضع، أما النَّصْبُ فَبَيِّنٌ؛ لأنَّـكَ لو قـدَّرْتَ العـامِلَ لجازَ أنْ تَنصِبَ « عَمْراً »، وأمـا الجـرُّ فَمُشْكِلٌ؛ لأنـَّكَ لـو قـدَّرْتَ العـامِلَ لقُلْـتَ: الضارِبُ عَمْرٍ، وذلك لا يجوزُ، وحُجَّةُ سيبويهِ: أنه يَجوز في المعطوف ما لا يَجوزُ في المعطوف عليه.

وذَهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ النَّصْبُ ولا يَجـوزُ الجـرُّ، قـال ابـنُ عُصفـور: ومَذهـبُ المـبرِّدِ هـو الصَّحيـحُ؛ لأنَّ الأصـلَ في المعطوف أن لا يَجـوزَ فيـه إلا مـا يَجـوزُ في المعطوف عليه، وما جاء خارجاً عن ذلك حُفِظَ ولم يُقَسْ عليه لشُذُوذِهِ » .

فقوله «وذَهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ » يُوحِي بـأن هنـاك شيئاً

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٤١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/١٢٢ .

(٣) انظر صفحة: ١٧٩ ـ ١٨٠ من النص المحقق .

آخَرَ يجوزُ غيرَ النصب والجر، والأَولى أن يقول: وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجبُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ» والله أعلم .

٤ ـ قال في باب عمل المصدر[1]:

«وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةِ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخّار، عُرِفَ بالبِيرِي ـ رحمه الله تعالى ـ أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَفَني على قولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ، وجعلَني نبدأ بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ ... » والأولى أن يقال: « جعلني أبدأُ » ؛ لأنه يتكلم عن نفسه .

(١) انظر صفحة: ٤٤٢ ـ ٤٤٣ من النص .

رابعاً: مآخذ متفرقة:

كما وقفتُ في هذا السفر على بعض المآخذ المتفرقة أجملها في النقاط التالية:

١ ـ من المآخذ العامة التي لَحَظْتُهَا في هذا السِّفْر أنَّ الرُّعَينيَّ رحمه الله قد يَذكرُ في صدر الباب بيتاً من أبيات الألفية بروايةٍ، ثم عند العودة إليه في خاتمة الباب لتفسير ألفاظه يَذكُرُهُ بروايةٍ أخرى، كما وقع للبيت[1]:

وَهَاءِ خُذْ وَبَلْهَ دَعْ وَحَيَّهَلْ   كَذَا فَعَالِ إِنْ تَعَدَّى فِي العَمَلْ

في باب أسماء الأفعال، وأورده المصنف في نهاية الباب[2] برواية:

وَهَـا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا   وَهَاتِ زَيداً وَتَرَاكِ عَمْرَا

٢ ـ سَهَا المصنِّفُ رحمه الله في نهاية باب الصفة المشبهة، حين نصَّ على عدد المسائل فقال[3]:

« وأمَّا المعمُولُ فأنواعُهُ اثنَا عَشَرَ كمَا تَقدَّمَ، وهي لا تخلُو أن تكونَ مُذكَّرةً أو مُؤَنثةً، فَتَنْتَهي إلى أربعٍ وعشرين، وكلُّ واحدةٍ منها إما مَعرفةٌ أو نكرةٌ، فهذه ثمانيةٌ و أربعونَ مِن ضَرْبِ اثنَين في أربعةٍ وعشرِين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مُفردٌ أو مثنًى أو مجمُوعٌ، فهذه مائةٌ وأربعةٌ وأربعُونَ،مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثمانيةٍ وأربعين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرُورٌ، فهذه أربعمَائةٍ واثنانِ وثلاثون نَوعاً، مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في مائةٍ وأربعةٍ وأربعَين، وكُلُّ واحدٍ منها إما لعَاقِلٍ أو غيرِ عاقِلٍ، فهذه ثمانمائةٌ وأربعةٌ وستُّونَ نَوعاً، من ضَرْبِ اثنَين في أربعمائة واثنَين وثلاثين، وكُلُّ نوعٍ منها يُمكِنُ أن يجيءَ مع كُلِّ نوعٍ مِن أنواع الصِّفَةِ الإثنين والسَّبعَين،

---

(١) انظر صفحة: ٤٤٦ من النص المحقق، ومثل ذلك ما جاء في قول الشاعر:

(بئس قوم الله قوم طُرقوا ...)

انظر صفحة: ٢٨ و ٤٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٢٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٢٩٤ من النص المحقق .

فَنَنتهي إلى اثنَين وستّينَ أَلْفَ مَسْألةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْألةً، هذا مع ما تَرَكْنَاهُ مِن حَـذْفِ النُّونِ مع النَّصْبِ وثُبوتِهَا، ومِن تنويعِ الجمُوعِ، إلى غيرِ ذلك من الأحكام».

فذَكَرَ أن المسائل تنتهي إلى اثنَين وستّينَ أَلْفَ مَسْألةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْألةً، والصَّحيحُ أنها تنتهي إلى اثنتَين وستين ألفَ مسألةٍ ومائتين وثماني مسائل (٦٢٢٠٨) .

٣ ـ سَهَا المصنِّفُ في بعض أحكامِه العروضية، حيث علّقَ على قول الشّاعر:

يَا لَتَـمِيـمٍ أَلاَ للهِ دَرُّكُمُ   لَقَدْ رُمِيتُمْ بِإِحْدَى المُصْمَئِلاَّتِ

فقال[1]: « والبيت من البسيط من العَروض الأولى المخبونة، وضربُهَا المقطوعُ المُردَفُ، والجزءُ الأوَّلُ من البيت دَخَلَهُ الطَّيُّ، ودخَلَ الثّانيَ والخامسَ الخبنُ » .

والواقعُ أنَّ الجزءَ الثّانيَ جاء تاماً (فاعلن) و لم يَدخُلْه الخَبْنُ[2]، بل دخل الخامس فقط .

٤ ـ ومن المآخذ العروضية قول المؤلف بعد أن أورد البيت[3]:

سَـبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ   لطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى

« والبيتُ مِن الطويل التّامِّ ضَرْبُهُ، دخلَهُ القَبْضُ في جزأيه الخامسِ والسّادس » .

وفاته أن القبض دخل الجزء الثالث أيضاً .

---

(١) انظر صفحة: ٧٢٤ من النص المحقق .

(٢) وانظر الكافي ٣٩-٤٠، والبارع: ١١٢ ، وهذا المأخذ نبه عليه المحشي (وهو العلامة ابن الحنبلي) في المخطوط .

(٣) انظر صفحة: ٢٦٠ من النص المحقق .

الفَصْلُ الثَّالث

الرعيني في السِّفْر السابع من شرح الدرة الألفية

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ موقفه من العلماء .

٢ ـ مذهبُهُ النَّحويُّ ومَوقفُهُ من مَسائل الخِلاف.

٣ ـ اختياراتُهُ .

٤ ـ أثرُهُ في الخالفين بعده .

المبحث الأول:

موقفه من العلماء

تمهيد :

لقد حفل هذا السفر بقدر كبير من آراء العلماء، وكان ذلك نتيجةً منطقية للمنهج الذي اتبعه أبو جعفر في هذا الشرح، وهو البسط والتطويل، والإسهاب في الشرح والتحليل ـ كما أسلفناه ـ ، ومن ثَمَّ تواردت آراء العلماء على مباحث هذا السفر، فكانت نجوماً ساطعة، ولآلئ مضيئة، وكانت شاهد صدق على مدى عمق ثقافة أبي جعفر، وغزارة علمه، وسعة اطلاعه، وتبحره في فنه، وقد تبين لي خلال اطلاعي على هذا السفر أن الرعيني كان يجل العلماء إجلالاً كبيراً، ويحترمهم احتراماً شديداً، وإن من كريم الأخلاق التي ترفع الدرجة وتعلي المنزلة، التأدب مع العلماء والأشياخ، فلا ينعتون إلا بجميل الألفاظ، وإن سها أحدهم في مسألة من مسائل العلم، أُظهر خطؤه بلطيف العبارة، وجميل المأخذ .

وهكذا كان أبو جعفر في مواقفه مع العلماء الأجلاء ، وسوف يتضح لنا ذلك جلياً من خلال ما سنورده من أقواله وتعقيباته، واستدراكاته وتعليقاته على ما يورده من الآراء .

ولقد ظهرت شخصية الرعيني النحوية واضحة في أثناء سرد مباحث هذه السفر، وترصيعه بآراء العلماء، التي كان يقف منها موقفاً واضحاً في غالب الأحيان، فكان يؤيد مرة، ويصحح أخرى، وكان لا يتردد بتضعيف رأي بدا له ضعفُه، أو توهينه وإخراجه عن جادة الصواب ما اتضحت له الأدلة على ذلك، دونما تعصب لمذهب من المذاهب، أو انحياز لرأي عالم من العلماء وإن كان من شيوخه، ويتضح لنا ذلك من خلال نزاهته في الحكم على ما جرى بين بعض العلماء، وسوف نبسط الحديث عنه إن شاء الله في أثناء حديثنا عن الجوانب التفصيلية لهذا المبحث .

ولقد رأيت أن أقسم الحديث عن موقف الرعيني من العلماء في هذا المبحث إلى عدة نقاط، أحصر الحديث فيها، وهي على النحو التالي:

١ ـ موقفه من الناظم .

٢ ـ موقفه من شيخه أبي حيان .

٣ ـ موقفه من شرَّاح الألفية .

٤ ـ موقفه من سائر العلماء .

أولاً:

موقفُ الرُّعَينيِّ من النَّاظم

إن الأعمال البشرية سوف تبقى قاصرة عن بلوغ درجة الكمال التي ينشدها كل إنسان، وإن في ذلك لأدلَّ دليل على قصور الإدراك البشري لهذه الغاية النبيلة، التي تفردت بها ذات الإله العلية، ومن ثَمَّ فإن أي عمل بشري سوف يبقى قابلاً للأخذ والرد، وهو أمر مقبول ما لم يخرج عن دائرة التجرد والموضوعية، وقد كانت للمصنِّف مع الناظم عدةُ مواقف أجملها فيما يلي:

١ ـ المناصرة والمعاضدة .

٢ ـ مآخذ واقتراحات .

٣ ـ إعادة الترتيب .

وسوف أتناول كل نقطة منها بالإيضاح والتمثيل فأقول:

المناصرة والمعاضدة:

لم يأل الرعيني جهداً في الدفاع عن الناظم ما وجد إلى ذلك سبيلاً، فنراه يُخرِّجُ ما أشكل من ألفاظ الألفية فيحمله على وجه من الوجوه المقبولة، أو نراه يتأوله بما لا يذهب به بعيداً عن مرمى الألفاظ التي وضعها ابن معط رحمه الله، وفي أثناء هذه الأحاديث التي يسردها في هذه المقامات تظهر شخصية الرعيني واضحة

فيما يبديه من آراء، وما يُظهِرُهُ من تعقيبات، وهذه بعض الأمثلة:

جاء في باب النداء عند تفسير قول الناظم:

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ وُصِفْ

ما نصه[1]: « ... وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير : وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «ا للهِ»، ويلزَمُ منه الفصل بقوله: «سوى ا للهِ» بين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هذا خرَّجه ابنُ النَّحويَّة وابنُ القوَّاس .

والذي أراهُ أن يكون: «وَصِفْ»؛ فعلَ أمرٍ، والواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى ا لله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا » .

هذا هو رأي الرعيني الذي أبداه ليبعد اعتراضاً موجَّهاً لبيت الناظم، ويتابع الرعيني توضيحه لما أبداه فيقول: « وقوله:

« تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَة »

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيه حذفٌ، وأنَّ في معناه غموضاً، أراد أن يُزيلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال الذي ذكَرَه، وهو قولُهُ: «يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ» وهو إشارةٌ إلى قوله تعالى ...

ومنه أيضاً قوله في باب الندبة عند تفسير أبيات الناظم[2]:

«قولُه [أي: الناظم]: «وَإِنْ نَدَبْتَ مَن تُنَادِي» قيل: ظاهرُهُ أنَّ المندوبَ منادًى حقيقةً » وصاحب هذا الاعتراض على الناظم هو ابن النحوية، ولم يرتض الرعيني هذا، بل خرج قول الناظم تخريجاً مقبولاً يُخرجه من هذا الاعتراض فقال: «وليس

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٦ ـ ٦٣٨ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧١٠ من النص المحقق .

كذلك، وإنما مُرادُهُ: وإن ندبْتَ مَن تذكُرُ اسمَهَ بلفظ النداء» .

ويدخل في هذا المبحث ما نص عليه الرعيني من اختلافٍ في بعض روايات الألفية يكون في بعضها سبيلٌ للخروج من خلاف بعض العلماء في قضية معينة، مثال ذلك قول المصنف عند تفسير بيت الناظم في ندبة المضاف[1]:

«وَفِي الْمُضَافِ يَا عُبَيدَ اللَّهَاهْ»

« هذا تمثيلٌ ثانٍ للمندوب بـ«يا» إذا كان مضافاً، فأَعطَى أنَّ ألفَ الندبة تَلحَقُ المضافَ إليه بخلاف الصفة، وقد تقدَّمَ ما في الصفة من الخلاف، وفي هذا المثال تجويزٌ لما منعه ابنُ مالك من لحاق هاء الندبة لما آخرُهُ هاءٌ قبلَها ألِفٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه. ويُوجد في بعض الروايات: «يا عبد الملكاه» فنخلُصُ من خلاف ابنِ مالكٍ» .

مآخذ واقتراحات:

على الرغم من الموقف الحميد الذي وقفه الرعيني في الدفاع عن الناظم، ومؤازرته والوقوف إلى جانبه ضد المعترضين الذين كانوا في غالبهم من شراح الألفية، إلا أن هذا لم يمنع الرعينيَّ من أن يبديَ ما يعنُّ له من ملاحظات حول نص الألفية، وأن يعطيَ البديلَ الذي رآه مناسباً، ولإيضاح هذه المسألة نورد بعض الأمثلة من كلامه :

ـ قال ـ رحمه الله ـ عند تفسيره قول الناظم:

« وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى »

قال[2]: « يعني: ويعملُ اسمُ الفعل النصبَ بدليل قوله: «إن تعدَّى» فإن التعدِّي

---

(١) انظر صفحة: ٧١٠ ـ ٧١١ من النص المحقق ، وانظر: ١١٠ ـ ١١١، ٥٥٤ ـ ٥٥٥، ٧٢٦ ـ ٧٢٧ ، ٧٢٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٢٠ من النص المحقق .

لا يُشتَرَطُ إلا في عمل النصب، وأما عملُ الرفع فأسماءُ الأفعال كلُّهَا تعمَلُه، وكان حقُّهُ أن يقولَ: وينصِبُ .

وقوله:

« نَحْوَ: رُوَيْدَ وَهَلُمَّ سَعْدَا »

أتى بمثالَين من أسماء الأفعال التي تعملُ النصبَ، تقول: رُوَيدَ زيداً؛ أي: أمهِلْهُ، ولم يُصرِّحْ بالمفعول، وقد تقدمت أحكامُ «رُوَيدَ» وأقسامُهَا، وتقول: هَلُمَّ سعداً أي: أَحْضِر سعداً، وينبغي أن تكونَ «رُوَيدَ» في البيت غيرَ منونة؛ لأنه أراد بها اسمَ الفعل، ولا تكون إلا مبنية، ولم يُسمَعْ فيها التنوينُ حالةَ كونها اسمَ فعل ... » .

- وهذا مثالٌ ثانٍ لاعتراض الرعيني على الناظم، وإعطائه بديلاً عما اعترض عليه، قال الرعيني[1]:

« وقولُهُ:

« فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا »

هذا مثالٌ لتأكيد المضمَرِ المرفوع المستترِ في الظرف، فـ«نفسُك» مرفوع، وقد نصَّ عليه بقوله: «فارفع»، و«الفلاحَ» منصوبٌ؛ لأنه المغرَى به، وأكَّد المرفوعَ بـ«النفس» ولم يؤكِّدْهُ قبل ذلك بالضمير، وذلك شاذٌّ »

إلا أن المصنِّفَ سرعان ما التمس العذر لابن معط فقال: « وحَسَّنه الفصلُ بالكاف » .

إعادة الترتيب:

أبدى أبو جعفر - رحمه الله - في بعض المواضع من الشرح رأيه في ترتيب بعض أبيات الألفية، فرأى تقديم بعضها أو تأخيره ليتناسقَ الحديثُ، وتأتلفَ المباحثُ، ومن أمثلة هذا الجانب قوله عند تفسير قول الناظم:

---

(١) انظر صفحة: ٥٥٥ من النص المحقق .

إلاّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَارَه فَالحَرْفَ فِيهمَا احْذَرِ اخْتِصَارَه

قال[1]: « يعني احذر اختصارَ حرفِ النداء من اسم الله ومن اسم الإشارة ...
وتقديرُ كلامه في هذَين البيتَين: يجوز حذفُ حرف النداء من كل منادىً إلا من اسم الله والإشارة، فَفُهِمَ منه أن ما عدا هذَين النوعَين يجوزُ حذفُ حرف النداء منه، لا أنه منحصِرٌ في المضاف والعلَم، وكان حقُّهُ أن يستثنيَ مع اسم الله واسمِ الإشارة النكرةَ المقصودَةَ؛ لأنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منها على الصحيح، مع أنه قد نبَّه على ذلك بعدُ فقال:

«ولا تقُلْ: رجلُ تعني: يارجل»

ولو أحسنَ الترتيبَ لكان هذا البيتُ يلي قولَهُ:

إلاّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَارَه

وقد شمل هذا المثال أيضاً اعتراضاً من الرعيني على الناظم، وهو ما تحدثنا عنه في النقطة السابقة .

- ومثال آخر في هذا الجانب هو قوله عند تفسير قول الناظم[2]:

وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ

« هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيهُ عليه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء » .

(١) انظر صفحة: ٦٢٨ - ٦٢٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٦٣٨ من النص المحقق .

ثانياً:

موقفُ الرُّعينيِّ من أبي حيَّانَ

أبو حيَّان هو أثير الدين محمد بن يوسف المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، نحوي عصره، ولغويُّه، ومحدثُهُ، ومقرئُهُ، ومؤرخُهُ، وأديبُهُ، قال عنه الصفدي[١]: « لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل، أو يكتب، أو ينظر في كتاب، وكان ثبتاً قيماً، عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيرُهُ ... » .

قد كان لأبي حيان أثر بارز في ثقافة الرعيني، ظهر ذلك واضحاً جلياً في أغلب مصنفاته، وإنه ليخيل لي أن الرعيني كان يحفظ مؤلفات شيخه عن ظهر قلب، فلا تراه يفارقه في مبحث من مباحثه، أو في مسألة من مسائله، فهو دائماً بجانبه، يستأنس بأقواله، ويستشهد بنقولاته وتعليلاته، لدرجة أن الرعيني اعتمد على نقول حصل فيها سهو من شيخه، فتابعه هو عليها، وقد أوضحنا ذلك جلياً في حديثنا عن مبحث (المآخذ) .

ومع شدة احترام الرعيني لشيخه أبي حيان وشيوخه عامة، فإن ذلك لم يمنع من بروز شخصيته العلمية في أثناء عرضه ومناقشاته، فقد أبدى في كثير من المواضع ما له من ملاحظات على آراء شيخه أومنهجه، وناقشه فيها، ورد عليه كثيراً منها، وحكم لخصومه في كثير من المسائل التي عارضهم أو تعقبهم فيها، وسوف نوضح ذلك بالأمثلة من كلام الرعيني في الجوانب الآتي تفصيلها إن شاء الله .

هذا وقد فصلت الحديث في هذا المبحث من خلال نقطتين:

الأولى: موقفه من أبي حيان بصورة عامة .

الثانية: موقفه من أبي حيان من خلال متابعته لابن مالك .

---

(١) عن بغية الوعاة ١/٢٨١ .

أولاً: موقفه من أبي حيَّان بصورة عامة:

اتضح لي من خلال الاطلاع على كلام أبي جعفر الرعيني في هذا السفر أنه كان مع شيخه واحداً من ثلاثة:

الأول: إما أن ينقل عنه قولاً أو رأياً يفيد منه في موطنه فائدة تزيد البحث عمقاً وتأصيلاً، فينقله بنصه تارة، وقد يتصرف فيه شيئاً قليلاً، وهو في هذا الجانب يكون في غالب أمره مُقراً ومُسلِّماً بهذه الآراء، وقد يُثني على شيخه في ذلك ويمتدحه، وقد يتبنَّى الرعيني بعض هذه الآراء ليردَّ بها على بعض النحاة دونما إشارة إلى أنها من كلام شيخه، وقد نبهت على ما وقفت عليه من ذلك في حواشي التحقيق، كما تعرضت لشيء من ذلك في مبحث (مصادره) .

أما أمثلة هذا الجانب فهي كثيرة مستفيضة في الكتاب أجتزئ منها ما يلي:

١ - قال الرعيني في أثناء حديثه عن شروط عمل المصدر[1]:

« الشرط الخامس: أن يكونَ موحَّداً، فلو جُمِعَ لم يَعملْ؛ لأنَّ الجمعَ يُذهِب الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وفي هذا الشَّرط خِلافٌ؛ ذهبَ قومٌ إلى اشتراطِه، منهم أبو الحسن بنُ سِيدَه، وذهَبَ قومٌ إلى أنه لا يُشتَرَطُ التوحيدُ، منهم ابنُ عُصفور، واحتجُّوا بظواهرَ منها قولُه ... » .

ثم استأنس بقول شيخه فقال: « قال الشيخُ أبوحيَّان: والقياسُ يقتضي أنَّ المصدرَ إذا جُمِعَ لا يَعمَلُ؛ لأن عمَلَه إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وذلك الفعلُ الذي يَنْحَلُّ إليه إنما يدلُّ على مُطْلَقِ المصدرِ، لا دلالةَ له على خصوصيَّاتٍ، وإذا جُمِعَ زالَ ذلك الإطلاقُ، فينبغي ألا يَنْحَلَّ للحرف والفعلِ إذا كان مجموعاً، فلا يَعمَلُ » .

٢ - ومثال ما استحسن فيه قول شيخه وصرَّح به قولُه في أثناء حديثه عن

---

(١) انظر صفحة: ٣٩١ وما بعدها من النص المحقق .

إعراب الاسم المنصوب بعد حبذا[1]:

«واختَلَفَ النحويون في إعراب هذا المنصوبِ على أقوال:

الأولُ: ... أنَّه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

القولُ الثاني: ... أنه منصوبٌ على التمييزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً.

القولُ الثالث: التفرِقَةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٌ فيكونُ تمييزاً، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه...

قال الشيخُ أبوحيَّان: والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّم: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يصحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً ... انتهى » .

ولقد استحسن أبو جعفر رأي شيخه فعقب عليه قائلاً: «وهو تفصيلٌ حَسَنٌ».

٣ ـ ومثال ما تبى فيه رأي شيخه دونما إشارة إليه، قولُهُ في أثناء حديثه عن الأشياء التي يعتمد عليها اسم الفاعل في عمله[2]:

«وزاد بعضُهُم في وجوه الاعتماد: الاعتمادَ على « إنَّ » في نحو قولك: إنَّ قائماً زيدٌ، فجَعَلَ « قائماً » اسمَ « إنَّ » و« زيداً » فاعلاً بـ« قائم » سدَّ مسدَّ الخَبَر، ويَرِدُ عليه: كونُ « إنَّ » لا تَقْرُبُ من الفعل، وإنما هي مختصَّةٌ بالأسماء » .

وهذا من كلام شيخه ذكره في التذييل والتكميل ٣/٢١٠ .

الثاني: أن ينقل عن شيخه رأياً يعقّبُ فيه على رأي عالم من العلماء، فيذكرُ الرعيني رأي شيخه، ثم يعقب عليه بما يراه، دون أن يرده صراحة، وقد ينقل عنه رأياً أو موقفاً ما، ولكنه يردُّهُ .

---

(١) انظر صفحة ١٠٣ ـ ١٠٤ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة ١٤٦ من النص المحقق .

١ ـ مثال ما تعقبه فيه دون رده صراحة قوله في الكلام على المصدر واسم المصدر[1]:

« وجعَلَ [أي أبو حيَّان] من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك من أسماء المصادر كـ«الوُضُوء» و «الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ«عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و«كِبْر» من «تَكبَّرَ» ، و«عَمْر» بفتح العين وسكون الميم من « عَمَّرَ » بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ، وعند الشيخِ أبي حيَّانَ أسماءُ مصادرَ .

قلتُ: وقولُ الشيخ أبي حيَّان: إنَّ القاعدةَ التي ذكرها ابنُ مالك في اسم المصدر تؤدِّي إلى أن تكونَ أسماءُ المصادرِ أكثرَ من المصادر، مبنيٌّ على أن ما خالفَ القياسَ أكثرُ ممَّا جاء على القياس » .

ثم يعقب الرعيني على رأي شيخه قائلاً: « ويَحتَاج هذا إلى استقراءٍ وتَتَبُّعٍ » .

٢ ـ ومن أمثلة رده لبعض مواقف شيخه صراحةً قولُهُ في باب حبَّذا[2]:

« واستَشْكَلَ الشيخُ أبوحيَّانَ دخول «لا» على «حبَّذا» وقال: لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلَّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ،وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا» ...

قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى لهذا الترديد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ » .

٣ ـ ومنه قوله في المنادى المضاف إلى غير أب أو أم، وما فيه من اللغات[3]:

« الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش ، وبه قال أبوعليٍّ وأبوعثمانَ وابنُ مالك، وعليه خرَّجَ أبوعليٍّ قراءةَ عاصمٍ: ﴿ يَبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾ ...

---

(١) انظر صفحة ٤٣٢ وما بعدها من النص المحقق ، وانظر: ١٩٦، ٢١٢ وما بعدها .

(٢) انظر صفحة: ٨٩ من النص المحقق، وانظر: ٢١٢، .

(٣) انظر صفحة: ٦٤٦ من النص المحقق .

ومَنَعَ بعضُهم هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرَب في النداء، وخَرَّجَ قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خَطّاً كما حُذِفَت لفظاً.

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[1]: ﴿ يٰبُنَيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، ولم يلتَقِ فيها ساكنان » .

وأمثلة ذلك كثيرة، وتأتي في كل المسائل التي وقف فيها الرعيني مع ابن مالك ضد شيخه، وسوف أتناول بعضاً منها في مبحث (موقف الرعيني من أبي حيان من خلال معارضته لابن مالك) إن شاء الله، فلتنظر هناك .

الثالث: أن ينقل آراء شيخه واعتراضاته دون أن يعلق عليها، ولعله يرتضيها، ومن أمثلة ذلك قول الرعيني في التعليق على تعريف ابن مالك للصفة المشبهة الذي قال فيه: « هي الملاقِيَةُ فِعْلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً، قابلةً للملابَسَة والتّجريد والتعريف والتنكير بلا شَرْط » .

قال الرعيني[2]: « ... واحترَزَ صَاحبُ الحدِّ بالملابَسَةِ والتجريد من « أبٍ » و« أخٍ » ؛ لأنهما وصْفان لا يَقبَلاَن الملابَسَةَ والتجريدَ؛ لأنه إذا كان عَمْرٌو أخا زيدٍ، فلا يُمكنُ أن يَتَجرَّد عن أُخُوَّتِهِ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ولا ينبغي أن يُحتَرَزَ منهما؛ لأنهما لم يَدخُلاَ تحت جِنْسِ الحدِّ الذي هو « الملاقِيَةُ فِعْلاً »، ألا ترى أنهُمَا لم يُلاقِيَا فِعْلاً بمعناهما، فلَم يَدخُلا تحتَ الجِنْسِ فيُتَحَرَّزَ منهما » .

ولم يعلق المصنف على اعتراض شيخه .

---

(١) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٢) انظر صفحة: ٢٢٦ من النص المحقق، وانظر: ٦٢ - ٦٣، .

ثانياً: موقفه من أبي حيان من خلال متابعاته لابن مالك :

كان للرعيني رحمه الله موقف حميدٌ من خلال مواقفه من أبي حيان وابن مالك، فقدكان نزيهاً في أحكامه، لم يتعصب لشيخه، ولم يعترض عليه دون مسوغ أو دليل واضح البرهان، وقد عرض المصنف للمسائل التي تعقب فيها أبو حيان ابنَ مالك وكان له فيها أحد المواقف التالية:

١ - إما أن يقف إلى جانب شيخه أبي حيان، فيؤيد موقفه، ويعضد رأيه .

٢ - وإما أن يقف إلى جانب ابن مالك ضد شيخه .

٣ - وإما أن يعرض الرأيين كليهما ويبدي رأياً وسطاً بينهما، أو أنه يسكت فلا يؤيد ولا يعارض .

وسوف أمثل لكل جانب من هذه الجوانب بغية الإيضاح والتبيين، فأقول:

مثال الموقف الأول (وهو وقوفه إلى جانب شيخه) ما جاء في أثناء حديثه عن معمول أفعل التفضيل إذا كان منصوباً، حيث إن البصريين يجعلونه منصوباً بفعل مقدر؛ لأن أفعل التفضيل ضعيفٌ عن العمل، فلا ينصب بنفسه، وإن جاء ما يوهم ذلك أُوِّلَ على إضمار فعل، ومنه قول الشاعر:

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَبْتَغِي الْمُنَى ... بِأَبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزِيلَ الْمَوَاهِبِ

قال الرعيني[1]: فـ«جزيل المواهب» ليس منصوباً بـ«أبذل» بل بفعل مضمر أي: يبذل، وعلى هذا خرّج ابنُ مالك قولَه تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ ﴾ فجعَلَ «حيث» مفعولاً به نصبَهُ فعلٌ مقدَّرٌ يدُلُّ عليه «أعلَمُ»، التقديرُ: يعلَمُ مكانَ جعْلِ رسالاتِه .

قال الشيخُ أبوحيَّان: ويلزَمُ منه إخراجُ «حيثُ» عن الظرفية، وهي من الظروف التي لا تخرُجُ عن الظرفية البتّةَ، وخرَّجَ الآية على أنها باقيةٌ على الظرفية، وأن العاملَ

---

(١) انظر صفحة: ٣٥٤ من النص المحقق، وانظر: ٩٤ - ٩٥ .

فيها «أعلَمُ» .

فإن قيلَ: يلزَمُ منه أن يكونَ في مكانٍ أعلَمَ منه في مكانٍ آخَرَ ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا من مفهومِ الظرفِ، وهو ضعيفٌ، وقد قامَ الدليلُ على أنَّ علمَه تعالى غيرُ مقيَّدٍ بمكان، فلا تخرُجُ حيثَ عن الظرفية لأجل هذا المفهوم الضعيفِ الذي قامَ الدليلُ على منعه » .

فهنا أيد الرعيني شيخه أبا حيان في تخريج (حيث) من الآية الكريمة برد ما قد يثار على قول شيخه من اعتراض .

ومثال آخر حين الكلام على حذف (ذا) من (حبذا) الذي أجازه ابن مالك، ورد عليه أبو حيان، فأيد الرعيني شيخه فقال بعد أن أورد رده على ابن مالك[1]: «وهو كلام في غاية الظهور » .

وأما الموقف الثاني (وهو وقوفه إلى جانب ابن مالك ضد شيخه) فقد كان الرعيني فيه حكَماً نزيهاً، لم تأخذه العصبية لشيخه، بل وقف وقفة العالم المنصف، وقد عرَّض الرعيني في بعض كلامه بتحامل شيخه على ابن مالك، فقال في باب اسم الفاعل بعد أن أورد اعتراض أبي حيان على تعريف ابن مالك لاسم الفاعل[2]: « وكثيراً يَعترضُ عليه في مثْلِ هذا، ولا طائلَ فيه؛ لأنَّ النحويَّ إذا تكلَّمَ في مثْل هذا، إنما غرَضُهُ البَيَانُ، فيَتَسامحُ ويأتي بما لم يصطلحُوا عليه » .

وأمثلة هذا الجانب كثيرة في هذا السِّفْر، ويطول بنا المقام إذا قمنا بحصرها، لذلك سوف أكتفي منها بمثال واحد، وأشير إلى بعضها في أماكنها من النص .

قال أبو جعفرٍ في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، حيث منعها

---

(١) انظر صفحة: ٩٥ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ١١٣ من النص المحقق .

البصريون، وإذا جاء منه شيءٌ فهو عندهم شاذ أو ضرورة [1]:

« وأجازَهُ ابنُ مالكٍ على قلَّةٍ، واستدلَّ بما رُويَ عن النبيِّ ﷺ: «اشتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجي» التقدير: يا أزمةُ، ثم حَذَفَ حرفَ النداءِ، وهي نكرةٌ مقصودَةٌ، وبقول موسى الطَّيْلا: «ثَوبي حَجَرُ» التقدير: يا حَجَرُ، فحَذَفَ حرفَ النداء وهو نكرةٌ مقصودَةٌ . قال ابنُ مالك: وهذا من أفصح الكلام ».

أورد الرعيني اعتراض أبي حيان على قول ابن مالك هذا فقال :

« قال الشيخُ أبوحيَّان: صَدَقَ إذا ثَبَتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ » .

ثم عقب الرعيني على اعتراض شيخه ورده، وأيد ابن مالك فيما ذهب إليه فقال: « **قلتُ:** وهذا من الشيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غِلَظٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُستَنَدُهُ أنَّ الحديثَ النبويَّ يجوزُ نقلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا مما نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظ الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛ لأنَّ نقلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التحقيقُ في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي ... وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ ... » .

ولم يكتف الرعيني بذلك، بل أردف ذلك بأمثلة من كلام العرب تؤيد هذه المسألة التي أجازها ابن مالك، فقال: « ومما استشهدوا به على جواز حذفِ حرفِ النداء من النكرة المقصودة قولُهُم: « أعورُ عينَكَ الحجرَ» التقدير: يا أعور، و«الحجرَ» منصوبٌ على التحذير على حذف حرف العطف، التقدير: عينكَ والحجرَ .

ومنه: «افْتَدِ مخنوقُ» التقدير: يامخنوقُ ...

ومنه: «أطرِقْ كرَا» التقدير: يا كَرَوَان ...

ومنه قولهم: «نَوِّرْ فَجْرُ» التقدير: يا فجرُ ...

---

(١) انظر صفحة: ٦٢٠ - ٦٢١ ، وانظر: ٦٢، ١١٢ - ١١٣، ٣٥٨، ٣٦٠، وهذا المثال الذي سقته، أعدتُ ذكره في مبحث (شواهد المصنف وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف)،

ومنه: «أصبِحْ ليلُ» التقدير: يا ليلُ ... » .

الموقف الثالث (وهو سكوته عن كلا الرأيين، أو إعطاؤه رأياً وسطاً بينهما):

١ ـ وقف أبو جعفر في بعض المسائل، فلم يؤيد أحد الطرفين (شيخه أو ابن مالك)، ومثال ذلك ما جاء في مسألة حذف الاسم المنصوب بعد نعم وبئس، واستدلال ابن مالك على جوازه، قال الرعيني[1]:

«واستدلَّ ابن مالك بقوله ﷺ: « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ» وقَدَّرَ: فبالسُّنَّة ونِعْمَت السُّنَّةُ سُنَّةً، قال: فأضمرَ الفاعلَ على شريطة التفسير، وحذَفَ التمييزَ للعلم به، وتعقَّبَ الشيخُ أبوحيان عليه هذا التقدير فقال: إنَّه ليس بجيد؛ لأنه قدَّمَ فيه المخصوصَ على التميز، قال: وصحةُ التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ » .

سكَتَ الرعيني على تعقيب شيخه، و لم يُبدِ رأياً بتأييدٍ أو معارضةٍ .

٢ ـ ومثالُ ما أبدى فيه رأياً وسطاً بين الرجلين قولُهُ في مسألة عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ لأنهما كالصلة والموصول، وما جاء مما يوهم ذلك أُوِّلَ، قال[2]:

«وأما قولُ الشَّاعر:

لَيتَ شِعْرِي إِذَا القِيَامَةُ قَامَتْ وَدُعِي لِلْحِسَابِ أَيْنَ المَصِيرَا

فبيَّنَ الإمامُ أبو السَّعَاداتِ هبةُ الله بنُ الشَّجَري أنَّ « المصيرَ» منصوبٌ بـ«شعري» ، وظاهرُه الفصلُ بينهما بـ«أين» وتأوَّله على أنَّ «أين» خبرُ ابتداء محذوفٍ ، وهو متقدِّمٌ من تأخيرٍ التقدير: ليت شعري المصيرُ أين هو، قال ابنُ مالك: وأسهلُ من ذلك أن يكونَ التقديرُ: أين نَصيرُ المصيرَ، فيكونُ « المصيرَ » مصدراً » .

علَّق الشيخ أبو حيان على قول ابن مالك قائلاً: «وقولُ ابنِ مالك: «وأسهلُ

(١) انظر صفحة: ٦٣ من النص المحقق ، وانظر: ٧١٣ .

(٢) انظر صفحة: ٤٢٠ ـ ٤٢١ من النص المحقق .

من ذلك» دليلٌ على تجويزه ماقاله الشَّجريُّ، وهو لا يجوزُ؛ لأن «شعري» في «ليت شعري» إنما استعملَتْهُ العرَبُ متعلقاً عن جملة الاستفهام، ولم يُلفَظْ له بمنصوبٍ، فتجويزُهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ«شعري» - فيُحتَاجَ إلى تأويله - خطأٌ وخروجٌ عن لسان العرَب، فيتعيَّنُ على هذا أن يُنصَبَ «المصير» بفعل محذوفٍ. انتهى وفيه بعضُ زيادةٍ » .

أبدى أبو جعفر الرعيني بعد تعليق شيخه رأيه فأعطى رأياً ثالثاً ليخرج من هذا الخلاف فقال:

« **قلتُ:** وأقربُ من هذا كلِّه أن يُقدَّرَ فِعلٌ يعمَلُ في « المصير» وفي «أين» التقدير: أين نجدُ المصيرَ، ويكونُ «شعري» معلَّقةً عن العمَل » والله أعلم .

ثالثاً:

موقفُهُ من شُرَّاح الألفيَّة

أفاد أبو جعفر الرعيني ممن سبقه من شراح الألفية كابن الخباز، والشريشي، وابن القواس، والنيلي، وابن النحوية، وابن بابشاه فنقل أراءهم، وذكر بعض النقول عنهم، وأقر بفضل سبقهم في مقدمة الكتاب حيث قال(١):

« ثم كنت أخير من جرى في حلبتهم على قصور باعه، وجاء بعد انفضاض سوقهم فلم يجد مشترياً لمتاعه، ولكني أردت أن أنظم في عقدهم، وأجمع ما تفرق من فوائدهم من بعدهم » .

ومن أكثر الذين نقل عنهم الرعيني في هذا السِّفْر هو ابن النحوية، ومِن بعده النيلي وابن القواس، وقد كانت لأبي جعفر الرعيني مع سابقيه من شراح الألفية وقفات ومناقشات، ظهرت فيها شخصيته النحوية واضحة جلية، فقد انقسمت مواقفه تجاههم إلى الموافقة والتأييد، أو المعارضة والتفنيد، ولن أطيل الوقوف في هذا المبحث؛ لأنه يمكن رد أغلب ما فيه إلى المباحث الأخرى في هذا الفصل، إلا أنني آثرت إفراد شراح الألفية هنا بالذكر؛ لوجود صلةٍ وصلٍ بينهم وبين أبي جعفر، ولأني رأيت أبا جعفر يقف معهم وقفات متكررةً وخاصة في خاتمة كل باب، حين يفسر ألفاظ الألفية، فيعرض إلى كل ما أثير من اعتراضات حول نص الألفية وألفاظها، ويقف معها وقفات أشرنا إلى بعضها في مبحث (موقف المصنف من الناظم)، وسوف أعرض هنا للشرَّاح الذين ذكرهم أبو جعفر في هذا السفر، مبيناً موقفه منهم فأقول:

---

(١) انظر صفحة: ٦ من السفر الأول (رسالة دكتوراه) .

١ ـ ابن الخَبَّاز المَوصلي (ت٦٣٩هـ):

نقل المصنف عن ابن الخَبَّاز في خمسة مواضع، في أربعة منها كان ناقلاً عن « النهاية في شرح الكفاية » ، وفي موضع واحد نقل عنه ووقفتُ على هذا النقل في شرح الدرة الألفية، وهو في قول المصنف في باب النداء[1]: «ونقَلَ ابنُ الخَبَّازُ[2] عن شيخه أنَّ الهمزةَ تكون للمتوسِّط في القُرْبِ والبُعد، وأن الذي للقرب هو «يا»، وفي هذا خَرْقٌ لإجماعهم » .

وقد ضعَّف الرعيني كلام ابن الخباز كما هو واضح من تعقيبه عليه .

٢ ـ ابن إياز البغدادي (ت٦٩١هـ):

نقل المصنف عن ابن إياز في موضعين، نص في الأول منهما على نقله عنه في شرح الدرة الألفية، ونقله الثاني عنه لم ينص فيه على كتاب، ووقفتُ عليه في شرحه على الفصول .

أما نقله عنه من شرح الدرة الألفية فقد كان في باب نعم وبئس، حين كان يسرد أدلة البصريين على فعلية نعم وبئس فقال[3]: «وزادَ جمالُ الدين بنُ إيَازٍ في «شرح هذه الألفيَّة» على هذه الأدلَّة، وكذلك ابنُ النحوية: دخولَ لامِ القسم عليهما. قال الشَّاعرُ ـ في « نِعْمَ » ـ:

يَميناً لَنِعمَ السَّيِّدَان وُجِدْتُمَا

وعَطْفَهُما على الفعل، قال تعالى[4]: ﴿وَلَقَدْ نَادَينَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ المُجِيبُونَ﴾ » .

ولم يعقب المصنف على كلام ابن إياز بشكل مباشر لأقف على موقفه منه، إلا أنه بعد نقله هذا النص قال: « وفي بعض هذه الأدلة نظر ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٦٦ ـ ٥٦٧ من النص المحقق .

(٢) الغرة المخفية لوحة (١١٠) مخطوط .

(٣) انظر صفحة: ٥ ـ ٦ .

(٤) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

٣ ـ ابن القواس (ت٦٩٦هـ):

ذُكِرَ ابنُ القوَّاس في هـذا السِّفر في موضعين، نَقَلَ المصنف فيهما عنه، وفي كليهما كان ذكره عند الحديث عن ألفاظ الألفية، أمـا الموضـع الأول فقـد عارضـه المصنفُ فيه، وهو في قول الناظم[1]:

وَمَا لَنَا اسْـمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٌ سِوَى ا للهِ وُصِفْ

قال الرعيني: « ... وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسـمَّ فاعلُـهُ، وهـو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٌّ»، فالتقدير : وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «ا للهِ»، ويلزَمُ منه الفصل بقوله: «سوى ا للهِ» بين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هـذا خرَّجه ابنُ النَّحويَّة وابنُ القوَّاس » .

قـال الرعيـني: « والـذي أراهُ أن يكـون: «وَصِـفْ»؛ فعـلَ أمـرٍ، والـواو عاطفـةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيـه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٌّ سوى ا للهِ، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا » .

أما الموضع الثاني فقد نقل عنه في خاتمة باب الاستغاثة، و لم يعلق عليه بشـيء، وهو عند قول الناظم:

وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه إذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه

قال[2]: « وقوله: «تلمحُه» أي: إنَّ المنادَى تلمحُهُ كما تلمَـحُ الضميرَ، فتعاملُـهُ معاملَتَه، فتفتَحُ معـه لامَ الجرِّ كمـا تفتحُهَـا مـع الضمير، وجـاء في بعـض النسـخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس»، وجاء في بعضها: «تفتَحُهُ» ، وعليه «شـرح ابـن النحوية» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخرِجَـه عـن الإيطـاء بـأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٧ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧٢٨ من النص المحقق .

٤ ـ النّيليُّ (ت في القرن ٧ هـ):

نقل عنه المصنف مرةً واحدةً، و لم يصرح بأنه نقل عن شرحه للألفية، كما أنه لم يعلق عليه بشيء، وذلك في باب الندبة حيث قال[1]: « أما الحرفُ الذي يُنادَى به المندوبُ فـ«وا» و«يا»، وزاد تقيُّ الدين إبراهيمُ بنُ الحسين المعروفُ بـ«النّيلي» والشيخُ أبو البقاءِ حرفاً ثالثاً من حروف النداء وهو «آ» بهمزةٍ بعدها ألفٌ » .

وقد وقفتُ على قول النيلي هذا في شرحه على الكافية .

٥ ـ ابن النّحويَّة (ت ٧١٨هـ):

أَكثَرَ الرعيني من النقل عن ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معط، وقد تراوحت مواقف المصنف منه بين القبول والرد، ففي بعض المواضع كان يستشهد بأقواله، وفي مواضع أخرى كان يوردها معقباً عليها، أورادأً لها، وهذه أغلب ما تكون فيما يتعلق بألفاظ النظم .

فممَّا نقله عنه وارتضاه قولُهُ في تعريف اسم الفاعل[2]: « وحَدَّهُ بدرُ الدينِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ الحمَويُّ، عُرِفَ بـ« ابنِ النَّحْويَّة» فقالَ: اسمُ الفاعل ما دَلَّ على حدَثٍ وفاعلٍ بمعنى التجَدُّدِ، جارياً على المضارع .

فقولُهُ: « ما دَلَّ على حَدَثٍ » كالجنس، وقولُهُ: « وفاعِلٍ » يُخْرِجُ اسمَ المفعولِ، وقولُهُ: «بمعنى التجَدُّدِ» يُخْرِجُ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ وأفعَلَ التّفضيلِ، وقولُهُ: « جارياً على المضارع » يُخْرِجَ المصدرَ وأسماءَ الأفعالِ » .

وقوله[3]: «قال بدرُ الدين ابنُ النَّحويَّة: أجمَعُوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، ومنعوا العكسَ » .

ومن أمثلة تعقيبه على ابن النحوية قولُهُ في حد أفعل التفضيل بعد أن قدم

---

(١) انظر صفحة: ٧٠٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ١١٥ من النص المحقق، وانظر: ٣٠٠، ٦١٥ .

(٣) انظر صفحة: ٥٦٩ .

تعريف ابن الحاجب الذي قال فيه: (اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ بزيادَةٍ على غيرِهِ) قال الرعيني[١]: « وردَّ ابنُ النَّحويَّةِ على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ.

قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ ... » .

أما رده عليه - وهو الغالب في تعقباته - فمنه قوله في بيت الناظم[٢]:

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ المُخَاطَبَا فَلاَ تَـقُـلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا

قال الرعيني: « يعني أنك لا تُغري الغائبَ بهذه الظروف والمجرورات كما تُغري المخاطَبَ، و«غائباً» حالٌ من الهاء في «عليه» أو من الفاعل المستتر فيه، وهما لشيء واحد، وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ، وأجازَ ابنُ النحويَّة أن تكون حالاً من «زيد» ولا معنى له؛ لأنَّ «زيداً» مغرىً به، ولا يُشتَرَطُ في المغرَى به أن يكون غائباً » .

٦ - ابن بابشاه (ت ٧٣٥هـ):

ونقل عنه المصنف في مكان واحدٍ، ورد عليه فيه، قال[٣]:

« قال السيِّدُ ناصرُ الدين عبدُالمطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بـ« ابن بابْشَاه »: إنَّ هَاتَى يُهَاتِي لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتِ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجتَه فلَولاَ » .

ثم علّق المصنفُ عليه بقوله: « **قلتُ:** والأمرُ كما قالَ من الاحتمال، إلا أن بناءَ الأفعال من الحروف قليلٌ، لا سيَّمَا وقد نقَلُوا عن العرَب إبرازَ الضمير بحسَبِ المخاطَب، وذلك يُقوِّي الفعليَّةَ ».

---

(١) انظر صفحة: ٣٠٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٥٣، من النص المحقق ، وانظر: ٤٧٧، ٥٢١، ٦٣٧ .

(٣) انظر صفحة: ٥٢٢ من النص المحقق .

رابعاً:

مَوقفُهُ من سائر النُّحَاةِ

كان الرُّعَينيُّ ـ كما أسلفنا سابقاً ـ على جانب كبير من تبجيل العلماء وحبهم واحترامهم، فلا ينعتهم إلا بأحسن الألفاظ وأجملها، ويحمل كثيراً من مواقفهم على أوجه مقبولة، فإن سها أحدهم في رأي من الآراء، أو رَأَى من أحدهم تعصباً لمذهب، أوجنوحاً عن جادة الصواب، أظهر ذلك بلطيف العبارة، وبين وجه الحق والصواب فيه، إلا أن كل ذلك لم يمنعه من مناقشة تلك الآراء التي ينقلها، والتعقيب عليها، ومن خلال استنطاقي لنصوص الرعيني في هذا السِّفْر، وجدتُ بصماتِهِ واضحةً، فلم يكن مجرد ناقل وحاك لكلام الأقدمين، بل نراه يعارض ويناقش ويصحح ويوهِّنُ، على ضوء ما تتضحُ له الرؤيا في المسألة، فنراه يقول معقِّباً: وهذا اعتراضٌ مقبولٌ، أو هذا وهمٌ فاحشٌ، أو هذا باطلٌ، أو هذا ضعيفٌ، يستند في كل ذلك إلى الدليل والبرهان، وقد يُطلق بعض الأحكام دون تعليل كأن يقول: وفيه نظرٌ، أو: وفي هذا ما تراه، وما أشبه ذلك، وقد يرتضي الرعيني تعقيب شيخه أبي حيان فينقُلُه في تعقيباته على بعض الآراء، وهذه نماذج لبعض مواقفه من العلماء.

مع الفراء:

في رده على رأي للفراء يقول المصنف في نداء (أي) [1]: «الوجه الرابع: أنَّ «ها» التَّنبيه إذا وقعَ بعدَها اسمُ الإشارة فلا بدَّ من إثبات الألف بعد الهاء، فإن لم يقع بعدها اسمُ الإشارة فاللغةُ الفصيحةُ إثباتُ الألِفِ، وقد يُحذَفُ وتُضمُّ الهاءُ فتقول: يا أيُّهُ الرجُلُ، قال الفراءُ: هي لغة بني مالك من بني أَسَد، وهي شاذَّة لا تدخل في القرآن لشذوذها.

---

(١) انظر صفحة ٥٨٥ ـ ٥٨٦ من النص المحقق.

قلتُ: وعلى هذه اللغة كتبُوا: ﴿ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ و﴿ أَيُّهَ السَّاحِرُ ﴾ بغير ألف بعد الهاء، وبهذه اللغة قرأ ابنُ عامرٍ في السبعة ﴿ أَيُّهُ المُؤمِنُون ﴾ و﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ و﴿ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾ فضمَّ الهاء في الوصل، ووقَفَ بسكونِ الهاء، وفي ذلك أوضَحُ ردٍّ على الفَرَّاءِ، إذ نفَى دخُولها في القرآن » .

مع المبرد:

من رده وتعقيبه على رأي للمبرد، ما جاء في باب صيغ المبالغة، حيث ذهب المبرد إلى أن « عِضَادَةَ سَمْحَجٍ » في قول الشاعر:

أو مسحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ

منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، فيكونُ من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، ورُدَّ ذلك بأن المنصوبَ في باب الصفة المشبهة لا يكونُ أجنبياً من الموصوف، بل يكون له أو لمن هو من سببه، قال الرعيني متعجبا من موقف المبرد هذا فقال عقب ذلك[1]: « والعجب من المبرد كيف غاب عنه مثل هذا، وحبك الشيء يعمي ويصم » .

مع الزجاجي:

وفي تنبيهه على وهمٍ لأبي القاسم الزجاجي يقول في باب الصفة المشبهة[2]: «فإنْ كانت الصفةُ بلا أَلِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فحكمُهُ ما تقدَّمَ في الصفة إذا كانت بالألِفِ واللام، إلا أنَّ الجرَّ هنا أجازَهُ سيبويهِ في الشِّعر، ومنعَهُ المبِّرِدُ مُطلَقاً، وأجازَهُ الكوفيون مُطلَقاً ....

قُلْتُ: ومما تقدَّمَ مِن الخلافِ في هذه المسألةِ، يُعلَمُ وَهْمُ أبي القاسمِ الزَّجَّاجيِّ في قولِهِ في « الجُمَل »: إنَّ سيبويهِ أجَازَ: حَسَنِ وجهِهِ، ولم يُتَابِعْهُ أَحَدٌ على ذلك،

(١) انظر صفحة: ٢١٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٧٢ - ٢٧٧ من النص المحقق ، وانظر: ٥٤، ٢٥٤، ٢٦٣، ٣٤٦، ٣٦١ - ٣٦٢، ٤١٦ .

وكيفَ يقولُ هذا والكوفيُّونَ وكَثيرٌ من البصريين يُجيزُونَهُ » .

بين ابن الباذش وأبي حيان:

ويَقِفُ المصنِّفُ من شيخه أبي حيـان وابـن البـاذش موقفـاً نزيهـاً، فـنراه يحكـم بينهما بما اتضح له من الصواب، فيقول في تابع (أي)[1]:

« الوجه الثاني: أنَّ صفةَ «أيٍّ» إذا كانت بالألف واللام الجنسـيَّةِ فهـي مرفوعـةٌ خلافاً للمازنيِّ، فإنه أجازَ فيها النصبَ...

وقال ابنُ الباذِشِ: إنَّ النصبَ مسموعٌ عن العَرَب، قال الشَّيخُ أبوحيَّـانَ: ولا أدري مِن أيِّ موضِعٍ نَقَلَ هذا .

قلتُ: هذا من الشَّيخ أبي حيَّانَ استبعادٌ أن يطَّلعَ أحدٌ على شيء لم يطَّلـعْ هـو عليه، وهذا ليس ببعيدٍ، فإنَّ كلامَ العرَب متَّسِعٌ، والناقِلُ ثِقةٌ، وجـوازُ المـازنيِّ لـه لا ينبغي إلا عن سماعٍ؛ لأنَّ القياسَ فيه بعيدٌ » .

مع السهيلي:

ويعلق المصنف على رأي للسـهيلي في العـامل في الاسـم المنصـوب بعـد أسمـاء الأفعال المنقولة من الظروف والمجرورات فيقول[2]:

« وذهب السُّهَيليُّ أن النصب بالمعنى لا بلفظ الظرف والمجرور، واسـتدل علـى ذلك بأمر فيه غموضٌ ودقَّةٌ ليس تحتها طائِلٌ ... » .

مع ابن عصفور:

وينبِّهُ على وهمٍ لابن عصفور في قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً   أَهْـدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

---

(١) انظر صفحة: ٦٦٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٣ من النص المحقق .

قال[1]: « فـرجل مفعولٌ بـ«مصابكم» لأنه اسمٌ للإصابة؛ أي: إصـابتكم رجـلاً، و«ظلوم» منادىً، و«ظُلْمُ» خبرُ إنَّ، و«تحيةً» بدلٌ من « السـلام » أو حـالٌ منـه، وجعـلَ ابنُ عُصفور «مصاباً» في البيت من أسماء المصـادر الـتي هـي غـيرُ قياسـيَّةٍ، وهـو وَهْـمٌ فاحِشٌ؛ لأنه من أسماء المصادر التي تُقَاسُ كالمُعَاد والمُمَال » .

ويقوله أيضاً في قوله الشاعر:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ يَافِعاً هَوَاهُ فَـإنَّ الرُّشْـدَ مِنْهُ بَعِيدُ

قال[2]: « فـ« مُنْحَلَّ » جارٍ على « يَنْحَلَّ » .

قال ابنُ عصفور: هذا على مَن يقولُ: إنَّ الصفَةَ المشبَّهَةَ بمعنـى الحـال، أمَّـا مَـن يقولُ: إنها بمعنى الماضي، فلا تكونُ جاريةً على المضارع أبداً؛ لأنَّها ليسَت بمعناه.

قُلْتُ: هذا منازَعَةٌ في المحسُوس، فإنَّـه لا يُمكِـنُ أن يُقَـال: إنَّ « مُنطَلِقُ اللِّسَـانِ » وإنْ كانَ بمعنى الماضي غيرُ جارٍ على « يَنطَلِقُ » في اللَّفْظِ، وهل ذلك إلاَّ كَمَنْ يَدَّعي رفعَ الواقِعِ، فكَونُ معناها معنى الماضي، لا يَرفَعُ جرَيَانَهَا على المضارِعِ في الحرَكات والسَّكَنَات ... » .

مع ابن مالك:

وفي تعقيبه على ابن مالك قال[3]: « وأمَّا مـا جـاءَ في حديـثِ الحَـوضِ مِـنْ أنَّ مَاءَهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، فَخَرَّجَهُ ابنُ مالِكٍ على وجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مِن بَاضَ الشَّيءُ الشَّيءَ؛ إذا فَاقَهُ في البَيَاضِ، قالَ: فـالمعْنَى على هذَا: أنَّ غَلَبَةَ ذلكَ الماءِ لِغَيرِهِ مِنَ الأشيَاءِ المُبْيَضَّةِ، أكْثَرُ مِن غَلَبَةِ بعضِهَا بعضاً، فـ« أَبْيَضُ » بهذا الاعتبارِ أَبْلَغُ مِن: أَشَدُّ بَيَاضاً .

الثاني: أنْ يكُونَ أَبْيَضُ علـى بَابِـهِ، إلاَّ أنَّ « مِـن » [لا] تتعلَّـقُ بـهِ، وإنَّـما تتعلَّقُ

(١) انظر صفحة: ٤٣١ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٣٢ ـ ٢٣٣ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٣١٢ من النص المحقق .

بمحذوفٍ دَلَّ عليه «أَبْيَضُ»، أي: مَاؤُهُ أَبْيَضُ أَخْلَصُ منَ اللَّبَنِ .

قُلْتُ: والتَّأويلُ الأوَّلُ بَعيدٌ عن اللَّفظ، لا يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ به مَعَ كَثْرَةِ مَا جَاءِ مِن ذلك» .

مع ابن الناظم:

وقال في التعليق على بدر الدين ابن الناظم في تعليقه على تعريف والده للصفة المشبهة[1]: «وقد ناقش بدر الدين بن مالك والدَه جمال الدين في هذا الحدِّ فقال: يَلزَمُ منه الدَّوْرُ؛ لأنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، متوقِّفٌ على معرفَةِ كونِهَا صِفَةً، وهو متوقِّفٌ على صلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، فجاءَ الدَّورُ .

قلتُ: لو كانت هذه المناقَشَةُ صحيحةً، كان حقُّهُ أنْ يلتَمِسَ لها مَخْرَجاً، أو يَسْكُتَ عنها أَدَباً مع أبيه، فكيفَ وهي ليسَت بصحيحَةٍ ...» .

---

(١) انظر صفحة: ٢٢٨ من النص المحقق، وانظر: ٤٧، ٩٥ - ٩٦، ١٤٢، ٢٣٢ - ٢٣٣، ٤٠٢ - ٤٠٣ .

المبحث الثاني:

مذهبُهُ النَّحويُّ
ومَوقفُهُ من مَسائل الخِلاف

يغلب على آراء الرعيني النزعة البصرية، فقد كان يميل في أحكامه النحوية إلى مذهب أهل البصرة، وينزع إلى مدرستهم، وقد كانت آراء علمائها وتواليفهم منهلاً عذباً له، يظهر ذلك جلياً من كثرة أخذه بتلك الآراء، وتأييده لإمام النحاة وأساطين هذه المدرسة، وترجيحها على مذهب أهل الكوفة حين عرضه لمسائل الخلاف بينهما، وهذا أمرٌ في غاية الوضوح، وأمثلته كثيرة مستفيضة داخل هذا السفر وغيره من الأسفار الأخرى، ودلائل ذلك من ألفاظه أيضاً واضحة في مثل قوله[1]: « وهذا لا يجيزه أحد من النحويين البصريين »، وقوله[2]: « وهذا القول هو المعول عليه؛ لأن عليه جادة البصريين » .

أما طريقته في عرض مسائل الخلاف، فهو في الغالب يذكر رأي الطرفين في المسألة، ويردُّ على كلام الكوفيين مع تصريحه بميله إلى المذهب البصري، كمثل كلامه على نعم وبئس من حيث الاسميةُ والفعلية[3] .

وربما لا يصرح بموقفه من المسألة الخلافية، مكتفياً بالرد على أدلة الكوفيين وتفنيدها، مثال ذلك قولُهُ في تقديم معمول اسم الفعل عليه[4]:

« اختلفوا في تقديم معمولِ اسم الفعل عليه؛ فذهب البصريون أنه لا يجوزُ، فلا يقالُ في «رُوَيدَ زَيداً»: زَيداً رُوَيدَ، ولا في «عليكَ زَيداً»: زيداً عليك؛ لأن عملَها

(١) انظر صفحة: ٢١٥ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٨ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٦ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٤٥٩ من النص المحقق . وانظر أيضاً: ١٩٧ - ١٩٩، ٤٢٢، ٥٩٧ - ٦٠١ .

ضعيفٌ، فلا تتصرَّفُ تَصَرُّفَ أفعالِهَا .

وذهب الكوفيون ـ إلاَّ الفراء ـ أنه يجوزُ تقديمُ المعمول عليها قياساً على اسم الفاعل » .

وقليلاً ما يعرض لمذهب المدرستين فيكتفي بمجرد العرض وذكر الأدلة، دون ترجيح أو انحياز لطرف، قال في مسألة كون أفعل التفضيل بعضاً مما يضاف إليه[1]:

« فمذهبُ البصريين أنه يَتَعيَّنُ أن يكونَ بعضَ ما يُضافُ إليه، ومذهبُ الكوفيين أن ذلك لا يَلزَمُ، فإذا قلتَ: يوسُفُ أحسَنُ إخوتِهِ، لم يَجُزْ عند البصريين؛ لأنَّ يوسُفَ ليس بعضَ إخوتِهِ، بدليل أنَّ إخوةَ يوسُفَ لا يَدخُلُ فيهم يوسُفُ، وبدليل أنَّ إضافتَهُم إلى ضميرِهِ، فلو كان بعضَهم لما جازَ إضافتُهُم إلى ضميرِهِ؛ لِمَا يَلزَمُ منه من إضافةِ الشيءِ إلى نفسِهِ؛ لكونِهِ داخلاً في جملتهم، والضميرُ ضميرُهُ، فيَلزَمُ أن يكونَ مُضافاً إلى ضميره، ويجوزُ على مذهب الكوفيين إذ لا يشترطون أن يكونَ أفعَلُ بعضَ ما يُضافُ إليه، فلو قلتَ: يوسُفُ أفضَلُ الإخوة، جازَ عندَ الجميع؛ لخُلُوِّه من الإضافة إلى الضمير التي تُوجِبُ إضافةَ الشيءِ إلى نَفْسِهِ » .

أما فيما يتعلق بالمسائل الخلافية الفردية بين النحاة، فقد كان أبو جعفر في غالب أمره يبين موقِفَهُ منها، فيؤيد أحدَ الأقوال مرجحاً له على غيره، قال في مسألة إتباع مجرور المصدر على المحل، حيث عَرَضَ لها المصنف وفصَّلَ أقوال النحاة فيها[2]:

« فإن كان على المحل ـ ومحلُّهُ رفعٌ ونصبٌ ـ ففي الإتباع عليه ثلاثةُ مذاهبَ:

الأول: لسيبويهِ ومحقّقِي البصريين: أنه لا يجوزُ ...

---

(١) انظر صفحة: ٣٣٥ من النص المحقق، وانظر: ١٣٩، ٣٤٧.

(٢) انظر صفحة: ٤١١ وما بعدها من النص المحقق، وانظر: ٣٩ ـ ٤٣، ٥٧ ـ ٥٨، ١٢٣، ٢٤٥ ـ ٢٤٦، ٢٨٨، ٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

الثاني: للكوفيين وجماعةٍ من البصريين منهم ابنُ مالك: أنه يجوزُ ...

الثالث: لأبي عُمَر الجَرميِّ: أنه يجوزُ الإتباعُ على المحل في العطفِ والبدل، ولا يُجيزُه في النعت والتأكيد ...

وقد استدلَّ مَن أجاز الإتباعَ بالسماعِ ...»

ثم أتبع المصنفُ ذلك برأيه ومالَ إلى مذهب من قال بجواز الإتباع على المحل، وسوف نعرضُ لاختيارته في مبحث خاص إن شاء الله تعالى .

وقد يعرض الرعيني لمسائل الخلاف غير المذهبية دون ترجيح لرأي على آخر، مثاله قوله في أسماء الأفعال، ألها موضع من الإعراب أم لا؟ قال[1]:

«اختلفوا في هذه الأسماء هل لها موضعٌ من الإعراب أو لا؟؛ فذهبَ الأخفشُ أنه لا موضعَ لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلام ابن مالك، وذهب سيبويهِ والمازنيُّ والدينوريُّ إلى أنها في موضع إعراب، والقولان عن الفارسيِّ» .

إلا أن الرعيني كان حراً في تفكيره وآرائه، يتبع فيها من ظهرت له قوة أدلته، وصواب براهينه، فلم تمنعه متابعتُهُ لإمام النحاة وغيره من أئمة أهل البصرة، من أن يخرج عن هذا المألوف الشائع في كتابه، وعن هذا النهج الذي انتهجه لآرائه، فرأيته في غير موضعٍ يأخذ برأي أهل الكوفة مرجحاً إياه على المذهب الآخر، ومن المسائل التي أيد فيها المذهب الكوفي :

١ ـ معمول الصفة المشبهة إذا كان نكرة أو مضافاً إلى نكرة، وكانت الصفة بأل غير مثنّاةٍ ولا مجموعة، و لم يصرِّح بالرَّابط نحو: مررتُ بالرجل الحسَنِ وجهٍ، فعند البصريين يجبُ النّصْبُ، ولا يجوزُ الجرُّ؛ لإضافة ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ،و لم يُحذَفْ للإضافة شيءٌ، ولا يجوزُ الرفعُ؛ لخُلُوِّهِ من الرابط

(١) انظر صفحة: ٤٥٧ من النص المحقق .

عندَ جمهور البصريين، وأجازَهُ الكوفيون، ومالَ المصنِّفُ إلى مذهبهم فقال: «والسَّماعُ يَشهَدُ لهم»[1].

٢ - أخذ برأي الكوفيين في مسألة إتباع مجرور المصدر على الموضع، وهي مسألة منعها سيبويه ومحققو البصريين، قال الرعيني بعد أن أورد عدداً غير قليل من الأدلة المسموعة التي تؤيد مذهب الكوفيين قال[2]: «**قلتُ**: والحقُّ أنه يجوزُ أن يُتبَعَ مجرورُ المصدر على الموضِعِ؛ لهذا السَّماعِ الفاشي الذي لا يقبَلُ التأويلَ إلا على بُعْدٍ، كما رأيتَ في تأويلِ ما تقدَّمَ».

(١) انظر صفحة: ٢٦٩ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ٤١١ - ٤١٧ من النص المحقق.

المبحث الثالث:

اختياراتُهُ

كانت لأبي جعفرٍ شخصيةٌ واضحةٌ، وبصماتٌ جليَّةٌ في هذا الكتاب، وقد تمثَّل ذلك بوضوح في مناقشته لآراء العلماء، وتعليلاته، وتخريجاته، ووقوفِهِ موقفاً نزيهاً في مسائل خلافية، وقد سبق الكلام حول بعض جوانب هذا المبحث .

ومن بصمات الرُّعَينيِّ التي ميَّزَت شخصيَّتَه العلميَّةَ في هذا السِّفْرِ اختياراتُهُ التي نصَّ عليها في كثير من المسائل التي تعرَّضَ لها، وسوف أسوقُهَا مرتبةً حسب ورود أبوابها في هذا السِّفْرِ إن شاء الله تعالى .

باب نعم وبئس:

* **اختلف النحويون في حذف المنصوب بعد نعمَ وبئسَ:**

١ ـ فذهب سيبويه[1] أنه لا يجوز حذفه وإن فُهِم المعنى؛ لأنه جُعِلَ مفسِّراً للضمير الفاعل .

٢ ـ وذهب ابن عصفور[2] وابنُ مالك[3] إلى أنه يجوز حذفه للعلم به، استدلَّ ابنُ عصفور بما وَرَدَ من كلامهم: إنْ فعلْتَ كذا وكذا فبِهَا ونِعْمَتْ ...

٣ ـ وذهب ابن العلج إلى التفريق بين أن تلحق الفعلَ تاءُ التأنيث، فيَجُوزُ حذفُهُ، وأن لا تلحقَهُ فلا يجوزُ[4] .

---

(١) انظر الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) انظر شرح الجمل ٦٠٢/١، والمقرب ٧٠ ـ ٧١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١٤/٣ .

(٤) نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وانظر المساعد ١٣٠/٢ .

اختار أبو جعفر مذهب سيبويه، قال: ومذهب سيبويه هو الصحيح[1].

* **اختلف النحويون في الفاعل من قولنا: (نعمَ رجلاً زيدٌ):**

١ - فذهب سيبويه[2] ومعظمُ البصريين إلى أنه ضميرٌ مستترٌ في (نعمَ) و(رجلاً) تفسيرٌ له ، التقدير: هو رجُلاً زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿بِئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[3] ففي «بِئسَ» ضمير هو الفاعل، و« بدلاً » مفسر له.

٢ - وذهب الكسائي والفراء[4] إلى أن الفاعل هنا لا يكون مضمراً، وإنما هو المقصود بالمدح والذم، واختلفا في المنصوب بعد (نعمَ)؛ فقال الكسائي: حالٌ، وقال الفراء: تمييزٌ ...

٣ - وذهب باقي الكوفيين إلى أنه ليس هناك فاعلٌ لا ملفوظٌ ولا مقدرٌ؛ لأن الكلام في معنى ما لا يحتاج إلى فاعل، فهو في معنى قولنا: زيدٌ الممدوحُ .

٤ - لابن الطراوة[5] أن الفاعل محذوفٌ، والأصل: نعمَ الرجلُ رجلاً .

وقد اختار الرعيني قول سيبويه حيث قال عنه: وهذا القول هو الصحيح[6]، ورَدَّ ما عداه بأن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعلُ لا يحذف؛ لأنه عمدة في الكلام، أما قول الكوفيين فقد بسطَ القولَ في ردِّهِ في مكانه من الشرح .

* **إذا وقعت (ما) بعد نعمَ وبعدها اسمٌ، ففيها ثلاثة أقوال:**

١ - لسيبويه[7] ومعه المبرد والفارسي، وهو أحدُ قولَي الفراء، ورُوي عن

---

(١) انظر صفحة: ٦٢ - ٦٣ من النص المحقق ، وانظر: ٢٩ .

(٢) الكتاب ١٧٨/٢ - ١٧٩ .

(٣) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٠/٢.

(٥) التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وقد وافقه علي بن مسعود الفرخان في كتابه المستوفى ١١١/١ .

(٦) انظر صفحة: ٥٠ - ٥٠ من النص المحقق ..

(٧) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ ــ ٥٨، والمقتضب ١٧٥/٤، والإيضاح ١٣٠ - ١٣١ .

الكسائي : أن (ما) معرفة تامة بنفسها، غير مفتقرة إلى صلة، وهي فاعل نعم وبئس ...

٢ ـ لبعض البصريين[1] أن (ما) نكرة غير موصوفة، وهي منصوبة على التمييز، والفاعل ضمير مستتر ...

٣ ـ للفراء[2] أن (ما) مركبة مع نعمَ وبئسَ، فلا محل لها، والمرفوع بعدهما هو الفاعل .

وقد ارتضى المصنف الرأي الأول (رأي سيبويه) حيث قال: وهذا القولُ هو المعوَّلُ عليه؛ لأنَّ عليه جادَّةَ البصريين، إلاَّ أنَّ فيه جعْلَ «ما» معرفةً من غير صلة، وردَّ على من قال: إنها تمييز: بأن «ما» متوغِّلةٌ في الإبهام، وكلُّ متوغِّلٍ في الإبهام لا يكون تمييزاً، وبأنَّ التمييزَ من شأنه أن يقبل الألفَ واللام، و«ما» لا تقبلُ ذلك .

* **في إعراب المخصوص من قولنا: «زيدٌ نعمَ الرجلُ» وفيه أقوال:**

الأول: أن يكون مبتدأً، وبه قال سيبويه[3] وجماعةٌ .

القول الثَّاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، خَرَجَ مخرَجَ الجواب، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ فالتقدير: هو زيدٌ، كأنَّ سائلاً قال: فمَنْ هذا الرَّجُلُ الممدوحُ ؟ قيلَ: هو زيدٌ، وهذا القولُ لجماعةٍ منهم السيرافيُّ[4]، ونُسِبَ إلى سيبويه[5]، قال الأستاذ أبوالحسن بن الباذش: ولا ينبغي أن يُنسَبَ لسيبويه .

القول الثَّالث: لابن كَيسانَ[6] أنَّه بدل من فاعل نِعْمَ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ

(١) منهم الفارسي، ذهب إليه في الحجة ٣٩٩/٢، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧.

(٢) انظر: معاني القرآن له ٥٧/١، وشرح التسهيل ٩/٣ .

(٣) الكتاب ١٧٧/٢ .

(٤) شرح الكتاب ٣٠/٣ (مخطوط) وقال بهذا الرأي ابنُ جني في اللمع ٢٠٠ .

(٥) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١٧/٣.وتعقبه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٨/٣

(٦) انظر هذا الرأي في التذييل والتكميل ١٦٩/٣، والتصريح ٩٧/٢، والهمع ٤١/٥ .

زيدٌ، فـ« زيد » بدل من « الرَّجُلُ »، وإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فهو بـدلٌ مـن الضمـير في نِعْمَ.

اختـارَ الرعيـنيُّ قـولَ سـيبويه ، وصحَّحـه[1] ودلَّـلَ عليـه، كمـا ردَّ الأقـوالَ الأخرى.

*** اختُلِفَ في خبر المخصوص بالمدح أو الذم على أقوال:**

قيل: الجملةُ قبلَهُ، وهي نِعْمَ وفاعلُها .

وقيل: الخبرُ محذوفٌ[2]، والتقديرُ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ الممدوحُ، فـ« الممدوحُ » خبرٌ عن « زيد » ثم حُذِفَ.

وقد اختار الرعينيُّ القول الأول وصحَّحه بقوله: وهو الصَّحيـح[3]، ورَدَّ علـى القول الآخر: بأنَّ الخبرَ إذا كـان محذوفـاً، يكـونُ مُراداً في نفـس المتكلـم، والكـلامُ متوقفٌ عليه، والمتكلمُ إذا قال: نِعْمَ الرجُـلُ زيـدٌ، فقـد استقلَّ الكـلامُ بـالمدح، و لم يخطر بباله الخبرُ المحذوفُ؛ لاستقلال الكلام بدونه .

حبَّذا:

*** اختَلَفَ النحويون في إعراب المنصوبِ بعد حبَّذا على أقوال:**

الأولُ: للأخفـشِ والفارسـيِّ[4] والربعـيِّ وخَطَّـابٍ المـارديِّ[5] وجماعــةٍ مــن البصريين[6] أنَّـه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

---

(١) انظر صفحة: ٧١ من النص المحقق .

(٢) ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه. منهج السالك ٣٩٦/٢، وانظر شرح الجمل ٦٠٥/١.

(٣) انظر صفحة: ٧١ من النص المحقق .

(٤) يظهر من كلام الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢-٤٨ أنه يجيزُ كونَ المنصوب تمييزاً وحالاً .

(٥) انظر رأيه في كتابه الترشيح (فيما نقله منه أبو حيان في تذكرة النحاة ص: ٨٥) .

(٦) انظر: الأصول ١٢٠/١، وشرح الكافية ٣١٩/٢، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

القولُ الثاني: لأبي عمرو بنِ العلاءِ أنه منصوبٌ على التميزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً، واستدل بجواز دخول «مِن» عليه، فتقول في حبذا زيد راكباً: حبذا من راكبٍ زيدٌ[1].

القولُ الثالث: التفرقَةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍ فيكونُ تمييزاً[2]، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه، نحو قولِ الشَّاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلِ

قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّم: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يصحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً، فمثالُ الأوَّل: حبَّذَا هندٌ مُوَاصِلةً، أي: في حالِ مواصَلَتِهَا، ومثالُ الثَّاني: حبَّذا زيدٌ راكباً، وهذا يجوزُ أن تَدخُلَ عليه «مِن» انتهى.

وقد مال الرعيني إلى تفصيل شيخه أبي حيان، حيث استحسنه فقال: وهو تفصيلٌ حَسَنٌ[4].

اسم الفاعل:

* تابعُ معمولِ اسمِ الفاعل:

إذا كان تابع معمول اسمِ الفاعلِ مجروراً، فإن أتبعْتَه بعَطْفِ نَسَقٍ، جَازَ حمْلُهُ على اللفْظِ اتِّفَاقاً، تقولُ: مَرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ وعَمْرٍو، بخفض «عمرو» على لفْظِ «زيد».

---

(١) وبهذا القول أخذ ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٢)، وابن عصفور في المقرب ٧٥.

(٢) وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة (٨٨) مخطوط، وانظر أسرار العربية: ١١١.

(٣) التذييل والتكميل ١٧٥/٣، وانظر ارتشاف الضرب ٣٠/٣ .

(٤) انظر صفحة: ١٠٤ .

وفي نصْبِهِ حمْلاً على الموضِعِ خِلاَفٌ:

١ - منهم مَنْ جَوَّزَهُ[١] بناءً على أنَّ العاملَ في المعطُوفِ خلافُ العامِلِ في المعطُوف عليه، وإذا كان العامِلُ في المعطُوف خلافَ العامِلِ في المعطُوف عليه، فلا يَلزَمُ منه عَمَلُ اسمِ الفاعلِ وهو غيرُ مُنوَّنٍ، إذ العاملُ خلافُهُ، فيكونُ مُنوَّناً .

٢ - ومنهم مَنْ مَنَعَ[٢] .

وقد اختار المصنف الرأي الثاني فقال[٣]: وهو الصحيحُ، بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوف هو العامِلُ في المعطوف عليه بوَسَاطةِ حرف العَطْفِ، فيلزَمُ منه إذا عَطَفْتَ على الموضِعِ أنْ تُعْمِلَ اسمَ الفاعل وهو غيرُ مُنَوَّنٍ في المعطوف، فإنْ جاء ما ظاهرُهُ ذلك، كان على إضمارِ فِعْلٍ، أي: ويَضرِبُ عَمْراً .

الصفة المشبهة:

* **اختلفوا في زمان الصفة المشبهة على أقوال:**

الأول: لأبي بكرِ بنِ طاهر أنَّها تكونُ للأزمنة الثلاثَةِ[٤]، فتارَةً تكونُ للماضي، وتارَةً تكونُ للحال، وتارَةً تكونُ للمستقبل، وأجازَ أن تقولَ: مرَرْتُ برجُلٍ حاضِرِ الابنِ غداً، فتكونُ بمعنى المستقبل .

الثاني: للسيرافيِّ أنها أبداً للماضي، وهو ظاهرُ كلام الأخفَش؛ لأنه قال: الصفَةُ لا يجوزُ تشبيهُهَا إلاَّ إذا سَاغَ أن يُبنَى منها «قد فَعَلَ» .

الثالث: لابن السَّرَّاج[٥] والفارسيِّ[٦] أنها لا تكونُ للماضي، بل هي للحال،

---

(١) كالأعلم . انظر ارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٧/٢.

(٢) وهذا مذهب سيبويه رحمه الله انظر الكتاب ١٦٩/١ .

(٣) انظر صفحة: ١٨٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٤٣/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٩٣/٥ .

(٥) الأصول ١٣٣/١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ١٩٣/٥ .

وهو اختيارُ أبي عليٍّ الشَّلَوبين[١] .

الرابع: لابن مالكٍ أنها يُرَادُ بها الحالُ .

وارتضى أبو جعفر قول ابن مالكٍ فقال[٢]: وهذا القولُ هو المَرضِيُّ، إذ الحالُ أصلٌ في باب الوصْفِ، ولأجل هذا إذا أردْتَ بالصفةِ المشتقَّةِ من الثلاثي زماناً غيرَ زمانِ الحال، ولم يُقَدَّر الوقوعُ، نقلتَهَا إلى « فاعِل » إن لم تكنْ على وزْنِهِ، لِيَدُلَّ على الزمان الذي أردْتَه من مُضِيٍّ أو استقبالٍ؛ لأنَّ « فاعلاً » يَقبَلُ الدَّلالةَ عليهما .

* في معمول الصفة المشبهة:

ذكر المصنف أن من أنواع معمول الصفة المشبهة أن يكون موصوفاً يُشبِهُ الموصولَ نحو: رأيتُ رجُلاً طويلاً رُمْحٌ يَطعَنُ به، فـ« رُمْحٌ »: معمولٌ لـ« طويل »، وهو موصوفٌ بالفعل بعدَه، فأشبَهَ الموصولَ لكونه موصُوفاً بجُمْلةٍ.

وقد اعترض الشيخ أبو حيان على هذا المعمول فقال[٣]: ولم أرَ أحَداً من أصحابنا ذكَرَ في معمول هذه الصفة أن يكونَ موصُوفاً غيرَ صاحبِ « التمهيد[٤] » وابنِ مالك[٥] .

ورجَّحَ المصنفُ ما نقله ابنُ مالك فقال[٦]: والصحيحُ جَوَازُهُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَزُورُ امْرأً جَمّاً نَـوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهرِ

فـ« نوالٌ »: معمُولُ « جماً »، وقد وُصِفَ بقولِهِ: « أَعَدَّهُ »، و« مُستَكْفِياً » حالٌ من

---

(١) التوطئة ٢٤٤ .

(٢) انظر صفحة: ٢٤٦ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٤ .

(٤) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٩١ .

(٦) انظر صفحة: ٢٥٦ وما بعدها .

الضمير في « أَمَّهُ »، و« أزْمَةَ » مفعولُ « مستكفياً »، أي: طالباً ما يكفيه أزمَةَ الدَّهر .

* **في معمول الصفة المشبهة إذا كان بأل أو ما في حكمه:**

فإنْ كانت الصفة عاريةً مِن الألِفِ واللامِ غيرَ مثنَّاةٍ ولا مَجمُوعةٍ جمعَ سلامَةِ المذكَّر نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أو حَسَنٍ وَجْهِ الأخِ، فالأجودُ الخفضُ ثمَّ النصبُ ثمَّ الرفعُ .

فإن كانت الصفةُ مُثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر؛ فإن أسقطت النون فليسَ إلا الجرَّ، إذ لا وجْهَ لحذفها إلاَّ الإضافةُ، وإن أثبَتَّ النونَ تعيَّنَ النَّصبُ على التشبيه بالمفعول به، وفي التَّمييزِ خلاف، ويمتنعُ الرفعُ إلا على لغة « أكلُوني البراغيثُ» .

فإن كانت الصفةُ مقرونةً بالألف واللام وهي غيرُ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ سلامةٍ في المذكَّر نحو: مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ، والحَسَنِ وجهِ الأخِ، فالأجودُ النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به[1]، وفي التَّمييز خلافٌ، ثمَّ الجرُّ بالإضافة، ثمَّ الرفعُ .

فإن كانت الصفةُ مُثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر، فلا يخلو أن تَسقُطَ النونُ أو لا، فإنْ سَقَطتْ، جازَ الجرُّ على الإضافةِ باتِّفاق، ووقع الخلاف في النصب:

هل يجوز مع حذفِ النُّون تخفيفاً حملاً على اسم الفاعل المحلى بالألِفِ واللام المثَّنى أو المجموع ؟ أم لا يجوز ؟

اختار المصنف المنع في ذلك فقال[2]: والصحيحُ المنعُ، إذ ليست الألفُ واللامُ هنا موصولةً فتُحذَفَ النونُ لطولِ الصِّلَة، وزَعَمَ بعضُهُم أنَّ حذفَ النُّونَ مع النَّصْبِ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ.

---

(١) قال سيبويه: « وهي عربية جيدة » الكتاب ٢٠١/١ .

(٢) انظر صفحة: ٢٦٨ .

المصدر:

*** المصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل:**

اختلف النحويون في المصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل هل ينصب ما بعده:

فذهبَ الأخفشُ والزَّجَّاجُ والفارسيُّ أنه ينصِبُ ما بعدَه[1]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، فزيدٌ منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ» لأنَّ العرَبَ جعلَتْهُ بدلاً من الفعل، فيعمَلُ عَمَلَه، وإلى هذا ذَهَبَ حُذّاقُ المتأخِّرين، وصحَّحَهُ ابنُ الضَّائعِ[2]، واستدلَّ على ذلك بالإضافةِ إليه في نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[3] .

وذهب المبرِّدُ والسيرافيُّ وجماعةٌ: أنَّ المصدرَ هنا لا يَعمَلُ، وإنما العمَلُ للفعل الذي المصدرُ بدَلٌ منه، فإذا قلتَ: ضرباً زيداً فـ«زيدٌ» منصوبٌ بـ«اضْرِبْ» لا بالمصدر.

واختار المصنف القول الأول فقال[4]: والأوَّل أصَحُّ؛ لأنه يلزَمُ على قول المبرِّدِ أنَّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾: فاضربُوا ضَرْباً مثلَ ضربِ الرِّقابِ، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى الأمْرُ بضَرْبِ الرقَابِ نفْسِهَا .

*** تابع للمصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل:**

اختلفوا في الناصب للمصدر هنا فقيل: فِعلٌ من لفظِهِ واجبُ الإضمار، فهو منصوبٌ على المصدر التقديرُ: اضرِبْ ضَرْباً زيداً .

وقيل: انتصابُهُ بفعلٍ من غير لفظِهِ واجبِ الاضمار على أنه مفعولٌ به، التقدير:

---

(١) وهو مذهب سيبويه والفراء . انظر الكتاب ١/١١٥، وشرح التسهيل ٣/١٢٥-١٢٩ .

(٢) في شرح الجمل لوحة (٣٨)

(٣) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٤ .

(٤) انظر صفحة: ٣٨٠ من النص المحقق .

التزمْ ضَرْباً زيداً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[١] .

واختار أبو جعفر الأول فقال[٢]: والأوَّلُ أصَحُّ .

* **في الألف واللاَّم الداخلة على المصدر:**

اختُلِف في هذه الألف واللام هل هي للتَّعريف أو زائدةٌ ؟، وينبني ذلك على الخلاف القائم في المصدر المنوَّن؛ فَمَن قال[٣]: إنه نكرةٌ قال: إن الألفَ واللام إذا دخلت عليه للتعريف، ومن قال[٤]: إنه معرفةٌ، فالألفُ واللامُ إذا دخلَت عليه زائدةٌ كدخولها على المعارف.

واختار المصنفُ الرأي الأول وهو كون الألف واللام للتعريف، وصحَّحه[٥].

أسماء الأفعال :

* **القول في أسماء الأفعال هل هي أسماء أو غيرها ؟:**

اختلف العلماء في حقيقة أسماء الأفعال على أربعة أقوال:

الأول: للبصريين[٦] أنها أسماءٌ .

القول الثاني: للكوفيين[٧] أنها أفعالٌ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل.

القول الثالث: لبعض البصريين[٨] أنهــا أفعــالٌ استُعمِلَتْ استعمالَ / الأسماء،

---

(١) نسبَه إليه ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ في « الإفصاح » .

(٢) انظر صفحة: ٣٨٠ من النص المحقق .

(٣) وهو قول الجمهور .

(٤) وهو قول ابنُ أبي الربيع .

(٥) انظر صفحة: ٤٢٩ من النص المحقق .

(٦) شرح المفصل ٢٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والمساعد ٦٣٩/٢، والهمع ١٢١/١ .

(٧) المصادر السابقة .

(٨) ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ .

وجاءت على أبنية الأسماء، واتصلت الضمائرُ بها اتصالَ الأسماء

القول الرابع: لأبي القاسم بنِ القاسم من نحاة الأندلس أنها ليست من أقسامِ الكلِمِ الثلاث، فلا يُحكم عليها بالاسميَّةِ ولا الفعليَّةِ ولا الحرفيَّةِ .

واختار المصنف[1] القول الأول وصحَّحه مدلّلاً على ذلك بأنها لا يلزمُهَا الاشتقاقُ، وأنها تجري على أمثلةٍ كثيرة مبايِنَةٍ لأمثلة الأفعال، وأن فيها التعريفَ والتنكيرَ، والبنائيَّ كـ « صه » ، والمركَّبَ كـ « عندك » ، والمصغَّرَ كـ « رويد » ، والمثنى كـ«شتَّان » ، والمجموعَ كـ « هيهات » ...

وأجاب على قول الكوفيين بأن دلالتَهَا على الحدث والزمان ليس بالوضع، وإنما سرَى لها من مسمَّيَاتها.

* **في الكاف اللاحقة لأسماء الأفعال هل لها موضع من الإعراب ؟:**

صحَّحَ الرُّعينيُّ قولَ مَن قال: إنه لا موضعَ لها من الإعراب؛ لكونها حرفاً، قال[2]: وإنما قالوا بكونها لا موضعَ لها من الإعراب؛ لأنه إن قدَّرتَها في محل جرٍّ لم تجر؛ لأن اسمَ الفعل لا يُضافُ، بخلاف اسم الفاعل، وسيأتي الفَرقُ .

وإن قدَّرتَهَا في محل نصبٍ وجعلتَهَا غيرَ الضمير في «رُوَيد» فلا يجوزُ؛ لأنه يَلزَمُ في قولك: رُوَيدك زيداً، أن يتعدى لمفعولَين، وهو لا يتعدى إلا لواحد، وإن جعلتَهَا نفسَ الضمير المستتر في «رُوَيد» لَزِمَ منه أيضاً تعدِّي فعلِ المضمَر المتصل إلى مضمَره المتصل؛ لكون الكاف المقصودُ بها خطابُ المأمور، وهو الضميرُ المستكنُّ في رُوَيدَ، فلو جعلناها اسماً لكان «رُوَيدَ» قد رَفعَ الضميرَ المستكنَّ فيه، ونَصَبَ الكافَ وهما لشيء واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ».

---

(١) انظر صفحة: ٤٥١ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦١ .

وإن قدَّرْتَها في محـل رفـعٍ، لم يجز وإن كـان قـال بـه بعـضُ الكوفيـين[١]؛ لأن الكـــافَ لم تثبت من ضمائر الرفع، ولأن هذه الكـافَ قـد تُحـذَفُ عنـد عـــــدم اللبس، ولو كانت من ضمائر الرفع لم تُحذَف؛ لأنَّ ضميرَ الفـاعل المتصـل بالعـامل إذا ظهَرَ، لم يجُزْ حذفُه .

* **اسم الفعل (آمين) :**

في لفظة (آمين) لغتان المدُّ والقصرُ[٢]، وقد نصَّ ابنُ دَرَسْتَوَيهِ[٣] علـى أن القصـرَ لا يكون إلاَّ في الضرورة، وصحَّحَ[٤] المصنفُ جوازَ مجيئه في الاختيار[٥] .

* **اسم الفعل (هلمَّ) :**

اختلف العلماء في (هلمَّ) أهـي بسـيطةٌ أم مركَّبـةٌ ؟، فـالجمهورُ أنهـا مركبـةٌ، حتى نَقَلَ بعضُهُم الإجماعَ علىذلك، وقيل: هي بسيطةٌ[٦] .

وعلى القول بالتركيب اختلفوا في جُزأي التركيب؛ فذهـب البصريـون[٧] أنهـا مركَّبةٌ من «ها» التي للتنبيه، ومن «لُمَّ» فعل أمرٍ مِن لَمَّ الله أمرَه؛ أي: جَمَعَه .

وذهبَ الخليلُ[٨] أنَّ التركيبَ قبل الإدغام، فكان الأصلُ: «هَا اُلْمُـمْ» فحُذِفَـت

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٩/٥، والمساعد ٦٥٧/٢ .

(٢) قال الزمخشري: «وكلاهما لغة جيدة» شرح الفصيح: ٤٢٤ .

(٣) تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ - مخطوط) .

(٤) انظر صفحة: ٥٠٢ .

(٥) انظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبـة ١٢-١٣، والفصيـح ٣١٥٠٣١٦، والصحـاح (أمـن)، والمفردات ص: ٩٢ .

(٦) ذكره ابن العلج في البسيط، ونقله عنه أبو حيان .

(٧) انظر: الكتاب ٥٢٩/٣، والأصول ١٤٦/١، والمسائل العضديات ٢٢١، والخصائص ٣٥/٣.

(٨) لم يصرح بذلك في العين، مع أنه تكلم على (هلم) في ٥٦/٤، وانظر: تـأويل مشـكل القـرآن ص: ٥٥٧، والصحاح (هلم)، والمحرر الوجيز ٣٩٠/٥ .

همزةُ الوصل لمّاَ أُتي بـ(ها) التنبيه؛ لكـون الهمـزة صـارت غـيرَ مبـدوءٍ بهـا، فـالتقى ساكنان؛ ألفُ (ها)ِ التنبيه واللامُ، فحُذِفَت الألفُ لالتقـاء السـاكنين، ثـمَّ أُدغمَـت الميمُ في الميم، ونُقِلَت حركةُ الميم إلى اللام .

وقال الفرَّاءُ[1]: هي مركبة من «هل» التي هي اسم فعل للحـثّ والزجْـرِ، ومِـن «أُمَّ» فعلُ أمر من أَمَّ إذا قَصَدَ، ثـم نُقلـت حركـةُ همـزة «أُمَّ» إلى لام «هـل» فـانضمَّت اللامُ، وسقطت الهمزةُ، فصار «هَلُمَّ» .

وقد اختار المصنفُ قول البصريين وصحَّحه فقال[2]: والصحيحُ قولُ البصريـين على ما فيه من التكلُّف؛ لأن «هـا» الـتي للتنبيـه تَصلُـحُ أن تدخُـلَ علـى الأمـر، وقـد جاءت على الأصل فقالوا: هَالُمَّ بالألف بعد الهاء، وردَّ على قول الفـراء بـأن «هـل» إذا كانت اسمَ فعل فهي أَمْرٌ، والأمرُ لا يَدخُلُ على الأمر .

النِّداء:

* كون النداء خبراً أو إنشاءً:

صحَّحَ المصنفُ كون النداء إنشاءً، قال: فالصحيحُ أنه إنشاءٌ، وزعَـمَ بعضُهُـم[3] أن المنادَى إن كان صفةً نحو: يا فاسقُ فإنه خبرٌ؛ لكونه يحتَمِـلُ الصـدقَ والكـذب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: يا فاسقُ، تعيَّـن أن يُقَـالَ فيـه: صَدَقْـتَ أو كَذَبْـتَ، و لم يَـرْضَ الشيخُ محبُّ الدِّين أبوالبقاء هذه التفرقةَ، فقال في كتابه «اللبـاب»: وهـذا يُوجِـبُ أن يكون خبراً في الأعلام؛ لأنك إذا أقبلتَ على إنسانٍ فقلتَ: يا زيدُ، أمكَنَ أن يقولَ: كذَبْتَ لستُ زيداً .

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١ . وانظر: الزاهر ٢٥٣/٢ .

(٢) انظر صفحة: ٥١٠ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣، وارتشاف الضرب ١١٧/٣، والهمع ٣٤/٣ .

* **العامل في المنادى :**

اختلف النحاة في العامل في المنادى على أقوال:

الأول: لسيبويهِ[١] وجمهورِ البصريين أنه منصوبٌ بفعل واجبِ الإضمار، وعوَّضوا عنه (يا)، فإذا قلتَ: يا زيدُ فالتقدير: أَدعُو زيداً .

القول الثَّاني: أن العاملَ حرفُ النِّداء على سبيل العِوَضيِّة عن الفعل، ونُسِبَ هذا القولُ للمبرد[٢] والفارسي[٣] .

القول الثَّالث: أنَّ حرفَ النداء هو العامِلُ بنفسِهِ لا بالنيابة عن الفعل[٤].

القول الرَّابع: أن العاملَ أداةُ النداء على اعتبارها اسمَ فعل[٥] .

القول الخامس: أن الناصبَ للمنادى ليس لفظياً، وإنما هو معنويٌّ وهو القصدُ[٦] .

واختار المصنف القول الأول وصححه، ورد على الأقوال الأخرى، قال عند تفسير ألفاظ الألفية نهاية الباب[٧]: « وقولُهُ:

وَهوَ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَعْمُولُ

الضميرُ راجعٌ إلى المنادَى، ونصَّ على أن العاملَ في المنادَى هو الفعلُ المضمَرُ الذي نابَ حرفُ النداء عنه، وقد تقدَّمَ الخلافُ في ذلك، والصحيحُ من الأقوال المتقدمة ما ذهَبَ إليه المصنِّفُ » .

---

(١) الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، وانظر: المقتضب ٢٠٢/٤، والأصول ٣٤٠/١ .

(٢) نقلت المصادر ذلك عن المبرد، وفي المقتضب ٢٠٢/٤ ما يخالفه .

(٣) التذييل والتكميل ١٨٤/٤، ونسب إليه ابنُ يعيش والرضي رأياً آخر .

(٤) قال به ابنُ جني في الخصائص ٢٧٧/٢-٢٧٨، والجرجاني في العوامل المائة: ٢٣٩ .

(٥) وقد نسبه ابنُ يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ إلى أبي علي الفارسي .

(٦) هذا قول أبي القاسم السهيلي متابعاً شيخَه ابن الطراوة . انظر نتائج الفكر: ٧٧ .

(٧) انظر صفحة: ٥٧٧ .

* **تنوين المنادى المضموم:**

إذا اضطُرَّ الشّاعرُ إلى تنوين المنادى المضموم كما في قول الشاعر:

سَـــلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا ... وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

جاز في المنادى الضمُّ والنصبُ، واختَلَفَ العلماء في المختـار منهما على ثلاثـة أقوالٍ:

الأول: للخليل وسيبويهِ[1] - رحمهما الله - ومن قال بقولهما من البصريين أنَّ المختارَ الرفعُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمرفوعِ ما لا ينصرفُ، ومرفوعُ ما لا ينصـرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه نُوِّنَ وتُرِكَ مرفوعاً، فكذلك هذا.

الثاني: لأبي عَمْرٍو، وعيسى بنِ عُمَرَ، ويونـسَ، والمبردِ، والجرمـيِّ أنَّ المختـارَ النَّصبُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمجرور ما لا ينصرفُ، فكما أنَّ مجـرورَ مـا لا ينصرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه، رجَعَ إلى الأصل من الجرِّ بالكسرة؛ لأنه مفتوحٌ في موضع جرٍّ، كذلك هنا رجَعَ إلى الأصل من النصب؛ لأنه مضمومٌ في موضع نصبٍ.

الثالث: للأعلَمِ وتبعَهُ ابنُ مالكٍ[2] وهو الفَرقُ بين أن يكـون المنـادَى علَمـاً في الأصل أو نكرةً، فإن كان علَماً فالرفعُ هو المختَـارُ، وإن كـان نكـرةً فـالنصبُ هـو المختارُ .

وقد اختار الرعينيُّ قول سيبويه فقال[3]: والصحيحُ ما ذهَبَ إليه سيبويهِ .

* **نداء النكرة غير المقصودة :**

اختلفَ النحويون في نداء النكرة غير المقصودة على أربعةٍ أقوال:

الأول: جوازُ ندائها مطلَقاً[4]، وجازَ نداءُ النكـرة غـيرِ المقصـودة؛ لأن المتكلـمَ

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٩ .

(٣) انظر صفحة: ٥٩٦ .

ليس غرضُهُ في معيَّنٍ، إنما غرضُهُ في واحدٍ ممَّن ينطلِقُ عليه لفظُ المنادَى نحو قول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بِيَدِي .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة وهو مذهبُ المازنيِّ[1]، وما جاء مما ظاهرُهُ أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودةٌ، وكان حقُّها أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنها نُوِّنَت ضرورةً .

ورُدَّ: بأن ذلك قد جاء في فصيح الكلام[2]، فكيف يكونُ ضرورةً ؟!

القول الثالث: للكوفيين[3] أن النكرةَ غيرَ المقصودة لا تُنادَى إلاَّ أن تكونَ موصوفةً نحو: يارجــلاً قائماً، أو خلَفاً من موصوفٍ نحو: ياذاهباً .

ورُدَّ على الكوفيين: بأنَّ الطولَ بالصفة لا يَلزَمُ منه النَّصبُ، ولو كان ذلك موجباً للنصب لوَجَب نصبُ «أيٌّ» في قولك: ياأيُّها الرجُلُ؛ لأنه قد وُصِفَ بـ«الرجل»، وكذلك: يازيدُ الطَّويلُ، وفي عدم ذلك دليلٌ على أنَّ الصفَةَ لا تُوجِبُ نصبَ المنادَى .

القول الرابع: المنع مطلقاً مقبلاً عليها أو غير مقبل عليها، وهو قول الأصمعي.

وقد اختار المصنف من هذه الأقوال القول الأول، فقال: وهو الصحيحُ[4] .

* **الكلام على المنادى في قول الشاعر:**

أَيَا شَاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَومَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ ولَكِن في كُلَيبٍ تَوَاضُعُ

ظاهرُهُ أنَّ النكرةَ فيه مقصودةٌ، بدليل أنه قد فسَّرها بقوله: «جريرٌ» .

وأجابُوا عنه: بأن «يا» للتَّنبيه، و«شاعراً» منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ؛ أي؛ الزَمُوا

---

(٤) وهو قول جمهور البصريين. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

(١) انظر رأيه في: شرح الجمل ٣/٨٣، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والمساعد ٢/٤٩٠ .

(٢) قالت العرَبُ: يا رجلاً صالحاً. انظر الكتاب ٢/١٨٢، وشرح الجمل ٢/٨٥ .

(٣) انظر: شرح ابن القواس ٢/١٠٤٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والهمع ٣/٣٩ .

(٤) انظر صفحة: ٥٩٧ .

شاعراً هذه صفتُهُ .

واختار الرعينيُّ[1] أن تكون النكرةُ باقيةً على إبهامها؛ لأنَّ المتكلمَ أراد أولاً الإبهامَ على السَّامع لتعظيم الأمر في نفسِهِ، وليتشوَّقَ إلى التفسير الذي بَعْد، ثمَّ فسَّر هذه النكرةَ باسمٍ علَمٍ[2] .

* نداء المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان أماً أوعماً :

إذا كان المنادى المضافُ إلى ياء المتكلم أمّاً أو عمّاً نحو: يا بنَ أمِّي، ويا بنَ عمِّي ففيه أربعُ لغاتٍ:

الأولى: يا بنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ بفتح الميم .

الثانية: يا بن أمِّ ويا بنَ عمِّ بكسر الميم .

الثالثة: يا بنَ أمِّي ويا بنَ عمِّي بالياء ساكنةً أو مفتوحةً .

الرابعة: قلبُ الياء ألفاً نحو: يا بنَ أمَّا ويا بنَ عمَّا .

واختلفوا في تعليل الفتح فقال سيبويهِ[3]: إنَّ ابنَ أمِّ، وابنَ عمٍّ رُكِّبا تركيب «بعلبك» وبُنيا على الفتح.

وقالَ الأخفَشُ[4]: كان الأصل: يا بن أمَّا ويا بن عمَّا بالألف، ثم حُذفت الألف وتُركت الفتحة تدلُّ عليها، وضعَّفَ هذا القولَ أبوالحسن بنُ الضائع[5] مرَّةً وحسَّنه أخرى .

ووافق المصنفُ هنا ابنَ الضَّائع في تضعيف قول الأخفش، وصحَّح قولَ

---

(١) انظر صفحة: ٦٠٠ .

(٢) انظر تحصيل عين الذهب: ٣٢٦ .

(٣) الكتاب ٢/٢١٤ .

(٤) يظهر من كلامه في معاني القرآن ١/٣٣٨ أنه يوافق سيبويه في تعليله .

(٥) شرح الجمل لوحة (٥٣) مخطوط .

سيبويه حيث قال(١): والحقُّ أنه ضعيفٌ، والصَّحيحُ قولُ سيبويهِ .

هذه اختيارت أبي جعفر التي صرح بها، على أن هناك كثيراً من المسائل التي يختار فيها دون تصريح، ويكون ذلك بردِّه الأقوال الأخرى وتفنيدها والتدليل على بطلانها، وقد اقتصرت هنا على ذكر ما صرَّح به دون غيره، والله تعالى أعلم .

(١) انظر صفحة: ٦٤٠ .

المبحث الرابع:

أَثَرُ الرُّعَينيِّ في الخالفين بعدَهُ

لم يحظَ شرحُ الرُّعينيِّ بشهرةٍ واسعةٍ كما حظِيَتْ به تصانيفُ شيخه أبي حيان، علماً بأن الرُّعينيَّ كان كثيرَ التَّطواف في البلدان، إلى أن استقر به المقام في مدينة حلب، فأقام بها ثلاثين سنة مجداً في الأشغال والاشتغال مع رفيقه ابن جابر الهواري، تُضرَب إليهما آباطُ النُّجُب، كما رحل إلى المدينة النبوية، وجاور فيها مرتين، وانتفع به أناس كثير، وقرئت عليه هناك بعض الكتب في العربية والحديث وغيرهما .

أقول: مع كل هذا، لم يحظَ شرحُ الرُّعينيِّ على ألفية ابن معطٍ بما يليق به من شهرة وسيرورة، إلا أنه ترك أثراً في الخالفين بعده، وبعد البحث والتنقيب تهدَّيتُ إلى بعض النقول عنه، وهذا بيانُها:

نقَلَ عنه ابنُ الحنبليِّ رَضيُّ الدين محمد بن إبراهيم الحلبي المتوفى سنة (٩٧١هـ) في جلِّ مؤلفاته ومنها:

« عقد الخلاص في نقد كلام الخواص»[(١)] :

يجدُرُ بنا هنا أن نشير أولاً إلى أنَّ محقِّقَ هذا الكتابِ قد وَهِمَ حين ترجَمَ لأبي جعفر الرُّعَينيِّ فقال: هو أبو جعفر أحمدُ بنُ سعد المتوفّى (٧١٢هـ)، كما أُنبي أشير إلى سوء إخراج هذا الكتاب، حيث جاء مليئاً بالأخطاء والتصحيفات، إضافةً إلى أنه خالٍ من أهم الأعمال التي تُناط بالمحقِّق ألا وهو عَمَلُ فَهارِسَ تكشِفُ عن فوائدِ الكتابِ ومخبَّآتِهِ، ومِن ثَمَّ فقد لَقيتُ عَنَتاً في تتبُّع صفحاته، للوقوف على أثر أبي جعفر فيه،ومثلُه يقالُ من حيث الفهارسُ في كتاب « سهم الألحاظ » والله المستعان.

---

(١) انظر صفحة: ٢٤٤ .

أمّا عن نقوله عن شرح الرعيني، فقد وقفت فيه على عدة مواضع، وهي على النحو التالي:

١ - قال ابن الحنبلي [١]: « ... وأما ثانياً فلقول أبي جعفر الغرناطي: إنك إذا قلتَ: جاء القومُ ثلاثَ، فهم العدد والتقسيم، ولا يُفهم من ثلاثة إلا العدد، فإن أردت التقسيم كررت فقلتَ: جاء القومُ ثلاثةً ثلاثةً » .

٢ - وقال في أثناء حديثه عن استعمال (سُداس): « وممن ذهب إليه ابن خروف، وذلك أنه ذهب إلى جواز بناء فُعال ومَفعَل من واحد إلى عشرة، ونسبه إلى الأكثرين، وصححه أبو حيان كما ذكره الغرناطي » .

وهذان النصّان يقعان في السفر الثامن، وهو من الأسفار التي لم نقف عليها من شرح الرعيني .

٣ - وقال: « وقيل في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرجُو لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ إنه يحتمل الوجهَين؛ أي: يؤمل لقاء ربه، أو يخاف لقاء ربه. ذكر الغرناطي في « شرح الدرة الألفية » قال: وذكَرَ ابنُ القواس إطلاقَه على المعنيين المتقدمين مجازاً في الخوف ، حقيقة في الأمل، وفسر الأمل بطلب الحصول مع خوف الفوت، فإذا أطلق على الخوف وحده دون طلب الحصول، كان إطلاق اللفظ على جزء من معناه، وهو من المجاز، ونفى أن يكون حقيقة في المعنيين دفعاً للاشتراك؛ لأن اللفظ إذا دار بين الاشتراك والمجاز، فإن المجاز أولى، قال: وهذا الذي قاله صحيح إن ساعده النقل عن أهل اللغة. انتهى [٢] » .

وهذا النص بلفظه موجود في السِّفْر الأول من شرح الرعيني [٣] .

٤ - قال [٤]: « وذكر عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قال: (ذاك

---

(١) عقد الخلاص: ٢٤٤ .

(٢) عقد الخلاص: ٢٩٤ .

(٣) ١٢/١ (رسالة دكتوراه) .

الضَّبْعَةُ العَرْجَاءُ)، فعُدَّ ذلك عليه لحناً، كما نقل الحكاية المذكورة عنه الغرناطيُّ....».

وهذا النصُّ بلفظه في السِّفْر الأول من هذا الشرح[1] .

« سهم الألحاظ في وهم الألفاظ » :

وفي « سهم الألحاظ » نقلَ ابنُ الحنبلي عن الرعيني في موطنٍ واحدٍ من شرح الدرة الألفية، وجاء هذا النقل من السفر الذي بين أيدينا، وهو قوله[2]:

« ومن ذلك قول بعضهم: (يا هُو) فعن الشيخ أبي حيان أنه قال: وقولُ جَهَلَة الصوفية في نداء الله: يا هو، ليس جارياً على كلام العرب، هذا كلامه. وحكمُ كلامهم في هذا المقام أن النداء يقتضي الخطابَ، فلا يكون ضميرُ الغَيبة وكذا ضميرُ التكلُّمِ منادى، وأما ضميرُ الخطاب ففيه خلافٌ؛ وظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز، فتقول: يا إياك، ويا أنت، قال: ويا إياك هو القياس؛ لأن المنادى منصوبٌ، فلا يكون إلا من ضمائر النصب، وأما « يا أنت » فشاذ ، هذا كلامه .

وقد استشهد على ما جوزه من « يا إياك » و « يا أنت » بشاهدَين، إلا أن الشيخ أبا حيان قد تأولهما بما نقله الغرناطي عنه في محله من شرح الدرة الألفية » .

وقد نقل أبو جعفر ذلك في هذا السِّفْر[3] .

« بحرُ العَوَّام فيما أصابَ فيه العَوَام » :

نقَلَ ابنُ الحنبلي فيه عن الرعيني في موضعٍ واحدٍ وهو قوله[4]:

---

(٤) عقد الخلاص: ٢٩٦، ٢٩٨ .

(١) ١/٣٣٠ .

(٢) انظر سهم الألحاظ في وهم الألفاظ: ٣٩ .

(٣) انظر صفحة: ٥٧٨ - ٥٨١ .

(٤) بحر العوام: ١٢٦ . .

« ومن ذلك قولهم: كنتُ بَالبَيتِ وبَالقَريَةِ، واستعنتُ بَك ورَضِيتُ بَك، ونحو ذلك مما فُتِحَت فيه باءُ الجرِّ مع غير ياءِ المتكلم، ففي « شرح الدرة الألفية » لأبي جعفر الغرناطيِّ الأندلسيِّ أنها إن جرَّت ياءَ المتكلم فاتَّفقَ العربُ على كسرها، وإن جرَّت غيرَها فاللغةُ الفصيحة كسرُها؛ ليناسِبَ لفظُهَا عمَلَهَا، سواءٌ دخلت على الظاهر أو المضمَر، قال: وحُكِيَ عن بعض العرب أنهم يفتحونها مطلقاً سواءٌ دخلت على الظاهر أو المضمر غيرِ ياء المتكلم » .

وهذا النصُّ في السِّفْر الثاني من شرح الرعيني[1] .

« رَبْطُ الشَّوارد في حَلِّ الشَّواهد » :

نقَلَ ابنُ الحنبلي في « ربط الشَّوارد » عن شرح الرعيني في ثلاثة مواضع:

١ ـ قال في أثناء حديثه على قول الشَّاعر:

وَلَو أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَولِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَــاةُ

قال[2]: « وكانُ بضم النون أصله: كانُوا بواو الجمع، وفيه الشَّاهد، حيث حُذِفَت واوُ الجمع واكتُفِيَ بالضمة التي تدل عليها .

فإن قلتَ: هل هذا الحذفُ والاكتفاءُ للضرورة أم لا ؟ قلت: ليسا لها، بل هما لغةٌ لبعض العرب على ما ذكره العلامةُ شهاب الدين أبو جعفر أحمد الرعيني الأندلسي الغرناطي في مباحث الفعل الماضي من « شرح الدرَّة الألفية » .

وهذا ذكره الرعيني في السفر الأول من الكتاب[3] .

٢ ـ وقال[4]: « وفي « شرح الدرة الألفية » لأبي جعفر ما يقتضي أن ربَّ تُضمر

---

(١) لوحة: ٣٩/أ .

(٢) ربط الشوارد: ٥٠ .

(٣) ٥١٥/٢ .

(٤) ربط الشوارد: ١٣٠ .

بعد الفاء، وتكون الفاءُ عِوَضاً عنها، عاطفةً تارةً كما في قولـه: «فمثلُـكِ» وجوابـاً أخرى .... » .

ونصُّ الرعيني في السِّفْر الثاني من الشرح[1] .

٣ ـ وقال[2] في أثناء حديثه عن قول الشاعر:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي ... بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ:

ونقل أبو جعفر في باب حروف الجر من « شرح الدرة الألفية » أن ابن الضـائع جعل « بما لا قت » يتعلَّقُ بـ « تَنمِي » وجعـل في « ألم يـأتيك » ضمـيراً يفسـرُهُ «بما لاقت».

وكلامُ الرُّعينيِّ في هذا الموضع موجود في السِّفْر الثاني من الشرح[3] .

---

(١) لوحة ٤٩/ب ـ ٥٠/أ .

(٢) ربط الشوارد: ١٤٥ .

(٣) لوحة ٤١/أ .

القِسم الثّاني

التّحقيق

تحقيق نسبة الكتاب:

كتاب شرح الدرة الألفية لأبي جعفر الرعيني ثابت النسبة له بما يلي:

١ ـ النص على ذلك في الأسفار الثلاثة الموجودة لدينا منه، وذلك واضح في أول هذا السفر الذي بين أيدينا، وفي نهايته .

٢ ـ أحال الرعيني في هذا السِّفر من شرح الدرة الألفية على بعض كتبه الأخرى كتحفة الأقران، واقتطاف الأزاهر، وهي كتب ثابتة النسبة إليه، كما أن النصوص التي أحال إليها موجودة فيها .

٣ ـ نص على هذا الشرح كثيرٌ ممن ترجموا له، وأثنوا عليه كثيراً، قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وقال ابن خطيب الناصرية[2]: « وهذا الكتاب يدل على عِظَمِ قدْرِهِ، وكثرة اطلاعه، وتبحره في هذه العلوم » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة[3]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

٤ ـ ما جاء من النقول عنه، وقد وقفت على كثير منها عند ابن الحنبلي، وقد فصلتُ الحديث عنه في مبحث (أثره في الخالفين بعده) .

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ١/٢٤٨ .

(٢) الدر المنتخب ١٢٩ .

(٣) الدرر الكامنة ١/٣٦١ حاشية (٣) .

تجزئة الكتاب:

من المرجح أن شرح الدرة الألفية جاء في أحد عشر مجلداً، يؤكد هذا ما عليه الأسفار الثلاثة التي وصلت إلينا، وما جاء في إحدى نسخ الدرر الكامنة من قوله[1]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وصف نسخة السِّفْر السَّابع:

لم أقف لهذا السِّفْر إلا على نسخة يتيمة، أمدني بها أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد محقق السِّفْر الأول، ومصدرها مكتبة بودليانا ببريطانيا برقم (٢/٢٠٩) .

يقع هذا السفر في (٢٢٩) لوحة، في كل لوحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر ما يقرب من (١١) كلمة، وهو يشمل الأبواب التالية:

نعم وبئس، وحبذا، والأسماء العاملة عمل الفعل: (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، المصدر، اسم الفعل)، والنداء، والمضاف إلى ياء المتكلم، وتوابع النداء، والندبة، والاستغاثة .

كتب هذا السفر بخط نسخي معتاد، وهو خالٍ من الضبط، وقد وقع فيه بعض تصحيف وتحريف، وقد كتب في لوحته الأولى أنه بخط الرعيني نفسه، إلا أنه بمقارنته مع خط الرعيني الذي أثبت في نهاية هذا السفر، يتضح لنا أنه ليس بخطه.

وقد جاء في حواشي هذا السِّفر ما يفيد أنه مقابل على أصله المنقول عنه، وعلى صفحته الأولى تملكات، جاء في أولها: (في نوبة فقير عفو الله تعالى محمد بن محمد بن أحمد بن خطيب المنصورية عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين).

---

(١) الدرر الكامنة ١/٣٦١ حاشية (٣) .

وفي الثاني: (انتقل هذا الكتاب إليّ بطريق الشراء الشرعي مع عدة كتب، وكتبه الفقير محمد بن إبراهيم بن يوسف التاذفي الحنفي[1]، بلغه الله ما يرجوه من العلم والعمل، والحمد لله وحده) .

وفي الثالث: (انتقل إلى ملك الفقير أبي الوفاء الفرضي القادري، غفر الله له، وختم بالصالحات عمله) .

وفي حواشي الكتاب بعض تعليقات وتصويبات مفيدة، وهي من التاذفي صاحب أحد التملكات، وقد أفدت منها في أثناء تحقيق النص .

---

(١) وهو العلامة الإمام محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن، الحنفي، التاذفي، الحلبي، المعروف بـ(ابن الحنبلي)، ولد في حلب سنة ٩٠٨ هـ، من آثاره: بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، وربط الشوارد في حل الشواهد، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص، ومغني الحبيب على مغني اللبيب، وغيرها، توفي سنة ٩٧١ هـ. ترجمته في: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٤٢/٣، وشذرات الذهب ٣٦٥/٨، وهدية العارفين ٢٤٨/٢، وراجع مقدمة كتابه: ربط الشوارد ٧ ـ ٢٩ .

عملي في التحقيق:

١ ـ نسخت هذا الجزء، ثم قابلته بأصله، وحاولت جاهداً إخراجه على أقرب صورة تركه عليها الرعيني نفسه .

٢ ـ رقمت أبيات الألفية، وعنونت أبوابها، جاعلاً هذه العنوانات بين معقوفين أول الباب .

٣ ـ ضبطت النص ضبطاً كاملاً .

٤ ـ خرجت الآيات الكريمة وقراءاتها، ودللت على مواضعها من المصحف الشريف، كما التزمت برسمه في كتابتها، وخرجت الأحاديث الشريفة من كتب الصحاح والسنن، وأقوال العرب شعراً ونثراً من الدواوين الشعرية والمجاميع اللغوية، وكتب اللغة والنحو والأدب .

٥ ـ وثقت الآراء والنقول الواردة فيه من مصادرها، فإن تعذر ذلك فمن المصادر الأخرى المتوافرة لدي .

٦ ـ ترجمت للأعلام غير المشهورين، مع الإشارة إلى أهم مصادر الترجمة .

٧ ـ شرحت بعض الألفاظ الغامضة التي أهمل المؤلف شرحها .

٨ ـ أتبعت النص بفهارس كاشفة عن مضمونه، وقد تمثلت بفهارس لـ:(الآيات، والأحاديث والأقوال المأثورة، والأمثال، والأشعار، والأرجاز، والأعلام، والكتب الواردة في المتن، الأماكن والبلدان، والطوائف والقبائل والجماعات، وأمثلة النحاة، ثم المصادر والمراجع، فالموضوعات) .

نماذِجُ مُصَوَّرَةٌ من المخطُوطِ

السِّفْرُ السَّابِعُ

من شَرح الدُّرَّةِ الألفيَّة

للإمام العلاّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ
المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

نماذِجُ مُصَوَّرَةٌ من المَخطُوطِ

الجزء السابع من شرح الألفية

ابن معط للعز...

هذا الجزء

من باب نعم وبئس

إلى آخر باب الاستغاثة

والأبواب التالية:

نعم وبئس، ما حبذا، اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، المصدر، اسم الفعل، النداء، المضاف إلى ياء المتكلم، توابع المنادى، الندبة، الاستغاثة.

صورة اللوحة الأولى من السِّفْر السابع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

ومنه نعم وهو فعل للمدح ... وبئس للذم وذكر القبيح
فالمدح نعم العبد عبد الله ... والذم بئس العبد عبد اللاه
وكل ممدوح ومذموم رفعه ... لابتدا والمبدل قد سمع
والفعل والفاعل قبل خبره ... أو خبر والمبتدا تقديره
وفي عموم اللام ما يغنيكا ... عن عائد للمبتدا ابانيكا
ولو أتى الضمير فيها لم يعد ... كنعم موطن حر واحد

الكلام على هذه الأبيات في مسائل الأولى في حقيقة نعم وبئس الثانية في ما علها الثالثة في ما اللاحق لهما الرابعة في المضمر الواقع بعدهما الخامسة في المدوح والمذموم. المسألة الأولى في حقيقة نعم وبئس معنى ولفظا أما معنى فلهما استعمالان الأول أن يكونا بمعنى النعيم والبؤس وهذا المعنى هو الأصل فيهما فتقول نعم الرجل بكسر العين بفتح العين وكسرها فهو ناعم إذا أصاب نعمة وبئس بكسر الهمزة يبأس بفتح الهمزة وكسرها فهو بائس إذا أصاب بؤسا وهما في هذا الاستعمال متصرفان كما ترى الثاني أن يراد بهما إنشاء المدح والذم مبالغة وهذا هو المقصود في هذا الباب فتقول نعم الرجل زيد إذا بالغت في مدحه وبئس الرجل زيد إذا بالغت في ذمه ومعناهما في هذا الاستعمال المدح والذم في الحال فإذا أردت الماضي قلت كان زيد نعم الرجل وإذا أردت المستقبل قلت سيكون زيد نعم الرجل وكذلك تقول في بئس ولا يراد بهما مجرد المدح والذم دون مبالغة ولولا كثرة المبالغة

لم يصح استعمال نعم في حق الله تعالى وأنبيائه إذ لا يمدح الرب تعالى وأنبياؤه إلا بأبلغ المدح ومن توهم خلوها عن المبالغة فقد أخطأ حكي أن القاضي شريك ابن عبد الله ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مجلسه فقال بعض جلسائه نعم الرجل علي فغضب شريك وقال العلي يقول نعم الرجل ظنا منه أن نعم لا مبالغة في المدح بها فأمسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه ثم قال يا أبا عبد الله ألم يقل الله تعالى ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون فقدرنا فنعم القادرون ونعم العبد إنه أواب قال شريك بلى قال ألا رضي لعلي ما رضي الله تعالى لنفسه ولأنبيائه فتنبه شريك على موضع غلط وقد تستعمل نعم تنبيها على التقدم في صفة وإن كانت ذما وكذلك تستعمل بئس تنبيها على التأخر في صفة وإن كانت مدحا وقد جمع الحطيئة بينهما في ذلك فقال

فنعم الشيخ أنت لدى المخازي ... وبئس الشيخ أنت لدى المعالي

يريد أنه شديد التقدم في المخازي شديد التأخر في المعالي وأما لفظا فالكلام عليه الأول في كونهما فعلين أو اسمين وقد اختلف النحويون في ذلك على طريقين قرر ... الشيخ أبو حيان الطريقة الأولى وعليها الجمهور أن البصريين والكوفيين اختلفوا في ذلك فذهب البصريون ومعهم الكسائي وكثير من الكوفيين إلى أنهما في نفسهما فعلان لم يعرض لهما ما يخرجهما عن الفعلية وذهب الفراء وباقي الكوفيين إلى أنهما في نفسهما اسمان استدل البصريون على مذهبهم بأدلة الأول أنهما يضمر فيهما كما يضمر في الفعل نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي نعم وبئس ضمير فاعل التقدير نعم هو وبئس هو ودليله بروزه في بعض الكلام حكى الكسائي والأخفش عن العرب

صورة اللوحة الثانية من السِّفْر السابع

التقدير

مثل يعقوب دل عليه المصدر فإذا قال أعجبني ضرب زيد عمراً فالمقدر
عندهم أعجبني أن ضرب زيد عمراً وقال في قوله تعالى أو إطعام
في يوم ذي مسغبة يتيماً أن يتيماً منصوب بفعل مقدر أي يطعم يتيماً وقال
الفراء لا يجوز إلا في الشعر وما جاء ظاهره ذلك فهو محمول على
كلامين يعني أنه منصوب بفعل مضمر ورد البصريون على الكوفيين
بأنه لو كان المعمول بعد المصدر بالفعل مقدر لجاز عجبت من ضرب أمس
زيد عمراً والأمر أمس [illegible] على أن المصدر عجبت من ضرب زيد عمراً أول
من أمس وذلك لا يجوز لأن أمس معمول لعجبت وقد فصل بين المصدر
ومعموله الذي هو زيد وعمرو فلو كان زيد وعمرو معمولين لفعل
مقدر لجاز ذلك لأنه لم يلزم منه فصل لكون المصدر لا معمول له
الوجه الثاني ذهب الزجاج والفارسي والأستاذ أبو علي وغيرهم
من النحويين أن المصدر إذا كان منوناً أقوى عملاً من المصدر المضاف
والمعرف بالألف واللام وحجتهم أن المنون لما كان نكرة أشبه
الفعل فكان عمله أقوى وهذا مبني على أن المصدر إنما عمل لشبهه
بالفعل قال الشيخ أبو حيان ولا يعجبني هذا لأن عمل المصدر
إنما هو بالنيابة عن أن والفعل لا بالشبه وذهب بعضهم أن
إعماله منوناً ومضافاً على حد سواء الوجه الثالث ذهب الفراء أن
المصدر المنون لا يرفع الفاعل وحجته أن ذلك لم يسمع ورد
البصريون بأنه قد سمع في قوله حربة ترد ذيلهم بتشاجر

أمس

نابا وما فاعل بتشاجر وأنا وما فاعل بتقرب أي للشنآن الذي وقع قال
بعضهم ولا حجة فيه إذ يمكن أن يكون أنا وما مبتدأ وخبر أي أنا وما
مثل أنيابها في ضعف العقول الأثر أن ما قبله يدل على هذا المعنى
وهو قوله جهلاً بي قد سفهت أمية رأيها فاستجهلت حكماؤها سفهاؤها
[illegible] حكماؤها مثل سفهائها قال الشيخ أبو حيان والذي يظهر لي
ما ذهب إليه الفراء لأن كل ما أورده سيبويه وغيره من المصدر
المنون في لسان العرب لم يذكر بعده فاعل وحيث ذكره سيبويه
مع الفاعل فإنما ذلك على جهة التمثيل منه والقياس الوجه الرابع
أجاز الكوفيون أن يقع المخصوص بعد المصدر المنون مفعول أعجبني
ضرب زيد ينوب بن ضرب وخصص زيد على حذف مضاف فيه أي أعجبني
ضرب ضرب زيد وهذا لا يجيزه البصريون الوجه الخامس أن المصدر
المنون نكرة وذهب صاحب الكافي إلى أنه معرفة لأنه واقع موقع
أن والفعل وأن والفعل عندهم معرفة بدليل الإخبار عنه بالمعرفة
قال الله تعالى ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا على قراءة نصب فتنتهم
تكون خبراً وأن قالوا الاسم [illegible] بالبعض الأعراب وقد يرى جار

أكلت سويقة وخبث قوماً ساتهم وأنتهم زينب
عذبت [illegible] إن ابنك مريب
إذا كان الطباع طباع سوء فليس بنافع أدب الأديب

قيل الأديب مخفوض بالإضافة ويكون فيه الإقواء وقال أبو الفتح

في المنادى واقع موقع الضمير واللام اذا دخلت على الضمير كانت مفتوحة
فكذلك اذا دخلت على ما وقع موقعه وقد تقدم هذا التعليل فيه
وقوله يلحقه اي ان المنادى يلحقه كالحق الضمير معاملة معاملته فتفتح
معه لام الجر كما تفتح مع الضمير وجاء في بعض النسخ شرحه وعليه شرح
[illegible] وجاء في بعضها يلحقه وعليه شرح ابن الخوبي وليس
بجيد فانه ابطاء وحاول ابن الخوبي ان يخرجه عن الابطاء بان حملها
لمعنى فيكون من باب الجناس ووجه اختلاف المعنى بان كل واحد
منهما معموله خلاف معمول الآخر فمعمول الاول ضمير عائد الى اللام
ومعمول الثاني عائد الى قوله كالضمير ورأى ان ذلك كافيا في اختلاف
معنى الفعلين ولا يكون ابطاء [illegible] في القافيتين ان يقول في
الواحدة رنا راسه وفي الاخرى عز راسه وهذا ليس بصحيح وقوله
وما سواه لامه مكسورة ما هنا موصولة فالمراد بها لام المستغاث
من اجله والضمير في قوله سواه عائد على المستغاث والمعنى ان اللام
التي هي غير لام المستغاث به مكسورة وقوله ان لم يكن مكانه ضمير
مروي ان وروي اذ وكلاهما مستقيم في المعنى فعلى رواية ان يكون
المراد به ان لام المستغاث من اجله لا تكسر اذا لم يكن فيه مكان
الظاهر ضمير يحترز بذلك من ان يكون المستغاث من اجله ضميرا فان اللام
تفتح معه على العادة في ذلك كقولك يا لزيد لك وعلى رواية اذ يكون
تعليلا لكسر لام المستغاث من اجله لكونه ليس [illegible] فلا تلحظ

فيه ووقوعه موقع الضمير فتفتح كما فتحت لام المستغاث به وهذا
معنى غير المعنى الذي في رواية ان والله اعلم

كمل المجلد السابع من شرح الالفية لابن معط على يد مؤلفه
المعترف بذنبه الراجي عفو ربه احمد بن يوسف بن مالك الرعيني
الاندلسي الغرناطي وذلك في المدينة الشريفة
على ساكنها افضل الصلاة والسلام
والحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قرأت بحمد الله ومنه هذا الجزء وهو السابع من شرح الفية ابن معط على مؤلفه سيدنا وشيخنا
الامام العلامة الاستاذ شهاب الدين ابي جعفر احمد بن يوسف بن مالك المالكي [illegible]
مدة عمره في مجالس آخرها في يوم السبت [illegible]
واجاز لي روايته [illegible] بشرط [illegible] وضبط [illegible]
قال ذلك وكتبه [illegible]

ما ذكره الفاضل العالم العلامة [illegible] المذكور
من القراءة صحيح وكتبه احمد بن يوسف [illegible] الرعيني [illegible]
المؤلف المذكور والحمد لله والصلاة على سيدنا [illegible]

صورة اللوحة الأخيرة من السِّفْر السابع

السِّفْرُ السَّابعُ

من شَرح الدُّرَّةِ الألفيَّة

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ

المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

/ بسم الله الرَّحمن الرَّحيم [٢/أ]
وبه أستَعِينُ

[باب نِعْمَ وبئسَ]

٥٨٤ - ومِنْهُ نِعْـمَ وَهْـوَفعلُ المدْح وبئسَ للـذَّمِّ وذِكْـرِ القُبْـحِ

٥٨٥ - فَالمدْحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ الله والـذَّمُّ: بِئسَ العبدُ عبدٌ لاهِ

٥٨٦ - وَكُـلُّ ممدوحٍ ومذموم رُفِـعْ بـالابتـداءِ والمثـالُ قـدْ سُـمِعْ

٥٨٧ - والفِعْلُ والفاعِلُ قَبْلُ خَبَـرُهْ أو خـبرٌ والمبتـدَا تُقـدِّرُهْ

٥٨٨ - وَفي عُمُومِ اللاّمِ مَا يُغْنِيكَـا عَـنْ عَائـدٍ للمُبْـتَدَا يَأْتِيكَـا

٥٨٩ - وَلَو أَتى الضَّمِيرُ فِيـهِ لم يَـعُدْ كَـنِعْمَ مَوطِنـاً حِـرَاءٌ وَأُحُـدْ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائلَ:

الأولى: في حقيقة نِعْمَ وبئسَ .

الثَّانية: في فاعِلِهما .

الثَّالثة: في «ما» اللاحقَةِ لهما .

الرابعة: في المنصوبِ الواقعِ بعدَهُما.

الخامسة: في الممدوحِ والمذمومِ .

المسألة الأولى: في حقيقة نِعْمَ وبئسَ معنىً ولفظاً:

أمَّا معنى: فتستَعمَلان استِعمَالَين:

الأوَّلُ: أن يكونَا بمعنى النَّعيمِ والبُؤسِ، وهذا المعنى هو الأصلُ فيهما، فتقولُ:

(نَعِمَ الرَّجُلُ) بكسر العَين، (يَنْعَمُ) بفتحِ العَين وكسرِهَا، (فهو نَاعِمٌ): إذا أصابَ نِعْمَةً، وبَئِسَ بكسر الهمزة، يَبْأَسُ بفتح الهمزة وكسرِها، فهو بائِسٌ: إذا أصابَ بُؤساً، وهما في هذا الاستعمالِ مُتَصَرِّفان كما تَرَى .

الثّاني: أن يُرَادَ بهما إنشاءُ المدحِ والذمِّ مبالَغَةً، وهذا هو المقصودُ في هذا البابِ، فتقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، إذا بالَغتَ في مدحِهِ، وبِئْسَ الرَّجُلُ زَيدٌ، إذا بالَغْتَ في ذمِّهِ. ومعناهما في هذا الاستعمال: المدحُ والذمُّ في الحال، فإذا أردتَ الماضيَ قلتَ: قد كان زَيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وإذا أردتَ المستقبَلَ قلتَ: سيكونُ زَيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وكذلك تقولُ في بئسَ .

ولا يُرَادُ بهما مجرَّدُ المدحِ والذَّمِّ دون مبالَغَةٍ، ولولا كثرةُ المبالغةِ / لم يصحَّ [٢/ب] استعمالُ « نِعْمَ » في حقِّ الله تعالى وأنبيائِهِ، إذ لا يُمدَحُ الرَّبُّ تعالى وأنبياؤُهُ إلا بأبلَغِ المدحِ، ومَن توهَّمَ خلُوَّهُمَا عن المبالغة فقد أخطأَ[١] .

حُكِيَ أنَّ القاضيَ شُرَيكَ بنَ عبد الله[٢] ذَكَرَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في مجلسه، فقال بعضُ جُلَسَائِهِ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَلِيٌّ، فغَضِبَ شُرَيكٌ، وقال: أَلِعَلِيٍّ تقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ ؟ ظنّاً منه أنَّ « نِعْمَ » لا مبالَغَةَ في المدح بها، فأمسَكَ القائلُ عن شُرَيكٍ حتّى سَكَنَ غضبُهُ، ثم قال: يا أبا عبد الله، أَلَمْ يَقُلِ الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾[٣]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَٰدِرُونَ﴾[٤]، و﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[٥] قال شُرَيكٌ:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨ .

(٢) هو أبو عبد الله شَرِيكُ بنُ عبد الله النخعيُّ الكوفيُّ، محدِّثٌ فقيهٌ، اشتهر بقوة ذكائه وفطنتِهِ، وسرعة بديهته، وليَ قضاءَ الكوفة ثم الأهواز، وكان عادلاً، وُلد ببخارى، وتوفي ببغداد سنة ١٧٧هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد ٩/٢٧٩، ووفيات الأعيان ٢/٤٦٤، وتهذيب الكمال ١٢/٤٦٢ .

(٣) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

(٤) سورة المرسلات: الآية: ٢٣ .

(٥) سورة ص: الآية: ٣٠ .

بَلَى، قال: ألا ترضَى لِعَلِيٍّ ما رَضِيَ الله تعالى لنَفْسِهِ ولأنبيائِهِ. فَتَنَبَّهَ شُرَيكٌ على موضِعِ غَلَطِهِ[١].

وقد تُستَعمَلُ «نِعْمَ» تنبيهاً على التقدُّمِ في صفَةٍ وإن كانت ذَمّاً، وكذلك تُستَعمَلُ «بِئسَ» تنبيهاً على التأخُّرِ في صفَةٍ وإن كانت مَدحاً، وقد جَمَعَ الحُطَيْئَةُ[٢] بينهما في ذلك فقالَ:

فَنِعْمَ الشَّيخُ أَنْتَ لَدَى المَخَازِي وَبِئْسَ الشَّيخُ أَنْتَ لَدَى المَعَالِي[٣]

يُريدُ: أنَّه شديدُ التَّقدُّمِ في المخازي، شديدُ التأخُّرِ في المعالي .

وأما لفظاً: فالكلامُ عليهما من أوجُهٍ:

الأول: في كونهما فعلَين أو اسمَين[٤]. وقد اختَلَفَ النَّحويُّون في ذلك على طريقَتَين، قرَّرَهُمَا الشَّيخُ أبوحيان[٥]:

الطَّريقةُ الأُولى:

ـ وعليها الجمهورُ ـ أنَّ البصريينَ والكوفيِّينَ اختلفوا في ذلك[٦]؛ فذهَبَ البصريُّون

(١) انظر: شرح اللمع لابن بَرهان ٤١٧/٢، ودرة الغواص : ١٩٧، وشرح التسهيل ٨/٣، والمساعد ١٢١/٢.

(٢) هو جَرْوَلُ بنُ أوس بن مالك العبسي، يلقب بـ«الحطيئة» لقِصَرِه، وقيل: لدمامته، يُكنى أبا مليكة، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم، كان هجَّاءً سليطَ اللسان حتى إنه هجا أباه وأمه ونفسَه . أخباره في: الشعر والشعراء ٣٢٢/١، والإصابة ٦٣/٢، والخزانة ٤٠٦/٢ .

(٣) ديوانه: ٣٣٤ يهجو أباه .
والبيت في: العَقَقَةِ والبَرَرَة لأبي عبيدة (نوادر المخطوطات) ٣٦٦/٢، والتذييل والتكميل (مخطوط) ١٥٦/٣، والخزانة ٤١٠/٢ عرضاً .

(٤) ينظر في هذا الخلاف: الإنصاف ٩٧/١، والتبيين: ٢٧٤، ويراجع: أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، وشرح ابن القواس ٩٦٧/٢ .

(٥) أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ. وتقريره هذا في ارتشاف الضرب ١٥/٣، والتذييل والتكميل ١٥٤/٣ .

(٦) انظر: الإنصاف ٩٧/١، والتبيين: ٢٧٤ .

ومعهم الكِسَائيُّ(١) وكثيرٌ من الكوفيينَ إلى أنهما في نفسِهما فِعلان، لم يَعرِضْ لهما ما يُخرِجُهُما عن الفِعليَّة، وذَهَبَ الفرَّاءُ(٢) وباقي الكوفيين إلى أنهما في نفسِهما اسمان.

استدلَّ البصريون على مذهبهم بأدلَّةٍ:

٥ **الأوَّلُ:** أنهما يُضمَرُ فيهما كما يُضمَرُ في الفعل نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبِئْسَ رجُلاً عمروٌ، ففي «نِعْمَ» و«بِئسَ» ضميرٌ فاعلٌ، التقدير: نِعْمَ هو، وبئسَ هو. دليلُهُ: بُرُوزُهُ في بعض الكلام؛ حَكَى الكِسَائيُّ والأخفَشُ(٣) عن العَرَب: / نِعْمَا رجُلَين [٣/أ] الزَّيدان، وبئسَا رَجُلَين الزَّيدان(٤).

الثَّاني: أنَّهما تلحَقُهُمَا تاءُ التأنيث مع المؤنَّث، وتسقُطُ مع المذكَّر كسائر ١٠ الأفعال، فتقولُ: نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، ونِعمَتِ المرأةُ هندٌ.

الثَّالث: أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ فيهما يعودُ على ما بعدَه لفظاً ورُتبَةً، نحو: نِعْمَ رجُلاً زَيدٌ، ففي «نِعْمَ» ضميرٌ مستَتِرٌ يَعودُ إلى «الرجُلُ»، وهذا لا يُوجَدُ إلا في الفعل نحو: ضَرَبَني وضَرَبتُ زَيداً، ففي «ضَرَبني» ضميرٌ فاعلٌ يعودُ على «زَيد».

الرابع: بناؤُهُمَا على الفتح، كبناء الفعل الماضي.

١٥ **الخامس:** ارتفاعُ الفاعل بهما.

---

(١) أبو الحسن علي بن حمزة المتوفَّى سنة ١٨٢هـ.

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفَّى سنة ٢٠٧ هـ.

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥هـ.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج ١/١١٧ - ١١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٦، وشرح التسهيل ٣/٥، وارتشاف الضرب ٣/٢٣.

انتهى ما ذكَرَهُ الشَّيخُ أبو حيَّانَ من الأدلة[١].

وزادَ جمالُ الدين بنُ إيَازٍ[٢] في «شرح هذه الألفيَّة» على هذه الأدلَّة، وكذلك ابنُ النَّحْويَّة[٣] دخولَ لامِ القسم عليهما. قال الشَّاعرُ - في «نِعْمَ» -:

يَمِيناً لَنِعمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا[٤]

وعَطْفَهُما[٥] على الفعل، قال تعالى[٦]: ﴿وَلَقَدْ نَادَنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾ .

وزاد ابنُ النَّحْويَّة[٧] أيضاً دليلاً وهو: أنَّه قد انتفَت الحرفيَّة لاستقلالهما

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٥٤ .

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، عالم نحوي قيل: كان أوحد أهل زمانه في النحو والصرف، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، من تصانيفه «المحصول» في شرح فصول ابن معطٍ، و«شرح ألفية ابن معط» و«قواعد المطارحة» وغيرها، توفي سنة ٦٨١هـ .

ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٢/٢٤٢، وإشارة التعيين ١٠٣، وبغية الوعاة ١/٥٣٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢/٢٩٦ .

(٣) هو بدر الدين محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي، المعروف بـ«ابن النَّحْويَّة» ، عالم نحوي، من تصانيفه «شرح ألفية ابن معط» و «شرح الكافية» وغيرها. توفي سنة ٧١٨هـ. ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/٢٨٥، وبغية الوعاة ١/٢٧٢ .

وانظر: نصَّه على هذه الزيادة في شرحه على ألفية ابن معط لوحة (١٩٩) مخطوط .

(٤) هو زهير بن أبي سُلمى، والبيت في ديوانه : ١٤ بشرح الإمام ثعلب، و: ١٥ بشرح الأعلم، وهو من معلقته، وعجزه:

على كل حال من سَحيلٍ ومُبرَمِ

وينظر: شرح القصائد السبع الطوال : ٢٦٠، وشرح القصائد التسع لابن النحاس: ١/٣١٨ .

والبيت في: المعاني الكبير ٢/٨٨٠، وشرح التسهيل ٣/١٦، ١٨، والمساعد ٢/١٣٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٦٧، والهمع ٤/٢٤٧، والخزانة ٣/٧، ٩/٣٨٧ . والسيدان هما: الحارث بن عوف، وهرم بن سنان، وقيل: خارجة بن سنان .

(٥) في الأصل: «عطفه» .

(٦) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

(٧) شرح ألفية ابن معط لوحة (١٩٩) مخطوط . ولم يذكره مستقلاً، بل ذكره مع الدليل الثَّاني عنده وهو كونهما مبنيين على الفتح .

بالمفهومية، وانتفت الاسميَّةُ لِلُزُوم بنائهما، إذ لا مُوجِبَ للبناء إذا كانا اسمَين، فلم يبقَ إلا الفعليَّةُ .

قلتُ: وفي بعض هذه الأدلَّةِ نَظَرٌ، لكن إذا نَظَرْتَ إليها بقَيدِ اجتماعِهَا، قوَّتْ جانب الفعليَّةِ .

٥ **واستدلَّ الكوفيون على اسميتهما[1] بأدلَّةٍ:**

الأوَّلُ: كونُهُما لا مصدَرَ لهما . **ورُدَّ** بوجهَين:

أحدهما: أنَّ عدَمَ المصدر لا يخرجُهُما عن الفعليَّة، ألا ترَى أنَّ « عسى » لامصدرَ لها، وهي فعلٌ عند البصريين والكوفيين، إلا قولاً شاذاً أنها حرفٌ[2].

الثَّاني: أنَّ الكوفيين يقولون: إنَّ المصدرَ فَرعٌ عن الفعل، والفَرْعُ لا يَلزَمُ وُجودُه.

١٠ **الثَّاني من الأدلة:** أنهما غيرُ متصرِّفَين. **ورُدَّ** بـ« عسى » أيضاً؛ لأنها لا تتصرَّفُ، وهي فعلٌ عندهم .

الثَّالث: الإخبارُ عنهما؛ سُمِعَ مِن العرَبِ[3]: « فيكَ نِعْمَ الخصلَةُ » .

وجْهُ الدَّليل: أنَّ « نِعْمَ الخصلةُ »: مبتدأٌ،/ و« فيك »: الخبرُ . [٣/ب]

ورُدَّ بأن المبتدأ المحذوفُ، والأصلُ: فيكَ خَصلةٌ نِعْمَت الخصلةُ، فـ« خصلةٌ »:

---

(١) في الأصل: «اسميتها» .

(٢) وهذا القول منقول عن أبي بكر بن السراج، وأبي العباس ثعلب. ينظر: الجنى الداني : ٤٦١، وتخليص الشواهد: ٣١٦، والمغني: ٢٠١ . ونَسَبَ ابنُ هشام هذا القول إلى سيبويه إذا اتصل بعسى ضمير منصوب، كقوله:

يا أبتا علَّكَ أو عساكا

وقال: حكاه عنه السيرافي . وانظر: الكتاب ٣٨٨/١ (بولاق)، وشرحه للسيرافي ١٥٣/٣ مخطوط، والتذييل والتكميل ١٥٥/٣ .

(٣) حكاه الرؤاسي، ينظر: التذييل والتكميل ١٥٤/٣، والهمع ٢٧/٥ .

المبتدأ، و« نِعْمَت الخصلةُ »: جملةٌ في موضع الصِّفَةِ له، ثم حُذِفَ المبتدأُ، وبقِيَت صفَتُهُ.

الرابع: عطفُهُما على الاسم. قال الفرَّاءُ[1]: سَمِعْتُ العرَبَ تقولُ: « الصالحُ وبئسَ الرَّجُلُ في الحقِّ سواءٌ ». وجهُ الدليل: أنَّه عطَفَ « بِئسَ » على « الصَّالح »، ولا يُعطَفُ على الاسمِ إلا اسمٌ مثلُه .

ورُدَّ: بأن المعطوفَ محذوفٌ، التقديرُ: الصَّالحُ ورجلٌ بِئسَ الرجلُ في الحق سَواءٌ، فحُذِفَ المعطوفُ، وأُقيمَت صفتُهُ مُقامَهُ وهي « بِئسَ الرَّجُلُ » .

الخامس: دخولُ حرفِ الجرِّ عليهما، قال رجلٌ من بني عَقَيل وقد وُلِدت له بنتٌ فقيلَ له: نِعْمَ الولَدُ، فقالَ: واللهِ ما هيَ بنعْمَ الوَلَدُ؛ نصرُهَا بكاءٌ وبِرُّها سَرِقَةٌ[2]. يُروَى: بِرُّها، بكسر الباء، والراء، وبفتح الباء، والزاي[3]، فعلى الأوَّلِ: أنَّ العرَبَ كانت تُخفِي محبَّتَهَا، وعلى الثَّاني: إخفَاءُ ما يُشتهَى لها من الزينة. ومعنى « نَصْرُها بكاءٌ »: أنَّ نُصرتَهَا لوَلِيِّهَا بشَقِّ الجُيُوبِ والدَّمعِ المسكوبِ، لا بإعمالِ الأسِنَّةِ وإرسالِ الأعِنَّةِ .

ومنه أن بعضَهُم قال: سِرْتُ على بعيري هذا خمسةَ عشرَ يوماً، فقيلَ له: نِعْمَ السيرُ على بِئسَ العَيرِ[4] .

وقال حسَّان:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بيتَهُ ... أَخَا قِلَّةٍ أو مُعدِمَ المالِ مُصْرِمَا[5]

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٥٤، والهمع ٥/٢٧ .

(٢) انظر: المرجعين السابقين .

(٣) أي: بَزُّها، والبزُّ: الثياب، وقيل: ضربٌ من الثياب .

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٥، والإنصاف ١/٨٩، ٩٩، وأسرار العربية: ٩٧، والتبيين: ٢٧٦، والتذييل ٣/ ١٥٤، والهمع ٥/٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه: ١/٣٥، والرواية فيه:

أَلَسْتُ بنعمَ الجارُ يُؤلِفُ بيتَهُ ... كذي العُرف ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِمَا

والشاهد في: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٥، وأسرار العربية : ٩٧، والإنصاف ١/٩٧، وشرح المفصل ٧/١٢٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٦٨، والتذييل والتكميل ٣/١٥٤. وفي كل المصادر رُوي: (أخا قلَّةٍ) .

=

و«يُؤلِفُ»: بضم الياء وكسر اللام، و«بيته»: مفعولٌ أوّلُ، و«أخا»: الثّاني، والثَّلّة: - بفتح الثّاء - الغنَمُ الكثيرة[1]، والمُصرِمُ: الفقيرُ[2].

وجه الدليل في هذا كلّهِ: دخولُ حرفِ الجرِّ على نِعْمَ وبئسَ، ولا يدخُلُ إلا على اسمٍ.

٥ ورُدَّ: بأنَّ المجرور محذوفٌ، وأُقِيمَت صفتُهُ مُقامَه، التقديرُ: ما هيَ بولَدٍ نِعْمَ الوَلَدُ، وعلى عَيرٍ بِئسَ العَير، وأَلَسْتَ بجارٍ نِعْمَ الجارُ.

السادس: إضافتُهُمَا إلى ما بعدَهُمَا. قال الشّاعرُ:

صبَّحكَ الله بخيرٍ عاجلِ ... بنعمَ طيرٍ وشَبابٍ باكِرِ[3]

/ وقال آخرُ: [٤/أ]

١٠ فَقَدْ بُدِّلْتُ ذاكَ بِنِعْمَ بَالٍ ... وَأَيَّامٍ لَيَاليهَا قِصَارُ[4]

= ونقل البغدادي - رحمه الله - عن أبي عليٍّ في «التذكرة» قولَه: «ومن زعم أن نِعْمَ اسمٌ لدخول حرف الجر عليه في قول حسان:

أَلَسْتُ بنعمَ الجارُ يؤلفُ بيتَهُ ... أخا ثَلّةٍ أو معدِمَ المالِ مُصرِمَا

فلا حُجَّةَ له فيه؛ لأنه يُقَدَّرُ فيه الحكاية ...». الخزانة ٣٨٩/٩.

(١) ينظر الصحاح (ثلل).

(٢) الصحاح (صرم).

(٣) لم أقف على قائله. والبيت من شواهد: شرح الجمل ٥٩٨/١، وشرح التسهيل ٥/٣، والتذييل والتكميل ١٥٥/٣، واللسان (نعَم)، والهمع ٢٦/٥. ورواية المصادر: (

(٤) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد العبادي، شاعر نصراني فصيح من شعراء الجاهلية، سكن الحيرة، ودخل الأرياف فلانَ لسانه فلم يحتج علماء العربية بشعره، وكان من خاصة كسرى. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١٤٠/١، والشعر والشعراء ٢٢٥/١، والأغاني ٩٦/٢، والخزانة ٣٨١/١.

والبيت في ديوانه: ١٣٣، وفيه: (بنُعْم بال)، والشاهد ثاني بيتين، والذي قبله:

فَإِنْ أُمْسِيتُ مُكتَئِباً حزيناً ... كثيرَ الهمِّ يَشهَدُني الجِذارُ

وانظر: شرح الجمل ٥٩٩/١، والمقرب: ٦٩، ورصف المباني: ٢٥٦، والتذييل والتكميل ١٥٥/٣.

وجه الدليل: أنَّ «نِعْمَ» أُضيفَت إلى «طَيرٍ» و«بَالٍ»، وذلك من علامات الأسماء.

ورُدَّ: بأنَّ نِعْمَ في الموضعَين أصلُهَا الفعلُ، ولكنَّهما لما أُضيفتَا صُيِّرَتَا اسمَين، وحُكِيَ لفظُهُما مبنِياً؛ مَنْبَهَةً على الأصل، فالاسميةُ هنا عارضةٌ .

ومنه قولهم: «ما رأيتُهُ مذ شُبَّ إلى دُبَّ»[1]، فأدخَلَ «مذ» و«إلى» على الفعلَين، فصارا اسمَين، وحُكِيَ لفظُهُما .

وتقديرُ البيت الأوَّلِ: صبَّحَكَ اللهُ بلفظَةِ «نِعْمَ» المنسوبَةِ إلى الطَّائر الميمونِ، وتقديرُ الثَّاني: فقد بُدِّلْتُ ذاكَ بكَلِمَةِ «نِعْمَ» المنسوبةِ إلى البالِ الهنيِّ .

وقال ابنُ القوَّاسِ[2]: إنَّ نِعْمَ مِن قوله: «بِنَعْمَ طَيرٍ»، ليس فعلاً للمدح، وإنما هو

---

(١) في المثل: «أعييتني من شُبَّ إلى دُبَّ» و«من شُبَّ إلى دُبَّ» يضرَبُ لمن يكون في أمرٍ عظيمٍ غير مرضي، فيمتد فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه. ينظر: الأمثال لأبي عبيد : ١٢٢، وجمهرة الأمثال ٥٣/١، ومجمع الأمثال ٣٢٥/٢، واللسان (دبب، شبب) . ويراجع المسائل المنثورة: ٢٦٠ .

(٢) هو أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بـ«ابن القواس» ، عالم نحوي، ولي التدريس بالجامعة المستنصرية، أخذ النحو عن ابن إياز، من تصانيفه: «المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية» وهو شرح على ألفية ابن معط، و«شرح الكافية» وغيرها، توفي سنة ٦٩٦هـ . أخباره في: بغية الوعاة ٩٩/٢، وتاريخ علماء المستنصرية ٢٥٥/١ .

ولم يتعرض ابنُ القواس لهذا الشاهد في شرحه على ألفية ابن معط، ولا في شرحه على الكافية، بل ما نقله المصنفُ هو من كلام تقي الدين النيلي في شرحه على ألفية ابن معطٍ (الصفوة الصفية) لوحة (١٨٣) مخطوط، وذلك في أثناء تعليقه على البيت الذي استشهد به وهو قول الشاعر:

فصبَّحكَ الإلهُ بنعمَ بالِ ... بمائنِ طائرٍ وأجلُّ فالِ

قال النيلي: «وهذا يحتمل أن يكون أراد (بنعيم بالٍ)، ثم نُقلت الكسرة من العين إلى النون، كما يُفعل بما عينه حرف حلق، فلما سكنت العين، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحينئذ لم يبقَ فيه حجةٌ» .

قال ابن مالك - رحمه الله - في شرح التسهيل ٦/٣ بعد أن أورد الشاهد: «... فيحتمل أنَّه جعل نِعْمَ اسماً أضيف إلى طير، وحَكَى لفظَه الذي كان عليه قبل عُرُوض الاسمية...» .

اسمٌ، الأصلُ: بنَعِيمِ طيرٍ، ثـمَّ نُقِلَت كسرةُ العين إلى النُّون، فالتقى ساكنان: العينُ والياءُ، فحُذِفَت الياءُ، وبَقِيَ نِعْمَ. وفيه بُعدٌ؛ إذ لو كانَ على ما قالَه، لبَقِيَت الميمُ مجرورةً بحرف الجرِّ[1].

السابع: دخولُ حرف النِّداء، قالوا: «يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير»[2].

وجه الدليل: أنَّ حرفَ النِّداء من خواصِّ الأسماء.

ورُدَّ: بأنَّ الاسمَ هنا محذوفٌ، وهو المنادى، التقديرُ: ياربِّ أنت نِعْمَ المولى.

الثَّامن: دخولُ لامِ الابتداء في خبر «إنَّ» نحو: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجُلُ، على قول مَن يُجيزُ ذلك. **وجه الدليل:** أنَّ لامَ الابتداء لا تدخُلُ على الفعل الماضي.

ورُدَّ: بأنَّ نِعْمَ وبئسَ لمَّا لم يَتَصرَّفَا، ولم يَدُلاَّ على الزَّمان والمصدر، أشبَهَتَا الأسماءَ، فدخَلَت عليهما لامُ الابتداء لذلك.

التاسع: أنَّه سُمِعَ في نِعْمَ: نَعِيم، قالوا: نَعِيمَ الرَّجُلُ[3]، على وزن فَعِيل كظَرِيف[4]. **وجه الدليل:** أنَّ هذا الوزنَ مختَصٌّ بالأسماء.

ورُدَّ: بأنَّ هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وقد خُرِّجَ على الإشباع، الأصلُ: نَعِمَ بفتح النُّون وكسرِ العين، ثمَّ أُشبِعَت كسرةُ العين، فتولَّدَت الياءُ.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/١٢٦، والتبيين: ٢٨١.

(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٠٥، وأسرار العربية: ٩٧، والإنصاف ١/٩٩، والتبيين: ٢٧٦.

(٣) رواه قطرب، انظر: المحتسب ١/٣٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٤١٨، وأسرار العربية: ١٠١-١٠٣، والإنصاف ١/١٠٤، ١٢١، ١٢٦، والتبيين: ٢٨١، والتخمير ٣/٣١٣، وارتشاف الضرب ٣/١٥، والهمع ٥/٢٩، والخزانة ٩/٣٧٦. قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٥٦: وذلك على سبيل الشذوذ فلا يجعل لغة.

وعقب الرضي على هذه الحكاية بقوله: «فهذه الحكاية إن صحت تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطرداً من نحو: يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئسَ الرَّجُلُ على أنه منادى» شرح الكافية ٢/٣١٤.

(٤) في الأصل: «ظريف».

العاشر: عدَمُ اقترانهما بالزَّمان، فلا يُقالُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ أمسِ .

وجه الدليل: لو كانا فعلين ماضيين لاقترن بهما الزمان .

ورُدَّ: بأنه لمَّا ضُمِّنَا معنى الإنشاء لم يقترِنْ بهما الزَّمانُ كـ« بِعْتُ » و« طَلَّقْتُ » في الإنشاء .

٥ انتهت هذه الطَّريقةُ / الأُولى . [٤/ب]

الطريقة الثَّانية :

جَوَّزَها ابنُ عُصفور[١] في تصانيفه المتأخِّرَةِ فقال: لا خلافَ بين البصريين والكوفيين في أنَّ « نِعْمَ » و« بِئسَ » من قولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئس الرَّجُلُ عمرٌو فعلان، وأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَهما فاعلٌ، وإنما الخلافُ بينهما بعد وقوع الإسناد؛ هل ١٠ بَقِيَا على ذلك ؟ أم لا ؟

فذَهب البصريون إلى أنهما باقيان على حالهما من الفعليَّةِ، فقَولُكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ) جملةٌ لم تتغيَّرْ عن حالها، وكذلك: (بِئسَ الرَّجُلُ) .

وذهب الكِسَائيُّ[٢] - ويَظهَرُ من ابنِ الطَّرَاوَةِ[٣] - إلى أنَّ قولَكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ) اسمٌ مُرَكَّبٌ من فعلٍ واسمٍ ، وكذلك (بِئسَ الرجلُ) كـ« بَرَقَ نَحْرُهُ ». فنعمَ الرجلُ عنده ١٥ اسمٌ مُرَكَّبٌ يُرادُ به قولُكَ: الممدوحُ، وبئسَ الرَّجُلُ اسمٌ مُرَكَّبٌ يُرادُ به: المذمومُ.

---

(١) أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ .
وكلامُه عن هذه الطريقة في كتابه « شرح المقرَّب » (مخطوط) لوحة: (٧٧) .

(٢) ينظر: التذييل ١٥٥/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، ومنهج السالك ٣٨٧/٢، والمساعد ١٢٠/٢.

(٣) أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، المعروف بـ«ابن الطراوة» ، نحوي من أهل الأندلس، له آراء تفرد بها وخالف جمهور النحاة، توفي سنة ٥٢٨ هـ. أخباره في: تحفة القادم: ١٨، وبغية الملتمس: ٢٩٠، وإنباه الرواة ١١٣/٤، والوافي بالوفيات ٤٢٢/١٥ .
ولم أقف على هذا القول له فيما اطلعت عليه من المصادر .

وذهب الفرَّاءُ[1] إلى ما ذهب إليه الكِسَائيُّ، وزاد: أنَّ قولَكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، صفةٌ لموصوف محذوفٍ، التقدير: الرَّجُلُ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فهو في قوة قولك: الرَّجُلُ الممدوحُ زيدٌ، فحُذِفَ الموصوفُ، وأُقيمَت الصفةُ مُقَامَه، وكذلك: بِئسَ الرَّجُلُ زيدٌ، التقدير: الرَّجُلُ بِئسَ الرَّجُلُ زيدٌ[2]، فهو في قوة: الرَّجُلُ المذمومُ زيدٌ .

٥ فالحاصلُ من مذهبهما أنَّ زيداً من قولهم: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئس الرَّجُلُ زيدٌ، مرفوعٌ بِنِعْمَ الرَّجُلُ وبئسَ الرَّجُلُ؛ لأنهما أُشرِبَا معنى الممدوح والمذموم، فكأنك قلتَ: الممدوحُ زيدٌ والمذمومُ زيدٌ .

ورُدَّ مذهبُهُمَا: بأنَّ قولَكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، وبئسَ الرَّجُلُ عَمرٌو، لو لُحِظَ فيهما معنى: الممدوحُ زَيدٌ والمذمومُ عَمرٌو، لدَخلَت عليهما النَّواسِخُ؛ لأنهما عندهما اسمان، ١٠ فكنتَ تقولُ: إنَّ نِعْمَ الرَّجُلُ قائِمٌ، وإنَّ بِئسَ الرَّجُلُ قائِمٌ، كما يُقالُ: إنَّ الممدوحَ قائِمٌ. وفي كونِ هذا وأشباهِهِ لم يُسمَعْ، دليلٌ على بُطلان ما ذَهَبَا إليه.

قال الشَّيخُ أبوحيان[3]: وقد يُجابُ عن ذلك بأنهما لمَّا خَرَجَا عن أصلهما: إما لكونهما صارا اسمَين محكيَّين، أو خلَفاً من موصوفٍ لم يُنطَقْ /بموصوفهما، التُزِمَ بهما [٥/أ] في باب المبتدأ والخبر طريقةٌ واحدةٌ، فلم يُتَصرَّفْ فيهما بدخول النَّواسخ لذلك، كما ١٥ أنَّ بعض المبتدآت لم يُتَصرَّفْ فيه بدخول النواسخ نحو: «ايْمُنُ الله» في القَسَم.

قلتُ: والحقُّ أنَّ مذهبَ الكِسَائيِّ والفراءِ خارجٌ عن القياس، غيرُ جارٍ على الأصولِ. والذي يَرُدُّ عليهما: أنَّه لو كان «نِعْمَ الرَّجُلُ» و«بِئسَ الرَّجُلُ» مُرَكَّبَين لبُنِيَا، فكان الاسمُ بعدهما على طريقةٍ واحدة، وليس الأمرُ كذلك، فقد جاءَ مفرداً ومضافاً

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٥٥/٣، ومنهج السالك ٣٨٧/٢ .

(٢) كلمة «زيد» مكررة في الأصل .

(٣) التذييل والتكميل ١٥٥/٣، وقال في منهج السالك ٣٨٧/٢: «ورد مذهب الكسائي والفراء بأنه لو كان محكوماً لهما بحكم الأسماء لوقعا في مواضعها في فصيح الكلام، فكنت تقول: إنَّ نِعْمَ الرَّجُلُ قائم، وإنَّ بِئسَ الرَّجُلُ منطلقاً، وظننتُ نِعْمَ الرَّجُلُ قائماً ...» .

ومبنياً ومجموعاً، وقد دخلت تاءُ التأنيث بينهما وبين الاسم فقالوا: نِعمَت المرأةُ وبئست المرأةُ هندٌ، وهذا كلُّه يدلُّ على هَدمِ التركيب .

الوجه الثَّاني: في أشياء تتعلق بلغاتها:

الأوَّلُ: في عدد لغاتها: وفيها أربعُ لغات[1]:

الأُولى: (نِعْمَ) بكسر النون وسكون العين، وهي أشهَرُ اللغاتِ، وهي الواردةُ في القرآن كثيراً[2]؛ ووجهُ كَثرَتِها: أنَّ هذا البابَ مبنيٌّ على التغيير، ولما كانت هذه اللغةُ فيها تغييران عن الأصل؛ كَسرُ النون وهي في الأصل مفتوحةٌ، وسكونُ العين وهي في الأصل مكسورةٌ، ناسبَ أن تكونَ أكثرَ لغاتِ الباب الذي بُنِيَ على التغيير.

الثَّانية: (نِعِمَ) بكسر النون والعين[3]، وبها قرأ ابن كثير[4] وورش[5] وحفص[6] في قوله تعالى[7]:﴿فَنِعِمَّا هي﴾ وهذه اللغة هي دون الأولى، ووجه ذلك: أنَّ فيها تغيراً

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٧٩، ٤/١١٦، والمقتضب ٢/١٤٠، والأصول ١/١١١، والمسائل الحلبيات: ١٢٦، والإنصاف ١/١٢٥-١٢٦، وأسرار العربية ١٠٢، والمقرب ٧٠، وشرح التسهيل ٣/٦ .

(٢) وبها قرأجميع القراء قوله تعالى: ﴿ونعم أجر العاملين﴾ .

(٣) في الكتاب ٤/٤٤٠ أنها لغة هذيل .

(٤) هو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، إمام أهل مكة، أحد القراء السبعة، من الطبقة الثَّانية من التابعين، أشهر رواته البزي وقنبل، توفي سنة ١٢٠هـ بمكة . أخباره في: السبعة ٦٤، وتهذيب الكمال ١٥/٤٦٨، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٨٦ .

(٥) هو عثمان بن سعيد المصري المقرئ، أبو سعيد، لقب بورش لشدة بياضه، قرأ على الإمام نافع، وصار من أشهر رواته، توفي سنة ١٩٧هـ بمصر . أخباره في الإقناع ١/٥٧، وحسن المحاضرة ١/٤٨٥، ومعرفة القراء الكبار ١/١٥٣ .

(٦) حفص بن سليمان الأسدي الكوفي، أبو عمر، راوي الإمام عاصم، وابن زوجته، توفي سنة ١٨٠هـ . أخباره في: الإقناع ١/١١٧، وتهذيب الكمال ٧/١٠، ومعرفة القراء الكبار ١/١٤٠.

(٧) سورة البقرة: الآية: ٢٧١، وينظر السبعة ١٩٠ .

واحداً؛ وهو كسرُ النون إتباعاً لكسرة العين، وهي أصلُ اللغات[١] .

الثَّالثة: (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، وهي أصلُ اللغات[٢] وهي دون الثَّانية؛ لأنها ليس فيها تغييرٌ فلم تناسب البابَ، وبها قرأ ابنُ عامر[٣] وحمزةُ[٤] والكِسَائيُّ[٥] .

الرابعة: (نَعْمَ) بفتح النون وسكون العين[٦]، وهي أقلُّ فصاحةً من الثَّالثة، وإن ٥ كان فيها تغييرٌ واحدٌ؛ وهو سكون العين .

فإن قلتَ: فقد نُقل في نِعْمَ: نَعيم كما تقدَّمَ، وفي بِئسَ: بَيْسَ[٧] بفتح الباء وسكون الياء، فهلاَّ ذَكَرْتَهما في اللغات ؟

فالجوابُ: أنَّ (نَعِيم) لا يُعدُّ لغةً لشذوذه، / وأما (بَيْسَ) فهو مخفَّفٌ من «بَأْس» [٥/ب] بفتح الباء وسكون الهمزة، ثم خُفِّفَت الهمزةُ بأن جُعِلَت بين الهمزة والياء، ثم سُكِّنت ١٠ بعد التسهيل، وأُخلِصَت ياءً على حدِّ قولهم: في «يَومَئِذٍ»: يَوْمَيْذٍ بسكون الياء .

الثَّاني: هل هذه اللغاتُ كلُّها مسموعةٌ في نِعْمَ وبئس ؟ أو فيها مسموعٌ ومَقيسٌ؟

---

(١) لسيت هذه اللغة (نِعِمَ) أصل اللغات، بل أصلها (نَعِمَ)، وقد نص على ذلك المؤلف - رحمه الله - حين كلامه على اللغة الثَّالثة، ولعل هذا خطأ من الناسخ. وانظر: أسرار العربية ١٠٢، وشرح التسهيل ٦/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٩/٢.

(٣) عبد الله بن عامر اليحصبي، أبو عمران، إمام أهل الشام، من التابعين، توفي سنة ١١٨هـ في خلافة هشام بن عبد الملك . أخباره في: الإقناع ١٠٣/١، وتهذيب الكمال ١٤٣/١٥، ومعرفة القراء الكبار ٨٢/١ .

(٤) حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، أبو عمارة، أحد قراء الكوفة، توفي سنة ١٥٦هـ . أخباره في: الإقناع ١٢٥/١، وتهذيب الكمال ٣١٤/٧، ومعرفة القراء الكبار ١١١/١ .

(٥) السبعة ١٩٠ .

(٦) انظر: الكتاب ١١٦/٤ .

(٧) وهي لغة حكاها أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي - رحمهما الله تعالى - قال أبو حيان: وهو غريب. ينظر: شرح التسهيل ٦/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، والتذييل والتكميل ١٥٦/٣، والمساعد ١٢٢/٢، ١٢٤ .

يَظهرُ من ابن مالك[1] أنها كلُّها مسموعةٌ، قال الشَّيخُ أبوحيَّان[2]: « والذي يَظهر أنَّ بعضَها مسموعٌ وبعضَها مَقيسٌ » .

أما « نِعْمَ » فلغاتُها مسموعةٌ في القرآن كما تقدَّمَ، إلاَّ « نَعْمَ » بفتح النون وسكونِ العين، فلم يذكروا شاهداً عليها لا في القرآن ولا في غيره[3].

٥ ومن الشاهد على « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين قول طرفة بن العبد[4]:

فَــفِـدَاءٌ لِبَنِي قَيسٍ عَلَى ... مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرّ

خَالَتِي وَالنَّفْسُ قِــدْماً إِنَّهُمْ ... نَعِمَ السَّاعُونَ في القَومِ الشُّطُرْ

فقال: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين، وسُرّ: بالسين المهملة المراد به الفرح، وشُطُرْ: بضمتين البعداء الغرباء من الناس[5]، الواحد: شطير، كنذير ونذر، هكذا ١٠ وقعت الرواية في هذين البيتين في شعر طرفة في الأشعار الستة[6]، وروى السيرافي[7] عِوَضَ البيت الثَّاني:

---

(١) شرح التسهيل ٦/٣، قال رحمه الله في متن التسهيل: «وأصلهما فَعِل، وقد يردان كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها، أو بكسرهما، وكذا كل ذي عين حلقية من فَعِلَ فعلاً أو اسماً ...» . وينظر: المساعد ١٢٢/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٥/٣ .

(٣) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب ١١٦/٤: «وبلغنا أن بعض العرب يقول: « نَعْمَ الرجلُ» ، وقرأ يحيى بن وثاب: ﴿ فَنَعْمَ عُقْبَى الدَّار ﴾ ينظر: المحتسب ٣٥٧/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وفي الشواذ لابن خالويه ٦٦ ضبطت بالكسر (فنِعِم) .

(٤) من الرمل في ديوانه ٧٢ . والشاهد في: المقتضب ١٣٨/٢، والمحتسب ٣٤٢/١، والخصائص ٢٢٨/٢، والتبصرة ٢٧٥/١، وأمالي ابن الشجري ٤١٩/٢، والإنصاف ١٢٢/١، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٣١٥/٣، وشرحه لابن يعيش ١٢٧/٧، وشرح الجمل ٦٠٠/١، والتذييل والتكميل ١٥٦/٣، والخزانة ٣٧٦/٩ .

(٥) الصحاح (شطر) .

(٦) ينظر أشعار الشعراء الستة الجاهليين (اختيار الأعلم الشنتمري) ٤٢٥ .

(٧) شرح الكتاب (مخطوط) ٣٠/٣ .

مَـا أقلّت قدمٌ فاعلَها نَعِمَ السَّاعون في الأمرِ المبِرْ

وأما بِئسَ فلم يُسْمَعْ منها إلا لغتان: (بِئْسَ) بكسر البـاء وسـكون الهمـزة، وهـي الكثيرة، و(بَأْسَ) بفتح الباء وسـكونِ الهمـزة، ولم يُسْمَعْ (بِئِسَ) بكسـر البـاء وكسـر الهمزة، ولا (بَئِسَ) بفتح الباء وكسر الهمزة .

الثَّالث: لا خلافَ في جَرَيانِ هذه اللُّغاتِ فيهما قبلَ صَيْرُورَتِهِمَا[1] لإنشاء المـدح والذَّمِّ . ٥

وأمَّـا جَرَيانُهَـا فيهمـا بعـد إنشـاء المـدح والـذَّمِّ؛ فالظَّـاهرُ مـن كـلام سـيبويهِ[2] والنَّحْوِيِّين أنَّ هذه اللُّغاتِ تجري فيهما، وهو ظاهرُ القـرآن، وقـد تقـدَّمَ[3] مـا في قولـه تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ من اللُّغَاتِ .

ويَظهَرُ من أبي محمَّدٍ القاسمِ بنِ محمَّدِ بنِ الموفَّقِ الأندلسيِّ[4] في «شرح الجزولية[5]» ١٠ أنَّ نِعْمَ وبئسَ / إذا كانا لإنشاء المدح والـذَّمِّ، لا يكـونُ فيهمـا إلا لغـةٌ واحـدةٌ؛ وهـي [٦/أ] كَسْرُ الأوَّلِ وسكونُ الثَّاني. وقال: « إنَّ كسـرةَ العين في قولـه تعـالى: ﴿فَنِعِمَّـا هِـيَ﴾ لالتقاء السَّـاكنين، فلا تكونُ لغةً » وهذا خُروجٌ عن الظَّاهرِ مِن غير داعِيَةٍ تدعو إليه.

---

(١) في الأصل: «صيرورتها» .

(٢) ينظر: الكتـاب ١٠٧/٤، والمقتضـب ١٣٨/٢، وأسـرار العربيـة ١٠٢، وشـرح التسـهيل ٦/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، والمساعد ١٢٣/٢ .

(٣) انظر: صفحة: ١٣ فما بعدها .

(٤) هو علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي - ولم أر فيمـا اطلعـت مـن ذكـر بأنـه القاسم بن محمد كما ذكر المؤلـف – إمام في العربيـة، وعـالم بـالقراءات، مـن مصنفاتـه: «شـرح المفصل» و«شرح الجزولية» ، و«شرح الشاطبية» ، توفي سنة ٦٦١هـ. أخبـاره في: معجـم الأدبـاء ٢٣٤/١٦، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢، ونفح الطيب ١٣٧/٢ .

(٥) شرح الجزولية (مخطوط) لوحة (٥٠)، ونصه: « والظاهرُ أنَّ اللغاتِ التي ذُكِرَ في نعـمَ وبئـسَ، إنمـا هي قبل أن تؤخذَ لإنشاء المدح أو الذمِّ، وأما قوله تعالى: ﴿فنِعِمَّا هي﴾ بكسرتين فالتحريك فيهما لالتقاء السَّاكنَين » .

الرابع: أنَّ هذه اللُّغاتِ غيرُ مختصَّةٍ بِنِعْمَ وبِئسَ، بل هي جارية في كلِّ فِعلٍ أو اسمٍ على (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسرِ العين، بشرط أن تكونَ العينُ حرفَ حَلْقٍ[1] ، نحو: «شَهِد» في الأفعال، و«فَخِذ» في الأسماء، و«رَغِن»[2] في الصفات، فتقولُ: شَهِد وفَخِذ ورَغِن على الأصل، وشِهِد وفِخِذ ورِغِن بكسر الأول فيها إتباعاً لكسرة الثَّاني[3]، وشَهْد وفَخْذ ورَغْن بفتح الأول وسكونِ الثَّاني، وشِهْد وفِخْذ ورِغْن بكسر الأول وسكونِ الثَّاني، ثمَّ إنَّ تسكينَ العينِ من هذه اللُّغاتِ في هذا الوزْنِ مَوقُوفٌ على شروط[4]:

الأوَّلُ: أن لا تكونَ العَرَبُ شذَّت في تفكيكه نحو: لَحِحَتْ عينُ الرَّجُلُ، إذا لَصِقَت بسبب ما نَشَأَ فيها من رطوبة[5].

الثَّاني: أن لا يتَّصِلَ بالفعلِ ضميرٌ يُوجِبُ تسكينَ آخِرِه نحو: شَهِدْتُ وشَهِدْنَا .

الثَّالث: أن لايكونَ اسمَ فاعلٍ من فِعْلٍ معتلِّ اللاَّمِ نحو: ضَحٍ (بضاد معجمة وحاءٍ مهمَلَة)، وسَخٍ (بسين مهملَة وخاءٍ معجَمَة) من قولهم: ضَحِيَ الثوبُ وسَخِيَ؛ إذا اتَّسَخَ[6]، فلا يجوزُ تسكينُ العين في شيء من هذه؛ لأنه في الأوَّلِ يؤدِّي إلى مناقضة

---

(١) ينظر الكتاب ١٠٧/٤، وشرحه لأبي سعيد السيرافي ٢٨٣ الجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي)، والمخصص ٢١٣/١٤، وشرح الشافية ٣٩/١ .

(٢) الرَّغْنُ: الإصغاء إلى القول وقبوله. (الصحاح - رغن) .

(٣) وهي لغة تميم . انظر: الكتاب ١٠٧/٤-١٠٨ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦/٣ .

(٥) الصحاح (لحح) ، وانظر: شرح الشافية ٢٤١/٣ .

(٦) لم أقف عليهما بهذا المعنى فيما اطلعت عليه من معاجم اللغة، ويبدو أن المصنف قد نقلهما عن أبي حيَّان حيث ذكرهما في التذييل والتكميل ١٥٦/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، وكذلك هما أيضاً في المساعد ١٢٣/٢. أما (سخي) فهو من السخا - مقصور - وهو ظَلَعٌ يُصيب البعير أو الفصيل بأن يَثِبَ بالحِمْلِ الثقيل، فتعترضُ الريحُ بين الجلد والكتف، يقال: سَخِيَ البعيرُ يَسخَى سَخًى، فهو سَخٍ مثلُ عَمٍ. انظر: الصحاح (سخا)، ومقاييس اللغة ١٤٧/٣ .

الغَرَض؛ لأنَّ الغرضَ من التفكيك الرجوعُ إلى الأصل، والسكونُ خُروجٌ عنه، وفي الثَّاني والثَّالث يؤدِّي إلى التقاء السَّاكنين .

فإذا وُجِدَت هذه الشروطُ، جازت اللغاتُ الأربعُ، وإذا عُدِمَت جازت اللغتان الخاليتان من سكون العين، وامتنعت اللغتان المشتملتان على سكون العين[1].

٥ فإن لم تكن العينُ من « فَعِل » حرفَ حَلْقٍ، فلا يخلو من أن يكونَ اسماً أو فعلاً؛ فإن كان اسماً نحو: كَبِدٍ وكَلِمَةٍ ، جازت اللغاتُ الثلاثُ، وامتنع الإتباعُ، فتقول: كَبِدٍ وكَلِمةٍ على الأصل/، وكِبْدٍ وكِلْمةٍ (بكسرِ الأول وسكونِ الثَّاني)، وكَبْدٍ وكَلْمةٍ [٦/ب] (بفتح الأول وسكونِ الثَّاني)، وإنما امتنع الإتباعُ إذا لم تكن العينُ حرفَ حَلْقٍ؛ لِمَا في ذلك من الثِّقَلِ بسبب توالي الكسرتَين، ولا يَلزَمُ ذلك مع حرف الحلْقِ؛ لخفة الكسرة ١٠ عليه وثِقَلِهَا على غيره، ويُوجَدُ ذلك بالحسِّ .

فإن قلتَ: فقد قالوا في نَقِدَ الحافرُ ـ على وزن عَلِمَ؛ إذا تقشَّر ـ: نِقِدَ، بكسر النُّون إتباعاً لكسر القاف، وليست القافُ حرفَ حلقٍ[2] ؟

فالجواب: أنَّ القافَ قريبةُ المخرج من الحاء والعين؛ لأنهما من آخرِ الحلْقِ مما يلي الفَمَ، والقافُ من أقصى اللسان، فحصَلَ بينهما تقارُبٌ في المخرج؛ لاشتراكهما في ١٥ الاستعلاء، فعُومِلَت القافُ معاملةَ حرف الحلْقِ .

فإن كان فِعلاً نحو: عَلِمَ، لم تجز فيه إلا لغتان؛ الأصلُ، وفتحُ الأوَّلِ وسكونُ الثَّاني، فتقول: عَلِمَ وعَلْمَ، ونَسِيَ ونَسْيَ، وخَفِيَ وخَفْيَ (بفتح الأول وكسرِ الثَّاني، وبفتح الأول وسكونِ الثَّاني)، وإنما لم تَجُز اللغتان الأُخرَيَان وهما: كسرُ الأوَّلِ والثَّاني، وكسرُ الأوَّلِ مع سكونِ الثَّاني؛ لما فيهما من الثِّقَل، والفعلُ لا يَحتَمِلُ ذلك ٢٠ لثِقَلِهِ .

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٦، والمساعد ٢/١٢٣ .

(٢) لم أعثر على هذا القول فيما اطلعت عليه من كتب اللغة والمعاجم .

تنبيه:

قد يقَعُ الإتباعُ في «فَعِيلٍ» وفي «فَعْلٍ» (بفتح الفاءِ وسكونِ العين) وفي «مفعول».
فأمَّا فَعِيلٌ فتُكسَرُ فيه الفاءُ إتباعاً لكسرة العين، بشرط أن تكونَ عينُهُ حرفَ حلْقٍ نحو: لِئيم وشِهيد ولِحيم وبِخيل، سواءٌ كان صفةً بمعنى فاعل كما تقدَّمَ، أو بمعنى مفعول نحو: رِئيٌ من الجنِّ بمعنى مَرئيٌّ، أو اسماً بغير تاء نحو: رِغيف، أو بتاء نحو: بِهيمة، فيجوزُ في هذا كلِّهِ كسرُ الأوَّلِ إتباعاً لكسر الثَّاني، وهي لغةُ تميمٍ(١).

وأما فَعْل فيُفتَحُ فيه الثَّاني إتباعاً للأوَّل، عكسُ ما تقدَّمَ في فَعِيل، وذلك بشرط أن تكونَ العينُ حرفَ حلْقٍ نحو: فَحْم وقَعْر ونَهْر، فتقول: فَحَمٌ وقَعَرٌ ونَهَرٌ بفتح الثَّاني، وفي هذا النَّوع خلافٌ؛ هل فَتْحُ الثَّاني إتباعٌ للأوَّل، / أو لغتان متوقفتان على [٧/أ] السَّماع؛ فذهب البصريون أنهما لغتان، لا يُقال منهما إلا ما سُمِعَ، فلا إتباعَ على مذهبهم(٢).

وذهَبَ الكوفيُّون أنَّ هذا النَّوعَ منه ما يكونُ مسموعاً كالمُثُل المتقدمة، وهي كثيرةٌ، ومنه ما أصلُهُ السكونُ، ثمَّ فُتِحَ إتباعاً مثل: نَحْوٍ، فإنَّ الحاءَ مسكَّنَةٌ، وقد تُحرَّكُ إتباعاً، قالوا: ولا يكونُ هذا التحريكُ أصلاً؛ لأنه لو كان كذلك لانقلبت الواوُ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلَها، فلما لم تَنقَلِبْ، عُلِمَ أنَّ الفتحَ عارضٌ للإتباع(٣).

وأما مفعولٌ فقد تُفتَحُ فاؤُهُ إتباعاً لفتحة الميم، بشرط أن تكونَ الفاءُ حرفَ حلْقٍ نحو: مَحْمُوم، قالوا فيه: مَحَمُومٌ (بفتح الحاء) إتباعاً؛ لأنه لو كانت الفتحةُ أصليَّةً لأدَّى

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٠٧-١٠٨، والخصائص ١/٣٦٥، ٢/٣٣٦ .

(٢) ينظر: المنصف ٢/٣٠٦ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣/٧، والمساعد ٢/١٢٤ .

(٣) وذهب إليه ابن جني رحمه الله . ينظر: المحتسب ١/١٦٧، والمنصف ٢/٣٠٥ وما بعدها، وراجع شرح التسهيل ٣/٧، والمساعد ٢/١٢٤ .

ذلك إلى مثالٍ لم يُسمَعْ في كلامهم، وهو مَفَعُول بفتح الفاء[1].

الوجه الثَّالث: في عدم تصرفهما :

وقد تقدَّمَ أنَّ لـ« نِعْمَ » و« بِئسَ » استعمالَين:

أحدهما: لا يُرَادُ بهما المدحُ والذمُّ .

٥ **والثَّاني:** يُرادُ بهما المدحُ والذمُّ .

فهما في الأول متصرِّفَان، وفي الثَّاني غيرُ متصرِّفَين .

واختلف النحويون في السبب الموجِبِ لعدم تصرُّفِهمَا إذا أُرِيدَ بهما المدحُ والذمُّ:

فقيل: إنما مُنِعَا التصرُّفَ لأنَّهُمَا لما وُضِعَا لإنشاء المدح والذمِّ الذي حقُّهُ أن يكونَ بالحروف، تَنَزَّلا منزلةَ الحرف، فمُنِعا التصرُّف؛ لأنَّ التصرُّفَ في الأفعال نظيرُ ١٠ الإعراب في الأسماء، وعدمَ التصرُّف في الأفعال نظيرُ البناء في الأسماء، فكما أنَّ الاسمَ إذا أشبَهَ الحرفَ بُنِيَ، كذلك الفعلُ إذا أشبَهَ الحرفَ مُنِع التصرُّفَ[2].

وقيل: كان أصلُهُمَا غيرَ المدح والذمِّ، فلما خَرَجَا عن أصلهما إلى المدح والذمِّ، مُنِعَا التصرُّفَ[3].

وقيل: إنما لم يتصرَّفا لكونهما خرَجَا عن نظائرهما من أفعال المدح والذمِّ[4]، ألا ١٥ ترى أنَّ كلَّ فِعلٍ من أفعال المدح مختصٌّ بجهة من جهات المدح ككَرُمَ وشَرُفَ، وكلَّ فعل من أفعال الذم مختصٌّ بجهة من جهات الذمِّ كخَبُثَ ولَؤُمَ، وقد خالَفَهَا « نِعْمَ » و« بِئسَ » فجُعِلا لكلِّ مَدْحٍ ولكلِّ / ذمٍّ . [٧/ب]

وقيل: إنما لم يتصرَّفا لخروجهما عما وُضِعا له من دلالتهما على الماضي، فصار

---

(١) ينظر: الخصائص ٩/٢، والمحتسب ١٦٧/١، وشرح التسهيل ٧/٣، والمساعد ١٢٤/٢ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٢٧/٧، والملخص لابن أبي الربيع ٤٤٤، وشرح ابن القواس ٩٦٧/٢ .

(٣) ينظر: التبصرة ٢٧٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/٧، والمساعد ١٢١/٢ .

(٤) وهو قول العبدي كما نقل أبو حيان في التذييل والتكميل ١٥٦/٣ ـ مخطوط ـ .

المدحُ والذمُّ في الحال، ويدلُّ على ذلك أنك إذا أردتَ الماضيَ أتيت بـ« كان » فقلتَ: كان زيدٌ نِعْمَ رجُلاً، وإذا أردتَ المستقبَلَ قلتَ: سيكونُ زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ[1].

وقيل: إنما لم يتصرفا لكونهما جُعِلَتَا تدلان على استمرار المدح أو الذمِّ، دليلُهُ: أنهم لا يقولون: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ أمسِ ولا غداً ولا الآنَ، وكونُهُما بلفظ الماضي يُعطِي الانقطاعَ، فمُنِعَتَا التصرُّفَ؛ لكون لفظِهِمَا لا يُعطِي المعنى الذي يقتضيه، فلو أرادوا انقطاعَ الاستمرار، أدخَلُوا « كان » فقالوا: كانَ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، واللهُ أعلم[2].

المسألة الثانية: في فاعل نِعْمَ وبئس:

وفاعلُهما لا يخلو أن يكونَ ظاهراً أو مضمَراً.

فإن كان ظاهراً فله أحكامٌ:

الأوَّلُ: أن يكونَ اسمَ جنس محلًّى بالألف واللام عند الأكثرين، أو مضافاً لما فيه الألفُ واللامُ، مباشِراً أو بواسطة، وقد يأتي مثنىً أو مجموعاً.

فمثالُ المفرَد قولُه تعالى: ﴿نِعْمَ المَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[3]، ﴿وَلَبِئْسَ المِهَادُ﴾[4].

ومثالُ المضاف لما فيه الألفُ واللام قولُه تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ﴾[5]، ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّٰلِمِينَ﴾[6].

ومثال المضاف بواسطةِ ما أُضيفَ لما فيه الألفُ واللام قولُ الشَّاعر:

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٢١/٢، والغرة المخفيـة في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، لوحة (١٠١) - مخطوط -.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٦/٣.

(٣) سورة الأنفال: الآية: ٤٠.

(٤) سورة البقرة: الآية: ٢٠٦.

(٥) سورة النحل: الآية: ٣٠.

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ١٥١، وفي الأصل: «وبئس مثوى الكافرين» وهو خطأ.

فإن تَكُ فقعسٌ بَانَتْ وبِنّا فَنِعْم ذَوُو مُجَامَلةِ الخَلِيلِ[(١)]

وقال الآخَرُ:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَومِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ من حَمَائِلِ[(٢)]

وأجاز بعضُهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه الألفُ واللام[(٣)]، وأنشَدَ:

فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا ونِعْمَ شَبَابُهَا[(٤)]

ومثالُ المثنّى والمجموعِ: نِعْمَ الرجلان الزيدان، ونِعْمَ الرجالُ الزيدون[(٥)].

فإن قيل: الجنسُ لا يُثنى ولا يُجمع فبأيِّ لحظٍ وقَعَت التثنيةُ والجمعُ فيه ؟

فالجواب: أنَّ مَن قال: نِعْمَ الرجلان الزيدان، أو: نِعْمَ الرجالُ الزيدون، قصَدَ أن

(١) من الوافر، وهو مجهول القائل، وانظر: الشاهد في شرح التسهيل ٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٨١/٢، والتذييل والتكميل ١٥٧/٣، والهمع ٣٠/٥ .

(٢) البيت لأبي طالب، يمدح النبي ﷺ ، ويعاتب قريشاً على ما كان منها . والبيت في ديوانه: ١٢٩، وروايته: «حساماً مفرداً من حمائل» والقصيدة التي منها البيت في السيرة النبوية ٢٧٢/٢-٢٨٠، وانظر الشاهد في شرح التسهيل ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٥/٢، والتذييل والتكميل ١٥٧/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٥/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٢٩/٥، والخزانة ٧٢/٢ .

و(زهير): هو زهير بن أمية، وهو ابن أخت أبي طالب، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لمقاطعة آل النبي ﷺ .

(٣) قال أبو حيان: «والصحيح المنع، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، إذ لا يكون إلا مما يجوز تنكيره، ومع إضافته للضمير لا يجوز تنكيره» التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ .

(٤) لم أهتد إلى قائله، ولا إلى تكملة له. والشاهد في: ارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وشرح الأشموني ٢٨/٣، والهمع ٣٠/٥ ، والدرر ٢٠٢/٥، والخزانة ٤١٦/٩.

(٥) ومثل هذا أجازه الكوفيون، وروى الكسائي والأخفش ذلك عن العرب، أما البصريون ففاعل نِعْمَ وبئس عندهم دائماً مفرد. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣/٣ .

يفضل الزَّيدَيْنِ أو الزَّيدِيْنَ على جنس الرجال إذا اقتسموا اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة[1].

وإنما اشترطوا في هذا الفاعل أن يكون بالألف واللام لأمرين:

أحدهما: أنَّ البابَ بابُ مبالغة، فأرادوا أن يمدَحوا الممدوحَ مرتين، ويذموا المذمومَ مرتين، فإذا قلت: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فقد مدحْتَ زيداً مرتين؛ الأولى: عموماً؛ لأنه من المندرجين تحت «رجل»، ولا يحصل هذا إلا بالاستغراق الحاصلِ من الألف واللام الداخلةِ على اسم الجنس، / والثَّانية: خصوصاً لذكره باسمه المعيَّن، وكذلك [٨/أ] جهة الذم في قوله: بِئسَ الرَّجُلُ.

الثَّاني: أنهم أرادوا أن يستغرقوا بالمدح أوبالذم جميعَ أفراد الجنس، فإذا ذكروا الممدوح أو المذموم بعد ذلك معيَّناً دلَّ على أنَّ جميعَ الفضائل أو الرذائل التي افترقت في جميع أفراد الجنس قد اجتمعت في هذا المعيَّن، وقال الأستاذ أبو بكر بنُ عَبِيدة[2]: إنما فعلوا ذلك ليكون على طريقة قولهم: ما أحسنَ قوماً أنتَ منهم، أرادوا أن يمدحوا جميع الجنس أو يذمُّوه بواحد مخصوص منهم، كأنهم قالوا: إنَّ جنساً أنتَ منه، قد وجَبَ له المدحُ أو الذمُّ بك. نَسبوا إلى الجنس ما نَسبوه إلى الواحد .

فإن قلتَ: فقد قرَّرتَ أنَّ هذا الفاعلَ لا يكونُ إلا اسمَ جنس محلًّى بالألفِ

(١) قال ابن عصفور رحمه الله في شرح الجمل ٦٠٤/١-٦٠٥: «والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح، ومن كلامهم: أكلت شاةً كلَّ شاةٍ، فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة... وعلى هذا الوجه ينبغي أن يحمل التثنية والجمع في قولهم: الزيدان نِعْمَ الرجلان، والزيدون نِعْمَ الرجال، والجنس لا يثنى ولا يجمع، وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه؛ لأنك تجعل كل واحد من التثنية أو من الجمع كأنه جميع الجنس مجازاً، فتسوغ التثنية والجمع» .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عَبِيدة الأنصاري الإشبيلي السبتي، أبو بكر، مقرئ أديب نحوي بارع، قرأ على أبي الحسن الدباج، وأكثر عن ابن أبي الربيع، توفي سنة ٧٠٦ هـ بمدينة سبتة . أخباره في: برنامج الوادي آشي: ١٢٦، وغاية النهاية ١٨٢/٢، وبغية الوعاة ١٧٠/١ .
وينظر التذييل والتكميل والتكميل ١٥٨/٣-١٥٩ .

واللام، فكيف جوَّزوا قولهم: نِعْمَ العُمَر عمرُ بنُ الخطاب، ونعْمَ الزَّيدُ زيدُ بنُ حارثة، وبئسَ الحَجَّاج حجَّاجُ بنُ يوسفَ الثقفي ؟

فالجواب: أنهم نزَّلوا العَلَمَ منزلة الجنس[1]؛ لأنهم أرادوا به واحداً غير معين ممن اسمه عمر[2] أو زيد أو حجاج، فصار شائعاً فيمن شُهِرَ بذلك الاسم، فعُومِلَ معاملة النكرة، وحُلِّيَ بالألف واللام تنبيهاً على ما لَحظُوا فيه .

وقد قرَّرنا لك ما عليه الجادَّةُ من النَّحويين في فاعل «نِعْمَ» و«بئسَ»[3] .

وقد خالف قومٌ هذه الجادَّة؛ فنُقِلَ عن الأخفش[4] أنَّ ناساً من العرَب يرفعون بهما النكرة المفردة فيقولون: نِعْمَ رجلٌ زيدٌ، وبئسَ رجلٌ عمروٌ، وما ذاك إلا أنَّ النكرة قد يراد بها الجنس، حَكَى الكِسائيُّ: بعيرٌ كثيرٌ، ورغيفٌ كثيرٌ[5]، فلولا أنَّ «بعيراً» و«رغيفاً» لُحِظَ فيهما الجنسُ لما وُصِفَا بالكثرة، ومن الدليل على النكرة لُحِظَ فيها معنى الجنس قولُ الشاعر:

---

(١) ينظر: الأصول ١/١٢٠، والتبصرة ١/٢٧٧ .

(٢) في الأصل: «عمرو» .

(٣) وهو أن لا يكون إلا بأل أو مضافاً لما فيه أل .

(٤) قال في معاني القرآن ١/٢٦١: «لأن (نِعْمَ) لا يقع إلا على اسم فيه الألف واللام أو نكرة» وقال القيسي في شرح أبيات الإيضاح ١/١٢١: «وزعم الأخفش أنها لغة قوم، يرفعون بها النكرة المضافة بنعم وبئس، تشبيهاً بما أضيف إلى ما فيه الألف واللام» . وقال أبو علي: «قال بعض البصريين: اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه ألف ولام، فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: نِعْمَ أخو قوم زيدٌ ...» المسائل البصريات ٢/٦٤٠ .
وفي شرح الألفية للمرادي ٣/٨١: « وزعم صاحب البسيط [يعني ابن العلج] أنه لم يرد نكرة غير مضافة، وليس كما زعم، بل وردَ، ولكنه أقلُّ من المضافة » .
وينظر: شرح التسهيل ٣/١٠، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٨، وارتشاف الضرب ٣/٢٠، ومنهج السالك ٢/٣٩١، والمساعد ٢/١٢٩، والخزانة ٩/٤١٥ .

(٥) وحُكِيَ أيضاً: شاةٌ كثيرٌ . ينظر التذييل والتكميل ٣/١٦١ ـ مخطوط ـ ، ومنهج السالك ٢/٣٩٢.

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وَعَفْواً بِعَفْوِكُمْ جَزَاءَ العِطَاشِ لاَ يَنَامُ مِنَ الثَّأْرِ [(١)]

فـ«قتل» لُحِظَ فيه الجنس لكونه جاء في مقابلة التقتيل الذي يراد به التكثير .

فمما يشهد للأخفش في نقله عن العرب قولُ الحارثِ بنِ عُبَادٍ[(٢)] حين قُتِلَ ابنُهُ بجير[(٣)]: نِعْمَ / قتيلٌ أصلَحَ الله به بين ابني وائلٍ[(٤)]، ومن النَّظمِ قولُ تأبطَ شرّاً[(٥)]: [٨/ب]

أَتَحْسِبُنِي شُغِفْتُ بِغَيْرِ سَلْمَى وَسَلْمَى بِي مُتَيَّمَةٌ تَهِيْمُ

وَسَلْمَى أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْداً وَفِي أَثْوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيْمُ

نِيَافُ القُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَايَا تَعَرَّضُ لِلشَّبَابِ وَنِعْمَ نِيْمُ[(٦)]

الشاهد في قوله: «ونعمَ نِيمُ»، و«نيم»: فاعل «نِعْمَ» وهو نكرة، و«نِيم»: بكسر

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(٢) هو الحارثُ بن عُبَادٍ البكريُّ، أبو المنذر، حكيمٌ جاهليٌّ، كان سيداً شاعراً شجاعاً، وفي أيامه كانت حربُ البسوس فاعتزلها، قَتَلَ المهلهلُ ابنَه بُجيراً، فقال الحارثُ قولَتَه هذه. له أخبار في: جمهرة أنساب العرب ٣٠٥،٣٢٠، وفصل المقال ٣٠٥، وسرح العيون ٩٧، ٤٤٥، والخزانة ٤٧١/١ .

(٣) وعن أبي رياش أن بُجيراً هو ابن أخي الحارث بن عباد. انظر: اللآلي للبكري ١٤/٣، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢/٢ .

(٤) ويروى: «نِعْمَ القتيلُ قتيلٌ أصلح الله به بين ابني وائل» ولا شاهد في هذه الرواية. وانظر: الشاهد في: أمالي القالي ٣٠/٣، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢/٢، ومنهج السالك ٣٩٢/٢، والتذييل والتكميل ١٦١/٣ .

(٥) هو ثابت بن جابر بن سفيان بن فهم، يكنى أبا زهير، ويلقب بـ«تأبط شراً»، شاعرٌ جاهلي عدَّاء، وأحد الصعاليك، كان يغزو على رجليه . أخباره في: الشعر والشعراء ٣١٢/١، والاختيارين ٢٩٤، والخزانة ١٣٧/١٠ .

(٦) الأبيات من بحر الوافر، وفي ديوان تأبط شراً: ٢٠٢ البيت الثالث فقط، وهو الذي فيه الشاهد . وانظره في: شرح التسهيل ١٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، وشفاء العليل ٥٨٧/٢، واللسان (نوم)، والخزانة ٤١٦/٩ .

النون قيل: عنى به القَطيفةَ، وقيل: الضجيع[1]، فيكون التقدير: نِعْمَ القَطيفةُ أو الضَّجيعُ سَلمَى، ونِيافُ القِرط: بكسر النون وياء مثناة من تحت: الطَّويلُ[2] .

وقال الشَّاعرُ في موت حمزةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ :

غَدَاةَ جِبْرِيلُ وَزِيرٌ لَهُ   نِعْمَ وَزِيْرٌ فَارِسٌ حَامِلُ[3]

فـ« وزير » فاعل نِعْمَ وهو نكرة، والتقدير: وزيرٌ جبريلُ.

ونقل عن الأخفش أيضاً أنَّ من العرب من يرفع بهما النكرة المضافة إلى النكرة، وبه قال الكوفيون[4]، وابن السراج[5]، فممَّا أنشدوا عليه قولُهُ:

فَنِعْمَ مُنَاخُ أَزفِلَةٍ عِجَافٍ   وَمَلْقى نِسْعَتَيْنِ عَلَى رُحَيلِ[6]

---

(١) انظر: تاج العروس (نيم) .

(٢) المرجع السابق (نوف) .

(٣) البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ديوانه ٣٢٢/١، وهو من بحر السريع، من قصيدة مطلعها:

هل تعرفُ الدارَ عفا رسَمَها   بعدَكَ صوبُ المسبلِ الهاطلِ

ورواية البيت في الديوان: «نِعْمَ وزيرُ الفارسِ الحاملِ» ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٧/١، والمسائل البصريات ٦٤٠/١، وشرح المفصل ١٣١/٧، وشرح التسهيل ١٠/٣، وأجازه الصيمري في التبصرة ٢٧٦/١، وابن عصفور في المقرب ٧٠، وينظر: الملخص ٤٤٥ ـ ٤٤٦، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ .

(٥) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ. وقوله في الأصول ١٢٠/١، قال أبو حيان: «ومنعه عامة النحويين إلا في الضرورة» التذييل والتكميل ١٦١/٣ .

(٦) البيت من بحر الوافر، لبعض بني نمير، وهو من شواهد القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٠/١، وأبي حيان في منهج السالك ٣٩١/٢، والتذييل والتكميل ١٦١/٣ وأنشده الهجَريُّ في التعليقات والنوادر ١٧١/١، ويروى بعده بيتٌ آخر هو:

رِحالٌ من خُويلدٍ آل عوفٍ   حِيَالَ الشَّمسِ أو مجرى سُهيلِ

والأزفلة: الجماعة، يقال: جاءوا بأزفلتهم أي: بجماعتهم (الصحاح ـ زفل)، **وعجاف**: أي: هزيلة، قال الجوهري: «والأنثى: عجفاء، والجمع: عجاف على غير قياس؛ لأن أفعل وفعلاء لا

=

وقولُ الآخَرِ:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَـــوْمٍ لاَسِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانا[1]

وأجاز الفراءُ[2] في النكرة المضافة إلى النكرة أن تُرفَعَ بعد نِعْمَ وبئس على الفاعلية، وتُنصبَ على التمييز والفاعلُ مستتر، فتقول: نِعْمَ غلامُ سفَرٍ غلامُك، برفع «غلامُ سفرٍ» ونصبه.

يجمع على فِعال، ولكنهم بنوه على سِمان، والعرب قد تبني الشيء على ضده، كما قالوا: عدوة بناء على صديقة، وفعول إذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء» (الصحاح - عجف)، **ونسعتين**: تثنية نِسعة، وهي القطعة من السير الذي يُنسج - أي: يضفر - عريضاً على هيئة أعنة النعال، تُشدُّ به الرحال، وقال ابن الأثير: «هو سير مضفور يُجعل زماماً للبعير وغيره، وقد تنسج عريضة تُجعل على صدر البعير» (النهاية ٥/٤٨، والتاج - نسع)، **ورُحَيل**: قال الجوهري: «ناقة رُحَيلة: أي: شديدة قوية على السير، وكذلك جمل رحيل. عن أبي عمرو» (الصحاح - رحل).

(١) اختلف في نسبته؛ فقد نقل البغدادي في الخزانة ٩/٤١٨ عن العيني قال: «عزاه ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح إلى كثير بن عبدالله النهشلي» وهو المعروف بـ «ابن الغريرة»، وهي أمه وقيل: جدته، وكانت سبية من تغلب. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وبقي إلى أيام الحجاج. انظر أخباره في: معجم الشعراء ٣٤٩، والإصابة ٣/٢٩٤ (قسم المخضرمين).
ونقل البغدادي أيضاً عن الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال البغدادي: «وقد راجعت ديوانه فرأيت أبياتاً على هذا الوزن، وما فيها هذا البيت، والله أعلم».
والبيت في زيادات ديوان حسان ١/٥١٥.
ونُسِبَ أيضاً إلى أوس بن مَغْرَاء، نقل البغدادي عن العيني قوله: «ونسبه صاحب الموعب في اللغة [وهو ابن التيَّان] وأبو حاتم في كتاب إصلاح المفسَد إلى أوس بن مغراء». وقبل الشاهد:

ضَحَّوا بأشمطَ عنوانُ السُّجود به يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحاً وقرآنا

والشاهد في: المسائل البصريات ١/٦٤٠، والإيضاح ١٢٦، وشرحه (المقتصد) ١/٤٦٥، وإيضاح شواهده للقيسي ١/١١٩، وشرحها لابن بري: ١٠٠، وشرح المفصل ٧/١٣١، وشرح الجمل ١/٦٠١، والخزانة ٩/٤١٥. وانظر: الكلام عليه مفصَّلاً في قواعد المطارحة (مخطوط) لوحة (٩٠)

(٢) انظر: معاني القرآن له ١/٢٦٧، قال: «وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب». وينظر: شرح التسهيل ٣/١٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٠، ومنهج السالك ٢/٣٩٢.

وأجازَ الجرميُّ[1] أن يقعَ فاعلُ نِعْمَ وبئسَ عَلَماً أو مُضَافاً إلى علَمٍ، واستدلَّ على ذلك بأشياءَ منها: في العلَم قولُ سَهلِ بنِ حُنَيفٍ[2] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «شَهِدْتُ صفِّينَ وبئسَتْ صِفُّون»، وقولُ بعض العبادلة[3]: بِئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا وكذا. ومنها في المضاف إلى العلم قولُ النبي ﷺ[4]: «نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ بنُ الوليد» ومن النظم قولُ الشاعر:

بِئسَ قَومُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا ... فَقَرَوا جارَهُمُ لَحْماً وَحِرْ[5]

وطُرِقوا: مبني للمفعول بمعنى: نُزِلَ عليهم ليلاً، وقرَوا بمعنى: أطعموا، ووَحِرْ:

(١) هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري المتوفى سنة ٢٢٥ هـ. انظر: رأيه في المسائل البصريات ٢/٨٣٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٤، والهمع ٥/٤٠، ويراجع كتاب «أبو عمر الجرمي» للدكتور محسن العميري: ١٩٧ (رسالة ماجستير).

(٢) الأوسي، من السابقين، شهد مع علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقعة صفين، وقد روى قولَه هذا البخاريُّ في صحيحه، (في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي) ٩/١٢٤، برقم: (٦٧٦٤). وانظره في: غريب الحديث للخطابي ٣/٣٠، والنهاية لابن الأثير ٣/٤١ وفيه: «وبئست الصفون»، وراجع: شرح التسهيل ٣/١٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٣، والهمع ٥/٤٠.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/١٤، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٣، ومنهج السالك ٢/٣٩٢، والمساعد ٢/١٣٢.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، (كتاب المناقب، باب مناقب خالد بن الوليد) ٥/٦٨٨، برقم: (٣٧٨١)، وأحمد في مسنده ١/٨، ٢/٨١٦، بلفظ: «نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد وسيف ...»، والسيوطي في الجامع الصغير ٢/١١٤٧، وتكملة الحديث: «نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ ابنُ الوليد سيفٌ من سيوف الله». وقال الترمذي: «هذا حديث غريب...وهو عندي مرسَل». وانظر: الشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٤، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٣، والهمع ٥/٤٠.

(٥) البيت من بحر الرمل، ولم أقف على قائله، والبيت في: التذييل والتكميل ٣/١٦٦، وارتشاف الضرب ٣/١٩، والمقاصد النَّحْويَّة للعيني ٤/١٩، وشرح الأشموني ٣/٢٩، والهمع ٥/٣٣، ٤٠، ويروى: (وحِرْ) أصله: وَحِراً، بفتح الواو وكسر الحاء المهملة وفي آخره راء، فأسكنت الراء ضرورة؛ وهو اللحم الذي دبت عليه الوحَرَةُ (دابة تشبه القطاية، وهي نوعٌ من الوزغ) (المقاصد النَّحْويَّة للعيني).

بكسر / الخاء المعجمة والزاي: القليل .

وخرَّج ابن مالك[١] ما تقدم على حذف التمييز، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً فيكون التقدير: بئست موطناً صفينُ، وبئس رجُلاً عبدُا لله أنا، ويكون «أنا» بدلاً من عبدا لله، ونعمَ رجُلاً عبدُا لله خالدُ بنُ الوليد، و«خالد» بدل، وبئس قوماً قومُ ا للهِ قومٌ طُرِقوا، ويكون «قوم طرقوا» بدلاً من «قوم ا لله» بدلَ نكرة من معرفة.

وهذا التخريجُ مبني على حذف التمييز في هذا الباب، والصحيح منعه[٢]، وسيأتي الكلام عليه[٣] .

والأَولى أن يُقَال: ما وَرَدَ من هذا شاذٌ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه، والجرميُّ خالفُ في القياس على مثل هذا .

تنبيه:

حَكَى بعضُهم[٤]: نِعْمَ زيدٌ رجُلاً، واختُلِفَ في تخريجه؛ فخرجه الكوفيون على أنَّ «زيداً»: فاعل بـ«نِعْمَ»، و«رجُلاً»: حال عند الكسائي[٥]، وتمييز عند الفراء[٦]، وخرَّجه

---

(١) شرح التسهيل ١٤/٣ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢٤/٣، والمساعد ١٣٢/٢ - ١٣٣ .

(٣) انظر: صفحة: ٦٢ .

(٤) حكاه ابن السراج في الأصول ١١٧/١، وانظر: المسائل البصريات ٨٤٢/٢ .
وتقديم المخصوص بالمدح أو الذم على التمييز ــ كما في المثال السابق ذكره ــ جائزٌ عند الكوفيين ، ممتنعٌ عند البصريين. انظر: ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، والمساعد ١٢٩/٢، ١٣١، والهمع ٣٦/٥ .

(٥) وتبعه عبد ا لله بن سليمان الأندلسي المعروف بـ«دُرَيود» . ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، والمساعد ١٢٩/٢، ١٣٢، والهمع ٣٣/٥.

(٦) المصادر السابقة، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٠/٣: «وهو عنده من قبيل المنقول، والأصل عنده: رجل نِعْمَ الرَّجُلُ زيد، فحذف رجل، وقامت صفته مقامه، ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: نِعْمَ رجُلاً زيد، ويقبح عنده تأخيرُه». ويظهر مما نقله أبو حيان أن الفراء خالف

=

البصريون على أنَّ الفاعلَ ضميرٌ[١]، و«رجُلاً»: تمييزٌ[٢]، و«زيدٌ»: مبتدأ قُدِّم على التمييز، والتقدير: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، رأوا أنَّ هذا التخريج - وإن كان لا يجوز عندهم - أولى من ارتكاب ما ذهب إليه الكوفيون، من أنَّ فاعل (نِعْمَ) يكون اسماً علماً، فيكون هذا التخريجُ من ارتكاب أحسن الأقبحَين[٣].

وأما الاسمُ الموصول: فذهب الكوفيون[٤] وجماعةٌ من البصريين منهم ابن السراج[٥] والجرمي[٦] أنَّ الموصول لا يقع فاعلاً لـ«نِعْمَ» و«بِئسَ» سواء كان بلفظ

الكوفيين في هذه المسألة، حيث قَبُحَ عنده تأخير التمييز، والمشهورُ من مذهب الكوفيين جوازُ تأخيره . وفي المساعد ١٣٢/٢ نقل ابنُ عقيل عن الفراء خلاف ذلك، حيث قال: «وتقديم المنصوب على المرفوع فيه قبيح عند الفراء» ولعل في العبارة تحريفاً. انظر: شرح الألفية للمرادي ٨٩/٣، وشرح الأشموني ٣٣/٣ .

ونقل ابن العلج في البسيط عن الكوفيين: أن «رجُلاً» في : نعمَ زيدٌ رجُلاً منصوبٌ على التفسير للمدوح، ولا يقدِّرون فاعلاً، وكأنك قلتَ: زيد الممدوح رجُلاً» ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(١) وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا إضمار في الفعل، وأن الفاعل محذوف، وتبعه علي بن مسعود الفرخان، حيث قال: «المشهور أن فاعل نِعْمَ محذوف بشريطة التفسير، فالمفسر هو النكرة المنتصبة بعده على التمييز» . انظر: ارتشاف الضرب ٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، والمستوفي في النحو للفرخان ١١١/١ .

(٢) وقال بعض البصريين:هو منصوب على الحال. المسائل البصريات ٦٤٠/١،قال ابن القواس: « ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به، لم تكن منصوبة على الحال» شرح ألفية ابن معط ٩٧٠/٢.

(٣) الأقبحان اللذان عناهما المصنف رحمه الله تعالى هما: ١ ـ جعل فاعل نِعْمَ وبئس اسماً علماً، وفاعلهما لا يكون عندهم إلا بأل، أو مضافاً إلى ما فيه أل.

٢ ـ تأخير التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم، وهو لا يؤخر عندهم اختياراً .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٧/١، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢ .

(٥) الأصول ١١٢/١ - ١١٣ .

(٦) نص عليه في كتاب «الفرخ» . انظر: ارتشاف الضرب ٢٣/٣، وكتاب « أبو عمر الجرمي » ص: ٢٠٠ .

«الذي» أو بغيره، قال الجرمي: لأنه لم يرد به سماع، والقياس يأباه؛ لأن فاعل نِعْمَ وبئس لا يكون إلا مما يصلح أن يجيء تمييزاً لـ« نِعْمَ » و« بِئسَ » إذا نزعت منه الألف والـلام، ألا ترى أنك إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، يصلُحُ أن تقولَ فيه: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وأنت إذا قلتَ: نِعْمَ الذي قامَ زيدٌ، لم يصلح « الذي » أن يكون تمييزاً لـ« نِعْمَ » بعد نزع الألف ٥ واللام منه[1].

وذهب الأخفش والفراء[2] إلى جواز ذلك، إذا كان الموصول « الذي »، دون « مَن » و«ما» بشرط أن يلحظ فيه الجنس / فأجازا: نِعْمَ الذي بُعِثَ بالرسالة محمدٌ، ولم [٩/ب] يجيزا: نِعْمَ مَنْ عندكَ زيدٌ .

وذهبَ قومٌ من النحويين[3] أنَّه يجوزُ وقوعِ « مَن » و« ما » فاعلَين لـ« نِعْمَ » و« بِئسَ »؛ ١٠ قالَ ابنُ الحاجب[4]: « ولا بُعْدَ في ذلك ». وبه قال ابن مالك[5]، واستدلُّوا على « مَن » بقول الشَّاعر:

وكَيفَ أَرْهَبُ أَمْراً أو أُرَاعُ لَهُ   وَقَدْ زَكَأْتُ لِبِشْرٍ إِبْنِ مَرْوَانِ

---

(١) انظر: منهج السالك ٣٩١/٢ .

(٢) في الارتشاف الضرب ٢٣/٣ أن هذا القول منقول عن المبرد والفارسي، والذي يظهر من الأخفش في معاني القرآن ٢٦١/١، ومن أبي علي في المسائل البصريات ٦٤٢/١ المنع لا الجواز، وانظر: المقتضب ١٤١/٢، وشرح التسهيل ١١/٣. ولم أرَ من نسب هذا القول إلى الفراء، بل المشهور ـ كما أشار المؤلف قبل قليل ـ أن الكوفيين ومعهم بعضُ البصريين يذهبون إلى منع كون «الذي» فاعلاً لنعم وبئس، إلا أن الفراء نصَّ في معاني القرآن ٥٨/١ على جواز إيلاء (الذي أو من أو ما) نعمَ وبئسَ إذا نُويَ بها الاكتفاءُ دون أن يأتيَ بعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ .

(٣) منهم ابن العلج كما في المساعد ١٣١/٢ ، وانظر شرح الجمل ٦٠١/١، والارتشاف ٢٣/٣ .

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٩/٢ .

(٥) شرح التسهيل ١١/٣ .

فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلاَنِ[1]

موضع الدليل في قوله: «فنعمَ مَن هو» فجاء فاعلُ نِعْمَ «مَن» الموصولة، وفي قوله: «ونعمَ مَزكأُ مَن» فجاء فاعلُ نِعْمَ نكرةً مضافةً إلى «مَن» الموصولة[2]، وقد أوَّلوا ذلك: أمَّا «مَن» مِن قوله: «فنعمَ مَزكأُ مَن» فقالوا: ليس فيه «مَن» موصولةً، وإنما هي نكرةٌ موصوفة، أي: مَزكأُ شيءٍ، و«ضاقت»: في موضع الصفة، فيكون فاعلُ نِعْمَ نكرةً مضافة إلى نكرة، على ما ثبت بنقل الأخفش عن العرب[3].

وأما «مَن» [مِن][4] قوله: «ونِعْمَ مَن هو» فتأوله أبو عليٍّ[5] بأن «مَن» تمييزٌ في محل نصب، والفاعلُ ضميرُ «مَن». **ورُدَّ** بوجهين[6]:

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائلهما، وانظر: البيتين في: جمهرة اللغة ٢/١٠٩٨، ٣/١٣٠٨، وإيضاح الشعر: ٤١٦، وشرح الجمل ١/٦٠١، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٩، وشرح التسهيل ٣/١١، والمساعد ١/١٦٦، ٢/١٣١، والمغني ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١، وشرح أبياته ٥/٣٣٨، والخزانة ٩/٤١٠.

وزكأ: بمعنى لجأ، يقال: زكأت إليه أي: لجأت إليه، والمَزكأُ: (مفعَل) اسم مكان منه بمعنى الملجأ **وبشر**: هو بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، كان سمحاً شجاعاً، ولي إمرة العراقين لأخيه عبد الملك، وهو أول أمير مات بالبصرة سنة ٧٥هـ (الخزانة).

(٢) قال ابن مالك: «قلت: ويجوز جعلها [أي: مَن] فاعل «نعم»، وتكون موصولة، و «هو»، مبتدأ، خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونِعْمَ مَن هُوَ هُوَ في سرٍّ وإعلان، أي: هو الذي شُهِرَ في سرٍّ وإعلان، و «في» متعلقة بـ«هو» المحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل» شرح الكافية الشافية ٢/١١١٠.

(٣) انظر: ما سبق في صفحة: ٢٤.

(٤) زيادة يستوجبها السياق.

(٥) انظر: إيضاح الشعر: ٤١٧

(٦) كلمة «بوجهين» مكررة في الأصل، وهذا الرد لابن مالك، انظره في شرح التسهيل ٣/١١، والمساعد ٢/١٣١.

أحدهما[١]: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة تقبل الألف واللام، و«مَن» بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً .

الثَّاني[٢]: أنَّ «مَن» إن كانت عنده هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، فالتمييز لا يُوصف، وإن كانت عنده غير موصوفة، فقد خالف الإجماع، فإنهم أجمعوا أنَّ «مَن» لا تكون نكرةً غيرَ موصوفة، وقد تقدم في باب الموصولات[٣] أنَّ أبا علي استدل بهذا البيت على [أنَّ][٤] «مَن» تكون نكرة غيرَ موصوفة، وهو استدلال في محل النزاع، قال الشيخ أبوحيان[٥]:« ولأبي عليٍّ أن يقول: «مَن» هنا نكرة غير موصوفة، والجملة من قوله:

« ... ... هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلَانِ »

ليست في موضع الصفة لـ«مَن»، بل «مَن» تمييز والمخصوص / بالمدح: «هو» [١٠/أ] مِن قوله:

« ... ... هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلَانِ »

ويعود على (بِشْرٍ)، لا على (مَنْ) » انتهى .

فيكون التقدير: فنعمَ مَن بِشْرٌ، أي: فنعمَ رجُلاً بِشْرٌ، وفيه أيضاً خَرْقُ الإجماع؛ فإنه جعل «مَن» نكرةً غيرَ موصوفة .

تنبيه:

جاء في الشعر ما ظاهره أنَّ فاعلَ «بِئسَ» اسمُ الإشارة[٦]، قال الشَّاعرُ:

---

(١) في الأصل: «آخرهما» .

(٢) في الأصل: «الثَّانية» .

(٣) في السفر الرابع من هذا الشرح، وهو من الأسفار التي لم أقف عليها .

(٤) زيادة يستوجبها السياق .

(٥) التذييل والتكميل ٣/١٦٥ - ١٦٦ .

(٦) وهو عندهم شاذ . انظر: الهمع ٥/٣٩ .

بِئسَ هذَا الحَيُّ حياً نَاصِراً لَيتَ أَحْيَاءَهُم فِيمَنْ هَلَكْ[1]

قيل: وفي البيت شذوذان: كونُ فاعل بِئسَ اسمَ إشارة، وكون مجيء الفاعل ظاهراً مع التمييز .

وخرَّج بعضُهم البيتَ على أنَّ فاعلَ بِئسَ ضميرٌ، و« حيًّا ناصراً » تمييزٌ، و« هذا الحيُّ » هو المذمومُ التقدير: بِئسَ حياً ناصراً هذا الحيُّ، وبهذا التخريج يرتفعُ الشذوذان، إلا أنَّه يبقىٰ فيه تقديمُ الممدوح على التَّمييز، وهو قليلٌ .

الحكم الثَّاني: في الألف واللام الداخلة على الفاعل في هذا الباب :

وقد اختلف النحويون فيها على أربعة أقوال:

الأول: أنها جنسيةٌ حقيقةً[2]، وبه قال سيبويه[3] وجمهورُ النحويين، فإذا قلتَ:

---

(١) البيت من بحر الرمل، ولم أقف على قائله، وهو في التذييل والتكميل ١٥٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٩٢/٢، والهمع ٣٩/٥، والدرر ٢١٦/٥ .

(٢) جاء في حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح ٩٥/٢: «قال أبو موسى: يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرَّجُلُ زيدٌ، وأفاضلُ الناس داخلين في بئسَ الرَّجُلُ زيد» .

(٣) الكتاب ١٧٧/٢، وانظر: شرح السيرافي (مخطوط) ٣٠/٣، واللمع ٢٠٠، و الغرة في شرح اللمع لابن الدهان (مخطوط) لوحة ١١٠، والجمل ١٠٨، وشرحه لابن عصفور ٦٠٤/١، وشرح المفصل ١٣٠/٧، وشرح ابن القواس ٩٦٩/٢-٩٧٠، وشرح الألفية للمرادي ٨٤/٣، والمساعد ١٢٦/٢، وارتشاف الضرب ١٦/٣. قال الرضي: «واعلم أن اللام في نحو: نعم الرَّجُلُ زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه؛ لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة إضافة كل إليه» شرح الكافية ٣١٢/٢ .

ونسب الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى سيبويه أن أل في فاعل نِعْمَ وبئس للعهد، قال سيبويه في الكتاب ١٧٧/٢: واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نِعْمَ الرَّجُلُ، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول: عبد الله هو فيها، وهو غيره ...» انظر حاشية المقتضب ١٤٠/٢ برقم (٢)، ونقل بعض الباحثين كلام الشيخ عضيمة برمته دونما إشارة إليه. ينظر تعليق المحقق على شرح ابن القواس ٩٢٩/٢ حاشية رقم (٣) .

نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« الرَّجُلُ » عامٌّ، والجنس كلُّهُ هو الممدوح، وحصل لـ« زيد » المدحُ لأنه فرد من أفراد الجنس الممدوح، ولذلك قال سيبويه[1]: « كأنك تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح » . واستدلوا على هذا المذهب بأمرين:

أحدهما: قولهم: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، بإسقاط تاء التأنيث، فلولا أنَّ المرأة لحظ فيها الجنس لا الواحدة، لم يجز إسقاط التاء .

الثَّاني: أنَّ الاسم المحلى بالألف واللام يجيءُ كثيراً للجنس، فحمله على الأكثر أولى[2].

ورُدَّ هذا المذهب[3] من جهة اللفظ ومنْ جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فبتثنيته وجمعه، قالوا: نِعْمَ الرجلان أخواك، ونعمَ الرجالُ إخوتُكَ، والجنس لا يثنى ولا يجمع[4].

وأما من جهة المعنى فبأنه يقتضي أن يكون زيدٌ ممدوحاً أو مذموماً / في عموم [١٠/ب] أفراد الجنس لا بخصوصيته، وذلك ينافي المبالغة التي وضع لها الباب، وبأن زيداً هو المقصود بالمدح أوالذم، وعلى هذا المذهب إنما هو ممدوحٌ أو مذمومٌ بالتَّبَع، فيكون مقصوداً بالمدح أو الذم غيرَ مقصود بهما، وهذا تناقضٌ، وبأنه يؤدي إلى التكاذب بين نِعْمَ وبئسَ[5]؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، مدحتَ جميعَ الرجالِ على جهة الاستغراق، فلم يبقَ واحدٌ إلا وقد مدحتَهُ، فلو قلتَ بعد هذا: بِئسَ الرَّجُلُ عمروٌ، فقد

(١) انظر: الكتاب ١٧٧/٢ .

(٢) انظر: شرح الجمل ٦٠٣/١ - ٦٠٤ .

(٣) انظر: هذ الرد في التذييل والتكميل ١٥٨/٣ .

(٤) كتب في الحاشية: مطلب في أن الجنس لا يثنى ولا يجمع .

(٥) قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ٩٥/٢: «قوله: (ورد بأدائه إلى التكاذب)، يمكن أن يجاب: بأن المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال، وذمه ببعض أنواع النقص، ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة، ولا تكاذب في ذلك» .

كذبْتَ؛ لأنك ذممْتَ مَنْ كنتَ حَكمْتَ بمدحه، فإن كنتَ صدقْتَ في الأوَّلِ كذبْتَ في الثَّاني، وإن كنتَ صدقْتَ في الثَّاني كذبْتَ في الأول .

وأُجيبَ عن التثنية والجمع: بأن الجنس قد يثنى ويجمعُ باعتبار أنواعه أو باعتبار تتبع أفراده اثنين أو جماعة، والمعنى في قولك: نِعْمَ الرجلان أخواك، ونِعْمَ الرجالُ إخوتُكَ، استغراقُ جنس الرجال بالمدح بقيد كونهم اثنين اثنين أو جماعة جماعة[1] .

وقد يُجاب عما اعتُرِضَ به من جهة المعنى: بأنه قد يمدح الجنس مستغرقاً لأفراده لأجل واحد مخصوص منهم، فالمخصوصُ لذلك الواحد، والعمومُ من أجله، وبه يُعرَفُ أنَّه هو المقصود .

وأما ما ذَكَرُوه من التكاذب فالجوابُ: أنَّ المدحَ ليس بقطعيٍّ، وإذا ظُنَّ أنَّ زيداً ممدوحٌ مُدِحَ الجنسُ بسببه، وإذا ظُنَّهُ مذموماً ذُمَّ الجنسُ بسببه، ولا تكاذُبَ في ذلك؛ لأنَّ الظُّنُونَ تتغيَّرُ .

القول الثَّاني: أنها جنسيةٌ مجازاً[2]، وإذا قلتَ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فالمراد تنزيل زيد منزلة الجنس بكماله، فكأنك قلتَ: مدحتُ زيداً الذي هو بمنزلة جميع الرجال، فهو نظير قولهم[3]: أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ، أي[4]: أكلتُ شاةً يقوم أكلُها مقامَ أكلِ جميعِ

---

(١) انظر: شرح الجمل ٦٠٥/١ .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١: «وقد استعملوا الجنسية مجازاً في الدلالة على الكمال مدحاً وذماً نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمروٌ) كأنه قال: نعم الجامعُ لخصال المدح، وبئس الجامع لخصال الذم عمرو»، وحكم عليه ابن الحاجب في شرح المفصل ٩٨/٢ بالخطأ المحض، واستبعده الرضي بقوله: «فإن قلت: بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول: أنت الرَّجُلُ كل الرَّجُلُ، قلت: امتناع التصريح بمثل هذا بنحو: نعم كل الرَّجُلُ يدل على أنه لم يقصد به ذاك» شرح الكافية ٣١٢/٢، وانظر: شرح الجمل ٦٠٥/١، وارتشاف الضرب ١٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٤/٣، والمساعد ١٢٦/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١١٦/٢ .

(٤) في الأصل: «إني» .

الشِّياه،وقولهم: كلُ الصَّيد في جَوفِ الفَرَا[1]؛ أي: الفَرَا (الذي هو حمارُ الوحش) يقومُ مَقامَ جميع الصيد، وإليه / ينظرُ قولُ المتنبي: [١١/أ]

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي واحِدِ[2]

وتلخيصُ هذا المذهب: أنك عبَّرْتَ باسم الجنس عن فرد من أفراده وهو «زيد»، فكأنك قلتَ: نِعْمَ زيدٌ زيدٌ . ٥

ورُدَّ: بأنَّ مثلَ هذا التَّجوُّز إنما يُقالُ حيث يكون اللفظُ صريحاً في الدلالة عليه، أو ما يقرُبُ من الصَّريح، ولا لفظَ هنا يدلُّ على هذا التَّجويزِ دلالةً واضحةً، فلا يُحمَّلُ كلامُ العرب من المعنى على ما لا دليلَ عليه من اللفظ .

القولُ الثَّالث: أن تكونَ للعهد في الشَّخص الممدوحِ أو المذمومِ[3]، فإذا قلتَ: ١٠ نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فـ«الرَّجُلُ» هنا يُرادُ به شخصٌ معهودٌ؛ وهو زَيدٌ، وبهذا القولِ قالَ الأستاذُ أبو إسحاقَ بنُ مَلْكُون الأندلسيُّ[4]، وأبو منصورٍ الجَوَالِيقيُّ

---

(١) مثلٌ يُضرب لمن يفضل على أقرانه، وقد تمثل به النبي ﷺ حين أسلم أبو سفيان. انظر: الأمثال لأبي عبيد ٣٥، وجمهرة الأمثال ١٦٢/٢، ومجمع الأمثال ١١/٣ .

(٢) البيت من بحر السريع، وقد تبع المصنفُ ـ رحمه الله ـ ابنَ عصفور في شرحه على الجمل ٦٠٥/١ في نسبة هذا البيت، وقد بحثت عنه في ديوان أبي الطيب فلم أجده، والحقُّ أنه لأبي نُواسٍ يستعطفُ الرشيد على الفضل البرمكي، والبيت في ديوانه: ٤٥٤، وانظر: التذييل والتكميل ١٥٩/٣، وسرح العيون: ٣١٥ .

(٣) انظر: شرح الجمل ٦٠٥/١، وارتشاف الضرب ١٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٤/٣، والمساعد ١٢٦/٢ .

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق، المعروف بـ«ابن ملكون»، نحوي جليل، أخذ عنه ابن خروف والشلوبين وغيرهم، من تصانيفه: «شرح الجمل» و«شرح الحماسة» و«النكت على التبصرة» توفي سنة ٥٨١ هـ، وقيل: ٥٨٤هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٩٦/٤، وإشارة التعيين ١٨، وبغية الوعاة ٤٣١/١ .

وانظر: رأيه في: شرح الجمل ٦٠٥/١، والتذييل والتكميل ١٥٨/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٦/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٣١/٥.

البغداديُّ[(١)]، ورجَّحهُ أبو عبدا لله الشَّلوبيني[(٢)]، واستدلوا لهـذا المذهـب: بتثنيتـه وجمعـه، ولو كان للجنس أو للعهد الذهني، لم يصحَّ تثنيتُهُ ولا جمعُهُ؛ لأنَّ الجنسَ إنما هو حقيقـةٌ واحدةٌ، وكذلك المعهودُ في الذهن .

ورُدَّ: بأنه لو كانت للعهد في الشَّخص، لَخَلَتِ الجملةُ الخبريةُ من رابطٍ يعودُ إلى المبتدأ أو ما يقومُ مَقامَ الرَّابطِ من العموم . ٥

فإن قيلَ: فقد أُعِيدَ المبتدأُ بالمعنى، فإنَّ «الرَّجُلُ» على هذا القول هو «زَيدٌ» بعينِهِ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا لا يَسُوغُ على مذهـب الجمهـور، وإنمـا يَسُـوغُ على مذهـب الأخفش ومَن تَبِعَهُ، وهو قولٌ مردودٌ عندهم[(٣)].

القول الرابع: أنها للعهد الذِّهني، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فالمرادُ بـ«الرَّجُـلُ» حقيقةُ الرُّجوليَّةِ المتصوَّرَةِ في الذِّهن، فـالمدحُ لتلـك الحقيقـةِ المطابَقَـةُ لأفـراد الرجـال في ١٠

---

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي، أبو منصور، (والجوالقي نسبة إلى الجوالـق، وهـو وعـاء، فارسي معرب) كان من كبار أهل اللغة، إماماً في فنون الأدب، ثقة صدوقاً، أخذ عنه ابن الجوزي وابن الأنباري وغيرهم، من تصانيفه: «الاقتضاب» في شرح أدب الكتاب، و«المعرب» و«تتمـة درة الغواص» ، توفي سـنة ٥٣٩ هـ. أخبـاره في: إنبـاه الـرواة ٣/٣٣٥، ومعجـم الأدبـاء ١٩/٢٠٥، ووفيات الأعيان ٥/٣٤٢.

وانظر رأيه في أثناء ترجمته من معجم الأدباء ١٩/٢٠٥، والتذييل والتكميـل ٣/١٥٨، وارتشـاف الضرب ٣/١٦، والمساعد ٢/١٢٦، والتصريح ٢/٩٥، والهمع ٥/٣١ .

(٢) هو أبو عبد ا لله محمد بن علي بن محمد الأنصـاري المـالقي، يعـرف بـ«الشـلوبين الصغـير» ، مـن النبهاء الفضلاء، كان كثير التعفف، أخذ عن ابن عصفور، صنف شرحاً لأبيات سـيبويه، وكمـل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، توفي سنة ٦٦٠ هـ. أخباره في بغية الوعاة ١/١٨٧ .

وانظر: رأيه في: ارتشاف الضرب ٣/١٦، والهمع ٥/٣١ .

(٣) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٥٨: «وهذا المذهب لا يتأتى إلا على مذهب الأخفـش في كون الرابط يكون تكرار المبتدأ بغير لفظه... وقد أبطلوا مذهـب الأخفش في كـون الربـط يكـون بهذا، وما انبنى على الباطل باطل» .

الخارج الذين منهم زيدٌ، وهذا القول قال [به][١] جماعةٌ، ورجَّحَهُ ابنُ الحاجب[٢] وطوَّلَ الكلامَ في الدليل عليه، وحَكَمَ بأن غيرَه خطأٌ .

ورُدَّ: بأنه لو كان / المرادُ به العهدَ الذهنيَ، لامتنعَ تثنيتُهُ وجمعُهُ؛ لأنَّ ما في [١١/ب] الذهنِ حقيقةٌ واحدةٌ، فليس لها ثانيةٌ فتُثَنَّى، وبأن الجملةَ على هذا تخلو مما يقُومُ مَقامَ الرابط؛ لعدم العموم في المعهود الذهني.

أجاب ابن الحاجب عن ذلك: بأن الحقيقةَ الذهنيةَ لها جهتان:

جهةُ الإفراد المطابِقَةُ لها في الخارج وهي كثيرةٌ، فبهذا الاعتبار ثُنِّيَتْ وجُمِعَتْ، وأغنَتْ عن الرابط.

وجهةُ اعتبارها في نفسِهَا، وهي حقيقةٌ واحدةٌ، فبهذا الاعتبار لا يُلحَظُ فيها العمومُ، فلا تُثَنَّى، ولا تُجمَعُ، ولا تُغني عن الرابط، والله أعلَمُ .

الحكم الثَّالث: في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز:

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يجوزُ الجمعُ بينهما فلا يُقالُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رجُلاً زيدٌ، وبه قال سيبويهِ[٣] وجمهورُ النحويين، وحجَّتُهُ: أنَّ التمييزَ إنما جيء به لرفع الإبهام، ولا إبهامَ

---

(١) زيادة ينتظم بها السياق .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٧ - ٩٨ ، وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٤ .

(٣) الكتاب ٢/١٧٧، وانظر: الخصائص ١/٣٩٦، وشرح الجمل ١/٦٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧، وشرح التسهيل ٣/١٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٢، والهمع ٥/٣٥ .

وقد تأول أبو علي الفارسي كلام سيبويه، على أن معناه: لا يكون الفاعل ظاهراً حيث يلزمُ التمييز، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمرٌ لا غير، ألا ترى أنه تقول: نعم الرَّجُلُ رجُلاً زيدٌ، فلا يكون التمييز لازماً . نقله أبوحيان في منهج السالك ٢/٣٩٤، والمرادي في شرح الألفية ٣/٩٦. ولم أقف عليه في تعليقة أبي عليٍّ على الكتاب، مع أنه ذكر نص سيبويه في المسألة وعلق عليه بغير هذا، انظر: التعليقة ١/٣١٩ - ٣٢٠ .

=

هنا لارتفاعه بذكر الفاعل .

القول الثَّاني: للمبرد[١] وابن السراج[٢] والفارسي[٣] أنَّه يجوز الجمع بينهما، وعليه جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك[٤]، وهو الظاهر، واستدلوا لهذا المذهب بالقياس والسماع؛ أما القياس: فإن التمييز قد جاء للتأكيد نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾[٥] ألا ترى أنَّ «شهراً» تمييز[٦]، وهو تأكيد؛ لأنه لو لم يُذكر لفهم أنَّ الاثني عشر هي شهور، فلذلك يجوز أن تقول: نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً زيدٌ، فيكون «رجُلاً» تمييزاً مؤكداً كـ«شهراً» في الآية .

وأما السَّماعُ: فمن النثر ما رُوِيَ من قول الحارثِ بنِ عُبَادٍ لما قُتل ابنُهُ: نِعْمَ القتيلُ قتيلاً أصلَحَ بينَ بكرٍ وتَغْلِبَ، على من رواه هكذا برفع الأول وبنصب الثَّاني، وقد رُوِيَ على خلاف هذا، / وقد تقدم[٧] .

وانظر: حاشية (٤) من الملخص ٤٤٧، فقد نقل المحقق عن ابن أبي الربيع في الكافي ٣١٦/١ كلاماً يُفهَمُ منه أن سيبويه أجاز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز، ولم أتمكن من الوقوف على هذا في الكتاب .

(١) المقتضب ١٤٨/٢ .

(٢) الأصول ١١٧/١ .

(٣) الإيضاح ١٢٨. قال ابن يعيش: «وعلى تقدير أن يكون العامل فيه [أي: في (زاداً)] نِعْمَ، فإن ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبو بكر بن السراج، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياساً» شرح المفصل ١٣٣/٧، والهمع ٣٥/٥.

(٤) شرح التسهيل ١٤/٣ ــ ١٥، ومنهم أيضاً الزمخشري في المفصل ٣٢٦، وابن أبي الربيع في الملخص ٤٤٧، وابن القواس في شرح الألفية ٩٧٠/٢. وعقب أبو حيان على كلام ابن مالك بقوله: «وأما ما ذكره المصنف من أن الحامل لسيبويه ما ذكر من الآيات وأبيات الشعر ليست من هذا الباب، فليس بجيد؛ لأن الفرق ظاهر ...» .

(٥) سورة التوبة: من الآية: ٣٦ .

(٦) في الأصل: «تمييزاً» .

(٧) انظر: صفحة: ٢٥ .

ومن النَّظم قولُ جرير يهجو الأخطلَ: [١٢/أ]

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئسَ الفَحلُ فَحلُهُمُ فَحلاً وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ[(١)]

التقدير: بِئسَ الفحلُ فحلاً فحلُهُم، فـ«فحلاً» تميزٌ، و«فحلُهُم» هو المذمومُ، والزلاَّءُ من النساء: الصغيرةُ العَجُزِ[(٢)]، والمِنطِيقُ: الكثيرةُ الكلام، يُطلَقُ على الرَّجُلِ

٥ والمرأةِ بغير تاء .

وقال الآخَرُ:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً[(٣)]

التقدير: فنِعمَ الزادُ زاداً زادُ أبيك، فـ«زادُ» تمييزٌ، و«زادُ أبيك» هو الممدوحُ .

وقال الآخَرُ:

١٠ نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةُ هِنْدُ لَو بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَو بِإِيمَاءِ[(٤)]

ورُدَّ ما احتجُّوا به من القياس والسَّماع، **أمَّا القياسُ:** فإنَّ «نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً» لا يُقاس في التمييز على نحو قوله تعالى: ﴿ إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾؛ للفرق بينهما، ألا ترى أنَّ «الرجلَ» لم يُوضَعْ مُبهَماً فيَحتَاجُ في موضعٍ من المواضع إلى

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان جرير ١٩٢/١، والشاهد في: المقرب ٧٣، وشرح التسهيل ١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢، والمساعد ١٣٠/٢، والتصريح ٩٦/٢، والهمع ٣٥/٥.

(٢) تاج العروس (زلل) .

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - في ديوانه ١١٨/١، من قصيدة مطلعها:

أَبَتْ عَيْنَاكَ بالحَسَنِ الرُّقَادَا وأَنْكَرَتِ الأَصَادِقَ والبِلاَدَا

والشاهد في المقتضب ١٤٨/٢، والإيضاح ١٢٩، وشرحه (المقتصد) ٣٧٢/١، وإيضاح شواهده ١٣٢/١، والخصائص ٣٩٦/١، وشرح المفصل ١٣٢/٧، وشرح الجمل ٦٠٦/١، وشرح التسهيل ١٥/٣، والخزانة ٣٩٤/٩، وغيرها من المصادر .

(٤) من بحر البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شواهد التوضيح ١١٠، وارتشاف الضرب ٢٢/٣، وأوضح المسالك ٢٧٧/٣، والتصريح ٩٥/٢، والمغني ٦٠٤، وشرح أبياته ٢٧/٧، والهمع ٣٥/٥، والخزانة ٣٩٨/٩ .

التَّمييز، بخلاف « اثْنَا عَشَرَ » ونحوِهِ، فإنه وُضِعَ أولاً علـى الإبهـام، فيَحتَـاجُ إلى التمـيـيز، فإذا اقترَنَ بالكلام في مَوضِعٍ مَا مَا يُغني عن التَّمييز، صارَ التَّمييزُ مُؤَكِّداً .

وأمَّا السَّماعُ فأوَّلوهُ بأن يكون المنصوبُ المدَّعَى تمييزاً حالاً مؤكِّـدَةً[1]، التقديـر: نِعْمَ القتيلُ في حال كونه قتيلاً وكذلك الباقي، [فمـا كـان] مشـتقاً فـلا إشـكالَ، ومـا كـان جـامداً أُوِّلَ بالمشـتق، وزادُوا في تـأويل قولـه: « زاداً » أن يكــونَ « زاداً » مصــدراً منصوباً بـ« تزوَّدْ » على حذف الزوائد، وقد حكى الفراءُ[2] فيه ذلك. وقيل: هو بدلٌ من « مثل »[3]. وقيل: هو مفعولٌ بـ« تزوَّدْ »[4]، و« مثلَ » على هذا الإعراب كان صفـةً لـ« زاد »، ثم قُدِّمَ وانتَصَبَ على الحال. وقيل: « زاداً » تمييــزٌ لـ« مِثلَ »[5] كما تقـول: لي مثلُـكَ غلاماً، وفي هذا / التأويل الفصلُ بين التمييز والمميَّز. هذا ما ذَكَرُوهُ من التأويلات . [١٢/ب]

قال الشَّيخُ أبوحيَّان[6]: وعندي أنَّ التأويلَ في هذا النـوع، أن يكـون في « نِعْـمَ » ضميرٌ مستترٌ، والمنصوبُ تمييزٌ له، والظاهرُ المرفوعُ هو المخصوصُ بالمدح أوالـذم، قُـدِّمَ على التمييز، وحيثُ ثَمَّ مرفوعٌ ثانٍ كان بدلاً من المرفوع الأوَّلِ، فتُعربُ « قتيلاً » تمـيـيزاً للضمير في نِعْمَ، و« القتيلُ » هو الممدوحُ، التقدير: فنِعمَ قتيلاً القتيلُ المعـروفُ، وتُعـربُ « فَحلاً » تمييزاً للضمير في بئسَ، و« الفحلُ » هو المخصوصُ بـالذم، و« فحلُهُـم » بـدل منـه، التقدير: بئسَ فحلاً الفحلُ فحلُهُم، وكذلك في الباقي .

---

(١) انظر: المقرب ٧٣، والتذييل والتكميل ٣/١٦٤ .

(٢) انظره في شرح المفصل ٧/١٣٣، والتذييل والتكميل ٣/١٦٥، وتقديره: تزود مثل زاد أبيـك فينا تزوداً .

(٣) كأنه أوقعه على المخصوص أي: تزود مثل زاد أبيك زاداً حسناً. ينظر التذييل والتكميل ٣/١٦٥.

(٤) انظر: المقرب ٧٣، وشرح المفصل ٧/١٣٣ ، والتذييل والتكميل ٣/١٦٥ .

(٥) شرح المفصل ٧/١٣٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/١٦٥ بتصرف .

قلتُ: وهذا التأويلُ حسنٌ قريبُ المتناول، لولا ما فيه من تقديمِ المخصوص بالمدح أو الذم على التّمييز، وهو قليلٌ .

القول الثّالث: لبعض النّحويين[1] وهو التفصيلُ بين أن يقترن بالتّمييز زيادةُ معنىً لا تُفْهَمُ من الفاعل فيَجُوزُ، أو لا يقترنُ به زيادةُ معنىً فيمتَنِعُ، فيَجُوزُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رجُلاً صالحاً زيدٌ؛ لأنَّ التّمييزَ قد اقترنَ به معنى الصلاح، وهو غيرُ مفهوم من الفاعل، ويمتنعُ: نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً زيدٌ؛ لعدم الزيادةِ، والله أعلم .

الحكم الرابع: في توابع الفاعل الظاهر في هذا الباب:

أمَّا العطفُ والبدلُ فجائزان، بشرط أن يَصلُحَا لمباشرة نِعْمَ وبئسَ[2]، بناءً على أنَّ العطفَ والبدلَ على تقدير تكرار العامل، فتقول: نِعْمَ الرجلُ والمرأةُ زيدٌ وهندٌ، ونعمَ الرجلُ غلامُ المرأةِ زيدٌ؛ لأنَّكَ لو قلتَ: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ، جاز، فلو قلتَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أو نِعْمَ الرجلُ رجلٌ زيدٌ، لم يجز؛ لأنَّكَ لو قلتَ: نِعْمَ زيدٌ، ونعمَ رَجُلٌ، لم يَجُزْ على الصحيح .

وأمَّا التّأكيدُ فلا / يخلو[3] أن يكون لفظياً أو معنوياً[4]، فإن كان لفظياً، أجازَهُ [١٣/أ]

(١) منهم ابنُ عصفور ـ رحمه الله ـ في المقرب: ٧٢، ولكنه أخذ بمذهب الجمهور في شرح الجمل ٦٠٦/١، قال أبو حيان في منهج السالك ٣٩٣/٢: «والجوازُ اختيارُ الناظم، والمنعُ اختيارُ ابنِ عصفور»، وانظر: التذييل والتكميل ١٦٥/٣، وشرح الألفية للمرادي ٩٤/٣، والمساعد ١٣٠/٢، والهمع ٣٥/٥ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٨/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٧/٣، والمساعد ١٢٩/٢ .

(٣) في الأصل: «فلا يجوز» ولعل الصواب ما أثبته، والله أعلم .

(٤) انظر: الأصول ١٢٠/١ .

ابن مالك[1] فتقول: نِعْمَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ زيدٌ، قال الشيخ أبو حيان[2]: وينبغي أن لا يُقْدَمَ على جواز ذلك إلا بسماعٍ من العرَب؛ لأن فاعلَ نِعْمَ وبئسَ له أحكامٌ مغايرَةٌ لكثير من أحكام غيرهما .

وإن كان معنوياً فمَن قال: إنَّ الألفَ واللامَ للجنس، فينبغي أن لا يجوزَ، قال ابنُ مالك[3]: لأن القصدَ بالتأكيد المعنوي رفعُ توهُّمِ إرادة الخصوص بما ظاهرُهُ العمُومُ، أو رفعُ توهُّمِ المجاز بما ظاهرُهُ الحقيقةُ، وفاعلُ نِعْمَ وبئس بخلاف ذلك؛ لأنه قائمٌ مَقَامَ الجنس، فلا يُتوهَّمُ فيه خصوصٌ ولا مجازٌ، فلا احتياجَ إلى التأكيد المعنوي[4]، ومَن قال: إن الألفَ واللام للعهد، فينبغي أن لا يُجوِّزَ التأكيدَ المعنويَّ، فيقولَ: نعمَ الرجُلُ نفسُهُ،؛ لأنَّ الرجلَ عنده ليس مُراداً به الجنسُ .

وأماً النعتُ ففيه خلافٌ؛ ذهب الجمهورُ أنه لا يجوزُ، وأجازه قومٌ منهم ابنُ السَّرَّاجِ والفارسيُّ[5]، ومن أدلتهم: قولُ الشَّاعر:

(١) شرح التسهيل ٣/١٠، ومثله في شرح الكافية ٢/٣١٧. وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، والمساعد ٢/١٢٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣/١٠، وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٩، والمساعد ٢/١٢٨ .

(٥) تعارضت نقول العلماء حول رأي الجمهور، وكذلك رأي ابن السراج ومعه الفارسي في مسألة جواز نعت فاعلَي نعمَ وبئس؛ فالشارح هنا يقررُ أن الجمهورَ لا يجيزون ذلك، وهو متابعٌ لأبي حيان الذي نص على ذلك في ارتشاف الضرب ٣/١٨، والتذييل والتكميل ٣/١٦١ ومثله في شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، والهمع ٣/٣١ .

والذي نقله ابنُ مالك - في رأي الجمهور - هو جوازُ النعت خلافاً لابن السراج والفارسي. شرح التسهيل ٣/٨، ١٠، وتابعه ابنُ هشام في المغني ٧٦٥ حيث قال: « وأجاز غيرُ الفارسي وابنِ السراج نعتَ فاعلَي نعم وبئس ...» وبناءً عليه يكون رأيُ الجمهور هو جوازُ النعت لا منعُهُ، كما نص المصنِّفُ ومن قبلِهِ أبو حيان والمرادي - رحمهم الله تعالى - .

=

نِعـمَ الفتى المرِّيُّ أنتَ إذَا هُمُ　　　حَضَروا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المُوقِدِ[1]

= أما رأيُ ابنِ السراج والفارسيِّ فيُفهَمُ مما سبق - من كـلام ابن مـالك وابـن هشـام — أنهمـا يذهبان إلى المنع، ويحملان ما جاء منه على البدل، بينما نص المصنف يدل على أنهمـا يذهبـان إلى الجواز. والحقُّ أن الصوابَ ما قرره ابنُ مالك؛ وهو المنعُ، فقد نصَّ ابنُ السراج على ذلك بقوله في الأصول ٣/١٢٠: «وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نعمَ الفتى المرِّيُّ أنت إذا هُمُ　　　حضَروا لدَى الحجُرَاتِ نارَ الموقِدِ

وهذا يجوزُ أن يكون بدلاً غيرَ نعت، فكأنه قال: نعمَ المريُّ أنتَ ...» .

أما رأيُ أبي عليٍّ، فقد نقل البغداديُّ عنه في التذكرة قولَه: «قُرئَ على أبي بكر من الأصول:

(نعمَ الفتى المري أنت ...)

البيت. قال أبو بكر: حمَلَهُ قومٌ على الصفة، وهو عندنا على البدل؛ لأن وصفَهُ قبيـحٌ. قـال أبـو عليٍّ: لأن فاعلَ نعم إذا كان ظاهراً فالمقصودُ به الجنسُ، وليس بعـد الجنـس شـيءٌ يُلبِسُ فيفصَـلَ بينهما» الخزانة ٩/٤٠٥ .

وممن صرح بجواز النعت العلامةُ أبو الفتح بنُ جني في إعراب الحماسة: لوحة (١٩١ - مخطوط) عند قول يزيد بنِ قُنافَةَ:

لَعَمْري وَمَا عُمْري عَلَيَّ بهيِّنٍ　　　لَبِئْسَ الفَتَى المدعُوُّ باللَّيلِ حاتمُ

قال: « قال أصحابنا في قول الشاعر:

«نعم الفتى المري أنت ...»:

إن «المريَّ» بدلٌ من الفتى، قالوا: وذلك أنَّ فاعلَ نعم وبئس لا يجوزُ وصفُهُ من حيث كان واقعـاً على الجنس، والجنسُ أبعدُ شيء عن الوصف؛ لفسـاد معنـاه — وقـد ذكرنـا ذلـك —، فلمـا كـان كذلك، عدلوا به عن الوصف إلى البدل، فقياسُ هذا أن يكون « المدعوُّ » بدلاً من « الفتى » - كـذا قالوا -. فأما أنا فـأُجيزُ جـوازاً حسـناً أن يكون « المدعـوُّ » وصفـاً لـ« الفتى »...» وتبعه أيضـاً المرزوقي في شرح الحماسة ٣/١٤٦٤-١٤٦٥، وانظر: التبصرة ١/٢٧٨، وشرح الألفية للمـرادي ٣/٨٥، وشرح أبيات المغني ٧/٢٣٥.

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى، وهو في ديوانه: ٢٧٥ بشرح الإمام ثعلب، و٢٣٣ بشرح الأعلم. وفي الأصل: « لدى الخراب » ولعله تحريف، وما أثبته هو ما في الديوان والمصادر .

والشاهد في: الأصول ١/١٢٠، والتبصرة ١/٢٧٨، وشرح التسهيل ٣/١٠، والتذييل والتكميـل ٣/١٦١، والمساعد ٢/١٢٨، والمغـني ٧٦٥، وشـرح أبياتـه ٧/٢٣٥، وشـرح الأشموني ٣/٣١، والخزانة ٩/٤٠٤. و(المري): نسبة إلى مرة أحد أجداد سنان بن حارثة، الذي كان زهير مادحـاً

=

ومن منع ذلك قال: إنَّ « المرّيَّ » بدلٌ لا نعتٌ .

الحكم الخامس: في الفصل بين نِعْمَ وبئسَ وفاعلِهما الظاهر:

ولا يخلو الفاصلُ أن يكون مما يتعلّقُ بالفاعل أو لا، فإن كان مما يتعلّقُ بالفاعل نحو: نِعْمَ فيك الرَّاغبُ زَيدٌ، فمَنَعَه عامَّةُ النَّحْويين[1]؛ لِمَا يَلزَمُ فيه من تقديم بعض الصِّلَةِ على الموصول؛ لأنَّ « أل » موصولةٌ، و« فيك » من تمام الصلة. وأجازه الكِسَائيُّ[2]، ويشهَدُ له قولُ رِفاعَةَ الفَقْعَسيِّ[3]:

فَبَادَرْنَ الدِّيَارَ يَزِفْنَ فِيهَا ... وَبِئْسَ مِنَ المَلِيحَاتِ البَدِيلُ

فـ«من المليحات» متعلق بـ«البديل»، وقد قُدِّمَ عليه، ويمكن أن يكون « من المليحات » / يتعلّقُ بفعل خَرَجَ مَخرَجَ البيان؛ أي: أعني من المليحات، فلا يكون فيه دليلٌ. [١٣/ب]

ويَزِفْنَ: بالزاي والفاء أخت القاف ومعناه: يتبَخْتَرْنَ ويمِلْنَ .

وأجاز أبو عليٍّ في « التذكرة »: نِعْمَ فيكَ الرَّاغِبُ زَيدٌ[4]، على أنَّ « فيكَ » يتعلَّقُ

له ولابنه هرم بن سنان. و(الحجرات): جمع حُجَر، وهو جمع حجرة، يريد شدة الشتاء. و(المُوقد): الذي لا تخمد ناره للضيف والطارق، وقيل: الحجرات: السرادقات. (شرح الديوان لثعلب) .

(١) انظر: الملخَّصُ: ٤٤٦، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٢) علّق ابن السراج رحمه الله على كلام الكسائي بقوله: «ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب... فإن قال: أجعل (فيك) وأقدمه كما قال: ﴿ بئسَ للظالمين بدلا ﴾ قيل له: هذا أقرب إلى الصواب...» وانظر: المثال في: الأصول ١١٩/١، والمسائل البصريات ٨٣٤/٢، والتبصرة ٢٧٧/١، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٣) لم أقف له على ترجمة فيما اطلعت من المصادر . والبيت في: التذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٣/٥، والدرر ٢٠٦/٥

(٤) الذي يظهر من كلام أبي علي في المسائل البصريات ٨٣٤/٢ - ٨٣٧ أنه لا يجيز ذلك، حيث قال في معرض حديثه عما نقله الكسائي من قولهم: (لنعم فيك الراغب زيد) قال: «ولا أظن الكسائي

=

بـ«نِعْمَ»، وفيه نَظَرٌ .

فإن كان الفاصلُ ممّا لا يتعلق بالفاعل؛ فالنَّحويُّون على المنع[١]، سواءٌ كان ظرفـاً أو مجروراً أو غيرَهما، فلا يُقالُ: نِعْمَ في الدَّارِ الرَّجُلُ زَيدٌ، ويجوز: نِعْمَ الرَّجُلُ في الـدار زَيدٌ. إلا أنَّ بعضَ الأندلسيين[٢] جنَحَ إلى الجواز قال: «نِعْـمَ» غـيُر مركَّبـةٍ مـع فاعلهـا، ومتمكِّنةٌ من رفع الظاهر والمضمَر، فلا مانعَ من الفصل بينها وبين فاعلِها. وكلامُهُ غـيرُ ظاهر؛ لأنَّ بابَ نِعْمَ وبئس ليس بقياسٍ، ومـا جـاء مـن الفصـل في الشِّعر حُمِـلَ علـى الشذوذ، قال الشَّيخُ أبو حيان[٣]: وَجَدتُ في شعر العرب الفصلَ بـين بِئسَ ومرفوعهـا بـ« إذن » وأنشد:

أجاز تقديم الصلة على الموصول، ولكن إن قال: أجعله تبييناً، وأجعل العامل فيه الفعل؛ لأن نعم فعل، والظروف تعمل فيها المعاني، فإذا كانت المعاني تعمل فيها، فـالفعل أحـدر أن يعمـل فيهـا، فإن قيل: إن هذا فعل لا يتصرف، فلا يفصل بينه وبين فاعله بالظرف ؟

قيل: ليس قلة تصرفه بأمنع له من العمل من المعاني، والمعاني تعمل فيها، فكذلك الفعـل الـذي لا يتصرف ...» مما سبق يفهم أن أبا علي يؤيد رأي الكسائي، إلا أنه عقب على ذلـك مصرحـاً برأيه فقال: «إلا أن الذي يضعف عندي هذا الذي أجـازه، ويمنـع منـه اجتمـاعهم على المنع مـن الفصل بالظرف بين ما وخبره في التعجب، في قولهم: ما في الدار أحسن زيداً، فمنعهم هذا الفصل بالظرف بين المبتدأ وخبره مع أن العامل فيه فعلٌ أقوى مـن نعـم... دلالـة على الفصـل بـين نعـم وفاعله أشد امتناعاً من حيث كان الفاعل أشد اتصالاً من الابتـداء بالخبر... وإذا امتنـع هـذا في الابتداء بلا خلاف علمناه، وجب أن يكون فيما أجـازه الكسـائي أشـد امتناعـاً...» . ومـا نقلـه المؤلف ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩/٣ .

(١) انظر: الملخص ٤٤٦، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٢) يقصد ضياءَ الدين بنَ العلج النحوي، فقـد نقـل عنـه أبـو حيـان في التذييـل والتكميـل ١٦١/٣، وارتشاف الضرب ١٩/٣ ذلك فقال: «وفي البسيط: يصح الفصل بين الفعل والفـاعل لتصرفـه في رفعه الظاهر والمضمر، وعدم التركيب. انتهى» وانظر: الهمع ٣٢/٥ .

(٣) والظاهر من كلامه هذا أنه يقول بجوازه، انظر: المراجع السابقة .

أَرُوحُ وَلَمْ أُحْدِثْ لِلَيْلَى زِيَارَةً لَبِئْسَ إِذَنْ رَاعِي المَوَدَّةِ والوَصْلِ[١]

وبالقَسَم، قال:

بِئسَ عَمْرُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوا أَضْيَافَهُمْ لَحْماً وَخزْ[٢]

ففي هذا البيت على رواية «عَمْرُ الله» شاهدان: تنكير فاعل بِئسَ، والفصلُ بين

٥ بِئسَ وفاعلها .

الحكم السادس: في لَحَاق نِعْمَ وبئسَ التاءُ الساكنةُ الدالةُ على تأنيث الفاعل الظاهر:

ولا يخلو الفاعل أن يكون مُذكَّراً كُني به عن مذكَّرٍ، أو مؤنثاً كُني به عن مؤنَّثٍ، أو مذكَّراً كُني به عن مؤنَّثٍ، أو مؤنَّثاً كُني به [عن][٣] مذكَّرٍ، فهذه أربعة أقسام[٤]:

أما الأول فمثاله: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، واتفق النحويون على عدم لحاق تاء التأنيث

١٠ هنا؛ لأن الفاعل مذكَّرٌ، وقد كُني به عن مذكَّرٍ وهو «زيد».

وأما الثَّاني فمثاله: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ويجوز فيه الوجهان[٥]، فمَن ألحقَ التاءَ، فلا إشكالَ؛ / لأن الفاعلَ مؤنَّثٌ حقيقيٌّ كُني به عن مؤنَّثٍ حقيقيٍّ، ومَن لم يُلْحِقْ فلأنَّ [١٤/أ] نِعْمَ فعلٌ غيرُ متصرف، وأشبَهَ الحرفَ، والحرفُ لا تلحقُهُ العلامةُ؛ لتأنيث ما بعده، ومنهم مَن قال: إنما لم تَلحَق العلامةُ؛ لأن الفاعلَ اسمُ جنس، واسمُ الجنس يجوزُ تأنيثُهُ

---

(١) البيت لمجنون ليلى، وهو في ديوانه: ١٨١،ونسبه ابن المعتز في طبقات الشعراء: ٣٢٩ إلى أبي هلال الأحدب واسمه غُصَين بنُ بَرَّاق، في أثناء ترجمته له . والبيت في : الحماسة ٧٣/٢، وشرحها للمرزوقي ١٣١٨/٣، وشرحها للتبريزي ١٥٣/٣، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٣/٥ .

(٢) سبق تخريجه صفحة: ٢٨،وهناك روي (بئس قوم الله)،وبالروايتين جاء أيضاً في الهمع ٣٣/٥-٤٠.

(٣) «عن» ساقطة من الأصل .

(٤) انظر:ها في التذييل والتكميل ١٦٩/٣ .

(٥) قال سيبويه رحمه الله: «واعلم أن نِعْمَ تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلتَ: نعمَ المرأةُ، كما قالوا: ذهب المرأةُ، والحذفُ في نِعْمَ أكثر» الكتاب ١٧٨/٢ .

وتذكيره[1].

وأما الثَّالث فمثاله: نِعْـمَ البَلَـدُ هـذه الـدارُ، فيجـوزُ إلحـاقُ العلامـة وتركُهَـا[2]، فإلحاقُهَا باعتبار أنَّ البلدَ كُني به عن الدار، وهي مؤنثةٌ، وتركُهَا باعتبار لفظ البلد؛ لأنه مُذَكَّرٌ، وعَدَمُ إلحاق العلامة أحسنُ. فمن إلحاق العلامة قولُ الشاعر:

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ[3]

فأَلحَقَ العلامَةَ وإن كان الزَّورَقُ مذكرًا؛ لأنه كُنِيَ به عـن المؤنـث، وهـي الحـرَّةُ، والعَيطَلُ: الطويلة العُنُق، وثَبجَاء: بالمثلَّثة والموحَّدَة من أسفل والجيـم: العريضَـةُ مـا بـين الكاهل والظهر[4]، ومُجْفَرَةٌ بالجيم: عظيمةُ الجُفْرَة[5] وهي الجوف، والدعائمُ: المراد بها اليَدَان، والـزَّوْرِ: أعلى الصَّـدر[6]، والـزَّورَقُ: السـفينة الصغيرة. يصِفُ ناقته بالشـدة واتساعِ ما بين يديها، وأنها في البر كالسفينة في البحر.

ويَظهَرُ من كلام سيبويه[7] أنَّ هذا القِسمَ لا يجوزُ فيه إلحاقُ التاء، وكذلك يَظهَـرُ

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣٦/٧ .

(٢) ينظر الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٧٤/١، من قصيدة يمدح بها هلال بن أحوز التميمي مطلعها:

يَا دَارَ مـيَّــةَ بالخَـلْـصَاءِ فَالجَـرَدِ سَقْيًا وإن هِجْتِ أدنى الشَّوقِ لِلكَمِدِ

والشاهد في معاني القرآن للفـراء ٢٦٨/١، والصحـاح (زرق)، والتبصـرة ٢٧٦/١، والمفصـل ٣٢٧، وشرحه للخوارزمي (التخمـير) ٣١٩/٣، ٣٢٠، وشـرحه لابـن يعيـش ١٣٦/٧، وشـرح الجمل ٦٠٧/١، والمقرب ٧٢، وشرح التسـهيل ٢٠/٣، والتذييـل والتكميـل ١٧٠/٣، والخزانـة ٤٢٠/٩ . و(الحرة): الكريمة، أراد بها الناقة .

(٤) انظر: التاج (ثبج) .

(٥) في تاج العروس (جفر): «ومن المجاز: الجُفرَة ـ بالضم ـ: جوفُ الصـدر، أو هـو مـا يجمـع الصـدر والجنبين، وقيل: هو منحنى الضلوع، وكذلك هو من الفرس وغيره، ... وهو مجفَرٌ ـ بفتح الفاء ـ أي: واسعها، أي: الجفرة» وانظـر: الصحـاح (جفـر)، وفي الخزانـة ٩/ ٤٢١ ضبطهـا العلامـة البغدادي رحمه الله بكسر الفاء فقال: «والمجفِرةُ: بضم الميم وسكون الجيم وكسر الفاء: ...».

(٦) كنى بـ«دعائمَ الزَّور» عن عظم قوائمها (الخزانة) .

(٧) سها المؤلف رحمه الله في إيراد هذا الرأي لسيبويه ومعه ابن عصفور هنا، وكان عليه أن يذكره في القسم الرابع، (وهو التالي)، أما هذا القسم (وهو ما كان مذكراً كُني به عن مؤنث)، فسيبويه يجيز

=

من كلام ابن عصفور[1]. وقد تأولوا كلام سيبويه .

وأما القسم الرابع فمثاله: نِعْمَ الدَّارُ هذا البلَدُ، ففيه إلحاقُ العلامةِ وتركُهَا، فإلحاقُهَا باعتبار تأنيثِ الدار، وتركُهَا باعتبار أنَّ الدارَ كُني بها عن البلد وهو مذكَّرٌ، وإلحاقُ العلامة أحسنُ[2].

فإن كان الفاعلُ مثنىً أو مجموعاً نحو: نِعْمَ المرأتان الهندان، ونِعْمَ النِّساءُ إخوتُك، جاز الوجهان، وتركُ العلامة مع الجمع أحسنُ، والله أعلم .

انتهت أحكامُ الفاعل الظاهرِ .

وأما إن كان مضمراً فله أحكام :

الأول: في / إثباته، وقد اختلف النَّحْويون في الفاعل من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ [١٤/ب] على أربعة أقوال:

الأول: لسيبويه[3] ومعظمِ البصريين أنَّ الفاعلَ في نِعْمَ ضميرٌ مستترٌ، و«رجُلاً» تفسيرٌ له، فهو يعود إليه، التقدير: هو رجُلاً زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ

فيه إلحاق العلامة وتركها، قال رحمه الله: «وأما قولهم: هذه الدار نعمت البلد، فإنه لما كان البلدُ الدارَ، أقحموا التاء، فصار كقولك: من كانت أمك، وما جاءت حاجتك. ومن قال: نعمَ المرأةُ، قال: نعمَ البلدُ» الكتاب ١٧٩/٢ . وانظر: الحاشية التالية .

(١) مذهب ابن عصفور في هذه المسألة هو عكس ما ذكره الشارح، فابن عصفور هنا يوجب إلحاق التاء؛ لأنه كناية عن مؤنث. انظر: شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٢) هنا كان ينبغي للمؤلف ـ رحمه الله ـ أن يذكر رأي سيبويه وابن عصفور (وهو عدم جواز إلحاق التاء). قال سيبويه: «... وكذلك: هذا البلدُ نعمَ الدارُ، لما كانت البلدَ ذُكِّرَتْ، فلزمَ هذا في كلامهم لكثرته، ولأنه صار كالمثل، كما لزمت التاءُ في: ما جاءت حاجتك» الكتاب ١٧٩/٢، وقال ابن عصفور: «إلا أن يكون مذكَّراً كُنِيَ به عن مؤنث، أو مؤنثاً كُنِيَ به عن مذكَّر، فإنك تعامل الفاعل إذ ذاك معاملة ما كُنِّيت به عنه» شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٣) الكتاب ١٧٨/٢ ـ ١٧٩، وانظر: شرحه لأبي سعيد السيرافي (مخطوط) ٣٠/٣، وشرح التسهيل ١١/٣ ـ ١٢،

بَدَلاً﴾[1] ففي «بِئسَ» ضمير هو الفاعل، و«بدلاً» مفسر له. وقال الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَـاعٍ بِهَا وَزَرا[2]

وهذا القولُ هو الصَّحيحُ. ومن دلائله: ما حُكِيَ من قولهم[3]: «نِعْمَ هُمْ قوماً أنتُمْ»، فـ«هم» تأكيدٌ للفاعل المضمَر المستتر في «نِعْمَ».

٥ **القول الثَّاني**: للكسائي والفراء[4]: أنَّ الفاعلَ هنا لا يكونُ مضمراً، وإنما الفاعل المقصود بالمدح والذم، فإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فالفاعل هو زيد، وكذلك إذا قلت: بِئسَ رجُلاً زيدٌ.

واختلفا في المنصوب قبل الفاعل؛ فقال الكسائيُّ: هو حالٌ جامدةٌ لُحِظَ فيها الاشتقاق، وقال الفراءُ: تمييزٌ منقولٌ من الفاعل[5]، الأصلُ عنده: رجلٌ نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، ١٠ فحُذِفَ «رجل» وقامت صفتُهُ مَقامَهُ، ثم أُسند الفعلُ إلى «زيد» فانتصب «رجلٌ» الذي كان فاعلاً على التمييز.

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .

(٢) ينسب إلى زهير بن أبي سُلمى، ولم أجده في ديوانه المطبوع بشرح ثعلب والأعلم. وهو في: شرح التسهيل ١/١٦٣، ٢/١٦٩، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، وأوضح المسالك ٣/٢٧٥، والتصريح ١/٣٩٢، وشرح الأشموني ٣/٣٢. (تعر): تنزل، و(مرتاع بها): متقلب فيها، و(وزراً): ملجأ.

(٣) انظر: هذا القول في التذييل والتكميل ٣/١٦٣، وارتشاف الضرب ٣/٢١، والمساعد ٢/١٢٩، وشرح الأشموني ٣/٣٢، والهمع ٥/٣٤ .

(٤) انظر: هذا القول في التذييل والتكميل ٣/١٦٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٠، ومنهج السالك ٢/٣٩٠.

(٥) وزاد أبو حيان: «ويقبح عنده - أي: الفراء - تأخيره؛ لأنه تمييز وقع موقع المرفوع، وأفاد إفادته؛ لأن كلاً منهما بين الجنس الذي مدحت به زيداً، ولا يجوز تقدُّمُه على نعم، كما لا يجوز تقديمُ ما وقع موقعه، وأما الكسائي فيجيز تأخيرَ النكرة عن زيد، فيقول: نعم زيد رجُلاً، ولا يجوز تقديمها على نعم كمذهب الفراء، وإن اختلفا في التوجيه، فعلى رأي الكسائي لا يجوز؛ لأن العامل في الحال غير متصرف ...» التذييل والتكميل ٣/١٦٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٠ .

ورُدَّ مذهبُهُما بأمور[١]:

الأول: أنه يقال: نِعْمَ رجُلاً أنت، ونِعْمَ رجُلاً هو، فلو كان «أنت» و«هو» فاعِلَين لـ«نِعْمَ» لوجب اتصالهما بالفعل، وكونهما منفصلين، دليلٌ على أنهما ليسا فاعِلَين؛ لأن الضمير الفاعل لايجوز انفصالُهُ مهما قُدِرَ على اتصاله .

الثّاني: أنه يقال: إخوتك نِعْمَ رجالاً، فيتعيَّن أن يكون الفاعل هنا ضميراً؛ لأنه ليس في الكلام ما يَصلُحُ أن يكون فاعلاً غيرُه .

الثّالث: أنّه يقال: نِعْمَ رجُلاً كانَ زيدٌ، فلو كان «زيد» فاعلاً، لم تدخل عليه «كان»؛ لأن «كان» تُخرِجُهُ عن كونه فاعلاً .

الرابع: أنّه يجوز / في قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ: نِعْمَ رجُلاً، بحذف «زيد»، ولو كان «زيدٌ» فاعلاً لم يحذف[٢]. [١٥/أ]

القول الثّالث: للكوفيين أنّه ليس هناك فاعلٌ لا ملفوظٌ به ولا مقدَّرٌ؛ لأن الكلام في معنى ما لا يحتاجُ إلى فاعِلٍ، ألا ترى أنّه في معنى: زيدٌ الممدُوحُ[٣] .

ورُدَّ: بأنه يلزم منه بقاءُ الفعل دون فاعل .

القول الرابع: لابن الطراوة أنَّ الفاعلَ محذوفٌ[٤]، كأنَّ التقدير: نِعْمَ الرجُلُ

---

(١) ذكر الثلاثة الأولى منها أبو حيان رحمه الله، انظرها في التذييل والتكميل ٣/١٦٢ .

(٢) قال السيوطي: «وقيل: جاز الحذف أيضاً إذا عُلِمَ نحو حديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» الهمع ٥/٣٤ .

(٣) حكاه ضياءُ الدين بنُ العلج، صاحبُ البسيط، ونسبه إلى الكوفيين. انظره في التذييل والتكميل ٣/١٦٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٠ - ٢١.

(٤) واحتج على رأيه أيضاً: «بأن الفاعل لا يبرز في التثنية والجمع، ولأنه موضع إبهام لأجل استغراق المدح، ومواضع الإبهام يحسن فيها الحذف ...» التذييل والتكميل ٣/١٦٢، وانظر: كتاب ابن الطراوة النحوي ٢٧٢، وقد وافقه على رأيه هذا علي بن مسعود الفرخان في كتابه المستوفى ١/١١١ حيث قال: «وإذا قلت: نعم رجُلاً زيد، فالمشهور أن فاعل نعم محذوف بشريطة التفسير ...» .

رجُلاً، ثم حُذفَ الفاعلُ؛ لأنه معلومٌ في الذهن . **ورُدَّ**: بأن الفاعلَ لا يُحذَف .

الحكم الثَّاني:

إذا قلنا: إنَّ الفاعلَ في (نِعْمَ) مِن قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، ضميرٌ، فهل يُرادُ به الجنسُ أو الشَّخصُ، في ذلك خلافٌ، وهو مبنيٌ على الأقوال الأربعة في الألف واللام في الفاعل[1]، فالذين قالوا: إن الألف واللام للعهد الذهني أو الخارجي قالوا: الضمير في نِعْمَ من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، يُرادُ به الشخصُ الذهني أو الخارجي، والذين جعلوا الألف واللام للجنسِ الحقيقي أو المجازي اختَلَفوا؛ منهم مَن جعل الضميرَ للشخص، ومنهم مَن جعله للجنس.

استدلَّ مَن جعل الضميرَ للشخص بتثنية المفسِّر وجمعِهِ في نحو قولك: نِعْمَ رجلين الزيدان، ونِعْمَ رجالاً الزيدون، إذ لو كان الضميرُ للجنس لم يُثَنَّ تفسيرُهُ، و لم يُجْمَع؛ لأنَّ الجنسَ لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ، فكذلك تفسيره.

واستدلَّ مَن قال: إنه للجنس بكونه لا يبرُزُ، فإنه كالمَثَلِ، واعتَذَرُوا عن التثنية والجمع بأنهما ليسا باعتبار كونه شخصاً، بل باعتبار تتبُّعِ أفرادِ الجنس اثنين اثنين أو ثلاثةٍ ثلاثةٍ، فيكونُ على طريقة: هما خيرُ اثنين في الناس؛ أي: هما خير الناس بقيد تتبعهم اثنين اثنين، وقد تقدَّمَ هذا التأويلُ[2] في فاعل نِعْمَ إذا كان ظاهراً. / [١٥/ب] والضمير جارٍ على حكم الظاهر .

الحكم الثَّالث: في تابع هذا الضمير :

ولما كان هذا الضمير مبنياً على الإبهام تعظيماً لمعناه أشبَهَ ضمير الشأن، فعاملوه معامَلَته في عدم توكيدِه والبدلِ منه والعطفِ عليه، وأما النعتُ فممتنعٌ بالأصل؛ لأن

(١) انظر: ما سبق صفحة: ٣٤ فما بعدها .

(٢) انظر: ما سبق صفحة ٢٣ .

الضمير لا ينعت ولا ينعت به، وأما ما تقدم من قولهم: نِعْمَ هم قوماً أنتم[1]، على أنَّ «هم» توكيدٌ للضمير في نِعْمَ، فشاذٌّ لا يُعوَّلُ عليه .

الحكم الرابع: إذا كان هذا الضميرُ مؤنثاً فهل تلحقُ فعلَه علامةُ التأنيث أم لا ؟

فيه خلافٌ؛ ذهب الجمهور أنك بالخيار، فتقول: نعمَت جاريةً جاريتُك، بإلحاق العلامة، وإن شئتَ أسقطتَها، واستغنيتَ بتأنيث المفسِّرِ عنها[2]، ونصَّ الأستاذُ أبو الحسينُ بنُ أبي الربيع[3] على المنع من إلحاق العلامة؛ لأن تأنيث المفسِّر قد أغنى عنها، فلا فائدةَ في إلحاقها، وفيه نظر؛ لأن هذه الحجة عابها جواز إسقاط العلامة، فقولهم: إن فعلْتَ كذا وكذا فبها ونِعْمَتْ، فيه شذوذٌ واحدٌ؛ وهو حذفُ التمييز، وعلى مذهب

---

(١) انظر:ه صفحة ٤٦ .

(٢) وهناك من النحاة من نص على وجوب إلحاق التاء، نقل أبو حيان رحمه الله في ارتشاف الضرب ٢٢/٣ ما نصه: «وإذا كان المضمرُ مفسَّراً بمؤنث، فنص أبو غانم [وهو المظفر بن أحمد بن حمدان المتوفى سنة ٣٣٣هـ] في كتابه «المحلى» على إيجاب التاء فتقول: نعمت جاريةً جاريتُك، وبئستْ جاريةً جاريتُك» . وانظر: التذييل والتكميل ١٦٢/٣، ويظهر من ابن مالك أنه يقول بهذا الرأي، حيث قال: «ويقع فاعل هذا الباب ضميراً مستتراً مفسَّراً بعده بتمييز مطابق للمخصوص بالمدح والذم نحو: نعم رجُلاً زيد، ونعمت امرأة هند ...» شرح التسهيل ١١/٣ ـ ١٢ .

(٣) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، فقيه فرضي مقرئ، أخذ عن الدباج والشلوبين، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» و«الكافي في شرح الإيضاح» و«البسيط في شرح الجمل» و«الملخص في ضبط قوانين العربية» وغيرها. توفي سنة ٦٨٨ هـ . أخباره في: درة الحجال ٧٠/٣، وغاية النهاية ٤٨٤/١-٤٨٥، وبغية الوعاة ١٢٥/٢ .

والنص في كتابه الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٤٧ قال: «لا تقول: نعمت امرأة هند، إنما تقول: نعم امرأة هند، استغنوا بتأنيث المفسِّر» ، وقد وهم محقق الكتاب فخلط بين مسألتين: أولاهما: كونُ الفاعل ضميراً، وهو الذي لا يجيز فيه ابنُ أبي الربيع إلحاقَ التاء. والثَّانيةُ: كونُ الفاعل ظاهراً، وفيه أجاز ابن أبي الربيع ـ كغيره ـ إلحاقَ العلامةِ وإسقاطَها، وعلى هذه المسألة نصَّ في كتابه «الكافي في شرح الإيضاح» ٢١٤/١، فعلَّقَ المحققُ على الموضع الأول، بما قرره ابنُ أبي الربيع في الكافي قاصداً الموضعَ الثَّاني، وفرقٌ بينهما، انظر: حاشية المحقق رقم (١) في الملخص ٤٤٧ .

ابن أبي الربيع شذوذان: إلحاق العلامة، وحذف التمييز، وسيأتي الكلام على هذا في حذف التمييز.

الحكم الخامس: في تثنية هذا الضمير وجمعه:

واختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه والبصريون أنّه لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: نِعْمَا رجُلَين الزَّيدان، ولا: نِعْمُوا رجالاً الزَّيدون، قال سيبويه[1]: «واعلم أنك لا تُظهرُ علامةَ المضمَرين في نِعْمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره».

وأجاز الكوفيون تثنيته وجمعه فأجازوا: قومُك نِعْمُوا رجالاً،وأخواك نِعْمَا رجُلَين، روى ذلك الكِسَائي[2] عن العرب،وحكى الأخفشُ[3] في كتابه «الكبير»[4]:نِعْمَا رَجُلَين الزيدان، / ونِعْمُوا رجالاً الزَّيدونَ، ونِعِمْنَ نساءً الهندات، وتُكسَرُ العينُ؛ لالتقاء الساكنين مع [نون][5] النسوة، وقد سُمِعَ من كلامهم[6]: ونِعْمَ بهم قوماً، قال ابنُ مالك[7]: مراده: ونعموا قوماً، لكن زاد باء الجر في الفاعل كما زيدت في: [١٦/أ]

(١) الكتاب ٢/١٧٩.

(٢) انظره في: أمالي ابن الشجري ٢/٤٢٢، وشرح الجمل ١/٥٦٦، وشرح التسهيل ٣/٥، وارتشاف الضرب ٣/٢٣، والتذييل والتكميل ٣/١٦٦، ومنهج السالك ٢/٣٩٠.

(٣) عن أبي محمد وأبي صالح الأسديَّين، قال الأخفش: «إني لا آمن أن يكونا قد فُهِّما التلقين» انظر: التذييل والتكميل ٣/١٦٦،ومنهج السالك ٢/٣٩٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٣، والهمع ٥/٤٠.

(٤) هو كتاب: «المسائل الكبير»، ويظن كثيرون أنه هو معاني القرآن للأخفش، والحقُّ أنه كتاب مغاير لمعاني القرآن الموجود بين أيدينا، وعن كتاب المسائل الكبير يقول الأخفش نفسه: «لما دخلت بغداد، أتاني هشام الضرير، فسألني عن مسائلَ عَمِلَها وفروعٌ فرّعها، فلما رأيت أن اعتماده واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل، عملتُ كتاب «المسائل الكبير»، فلم يعرفوا أكثر ما أوردته فيه». طبقات النحويين واللغويين ٧٣، وانظر: مقدمة تحقيق كتاب معاني القرآن للأخفش صفحة: ٢١ وما بعدها.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) انظره في: شرح التسهيل ٣/١٤، والتذييل والتكميل ٣/١٦٦، وارتشاف الضرب ٣/٢٣.

(٧) شرح التسهيل ٣/١٤.

﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾[١] .

الحكْمُ السَّادسُ: [في عودة هذا الضمير]:

الضمير في نِعْمَ من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، يعود على « رجل »، وهو من الضمائر التي تعود على ما بعدها لفظاً ورتبةً، وقد تقدَّمَ ذكرُه في باب الضمير[٢].

٥ وإنما جاز أن يعودَ على ما بعدَه[٣] لفظاً ورتبةً لِـلُزُوم استتارِه واستقلالِ الكلام بدونه، فصار كأنه ليس موجوداً في الكلام، فكأنه ليس ثَمَّ ضميرٌ يعودُ على ما بعدَه .

فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ لم يعُدْ على « زيدٍ» وهو المخصوصُ بالمدح ؟

فالجواب: من أوجُهٍ:

الأول: لو عاد على « زيدٍ» لكان يحلُّ محلَّه، والعلَمُ لا يكونُ فاعلَ (نِعْمَ) ١٠ لخصوصه، وفاعلُ نِعْمَ لا يكون إلا عامّاً .

الثّاني: لو عاد إلى « زيدٍ» لم يؤتَ بـ« رجل » إذ لا حاجةَ إليه، فلمَّا التُزِمَ ذِكرُهُ، عُلِمَ أنَّ الضميرَ يعودُ إليه، لا إلى زيدٍ .

الثّالث: لو عاد إلى « زيدٍ» لم يجزْ حذفُهُ في حالٍ من الأحوال؛ لأن مفسِّرَ الضمير لا يُحذَفُ فقالوا: نِعْمَ رجُلاً، فدلَّ أنَّ الضميرَ لا يَعودُ إليه .

١٥ **الحكْمُ السَّابعُ: في الفصل بين نِعْمَ وبئسَ ومفسِّرِ الضَّميرِ الفاعلِ لهما:**

وقد استدلوا على جوازه بقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً﴾[٤] فوقع الفصل بين

---

(١) سورة النساء: من الآية: ٧٩، ١٦٦ ، وسورة الرعد: من الآية: ٤٣، وسورة الإسراء: من الآية: ٩٦ .

(٢) سبق ذكره في السفر الثّالث من هذا الشرح لوحة (١٧٨)، ويقوم على تحقيقه الزميل إبراهيم رجب بخيت في مرحلة الدكتوراه بجامعة أم القرى .

(٣) في الأصل: «على ما قبله» وهو خطأ .

(٤) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .

«بئسَ» و«بدلاً» بالجار والمجرور، وقال ابن أبي الربيع[1]: لا يجوز. وهو محجوجٌ بظاهر الآية[2]، والله أعلم.

المسألة الثالثة: في لحاق «ما» لنعم وبئس:

ولا يخلو إذا لحقتهما «ما» أن يقعَ بعدها اسمٌ أو فعلٌ:

٥ **فإن وقع بعدها اسمٌ**، فنَقَلَ الشَّيخُ أبوحيَّان[3] في «ما» ثلاثة أقوال:

الأول: لسيبويه والمبرد وابنِ السراج والفارسي، وأحدُ قولَي الفراء، ورُوي عن الكسائي[4]: أنَّ «ما» معرفةٌ تامةٌ بنفسها[5]، غيرُ مفتقرة إلى صلة، وهي فاعلُ نِعْمَ وبئسَ، والمرفوعُ بعدها هو المخصوصُ / بالمدح أو الذم، فإذا قلتَ: بِئسَمَا تزويجٌ ولا مَهْرٌ[6]، التقدير: بئسَ التزويجُ تزويجٌ عَرِيَ عن المَهْرِ، وكذلك قولُهم: غَسلتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا[7]، ودَقَقْتَهُ دقّاً نِعِمَّا[8]، أي: نِعْمَ الغَسْلُ ونعمَ الدقُّ، وهذا القولُ هو المعوَّلُ ١٠ [١٦/ب]

---

(١) الملخص: ٤٤٧.

(٢) ونقل الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٧٧/١ إجماع النحاة على جواز الفصل بين نعمَ وبئسَ ومفسِّر الضمير.

(٣) التذييل والتكميل ١٦٠/٣، وارتشاف الضرب ١٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ - ٥٨، والمقتضب ١٧٥/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩/١، والإيضاح ١٣٠ - ١٣١، وشرح التسهيل ٩/٣، ولأبي علي رحمه الله رأي آخر، يرى فيه أن «ما» نكرة، وهي تفسير للفاعل المضمر في نعمَ. انظر:ه في كتابه الحجة للقراء السبعة ٣٩٩/٢.

(٥) قال ابن مالك معلقاً على ذلك: «وندر تمامها معرفة هنا، كما ندر تمامها نكرة في باب التعجب» شرح الكافية الشافية ١١١١/٢.

(٦) هذا قول من أقوال العرب، ينظر في: معاني الفراء ٥٨/١، والتذييل والتكميل ١٦٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٥/٢، وارتشاف الضرب ١٧/٣.

(٧) انظر:ه في: الكتاب ٧٣/١، ومعاني الأخفش ٣٩/١، والمقتضب ١٧٥/٤، وارتشاف الضرب ١٧/٣، قال أبو حيان في منهج السالك ٣٩٦/٢: «وكان أبو إسحاق بن ملكون يقول: «ما» هنا أشدُّ إبهاماً من «شيء»، وموقعُها هنا أحسنُ موقع؛ لأن القصدَ في المدح والذم تعميمُ جنس الممدوح والمذموم، فكأنه هنا مدَحَ كلَّ شيء لأجل ذكر، أو ذم كل شيء».

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١١١١/٢.

عليه؛ لأنَّ عليه جادَّةَ البصريين، إلاَّ أنَّ فيه جعْلَ «ما» معرفةً من غير صلة .

القول الثَّاني: لبعض البصريين[١] أنَّ «ما» نكرةٌ غيرُ موصوفة، منصوبةٌ على التمييز، وفاعلُ نِعْمَ وبئس مستتر فيهما، والمرفوعُ بعد «ما» هو الممدوحُ أو المذمومُ، فإذا قلتَ: نِعْمَ مَا زيدٌ، وبئسَمَا عمروٌ، فالتقدير: نِعْمَ شيئاً زيدٌ، وبئْسَ شيئاً عمروٌ .

ورُدَّ: بأن «ما» متوغِّلةٌ في الإبهام، وكلُّ متوغِّلٍ في الإبهام لا يكون تمييزاً[٢]، وبأنَّ التمييزَ من شأنه أن يقبل الألفَ واللام، و«ما» لا تقبلُ ذلك .

القول الثَّالث: للفراء[٣] أنَّ «ما» مركبةٌ مع نِعْمَ وبئس، فلا محل لها من الإعراب، والمرفوعُ بعدها فاعلٌ بنعمَ وبئسَ. وفرَّعوا على هذا القول أنَّ من قال: بِئْسَت المرأةُ هندٌ، لم يقل: بئست ما هندٌ، ومن أجاز: نعمَت المنزلُ مكةُ، لم يلزمْهُ أن يقولَ: نعمَت ما جارَتُكَ .

فإن وقع بعد «ما» فعلٌ نحو: نِعْمَ ما صنعْتَ، فنقل الشيخ أبو حيان[٤] في «ما» عشرة أقوال:

الأول: أن تكون «ما» فاعلاً اسماً معرفة[٥]، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، التقدير: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَهُ، وهذ القولُ هو المعوَّلُ[٦] عليه .

---

(١) منهم أبو علي الفارسي، ذهب إليه في الحجة ٣٩٩/٢، وتبعه العلامة ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧.

(٢) قال ابن عصفور: «وجاء التمييز بـ«ما» وإن كانت شديدة الإبهام؛ لاختصاصها بالنعت». شرح الجمل ٦٠١/١ .

(٣) انظر: معاني القرآن له ٥٧/١، وشرح التسهيل ٩/٣ .

(٤) انظرها في ارتشاف الضرب ١٧/٣، وفي التذييل والتكميل ١٦٠/٣ ذكر منها سبعة فقط .

(٥) انظر: الكتاب ٧٣/١، وشرحه للسيرافي ١٨٣/١ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٣/٢، والمساعد ١٢٦/٢ .

(٦) في الأصل: «المفعول» .

القول الثَّاني: أن تكون «ما» نكرة منصوبة على التمييز[1]، والفعلُ صفةٌ للمخصوص المحذوف، التقديرُ: نِعْمَ شيئاً شيءٌ صنعْتَ .

القول الثَّالث: للأخفش[2] والزجاج[3] وتبعهما الزمخشري[4] أنَّ «ما» نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفةٌ لها، والمخصوصُ محذوفٌ .

القول الرابع: للفارسي[5] أنَّ «ما» موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف .

القول الخامس: للفراء[6] وهو أنَّ أصل الكلام: نِعْمَ ما ما صنعْتَ، والفاعل / [١٧/أ] ضمير مستتر، و«ما» الأولى نكرة منصوبة على التمييز، و«ما» الثَّانية موصولة، والفعل صلتها، وهي المخصوص بالمدح، وحذفت الأولى استغناء عنها بالموصولة، والتقدير: نِعْمَ شيئاً الذي صنعْتَه .

القول السادس: للكسائي[7] وهو كالقول الخامس، إلا أنَّ المحذوف فيه عند

---

(١) وإليه ذهب ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧، وعقب الرضي في شرح الكافية ٣١٦/٢ على هذا الرأي فقال: «وأيضاً يلزم حذف الموصوف، أي المخصوص، وإقامة جملة مقامه في نحو: ﴿نعما يعظكم به﴾ و ﴿لبئس ما شروا به أنفسهم﴾ وهو قليل» .

(٢) معاني القرآن ٣٩/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١ .

(٤) المفصل ٣٢٧ .

(٥) المسائل البغداديات ٢٥١ ـ ٢٥٣، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢، قال ابن عقيل: «وزعم بعض المغاربة أن هذا مذهب البصريين، والحق أن طائفة منهم قالوه، والمحققون منهم على القول المذكور أولاً [أي قول سيبويه]» . المساعد ١٢٧/٢ .

(٦) الواضح من كلامه في معاني القرآن ٥٧/١ أنه لا يجيزه، وأنه يذهب إلى الرأي الثامن المذكور في الصفحة التالية من النص، وانظر ارتشاف الضرب ١٨/٣ .

(٧) نقله الفراء في المعاني ٥٧/١ قال: «قال [أي الكسائي]: أرادت العرب أن تجعل «ما» بمنزلة الرَّجُلُ حرفاً تاماً، ثم أضمروا لصنعتَ «ما» كأنه قال: بئسما ما صنعتَ، فهذا قوله، وأنا لا أجيزه» . قال ابن مالك معلقاً على رأي الكسائي: «فـ(ما) الموجودة عنده فاعل، و«ما» المقدرة مبتدأ ... فمذهبه كمذهب سيبويه، إلا أن المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون التقدير: نعم الشيء شيءٌ صنعتَ» شرح التسهيل ١٣/٣ .

الكسائي هي الموصولةُ.

السابع: أنَّ الكلامَ خالٍ عن حذف « ما » أُخرَى، و« ما » الموجودةُ مصدريةٌ أغنَت مع الفعل بعدها عن الفاعل والممدوحِ، ويدلُّ على ذلك أنك إذا قلتَ: نِعْمَ ما صَنَعْتَ، استقلَّ الكلامُ في الظَّاهِرِ، فلو قدَّرْتَها بالمصدر، لم يستقلَّ الكلامُ حتى تقدر الفاعلَ والممدوحَ فتقولُ: نِعْمَ الصُّنعُ صُنْعُكَ، ولو قلتَ: نِعْمَ صُنعُكَ، لم يستقلَّ الكلامُ.

الثَّامن: للفراء والفارسي[1] أنَّ « ما » فاعلةٌ موصولةٌ، يُكتَفَى بها وبصلتها عن المخصوص.

التاسع: أنَّ « ما » كافةٌ لنعْمَ، فدخلَت على الجملة الفعلية، و لم يُحتَجْ إلى فاعلٍ كـ« قَلَّ » إذا دخلَت عليها « ما » نحو قولك: قَلَّمَا يَقومُ زَيدٌ[2].

العاشر: أنَّ « ما » نكرةٌ موصوفةٌ مرفوعةٌ بالفاعل، فإذا قلتَ: نِعْمَ ما صَنعْتَ، فـ«ما» فاعلٌ، و« صَنَعتَ » صفتُهُ، والمخصوصُ محذوفٌ التقدير: نِعْمَ شيءٌ صنعتَهُ هذا الصُّنعَ، والله أعلَمُ.

المسألة الرابعة: في المنصوب في هذا الباب:

قد تقدَّمَ الكلامُ على المنصوب بعد الفاعل الظَّاهر، والكلامُ هنا في المنصوب بعد الفاعل المضمَر نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وله أحكامٌ:

(١) معاني القرآن ٥٧/١، وانظر شرح التسهيل ٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨/٣.

(٢) وبه قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٧٩/١، وانظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣١٦/٣ ـ ٣١٧، قال الرضي في شرح الكافية ٣١٦/٢: «قال الأندلسي: هذا بعيدٌ؛ لأن الفعل لا يُكف لقوته، وإنما ذلك في الحروف...» ، وتابع الرضي قائلاً: «ويمكن أن يقال: إنما جاز أن يكف نعم وبئس مع فعليتهما؛ لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف، إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ والخبر في نحو: ﴿ فنعما هي ﴾».

الأول: في شروطه:

وله شروطٌ: **الأول**: أن يتأخر عن نِعْمَ وبئس نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبئس رجُلاً عمروٌ، فلو قلت: رجُلاً نِعْمَ زيدٌ، لم يجز؛ لأن «رجُلاً» مفسِّرٌ للضمير في نِعْمَ، والمفسِّر لا يُقدَّمُ على المفسَّر.

٥ **الثَّاني**: أن يتقدم على المخصوص، فلا يجوز: نِعْمَ زيدٌ رجُلاً، إلا شذوذاً، / وقد تقدَّم ما فيه من الخلاف[1]. [١٧/ب]

الثَّالث: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، ونِعْمَ رَجُلَين الزيدان، ونِعْمَ رِجَالاً الزيدون، فلا يقال: نِعْمَ رجُلاً الزيدان .

الرابع: أن يكون مبيناً للنوع الذي قُصِدَ فيه المدحُ أوالذمُّ، فلا يكون بالأسماء

١٠ المتوغلة في الإبهام نحو: غير ومثل، فلو قلت: نِعْمَ غيرَك زيدٌ لم يجز؛ لأن «غيرك» لا يبين النوعَ الذي قصدتَ مدحَ زيدٍ فيه، وما ذاك إلا أنَّ «غيراً» مبهمٌ، ينطلقُ على جنس زيدٍ وعلى غيره .

الخامس: أن لا يكون فيه معنى المفاضلة نحو أفعلِ التفضيلِ لو قلتَ: نِعْمَ أفضلُ من زيدٍ أنتَ، ونِعْمَ أفضلُ رجلٍ أنتَ، لم يجز؛ لأن نِعْمَ لم تُحْدِث فيه مدحاً لم يكن

١٥ قبلَ ذلك، وإنما الكلامُ كان مبنياً على المدح قبل دخولِ نِعْمَ .

السَّادس: أن يكون عاماً في الوجود، فلا يُقال: نِعْمَ شمساً هذه الشمسُ، ولا نِعْمَ قمراً هذا القمرُ، وما ذاك إلا أنَّ المخصوص في هذا الباب يكون بعضَ هذا المنصوب، والمخصوصُ هنا نفسُ المنصوب، فلو قلتَ: نِعْمَ شمساً شمسُ هذا اليوم، ونِعْمَ قمراً قمرُ هذه الليلة، جاز، قاله ابن عصفور[2]، لأنكَ أردتَ أن تمدحَ شمسَ اليوم المشار إليه في

---

(١) انظر: صفحة: ٢٩ .

(٢) لم أقف على هذا القول فيما اطلعت عليه من مؤلفاته، وقد ذكره أبوحيان في التذييل والتكميل ٣/ ١٦٣، وارتشاف الضرب ٣/ ٢١ دون أن ينسبه .

سائر الشُّمُوس التي تكون في الأيام، فكأنك لَحَظْتَ تعدُّدَ الشمس باعتبار تعدُّدِ الأيام .

السابع: زاده ابنُ مالك[١]؛ أن يكون قـابلاً للألف واللام، فيشـمَلُ مـا كـان[٢] مفرَداً نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وما كان مضافاً إلى نكرةٍ نحو: نِعْمَ غلام سَفَر غلامُكَ، وما كان موصوفاً نحو: نِعْمَ رجُلاً صالحاً زيدٌ، وإنما اشترَطَ فيه أن يقبلَ الألفَ واللام؛ لأنه ٥ لما كان نائباً عن الفاعل المقرون بالألف / واللام، اشـترَطَ فيـه قبـولَ الألـفِ والـلام، [١٨/أ] قال ابنُ مالك: واْحترزتُ بذلك عَمَّا لا يَقبلُ الألفَ واللامَ كـ«غير» و«مثـل» و«أي» و«ما»، فلا يجوز عنده في «ما» من نحو قولك: نِعْمَ مَا صنعْتَ، أن يقع تمييزاً؛ لكونـه لا يقبل الألف واللام، ورَدَّ عليه الشيخُ أبوحيَّان[٣]: بأنه قد جاء ما يقبـلُ الألـفَ والـلامَ، ومع ذلك لا يصحُّ أن يكونَ تمييزاً نحو: قمر وشمس، فإنهما يقبلان الألـفَ والـلام، ولا ١٠ يقعان تمييزاً كما تقدم. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ابنَ مالك إنما أراد أن يكونَ قابلاً للألف والـلام مع حصول الشُّروط المتقدِّمةِ، وقد فاتَهُ[٤] العمومُ، وهو من الشُّروط .

الحكم الثَّاني: في حذفه:

وقد اختلفَ النحويون في ذلك على أقوال:

الأول: لسيبويه[٥]، أنَّه لا يجوز حذفُه وإن فُهِم المعنى؛ لأنه جُعِل مفسِّراً للضمـير ١٥ الفاعل .

الثَّاني: أنَّه يجوز حذفُهُ للعلم به، وبه قال ابنُ عصفور[٦] وابـنُ مـالك[٧]، اسـتدلَّ

---

(١) شرح التسهيل ١٣/٣ .

(٢) قوله «ما كان» مكرر في الأصل .

(٣) في التذييل والتكميل ١٦٣/٣ .

(٤) أي أبو حيان في تمثيله بـ«قمر» و«شمس» معترضاً على ابن مالك .

(٥) انظر: الكتاب ١٧٦/٢، قال سيبويه: «ولا يجوز أن تقـول: نعـم ولا ربـه، وتسـكت؛ لأنهـم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير... فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه» .

(٦) انظر: شرح الجمل ٦٠٢/١، والمقرب ٧٠ - ٧١، وتبعهُ ابن النَّحْوية في شرح الألفية (١٩٩) .

ابنُ عصفور بما وَرَدَ من كلامهم[١]: إنْ فعلْتَ كذا وكذا فبِهَا ونِعْمَتْ، التقديرُ: ونِعمَتْ فَعلةً فَعلتُكَ، محذوفُ التمييزِ والمخصوصِ بالمدح مَعاً .

واستدلَّ ابن مالك بقوله ﷺ: « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ[٢] » وقَدَّرَ: فبالسُّنَّة ونِعْمَتْ السُّنَّةُ سُنَّةً، قال: فأضمرَ الفاعلَ على شريطة التفسير، وحذَفَ التمييزَ للعلم به، وتعقَّبَ[٣] الشيخُ أبوحيان عليه هذا التقدير فقال: إنَّه ليس بجيد؛ لأنه قدَّمَ فيه ٥ المخصوصَ على التمييز[٤]، قال: وصحةُ التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ .

القول الثَّالث: الفرق بين أن تلحقَ الفعلَ تاءُ التأنيث، فيجوزُ حذفُهُ كالحديث المتقدِّم، وبين أن لا تلحقَهُ تاءُ التأنيث، فلا يجوزُ[٥]، ووجهُ التَّفرقة: أنَّ هذا المنصوبَ أُتيَ به كالعوض من الفاعل المضمر، ولما كانت التاءُ في الفعل تدلُّ على الفاعل، فكأنها عِوضٌ منه، فاستُسْهِلَ / حَذْفُ المنصوب؛ لأنَّ في الكلام ما يدل على الفاعل . ١٠ [١٨/ب]

والصَّحيحُ قولُ سيبويهِ، وما جاء مما ظاهرُه حذْفُ المنصوب أُوِّلَ، فمِن ذلك: الحديثُ المتقدمُ. وقد خرَّجهُ ابنُ عصفور وابنُ مالك على ما تقدَّمَ من تخريجهما،

---

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٤/٣ .

(١) استدلال ابن عصفور هو في المقرب ٧٠-٧١ .

(٢) رواه أبو داود في سننه برقم: (٣٠٠)، وابن ماجه ٣٤٧/١ برقم: (١٠٩١)، والترمذي ٣٦٩/٢ برقم: (٤٩٧)، والنسائي ٩٤/٣ برقم: (١٣٧٨)، وقال الترمذي: حديث حسن.
وتكملة الحديث: «ومَن اغتسل فالغسل أفضل» . وانظر: غريب الحديث للخطابي ٣٢٢/٣، ورياض الصالحين: ٤٦٢.

(٣) في الأصل أقحمت «على» بعد «تعقب» والكلامُ مستقيمٌ بدونها .

(٤) وهو جائز عند البصريين دون الكوفيين، ولعل ابن مالك أخذ بمذهبهم في ذلك، انظر: المساعد ١٣١/٢، وراجع صفحة: ٢٩-٣٠ .

(٥) وهو رأي ابن العلج النحوي الأندلسي في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٣/٣ قال: «وفي البسيط: ولا يجوز حذف التمييز من المضمر فاعله؛ لأنه كالمعوض منه إلا بعوض كالتاء في نعمت، كقولك: إن تزوجْتَ هذه فنعمت هي ...» وانظر: المساعد ١٣٠/٢ .

وخرَّجهُ ابنُ هشامٍ الخَضرَاويُّ[١] على أنَّ التقدير: نِعْمَتْ الفَعْلَةُ الأخذُ بالسُّنَّة، قال: فـ«الفعلة» فاعل نِعْمَ، و«الأخذ بالسُّنَّة» مبتدأ، والخبرُ الجملةُ قبلَه، قال الشيخ أبوحيَّان[٢]: هذا التخريجُ ليس جارياً على قواعد البصريين؛ لأنّه زَعَمَ أنَّ «الفَعلةَ» فاعلُ نِعْمَ، وهو محذوفٌ، والفاعلُ لا يُحذَف .

الحكم الثَّالث: في إعراب هذا المنصوب:

وقد اختلفوا فيه على أقوال:

الأول: للبصريين وكثيرٍ من الكوفيين أنّه تمييزٌ، على اختلافٍ في التأويل، فالبصريون يقولون: إنّه من قَبيل المنقول من الفاعل، فإنَّ الأصلَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فنُقِلَ «الرَّجُلُ» الذي هو الفاعل إلى التمييز، وجُعِلَ الفاعل ضميراً. والكوفيون يقولون: هو من قبيل قولهم: الإناءُ ممتلىءٌ مَاءً، فليس منقولاً من الفاعل، والتقدير عندهم: زيدٌ الممدوحُ رجُلاً .

القول الثَّاني: للكسائي أنّه منصوبٌ على الحال[٣]، فإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ. «رجُلاً» عنده حالٌ من «زَيدٍ»، و«زَيدٌ» فاعلٌ بِنعمَ، وقُدِّمَت الحالُ على صاحبها، وكأنه لَحَظَ في «رجل» معنى الرجوليَّةِ .

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخَضراوي الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بـ«ابن البرذعي» ، عالم نحوي، أخذ عن ابن خروف وغيره، وأخذ عنه الشلوبين وغيره، من تصانيفه: «الإفصاح بفوائد الإيضاح» ، و«الاقتراح في تلخيص الإيضاح»، و«شرح لأبياته»، توفي بتونس سنة ٦٤٦. أخباره في: إشارة التعيين ٣٤١، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ١٢٣ (مخطوط)، وبغية الوعاة ٢٦٧/١ .
وانظر: رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٦٣/٣ - ١٦٤ .

(٢) التذييل والتكميل ١٦٤/٣ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والمساعد ١٢٩/٢، ١٣٢، والهمع ٣٣/٥، ، وراجع صفحة: ٢٩-٣٠.

القول الثَّالث: أنَّه منصوب على التشبيه بالمفعول به، نقله الإمام موفق الدين أبوالبقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي في « شرح المفصَّل » له[1].

المسألة الخامسة: في المخصوص بالمدح أو الذم في هذا الباب:

وله شرطان: **الأول:** أن يكون معرفةً نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أونكرةً لها مُسوِّغٌ يُقرِّبُها من المعرفة نحو: نِعْمَ الفتى رجلٌ من بني فلان، فـ« رجل » نكرةٌ، إلا أنَّه قَرُبَ من المعرفة؛ لكونه اختصَّ، ويَرِدُ على هذا الشرطِ قولُهُم: نِعْمَ البعيرُ جملٌ، ونِعْمَ[2] / [١٩/أ] الإنسانُ رجلٌ، ونِعْمَ مَالاً أَلْفٌ، و « نِعْمَ المالُ أربعون[3] » ، فـ« جمل » و« رجل » و« ألف » و« أربعون » مخصصَاتٌ، وليست معارفَ ولا قريبةً منها[4]، **وأجيب:** بأن هذا شرطٌ أكثريٌّ[5] لا اعتداد بما خرج عنه لقلَّته، والأَولى أن يُقالَ: هذه النكراتُ فيها مُسَوِّغٌ، وهو: كونُ النكرةِ غيرَ مُرادةٍ بعينها، فقَرُبت من المعرفة[6].

الثَّاني: أن يكونَ مندرِجاً تحت فاعلِ نِعْمَ[7] نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فـ« زيدٌ »

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣١/٧، وقد سبق إلى هذا الرأي الصيمريُّ في التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ حيث قال: «والنكرةُ المنصوبة بعد نِعْمَ مشبهةٌ بالمفعول ...» .

(٢) قوله: «ونِعْمَ» مكرر في الأصل .

(٣) هذا جزء من حديث، وتكملته: «نعم المال أربعون، والكثير ستون، وويل لأصحاب المئين، إلا من أعطى الكريمة، ومنح الفزيرة، ونحر السمينة، وأطعم القانع والمعتر» وقد أورده أبو حيان كاملاً في منهج السالك ٣٩٧/٢، والتذييل والتكميل ١٦٨/٣ .والحديث في: جمع الجوامع ٨٥٥/١-٨٥٦، وغريب الحديث للحربي ٢٠٦/١ .

(٤) هذا الإيراد من كلام أبي حيان، عَقَّبَ به على ابن مالك. انظر: التذييل والتكميل ١٦٩/٣ .

(٥) أي: مبني على الغالب من كلام العرب، وفي الأصل: «ألا اعتداد» .

(٦) هذا من كلام ابن عصفور، حيث زاد شرطاً في النكرة المبتدأ بها، فقال: « كذلك ينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تراد بعينها نحو: رجل خير من امرأة ...» شرح الجمل ٣٤٢/١، وانظر: منهج السالك ٣٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٧) عبر ابن مالك عن هذا الشرط بقوله: «أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد (نعم) ...» شرح التسهيل ١٨/٣ . وانظر: ارتشاف الضرب ٢٥/٣ - ٢٦ .

مندرجٌ تحتَ «الرَّجُلُ»، وإنما اشترطَ ذلك؛ لأنه لو لم يندرج تحت فاعلِ نِعْمَ لم يكن لـه تعلُّقٌ، والتعلُّقُ بينهما حاصلٌ؛ لكون المخصوص إما أن يكون مبتدأً وما قبله الخبرُ، فيلزمُ أن يكونَ مندرجاً تحت الفاعلِ؛ ليقوم له ذلك مَقامَ الذِّكْرِ الرَّاجعِ له، وإما أن يكون خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، فيكونُ كالتفسير للفاعلِ .

٥ وإذا لم يكُنْ مُندرِجاً تحتَه، لم يصحَّ أن يكونَ تفسيراً له.

وقد عبَّروا عن هذا الشَّرطِ بأن قالوا: أن يكونَ أخصَّ من فاعلِ (نِعْمَ)، فلا يكونُ أَعَمَّ ولا مُسَاوياً[1].

وقد عبَّر عنه الجُزُوليُّ[2] بأن يصْدُقَ عليه فاعلُ نِعْمَ، فلا يقال: نِعْمَ الرجلُ الفَرسُ؛ لأن «الفرس» لا يندرج تحت «الرَّجُلُ»، ولا: نِعْمَ الرجلُ الإنسانُ؛ لأن الإنسانَ أعمُّ؛

١٠ لكونه يُطلقُ على الرَّجُلِ والمرأة، ولا: نِعْمَ الرَّجلُ المرءُ؛ لأنَّ المرءَ مُسَاوٍ.

قلتُ: تقتضي عبارةُ الجزولي جوازَ وقوعِ المُسَاوي مخصوصاً؛ لأنه اشترَطَ أن يَصْدُقَ فاعلُ نِعْمَ على المخصوص، والمساوي يَصدُقُ على مساويه، فليست عبارتُهُ بمخلّصَةٍ، إلا أن يُريدَ [بـ]«يَصدقُ عليه» اندراجَهُ تحتَه .

وما جاء ظاهرُه مخالفاً لما قرَّرناه فمُؤَوَّلٌ، فمِن ذلك قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ

١٥ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[3] فظاهرُه أنَّ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ هو المخصوصُ، مع أنَّه

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٦/٣ .

(٢) هو أبو موسى عيسى بن يللبخت الجزولي ـ نسبة إلى (جُزُولة) من قبائل البربر ـ عالمٌ نحويٌّ، أخذ عن ابن بري وغيره من الأئمة، وعنه أخذ أبو علي الشلوبين وابنُ معط وغيرهما، من تصانيفه: المقدمة في النحو وتعرف بالجزولية، وشرح الأصول، وغيرها، توفي سنة ٦٠٧ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣٧٨/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٨/٣، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ .

وانظر: قوله هذا في المقدمة الجزولية ص: ١٦٠ .

(٣) سورة الجمعة: من الآية: ٥ .

ليس مندرجاً تحت المَثَلِ الذي هو فاعلُ بئسَ. وتأوَّلوهُ بوجهين(١):

الأول: أنَّه على حذفِ المضاف، أي: بِئسَ مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين كذَّبوا بآيات الله، فصحَّ لاندراجه .

الثَّاني: أن يكون «الذين» / ليس مخصوصاً بالذم، وإنما هو في موضعِ الصِّفَةِ [١٩/ب]

٥ للقوم، ويكونُ المخصوصُ محذوفاً، التقدير: مَثَلُ القومِ المكذِّبينَ مَثَلُ هؤلاء. والأولُ أحسنُ؛ لأنَّه لما وَصَفَ ما أُضيفَ إليه فاعلُ بِئسَ، صارَ مخصَّصاً، والتخصيصُ مُنافٍ لِمَا قصدوا من عموم الجنس.

إذا تقرَّرَ هذا فاعْلَمْ أنَّ المخصوصَ على قسمين:

الأول: أن يكونَ متقدِّماً على نِعْمَ وبئسَ نحو: زيدٌ نِعْمَ الرجُلُ، وزيدٌ نِعْمَ رجُلاً،

١٠ وزيدٌ بِئسَ الرجُلُ، وزيدٌ بِئسَ رجُلاً، وهذا هو الأصلُ .

الثَّاني: أن يكونَ متأخراً عنهما نحو: نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، ونِعْمَ(٢) رجُلاً زَيدٌ .

فإن كان متقدماً فله أحكام:

الأوَّل: في إعرابه، واتفقوا على أنَّه مبتدأٌ، والجملةُ بعدَه في موضعِ الخبر، سواءٌ قيلَ بفعلية نِعْمَ وبئسَ(٣) أم باسميتهما(٤)، إلا أنهم جوَّزوا في قولِ من قالَ باسميةِ نِعْمَ

١٥ وبئسَ إعرابَهُمَا مبتدأً، والمخصوصُ الخبرُ، وبالعكس(٥).

الحكم الثَّاني: في الرابطِ بين هذا المبتدأِ وخبرِهِ، واعلَمْ أنَّكَ إذا أتيْتَ بالمبتدأ،

---

(١) انظرهما في: الإيضاح ١٢٨، والبيان ٢/٤٣٨، والتبيان ٢/١٢٢٢، وشرح التسهيل ٣/١٩، والتذييل والتكميل ٣/١٦٩، والبحر المحيط ٨/٢٦٧ .

(٢) كلمة «نعم» مكررة في الأصل .

(٣) هو قول البصريين .

(٤) هو قول الكوفيين .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣/١٦٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٤، ومنهج السالك ٢/٣٩٩ .

فلا يخلو أنْ يكونَ فاعلُ نِعْمَ ظاهراً نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، أو مضمراً نحو: زيدٌ نِعْمَ رجُلاً .

فإن كان الأول فقد اختلفوا في الرابط على أربعة أقوال:

الأول: أنَّ العمومَ الذي في فاعل نِعْمَ، أغنى عن الرابط؛ لأنَّ المبتدأَ داخلٌ تحته، وهذا قولُ الجمهور .

الثَّاني: أنَّ[1] الرابطَ محذوفٌ، التقديرُ: زيدٌ هو نِعْمَ الرَّجُلُ[2] . **ورُدَّ:** بأن هذا الضميرَ المقدَّرَ هو مبتدأٌ ثانٍ، والجملةُ بعده في موضع الخبر، والجميعُ خبرٌ عن « زيدٍ»، وحينئذ يحتاجُ هذا الضميرُ المحذوفُ إلى رابطٍ يربِطُهُ بالخبر، وهذا الرابطُ يحتاجُ إلى رابطٍ آخرَ، فيتسلسَلُ، وذلك لا يجوزُ .

قيل: ولابنِ السِّيْدِ[3] أن يقولَ[4]: لا يلزمُ التسلسلُ؛ لأنَّ الجملةَ إذا كانت خبراً عن المضمرِ ، هي من جهة المعنى خبرٌ عن الظاهرِ الذي المضمرُ كنايةٌ عنه، وإذا كان / كذلك لم يَحتج المضمرُ إلى مضمرٍ آخرَ ، [و]هذا صحيحٌ ، والرَّبْطُ معنويٌّ، فلا [٢٠/أ] يلزمُهُ ذلك .

(١) في الأصل: «لابن» .

(٢) وهذا مذهب ابنِ السِّيْدِ البَطَلْيَوْسي . ينظر شرح الجمل ٦٠٣/١، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢ .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْدِ البَطَلْيَوْسي النحوي، من أشهر علماء الأندلس، ولد في بَطَلْيوْس، وأخذ عن علمائها، كان عالماً بالآداب واللغات، متبحراً فيهما، من مصنفاته: «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» و«شرح سقط الزند» وإصلاح الخلل الواقع في الجمل» و«الحلل في شرح أبيات الجمل» وغيرها، توفي بمدينة بلنسية بالأندلس سنة ٥٢١ هـ . أخباره في: الصلة لابن بشكوال ٢٨٢/١، وإنباه الرواة ١٤١/٢، ووفيات الأعيان ٦٩/٣، وبغية الوعاة ٥٥/٢ .

(٤) في التذييل والتكميل ١٣٧/٣: «وقال بعض أصحابنا: ولابن السِّيْدِ أن يقول ...» .

القول الثَّالث: أنَّ الربطَ حاصلٌ بتكرير المبتدأ بمعناه[١]؛ لأنَّ المبتدأ فردٌ من أفرادِ فاعلِ [نِعْمَ][٢]، وهذا القولُ مبنيٌّ على [أنَّ][٣] الألفَ واللامَ في فاعلِ نِعْمَ للجنس، وهو مذهبُ المصنِّف[٤].

القول الرابع: لابن الطَّرَاوةِ أنَّه ضميرٌ مستترٌ في الفاعل[٥]؛ لأنَّه لَحَظَ فيه معنى الاشتقاق، وهو الممدوحُ أو المذمومُ، فإذا قلتَ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، فالتقديرُ: زيدٌ نِعْمَ الممدوحُ .

فإن كان الثَّاني وهو أن يكون فاعل نِعْمَ ضميراً نحو: زيدٌ نِعْمَ رجُلاً، فيجيء في الرابط المذاهبُ المتقدمةُ، ما عدا قولَ ابنِ الطراوةِ، فإنَّ العائدَ عنده الضميرُ في نِعْمَ .

الحكم الثَّالث: يجوز أن تدخلَ النواسخُ على هذا المبتدأِ، فمثالُهُ من باب كانَ قولُهُ:

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَقْدِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ[٦]

---

(١) وهذا مذهب ابن ملكون ومن قال بقوله، انظر: منهج السالك ٣٩٩/٢ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) حيث قال في:

وفي عُمُوم اللامِ ما يُغنِيكَا عن راجعٍ للمُبتدا يأتيكا

انظر: الألفية ص: ٤٠، وبه قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٦/٣ .

(٥) التذييل والتكميل ١٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، وانظر: كتاب ابن الطراوة النحوي: ٢٧٤.

(٦) البيت من الطويل، وهو ليَزيدَ بن الطَّثَرِيَّةِ القُشَيري، (شاعرٌ غزلي أموي، والطَّثَرِيَّةُ أُمُّهُ) انظر: أخباره في: أسماء المغتالين ٢٤٧، والشعر والشعراء ٤٢٧/١ .

والبيت في ديوانه: ٨٤، وانظر: الشاهد في: الحماسة ٣٥١/٢، وشرحها للمرزوقي ١٧٢٥/٤، وشرح التسهيل ١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢، والمساعد ١٣٤/٢، وشرح الأشموني ٣٨/٣، والهمع ٤١/٥، والخزانة ٣٨٨/٩ . ويروى: «كنت عين الممارسِ» وعليها يفوت الاستشهاد .

كان التقديرُ: أنا نِعْمَ الممارسُ، ثم دخلت « كأن ». ومثاله من باب « إن » قوله:

إنَّ ابْنَ عَبْـدِ اللهِ نِعْـ ـمَ أَخُو النَّدَى وَابنُ العَشِيرةْ[1]

كان التقديرَ: ابنُ عبدِ الله نِعْمَ أخو[2] النَّدى، ثم دخلت « إنَّ ». والبيتُ من الكامل المجزوءِ المرفَّلِ[3]، وتقطيعُه:

مُتَفَاعلن مُتْفَاعلن مُتَفَاعلن مُتْفَاعلاتُن[4]

فإن كان المخصوصُ متأخراً عن نِعْمَ وبئس نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئسَ الرَّجُلُ عمروٌ، ونِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبئسَ رجُلاً عمروٌ فله أحكامٌ:

الأول: في إعرابه: وقد اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

---

(١) البيت لأبي دَهْبَلٍ الجُمَحيِّ، (واسمه: وَهبُ بنُ زَمعةَ بنِ أُسيدِ بنِ أُحَيحَة، شاعرٌ أمويٌّ محسِنٌ، من الشعراء العشاق، كان يُشبِّبُ بامرأة من قومه يقال لها عمرة. أخباره في: الشعر والشعراء ٦١٤/٢، والأغاني ١١٤/٧، والخزانة ٣١٥/٧)

البيت في ديوانه ٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٣/٢، وشرح التسهيل ١٨/٣، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢، والمساعد ١٣٤/٢، والهمع ٤١/٥، والخزانة ٣٨٨/٩ .

وابنُ عبد الله المذكور في البيت هو: المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد بن عبد العزى، كما في نسب قريش ٢٣٤، وفيه الشاهد مع أبيات أخر .

(٢) في الأصل: « أخوي » .

(٣) والمرفَّل: هو ما زِيدَ على وتده المجموع سببٌ خفيف، (شُبه بالذي طال ثوبه، فهو يرفُل فيه)، كان (متفاعلن) فصُيِّرَ (متفاعلاتن)، أُبدل من النون ألف، وزِيدَ فيه (تن). انظر: الكافي في العروض والقوافي: ٦١، ١٤٥، والبارع في العروض لابن القطاع: ١٣٣، ٢١٥ .

(٤) كُتب في حاشية الأصل [وهو من كلام ابن الحنبلي] ما نصه: «قوله: متفاعلن متفاعلن ... الخ، هذا بالنظر إلى أصل الكامل المجزوء المرفل، وأما هذا البيت فلم يقع فيه متفاعلن إلا الجزء الثالث، وغيره مضمر، وإذا دخل الإضمار في (متفاعلن) نقل إلى (مستفعلن) كما هو مقرر محله، فقوله: (متفاعلن) فيه ما فيه، فتدبَّرْ تحريره وفق العربية» .

الأول: أن يكون مبتدأً، وبه قال سيبويهِ[1] وجماعةٌ، وهو الصحيحُ .

قال ابنُ خَرُوف[2]: ولا ينبغي أن يُقالَ غيرُه، واستدلوا عليه بأمرين: **أحدهما:** دخولُ النواسخ عليه ـ كما يأتي ـ ولا تدخلُ إلا على المبتدأ .

الثَّاني: جوازُ حذفِهِ، والمبتدأُ إذا عُلِمَ، جازَ / حذفُهُ . [٢٠/ب]

٥ وكان حقُّ هذا المبتدأِ أن يكون متقدِّماً، إلا أنَّه أُخِّرَ لأمرين:

الأول: أنَّ بابَ نِعْمَ وبئسَ جَرَى عندهم كالمثل، والمثلُ لا يُغيَّرُ وإن جاء على خلاف الأصل .

الثَّاني: أنَّ باب نِعْمَ مُهتَمٌّ به، فجرى مَجرى ذواتِ الصُّدور .

واختلفوا في خبره فقيل: الجملةُ قبلَهُ، وهي نِعْمَ وفاعلُها، وهو الصحيح[3].

١٠ والرابط قد تقدَّم[4] ما فيه من الخلاف. **وقيل:** الخبرُ محذوفٌ[5]، والتقديرُ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ الممدوحُ، فـ«الممدوحُ» خبرٌ عن «زيد» ثم حُذِفَ. **ورُدَّ:** بأنَّ الخبرَ إذا كان محذوفاً،

---

(١) الكتاب ١٧٧/٢، وممن قال به: الأخفش وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ١٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأندلسي الرندي النحوي، كان إماماً في اللغة والنحو، أخذ عن ابن ملكون وأبي بكر بن طاهر وغيرهما، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» و «شرح الجمل» وغيرها، توفي سنة ٦٠٩ هـ. أخباره في: معجم الأدباء ٧٥/١٥، وإشارة التعيين ص: ٢٢٨، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ .
وانظر: رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٦٨/٣، منهج السالك ٣٩٦/٢، والتصريح ٩٧/٢ .

(٣) انظر: المقتضب ١٤٠/٢، والأصول ١١٢/١، والإيضاح ١٢٦، والتبصرة والتذكرة ٢٧٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ٤١٦/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٧ـ١٣٥، وشرح الجمل ٦٠٥/١، وشرح التسهيل ١٦/٣، والملخص ٤٤٨، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٤) انظر: ما سبق صفحة: ٦٨ .

(٥) ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه. منهج السالك ٣٩٦/٢، وانظر: شرح الجمل ٦٠٥/١، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

يكونُ مُراداً في نفس المتكلم، والكلامُ متوقفٌ عليه، والمتكلمُ إذا قال: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فقد استقلَّ الكلامُ بالمدح، ولم يخطر بباله الخبرُ المحذوفُ؛ لاستقلال الكلام بدونه[1].

القول الثَّاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، خَرَجَ مخرَجَ الجواب، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ فالتقدير: هو زيدٌ، كأنَّ سائلاً قال: فمَنْ هذا الرَّجُلُ الممدوحُ ؟ قيلَ: هو زيدٌ، وهذا القولُ لجماعةٍ منهم السيرافيُّ[2]، ونُسِبَ إلى سيبويه[3]، قال الأستاذ أبوالحسن بن الباذش[4]: ولا ينبغي أن يُنسَبَ لسيبويه .

ورُدَّ هذا القولُ بأشياءَ أظهرُها: أنَّه لو كان خبراً، لانتَصَبَ إذا دخلَت النواسخُ عليه، فكنتَ تقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ كان زيداً، بنصب « زيد » على أنَّه خبرُ كان، واسمُها

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٧/٣ .

(٢) أبو سعيد عبد الله بن المرزبان، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ .

ويظهر من كلام أبي سعيد أنه يقول بالرأيين؛ رأي سيبويه من أن المخصوص مبتدأ، والجملةُ قبله خبره، وكونه خبر مبتدأ محذوف، قال في شرح الكتاب ٣٠/٣ (مخطوط): «و« زيد » مرفوع على أحد وجهين: إما أن يكون مبتدأ النية فيه التقديم، ونعمَ الرجُلُ خبره،وإما أن يكون على كلامين كأنك لما قلت: نعم الرجل فأبهمته، ولم يعرف به شيء بعينه، قيل لك: من هو؟ فقلت: زيد، على تقدير: هو زيد» .

وقد قال بهذا الرأي ابنُ جني في اللمع ٢٠٠ . وذكره كثير من العلماء مقروناً بالقول الأول. انظر: مصادر القول الأول .

(٣) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١٧/٣ . وتعقبه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٨/٣، وساق نصاً من الكتاب مدللاً على مخالفة رأي سيبويه لما نسبه إليه ابن مالك ...

(٤) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بـ«ابن الباذش» أحد الأعلام المشاهير بالأندلس، عالم نحوي مقرئ، حاذق بصير بضروب القراءات والآداب، عارف بالحديث ورجاله، من تصانيفه: شرح الكتاب، وشرح الأصول، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل وغيرها، توفي سنة ٥٢٨ هـ بغرناطة. أخباره في: الصلة ٤٠٤/٢، وإنباه الرواة ٢٢٧/٢، وغاية النهاية ٥١٨/١، وبغية الوعاة ١٤٢/٢ .

وانظر: رأيه هذا في: التذييل والتكميل ١٦٨/٣، ومنهج السالك ٣٩٧/٢، والتصريح ٩٧/٢ .

الضميرُ الذي كان مبتدأً، وفي عدم جواز ذلك، دليلٌ على أنّه ليس خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ.

القول الثَّالث: لابن كَيسانَ[1] أنّه بدل من فاعل نِعْمَ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ«زيد» بدل من «الرَّجُلُ»، وإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فهو بدلٌ من الضمير في نِعْمَ.

٥ **ورُدَّ** بأمرين: **أحدهما:** أن يكون التابعُ لازماً، وليس في الإبدال ما هو كذلك.

الثَّاني: أنَّ البدلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدَلِ منه، ولو قلتَ: نِعْمَ زيدٌ، لم يَجُزْ.

وصَوَّبَ بعضُهم[2] هذا القولَ، وجعله بدلَ اشتمالٍ؛ لكون «الرَّجُل» يشتملُ على «زيد» قال: ولا / يلزمُ أنْ يحلَّ البدلُ محلَّ المبدَلِ منه، فقد قالوا: إنَّكَ أنتَ قائمٌ، [٢١/أ] وأعربوا «أنت» بدلاً من الكاف، مع أنَّ «أنت» لا تحلُّ محلَّ الكاف، فلا يُقالُ: إنَّ

١٠ أنتَ قائمٌ.

الحكم الثَّاني: يجوز دخولُ النواسخِ على هذا المخصوصِ؛ لكونه مبتدأً، فمن ذلك قولُهُ:

لَعَمْري لَئِنْ أُنْزِفْتُمُ أو صَحَوتُمُ   لَبِئْسَ النَّدَامَى كُنْتُمُ آلَ أَبْجَرَا[3]

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، كان عالماً بمذهب المدرستين، أخذ عن ثعلب والمبرد وغيرهما، من تصانيفه: معاني القرآن، والمختار في علل النحو، واللامات وغيرها، توفي سنة ٢٩٩هـ. أخباره في: طبقات النحويين ١٥٣، ومعجم الأدباء ١٣٧/١٧، وإنباه الرواة ٥٧/٣ . وانظر: هذا الرأي في التذييل والتكميل ١٦٩/٣، والتصريح ٩٧/٢، والهمع ٤١/٥، وراجع كتاب ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا ص: ١٣٨ ـ ١٤٠ . وتابعه على هذا الرأي أيضاً علي بن مسعود الفرخان النحوي في كتابه المستوفى ١١٠/١ .

(٢) وهو علي بن مسعود الفرخان ، انظر كتابه المستوفى في النحو ١١٠/١ - ١١١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو للأُبَيرِد بنِ المعذَّرِ الرِّيَاحيِّ، (شاعرٌ من شعراء الإسلام وأول دولة بني أمية، بدوي فصيح مقل. أخباره في المعمرون للسجستاني ٧٥، والأغاني ١٢٦/١٣) . والبيت في ديوانه ٢٧٣ (ضمن شعراء أمويون) وروايته: «لئن أُزِنتم» ، ونسبَهُ القرطبي في تفسيره ٥٣/١٥ إلى الحطيئة، ولم أجده في ديوانه المطبوع. وانظر: الشاهد في: مجاز القرآن ١٦٩/٢، ٢٤٩، والمحتسب

=

كان الأصلُ: لبئس الندامى أنتم، ثم دَخلَت «كان» فاتَّصلَ الضميرُ. وأُنزِفتُم: على ما لايُسَمَّ فاعلُه معناه: أُسْكِرتم[1]. وقال زهير:

يَمِيناً لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ[2]

كان التقدير: لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ أنتما، ثم دخل عليه «وجد» فاتصل. والسَّحِيل: بفتح السين المهملة، والحاء المهملة على وزن (فعيل): الخيطُ الذي ليس بمفتول، والمُبرَم: المفتول[3]، وكَنى بهما الشاعرُ عن الشِّدَةِ والرَّخاء، أي: على كلِّ حالٍ من شدةٍ ورخاءٍ.

الحكم الثَّالث: في حذفه، وله حالاتٌ:

الأولى: أنَّه يجوز حذفُه من غير عوضٍ؛ لدلالة الكلامِ عليه، وهو في القرآن كثيرٌ، قال الله تعالى: ﴿ نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[4] أي: نِعْمَ العبدُ أيوب، فحُذِفَ لتقديم قصتِه، وقال تعالى: ﴿ والأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ المَٰهِدُونَ ﴾[5] أي: فنِعْمَ الماهدون نحنُ، وقال تعالى: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ القَٰدِرُونَ ﴾[6] أي: نحنُ، وقال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ﴾[7] أي: دارُهُم، وقال تعالى: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾[8] أي: عُقباهُم، وقد جاء

٣٠٨/٢، والصحاح (نزف)، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٣/٢، وشرح التسهيل ١٧/٣، والهمع ٣٦/٥، والخزانة ٣٨٨/٩، وشرح شواهد الكشاف: ٥٦ . و(أبجر): قال ابن بري: هو أبجر بن جابر العجلي، وكان نصرانياً. (اللسان ـ نزف) .

(١) و(أنزَفَ) مبني للمعلوم بمعنى سَكِرَ أيضاً . انظر: اللسان والتاج (نزف) .

(٢) سبق تخريجه صفحة: ٥ .

(٣) انظر شرح الديوان لثعلب ١٤ ـ ١٥ .

(٤) سورة ص: الآية: ٣٠ .

(٥) سورة الذاريات: الآية: ٤٨ .

(٦) سورة المرسلات: الآية: ٢٣ .

(٧) سورة النحل: الآية: ٣٠ .

(٨) سورة الرعد: الآية: ٢٤ .

مذكوراً قال تعالى: ﴿ بِئسَ مَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾[١] فـ«أن يكفروا» في موضع رفعٍ بالابتداء على أنَّه المخصوصُ بالذَّمِّ، أي: كفرُهُم.

الحالة الثَّانية: أن يُحذَفَ وتُقامَ الصفةُ مُقامه، اسماً كانت الصفةُ أم فعلاً، فمثالُهُ والصفةُ اسمٌ قولُكَ: نِعْمَ الصديقُ حليمٌ كريمٌ، التقدير: نِعْمَ الصديقُ / صديقٌ حليمٌ [٢١/ب] كريمٌ، فـ«صديق» الثَّاني، هو المخصوصُ بالمدح، ثم حُذِفَ وأُقيمت الصفةُ مُقامَه.

ومثالُهُ والصفةُ فعلٌ قولُهُ تعالى: ﴿ قُلْ بِئسَمَا يأمُرُكُم بِهِ إِيمَنُكُمْ ﴾[٢] التقدير: بِئسَ الشيءُ شيءٌ يأمرُكُم به إيمانُكم، فـ«شيءٌ» الثَّاني هو المخصوصُ بالذَّمِّ، ثم حُذِفَ وأُقيمَت الصفَةُ مُقَامَهُ وهي «يأمُرُكم».

قال ابنُ مالك[٣]: ويكثرُ ذلك إذا كانت الصفةُ فعلاً والفاعل «ما»، ومثَّل بما مثَّلناه، قال: ويقلُّ إذا لم يكن الفاعلُ «ما» نحو: نِعْمَ الصَّاحبُ تستَعِينُ به فيُعينُكَ، التقدير: نِعْمَ الصَّاحبُ صاحبٌ تستعينُ به، فحُذِفَ المخصوصُ وهو «صاحبٌ» الثَّاني، وبقي «تستعين» يدلُّ عليه؛ لكونه صفةً له، وهذه المسألةُ - أعني «نِعْمَ الصَّاحبُ تستعينُ به» - أجازها الكسائيُّ[٤]، ومنَعَها الأكثرون.

الحالة الثَّالثة[٥]: وهي أقلُّ الحالتين: أن يُحذَفَ المخصوصُ وصفتُهُ، ويبقى ما يتعلقُ بهما نحو قولِ الراجز:

بِئسَ مَقَامُ الشَّيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ
إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَ إِمَّا اقْعَنْسِسِ[٦]

(١) سورة البقرة: الآية: ٩٠ .
(٢) سورة البقرة: الآية: ٩٣ .
(٣) شرح التسهيل ١٩/٣ .
(٤) انظر: الأصول ١١٨/١، والمسائل البصريات ٨٣٨/٢ وما بعدها .
(٥) في الأصل: «الثَّالث» .
(٦) رجز لم أقف على قائله، والشاهد في إصلاح المنطق: ٨٢، وتهذيبه ٢١٥، ومجالس ثعلب ٢١٣/١، والمنصف ١٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/٢، والإنصاف ١١٦/١، وشرح الجمل ٢٦٣/١، وشرح التسهيل ٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٦/٣، والمساعد ١٣٦/٢، والهمع ٤٣/٥.

التقدير: بِئسَ مقامُ الشيخِ مَقامٌ مقـولٌ فيـه: أمـرس أَمـرس، فحَـذَفَ المخصـوصَ بالذَّمِّ وهو «مقامٌ» وصفتَهُ وهي «مقولٌ»، وترك «أمرس» وهو مفعولُ القـول. وأَمـرِسْ: فعلُ أمْرٍ من أَمْرَسْتُ الحبلَ؛ إذا ردَدتَه إلى مجراهُ من البَكْـرة[١]، كُـرِّرَ للتـأكيد، والقَعْـوُ: خشَبَتان في البكَرةِ فيهما المِحْوَرُ، فإذا كانا من حديدٍ فهو الخُطَّافُ، واقعَنْسِسْ: أمْرٌ مـن اقعنْسَسَ الرَّجُلُ: إذا تأخَّرَ. ومعنى البيت: بِئسَ مقامُ الشيخِ مَقامٌ يُقالُ فيه له: رُدَّ الحبلَ إلى مجراه من البكْرة، وإلا تأخَّرْ.

الحكم الرابع: يجـوز إتباعُـهُ، فتقـولُ في الصفـة: نِعْـمَ الرجُـلُ زيـدٌ العـالِمُ، وفي التأكيد: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ نفسُهُ، وفي البدَل: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ أبو عبدِ الله، والله أعلم.

تنبيه:

قد تقدَّمَ في باب التعجُّبِ[٢] أنَّ (فَعُلَ) بفتح الفاء وضـم العين يجـرى / مجـرى [٢٢/أ] نِعْمَ وبئس في المدحِ والذَّمِّ، فيُعامَلُ معامَلَتَهُمَا فيما يستحقان من فـاعلٍ وتمييزٍ وممـدوحٍ ومذمومٍ، وغيرِ ذلك من الأحكام، سواءٌ كـان (فَعُـلَ) أصـلاً نحـو: حَسُـنَ الخلـقُ خُلُـقُ الكُرَماءِ، وقَبُحَ العِنادُ عِنادُ الظَّـالمين، أو محـوَّلاً مـن (فَعَـلَ) بفتـح العـين كَقَضُـوَ الرَّجُـلُ زيدٌ[٣]، أي: نِعْمَ القاضي زيدٌ، أو من (فَعِلَ) بكسر العين كعَلَمَ الرَّجُلُ زيـدٌ، أي: نِعْمَ

(١) ويقال أيضاً: أمرستُ الحبلَ؛ إذا أنشبتَهُ بين البكْرة والقعو، فهـو مـن الأضـداد. انظـر: إصـلاح المنطق: ١٩٧، والمساعد ١٣٧/٢، والأضداد للمنشي: ٤٢.

(٢) وهو من أبواب السفر الخامس من هذا الشرح، ولم أقف عليه.

(٣) هذا من أقوال العرب، حكاه الكسائي. انظر: الأصول ١١٥/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وشرح التسهيل ٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٧٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٨/٣، والمساعد ١٣٨/٢.

العالِمُ زيدٌ، وقد استوفينا الكلامَ على هذا هناك؛ لأن البابين واحدٌ، أعني في تضمين (فَعُلَ) المضموم العين معنى التعجبِ ومعنى المدحِ والذمِ، إلا أنَّ كثيراً من النحويين جرَت عادتُهُم أن يخصُّوا «ساء» و«كَبُرَ» بالذكرِ من بين سائر الأفعالِ المتضمنة معنى نِعْمَ وبئس، وما ذاك إلا لكونهما وردتا في القرآن الكريم، فلْنَذْكُرْهُمَا اقتداءً بهم، وجمعاً بين القاعدةِ وذكْرِ بعضِ مُثُلِهَا، فنقولُ:

أما «ساءَ» فهو في الأصل (فَعَلَ) بفتح العين متصرِّفٌ متعدٍّ، يقال: ساءَ الأمرُ زيداً، يسوءُه، ثم حُوِّلَ إلى (فَعُلَ) بضم العين؛ مبالغةً في الذَّمِّ، فأُجرِيَ مُجرَى بئسَ في المعنى والأحكام، فتقولُ: ساءُ الرجُلُ زيدٌ، وساء رجُلاً عمروٌ، وقال الله تعالى: ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً﴾[1] فجَمع بينهما، أي: بِئسَ الشرابُ ذلك، وساءت مرتفقاً النارُ.

وأما كَبُرَ بضم الباء فمعناه: عَظُمَ، ومضارعُه: يَكبُرُ، ثم استُعمِلَ استعمال بئسَ؛ مبالغةً في الذمِ؛ فمُنِعَ التصرُّفَ، قال الله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾[2] ففاعلُ «كَبُرَ» ضميرٌ يفسرُه «مقتاً» و«أن تقولوا» هذا هو المخصوصُ بالذم[3]، وقال بعضُهم: إنَّ «مقتاً» حالٌ[4]، و«أن تقولوا» فاعلُ «كَبُر».

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٢٩ .

(٢) سورة الصف: من الآية: ٣ .

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤١٩/٤، والبيان ٤٣٥/٢، والبحر المحيط ٢٦١/٨ .

(٤) لم أر من ذكر أن «مقتاً» حال، إلا أبا حيان في التذييل والتكميل ١٧٢/٣، والذين أعربوا «أن تقولوا» فاعلاً لـ«كبر» ، جعلوا «مقتاً» تمييزاً، انظر: معاني الزجاج ١٦٣/٥، وغرائب التفسير ١٢٠٧/٢، والمحرر الوجيز ٤٢٥/١٤، والبحر المحيط ٢٦١/٨ .

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[1] فقيل[2]: المذمومُ محذوفٌ، وبقيت صفتُهُ «وهي «تخرج» تدلُّ عليه، ويكونُ في «كَبُرت» ضميرٌ يفسرُه «كلمةً» التقدير: كَبُرَت هي كلمةً تخرجُ من أفواههم، فيكونُ نظيرَ ما جوَّزَه الكسائيُّ / من قولهم: نِعْمَ الصَّاحبُ [٢٢/ب] تستعينُ به، في كون قيام الصفةِ ـ وهي فعلٌ ـ مَقام الموصوفِ، والفاعلُ غير «ما».

٥ وقيل[3]: «كلمةً» حالٌ موطئة بالصفة، وفاعلُ «كَبُرت» مضمرٌ لتقَدُّم ذكرِهِ، التقدير: كَبُرَت هي أي القصةُ التي قالوا فيها: اتخذ الله ولداً .

ولْنرجعْ إلى لفظ المصنِّف :

قولُه: «**ومنه**» يعني ومما لا يتصرفُ من الأفعال، فالضميرُ عائدٌ على «ما» من قوله:

١٠ «**القَوْلُ فِيمَا لَمْ يُصَرَّفْ ...**»[4]

والجار والمجرور من قوله: «ومنه» معطوف على «منه» في قوله: «منه فعل التعجب» فتقدير الكلام: منه فعل التعجب ومنه نِعْمَ .

وقولُه: «**وهو فعلُ المدحِ**» حُكمٌ على نِعْمَ بأنه فعلُ المدح، وأعادَ الضميرَ مذكَّراً باعتبار الفعل، ولو اعتبر الكلمةَ لأعاده مؤنثاً .

١٥ وقولُه: «**وبئسَ**» أي: ومما لم يُصرفْ: بِئسَ، فهو معطوفٌ على نِعْمَ .

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٥ .

(٢) هذا قول أبي علي كما نص عليه الكرماني في غرائب التفسير ٦٤٩/١، و انظر: التبيان ٨٣٨/٢، والبحر المحيط ٩٧/٦ .

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٣١/٩، والبحر المحيط ٩٧/٦ .

(٤) قال ابن معط في الألفية ص: ٣٩ في أول باب التعجب:

القولُ فيما لم يُصرَّفْ منهُ   فِعلُ التعجُّبِ أَبْنْتُ عنهُ

وقولُه: «للذَّمِّ» حُكمٌ على بِئسَ بأنها للذَّمِّ، ثم قال: «وذِكْرِ القُبحِ» تأكيداً لكونها للذَّمِّ، ولو سكتَ عنه لم يُحتَجْ إليه.

وقد تقدَّمَ الكلامُ في فعلية نِعْمَ وبئسَ، وما فيهما من الخلاف، واستوفينا الكلامَ على ما يتعلَّقُ بهما من وزنِهما ولغاتِهما . وقوله:

«فالمدحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ ا للهِ»

هذا مثالٌ لـ«نِعْمَ»، وقوله:

«والذَّمُّ: بئسَ العبدُ عبدٌ لاهٍ»

مثالٌ لـ«بئسَ»، و«عبدُا لله» في الأول مضافٌ ومضافٌ إليه، فالتنوينُ ساقطٌ لإضافة «عبد[1]» إلى الجلالة، و«عبدٌ لاهٍ» في الثَّاني ثابتُ التنوين؛ لأنه موصوفٌ، و«لاهٍ» صفتُهُ، وهو اسمُ فاعلٍ من لها يلهو؛ إذا لعِبَ، وبين قافيتي المصراعين جناسٌ مماثل[2]، وأتى بالمثالين على الكثير في النشر[3]؛ وهو ردُّ الأول للأول، والثَّاني للثاني .

وقوله:

«وَكُلُّ ممدُوحٍ وَمَذمُومٍ رُفِعْ بالابتِدَاءِ ... ...»

---

(١) في الأصل: «عبد ا لله» .

(٢) وهو بين لفظتي «ا للهِ» و «لاهٍ» ، فقد اتفقت اللفظتان في نوع الحروف وشكلها وعددها وترتيبها. انظر: شرح التلخيص للبابرتي ٦٦٥ .

(٣) ويسمى اللف والنشر على السَّنَن. واللَّفُ والنَّشرُ: ذِكْرُ متعدِّدٍ أولاً، ثم ذكرُ ما لكلٍّ من أفراده شائعاً من غير تعيين ، اعتماداً على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منها، وردِّهِ إلى ما هو له، فإن كان النشر على ترتيب اللف، كأن يرد الأول للأول ، والثَّاني للثاني - كما أشار المصنف - فهذا يسمى اللفُّ و النشرُ على السَّنَن، وإن خالفه، فهو اللفُّ والنشرُ المشوَّشُ، انظر: شرح التلخيص للبابرتي ٦٣١، وطراز الحلة: ٤٩٣، وخزانة الأدب لابن حِجَّةَ الحَمَوي ٢/٢٥٤. وراجع معجم البلاغة العربية ٣٩٢ - ٣٩٣ .

يعني: وكلُّ ممدوحٍ ومذمومٍ رُفع في بابه على أنّه مبتدأٌ . وقولُهُ: « **والمثال قد سُمِع** » إحالةٌ على المثالين المتقدمين .

وقوله:

« **والفعلُ والفاعلُ قبلُ خبرُه** »

٥ يعني بالفعل والفاعل: نِعْمَ وفاعلَها وبئسَ وفاعلَها، وحَكَمَ على أنَّ الجملةَ / [٢٣/أ] الواقعةَ قبل الممدوح أو المذموم بأنها خبرُه؛ لأنه قد قدَّمَ أنّه مبتدأٌ .

وقولُهُ: « قبلُ » يعني: قبلَ الممدوح أو المذموم، وهذا الإعرابُ على تقدير تأخير الممدوحِ أو المذموم، فإن تقدَّمَ نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وزيدٌ بِئسَ الرَّجُلُ، فقد تقدَّمَ الكلامُ على إعرابه. وقولُهُ:

١٠ « **أو خبرٌ والمبْتَدَا تُقدِّرُهْ** »

هذا إعرابٌ ثانٍ للممدوح أو المذموم إذا تأخَّرَ، أعْربهُ أوّلاً مبتدأً، والجملةُ قبلَهُ خبرُه، وأعْربَهُ ثانياً خبراً والمبتدأُ مقدَّرٌ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« زيدٌ » إمَّا مبتدأ والجملةُ خبرُه، وإما خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو زيدٌ، وكأنه خرَجَ مَخرجَ البيان، كأنَّ قائلاً يقولُ: مَن الممدوحُ أو المذمومُ ؟ فقيل: هو زيدٌ. وعلى الإعراب الأولِ الجمهورُ .

١٥ وقد قدَّمنا[1] أنَّ ابنَ كَيْسَانَ أعربَهُ بدلاً من فاعل نِعْمَ، وذكَرنا ما رُدَّ به عليه، وما رُدَّ به على من أعرَبَه خبراً .

وقوله:

« **وفي عُمُومِ اللاَّمِ مَا يُغْنِيكَ** »

البيت، أخذ يتكلمُ هنا على الرابط بين الخبر والمبتدأ على الإعراب الأول؛ لأنه إذا ٢٠ كان الخبرُ جملةً، وليست الجملةُ نفسَ المبتدأ، فلا بد من رابطٍ، ولا رابطَ هنا، فذكرَ أنَّ

---

(١) انظر: صفحة: ٦٧ .

عمومَ اللام في فاعل نِعْمَ وبئس يُغني عن الرابط؛ لأنَّ المبتدأ إذ ذاك مندرجٌ تحت الفاعل كما قدَّمْنا، فأغنى هذا الاندراجُ عن الضمير، وقد قدَّمْنا ما في هذا الرابط من الخلاف مستوفىً[(١)] .

وقوله:

٥ «ولو أتَى الضَّميرُ فيها لم يَعُدْ»

البيت، أي: ولو أتى الضمير في جملة نِعْمَ وبئس فاعلاً لم يعُد على الممدوح أو المذموم؛ لأنه إنما أُضمرَ على شرط الإبهام، فلا يفسِّرُهُ إلا مبهمٌ مثلُه، وهو التمييزُ الواقعُ بعده، فقولُه: «لم يعُد» يعني: لم يعُد المخصوصُ بالمدح أو الذم، وقد مثَّله بقوله:

«نِعْمَ مَوطِناً حِرَاءٌ وأُحُد»

١٠ ففي «نِعْمَ» ضميرٌ فاعلٌ، و«موطن» / مفسِّرُهُ؛ لأنه مبهم مثلُهُ، ولا يعود إلى [٢٣/ب] «حراء» وقد قدَّمْنَا الوجوهَ الدالَّةَ على أنَّ هذا الضميرَ لا يجوزُ عَوْدُهُ إلى الممدوح أو المذموم .

و«حِرَاء»: جبلٌ بمكة معروف، فيه كان النبي ﷺ يتعبَّدُ، وبه أتاه جبريلُ، وهو يُصرَفُ ولا يُصرَفُ[(٢)]، ويُمدُّ ويُقصَرُ[(٣)] .

١٥ و«أُحُد»: جبلٌ أيضاً بالمدينة معروفٌ، وفيه قال النبي ﷺ : «أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا ونُحِبُّه[(٤)]».

* * *

(١) انظر: صفحة: ٦٨ .

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٣ .

(٣) انظر: المقصور والممدود للفراء: ٨٥ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه ٦/٤٠٧، (فتح الباري) (في كتاب الأنبياء)، باب رقم: (١٠)، ورواه أيضاً (في كتاب المغازي، باب: أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنا) ٧/٣٧٧، برقم: (٢٧)، ورواه مسلم في صحيحه ٢/١٠١١، (في كتاب الحج، باب أُحُدٌ جبلٌ يحِبُّنا ونحبُّه) .

[باب حبَّذا]

٥٩٠ ـ وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أيضاً حَبَّذَا ... فَـ«حَبَّ» فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ «ذَا»

٥٩١ ـ وَاقْتَرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحَا ... كَـ«حَبَّذَا» نُصْحُ الشَّقِيقِ نُصْحَا

٥٩٢ ـ وَحَبَّذَا مُحَمَّدٌ رَسُولا ... وَالحَالُ والتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلا

٥٩٣ ـ وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيهَا خَبَرُ ... لِـ«حَبَّذَا» أو مُبْتَداً يُقَدَّرُ

الكلامُ على هذه الأبيات في حقيقة «حبذا» إفراداً وتركيباً، وفي المرفوعِ بعدها، والمنصوب .

فالكلامُ إذن على ثلاثِ مسائلَ:

المسألة الأولى: في الكلام على حقيقة حبَّذا إفراداً وتركيباً:

أمَّا الإفرادُ فالكلام عليه من وجهَين: **الأول: في «حَبَّ»** :

اعلَمْ أنَّهُ يُقالُ: حَبَّ وأَحَبَّ، وأَحَبَّ هو الكثيرُ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ هَأَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ ﴾[2] فهذا كلُّه مضارعُ «أحبَّ»، وقال عليه السَّلامُ: «مَن أحبَّ لقاءَ الله أَحَبَّ الله لقاءَه[3]» . وقال عليه السَّلامُ: «أَحْبِبْ حبيبَكَ هوناً[4] ما»[5] فهذا أمْرٌ من «أحبَّ»،

---

(١) سورة آل عمران: من الآية: ٣١ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١١٩ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الرقاق) برقم: (٦٠٢٦) و(٦٠٢٧)، ومسلم في صحيحه (في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) برقم: (٤٨٤٤) ورقم: (٤٨٤٨) .

(٤) في الأصل كتب: « يوماً ما » وهو تحريف.

(٥) هذا من كلام سيدنا علي ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ انظره في نهج البلاغة ٢/٢١٤، وسجع الحمام في حكم الإمام ٣٨، وقد رواه الترمذي في سننه (في كتاب البر والصلة) برقم: (١٩٢٠) عن أبي هريرة مرفوعاً. قال الصغاني: الحديث موضوع. انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢٥٥-٢٥٦، والنهاية لابن الأثير ٥/٢٨٤ .

واسمُ الفاعل: مُحِبٌّ على كثْرَةٍ، واسمُ المفعول: مُحَبٌّ على قلّةٍ[1]، استغْنَوا عنه بمحبوب، الذي هو اسمُ مفعول من حَبَّ[2].

وأما «حَبَّ» فاختلفوا في وزنه، فالمشهورُ عندهم أنه فَعَل بفتح العين، وهو متعَدٍّ. قال الشّاعرُ:

/ فَوَا اللهِ لَولاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ ... وَلاَ كَانَ أَدْنَى مَنْ عُبَيدٍ وَمُشْرِقِ[3] [٢٤/أ]

ومُشْرِقِ: بضم الميم وكسر الراء والقاف.

ومضارعُه: يَحِبُّ بالكسر، وهو من الشّاذِّ[4]، وبه قرأ أبو رجاءٍ العُطَارديُّ[5]: ﴿فَاتَّبِعُونِي يَحِبَّكُمُ اللهُ﴾[6] بفتح الياء وكسر الحاء.

---

(١) انظر شرح القصائد التسع ٢/٤٦٦.

(٢) في الأصل: «أحب».

(٣) البيت من الطويل، وهو لعَيلان بن شجاع النهشليُّ، ونص البغدادي في شرح أبيات المغني ٦/١١٦ على أنه عيلان بالعين المهملة، والبيت فيه إقواء؛ لأن قافية البيت قبله مضمومةٌ، وهي:

أُحبُّ أبا مروان من أجْلِ تمْرِهِ ... وأعلمُ أن الرفقَ بالمرءِ أرفقُ

وهو في الكامل ١/٤٣٨ برواية: «وكان عياضٌ منه أدنى ومشرقُ» فعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواءٌ، ورواه ابن دريد في الاشتقاق بقافية الميم:

فو الله لولا تمْرُهُ ما حببتُهُ ... ولا كان أدنى من عُميرٍ وسالِمِ

قال البغدادي: «وما أكثر اختلاف الروايات في كلمات هذا البيت» وعُبيدٌ: بالتصغير، ومُشرِقٌ (اسمُ فاعلٍ): ابنا الشاعر.

وانظر الشاهد في: الزاهر ١/٣٣١، والخصائص ٢/٢٢٠، والصحاح (حبب)، والتنبيه عليه لابن بري ١/٥٧، وشرح المفصل ٧/١٣٨، وشرح الألفية لابن القواس ٢/٩٧٤، والمغني ٤٧٣.

(٤) انظر بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال: ١١٧-١١٨.

(٥) هو عمران بن تيم أبو رجاء العطاردي البصري، تابعي كبير، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، عرَضَ القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى، ولقي أبا بكر، وروى عن عمر وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. توفي سنة ١٠٥ هـ. أخباره في: المعارف ٤٢٧، وحلية الأولياء ٢/٣٠٤، ومعرفة القراء الكبار ١/٥٨.

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ٣١. وانظر هذه القراءة في مختصر الشواذ ص: ٢٠، والكشاف ١/١٨٤، والبحر المحيط ٢/٤٣١، وهكذا الضبط في المصادر (يَحِبَّكُم) بفتح الباء مشددةً.

وإنما كان شاذاً؛ لأن (فَعَلَ) إذا كان مضاعَفاً متعدياً فمضارعُه (يَفْعُلُ) بالضم نحو: رَدَّهُ يردُّهُ، وشدَّ يَشُدُّ.

واسمُ الفاعل: حابٌّ، نقلَهُ أبو البقاءِ يعيشُ بنُ يعيشَ الحلبيُّ(١)، وقلَّ في الاستعمال. استُغْنِيَ عنه بـ«مُحِبّ» الذي هو اسمُ الفاعل من «أَحَبَّ».

فإذا أُريدَ بهذا الفعل المدحُ، نُقِلَ إلى (فَعُلَ) بضم العَين؛ ليصير كـ«شَرُفَ» الذي هو من أفعال الغرائزِ، فتقولُ: حُبَّ زيدٌ، بضَمِّ الحاء وفتحِها، أي: صار محبوباً، فمَنْ ضَمَّ، نقَلَ ضمَّ العينِ إلى الفاء، ومن فَتَحَ حَذَفَ ضمةَ العينِ، فبقيت الحاء على أصلها من الفتح، وعلى الوجهين أنشدوا بيتَ حسَّان:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِها وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ(٢)

رُوِيَ بضم الحاء وفتحِهَا. وقال الآخرُ:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ(٣)

---

(١) شرح المفصل ١٣٨/٧.

(٢) من الطويل، ولقد سها المؤلف رحمه الله في تسبة هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، وإنما هو للأخطل التغلبي في ديوانه ١٩/١، وروايته:

وَأَطْيِبْ بها مَقتولَةً حينَ تُقتَلُ

ولا شاهد في هذه الرواية.

وانظر الشاهد في إصلاح المنطق ٣٥، وتهذيبه ٩٧، والأصول ١١٦/١، والتبصرة ٢٨١/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وشرح التسهيل ٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، وشرح ابن القواس ٩٧٤/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ١٤-١٥، والخزانة ٤٢٧/٩. والضمير في «اقتلوها» عائد إلى الخمر، واقتلوها بمعنى: امزجوها.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وعَدَتْ عَوَادٍ دونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

والبيت لساعدةَ بنِ جُؤَيَّةَ الهذليِّ، شاعرٌ مخضرمٌ أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم، وليس له صحبة. انظر المؤتلف والمختلف ٨٣، والخزانة ٨٦/٣، والبيت من قصيدة طويلة له في شرح أشعار الهذليين ١٠٩٧/٣.

وانظر الشاهد في: الصحاح (حبب)، وتهذيب الإصلاح ٩٧، وشرح المفصل ١٣٨/٧، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، والمساعد ١٤٠/٢، والخزانة ٤٢٩/٩. و(**غضوب**): اسم امرأة. ومعنى (حب من يتجنب): أي: حُبَّ بها متجنبةً إليَّ، و(**وَلْيِكَ**): الوَلْيُ: المداناة، و(**تَشْعَبُ**): تُفرِّقُ. (شرح أشعار الهذليين).

رُوِيَ بضم الحاء، وضَمُّ الحاءِ مشروطٌ ببقاءِ التَّضعيفِ، فلو وقعَ التفكيكُ لم تُضمَّ الحاءُ، بل تُفتحُ، تقولُ: حَبَبْتَ يا هذا .

واسمُ الفاعلِ من هذا المنقول: حبيبٌ؛ لأنَّه صار بالنقْلِ كـ«شَرُفَ» و«ظَرُفَ» .

وذَهَبَ الفرَّاءُ[1] إلى أنَّ وَزْنَ حَبَّ في الأصل: (فَعُلَ) بضَمِّ العَين من غير نَقْل من (فَعَلَ) بفتح العَين، وبه قال جماعةٌ[2]، واستَدَلَّ على ذلك بقولهم: حَبِيبٌ، فإن فَعِيلاً بابُه (فَعُلَ) بضمِّ العَين كَظَرُفَ فهو ظريفٌ[3].

وصحَّحُوا[4] القولَ الأوَّلَ بأنَّهُ قد جاء متعدياً، و(فَعُلَ) لا يكون متعدياً، وأما قولهم: «حبِيب» فلا دليلَ فيه، إذ يمكن أن يكون «حبيبٌ» بمعنى محبوب، كجريح بمعنى مجروح .

/ الوجه الثاني: في «ذَا»: [٢٤/ب]

وهو اسمُ إشارة للقريب المذكَّر، نُقِلَ إلى هنا، ورُكِّبَ مع «حَبَّ»، وإنما خُصَّت «حَبَّ» باسم الإشارة من بين سائر الأسماء؛ لأن «حَبَّ» تجري مَجرى نِعْمَ، ونِعْمَ يكون فاعلُها جنساً أو مضمراً، و«ذا» لإبهامه يُشبِهُ الجنسَ والمضمرَ، فلذلك جيء باسم الإشارة مع «حَبَّ» .

وأما التركيبُ فالكلامُ عليه من أوجه:

الأول: أنهم لما ركَّبوا «حَبَّ» مع «ذا» امتنعُوا من أشياءَ كانت جائزةً حالةَ الإفراد منها: أن «حَبَّ» إذا أُريدَ بها المدحُ دون «ذا» جاز في الحاء الفتحُ والضمُّ كما تقدَّمَ[5]،

---

(١) انظر شرح المفصل ١٣٨/٧، والخزانة ٤٢٩/٩ .

(٢) كابن جني وابن مالك والرضي وابن القواس. انظر: اللمع ٢٠٢، وشرح التسهيل ٢٢/٣، وشرح الكافية ٣١٨/٢، وشرح ابن القواس ٩٧٤/٢ .

(٣) وزاد ابنُ القواس في شرح الألفية ٩٧٤/٢ دليلاً آخر وهو: نَقْلُ حركة عينه إلى فائه في قوله:
وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

(٤) والذي صححه هو ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٨/٧-١٣٩، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٤٢٩/٩ .

(٥) صفحة: ٨٤ .

وبعد التركيب مع «ذا» لا يجوز إلا الفتحُ، وما ذاك إلا أنَّ حبَّذا زيدٌ صار كالمَثَلِ، والمثلُ لا يُغيَّرُ[١].

ومنها: أن «حَبَّ» كان متصرفاً، وبعد التركيب صار غيرَ متصرِّف؛ لأنه صار كالحرف، لكونه صار يدلُّ على معنىً في غيره من المدح، وليس أصلُهُ ذلك.

ومنها: أن «ذا» يجوزُ أن تلحقَهُ هاءُ التَّنبيهِ، وبعد التركيب لا يجوزُ؛ لأنه يلزمُ منه جَعْلُ ثلاثةِ أشياءَ كالشيءِ الواحد.

ومنها: أن «ذا» يجوزُ أن تُتْبَعَ، وبعد التركيبِ لا يجوزُ؛ لأنَّ المرادَ منه في حال التركيبِ الشِّيَاعُ، والإتباعُ يُزيلُ الشِّيَاعَ، أو لأنَّ التابعَ والمتبوعَ كالشيءِ الواحد، و«ذا» مركَّبٌ مع «حبَّ»، فيلزمُ منه جعلُ ثلاثةِ أشياءَ كالشيءِ الواحد.

ومنها: أن «ذا» يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ويُثنَّى ويُجمعُ، بحسَب المشارِ إليه، وبعد التركيبِ لا يكون إلا بلفظ التذكير والإفراد مطلقاً، سواءٌ جاء بعده المذكَّرُ أو المؤنَّثُ، مفردَين أو مثنَّيين أو مجموعَين، فمثالُهُ مع المذكَّرِ المفرَدِ قولُهُ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[٢]

ومثاله مع التثنية:

حَبَّذَا أَنتُمَا خَلِيلَيَّ إِنْ لَمْ ... تَعْذِلَانِي فِي دَمْعِيَ المُهَرَاقِ[٣]

/ ومثاله مع الجمع قوله: [٢٥/أ]

---

(١) وقد قالوا: الأمثال لا تُغير؛ أي: أنها تجري كما جاءت، فتلزم حالة واحدة، وهي التي جرت عليها أولاً، مهما اختلفت الأحوالُ التي تُضرَبُ فيها بعد ذلك، فإذا طلب الرجلُ شيئاً ضيَّعه قبلَ ذلك قيل له: «الصيفَ ضيَّعتِ اللبنَ» بكسر التاء؛ لأن المثل ورد في امرأة. انظر المزهر ٤٧٨/١، والأمثال العربية ٢٠١ فما بعدها.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١٦١/١، من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل، مطلعها:

بَانَ الخَلِيطُ وَلَو طُوِّعْتَ مَا بَانَا ... وَقَطَّعوا مِنْ حِبَالِ الوَصل أقرانا

وانظر الشاهد في: أسرار العربية ١١١، وشرح المفصل ١٤٠/٧، وشرح الجمل ٦١١/١، والمقرب ٧٤، وشواهد التوضيح ٨، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، والجنى الداني ٣٥٧، والهمع ٤٥/٥.

(٣) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في شرح التسهيل ٢٢/٣، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، والهمع ٤٥/٥.

وَحَبَّـذَا نَفَحَاتٌ مِـنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ جَبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا[(١)]

ومثاله مع التأنيث قوله:

أَلاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ[(٢)]

واختلفوا في علَّة ذلك فقيل[(٣)]: إنما امتنع اسمُ الإشارةِ من مطابقة اسم المخصوص؛ لأنه جَرَى مَجْرَى المَثَلِ.

وقال أبو علي[(٤)]: إنما كان ذلك لأن «ذا» جنسٌ شائعٌ، فلا يختلفُ، كما لا يختلفُ الفاعلُ في نعم إذا كان ضميراً.

وقال ابنُ كيسانَ[(٥)]: إنما جاز ذلك؛ لأن الإشارةَ وقعتْ إلى مذكَّرٍ مفرَدٍ، سواءٌ كان المخصوصُ مفرداً أو غيرَه، مذكَّراً أو مؤنثاً، فالتقدير عنده: حبَّذا حُسْنُ زيدٍ، وحبَّذا حُسْنُ هندٍ، وكذلك في التثنية والجمع، فحاصلُه: أنه على حذْفِ مضاف، ثمَّ حُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ.

ورُدَّ: بأنه لو كان على حذف مضافٍ، لجيءَ به ملفوظاً في بعض المواضع، وفي كونِهِ لم يجئْ دليلٌ على أنه ليس كذلك، وأيضاً فإن ما بعد اسمِ الإشارةِ وصفٌ له، ووصفُ الإشارة لا يُحذَفُ؛ لأنه مقصودٌ، وأيضاً فإنه كمفسِّرِ الضمير، ومفسِّرُ الضميرِ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١/١٦١ من قصيدةِ الشَّاهدِ الذي مرَّ قبل قليل، والبيت في الصحاح (حبب)، والتذييل والتكميل ٣/١٧٤، ومنهج السالك ٢/٤٠٣ .

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه: ٦٤، وعجزه:

وهندٌ أتى من دونها النَّأيُ والبُعْدُ

وانظر الشاهد في التذييل والتكميل ٣/١٧٢، والهمع ٥/٤٥ .

(٣) انظر الهمع ٥/٤٥ .

(٤) انظر المسائل البغداديات: ٢٠١ .

(٥) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ٢/١١١٨، وشرح الجمل ١/٦٠٩-٦١٠، وشرح ابن النحوية لوحة (٢٠٢)، والتذييل والتكميل ٣/١٧٢، ومنهج السالك ٢/٤٠٣، ٤٠٥. وانظر: ابن كيسان النحوي ١٣٨-١٣٩ .

لا يُحذَفُ، وأيضاً فإن العرَبَ لما أرادوا تبيينَ المخصوصِ أتَوا بتميِيزٍ فقالوا: حبَّذَا زيدٌ رَجُلاً، ولو كان على حذف المضاف لكان ردُّ المضافِ المحذوفِ أولى في البيان، وكانت تقولُ: حَبَّذَا حُسْنُ زيدٍ[1].

الوجه الثاني: في معنى «حبَّذا» بعد التركيب. وذلك أنها وُضِعَتْ للمدح عموماً كنعْمَ، بمعنى أنَّ الممدوحَ مشتملٌ على جميع صفات المدْحِ مبالغةً، ولا يحصُلُ ذلك مع الخصوصِ؛ لأن التَّخصيصَ يقتضي أن يكونَ للممدوح بعضُ الصفات دون بعض، فلا يحصُلُ مع ذلك المبالغةُ.

والفـــرْقُ بين نعْمَ وحبَّذَا: أنَّ حبَّذَا تُشعِرُ مع دلالتها على المدحِ العامِّ أنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ من النفْسِ، ولا تُشعِرُ بذلك / نِعْمَ، وقيل: ليست حبَّذا للمدح، وإنما [٢٥/ب] وضعَتْهَا العرَبُ للمبالغة في تمكُّنِ الحبِّ، فتكونُ أبلغَ من أحبَّ، لكن الحبَّ قريبٌ من المدح؛ لأنَّ المحبوبَ ممدوحٌ في الأكثر[2].

الوجه الثالث: يجوز دخول «لا» على حبَّذا فتقولُ: لا حبَّذا زيدٌ، فتَجري مجرى بئس في عموم الذمِّ، والفرقُ بينها وبين بئس ما تقدَّمَ من الفرْقِ بين نِعْمَ وحبَّذَا، فالذي تثبتُهُ هناك من التقريب إلى النَّفْسِ، تنفيه هنا، فمن ذلك قولُ الشَّاعر:

لاَ حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ ... وَلاَ شَعُوبُ هَوًى مِنِّي وَلاَ نُقُمُ[3]

---

(١) نقل هذه الردود أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٢/٣ عن ابن العلج في كتابه «البسيط»، وردَّ ابنُ عصفور رأيَ ابنِ كيسان بقوله: «وهو فاسد؛ لأن العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه، فإنما تجعل الحكم من تذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وغير ذلك حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف ...» شرح الجمل ٦١٠/١ .

(٢) انظر هذا الكلام في التذييل والتكميل ١٧٢/٣ .

(٣) البيت من البسيط، وهو منسوب إلى زياد بن حَمَل كما في الحماسة ١٣٤/٢، وقيل: هو للمَرَّار بن المنقذ العدوي، شاعر أموي معاصر للفرزدق، وقيل (المرَّار) لقبه، واسمه زياد بن المنقذ، انظر الخزانة ٢٥٣/٥-٢٥٤ . والبيت من قصيدة طويلة انظرها في الحماسة، وشرحها للمرزوقي ١٣٨٩/٣، وشرحها للتبريزي ١٨٠/٣، وفي الخزانة نقلاً عن بعض شراح الحماسة: «لم يقل غير هذه القصيدة، ولم يقل أحد مثلها، وكان قد أتى اليمن فنزع إلى وطنه ببطن الرمة، قال أبو العلاء: الرمة: واد بنجد، يقال بتشديد الميم وتخفيفها» .

=

وقال الآخَرُ:

أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى وَلاَ حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ[(١)]

واستَشْكَلَ الشيخُ أبوحيَّانَ[(٢)] دخول «لا» على «حبَّذا» وقال: لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلُّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا»؛ لأنها لا تدخلُ على الماضي غيرِ المتصرف، أو تُفرِّعَ على أنَّ مجموعَهُ اسمٌ، فلا ينبغي أن تدخلَ عليه «لا»؛ لأنه إمَّا أن تُقدِّرَهُ منصوباً بها، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ النَّصبَ على العموم نحو: لا رجلَ، ولا يصحُّ هنا؛ لأنه خصوصٌ. يعني أنَّ العامَّ إذا نُفِيَ صار خاصاً، و«حبَّذا» كانت قبل دخول «لا» يُرَادُ بها العمومُ، فلما دخلتْ «لا» نَفَت العمومَ، فصار خصوصاً. قال: وإمَّا أن تُقدِّرَهُ مرفوعاً، وليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ الأصحَّ تَكرارُ «لا»، ولا يجوز عدَمُ التَّكرارِ إذا ارتفعَت الأسماءُ بعدَها بالابتداء، إلا على مذهب الأخفشِ والمبردِ. انتهى.

قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى لهذا الترديد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكالُهُ، وسواءٌ كان توجيهُهُ جارياً على القياس أو غيرَ جارٍ،وانظر قولَ سيبويه[(٣)]: «قِفْ حيث وقفوا ثم فسِّرْ» يُرْشِدْكَ إلى ما ذَكَرْتُ لك.

وانظر الشاهد في: شرح المفصل ١٣٩/٧، وشرح الجمل ٦١٢/١، وشرح التسهيل ٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣، والهمع ٥٠/٥ . و(**شَعُوب**): بفتح أوله، وآخره باء موحدة: قصر باليمن معروف بالارتفاع، وقيل: بساتين بظاهر صنعاء، وهي التي أراد زياد بن منقذ بقوله هذا. معجم البلدان ٣٥٠/٣، و(**نُقُم**): يروى بضمتين وفتحتين وبفتحة وضمة، وهو: جبلٌ مطلٌ على صنعاء قرب غمدان. معجم البلدان ٣٠٠/٥ .

(١) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، والمساعد ١٤٢/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والتصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥.

(٢) انظر التذييل والتكميل ١٧٤/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٦/١، ومثله أيضاً قوله: «فاستعمل من هذا ما استعملته العرب، وأجِزْ منه ما أجازوا» الكتاب ٤١٤/١، وقال أيضاً: «فاستحسن من هذا ما استحسنَ العربُ، وأجِزْه كما أجازته» الكتاب ٦٩/٢ .

الوجه الرابع: اختلف النحويون في إعراب «حبَّذا» على ثلاثة[1] أقوال:

الأول: أن «حَبَّ» و«ذَا» رُكِّبَا فصارا اسماً / واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الاسم الذي [٢٦/أ] هو «ذا»؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وبهذا القول قال جماعةٌ منهم: المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ[2]، ونسبه ابنُ أبي الربيع[3] إلى الخليل وسيبويه[4]، قال: وعليه أكثرُ النحويين، وبه قال ابنُ عصفور[5] والمصنِّفُ في «الفصول»[6] وهنا، واستدلوا لهذا القول بأدلة[7]:

الأول: دخولُ حرف النداء عليه كثيراً، وحرفُ النداء من خواصِّ الأسماء، فمن ذلك قولُ الشَّاعر:

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ[8]

وفيه كثْرَةٌ .

ورُدَّ: بأنَّ حرفَ النداء يمكن أن يكونَ حرفَ تنبيهِ مجرَّداً من النداء كـ«ألا»، التقدير: ألا حبَّذا جَبَلٌ، ويمكنُ أن يكونَ المنادى محذوفاً، التقدير: يا قومِ حبَّذَا[9].

---

(١) في الأصل: «ثلاث» .

(٢) انظر: المقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١١٥/١، والمسائل البصريات ٨٤٧/٢، وقال به ابن جني في اللمع ٢٠٢، ورده ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢٣/٣ .

(٣) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية: ٤٤٩، كما نسبه إليه ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل ٥٣/[مخطوط، و انظر شرح التسهيل ٢٣/٣، والمساعد ١٤١/١. وفي شرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣ أن ابن عصفور هو الذي نسبه إلى سيبويه .

(٤) قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيءُ، ولكن ذا وحبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع...» الكتاب ١٨٠/٢ . وانظر المساعد ١٤١/٢ .

(٥) شرح الجمل ٦١١/١ .

(٦) انظر الفصول الخمسون: ١٧٨ ، وقال في الألفية:

وذلك الممدوحُ فيها خبرُ   لحبَّذا أو مبتدأً يُقدَّرُ

(٧) ذكرها العكبري في اللباب ١٨٨/١-١٩٠ المطبوع، وردَّ عليها، ونقلها عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٣/٣، وزاد عليها .

(٨) سبق تخريجه ص: ٨٦ .

(٩) انظر شرح التسهيل ٢٤/٣-٢٥ .

الدليل الثاني: أنهم صغَّرُوه، والتصغيرُ من خواصِّ الأسماء، قالوا: ما أُحَيبِذَه. ورُدَّ: بأنه شاذٌّ، فلا تُهدم به قاعدة .

الدليل الثالث: أنهم تركوا «ذَا» مفرداً، فلم يُثنَّ ولم يُجمَعْ، وما ذاك إلا أنَّ «ذَا» صارت كجزء من الكلمة.

ورُدَّ بما[١] تقدم[٢] من التعليل في ذلك .

وقد رَدُّوا على من قال باسمية حبَّذَا بأشياءَ[٣]: **منها:** أن فعليَّةَ «حَبَّ» واسميةَ «ذا» قد تقرَّرَتا قبلَ التركيب، فلْنستَصْحبْ ذلك بعدَ التركيب؛ لأنهما لم يتغيرا بعدَ التركيبِ لا لفظاً ولا معنىً، وإذا كانت «لا» والنكرةُ المتركِّبَةُ معها قد بقِيَا على ما كانا عليه قبلَ التركيب مع تغيُّرِ اللفظ والمعنى، فبقاءُ «حبذا» على ما كانا عليه قبلَ التركيب أولى .

ومنها: أنها لو كانت اسماً لدخلَت عليها النواسخُ، كما تدخل على غيرها من المبتدآت، فكنْتَ تقولُ: إنَّ حبَّذا زيدٌ، وكان حبَّذا زيداً، وفي مَنْعِ ذلك دليلٌ على أن «حبَّذا» ليست باسم .

القول الثاني: أنَّ «حبَّ» و«ذَا» رُكِّبا فصارا فعلاً واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الفعل، وبهذا / القولِ قال أبوالحسنِ الأخفشُ وأبو بكرٍ خَطَّابٌ[٤]، واستدلُّوا عليه بأنهم [٢٦/ب]

---

(١) في الأصل: «ما تقدم» .

(٢) انظر ما سبق في الصفحة ٨٦ ـــ ٨٧ .

(٣) ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٢٣-٢٤ في معرض رده على من قال باسمية حبذا، وقد زاد أشياءَ لم يذكرها الشارح هنا، ونقلها أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٧٣ .

(٤) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، عالم أندلسي نحوي، أخذ عن ابن الفخار وغيره، تصدر لإقراء العربية، من مصنفاته: «الترشيح» في النحو، و«مختصر الزاهر»، توفي سنة ٤٦٠ هـ تقريباً . أخباره في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ٢٩١/١، وإشارة التعيين ١١٢، وبغية الوعاة ٥٥٣/١، وانظر مقالاً بعنوان (خطاب الماردي ومنهجه في النحو) لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: ٧٩، ٨٠ / ١٤٠٨ هـ) .

قد صرَّفوهُ فقالوا: لاتحبِّذْهُ بما لا ينفعُهُ[1]، أي: لا تقل له: حبَّذا .

ورُدَّ: بأنَّ «لا تحبِّذْهُ» غيرُ جارٍ على «حبَّذا»، بل هو نظير «بسْمَلَ الرَّجُلُ» إذا قال: بسم الله، و«حَوقَلَ» إذا قال: لا حَولَ ولا قوَّة إلا بالله، فهي أفعالٌ أُخِذَت حروفُها من ألفاظٍ متفرِّقَةٍ .

ورُدَّ قولُ من قال: إنه كلَّه فِعْلٌ: بأنَّ المرفوعَ بعده يكونُ إذ ذاك فاعلاً، وقد أجازوا حذفَهُ، فلو كان فاعلاً لم يُحذَف.

القول الثالث: أن «حبَّذَا» مُرَكبٌ تركيبَ إسنادٍ لا تركيب مَزْجٍ وخَلْطٍ، كما في القولين المتقدمين، فـ«حبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذَا» فاعلُه كما تقول: قام ذا، وهو قولُ ابنِ درسْتوَيه[2]، وابنِ كَيسانَ[3]، والفارسيِّ في «البغداديات[4]» ، وابنِ بَرْهَان[5]، وابنِ

= انظر هذا الرأي في شرح المفصل ١٤١/٧، وشرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن درستويه، انظر المساعد ١٤٢/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١٣١/٣، وعزاه السيوطي في الهمع ٤٦/٥ إلى المبرد . قال ابن أبي الربيع: «وهذا يبطل؛ فإن التركيب لا يكون في الأفعال، وقول العرب: لا تحبذه ليس مضارعاً لحبذا، وإنما هو مضارع لحبذ ...» الملخص ٤٤٩ .

ورد ابن مالك هذا الرأي فقال: «وهو قولٌ في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك...» شرح التسهيل ٢٦/٣ . وانظر شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

(١) انظر شرح المفصل ١٤١/٧، والملخص ٤٤٩،

(٢) كما نُسِبَ إلى ابن دَرَسْتَوَيه أيضاً قولٌ آخَر هو القول الثاني هنا، (وهو كون حبذا كلُّها فعلاً، والفاعلُ هو المخصوصُ بعدها)، انظر التذييل والتكميل ١٧٢/٣، والحاشية قبل السابقة .

وابن دَرَسْتَوَيه هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَويه (بفتح الدال والراء) بن المرزبان، الفارسي النحوي، عالمٌ فاضلٌ محدِّثٌ، أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما، له تصانيف غاية في الجود والإتقان منها: «تصحيح الفصيح» و«تفسير كتاب الجرمي» وغيرها. توفي سنة ٣٤٧ هـ. أخباره في: الفهرست: ٩٣، وتاريخ بغداد ٤٢٨/٩، ونزهة الألباء: ٢١٣ . وانظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٥٥٩/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣ .

(٤) البغداديات ٢٠١-٢٠٤ .

(٥) شرح اللمع ٤٢٠/٢ .

خَرُوف[١]، ونُسِبَ إلى سيبويه والخليل[٢]. ودليلُ هذا القولِ التمسكُ بالأصل .

ورُد هذا القولُ بنحو قولِ الشَّاعر:

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَّشَايُرُ[٣]

فإنه إذا جعلَ «ذا» من قولك: «حبَّذا» [فاعلاً[٤]]، وهو إشــارةٌ إلى القريـب، و«ذاك» من قوله: «ذاك التَّشَايُرُ» مبتدأً، هـو المخصـوصُ، وهـو إشـارةٌ إلى المتوسِّـطِ، لـزِمَ منـه أن يكونَ الشَّيءُ قريباً بعيداً في حالةٍ واحدةٍ، وهو غيرُ جائز. فإذا جُعِـلَ «ذاك» هـو الفـاعلُ، ولم يُجعل لـ«ذا» من قولك: «حبَّذا» محلٌ من الإعراب، ارتفَعَ هذا الإشكالُ، والله أعلم .

فإن قيلَ: فلأيِّ شيءٍ لم تُثنَّ «ذا» وتُجمَعْ على هذا القول ؟

فالجواب: أنه جَرَى مَجرى المَثَلِ، فلم يتغيَّرْ لذلك[٥].

فإن قيلَ: لو كانت «ذا» فاعلةً، لكُتِبَتْ مع «حبَّ» منفصلةً ؟

والجواب: أنَّ كثْرَةَ الاستعمالِ أوجَبَت الاتِّصَالَ .

---

(١) شرح الجمل ٣٥١/٢ (رسالة دكتوراه) . وانظر: شرح التسهيل ٢٣/٣، والمساعد ١٤١/٤ .

(٢) والذي نسبه إليهما هو ابن خروف في شرح الجمل ٣٥١/٢ (رسالة دكتـوراه) قـال: « حـبَّ فعـلٌ، وذا فاعله، وزيد مبتدأ، وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطـأ مـن زعـم غـير ذلـك» انظـر:شـرح التسهيل ٢٣/٣، وشرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣، والمساعد ١٤١/٢، وهذا القول هو اختيـار ابـنُ مالك .

قال سيبويه رحمه الله: « وزعم الخليـل ـ رحمـه الله ـ أن حبـذا بمنزلـة حـبَّ الشـيءُ ...» الكتـاب ١٨٠/٢ .

(٣) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه: ٥٠٢ . وصدره:

وَقُلتُ وفي الأحشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ

والشاهد في التذييل والتكميل ١٧٦/٣، وارتشاف الضرب ٣٢/٣، والهمـع ٤٨/٥ . والتَّشَـايُرُ: في التكملة على القاموس والتاج (شير): « وتشايَرَهُ الناسُ: اشتَهَروه بأبصارهم » .

(٤) كلمة « فاعلاً » ساقطة من الأصل، وانظر التذييل والتكميل ١٧٦/٣ .

(٥) انظر ما سبق في الصفحة: ٨٦ .

الوجه الخامس: ذَكَرَ ابنُ مالك[1] أنَّه يجوزُ أن تُحذَفَ «ذا» من قولك: حبَّذا زيدٌ رَجُلاً، فتقول: حَبَّ زيدٌ رَجُلاً، واستدلَّ / على ذلك بقول عبدِ الله بنِ رواحةَ [٢٧/أ] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

باسْمِ الإلَهِ رَبِّنا بَدِينَا
وَلَو عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا
فَحَبَّذَا رَبّاً وحُبَّ دِينَا[2]

التقديرُ: وحبَّذا ديناً، فحَذَفَ «ذا»؛ لأنَّ العطفَ يدلُّ عليه. و«بَدِينا» في البيت بكسر الدال[3] لغةٌ في بدأنا في كذا[4].

وتعَقَّبَه الشَّيخُ أبوحيان على ابن مالك بأنَّ ما قالَهُ تأْبَاهُ القواعدُ، قال[5]: لأنه إن كان «ذا» من قولك: «حبَّذا» فاعلاً، فلا يجوزُ حذفُهُ، وإن كان جُزءاً مِن المركَّبِ الذي حُكِمَ عليه بأنهُ اسمٌ كلُّهُ، أو الذي حُكِمَ عليه بأنَّهُ فعلٌ كلُّهُ، فلا يجوزُ حذفُهُ؛ لأنه حالةَ التركيبِ صارَ جُزءاً من أجزاء الاسمِ، أو أجزاء الفعل، فكما لا يَصِحُّ حَذفُ بعضِ الاسمِ ولا بعضِ الفعلِ، كذلك لا يَصِحُّ حذْفُ «ذا»، قال: وأمَّا قولُهُ: «وحُبَّ دِينَا» فلا حُجَّةَ فيه على حَذْفِ «ذا»؛ لأن لـ«حَبَّ» استعمالين:

أحدهما: أن يُذكَرَ معها «ذا» وتُضمَّنَ المبالغةَ في المدح .

والثاني: أن لا يُذكَرَ معها «ذا» لا لفظاً ولا تقديراً، ويكون مما بُنِيَ على فَعُلَ بضمِّ العَينِ، وأُجْرِيَ مُجْرَى نِعْمَ، فيحتمِلُ قولُهُ: «وحُبَّ دِينَا» أن يكونَ استُعْمِلَ هذا

(١) شرح التسهيل ٢٤/٣ .

(٢) ديوان عبد الله بن رواحة: ١٤٢، والرواية فيه: «وبِهِ بَدِينَا» .وانظر الشاهد في:إعراب ثلاثين سورة: ١١، وشرح التسهيل ٢٤/٣، ٢٨، وشرح الكافية الشافية ١١١٦/٢، والتذييل والتكميل ١٧٦/٣، وارتشاف الضرب ٣١/٣، والمساعد ١٤٤/٢، والهمع ٤٦/٥ .

(٣) في الأصل: «الذال» وهو تصحيف .

(٤) وهي لغة الأنصار. انظر الأفعال لابن القطاع ١٠٢/١ .

(٥) في التذييل والتكميل ١٧٦/٣: «وكذلك ألمح ابنُ عقيل إلى شيء في نفسه من كلام ابن مالك فقال: «هكذا أطلق، وفيه نظر» .

الاستعمالَ الثانيَ، فيكونُ في «حُبَّ» ضميرٌ فاعلٌ يفسِّرُهُ «دِينَا»، ويكونُ قد حَذَفَ المخصوصَ، والتقديرُ: وحُبَّ هو دِيناً دِينُنَا، فيكونُ مثلَ قولِ الشَّاعر:

وَزَادَهُ كَلَفاً بالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحُبَّ شَيئاً إِلَى الإِنْسَانِ مَامُنِعَا[1]

وإذا احتمل «وحُبَّ دِينَا» أن يكون مما أُجرِيَ مُجرَى نِعْمَ، فلا دليلَ فيه على جواز حذفِ «ذا». انتهى. وهو كلامٌ في غاية الظهور .

الوجه السادس: قد تقدَّمَ[2] أنَّ «حبَّذا» لا تتصرَّفُ، فَضَعُفَتْ عن العملِ، إلا أنها عمِلَت في الحال والتَّمييز؛ لأنَّ روائحَ الأفعال تعمَلُ فيها. وقال ابن الخبَّاز[3]: يجوزُ أن تعملَ في المفعول / له والمفعول معه نحو: حبَّذا زيدٌ إكراماً له، وحبَّذا وعمراً زيدٌ، [٢٧/ب] قال: ويجوزُ أن تعملَ في الظَّرْفِ بالحمْلِ على الحال، انتهى .

فإن قلتَ: قد فُهِمَ من قواعدِهم أنه لا يُقالُ: حَبَّذا زَيدٌ أمسِ ولا غداً ولا الآنَ؛ لأن «حَبَّذا» أُريد بها مطلقُ الاستمرار، فلو تعلَّقَ بها ظَرْفٌ لزال الإطلاقُ ؟

فالجواب: أنه يعملُ في ظَرْفٍ مناسبٍ لمعناها نحو أن تقولَ: حَبَّذا زيدٌ أبداً.

قلتُ: ولما نَقَلَ الشَّيخُ أبوحيان[4] عن ابنِ الخباز ما نقلْنَاهُ قال: ولا يُقْدَمُ على شيءٍ مِن هذه[5] التراكيبِ إلا بسماعٍ مِن العرب .

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٥، وروايته: «وحَبَّ شيءٍ» ولا شاهد فيها، وهو أيضاً لمجنون ليلى في ديوانه: ١٥٨، وروايته: «أحبُّ شيءٍ» ولا شاهد فيها أيضاً، والشاهد في التذييل والتكميل ١٧٦/٣، ويستشهد النحاة بهذا البيت في باب أفعل التفضيل، وسيورده المصنف هناك، انظره في صفحة: ٣٠٣ .

(٢) انظر ما سبق في الصفحة: ٨٦ .

(٣) أبو العباس أحمد بن الحسين الموصلي الضرير، عالم نحوي لغوي أديب فقيه، من تصانيفه: «النهاية في شرح الكفاية» و «شرح ألفية ابن معط» و «شرح اللمع» وغيرها. توفي سنة ٦٣٩ هـ. أخباره في: عقود الجمان لابن الشعار ١٥٣/١مخطوط، ونكت الهميان ٩٦، وبغية الوعاة ٣٠٤/١. وانظر قوله في كتابه: «النهاية في شرح الكفاية» لوحة (٨٦) مخطوط، ونقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٢/٣.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٣٢/٣ .

(٥) في الأصل: «هذا» .

الوجه السابع: لا تدخلُ النَّواسخُ على «حبَّذَا»، كما دخلَتْ على «نعم» فلا يُقالُ: كان حبَّذا زيدٌ، لا بنَصْبِ زيدٍ ولا برَفْعِهِ، قالوا: ولا فَرْقَ[1] في ذلك بين نِعْمَ وحبَّذا، إلا أنَّ العَرَبَ استعملتْهُ مع نِعْمَ، وأهمَلَتْهُ مع حبَّذا، والقياسُ يقتضي أن يكونَ ذلك مع حبَّذا[2]، والله أعلم.

المسألة الثانية: في المرفوع بعد حبَّذا:

وهو المخصوصُ بالمدحِ، والكلامُ عليه من أوجهٍ:

الأول: أن يكونَ معرِفَةً أو قريباً من المعرفة، فمثالُ المعرفة: حبَّذا زيدٌ، ومثالُ القريب منها: حبَّذا رَجُلٌ من بني فلان، قال الشَّاعرُ:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ[3]

فـ«رَجُلٌ» و«نفَحَاتٌ» نكِرَتَان، إلا أنه لما خُصِّصَتَا قَرُبَتَا من [المعرِفَة][4].

الثاني: في إعرابه:

وهو يتفرَّعُ على الخلافِ المتقدِّمِ في «حبَّذا»، فمَنْ قَالَ: إنَّ «حبَّذا» كلَّهُ اسمٌ، فَيَحتمِلُ أن يكونَ المرفوعُ بعدَهُ مبتدأً، وخبرُهُ حبَّذا مُقدمٌ عليه، التقديرُ: المحبوبُ زَيدٌ، واختارَهُ أبو عليٍّ[5]، ويحتملُ أن يكونَ خبراً، وحبَّذا مبتدأً، واختارَهُ المبرِّدُ[6]، وردَّه أبوعليٍّ[7].

---

(١) في الأصل: «فوق».

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٧٤: «ولا تظهرُ علةٌ في منع ذلك، وإنما الرجوعُ في ذلك إلى الاستقراء».

(٣) سبق تخريجه في صفحة: ٨٦.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) أشار إلى شيء من ذلك في المسائل البصريات ٢/٨٤٥ – ٨٤٨ دون النص صريحاً، ولم أقف عليه ولا على رده على رأي المبرد الآتي فيما اطلعت من تصانيفه، وانظر المسائل البغداديات: ٢٠١، واللباب للعكبري لوحة (٣٧)، والتذييل والتكميل ٣/١٧٤، وارتشاف الضرب ٣/٣٠، والمساعد ٢/١٤٣.

(٦) المقتضب ٢/١٤٣، وتبعه ابن السراج في الأصول ١/١١٥، وانظر شرح المفصل ٧/١٤٠، وعليه ابن معط، راجع ص: ٩٠ حاشية: ٦.

(٧) لم أقف عليه فيما اطلعت من تصانيفه. وقد رده ابن مالك أيضاً فقال: «ولا يصح قول من قال: حبذا في موضع رفعٍ بالابتداء والخبر ما بعده ... فإن ذلك تكلف ما لا يُحتَاجُ إليه من إخراج لفظٍ مما هو أصله» شرح الكافية الشافية ٢/١١١٧.

وقيل: يجوزُ أن يكونَ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ[1] .

ومن قال[2]: إن «حبَّذا» كلُّهُ فِعلٌ، فـ«زيدٌ» فاعلٌ به[3].

ومن قال[4]: إن «حبَّ» فِعلٌ و«ذا» فاعلُهُ، فاختُلِفَ في المرفوع / أيضاً؛ فقيل: [٢٨/أ] مبتدأٌ والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ، وهذا هو المشهورُ، والرابطُ اسمُ الإشارةِ إن قلنا: إنَّ «ذا» أُريدَ به الخصوصَ، أو العموم إن قلنا: إنَّ «ذا» أُريدَ به العمومَ، وقيل[5]: خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، خَرَجَ مَخْرَجَ البيان، كأنَّهُ قيل: مَنِ المحبوبُ؟ فقيل: هو زَيدٌ.

وقال ابن كيسان[6]: هو بدلٌ من «ذا»، واختاره ابنُ الحاج[7] قال: ولا يلزمُ منه أن

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١٧٤/٣ .

(٢) وهو القول المنسوب إلى أبي الحسن الأخفش وأبي بكر خطاب وابن درستويه. انظر ما سبق صفحة: ٩٢ .

(٣) ورد ذلك ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

(٤) وهو قول جمهور النحاة، انظر ما سلف في صفحة: ٩٢ - ٩٣ .

(٥) نسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٠/٣ إلى الصيمري، وكذلك عزاه إليه السيوطي في الهمع ٤٧/٥. وانظر التبصرة والتذكرة ٢٨٠/١ . وعقب ابن مالك على هذا القول بقوله: «والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نعم؛ لأن مطعنه هناك نَشأ من دخول نواسخ الابتداء، وهي هنا لا تدخل ...» شرح التسهيل ٢٧/٣ ، وانظر المساعد ١٤٢/٢-١٤٣ .

(٦) ذُكِرَ رأيه هذا في: التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمساعد ١٤٣/٢، والهمع ٤٧/٥، وانظر ابن كيسان النحوي ١٣٩. ومما رُدَّ به هذا الرأي هو: عدم مطابقة اسم الإشارة للبدل . قال ابن بابشاذ: «وهذا الفاعل في هذا الباب لا يحسن وصفُه ولا توكيدُه ولا البدلُ منه...» شرح الجمل لوحة (٨٨)، وانظر: الغرة المخفية لوحة (١٠٢) .

(٧) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، المعروف بـ(ابن الحاج)، عالم نحوي أندلسي، أخذ عن الشلوبين والدباج وغيرهما، من تصانيفه: «نقد المقرب» و«إملاء على كتاب سيبويه» و«حواش على الإيضاح» وغيرها. توفي سنة ٦٤٧هـ، وقيل: ٦٥١هـ. أخباره في: الذيل والتكملة للمراكشي (القسم الأول من السفر الأول) ص: ٣٨٦، والبلغة ٦٣، وبغية الوعاة ٣٥٩/١ .

وانظر رأيه في التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمساعد ١٤٣/٢، والهمع ٤٧/٥، أضف إليها كتاب ابن الحاج النحوي لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر ٨٠-٨١ .

يحلَّ البدلُ محلَّ المبدَلِ منه، فلا يُقالُ: حَبَّ[1] زيدٌ؛ لأنه استُعمِلَ استعمالَ الأمثال .

وقيل: هو عطفُ بَيَانٍ، ورُدَّ: بأنَّ المخصوصَ قد جاءَ نكرةً، واسمُ الإشارة معرفةٌ، قال الشاعرُ:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ[2]

فـ«نفحاتٌ» نكرةٌ، و«ذا» معرفةٌ، وهذا لا يجوزُ في عطف البيان .

فحَصَلَ في إعراب المخصوص على الجملة خمسةُ أوجُهٍ: فاعلٌ، ومبتدأٌ، وخبرُ مبتدأٍ محذوفٍ[3]، وبدلٌ، وعطفُ بيانٍ .

الوجه الثالث: في حذفه:

جوَّزَ ابنُ مالك[4] حَذْفَهُ إمَّا للعلْمِ به، أو لدليل التَّمييزِ عليه، فمثالُ حذفِهِ للعلْمِ به قولُ الشَّاعِرِ:

أَلاَ حَبَّذَا لَـولاَ الحَيَـاءُ وَرُبَّمَا   مَنَحْتُ الهَوَى مَنْ لَيسَ بِالْمُتَقَارِبِ[5]

التقدير: ألا حبَّذا حَالي مَعَكِ، فحَذَفَ المخصوصَ الذي هو «حـالي». قـال الشيخُ أبوحيان[6]: يشيرُ إلى هواهُ إيَّاها، وزيارتِهِ لها، وما ترتَّبَ على ذلك في قوله:

هَوِيتُكِ حَتَّى كَادَ يَقْتُلُنِي الهَوَى   وَزُرْتُكِ حَتَّى لاَمَنِي كُلُّ صَاحِبِ

وَحَتَّى رَأَى مِنِّي أَدَانِيكِ رِقَّـةً   عَلَيكِ وَلَولاَ أَنْتِ مَـا لاَنَ جَانِبِي

---

(١) في الأصل: «حبذا» وهو خطأ .

(٢) تقدم ذكره صفحة ٨٦ .

(٣) أو خبرٌ و«حبذا» قبله مبتدأ. وانظر الصفحة السابقة .

(٤) شرح التسهيل ٢٨/٣ .

(٥) البيت من الطويل، وهو لمرداس بن همام (وقيل بن هماس) الطائي، شـاعرٌ إسلاميٌّ، والشَّاهد مع عدة أبيـاتٍ في شعر طيئ ٦٨٠/٢، والحماسة ١٤٢/٢، وانظر شرحها للمرزوقـي ١٤٠٨/٣، وشرحها للتبريزي ١٨٨/٣، وراجع الشاهد في: شرح التسـهيل ٢٨/٣، والتذييـل والتكميـل ١٧٦/٣، والمغني ٧٢٥، وشرح أبياته ١٨٨/٧، والمساعد ١٤٥/٢، والهمع ٤٨/٥ . و(المتقـارب): المنصِف .

(٦) التذييل والتكميل ١٧٦/٣ .

ومثالُ حذْفِهِ لدلالةِ التَّمييزِ عليه قولُهُ:

فَحَبَّذَا رَبّاً ... ...[1]

أي: فحبَّذا ربّاً الإلهُ، حذَفَ المخصوصَ الذي هو «الإله»؛ لدلالة «ربّاً» عليه[2].

الوجه الرابع: / لا يجوزُ تقديمُ هذا المخصوصِ على «حبَّذا»، فلا يُقالُ: زَيدٌ [٢٨/ب] حَبَّذا[3]، وإن كان جائزاً مع نِعْمَ وبِئسَ، واختلفوا في التَّعليل؛ فقيل: لأن «حبَّذَا زيدٌ» جَرَى مَجْرَى المَثَلِ، والمَثَلُ لا يُغيَّرُ[4]، ويَرِدُ عليه أنه قد جازَ تَقَدُّمُهُ على نِعْمَ وبِئسَ، وبأنَّ نعمَ قد جَرَى مَجْرَى المَثَل، وقيل: لأنَّ «حبَّذَا» فَرْعٌ عن نِعْمَ[5]، فأرادوا أن يكونَ الفَرْعُ أحطَّ من الأصل، لا سيِّما والتقدُّمُ في نعمَ قليلٌ بالنَّظَرِ إلى التأخُّر .

وقال ابنُ بابْشَاذ[6]: إنما لم يُقدَّمْ؛ لأنَّه يُوهِمُ غيرَ المدحِ، ألا ترى أنكَ إذا قلتَ: زيدٌ حبَّذَا، لتوَهَّمَ السَّامعُ أنَّ زيداً حَبَّ المشارَ إليه، فيكونُ على هذا الفهم «زيدٌ» مبتدأً، و«حبَّ» فعْلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ على «زيد»، و«ذا» مفعول به[7]. قال ابنُ مالك[8]: «وهذا بعيدٌ عن التوهُّم»، وارتضَى التعليلَ المتقدِّمَ.

الوجه الخامس: قد يُفصَلُ بين المخصوصِ وحبَّذا بالنداء والتأكيد، فمثالُ النِّداءِ

---

(١) سبق تخريجه صفحة: ٩٤ .

(٢) قال أبو حيان عقب هذا البيت معلقاً على قول ابن مالك: «ولا دليل في ذلك، إذ قوله: «وحَبَّ دينَا» من باب نِعْمَ رَجلاً، أي: وحَبَّ دِيناً دينُنا. أضمَرَ في حَبَّ كما أضمَرَ في نِعمَ، و«ديناً» تمييزٌ لذلك المضمر، وحذف المخصوص لدلالة المعنى عليه» ارتشاف الضرب ٣١/٣ .

(٣) نص الرمانيُّ على جواز: زيدٌ حبَّذَا. انظر شرح الألفية لابن القواس ٩٧٧/٢ .

(٤) انظر ما سبق صفحة: ٨٦ ، وشرح التسهيل ٢٧/٣ .

(٥) وهو قول ابن العلج في كتابه «البسيط»، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

(٦) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، العراقي الأصل، كان مقرئاً، تزهد في آخر حياته، من تصانيفه: «المقدمة المحسبة» في النحو، وشرحها، و«شرح الجمل» وغيرها، توفي سنة ٤٦٩هـ . أخباره في: إنباه الرواة ٩٥/٢، ووفيات الأعيان ٥١٥/٢، وبغية الوعاة ١٧/٢ . وانظر قوله في شرحه على الجمل لوحة (٨٨) مخطوط .

(٧) في الأصل: مفعولاً به .

(٨) شرح التسهيل ٢٧/٣ .

قولُ كُثيِّرٍ:

فَقُلْتُ وَفِي الأَحْشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ ... أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَّشَايُرُ[1]

ومثالُهُ بالتأكيد قولُهُ: - أنشده ابن جني[2] -

أَلاَ حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّذَا ... حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأَذَى[3]

ففصل بين «حبَّذَا» و«حبيب» بـ«حبَّذا» مرتين، وهما تأكيدان لفظيان .

الوجه السَّادس: إذا كان المخصوص اسم إشارةٍ جاز فيه أن يخالف في الرتبة لـ«ذا» من قولك: «حبَّذَا»، فمن ذلك قوله:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا ... فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ[4]

فـ«ذاك» هو المخصوصُ، ورتبتُهُ البعيد، و«ذا» من قولك: «حبَّذَا» للقريب فاختلفا، ومنه - وقد تقدم[5] - :

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ التَّشَايُرُ

وقد تقدَّمَ أنَّ في مثلِ هذا ردّاً على من يقولُ: إنَّ «ذا» من «حبَّذَا» فاعلٌ .

الوجه السابع: يكونُ هذا المخصوصُ مفرداً ومثنىً ومجموعاً مذكَّراً / ومؤنثاً، [٢٩/أ] فتقولُ: حبَّذا زيدٌ، وحبَّذا الزَّيدَان، وحبَّذا الزَّيدُون، وحبَّذا هندٌ، وحبَّذا الهندان، وحبَّذا الهنداتُ .

---

(١) تقدم في صفحة: ٩٣.

(٢) في المنصف ٨٢/١ .

(٣) قال المبرد في الكامل ١٤٣٦/٣: «وأنشدني الزِّياديُّ لرجلٍ من أهل الحجازِ أحسبه ابن أبي ربيعة» والشاهد في ديوانه: ٤٩٢، ونسبهما ياقوت - رحمه الله - في معجم الأدباء ١٦١/١ إلى الزِّياديِّ نفسِهِ. وبعد الشاهد:

ويا حَبَّذَا بَرْدُ أنيَابِهِ ... إذا أظلَمَ الليلُ واجْلَوَّذَا

وانظر الشاهد في: ارتشاف الضرب ٣٢/٣، والتذييل والتكميل ١٧٦/٣ .

(٤) البيتُ من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: إعراب ثلاثين سورة: ١١، والتذييل والتكميل ١٧٦/٣، ومنهج السالك ٤٠٤/٢، وتذكرة النحاة: ٢٤، والهمع ٤٨/٥ .

(٥) انظر صفحة: ٩٣ .

المسألة الثالثة: في المنصوب بعد حبَّذا وله أحكامٌ:

الأول: في تقدُّمِهِ على المخصوصِ أو تأخُّرِهِ عنه، ولا يخلو المنصوبُ أن يكونَ تمييزاً نحو: حبَّذَا زيدٌ رجُلاً، أو حالاً نحو: حبَّذا زيدٌ راكباً، وكِلاهُما يجوزُ تقديمُهُ على المخصوصِ وتأخيرُهُ عنه، فمثالُ تقدُّمِ التمييزِ على المخصوصِ قولُ الشَّاعرِ:

أَلاَ حَبَّـــذَا قَــوماً سُلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ وَفَوا إِذْ تَوَاصَوا بِالإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ[1]

فقدَّمَ «قوماً» وهو التمييزُ، وأخَّرَ «سُلَيمٌ» وهو المخصوصُ.

ومثال التأخُّرِ قولُ الشَّاعرِ:

حَبَّذَا الصَّبْرُ شِيمَةً لامْرِىءٍ رَا مَ مُبَارَاةَ مُــــولَعٍ بِالمعَالِي[2]

أخَّرَ «شيمةً» وهو التمييزُ، وقدَّمَ «الصبر» وهو المخصوصُ.

ومثالُ تقدُّمِ الحال على المخصوصِ قولُكَ: حبَّذَا مقصوداً زيدٌ، ومثالُ تأخُّرِهِ قولُ الشَّاعرِ:

يَا حَبَّذَا المَالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ فِي أَوْجُهِ البِرِّ إِسْرَاراً وَإِعْلاَنَا[3]

ومنه قولُ عبدِ اللهِ بنِ رَوَاحةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

يَاحَبَّذَا الجَنَّةُ وَاقْتِرَابُهَا

طَيِّبَةً وَبَارِداً شَرَابُهَا[4]

---

(١) البيتُ من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظره في: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والهمع ٤٩/٥، وشرح أبيات المغني ٢٧/٧.

(٢) البيتُ من الخفيف، وهو لرجلٍ من طيِّئ، ولم أجده في شعر طيِّئ المطبوع، والبيت من دون نسبة في المصادر السابقة الذكر، وفي الأصل سقطت الألفُ من كلمة «مباراة».

(٣) البيتُ من البسيط، ولم أقف على قائله، انظر: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، وشفاء العليل ٥٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمغني ٦٠٣، وشرح أبياته ٢٦/٧.

(٤) لم أجده في ديوانه المطبوع، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣، ومنهج السالك ٤٠٦/٢ دون نسبة.

وفي أَوْلَوِيَّةِ تقدُّمِ التمييزِ على المخصوصِ أو تأخُّرِهِ عنه خلافٌ؛ فمذهبُ ابنِ مالكٍ أنَّ التقدُّمَ أولى، صرَّحَ به في «شرح التسهيل»[١]، ومذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ[٢] أنَّ التأخُّرَ أولى .

وأما الحالُ فيظهرُ من ابن مالك[٣] أنَّ التقدُّمَ أولى، وقيلَ: التقدُّمُ والتأخُّرُ مُستوِيَان[٤].

الحكم[٥] الثاني: شرطُ هذا المنصوبِ أن يكونَ مطابقاً للمخصوص في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، فتقولُ: حبَّذَا زيدٌ رجلاً، وحبَّذَا الزيدان رَجُلَين، وحبَّذا الزيدونَ رِجَالاً، وحبَّذَا هندٌ امرأة، وحبَّذَا الهندانِ / امرأتين، وحبَّذَا الهنداتُ [٢٩/أ] نساءً .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٧، واستحسنه ابن خروف، نقله أبوحيان في الارتشاف ٣/٣١، والسيوطي في الهمع ٥/٥٠ .

(٢) ما ذهب إليه أبو علي هو خلافُ ما نسبه إليه الشارحُ هنا، قال الفارسي في البصريات ٢/٨٤٥: «أما على ما أذهب إليه أنا في حبذا، فالأحسن أن يكون المفسِّرُ إلى جانب «ذا» ؛ لأنه مفسِّرٌ، ولا يقع بعد «زيدٍ» ؛ لأنك تفصل بين التفسير والمفسَّرِ بـ«زيد»، وليس هو منهما،فإذا كان كذلك،فالأحسن أن يكون إلى جانب «ذا»؛ لئلا يفصل بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما» ا.هـ والمؤلف نقل رأي أبي علي عن شيخه أبي حيان في: ارتشاف الضرب ٣/٣٠، ومنهج السالك ٢/٤٠٦، وهذا الرأي هو لأبي عمر الجرمي، حيث نقل الفارسي في البصريات ٢/٨٤٥: «قال الجرمي فيما قرئ من كتابه: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا زيدٌ رجلاً، فتنصب «رجلاً» على الحال والتفسير، قال: وإذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد «زيد» أحسن» ا.هـ واستشكل أبو علي هذا الوجه فقال في نفس الكتاب ٢/٨٤٧ معلقاً على كلام الجرمي: «فقول أبي عمر: إن تقديم المخصوصَ في حبذا وتأخير التفسير أحسنُ مُشْكِلٌ؛ من أي وجه صار أحسن ؟ ...» .

(٣) لم يصرح بذلك، إلا أنه بعد أن نص على أن تقديم التمييز على المخصوص هو أولى وأكثر قال: «وقد يقع موقع هذا التمييز حالٌ» شرح التسهيل ٣/٢٨، وساوى بينهما في شرح عمدة الحافظ ٢/٨٠٥ فقال: «ويكثر وقوع تمييزٍ أو حالٍ قبل مخصوص حبذا أو بعده ...» .

(٤) انظر المسائل البصريات ٢/٨٤٨ قال أبو علي: «فأمَّا الحالُ فإنك إن شئتَ قدَّمْتَ، وإن شئتَ أخرْتَ» .

(٥) في الأصل: «الوجه» والمؤلف ابتدأ بها أحكاماً، ومثله في الحكم الثالث أيضاً . انظر أول المسألة الثالثة ص: ١٠١ .

الحكم الثالث: يجوزُ حذْفُ هذا المنصوب فتقولُ: حبَّذَا زيدٌ، ولا يجـوزُ حذفُـهُ في باب نِعْمَ على مذهبِ سيبويهِ[1]، فلا يُقالُ في قولك: «نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ»: نِعْمَ زيدٌ، والفَرْقُ بين البابين: أن المنصوبَ في باب نعمَ أُتِيَ به لتفسير الضمـير الفـاعلِ المستتِرِ فيهـا، فلـو حُذِفَ حَصَلَ الإبهامُ الذي جاءَ التميـيزُ بسببه، وتُوهِّـمَ أنَّ المخصـوصَ فـاعلٌ؛ لاسـتتار الفاعلِ وعَدَمِ التمييزِ المشعِرِ به، بخلاف حبَّذَا، فإن «ذا» ظاهرٌ، فلا يحتاجُ إلى مفسِّرٍ، ولا يُتوهَّمُ أنَّ الفاعلَ غيرُهُ .

الحكْمُ الرَّابعُ في إعرابه:

واختَلَفَ النَّحْويون في إعراب هذا المنصوبِ على أقوالٍ:

الأولُ: للأخفـشِ والفارسـيِّ[2] والرَّبعـيِّ وخَطَّـابٍ المـارديِّ[3] وجماعـةٍ مـن البصريين[4] أنَّـه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

القولُ الثاني: لأبي عمرو بنِ العلاءِ[5] أنه منصوبٌ على التمييزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً.

---

(١) الكتاب ٢/١٧٦، وانظر ما سبق صفحة: ٦٢ .

(٢) يظهر من كلام الفارسي في البصريات ٢/٨٤٥-٤٨ أنه يجيزُ كونَ المنصوب تمييزاً وحالاً .

(٣) انظر رأيه في كتابه الترشيح (فيما نقله منـه أبو حيـان في تذكـرة النحـاة ص: ٨٥)، وراجـع مقـالاً بعنوان: خطاب الماردي ومنهجه في النحو لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر ص: ١٣٤ (مجلـة الجامعة الإسلامية) .

(٤) انظر: الأصول ١/١٢٠، وشرح الكافية ٢/٣١٩، والتذييل والتكميل ٣/١٧٥، وارتشاف الضـرب ٣/٣٠، ومنهج السالك ٢/٤٠٥، والمساعد ٢/١٤٤، والهمع ٥/٤٩ .

والربعي: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعـي البغـدادي النحـوي، أخـذ عـن السـيرافي والفارسي وغيرهما، من تصانيفه: «شرح الإيضاح» و«شرح مختصر الجرمي» ، توفي سنة ٤٢٠هـ. أخباره في: معجم الأدباء ١٤/٧٨، وإنباه الرواة ٢/٢٩٧، ووفيات الأعيان ٣/٣٣٦ .

(٥) واستدل بجواز دخول «مِن» عليه، فتقول في حبذا زيد راكباً: حبذا من راكب زيـد، وبهـذا القـول أخذ ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٢)، وابن عصفور في المقـرب ٧٥. وانظـر مـا سـبق مـن المصادر في الحاشية السابقة .

القولُ الثالث: التفرقَةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍّ فيكونُ تمييزاً[١]، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه، نحو قولِ الشَّاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلِ[٢]

قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: « والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يَصِحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً، فمثالُ الأوَّل: حبَّذا هندٌ مُواصِلةً، أي: في حالِ مواصَلَتِهَا، ومثالُ الثَّاني: حبَّذا زيدٌ راكباً، وهذا يجوزُ أن تَدخُلَ عليه (مِن) » انتهى. وهو تفصيلٌ حَسَنٌ.

/**القولُ الرابع:** أنَّه منصوبٌ بإضمار «أعني»، نقلَهُ الشيخُ أبوحيَّانَ[٤] عن [٣٠/أ] صاحب[٥] «البسيط»، واستَغْرَبَهُ.

القول الخامس: أنَّه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به، نقلَهُ ابنُ النَّحَّاسِ الحَلَبِيُّ[٦].

---

(١) وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة (٨٨) مخطوط، وانظر أسرار العربية: ١١١.

(٢) تقدم تخريجه صفحة: ٨٦.

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٧٥، وانظر ارتشاف الضرب ٣/٣٠. قال الرعيني: « وهذا القول ظاهر من المصنف » انظر ما يأتي صفحة: ١٠٧.

(٤) المصادر السابقة. وانظر المساعد ٢/١٤٤.

(٥) هو أبو عبد الله، ضياء الدين محمد بن علي الإشبيلي النحوي، المعروف بـ« ابن العلج » ، من أقران ابن عصفور، أخذ عن أبي علي الشلوبين، أقام في اليمن، وصنف كتاب البسيط في النحو، نقَلَ عنه كثيراً أبو حيان في مصنفاته، وعنه كثير من النقول في كتب النحاة المتأخرين. أخباره قليلة في كتب التراجم، وما وجد منها لم يشر إلى سنة ولادته أو وفاته. انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨ (مطبوع)، وبغية الوعاة ٢/٢٧٠، وانظر البحر المحيط ٨/٤٧، ومقالاً بعنوان: الكشف عن صاحب البسيط لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية / العددان: ٧٧، ٧٨ / ١٤٠٨هـ).

(٦) هو بهاءُ الدين، محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ أبي نصرِ الحلبيُّ، النحويُّ، يُعرَف بـ« ابن النحاس » ، شيخُ الديار المصرية، سمعَ بحلب، وأخذ عن ابن عمرون وابن يعيش الحلبي وغيرهما، من تلامذته:

=

تنبيه :

إذا أعْرَبْتَ المنصوبَ تمييزاً، فالعاملُ فيه «حبَّ»، فيكونُ نحوَ: طابَ زَيدٌ نَفْساً، وقيل: هو منصوبٌ عن تمَامِ الكلام، وهو الظَّاهرُ من كلام أبي محمَّدٍ بنِ السِّيْدِ[1]؛ لأنَّه قالَ في قولِ الشَّاعرِ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلِ[2]:

« إنَّ (مِنْ جَبَلٍ) في محلِّ النَّصبِ على التمييزِ، والعاملُ معنَى الجملَةِ المتقدِّمَةِ » ، وبه قالَ أبوعليٍّ الفارسيُّ[3] .

ولْنرجعْ إلى لفظ المصنف .

قوله :

«وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أيضاً حَبَّذَا»

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعالِ التي لا تتصرفُ، المذكورةِ في هذا البابِ وهو «حبَّذا»، والضميرُ من قوله: «وجعلوا» للعَرَبِ، وفي قولِهِ: «أيضاً» تنبيهٌ أنَّ حبَّذا للمدحِ،

أبو حيان، ومن مصنفاته: « إملاء على المقرب» و« شرح قصيدة الأفعال للشواء الحلبي» ، توفي بالقاهرة سنة ٦٩٨ هـ . أخباره في: فوات الوفيات ٢٩٤/٣، وبغية الوعاة ١٣/١، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤٩٠/٤ .

قال في شرحه على المقرب: « وإنما استُدلَّ بدخول مِن على كونه تمييزاً - مشتقاً كان أو جامداً - ؛ لأن بعض النحاة جوز فيه إذا كان مشتقاً الحالية ، والله أعلم بالصواب » . شرح المقرب لوحة (١٦) مخطوط .

وأما كونه منصوباً على التشبيه بالمفعول به فهو رأي الصيمري الذي قال: « فتقول: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا جاريةً جاريتُك، فرجلاً وجاريةً منصوبان على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به» التبصرة والتذكرة ٢٨٠/١ .

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٤١ .

(٢) تقدم صفحة: ٨٦.

(٣) لم أقف على هذا الرأي فيما اطلعت عليه من مصنفاته، وقد نقله عنه أبوحيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

كنِعْمَ المتقدِّمِ ذكْرُهَا، وقد يُفهَمُ أنَّكَ إذا أَدْخَلْتَ[1] على حبَّذا «لا» صارت ذمًّا كبِئْسَ، وقد تقدَّمَ الكلامُ في حُكْمِ حبَّذا قبل إشرابِهَا معنى المدْحِ، وأنها إذا أُشْرِبَتْ معنى المدحِ، ففيها وجهان: تركيبُهَا مع «ذا»، فتقولُ: حَبَّذا زيدٌ رَجُلاً بفتح الحاء فقط، ولكَ أنْ لا تُرَكِّبَهَا مع «ذا» فتقولُ: حَبَّ زيدٌ رَجُلاً بفتح الحاء وضمِّهَا، ولَكَ أنْ تُدخِلَ الباءَ على فاعلها فتقولُ: حُبَّ بزيدٍ رَجُلاً، وقد تقدَّمَ ذلك كلُّهُ .

وقولُهُ:

فَـ«حَبَّ» فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ «ذَا»

هذا إعربٌ لـ«حبَّذَا» في الأصل، وقد تقدَّمَ أن للنحويين في «حبَّذَا» بعدَ التركيب ثلاثةَ مذاهبَ؛ أن تكونَ اسماً كلُّهَا، أو فعلاً كلُّهَا، أو فعلاً وفاعلاً باقيةً على أصلِهَا .

وقولُهُ:

وَاقْتَرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحا

الضميرُ في «اقترنا» و«صارا» عائدٌ إلى «حبَّ» و«ذا» أي: رُكِّبَا فصارَا بمنزلة اللفظ الواحدِ المفيدِ للمدح، فإذا / قلتَ: حبَّذا زيدٌ، فكأنَّكَ قلتَ: الممدوحُ بجميعِ صفاتِ [٣٠/ب] المدْحِ زَيدٌ . وقولُهُ:

كَـ«حَبَّذَا» نُصْحُ الشَّقِيقِ نُصْحَا

مثالٌ لـ«حبَّذا» إذا رُكِّبَا وأُريد بهما المدحُ .

وقولُهُ:

وَحَبَّذَا مُحَمَّدٌ رَسُولا

مثالٌ ثانٍ، وإنما كرَّره ليُرِيَكَ أنَّ المنصوبَ في هذا الباب يأتي جامداً كما في المثال الأول، ومُشتقاً كما في المثال الثاني.

وقولُهُ:

---

(١) في الأصل: «دخلت» .

وَالحَالُ والتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلاَ

الإشارة بـ«ذا»[1] إلى المنصوب في المثال الثَّاني، فنُقِلَ فيه أنه يُعرَبُ حالاً ويُعرَبُ تمييزاً، وقد تقدَّمَ أنَّ في المنصوب في هذا الباب أقوالاً: أحدُها: إن كان جامداً فهو تمييزٌ لا غير، وإن كان مشتقاً جازَ فيه الحالُ والتمييزُ، وهذا القولُ ظاهرٌ من المصنِّفِ، ويحتملُ أن تكون «ذا» إشارةً إلى المنصوب في المثالين، وقد تقدَّمَ أنَّ من الناس من يُعربُهُ حالاً أو تمييزاً، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً، والظَّاهرُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الإشارةَ بـ«ذا» إنما تكونُ للقريب.

وقولُهُ:

وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيهاَ خَبَرُ لِـ «حَبَّذَا» ... ...

هذا إعرابٌ للمخصوص بالمدحِ مع حَبَّذَا، فجَعَلَ المخصوصَ خبراً وحبَّذَا مبتدأً، وهذا يدلُّ على أنَّ التركيبَ تركيبُ المزْجِ، حيث جعَلَ «حبَّ» و«ذا» اسماً واحداً مرفوعاً على الابتداء، والضميرُ من «فيها» يعودُ إلى الجملة من قولك: حبَّذَا زيدٌ.

وقولُهُ: «أو مُبْتَداً يُقَدَّرُ» هذا إعرابٌ ثانٍ؛ فجَعَلَ المخصوصَ خبرَ مبتدأٍ مقدَّرٍ، فتقديرُ البيت: وذلك الممدوحُ في هذه الجملة خبرٌ لمبتدأ، وهو «حبَّذَا»، أو لمبتدأٍ مقدَّرٍ غيرِ حبَّذا التقديرُ: هو زيدٌ، فـ«حبَّذَا» على الإعرابين مبتدأٌ، إلا أنَّهُ على الإعراب الأوَّلِ خبرُهُ مُفرَدٌ، وعلى الثَّاني خبرُهُ جملةٌ، والله أعلَمُ.

*   *   *

(١) في الأصل: «إذا».

[باب الأسماء العاملة عمل الفعل]

٥٩٤ ـ القَولُ فِي بَيَانِ الاسمِ العَامِلِ   كَالفِعْلِ فِي المَفْعُولِ أَو فِي الفَاعِلِ

/ الكلامُ على هـذا البيتِ في العـاملِ على الإطـلاقِ، وهـو ثلاثـةُ أقسـامٍ: فِعلٌ [٣١/أ] وحَرفٌ واسمٌ.

أمَّا الفِعلُ فهـو أصلٌ في العَمَلِ؛ لأنَّـه لازمٌ لـه في كـلِّ حـالٍ، بخـلاف الأسمـاء والحروف، فإنها لا تلزمُ العملَ .

وأما الحرفُ فكانَ أصلُهُ أنْ لا يعملَ، إلا أنهم أَعملُوا منـه مـا كـان مختصّاً بنـوعٍ كحروف الجرِّ في الأسمـاء، وحـروفِ الجزْمِ والنَّصْـبِ في الأفعـال، وقـد تقـدَّمَ ذلـك في بابه[1].

وأما الاسمُ فأصلُهُ أيضاً أن لا يعمـلَ، إلا أنَّـهُ أُعمِـلَ منه مـا جَـرَى علـى الفعـل، وذلك: المصدرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، وأمثلةُ المبالغـةِ، والصفـةُ المشـبَّهةُ، وأفعـلُ التفضيلِ، واسمُ الفعلِ، وقد ذكرَهَا المصنِّفُ إلا اسمَ المفعولِ استغناءً باسـمِ الفـاعلِ؛ لأن أحكامَهُمَا واحدةٌ. وأما اسمُ المكان واسمُ الزمان والآلةِ فلا تعمَلُ وإن كـانت متضمِّـنَةً لحروف الفعلِ؛ لأنَّ مدلولَـهَا جُثَّةٌ لا صفةٌ، وما دلَّ على الجثَّةِ من غيرِ إشعارٍ بصفـةٍ فـلا يَعملُ، وما جاء ظاهرُهُ مخالفاً لهذا أُوِّلَ، فمن ذلك قولُ النَّابغة:

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا   عَلَيهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ[2]

---

(١) الكلام على حروف الجزم والنصب تقدَّمَ في السفر الأول من هذا الكتاب ٥٤٧/٢، ٦٧٧ (رسالة دكتوراه) وقد قام بتحقيقه الأخ الباحث حسن محمد عبدالرحمن أحمد بجامعة أم القرى .
أما حروف الجر فقد تقدَّمت أول السفر الثاني من هذا الشرح ، لوحة رقم: (١) .

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان النابغة: ٣١، من قصيدة يمـدح فيهـا النعمـانَ بـن المنـذر، ويعتـذر إليه، وانظر الشاهد في: الإيضاح: ٢١٢، وشرحه (المقتصد) ٦٥٦/١، وإيضاح شـواهده ٢٣٧/١، والخصـائص ٣٨٢/١، وشـرح المفصـل للخوارزمـي (التخمـير) ١٤١/٣، وشـرحه لابـن يعيـش ١١٠/٦، وشرح التسهيل ١٢٤/٣، وشرح شواهد شرح الشافية ١٠٦. **(الصوانع)**: جمع صانعـة. شبَّهَ الرملَ الذي تمرُّ عليه الرياحُ بحصير منسوجٍ مُزيَّن .
ويروى بجر « ذيولها » فيكون بدلاً من « الرامسات » بدل بعض، وعليـه فـ« المجر» اسـم مكـان، ولا حذفَ. انظر: شرح شواهد شرح الشافية ١٠٦، والخزانة ٤٥٤/٢ .

فظاهرُهُ أنَّ «مَجَرَّ» اسمُ مكانٍ، وقد نَصَبَ «ذيولَهَا»، و«عليه» متعلّقٌ بـه، فـالجوابُ: أنَّ «مَجَرَّ» هنا ليسَ باسمِ مكـانٍ، وإنما هـو موضـوعٌ موضِعَ المصـدرِ، فـالمرادُ بـه الجـرُّ، والبيتُ على حذْفِ مُضافٍ، التقديرُ: كأنَّ مَوضِعَ [مجرِّ][1] الرَّامِسَاتِ، وإنما حَمَلْنَـاهُ علـى حذْفِ مُضافٍ؛ لأنَّ «قَضِيماً» خبرُ كان، ولا خَفَاءَ أنَّه جُثَّةٌ؛ لأنـَّه الـرَّقُّ[2] الأبيـضُ، أو النِّطْعُ المنقوشُ[3]، والجثّةُ لا تكونُ خبراً عن المصدرِ، فاحتيج إلى تقدير ما هو جثّةٌ؛ ليَصِحَّ الإخبارُ، و«الرَّامساتُ»: الرِّياحُ[4]، و«قَضِيمٌ»: بالقاف والضَّاد المعجمة .

وأمَّـا مـا سُـمعَ مـن قولهـم: «تركتُـهُ بملاحِسِ البقـرِ أولادَهـا»[5]، فظـاهرُهُ / أنَّ [٣١/ب] «أولادَها» منصوبٌ بـ«ملاحس» ، وهو جمعُ مَلْحَس، وهو اسمُ المكان. فالجوابُ: أن اسمَ المكان أُريدَ به هنا المصدرُ، فعَمِلَ عَمَلَه[6]، ومعنى الكلام: أنه تركَهُ بمكانٍ قَفْـرٍ لا أَنيـسَ به؛ لأنَّ بَقَرَ الوحْشِ، لا تَلْحَسُ أولادَها إلاَّ حيثُ تتأنّسُ ولا تَستَوحِشُ، ولا يكونُ ذلك إلا في الأماكنِ التي لا يَطْرُقُهَا أَحَدٌ .

---

(١) في الأصل: « كأن موضعَ الرامسات » والتصحيح من المصادر .

(٢) الرَّقُّ: ما يكتب فيه، وهو جلد رقيق، ومنه قوله تعالى: ﴿في رَقٍّ منشُورٍ﴾ (الصحاح - رقق) . قـال البغدادي رحمه الله: « ومن فسَّرَ القضيمَ بجلد أبيض يكتب فيه كالأندلسي وابن يعيش والجاربردي، لم يُصِبْ؛ فإن الصوانعَ جمعُ صانعة، والمعهـودُ في العـرب النسيجُ ومـا أشبهه، لا الكتابـة، والمعنى يقتضيه أيضاً، فإن الرمل الذي تمرُّ عليه الرياحُ، يُشبِهُ الحصيرَ المنسوجَ ...» شرح شـواهد شـرح الشافية ١٠٧ .

(٣) وقيل: القضيم هو: الحصيرُ المنسوجُ، أو الصحيفة البيضـاء. (شـرح شـواهد شـرح الشـافية: ١٠٦، وانظر كلام البغدادي في الحاشية السابقة) .

(٤) وهي الرياح الشديدةُ الهبوبِ التي ترمس الأثر أي: تعفيـه وتدفنـه. (الديـوان) وانظر نظام الغريـب ١٩٦ .

(٥) انظـر: الخصائص ٢٠٧/٢، والمستقصى ٢٥/٢، ومجمع الأمثال ٢٣٧/١ ، ويقال: إن معناه: تركتُهُ بحيث لا يدري أين هو .

(٦) انظر الخصائص ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ .

ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنِّف. قوله:

القَولُ فِي بَيَانِ الاسمِ العَامِلِ

قال: «الاسم» تحرَّزَ به من الفعل والحرف، وقال: «العامل» تحرَّزَ به من الاسم الذي ليس بعاملٍ كزيد. ودَخَلَ تحت قوله: «الاسم العامل» الأقسامُ السبعةُ العاملةُ عملَ الفعلِ المتقدِّمِ ذكرُها.

وقوله: «كَالفِعْلِ» هو متعلقٌ بقوله: «العامل»، أي: الاسمِ العاملِ مثل عملِ الفعلِ، وخَصَّ الاسمَ العاملَ بكونه أشبَهَ الفعلَ تحرُّزاً من الاسمِ الذي يعملُ، ولم يُشبه الفعل نحو: عندي رَطْلٌ زَيتاً، فـ«زيت» منصوبٌ بـ«رطل» لكونه منوناً، فلم يُشبِه الفعلَ، وإنما أشبهَ اسمَ الفاعلِ؛ لكونه إذا نُوِّنَ نصبَ، وإذا أُضيفَ جر.

وقوله: «فِي المَفْعُولِ» يريدُ: أنَّ هذه الأسماءَ إذا كانت من فعلٍ متعدٍّ، عملت في المفعول كما يعملُ الفعلُ الذي أُخذِت منه، فكما تقولُ: زيدٌ ضربَ أبوهُ عمراً، كذلك تقولُ: زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمراً، وأَطلَقَ المفعولَ، ولم يُقيِّدْهُ باثنين ولا ثلاثة؛ ليَدخُلَ فيه الجميعُ، وكما تقولُ: ظننتُ زيداً قائماً، كذلك تقولُ: أنا ظانٌّ زيداً قائماً، وكما تقولُ: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، كذلك تقولُ: أنا معْلِمٌ زيداً عمراً منطلقاً، والعملُ في المفعول يستلزمُ العملَ في الفاعلِ؛ لأنه لم يوجدْ فِعلٌ يَنصبُ ولا يَرفعُ، فلذلك سَكتَ عنه، فمُرادُهُ: كالفِعلِ في المفعولِ والفاعلِ.

وقوله: «أو فِي / الفَاعِلِ» يريدُ: فقط[1]. نبَّهَ به على اسم الفاعلِ المأخوذِ من [٣٢/أ] الفعل الذي لايتعدَّى، فاستوفى أنواعَ الفعل المتعدِّي وغيرِ المتعدِّي، ولذلك جاء بـ «أو» وهي التي تُعطي ثبوتَ أحدِ الشَّيئين، لأنَّ التعدِّيَ وعدمَ التعدِّي، صفتان لا تجتمعان في فِعلٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ. وقولنا: «في حالة واحدة» احترازٌ من الأفعال التي تتعدَّى تارةً ولا تتعدَّى أخرى؛ لأنَّ الحالةَ التي لا تتعدَّى فيها، غيرُ الحالة التي تتعدَّى فيها نحو: فَغَرَ فوهُ، وفَغَرَ فاهُ، فمعنى غيرِ المتعدي: انفَتَحَ فوهُ، ومعنى المتعدي: فَتَحَ فاهُ، فالحالتان مختلفتان، وإذا قرَّرْنا أنَّ الفعلَ الواحدَ لا يكونُ متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ في حالةٍ واحدةٍ، أشبَهَ

(١) قال ابن القواس في شرح الألفية ٩٧٨/٢: «فقوله: «أو في الفاعل» يجب أن يقيِّدَهُ بقوله: فقط» .

أن تُصوِّرَ من المسألةِ قضيةً منفصلةً حقيقته، وهي التي تَمنعُ الجمْعَ والخلُوَّ، بمعنى أنه لا يجتمعُ طرفاها ولا يرتفعان، بل يكون واحدٌ منهما، وتصويرُ هذه القضية أن نقولَ: الفعلُ إمَّا أن يتعدَّى أو لايتعدَّى، فقولُنا:«إما أن يتعدى» هو معنى قولِ المصنف: «كالفعل في المفعول والفاعل» على ما قررناه، وقولنا: «أو لا يتعدى» هو معنى قوله: «أو في الفاعل» فقط، على ما قررناه، والتعدي وعدمُ التعدي لا يجتمعان في فعلٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ، فتبيَّنَ أنَّ طَرَفَي القضيةِ لا يجتمعان، والتعدِّي وعدمُ التعدي أيضاً لا يَرتفعان عن الفعل الواحد في حالةٍ واحدةٍ، فتبيَّنَ أنَّ طَرَفَي القضية لا يرتفعان، وإذا امتَنَعَ اجتماعُ طرفَيها وارتفاعُهُما، فهي حقيقتُهُ كما قدَّمْنَا. وهذا أقرَبُ ما يُقالُ في هذا، وكانَ الحقُّ أن لا نَذكُرَ شيئاً من هذا في هذا الموضع؛ لأنَّ النَّحْويَّ لم يَبْنِ كلامَهُ على هذه الطريقة، إلا أنَّ

بعضَ الشُّرَّاحِ[١] اعترَضَ على المصنِّفِ بهذه الطريقة، وجَعَلَ القضيةَ / كأنها مانعةُ [٣٢/ب] الجمْعَ، ثم اعترَضَ عليها وأبطَلَهَا، ومَالَ إلى أنها مانعةُ باعتبار أنَّ الفعلَ لا يخلو من العملِ، فلا يوجدُ فعلٌ ليس [له][٢] فاعلٌ ولا مفعولٌ. والذي قرَّرْنَاهُ أقرَبُ إلى التَّحقيق.

واعلم أنَّ قولَهُ: «في المفعول» يحتمِلُ أن يتعلَّقَ بقوله: «العامل» فيكونُ التقديرُ: الاسمُ العاملُ في المفعولِ أوفي الفاعلِ كما يعملُ الفعلُ، ويحتمِلُ أن يكونَ متعلقاً بمضافٍ محذوفٍ التقديرُ: كعَمَلِ الفعلِ في المفعول أوفي الفاعل، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ [المضافُ][٣] إليه مُقَامَهُ، والله أعلَمُ.

---

(١) هو ابن النَّحْوية في شرحه على الألفية لوحة (٢٠٣).

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

[اسم الفاعل]

٥٩٥ ـ فَالأَوَّلُ اسـمُ فَـاعِلٍ لِلْحَـالِ أواسـمُ فَـاعِلٍ للاسْـتِقْبَالِ

٥٩٦ ـ يَنْصِبُ مَفْعُـولاً بِـهِ كَـالفِعْلِ تَقُولُ: زَيـدٌ مُبْغِـضٌ ذَا البُخْـلِ

٥٩٧ ـ وَالشَّرْطُ فِي إِعْمَالِـهِ أَن يَعْتَمِـدْ عَلَـى مُصـدَّرٍ إِلَيْـهِ يَسْـتَنِدْ

٥٩٨ ـ وإِنْ تُـرِدْ بِـهِ المُضِـيَّ فَـأَضِفْ وَإِنْ تُعَرِّفْـهُ بِـلامٍ وَأَلِـفْ

٥٩٩ ـ فَـالنَّصْبُ لازِمٌ بِكُـلِّ حَـالِ فِـي الحَالِ والمَـاضِي والاسْـتِقْبَالِ

٦٠٠ ـ كَزيدٌ الضَّارِبُ عَمْراً وَالرَّجُـلْ وَإِنْ تَكُنْ ثَنَّيتَ أَو جَمَعْتَ قُـلْ

٦٠١ ـ الضَّارِبَانِ العَبْدَ والنُّونُ ثَبَتْ فِي لُغَـةٍ بِالحَـذْفِ والنَّصْبِ أَتَـتْ

٦٠٢ ـ كَـالحَافِظُو عَورَةَ نُونـهُ حُـذِفْ إِذْ حَلَّـهُ المَوصُـولُ لامٌ وأَلِـفْ

٦٠٣ ـ وَكُلُّ مَا كَـانَ مِـن اسْـمِ فَـاعِلِ تُجْرِيْهِ فِـي الإِعْمَـالِ مُجْرَى فَـاعِلِ

٦٠٤ ـ فَيَسْتَـوِي مُفَعِّـلٌ وَمُفْعِـلُ بِفَـاعِلٍ وَهَكَـذَا مُسْـتَفْعِلُ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائلَ :

الأولى: في حد اسم الفاعل، وفي تسميته، وفي اشتقاقه :

أمَّا حدُّهُ: فاختلفَتْ عبارةُ النَّحْـويِّين في ذلك، فحَدَّهُ ابنُ مالكٍ في « التسهيل »[1] بأنْ قالَ: هو الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعلٍ،/ جارية في التذكيرِ والتـأنيثِ على المضارعِ من [٣٣/أ] أفعالها بمعناهُ، أو معنى الماضي. فقولُهُ: « صفةٌ » أتى به على طريقةِ الجنسِ؛ لأنَّـهُ يَشـمَلُ المحدودَ وغيرَهُ، ألا ترى أنَّـهُ يَشـمَلُ اسـمَ الفـاعلِ، والمفعولَ، وأمثلـةَ المبالغـة، وقـالَ المصنِّـفُ[2] في الشَّرْحِ: ذِكْرُ الصفَـةِ مُخْرِجٌ للأسماء الجامدةِ، واعـترَضَ عليـه الشـيخُ

---

(١) انظر التسهيل: ١٣٦ .

(٢) يقصد ابن مالك رحمه الله، وكلامه في شرح التسهيل ٣/ ٧٠ .

أبوحيَّان[(١)]: بأنَّ الجنسَ لم يُؤتَ به للاحتراز، إنما أُتِيَ به ليشملَ المحدودَ وغيرَهُ، وإنما الذي أُتِيَ به للاحترازِ الفصلُ، وكثيراً يَعترِضُ عليه في مثْلِ هذا، ولا طائلَ فيه؛ لأنَّ النحويَّ إذا تكلَّمَ في مثْلِ هذا، إنما غرَضُهُ البَيَانُ، فيَتَسامحُ ويأتي بما لم يصطلحُوا عليه .

وقولُهُ: « الدالَّةُ على فاعلٍ » فصْلٌ يخرُجُ به اسمُ المفعولِ نحو: مضروبٌ، والمصدرُ الموصوفُ به نحو: هذا درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ؛ لأنهُ مُقدَّرٌ باسمِ المفعول أي: مضروبُ الأميرِ .

وقولُهُ: « جاريةٍ في التذكيرِ والتأنيثِ على المضارعِ من أفعالها » يعني بالجرَيَانِ: في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروفِ، والمعتَبَرُ نوعُ الحركةِ لا شَخْصُهَا، فقد يتفِقُ نحو «ضارب» مع « يضرب »، وقد يختلفُ نحو « خارِج » مع « يَخرُج »، ألا ترى أنَّ الراءَ في اسمِ الفاعلِ مكسورةٌ، وهي في الفعل مضمومةٌ، ولذا قال ابنُ الخشَّابِ[(٢)]: هو وزْنٌ عَرُوضيٌّ لا تَصريفيٌّ، يعني أنَّ العَروضيَّ مُرَادُهُ حَرَكَةٌ لا بعينها، والتَّصريفيُّ مُرَادُهُ نَفْسُ الحركةِ وبعينها[(٣)]، وأمَّا عددُ الحروفِ فيكونُ[(٤)] ملفوظاً بجميعِها نحو: « ضارِب » مع « يضرب »، وقد يُقدَّرُ بعضُها نحو: « رامٍ » مع يرمي، فإن الياءَ محذوفةٌ .

واحترَزَ بقوله: « جاريةٍ على المضارعِ » عن الصِّفَةِ التي هي جاريةٌ على الماضي كـ«حَسَن»، فإنَّ وزنَهُ وزْنُ ضَرَب، و « يَقِظ »، فإنَّ وزنَهُ وزنُ عَلِم، وعن الصِّفَةِ غيرِ الجارية نحو: سَهْلٍ وكَرِيمٍ، وعن أمثلةِ المبالغةِ، فإنَّها / غيرُ جاريةٍ على الفعلِ [٣٣/ب] المضارع .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٠٥ .

(٢) هو أبو محمد، عبدُ الله بن أحمد بن الخشاب النحويِّ البغداديِّ، أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى قيل: إنه في درجة الفارسي، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي والفصيحي وغيرهم، من مصنفاته: « المرتجل » في شرح جمل الجرجاني ، و « شرح اللمع » ، و« الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل » و«الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح » وغيرُها، توفي سنة ٥٦٧ هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٩٩، ومعجم الأدباء ١٢/٤٧، وبغية الوعاة ٢/٢٩ .

وهو في المرتجل: ٢٣٦ بمعناه، ونقله عنه ابن إياز في شرح الفصول لوحة (٨٥)

(٣) في الأصل: « وتعيينها » .

(٤) قوله: « فيكون » مكرر في الأصل .

واحترز بقوله: « في التذكير والتأنيث » عن الصِّفَةِ التي تجري على المضارع في حال التذكير، ولا تجري عليه في حالِ التأنيث نحو: رجُلٌ أَهْيَفُ وأَعْمَى، فإنهُ في هذه الحالةِ جارٍ على المضارع، فإذا قُلْتَ في التأنيث: هَيفَاءُ وعَمْيَاءُ، لم يَجْرِ على المضارع في حالِ التأنيثِ، بخلافِ « ضَارِب »؛ فإنَّهُ جار[1] على المضارع، سواءٌ كان بالتاء أم لا؛ لأنَّ التاءَ لا تُغيرُ لفظَهُ.

وقولُهُ: « لمعناه أو معنى الماضي » أي: لمعنى المضارعِ من زمانِ الحالِ والاستقبال، أو معنى الماضي من الزمان الماضي، واحترَزَ بهذا عن صفاتٍ جاريةٍ في اللفظِ على المضارعِ، إلا أنها لا تَتَقَيَّدُ بزمانٍ، بل يُرادُ بها معنى الثُّبُوتِ والاستمرارِ كـ « ضَامِرِ الكَشْحِ » ، و « مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ »، فمِثْلُ هذا لا يَدلُّ على زمانٍ مُعَيَّنٍ، قالَ ابنُ مالكٍ[2]: ولذلك أُضيفَ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى كـ « ضَامِرِ الكَشْحِ » ، كما تُضافُ الصِّفَةُ التي لا تُجَاري المضارعَ كـ « حَسَنُ الوجهِ » . انتهى الكلامُ على هذا الحدِّ .

وحَدَّهُ أيضاً في « شرحِهِ لكافيَتِهِ[3] » فقالَ: اسمُ الفاعلِ ما صِيغَ مِنَ مَصْدَرٍ مُوَازِناً للمضارِعِ، ليَدُلَّ على فاعِلِهِ، غيرِ صالحٍ للإضافةِ إليه. فقولُهُ: « ما صِيغَ من مَصدَرٍ » هو الجنسُ، وقولُهُ: « مُوازناً للمضارع » احترَزَ به عمَّا صِيغَ من المصْدَرِ وليسَ مُوازناً للمضارع، وقولُهُ: « ليدُلَّ على فاعلِهِ » احترَزَ به عن اسمِ المفعول، وقولُهُ: « غيرِ صالحٍ[4] للإضافة إليه » احترَزَ به عن الصِّفَةِ المشَبَّهَةِ، فإنها صالحةٌ للإضافة إلى الفاعل .

- وحَدَّهُ ابنُ الحاجبِ[5] فقالَ: هو ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ قام به بمعنى الحدوث.

قولُهُ: « ما اشتُقَّ من فِعْلٍ » جِنسٌ يَدخُلُ تحتَهُ اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبهة. وقولُهُ: « لِمَن قامَ به » أي: لمن نُسِبَ إليه الفعلُ[6]، ويَخرُجُ به اسمُ المفعول.

---

(١) في الأصل: « حاري » .

(٢) شرح التسهيل ٣/٧٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٧-١٠٢٨ .

(٤) في الأصل: « صالحة » .

(٥) أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . وانظر الكافية: ١٨٠ .

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٢/١٩٨: « الأولى أن يقول: لما قام ، وذلك لما ذكرناه أن المجهول أمره

=

/ وقولُهُ: «بمعنى الحدوث» يخرُجُ به الصِّفَةُ المشبَّهَةُ نحو: زيدٌ حَسَنُ الوَجهِ؛ لأنَّ [٣٤/أ] الحُسْنَ وإنْ قامَ بزيدٍ، لكنَّهُ معنى ثابتٌ له، غيرُ مُتجَدِّدٍ في وقتٍ دون وقتٍ، فلو قَصَدْتَ تجدُّدَ الصفةِ قُلْتَ: حَاسِنٌ اليومَ أو غداً .

وحَدَّهُ بدرُ الدينِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ الحَمَويُّ، عُرِفَ بـ « ابنِ النَّحْوِيَّة[1] » فقالَ: اسمُ الفاعل ما دَلَّ على حدَثٍ وفاعلٍ بمعنى التجَدُّدِ، جارياً على المضارع .

فقولُهُ: « ما دَلَّ على حدث » كالجنس، وقولُهُ: « وفاعِلٍ » يُخْرِجُ اسمَ المفعولِ، وقولُهُ: «بمعنى التجَدُّدِ» يُخْرِجُ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ وأفعَلَ التَّفضيلَ، وقولُهُ: « جارياً على المضارع » يُخْرِجَ المصدرَ وأسماءَ الأفعالِ .

وقال جمالُ الدِّين بنُ إيازٍ البغداديُّ[2]: اسمُ الفاعلِ الأصليُّ هو الجاري على «يَفْعَلُ» لفظاً أو تقديراً.

فقوله: « الأصليِّ » أخرَجَ به أمثلةَ المبالَغة، وقولُهُ: « الجاري على « يَفْعَلُ » لفظاً » نحو ضَارِب مع يَضْرِب، وقولُهُ: « أو تقديراً » نحو: رامٍ مع يَرمي .

وإنما طَوَّلْنَا بإيراد هذه الحدودِ؛ لأنَّ في كلٍّ واحدٍ منها زيادةَ فائدةٍ على الآخَر، فأردْنَا أن نُوَسِّعَ المجالَ على النَّاظِرِ؛ ليأخُذَ منها ما قَرُبَ من ذِهنِهِ .

وأمَّا تسميتُهُ:

فيُقَالُ له: اسمُ الفاعل، بمعنى أنَّه يُطلَقُ على فاعلِ الفعلِ الذي اشتُقَّ منه، وسواءٌ كان على صيغة فاعلٍ كضارب، أو على غيرِهِ من الصِّيَغِ التي تُطْلَقُ على الفاعل كمُنْطَلِقٍ ومُسْتَخْرِجٍ، فإذا قُلْتَ: يقُومُ زَيدٌ، فقائمٌ هو اسمُ الفاعل؛ لأنه يُطلَقُ ويُرادُ به زَيدٌ الذي هو فاعلُ « يَقُومُ »، وكذلك إذا قُلْتَ: يَنطلِقُ زَيدٌ، فمُنْطَلِقٌ اسمُ فاعلٍ؛ لأنه اسمٌ لزَيدٍ الذي هو فاعلُ « ينطلق ».

يذكر بلفظة ما، ولعله قصد التغليب » ، وانظر الفوائد الضيائية ٢/١٩٥ .

(١) انظر شرحه على ألفية ابن معطٍ لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(٢) انظر المحصول في شرح الفصول لوحة (٨٥) مخطوط .

وأمَّا اشتقاقُهُ: فقيل: مُشتَقٌ من الفعلِ المضارِعِ لجرَيَانِهِ عليه، وهو الظَّاهِرُ، وقيل: مُشتَقٌ من المصدَرِ؛ لأنَّهُ الأصلُ، وهو مذهَبُ ابنِ مالك[1].

المسألة الثانية: في صيغة اسم الفاعل:

/ ولا يخلو الفعلُ الجاري عليه اسمُ الفاعلِ أن يكونَ ثلاثياً أو أزيَدَ، فإن كان [٣٤/ب] ثلاثياً، فقياسُهُ على الجملةِ أن يأتيَ على فاعِلٍ، وأمَّا على التَّفصِيلِ:

فإن كان على «فَعَل» بفتح الفاءِ والعينِ فلا يخلو أن يكونَ متعدياً أو غيرَ متعدٍ، فإن كانَ متعدياً فالقياسُ: «فاعِل» نحو: ضَرَبَ فهو ضارِب.

فأمَّا غيرُ القياس فجاءَ على أمثلةٍ منها: «فُعَل» بضم الفاء وفتح العين، قالوا: قَطَعَ رَحِمَهُ فهُوَ قُطَعٌ وقُطَعَةٌ، وقالوا: قَاطِع، على القياس، وقالوا: غَدَر فهو غُدَرٌ، وجاء غَادِرٌ على القياس، ومنها: «فَيعِل» بفتح الفاء وكسر العين، قالوا: سَادَ قومَهُ فهو سيِّدٌ[2].

فإن كان لازماً فالقياسُ: «فاعِلٌ» نحو: خرَجَ فهو خارِجٌ.

فأما غيرُ القياس فجاءَ على أمثلَةٍ منها: «فَعِيل» بفتح الفاء وكسر العين، قالوا: عزَفَ فهو عَزِيفٌ، وعَوِجَ فهو عَوِيجٌ، ومنها: «فَعَال» بفتح الفاء، قالوا: جَادَ فهو جَوَادٌ، ومنها: «فَيْعِل» بكسر العين، قالوا: مَاتَ فهو ميِّتٌ، ومنها: «فَيعِلان» بفتح الفاء وكسرِ العين، قالوا: بَاحَ فهو بَيِّحَان، ومنها: «فَعْلاَن» قالوا نَعِسَ فهو نَعْسَان، ومنها: «فَوْعَل» قالوا: ختَعَ بالخاء المعجمة والتاءِ المثناةِ من فوق، إذا صارَ تحتَ الظُّلْمَةِ فهو خوْتَعٌ.

فإن كان على «فَعِل» بكسر العين، فلا يخلو أن يكونَ متعدياً أو غيرَ متعدٍ، فإن كان متعدياً فقياسُهُ: «فَاعِلٌ» نحو: عَلِمَ فهو عَالِمٌ، وأمَّا غيرُ القياس فجاءَ على أمثلةٍ منها:

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٧ - ١٠٢٨.

(٢) في الصحاح (سود): «قال الفراء: يقال: هذا سيدُ قومِهِ اليوم، فإذا أخبرتَ أنه عن قليل يكون سيدهُم قلتَ: هو سائدٌ قومَه عن قليل وسيِّد».

« فَعِيل » نحو: عَشِقَ فهو عَشِيقٌ، ومنها: « فَعِلة » بفتح الفاء وكسر العين، و« فَعَلْنَة » بفتح الفاء والعين وسكونِ اللامِ ونونٍ بعدها، قالوا: عَلِقَتْ نفسُهُ الشيءَ فهي عَلِقَةٌ وعَلَقْنَةٌ، ومنها: « فَعِل » بفتح الفاء وكسرِ العين، قالوا: رَضِعَ فهو رَضِعٌ .

فإن كان غيرَ متعدٍّ؛ فإن كان معتلَّ اللام فقياسُهُ: / « فَعِيلٌ » نحو: حَيِيَ فهو حييٌّ، وغَنِي فهو غنيٌّ، وشقيَ فهو شَقِيٌّ، وقد جاء على « فَعْلان » قالوا: صَدِيَ فهو صَدْيان، ورَوِيَ فهو رَيَّان، وعلى « أفعل » قالوا: عَمِيَ فهو أعْمَى . [٣٥/أ]

فإن كان صحيحاً فالقياسُ فيه « فاعِلٌ » إلا أنه قليلٌ، قالوا: سَلِمَ فهو سَالِمٌ، وقد جاء فيه فَعِيلٌ ، قالوا: حَزِنَ فهو حَزِينٌ، وسَمِنَ فهو سَمِينٌ.

وقال بعضُ الأندلُسيِّين[1]: إنْ كانَ[2] في الآفاتِ والخِلَقِ والألوان، جاء على «أَفْعَل» نحو: عَمِي فهو أَعْمَى، وشَنِبَ فهو أَشْنَبُ، وشَهِبَ فهو أَشْهَبُ، وإن كان في الامتلاء وضدِّهِ كان على « فَعلان » نحو: رَيَّان وصَدْيَان .

وقال ابنُ مالكٍ في بعض تصانيفِهِ[3]: قياسُهُ « فَعِلٌ » و« فَعْلان » و« أَفْعَل[4] » نحو: أشِرَ فهو أشِرٌ، وصَدِيَ فهو صَدْيان، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ؛ إذا لم يُبصِرْ في الشَّمْس .

وأما « فَعُل » بضم العين فقياسُهُ: « فَعِيلٌ » نحو: ظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وقد جاء على « فاعِل » وهو قليلٌ، قالوا: حَامِضٌ ومَاثِلٌ وكامِلٌ وطَاهِرٌ وفَارِهٌ وفَاضِلٌ ووَادِعٌ، من حَمُضَ، ومَثُلَ الرَّجُلُ إذا صارَ فاضِلاً، وكَمُلَ، وطَهُرَت المرأةُ، وفَرُهَ الرَّجُلُ إذا كان حاذقاً في أمورِهِ، وفَضُلَ الشَّيءُ إذا بقِيَتْ منه بقيَّةٌ، ووَدُعَ الرَّجُلُ إذا

---

(١) في التذييل والتكميل ٣/٢٠٥: « وقال بعض أصحابنا ... » .

(٢) أي: « فَعِلَ » اللازم .

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/٧٠٦ - ٧٠٧ .

(٤) وزاد أيضاً « فَعِيل » في قُوَّةٍ أو ضَعْفٍ كقَوِيَ فهو قويٌّ، وعَمِيَ فهو عميٌّ، وسَمِنَ فهو سمينٌ، ومَرِضَ فهو مريضٌ » . المرجع السابق .

سَكَنَ. والعينُ في هذه الأفعال مضمومةٌ، قال ابنُ خالويهِ[١]: لم يشِذّ منها إلا فَرُهَ فهو فارِهٌ، وباقيها قد جاء فيها الفتحُ في العين مع الضمِّ، فيكونُ مما استُغنِيَ باسمِ الفاعل من «فَعَلَ» بفتح العين، عن اسمِ الفاعل من «فَعُلَ» بضمِّ العين .

وقال ابنُ مالكٍ[٢] في بعض تصانيفه: جاء فيه «فَعْلٌ» قالوا: سَهْلٌ وحَزْنٌ وصَعْبٌ.

وقد جاء فيه [«فُعَالٌ»][٣] بفتح الفاء وضمها فقالوا: جَبُنَ فهو جَبَان، وشَجُعَ فهو شُجَاع.

وجاء فيه «أَفْعَلُ» و«فُعَلَة» بضم الفاء وفتح العين / قالوا: أَشْجَعُ وشُجَعَةٌ . [٣٥/ب]

وجاء فيه «فَعْلان» بفتح الفاء وسكون العين قالوا: صَرُعَ فهو صَرْعَان .

وجاء «فُعَّالٌ» بضم الفاء وتشديد العين قالوا: وُضَّاءٌ .

وجاء «فَعْلٌ» بفتح الفاء وسكون العين قالوا: غمُرَ فهو غَمْرٌ إذا لم يجرِّب الأمور.

وجاء «فَعُولٌ» بفتح الفاء قالوا: حَصرَت النَّاقةُ فهي حَصُورٌ[٤]؛ إذا ضاق مجرَى لبنِهَا.

فإن كان الفعلُ الجاري عليه اسمُ الفاعل زائداً على الثلاثة، فاسمُ الفاعل يُوازِنُ المضارِعَ بميمٍ في أوله مضمومةٍ، وما قبلَ آخره مكسورٌ لفظاً نحو: منطلق، فاللامُ مكسورةٌ لفظاً، أوتقديراً نحو: مرتَد، فإنه وإن كان مفتوحَ ما قبلَ الآخرِ فإنه في التقدير مكسورٌ، الأصلُ: مرتَدِدٌ، وكُسِر فَرْقاً بينَه وبين اسمِ المفعول .

---

(١) أبو عبد الله الحسن بن خالويه بن حمدان الهمذاني، عالم نحوي، من تصانيفه «ليس في كلام العرب» وإعراب القراءات السبع» وغيرها، توفي سنة ٣٧٠ هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ٣٥٩/٢، ومعجم الأدباء ٢٠٠/٩ .

وانظر قوله في كتابه «ليس في كلام العرب» ص: ١٢٠، قال: «ليس في كلام العرب فَعُلَ وهو فاعل إلا حرفان: فَرُهَ فهو فارهٌ، وعقرَتْ الناقةَ فهي عاقِرٌ ...» .

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٧٠٧/٢، قال: «واستُغني في فَعُلَ بفعِيل... وبفَعْل نحو: ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ» .

(٣) في الأصل: «فعلان» وهو خطأ؛ لأنه مثّل لـ«فُعال»، وسيذكر «فعلان» بعد قليل .

(٤) انظر الأفعال للسرقسطي ٣٣٣/١، والأفعال لابن القطاع ٢٠٦/١، ويقال: أحصرت الناقة فهي حصور،وفي التاج (حصر): «حَصَرَت (بالفتح) وأحصرت» .

ومعنى الموازنةِ أن يكونَ عددُ حروفِهِ كعدد حروفِ المضارِعِ، وكذلك الحركاتُ، فتقولُ مِن «يُكرِمُ»: مُكرِمٌ، ومِن «يُكرِّمُ» بالتشديد: مُكرِّمٌ، ومِن «يُدحرِجُ»: مُدَحرِجٌ، ومِن «يُضارِبُ»: مُضارِبٌ، ومِن «يتدحرَج»: متَدحرِجٌ، ومِن «يَنكسِرُ»: مُنكسِرٌ، ومِن «يرتَدُّ»: مُرتَدٌّ، ومِن «يَتعاظَمُ»: [مُتعاظِمٌ][1]، ومن «يَقتدِرُ»: مُقتدِرٌ، ومن «يَستعطِفُ» مُستعطِفٌ، ومن «يَسلَنْقِي»: مُسْلَنْقٍ[2]، ومن «يَغْدَودِنُ»: مُغدَودِنٌ[3]، ومن «يَسْحَنْكِكُ»: مُسْحَنْكِكٌ[4]، ومن «يجلوِّذ»: مجلَوِّذٌ[5]، ومن «يشهابُّ»: مُشهابٌّ[6].

انتهت صيغةُ اسمِ الفعل من الثلاثي والزائدِ عليه، وبقي علينا تنبيهاتٌ:

الأول: وقد يُكسَرُ ضَمُّ الميمِ من اسم الفاعلِ إتباعاً لكسْرِ ما قبلَ الآخِرِ، وقد يُضَمُّ ما قبلَ الآخِرِ إتباعاً لضمِّ الميمِ؛ ليكونَ ذلك كالمعادَلَةِ بينَهما، مثالُهُ: قولُهُم في «مُنْتِن»[7]: مِنْتِن، بكسر الميم مع كسرالتاء، أوبضم التاء مع ضم الميم، وقد يُضَمُّ ما قبلَ الآخِرِ / إتباعاً لرفْعِ ما بعدَهُ، قالوا في قولهم: «هذا مُنْحَدِرٌ» بكسر الدال: هذا مُنْحَدُرٌ، [٣٦/أ] بضم الدال إتباعاً لحركة الراء، وفيه إتباعُ حركةِ البناءِ للإعراب .

الثاني: قد يُستغنَى باسم الفاعل من فِعْلٍ عن اسم الفاعلِ من فِعْلٍ آخَرَ، فمن ذلك

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) اسلنقى الرجل: نام على ظهره. الصحاح (سلق) .

(٣) اغدودن الشعر: طال وتمَّ. الصحاح (غدن) .

(٤) اسحنكك الليل: أظلم. الصحاح (سحك) .

(٥) اجلوَّذ بهم السير: دام مع السرعة. الصحاح (جلذ)، وفي تفسير غريب أبنية الكتاب للسجستاني: ١٣٧: يقال: اجلوَّذ إذا أبطأ .

(٦) اشهابَّ رأسه واشتهب: غلب بياضه سوادَه. التاج (شهب) .

(٧) من النَّتْنِ، وهو الرائحة الكريهة .(الصحاح ـ نتن)، وانظر هذه اللغات الواردة في (منتن) الكتاب ١٠٩/٤، وشرحه للسيرافي (السيرافي النحوي) ٢٨٦، ٤٦٥، ٦٥١، ومعاني القرآن للأخفش ٤/١، والخصائص٢/١٤٣، والمحكم ١٨٩/٣.
ونَقَلَ ابنُ السكيت في إصلاح المنطق ٢١٨ عن أبي عمرو أن « مُنْتِن » من أَنْتَنَ، و« مِنْتِن » من نَتُنَ، وردَّهُ ابنُ جني رحمه الله في الخصائص ١٤٣/٢ بقوله: « فأما قولُ من قال: إن « مُنْتِن » من قولهم: أَنْتَنَ، و« مِنْتِن » من قولهم: نَتُنَ الشيءُ، فإن ذلك لُكْنَةٌ منه » . وعن أبي عمرو أيضاً: أن مِنْتِن أصله: مِنْتِين، فحذفوا المدة. تاج العروس (نتن) .

قولُهُم: حَبَّهُ فهو مُحِبٌّ، فـ«محِبٌّ» هنا اسمُ فاعلٍ من أحَبَّ، نَابَ عن حَابٌّ، اسمُ الفاعل من حَبَّ، وقد جاء العكسُ، استغنَوا بـ«فاعِلٍ» عن مُفعِل، قالوا: أورَسَ الرِّمْثُ، فهو وارِسٌ، ولم يقولوا: مُورِسٌ[1]، استغناءً عنه بوارِسٍ، ومعنى أورَسَ: اصْفَرَّ، والرِّمْثُ: بكسر الراء وسكونِ الميم: شجرٌ تأكُلُهُ الإبلُ[2].

ومنه: أيفَعَ الغلامُ[3] إذا ترعْرَعَ، فهو يافِعٌ، ولم يقولوا: مُوفِعٌ.

ومنه: أورَقَ الشَّجرُ، فهو وارِقٌ، قال الشّاعر:

كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[4]

استغنَوا باسم الفاعل من «وَرَقَ» عن اسم الفاعل من «أورَقَ» يُقَالُ: وَرَقَ الشَّجَرُ وأَورَقَ، وبالألِفِ أكثَر.

ومنه: أَقْرَبَ القومُ، فهم قارِبُون؛ إذا كانت إبِلُهُم قَوَارِب، وذلك إذا بقي بينهم

---

(١) وفي القاموس المحيط (ورس) إشارة إلى وجوده بقلّةٍ، قال: «ومُورِسٌ قليلٌ جداً وإن كان القياس». قال الزَّبيدي في تاج العروس (ورس): «وقد جاء في شعر ابن هرمة:

وَكأنما خُضِبَت بحُمضٍ مُورِسٍ ... آباطُها من ذي قُرونٍ أَيَايِلِ

كذا زعمه بعضُ الرواةِ الثقاتِ، وهذا غيرُ معروفٍ» وانظر شعر ابن هرمة: ١٧٣.

(٢) وهو شجر يشبه الغضى لا يطول، ولكنه ينبسط ورقه، وهو شبيه بالأشنان، والإبل تحمَّض بها إذا شبعت من الخَلَّة وملَّتْهَا. (تاج العروس (رمث) عن ابن سيده). وانظر النبات للأصمعي: ١٨، ٢٦.

(٣) في الأصل: «الكلام»

(٤) عجز بيت من الطويل، وهو لعِلْبَاءَ بنِ أرقَمَ بنِ عوفٍ اليشكريِّ، عاصر النعمان بن المنذر، وله معه قصة طريفة، والبيت من قصيدة له، يعتذر فيها إلى النعمان. انظرها في شعر بني يشكر من ديوان بني بكر في الجاهلية ٦٧٩، والأصمعيات ١٥٧. وينسب البيت إلى غيره كما في الخزانة ٤١٣/١٠، والبيت بتمامه:

فَيَوماً تُوافِينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبيةٌ تعطُو إلى وارقِ السَّلَمْ

والشاهد في: الكتاب ١٣٥/٢، والأصول ٢٤٥/١، والمسائل البصريات ٦٥٣/٢، وسر الصناعة ٦٨٣/٢، والمنصف ١٢٨/٣، ٢٦٥، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، والإنصاف ٢٠٢/١، وشرح المفصل ٨٣/٨، وشرح التسهيل ٤٣/٢، ٥١/٤، وشرح أبيات المغني ١٥٨/١. و(مقسَّم): حسنٌ جميل، و(تعطُو): العَطْوُ: التناول ورفع الرأس واليدين، وظبيٌ عُطُوٌّ مثلثة وكعَدُوٍّ: يتطاول إلى الشجر ليتناول منه. القاموس المحيط (قسم).

وبين الماء ليلةٌ، استغنَوا بـ «قارِبٍ» عن «مُقْرِبٍ»[١] .

وقالوا: أعقَّت الفرَسُ، بالقاف فهي عَقُوقٌ: إذا حَمَلَت، استغنَوا بـ «عَقُوق» عن «مُعِق» .

قال أبوعليٍّ القالي[٢]:ولا يُقَالُ:مُعِقٌّ. قال صاحِبُ «الصحاح»[٣]: «إلا في لغة رديئة».

وقالوا: أحْصَرَت الناقةُ، فهي حَصُورٌ؛ إذا ضاق مجرَى لبَنِهَا، استغنَوا به عن مُحْصِر.

الثالث: قد يُستغنَى باسم المفعول عن اسم الفاعل، فمن ذلك قولُهُم: اجرَأَشَّت الإبلُ؛ إذا سَمِنَت، فهي مُجْرَأَشَّةٌ[٤]، بفتح الهمزة، فهو اسمُ مفعول، استغنَوا به عن اسم الفاعل .

---

(١) انظر الأفعال لأبي عثمان السرقسطي ٨٣/٢ ، والأفعال لابن القطاع ٢٧/٣ وفيه: « ... فهم قارِبُون، ولا يقال: متقرِّبُون » وهو خطأ .

(٢) إسماعيل بن القاسم المتوفى سنة ٣٥٦ هـ، ولم أعثر على هذا القول في مظانه من كتابَيه الأمالي والبارع، ونقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣ .

(٣) انظر الصحاح (عقق) ١٥٢٨/٤، ومثله في القاموس المحيط (عقق)، قال الزَّبيدي في تاج العروس (عقق): « ومنه قول رؤبة:

قد عتَقَ الأجدَعُ بَعدَ رِقٍّ
بِقَارِحٍ أو زَولَةٍ مُعِقّ

وكان أبو عمرو يقول: عَقَّت، فهي عقوقٌ، وأعقَّت فهي مُعِقٌّ، واللغةُ الفصيحةُ: أعقَّت فهي عَقُوقٌ».

(٤) قال ابن دريد في الجمهرة ٢٨١/١: « العرَبُ جعَلَت مُفعِلاً مُفعَلاً في ثلاثة مواضع: أحصَنَ فهو مُحصَنٌ، وألفَجَ فهو مُلفَجٌ؛إذا أفلَسَ، وأسهَبَ فهو مُسهَبٌ » قال ابن خالويه في كتاب ليس ص: ٥١ : « ووجدت حرفاً رابعاً وهو: اجرَأَشَّت الإبل، فهي مُجرَأَشَّة» ومثله قال الصاغاني في الشوارد: ٣٥٦.

قال الزَّبيدي في تاج العروس (سهب): « قلتُ: واستدركوا أيضاً: أهتَرَ فهو مُهْتَرٌ ... وسيأتي للمصنف: أحذَعَ فهو مُحذَعٌ، لما لا أصل له ولا ثبات، نقله الصاغاني عن ابن عبَّاد، ولم أرَ أحداً ألحقه بنظائره، فتأمَّلْ ذلك » وانظر: التكملة للصاغاني وتاج العروس (حذع) .

وفي التاج (لفج): « وكلُّ فعل على (أفعل) فاسمُ الفاعل منه مُفعِل بكسر العين، إلا أربعةَ أحرف جاءت نوادر على مُفْعَل بفتح العين: أحصَنَ الرجل فهو محصَن، وألفج فهو مُلفَج، وأسهَب في الكلام فهو مُسهَب، وأسهَم فهو مُسهَم إذا أكثر » .

وقالوا: أَحْصَنَ الرَّجُلُ، فهو مُحْصَن، بفتح الصاد .

وقالوا: قطّ السِّعْرُ؛ إذا غَلاَ[1]، فهو مَقطوطٌ، ولم يقولوا: قاطٌ، ذكَرَهُ ابنُ سِيدَه[2] .

وقالوا: / ألفَجَ الرجُلُ؛ ذَهَبَ مالُهُ، فهو مُلفَجٌ، بفتح الفاء[3] . [٣٦/ب]

وقالوا:أَسْهَبَ الرَّجُلُ؛ إذا كثُرَ كلامُهُ، فهو مُسْهَب[4] بفتح الهاء، وكذلك إذا لَدَغَتْهُ العَقْرَبُ.

فهذه أفعالٌ لم يُسمَع منها اسمُ الفاعل، استغنَوا عنه باسم المفعول[5]، وإذا كان «أسهَبَ» بمعنى فَصُحَ، أو بَلَغَ الرملَ في حفرِهِ، ولم يبلغ الماءَ، أو أكثرَ العطاءَ، أو تغيَّرَ وجهُهُ، أو نَزَلَ السَّهْبَ؛ أي: المكانَ السهلَ، أو أسهبَ الفرَسُ؛ إذا سبَقَ، فقد استعملوا منه اسمَ الفاعلِ، فقالوا: مُسْهِبٌ، بكسر الهاء .

---

(١) الأفعال للسرقسطي ٩٦/٢، وفي تهذيب اللغة للأزهري ٢٦٦/٨: « وقال شَمِر: قطَّ السعرُ (إذا غلا) خطأٌ عندي، وإنما هو بمعنى فتَرَ، قلتُ: وَهِمَ شمرٌ فيما قال » وانظر التاج (قطط) .

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد، وقيل: ابن إسماعيل النحوي اللغوي الضرير، من أهل مرسية بالأندلس، توفي سنة ٤٥٨ هـ. انظر: إنباه الرواة ٢٢٥/٢، ومعجم الأدباء ٢٣١/١٢ .
وهذا القول نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وابن عقيل في المساعد ١٩١/٢، والذي وقفتُ عليه في المحكم خلاف ما نُسب إليه هنا، قال رحمه الله: « وقطَّ السِّعرُ يقطُّ قطّاً وقُطوطاً، فهو قاطٌّ ومقطوطٌ ـ مفعولٌ بمعنى فاعل ـ : غَلاَ » المحكم ٧١/٦ .

(٣) في الأصل: « وقالوا: ألتج الرجلُ: ذهب مالُهُ، فهو ملتَج، بفتح التاء ... » كلها بالتاء بدل الفاء، وهو خطأ، والتصحيح من المصادر الآتية في حاشية (٤) .

(٤) في التاج (سهب): « وأسهب الرجلُ: أكثر من الكلام، فهو مُسهِبٌ ـ بالكسر ـ ومُسهَبٌ ـ بالفتح ـ ... » ونقل بعضُهُم أن مُسهَب بالفتح لمن أكثَرَ من الكلام الخطأ، فإن كان ذلك في صوابٍ فهو بالكسر، ونسبه الأعلم في رسالة (مسهَب) له (في نفح الطيب) ٧٧/٤ إلى القالي، انظر البارع (فيما نسب إليه ولم يوجد في المطبوع) ص: ٧١٧، والتاج (سهب) . وفي هذه الكلمة آراءٌ أخرى للعلماء، انظرها في التاج .

(٥) قال ابن الحنبلي في عقد الخلاص: ٢٧١: « وفي كتاب التوسعة لابن السكيت تجويز الكسر فيهما [أي: في مسهَب وملفَج] أيضاً على القياس ... » .

المسألة الثالثة: في حقيقة الشَّبَهِ الذي بين اسمِ الفاعل والفعل الموجِبِ للعمَلِ، وما بينهما من الفرْقِ بعد العمل.

فالكلامُ فيها من وجهَين:

الأول: في حقيقة الشبه :

وقد اختَلفَ النحويون في ذلك على قولين:

الأول: للكسائي: أنَّ الشَّبَهَ بينَهُمَا كونُهُ يدلُّ على المصدَرِ، كما أنَّ الفعلَ يدلُّ على المصدَرِ، فهو بهذا الاعتبارِ يُشبهُ الماضِيَ والمضارِعَ، ولذلك عَمِلَ عنده مطلقاً بمعنى الماضى وغيرِهِ .

الثاني: للبصريين: أنَّ الشَّبَهَ إنما هو بينَهُ وبين المضارِعِ، فلذلك عَمِلَ بمعنى الحال والاستقبالِ، لا بمعنى الماضي، واختَلَفَ البصريُّون في وجْهِ الشَّبَهَ بين اسم الفاعل والفعل المضارِعِ على قولَين:

الأول: وهوالمشهورُ: أنَّ الشَّبَهَ بينَهُمَا هو الجرَيَان في الحرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروف، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك في الحدِّ[1]، وهذا الجرَيانُ لايُوجَدُ في الماضي .

فإن قلتَ: فقد وُجِدَ في الماضي، ألا تَرى أنَّ «مُخرِجاً» قد جَرَى في حرَكاته وسَكَنَاته وعددِ حروفِهِ على «أَخْرَج» ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا الجريانَ لفظيٌّ فلا اعتدادَ به، والأصلُ فيه: مؤَخْرِج، فهو جارٍ على المضارِعِ بالنظَرِ إلى الأصل؛ لأنَّ أصلَ يُخرِجُ: يُؤَخْرِجُ .

القولُ الثاني: لجماعةٍ من النحويين: أنَّ وجْهَ الشَّبَهِ هو أنَّ اسمَ الفاعل مُعْرَبٌ، / والفعلُ المضارعُ مُعْرَبٌ، فحُمِلَ اسمُ الفاعل في العمَلِ على الفعلِ المضارِعِ؛ لأجْلِ [٣٧/أ] الإعرَابِ الذي فيهما، بخلاف الماضي فإنَّهُ مبنيٌّ، فلَم يحصُلْ بينَهُ وبين اسمِ الفاعل شَبَهٌ،

---

(١) انظر صفحة: ١١٣ فما بعدها .

فلَم يعمَلْ عَمَلَه، قالَهُ الأستاذُ أبو الحسن بنُ عصفور[١] .

وهذا التعليلُ عندي باطلٌ؛ لأنَّهُ يَلزَمُ عنه أن تَعمَلَ الصفةُ المشبَّهَةُ عَمَلَ الفعلِ إذا كانت بمعنى الحالِ والاستقبال، فكنْتَ تقولُ: اللهُ رَحمنٌ الأولياءَ في الآخِرَةِ، وزَيدٌ صَنيعٌ السَّوابغَ غداً أو الآن، والعرَبُ لا تقولُ ذلك، فدلَّ على بطلان هذه العلَّةِ .

الوجهُ الثاني: في الفرْقِ بين اسم الفاعل والفعلِ بعد العَمَل :

ولما كان عَمَلُ اسم الفاعل بالشَّبَهِ بالفعل، كان عملُهُ أضعَفَ، فلم يعمَلْ مطلَقاً مثل الفعل، فوَجَبَ انحطاطُهُ عنه من أوجُهٍ:

الأولُ: ألاَّ يعمَلَ بمعنى الماضي، بل بمعنى الحال والاستقبال، بخلاف الفعلِ، فإنه يعمَلُ بمعنى الماضي وغيرِهِ .

الثاني: أن يعتمِدَ على ما يأتي بيانُهُ، والفعلُ يَعمَلُ من غيرِ اعتمادٍ .

الثالث: أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان متقدِّماً على المفعولِ، جاز أن يَتعدَّى إليه بنفسه وبحرفِ الجر، تقولُ: هذا ضارِبٌ زيداً، وهذا ضارِبٌ لِزَيدٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[٢] ولا يجوزُ ذلك في الفعلِ؛ لقوَّتِهِ، فلا يُقالُ: ضَرَبْتُ لِزَيدٍ .

الرابع: أنه لا يقَعُ صِلَةَ الذي؛ لأنه لا يكونُ مع فاعلِهِ جملةً، بخلاف الفعل .

الخامس: أن اسمَ الفاعل إذا جرَى على غير من هو له، بَرَزَ ضميرُه نحو: زيدٌ هندٌ ضارِبُهَا هو، فـ«هو» فاعلُ «ضارِب» يعودُ إلى «زَيد»، وقد بَرَزَ، بخلاف الفعل، فإنَّه لا يبرُزُ، تقولُ: زيدٌ هندٌ يَضرِبُهَا، ففي «يَضرِبُهَا» فاعلٌ يعودُ على «زَيد» و لم يبرُز كما بَرَزَ في اسم الفاعل، وما ذاك إلا أن الأفعالَ أَصْلٌ في اتِّصَال الضميرِ بها، / بخلاف [٣٧/ب] اسم الفاعل .

---

(١) قال في شرح الجمل ١/٥٥٠ : «ومنهم من ذَهَبَ إلى أنَّ سببَ ذلك أنه في معنى فِعلٍ قد أشبهَ الأسماءَ، فعلى هذا لا يَعمَلُ اسمُ الفاعل إذا كان بمعنى المُضِيِّ» وانظر الإيضاح ١٧٢، والمقتصد ٢/٥١٥ .

(٢) سورة هود: الآية: ١٠٧، وسورة البروج: الآية: ١٦ .

المسألة الرابعة: في شروط عمل اسم الفاعل:

ولما كان اسمُ الفاعل فرعاً في العمل عن الفعل، اشترَطُوا في عمله شُروطاً؛ لئلا يساويَ الفرعُ الأصلَ في العمل، **وشروطُه:**

أن يُرادَ به الحالُ أو الاستقبالُ دون الماضي، وألا يُصغَّرَ، وألا يُوصَفَ، وأن يَعتَمِدَ على ما قبلَه.

ولْنَتَكَلَّمْ على كلِّ شَرْطٍ منها:

أما الأول:

وهو أن يُرادَ به الحالُ أو الاستقبالُ دون الماضي، فإنما اشترَطُوه لأنَّه لما كان اسمُ الفاعل لفظُهُ لفظُ المضارِعِ، في الحرَكاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروفِ، أرادوا أن يكونَ معناه في الدِّلالة على الحال والاستقبال، كمعنى الفعل المضارِعِ؛ ليَتَقَوَّى الشَّبَهُ من الجهتين، فلو أُعمِلَ بمعنى الماضي، لكان الشَّبَهُ من جهة الزمان لا من جهة اللفْظِ؛ لأنَّ «ضارباً» غيرُ جارٍ على «ضَرَبَ» الماضي، فكان يكونُ الشَّبَهُ قاصراً، ولذلك لم يعمَلْ بمعنى الماضي، ولهذا لو قالَ: أنا قاتِلٌ زَيداً، لم يكنْ مُقِراً بالقتْلِ، بل مُتَوَعِّداً به، فلا يلزَمُهُ القِصَاصُ.

وخالَفَ الكسائيُّ[١] وهشامٌ[٢] من الكوفيين، وأبو جعفرِ بنُ مَضَاءٍ[٣] من البصريين،

---

(١) انظر: رأي الكسائي ومن تبعه في: ائتلاف النصرة: ٩٧ ــ ٩٨، وشرح المفصل ٧٧/٦، وشرح الجمل ٥٥٠/١، وشرح الكافية ٢٠٠/٢، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، والمساعد ١٩٧/٢، والتصريح ٦٦/٢، والهمع ٨١/٥ . قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٥/٣ : «ومذهبُهُ ــ أي الكِسَائي - في ذلك ضعيفٌ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل الذي يُرادُ به المضيُّ، لا يُشبهُ الفعلَ الماضي إلا من قبل المعنى، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى، أعني الذي يراد به معنى المضارع» ، كما عرض ابن أبي الربيع لهذا الرأي، وناقشه مناقشة جيدة، انظرها في البسيط ١٠١١/٢ - ١٠١٥ .

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية النحوي الكوفي الضرير، صاحب الكسائي، أخذ النحو عنه، من تصانيفه: «الحدود» وهو صغير، و «المختصر» و «القياس» وغيرها، توفي سنة ٢٠٩ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣٦٤/٣، ومعجم الأدباء ٢٩٢/١٩، ونكت الهميان ٣٠٥ .

فذَهبوا أنَّ اسمَ الفاعل يَعمَـلُ مطلَقـاً، بمعنى المـاضي والاستقبال والحـال، ولا معنى لتخصيصه عندهم بالحال والاستقبال، واستدلُّوا على ذلك بالقياس والسَّماع:

أما القياسُ: فإن أصلَ العملِ الطَّلَبُ، واسـمُ الفـاعل يَطلـبُ المعمـولَ، كمـا يطلُبُـه الفعلُ، فَلْيَعْمَلْ فيه مُطلَقاً، كما يعملُ فيه الفعلُ مُطلَقاً .

٥ **وأما السماعُ:** / فذَكَرُوا منه أشياءَ : [٣٨/أ]

الأول: قولُـهُ تعـالى: ﴿ وَكَلْبُهُـم بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِـالوَصِيدِ ﴾[1]، وجـهُ الدليـلِ: أنَّ «ذِرَاعَيه» مفعولٌ بـ« باسِط » وهو بمعنى الماضي؛ لأنَّه إخبارٌ عمَّا مضى .

الثاني: أنَّه سُمِعَ من العرَب: هذا مَارٌّ بزيدٍ أمسِ[2]، وجـهُ الدليـل: أن مـارّاً بمعنى الماضي؛ لأنَّ « أمس » قد تَعلَّقَ به، وقد عَمِلَ في الجار والمجرور .

١٠ **الثالث:** قولُ امرئِ القيس:

فَرِيقَانِ مِنهُمْ جَازِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ   وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ[3]

وجْهُ الدليل: أنَّ جازعاً وقاطعاً قد نَصَبَا ما بعدَهما، وهما بمعنى الماضي بدليل قوله:

---

(٣) هو أبو جعفر وأبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي، أحد من ختمت بهم المائة السادسة من أفراد العلماء، من تصانيفه « الرد على النحاة » و«المشرق » في النحو، و« تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان » وغيرها، توفي سنة ٥٩٢ هـ. أخباره في: جذوة الاقتباس ١٤٢/١، وبغية الوعاة ٣٢٣/١، وشجرة النور الزكية: ١٦٠ .

(١) سورة الكهف: من الآية: ١٨ .

(٢) في شرح الجمل ٥٥٠/١ أن الكسائي حكاه عن العرب، وانظر: شرح المفصل ٧٧/٦، والبسيط ٩٩٧/٢، وشرح ابن القواس ٩٨٠/٢، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، والمساعد ١٧٧/٢ .

(٣) من الطويل في ديوانه: ٤٣، من قصيدته التي مطلعها:

خَلِيلَيَّ مُرَّا بي على أمِّ جُندُبِ   نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المعذَّبِ

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢١٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٥/٢. و(النجد): الطريق في الجبل (الديوان) .

وَ للهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَـفَـرُّقٍ أَشَتَّ وَأَنْأَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحَصَّبِ[1]

والجازِعُ: القاطِعُ الوادي عَرْضاً، وكَبْكَب: اسمُ جَبَلٍ[2]. وقول امرئ القيس أيضاً:

وَبَحْرٍ كَـغُـلاَّنِ الأُنَيْعِمِ بَالِغٍ دِيَارَ العَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ[3]

وجهُ الدليل: أنَّ « ديارَ العدُوِّ » منصوبٌ بـ« بالغ »، والمرادُ بـه المُضِيُّ، بدليـل دخـولِ «رُبَّ» على « بحرٍ » التقدير: ورُبَّ بحرٍ، وما في حيِّز رُبَّ المـرادُ بـه المـاضي. «البحـر» هنـا المراد به: الجيشُ العظيمُ، شبَّهَهُ بالبحر؛ لتلاطُـمِ بعضِـهِ ببعـضٍ، و«الغُـلاَّنُ» بضـم الغـين المعجمة: جمعُ غَالٍّ؛ وهو نبْتٌ[4]، و«الأُنَيعِم» على لفـظ التصغير: مَوضِعٌ[5]، و«زُهـاءٍ» بالزاي: الفخر[6]، شَبَّهَ الجيشَ بنَبَاتِ هذا الموضِعِ؛ لكثرتِهِ وانبساطِهِ على الأرض.

قالوا: وما استدلُّوا به مـن السَّـماع، لا دليـلَ فيـه؛ أمَّـا الآيـةُ الكريمـةُ فـاختلفوا في

---

(١) (المحصب): موضع رمي الحجارة بمنى، وسمي المحصب؛ لأنه يُرمى فيه بالحصباء (الديوان) . والبيت في المصادر السابقة .

(٢) يقع خلف عرفات، مشرفٌ عليها، قيل: هو الجبل الأحمر الذي تجعله في ظهرك إذا وقفـتَ بعرفـة. (معجم البلدان ٤/٤٣٤) .

(٣) ديوانه: ٩٣، وروايته (وبحرٍ) بدل (وبحر)، وهو من قصيدته التي مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت آياته منذ أزمانِ

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٥ .

(٤) في الديوان ٩٣: « والغلاَّن: الأودية الكثيرة الشجر » ، وفي المنتخب ١/٤٢٤: « الغـلاَّن: واحدهـا غالٌّ، وهي الأوديةُ الغامضةُ في الأرض ذاتُ الشجر » . وانظر المخصص ١٠/١٠٦ .

(٥) لم يعينه يـاقوت في معجـم البلـدان ١/٢٧٣، وفي التـاج (نعـم) ١٧/٦٩٩: « والأُنَيعِـم مصَغَّـراً، والأنعَمَان: واديان باليمامة عند منعج وحزاز » .

(٦) في الديوان ٩٣: « ذي زُهَاء: أي: محزَرَةً وكثرةَ عدَدٍ، يُقال: هم زُهَاءُ ألفٍ؛ أي: محزَرَتُهُ ومقـدارُهُ، وإنما يُستعمَلُ في العدد الكثير؛ لأنه لكثرتِهِ لا تُعرَفُ حقيقتُهُ .

معناها؛ فقيل: إنَّ أصحابَ الكهف أحياءٌ إلى الآنَ[(١)]، وقيل[(٢)]: ماتُوا قبل بعْثِ النبي ﷺ، فعلى الأوَّلِ لا حجةَ للكسائي في الآية؛ لأنَّ «باسطاً» فيها ليس بمعنى الماضي، إذ هم مُستمِرُّونَ على ذلك إلى الآن. وعلى الثاني: لـه بالآية تمسُّكٌ، ولا دليلَ له في ذلك التمسُّكِ، وإن كان اسمُ الفاعل فيها بمعنى / الماضي؛ لأنه إنما أُريدَ به الحالُ التي [٣٨/ب]

٥ كانت فيما مضى، فهي من حكاية الحال الماضية، وتحقيقُ معنى حكاية الحال: أنك لو رأيتَهُم على تلك الحال في ذلك الوقت، لأخبرْتَ بذلك وقُلْتَ: «وكلبُهُم باسِطٌ ذِرَاعَيه»، قالوا: والدليلُ على أنَّ اسمَ الفاعل إذا عَمِلَ والمعنى على المضيِّ المرادُ به حكايةَ الحال: أنَّهُ لا يُوجَدُ عاملاً إلا في مَوضِعٍ يَسُوغُ فيه وُقُوعُ الفعل المضارِعِ، نحو قولك: كان زيدٌ ضارباً عَمْراً، فالضَّرْبُ ماضٍ من جهة المَعْنَى، واسمُ الفاعلِ قد عَمِلَ،

١٠ ولَو صَرَّحْتَ بالفعل لكان مُضارِعاً، فكنْتَ تقولُ: كان زيدٌ يَضرِبُ عَمْراً، ووقوعُ الماضي ضعيفٌ، فلولا أنهُم أرادوا حكايةَ الحالِ في هذا الموضِعِ، ما كان وَجْهٌ لوُقُوعِ المضارِعِ فيه، وكذلك: «جاء زَيدٌ واضِعاً يَدَهُ عَلَى رَأسِهِ» لو أتيتَ بالفعل لكان مُضارِعاً فكنتَ تقولُ: جاء زيدٌ يَضَعُ يدَه على رأسِهِ، فدَلَّ على أنهم قصدوا حكايةَ الحال، فـ«باسِطٌ» على هذا يُقدَّرُ بالمضارِعِ لأجْلِ حكايةِ الحال، وإن كان المعنى على

١٥ المضي، لاسيما والواوُ في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ﴾ واوُ الحال، فهي تُؤذِنُ بالمضارِعِ.

وإنما كان يَثْبُتُ مَذهبُ الكِسَائيِّ أن لو جاءَ من كلامهم: هذا ضَارِبٌ عَمْراً أَمْسِ؛

---

(١) قالَتْهُ فِرقَةٌ رَوَت عن النبي ﷺ قولَه: «لَيَحُجَّنَّ عيسى بنُ مريمَ ومعه أصحابُ الكهف، فإنَّهم لم يحجُّوا بَعدُ» انظر: المحرر الوجيز ٢٨٧/٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٨/١٠، والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة:٧٧٢، قال القرطبي: «قلتُ: ومكتوبٌ في التوراة والإنجيل أنَّ عيسى بنَ مريمَ عبدُ الله ورسولُهُ، وأنه يمرُّ بالرَّوحَاء حاجاً أو معتمِراً، أو يجمع الله له ذلك، فيجعلُ الله حواريِّه أصحاب الكهف والرقيم ..».

(٢) وهو قولُ ابنِ عباسٍ ـ رَضي الله عنهما ـ انظر: المحرر الوجيز ٢٨٧/٩.

لأنَّكَ لو أَتَيتَ هنا بالفعل، لوَجَبَ أن يكونَ ماضياً، فكنتَ تقولُ: هذا ضَرَبَ زيداً أمْسِ .

وأما ما سُمِعَ من العرَبِ من قولهم: « هذا مارٌّ بزيدٍ أمْسِ[1] » فلا دليلَ فيه؛ لأنه جارٌّ ومجرور، والجارُّ والمجرورُ متَّسَعٌ فيه، فروائحُ الأفعالِ تَعْمَلُ فيه .

٥ وأمــا البيتان لامرئ القيس فلا دليلَ فيهما؛ لإمكان أن يكونَ اسمُ الفاعل فيهما، المرادُ به حكايةُ الحالِ، أو يكونَ المنصوبُ فيهما بفعلٍ مُقدَّرٍ[2]، دَلَّ عليه / اسمُ [٣٩/أ] الفاعل .

قالوا: ومما يَدلُّ على فَسَاد قول الكسائي تعريفُ اسمِ الفاعل الماضي بالإضافة إلى المعرفة[3]، ولو كانت إضافتُهُ من نَصْبٍ، لم يَتعرَّفْ، كَحَالِهِ إذا كان بمعنى

١٠ الحال[4]أوالاستقبال. ومِن تعريفه بالإضافة قولُ النَّابغة:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً   لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ[5]

فـ« مُبلِغُكَ » اسمُ فاعلٍ بمعنى الماضي، وقد تَعرَّفَ بالإضافة، دليلُهُ: وَصْفُهُ بالواشي وهو معرِفَةٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان[6]: ولا يوجد من لسانهم: مررتُ بضاربِ هِنْدٍ أمْسِ ضَاحِكٍ، يعني أنه لا يُوصَفُ في هذه الحال بنَكِرَةٍ، إنما يُوصَفُ بالمعرفة.

---

(١) انظر: شرح ابن القواس ٩٨٠/٢، والمساعد ١٩٧/٢ .

(٢) قال أبو حيان: « وخرجه ابنُ طاهر على إضمار فعلٍ، أي: يبلغُ ديارَ العدو » التذييل والتكميل ٢١١/٣ . وابن طاهر هو المعروف بالخدب المتوفى سنة ٥٨٠ هـ .

(٣) في التذييل والتكميل ٢١١/٣: « وزعم الفراء أن من العرب من لا يعرِّفُ اسمَ الفاعل بمعنى المضي بالإضافة، كما أنه بمعنى الحال والاستقبال ... » .

(٤) في الأصل: « بمعنى الماضي أو الاستقبال » والصحيح ما أثبت، وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣ .

(٥) من الطويل ، في ديوان النابغة الذبياني: ٧٢، وفيه: « وشاية » بدل « خيانة » . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢١١/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢١١/٣ .

وهنا تنبيهات :

الأول: لو سُلِبَ اسمُ الفاعل الدَّلالةَ على الزمان، ذُهِبَ[١] به مَذهَبَ الأسماءِ الجامدةِ، وذلك كقول الحُطَيْئةِ يُخاطِبُ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ - :

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ... فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ[٢]

٥ ألا ترى أنَّ « كاسِبَهُم » في البيت لم يُذْهَبْ به مَذهَبَ الزمان، لا الماضي ولا الاستقبال ولا الحال؛ لأنه لا يُريدُ أنه كَسَبَ في الماضي، ولا أنه يَكسِبُ في المستقبل، ولا أنه يَكسَبُ في الحال، وإنما « كاسِبٌ » في البيت بمنزلة « والِد » فكأنه قال: ألقيتَ والدَهُم، فكما أنَّ والداً لا يَعمَلُ إذا أُريدَ به الآن، كذلك « كاسِبٌ » لا يَعمَلُ إذا أُريدَ به هذا المعنى. والإضافةُ في « كاسِبَهُم » على هذا مَحْضَةٌ، كإضافة « والِدَهُم » .

١٠ **الثاني:** أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي وبمعنى المستقبل يتَّفِقَان ويختَلِفَان، أما الاتفاقُ فمِنْ أَوجُهٍ:

لفظُهُما واحدٌ، واشتقاقُهُما واحدٌ، ويتحمَّلان الضميرَ على المشهور في الماضي.

وأمَّا الاختلافُ فمِن أوجُهٍ:

أنَّ الماضيَ لا يَعمَلُ، والمستقبَلُ يَعمَلُ، وإضافةُ الماضي محضةٌ، وإضافةُ المستقبَلِ غيرُ

١٥ محضَةٍ، والماضي يتعرَّفُ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفةٍ، والمستقبَلُ لا يتعرَّفُ، والماضي غيرُ / [٣٩/ب] جارٍ على فعلِهِ، والمستقبَلُ جارٍ .

الثالث: أنَّ الخلافَ المتقدِّمَ في عَمَلِ اسم الفاعل بمعنى المضيِّ، إنما هو بالنظَرِ إلى نَصْبِ المفعول، وأمَّا بالنظَرِ إلى رفْعِ الفاعلِ، ففيه خلافٌ غيرُ هذا، فنقولُ :

---

(١) في الأصل: « وذُهِبَ » ولا مكان للواو هنا .

(٢) ديوانه بشرح ابن السكيت: ١٩٢، وفيه « غَيَّبْتَ » بدل « ألقيتَ » . من أبيات قالها في حبسه الذي سبَّبَهُ له هجاؤُهُ للزبرقان، انظر: الكامل ٧٢٥/٢، وارتشاف الضرب ٥٠٤/٢ .

لا يخلو أن يكونَ الفاعلُ ظاهراً أو مضمَراً ، فإن كانَ ظاهراً: فذهَبَ ابنُ جنّي في «سر الصناعة[١]» في حرف الواو أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى المضيِّ لا يَرفعُ الظّاهرَ، كما لا يَنصِبُ المفعولَ، وهو اختيارُ الأستاذِ أبي عليٍّ[٢]والمتأخرين من الأندلسيِّين[٣]، وذهَبَ بعضُهم[٤]إلى أنه يَرفَعُ الفاعلَ الظاهِرَ، وهو اختيارُ ابن عصفور[٥].

وإن كان مضمَراً، فحكى ابنُ عصفورٍ[٦] اتفاقَ النحويين على أنه يَرفَعُهُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[٧]: وليس كما ذَكَرَ، بل في ذلك خلافٌ؛ ذهَبَ الجمهورُ إلى أنه يَرفعُهُ، وذهَبَ أبو بكر بنُ طاهر[٨] وابنُ خروف[٩] إلى أنه لايرفَعُ المضمَرَ، قال الشيخُ

---

(١) سر صناعة الإعراب ٦٤٣/٢ .

(٢) الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي، أحد أعلام النحو في الأندلس، أخذ عن ابن ملكون وابن مضاء وغيرهما، وعنه أخذ ابن أبي الربيع وابن الضائع وغيرهما، من تصانيفه: «التوطئة» و«شرح الجزولية» و«حواشي المفصل» وغيرها، توفي سنة ٦٤٥ هـ . أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣ .
وانظر رأيه في التوطئة ٢٤١

(٣) قال أبو حيان: «وهذا اختيار الأستاذ أبي علي والمتأخرين من أصحابنا» . انظر: التذييل والتكميل ٢١١/٣، والمساعد ١٩٨/٢ .

(٤) قال أبو حيان: «فالظاهر من كلام سيبويه أنه يرفعُ الفاعلَ الظاهرَ، والمتعدي في ذلك واللازم سواء» ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٥) لم أقف على هذا الاختيار في كتابيه المقرب وشرح الجمل، ولعله في كتاب آخر . وهو مذكور في: التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والمساعد ١٩٨/٢، والهمع ٨١/٥ .

(٦) لم أقف على هذه الحكاية فما اطلعت عليه من كتبه.وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣،والمساعد ١٩٨/٢.

(٧) التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٨) هو أبو بكر بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بـ«الخِدَبّ» وهو الرجل الطويل، نحويٌّ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وله عليه طرر اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه على الكتاب، وله كذلك تعليقٌ على الإيضاح، توفي نحو سنة ٥٨٠ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٩٤/٤، وتكملة الصلة ٥٣٢/٢، وإشارة التعيين ٢٩٥، وبغية الوعاة ٢٨/١ .
وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، والمساعد ١٩٨/٢، والهمع ٨٢/٥ .

(٩) المصادر السابقة .

أبو حيَّان[١]: والذي تلقَّيناهُ أنه لاشتقاقِهِ يَتَحَمَّلُ الضَّميرَ .

الرابع: اختَلَفَ البصريون في المنصوب بعد اسم الفاعلِ المرادِ به الماضي المتعدي إلى اثنين نحو: هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً، وهذا ظانٌّ زيدٍ أمسِ قائماً، فذَهَبَ الجرميُّ، والفارسيُّ[٢]، وابنُ السرَّاج[٣]، والجمهورُ[٤] إلى أنَّ « درهماً » منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ، يُفسِّرُهُ اسمُ الفاعل، فقدَّروهُ: أُعطِيَ درهماً، وإنما قدَّروا هذا الفعلَ ليَسْلَمُوا من إعمالِ اسمِ الفاعل بمعنى المضيِّ .

وذَهَبَ السيرافيُّ[٥] والأعلَمُ[٦] وبعضُ المتأخرين[٧] كأبي عبدالله بنِ أبي

(١) التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٢) الإيضاح ١٧٣، وانظر المسائل البصريات ٥٤١/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٣٥/١-١٣٦، ونقل الرضي رداً للأندلسي على الفارسي قال: « قال الأندلسي رداً على الفارسي: لا يستقيم ذلك في مثل: هذا ظانٌّ زيدٍ أمسِ قائماً؛ للزوم حذف أحد مفعولي ظان » واعتذر الرضي للفارسي بقوله: « وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً كما يجيء في أفعال القلوب » شرح الكافية ٢٠٠/٢-٢٠١.

(٣) الأصول ١٢٨/١، وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٧٨/٣، والبسيط في شرح الجمل ١٠٠٨/٢، والتذييل والتكميل ٢١١/٣ . وصححهُ ابنُ مالك .

(٥) شرح الكتاب ٢٢١/١-٢٢٢ مخطوط ، وانظر شرح الكافية ٢٠١/٢ .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بـ« الأعلم الشنتمري» عالم نحوي، واسع الحفظ، كُف بصرُه آخر عمره، توفي سنة ٤٧٦ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٦٥/٤، ومعجم الأدباء ٦٠/٢٠، ونكت الهميان ٣١٣ .

ولم أقف على نص في ذلك فيما اطلعت عليه من مؤلفاته. وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٧) ومنهم أبو جعفر بن مضاء الأندلسي. ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/٦، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٢/١ .

العافية[١] والأستاذُ أبوعلي[٢] وأكثرُ أصحابِهِ إلى أنه منصوبٌ بنفسِ اسمِ الفاعل[٣] .

قلتُ: وكِلا المذهبين لا يخلو من اعتراضٍ:

أما الأول: فاعترَضُوا[٤] عليه بأنَّه يَلزَمُ منه حَـذْفُ المفعول الثَّاني من باب ظَنَّ اقتصاراً. بَيَانُهُ: أنَّكَ إذا قُلْتَ: هذا / ظانٌّ زَيدٍ أمسِ شاخِصاً، ونَصَبْتَ « شاخصاً » [٤٠/أ] بفعلٍ مضمَرٍ، كُنْتَ قد حَذَفْتَ المفعولَ الثاني الذي يطلُبُهُ اسمُ الفاعل اقتصاراً، وذلك لا يَجُوزُ.

فإن قلتَ: يكونُ الحذفُ اختصاراً ؟

فالجواب: أنَّ حَذْفَ الاختصارِ كالمنطوق به، فيَلزَمُ أن يكونَ اسمُ الفاعل قد عَمِلَ فيه وهو بمعنى الماضي، فإن قدَّرْتَ لذلك المحذوفِ عاملاً، فيَلزَمُ منه حذفُ المفعول الثَّاني لاسم الفاعل، ويَرجِعُ الكلامُ في هذا المحذوفِ الثاني ويَتَسَلْسَلُ، وبهذا

---

(١) هو محمد بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي الأندلسي، أصله من كُتُنْدَة بمرسية، ثم أقام بمالقة وغرناطة، قال السيوطي: كان شيخاً فقيهاً جليلاً أديباً بارعاً في الأدب، عارفاً بالعربية واللغة.. شاعراً مكثراً، أخذ عن ابن العربي وابن الدباغ والخشني، توفي سنة ٥٨٣ هـ. أخباره في: المُغرب ٢/٢٦٤، والوافي بالوفيات ٣/٢٣٢، وبغية الوعاة ١/١٥٤ .
وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ٣/٢١١، وارتشاف الضرب ٣/١٨٤، ومنهج السالك ٢/٣٢٨.

(٢) في الأصل: « أبي علي » . ورأيه في شرح الجزولية الكبير ٢/٨٧٩ .

(٣) قالوا: « لأنه أشبهَ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالبٌ لاسمٍ بعده، وفيه ما يقوم مقام التنوين وهو المضاف إليه » شرح الجمل ١/٥٥٢ . قال ابن النَّحْوِيَّة: « وهو المختار؛ لأنه لا يطَّرِدُ حذف الفعل في كل موضع من المتعدي إلى اثنين، ألا ترى أنه لا يَسُوغُ حذفُه في باب ظننت؛ لأنك إذا قلت: هذا ظانُّ زيدٍ قائماً أمسِ، لم يتصور أن يكون « قائماً » محمولاً على فعلٍ محذوف، أي: ظنه قائماً ... » شرح الألفية له لوحة (٢٠٥) مخطوط .

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٥٥٢، والتذييل والتكميل ٣/٢١١ .

الاعتراضِ اعترَضَ أبو الفتحِ[1] على [أبي عليٍّ][2] قال: فَسَكَتَ أبوعليٍّ، قال بعضُهُم[3]: ولا مَخْلَصَ لأهل هذا القولِ عن هذا الاعتراض.

قُلْتُ: قد رَامَ النحويونَ عنه مَخَالِصَ:

الأول: وارتضاهُ أبو الحسين بنُ أبي الربيع[4]: أنَّ قولَهُم: هذا ظانُّ زَيدٍ أمسِ قائماً لم يُسمَعْ مِن العرب، استغنَوا عنه بقولهم: هذا ظَنَّ زَيداً قائماً، أو: هذا الظَّانُّ زيداً أمسِ قائماً[5].

فإن قلْتَ: فقولُهُ تعالى: ﴿ جَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَناً ﴾[6] مثل: هذا ظَانُّ زَيدٍ أمسِ قائماً؛ لأنَّ ﴿جَاعِلُ﴾ بمعنى الماضي، وهو مِنْ جَعَلَ بمعنى صَيَّرَ، يتعدَّى إلى اثنين ؟

---

(١) نَقَل العلماءُ ذلك من كتابه « القدّ » وهو كتاب جمعه أبو الفتح رحمه الله من كلام شيخه أبي علي، كما نص عليه البغدادي في شرح أبيات المغني ١١٩/٢ . ومن هذا الكتاب نقول في الممتع ٤٦٠/٢، والبسيط ١٠٠٩/٢، وانظر حاشية (٥) منه .

وعلل ابنُ الضائع سكوتَ أبي علي على اعتراض تلميذه ابن جني فيما نقله عنه أبو حيان، قال: « وسألتُ شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع عن هذه المسألة، وذكرتُ المذهبين، واعتراض ابن جني وسكوت أبي عليٍّ عنه، فقال: سكوتُ أبي عليٍّ عنه استهزاءٌ به، وتضعيفٌ لاعتراضه، لا قصورٌ، والصحيح ما ذهب إليه أبوعليٍّ ... » . التذييل والتكميل ٢١١/٣-٢١٢، وفيه مزيدٌ من نقول العلماء وردِّهم اعتراضَ ابن جني، وانظر منهج السالك ٣٣٠/٢، والبسيط ١٠٠٩/٢-١٠١٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) في التذييل والتكميل ٢١١/٣: « وهذا الإلزام لا مَخْلَصَ منه لمن يعتقد أن الثاني منصوب بفعل مضمر » .

(٤) البسيط ١٠٠٩/٢ .

(٥) وقد سبقه إلى هذا الحكم ابنُ الطراوة. نقله عنه ابنُ بزيزة في كتابه: (غاية الأمل في شرح الجمل) لوحة (٩٣) قال في أثناء حديثه على قولهم: « هذا معطي زيداً أمسِ درهماً » : « وزعم ابن الطراوة أن هذه المسألة التي احتج بها الكسائي ليست من كلام العرب » .

(٦) سورة الأنعام: من الآية: ٩٦، وهذه قراءة ابنِ كثير ونافع وأبي عمرو وابنِ عامر، وقرأ الباقون: ﴿وجعَلَ الليلَ سكناً﴾. السبعة ٢٦٣ .

فالجوابُ: أنه مِنْ جَعَلَ بمعنى خَلَقَ، فيتعدَّى إلى واحد، و﴿سَكَنًا﴾ حالٌ مقدَّرَةٌ، أي: مقدَّراً به السكونُ فيما بَعدُ، ومنه قولُهم: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً[1]، أي: مقدّراً الآنَ به الصَّيدَ غداً.

المخْلَصُ الثاني: أنَّ حَذْفَ الاقتصارِ إنما امتنَعَ حيثُ لا يُذكَرُ المفعولُ الثاني، أمَّا إذا كان الكلامُ قد اشتمل على المفعولَين معاً، ولم يُذكَر الثاني على أنه مفعولٌ بذاك الفعلِ، فإنه يجوزُ نحو: ظننتُ أنَّ زَيداً قائمٌ، فـ«أنَّ زيداً قائمٌ» هو المفعولُ الأوَّلُ لـ«ظننت»، وحُذِفَ الثاني الذي هو «قائم» ؛ لأنه / قد اشتمَلَتْ عليه الجملةُ التي هي في موضع المفعول الأوَّلِ، وكذلك [٤٠/ب] مسألَتُنا قد اشتمَلَتْ على ذِكْرِ المفعولَين معاً، ومثلُهُ قولُكَ: زيداً ظننتُهُ قائماً، لا يُحتَاجُ هنا تقديرُ مفعولٍ ثانٍ لـ«ظننتُ» المحذوفةِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني قد ذُكِرَ مع الفعل الثاني النائبِ عن ذلك الفعلِ المحذوفِ، وهذا المخْلَصُ ذَكَرَهُ أبوالحسن بنُ الضَّائع[2] عن شيخه أبي زكريَّا بن ذي النُّون[3]، ونقَلَهُ الشيخُ أبوحيَّانَ[4] من خطِّ الأستاذِ أبي جعفرٍ أحمد[5]، ابنِ الإمام أبي

(١) انظر: الكتاب ٤٩/١، والمسائل المنثورة: ٥٢، والبسيط ٩٩٧/٢، والملخص ٢٩٨ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، المعروف بـ« ابن الضائع » ، إمام في العربية، لازم أبا علي الشلوبين، وفاق أصحابَه بأسرهم، له مشاركة في المنطق والفقه واللغة، من مصنفاته « شرح كتاب سيبويه » و« شرح الجمل » و« نقد على المقرب » وغيرها، توفي سنة ٦٨٠ هـ. أخباره في: إشارة التعيين ٢٣٥، والبلغة ١٥٩، والبغية ٢٠٤/٢ .
ولم أقف عليه في شرحه على الجمل، وانظر التذييل والتكميل ٢١٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٩/٢.

(٣) هو يحيى بن ذي النون بن يحيى المقرئ الإشبيلي، أبو زكريا، المتوفَّى سنة ٦٣٣هـ. تلميذ أبي علي الشلوبين والدباج. انظر بغية الوعاة ٣٣٢/٢، وصلة الصلة ١٩٥/٧ .

(٤) التذييل والتكميل ٢١٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٩/٢ .

(٥) هو أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري الغرناطي المعروف بـ« ابن الباذش » النحوي ابن النحوي، إمام متقدم، راوية مكثر، أخذ عن أبيه، وأكثر الرواية عنه، حيث كان والده أبو الحسن أحد الأعلام والنحاة المشاهير بالأندلس، ويعرف بـ« ابن الباذش » أيضاً، من تصانيفه « الإقناع » في القراءات، قال عنه لسان الدين بن الخطيب: لم يؤلف في بابه مثله، توفي سنة ٥٤٠ هـ. أخباره في: الصلة ٨٤/١، والبلغة ٦٠، والإحاطة ١٩٤/١، وبغية الوعاة ٣٣٨/١ .

الحسَنِ بنِ الباذِشِ الغَرناطيِّ(١).

المخلص الثالث(٢): أنه لا يَلزَمُ من نصْبِ «قائماً» بفعلٍ مُضمَرٍ من قولك: هذا ظانٌّ زَيدٍ أمسِ قائماً، حذْفُ المفعول الثاني اقتصاراً، بل نُقدِّرُهُ إصلاحاً للَّفظ، ولا يَلزمُ من تقديره لإصلاح اللَّفظ عَمَلُ اسم الفاعل فيه، فيكونُ التقديرُ: هذا ظانٌّ زيدٍ أمسِ قائماً ظَنَّ قائماً(٣)، فقائمٌ الأوَّلُ، قَدَّرْتَهُ إصلاحاً للكلام؛ لئلا يَبقى ظاهِرُهُ يُعطِي حَذْفَ المفعولِ الثاني اقتصاراً، ويكونُ «ظانٌّ» غيرَ عامِلٍ فيه؛ لأنَّ ما يُقدَّر لإصلاح الكلام، لايَعمَلُ فيه العامِلُ الظَّاهِرُ، وبيانُ ذلك: أنَّكَ إذا قلْتَ: كي يقومَ زيدٌ، ثم قدَّمْتَ زيداً على «يقوم» ضرورةً فقُلْتَ: كي زيدٌ يقومَ، فقالوا: يُقدَّر لـ«زيد» فِعلٌ يرفعُهُ إصلاحاً للكلام؛ لأنَّ «كي» لا تُباشِرُ الاسمَ، فيكونُ التقديرُ: كي يقومُ زيدٌ يقومَ، وذلك الفعل المقدَّر يكون مرفوعاً، ولا تنصبُهُ «كي»؛ لأن «كي» قد كانت عَمِلَت في «يقوم» الثاني، وإنما أُتِي بـ«يقوم» المقدَّرِ إصلاحاً للكلام، لا لأنْ يُعمَلَ فيه، وكذلك مسألتُنَا، قدَّرنا «قائماً» إصلاحاً للكلام، لا ليَعمَلَ فيه «ظان»، والله أَعلَمُ.

وأما القول الثاني: وهو أنَّ «درهماً» من قولك: / «هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً» [٤١/أ] منصوبٌ بـ«مُعطٍ» فاعترَضُوا عليه: بأنَّهُ يَلزَمُ منه إعمالُ اسم الفاعل بمعنى الماضي ؟

والجوابُ من وجهَين(٤):

أحدهما: أنَّ «مُعطٍ» هنا معرَّفٌ بالإضافة، فأشبَهَ اسمَ الفاعل الذي فيه الألفُ

(١) تقدمت ترجمته صفحة: ٧٢.

(٢) وقد ذهب إليه ابن هشام الخضراوي في كتابه «الإفصاح بفوائد الإيضاح»، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢١٢.

(٣) في شرح السيرافي ١/٢٢١ (مخطوط): «ظنَّهُ قائماً».

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٧٨.

واللام، وما فيه الألفُ واللامُ يَعمَلُ بمعنى الماضي، فكذلك هذا[١].

الثاني: أنَّ « مُعطٍ » هنا لـمَّا أُضيفَ إلى المفعول الأوَّل، وجاء بعدَه المفعولُ الثـاني، أشبَهَ الفعلَ، فَقَوِيَ فيه العَمَلُ، فعَمِلَ بمعنى المـاضي لشـدَّةِ المشـابَهَة، ووجـهُ الشَّـبَهِ: أنَّ الفعلَ يَطْلُبُ ما بعدَه، ولا يجوزُ إضافتُهُ إليه، وكذلك « مُعطٍ » يَطْلُـبُ « درهمـاً » ، ولا يجوزُ إضافتُهُ إليه؛ لأنه قد أُضِيفَ إلى « زيد » .

قلتُ: ولمـا رأى بعضُهُـم أنَّ كِـلا المذهَبَـين لا يَسْلَمُ مـن اعـتراضٍ، تَوَسَّـطَ فَفَـرَّقَ فقال[٢]: إنْ كان من باب « أَعطَى » نحو: هذا مُعطِي زيـدٍ أمـسِ درهمـاً، نُصِـبَ بفعـلٍ مُضمَرٍ، وإن كان من باب « ظنَّ » نحو: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً، نُصِبَ باسـم الفـاعل المتقدِّم. انتهى الكلامُ على الشَّرْطِ الأوَّلِ .

وأما الشرط الثاني:

وهو ألا يُصَغَّرَ؛ فلأنَّ التَّصغيرَ خاصةٌ من خواصِّ الأسماء، فلو صُغِّرَ لَبَعُـدَ عـن شبَهِ المضارِعِ، فتتغيَّرُ بنْيَتُهُ التي كانت عُمدةً في الشَّبَهِ، فإذا صُغِّرَ لم يعملْ، ووَجَبَت إضافتُـهُ. على هذا دَرَجَ النحويون من البصريين[٣].

---

(١) قال ابن مالك: « والتعليل بشَبَهِ المضاف بذي الألف واللام ضعيفٌ؛ لأن عملَ ذي الألـف واللام إنما يصح لوقوعه صلة، ووجوب تأوله لذلك بفعل، والمضاف بضد ذلك » شرح التسهيل ٧٨/٣.

(٢) نقله في البسيط ١٠٠٨/٢-١٠٠٩، دون عزو ، وعلَّقَ عليه بقوله: « ولا معنى لمَـن فرَّق؛ لأنـه لم يُنقَل عن العرب ما ذكَرَه وفرَّق من أجله، ولو نُقل عن العـرب: هـذا ظانُّ زيـدٍ شـاخصاً أمـسِ، لكانت التفرقة صحيحةً » . وعزاه في الكافي ٣٠/٢ إلى شيخه أبي علـي الشـلوبين [عـن البسـيط ١٠٠٨/٢ هامش: (١)]، وقد سبقت الإشارةُ إلى رأي الشلوبين في التنبيه الرابع صفحـة: ١٣٣؛ وهو: أنه منصوبٌ باسم الفاعل وإن كان بمعنى المضي.

(٣) ومعهم الفراء من الكوفيين. انظر:الكتاب ٤٨٠/٣، و ارتشاف الضرب ١٨١/٣، والهمع ٨١/٥.

وذهَبَ الكِسائيُّ[١] وباقي الكوفيين وأبو جعفرٍ النَّحَّاسُ[٢] من البصريين إلى أنه يجوزُ إعمالُهُ مُصَغَّراً؛ لأنه ليس من أصولهم جَرَيانُ اسمِ الفاعل على لفْظِ الفِعل، واستدلوا على ذلك بالقياس والسَّمَاع، أما القياسُ فقاسُوا تصغيرَهُ على تكسيرِهِ[٣]، فكما يَعمَلُ وهو مُكَسَّرٌ، يَعمَلُ وهو مُصغَّرٌ، وأما السَّمَاع فنقلوا عن العَرَب[٤]: أظُنُّنِي ٥ / مُرتحِلاً فَسُوَيِّراً فَرسَخاً، فـ« فرسخاً » منصوبٌ بـ« سُوَيِّر » ، وهو تصغيرُ اسم الفاعل [٤١/ب] الذي هو سَائِرٌ .

والجوابُ عن القياس: أنَّ التكسيرَ إنما وقَعَ بعد استقرارا العَمَلِ، وجَرَيَانه على الفِعل[٥].

والجوابُ عن السَّمَاع: أنَّ المعمولَ إنما هو ظرفٌ لا مفعولٌ به، والظَّرفُ تَعمَلُ فيه ١٠ رَوَائحُ الأفعال[٦].

وذهَبَ بعضُ المتأخِّرين[٧] أنَّ اسمَ الفاعل إن اسْتُعْمِلَ مُصَغراً، و لم يُستَعْمَل مُكَبَّراً،

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨١/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمساعد ١٩١/٢، والهمع ٨١/٥ .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي المصري المتوفى سنة ٣٣٨ هـ . وانظر رأيه في المصادر السابقة .

(٣) والذي قاسه أبو جعفر النحاس. انظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢ .

(٤) انظر: هذا النقل في: شرح التسهيل ٧٤/٣، وشرح الكافية ٢٠٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمساعد ١٩٢/٢ .

(٥) قال ابن عقيل في المساعد ١٩٢/٢/ « وفرقوا بين التصغير والتكسير مع أنهما معاً من خواصِّ الأسماء؛ بأن التكسير جاء بعد استقرار العمل، فيكسَّر بسبب الجريان، وفيه نظر، ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي » . وانظر التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٧) هو ابن عصفور كما نص على ذلك أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٨١/٣، وأما في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢ قال: « وقال بعض شيوخنا ... » و لم يعينه، و لم أجد ذلك فيما اطلعت عليه من كتب أبي الحسن بن عصفور، فلعله في كتاب له آخر، أو أنه لغيره . وينظر الهمع ٨١/٥ .

جازَ إعمالُهُ، فمِن ذلك قولُهُ:

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ   تَرَقْرَقُ فِي الأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا[1]

على رواية من جرَّ « كميت » لأنه يكونُ صفةً لـ« راحٍ » ، وعصيرُها: فاعلٌ به.

وأمَّا الشرط الثالث:

وهو أن لا يُوصَفُ. فلأنَّ الصِّفةَ من خواصِّ الأسماء، فلَو وُصِفَ، لَبَعُدَ عن الفعل، فزَالَ الشَّبَهُ، ونقولُ: لا يخلُو وصْفُ اسمِ الفاعل أن يكونَ بعدَ العمل أو قبلَه، فإن كانَ بعدَ العمل فلا خلافَ في جوازه، فتقولُ: هذا ضارِبٌ زيداً عاقِلٌ، وإن كان الوصفُ قبلَ العمل، فلا يجوزُ أن يُقالَ: هذا ضارِبٌ عاقِلٌ زيداً. هذا مَذهَبُ البصريين والفرَّاء، وأجاز الكِسائيُّ[2] وباقي الكوفيين وَصْفَهُ قبلَ العمل، ومثَّل في ذلك بقولك: أنا زيداً ضاربٌ أيُّ ضاربٍ، فـ« زيدٌ » مفعولٌ بـ« ضارب » الأوَّلُ، قُدِّمَ عليه، و« أيُّ ضاربٍ » صِفَةٌ له، فقد عَمِلَ اسمُ الفاعلِ الموصوفِ قبلَ العمل[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لـمُضَرِّسِ بن رِبْعِي الفقعسي الأسدي، (شاعرٌ جاهلي محسِنٌ متمكِّنٌ، أخباره في: المؤتلف والمختلف ٣٩٠، ومعجم الشعراء ١٩١، والخزانة ٢٢/٥) . والبيت في شعره: ٧١، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨١/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٥٦٧/٣، وشرح الألفية للأشموني ٢٩٤/٢، والهمع ٨١/٥. ويروى (كُميتٌ) بالرفع، ولا شاهد فيها؛ لأن « كميتٌ » حينئذ خبر مقدم، و « عصيرُها » : مبتدأ مؤخر، والكُميت: من أسماء الخمر ، وهي التي فيها حمرة وسواد. نظام الغريب: ٥٩، واللسان (كمت) .

(٢) انظر: رأيه في: شرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨٢/٣، والمساعد ١٨٢/٣ .

(٣) قال ابن مالك: « أما إجازته « أنا ضاربٌ زيداً أي ضارب » فلا حجة فيه؛ لأنه لم يقل: أنا سمعته من العرب، بل ذكره تمثيلاً، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة؛ لأنه كان يحمل على أن «زيداً» منصوب بـ« ضارب » ، و « ضارب » خبر « أنا » ، و « أي ضارب » خبر ثانٍ، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها، فلا يُعدَل عنه » شرح التسهيل ٧٤/٣ .

فإن قيل: لعلَّ الصِّفَةَ في هذا لمثال بعدَ العمل ؟

فالجوابُ: أن ذلك لا يتأتَّى في هذا المثال؛ لأنكَ لو فَرَضتَ العملَ قَبْلُ، لقدَّرْتَ «زيدا» بعد «ضاربٍ» فكنتَ تفصِلُ بين «ضارب» و«أي» بالمعمول، وذلك لا يجوزُ في «أي» إذا وقَعَتْ صفةً، فلأجْلِ هذا أجازَ الكِسائيُّ هذا المثالَ دون غيره، واستدلَّ

٥ الكسائيُّ على جواز العَمَل بعدَ الصِّفَةِ / بظوَاهِرَ جاءت عن العَرَب: [٤٢/أ]

الأول: قولُ الشَّاعر:

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ[(١)]

وجهُ الدليل: أنَّ «فرخَين» منصوبٌ بـ«فاقد»، و«خطباء» صفةٌ له، فقد عَمِلَ بعد الصِّفَةِ، والخَطباءُ بالخاء المعجمة: التي يخالطُها سَوَادٌ[(٢)].

١٠ **الثاني**: قولُ الآخَر:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهْ[(٣)]

---

(١) من الطويل، وقد نسبه العيني في المقاصد النَّحْويَّة ٥٦٠/٣ إلى بشر بن أبي خازم الأسدي، ولم أجده في ديوانه المطبوع، والبيت في كتاب الشعر ٣١١/١، والمقرب ١٣٨، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، وشرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣ . ويروى:

ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخليطِ المزَايِلِ

قال ابن سيدة بعد أن أنشد البيت عن أبي علي: «وعندي أنه:

إِذَا فَاقِدٌ فَرخَين خَطْبَاءُ ...

لأن اسم الفاعل إذا وُصف قَرُبَ من الاسم، وفارَقَ شَبَهَ الفعل» المحكم ١٩٦/٦ .

(٢) تاج العروس (خطب) .

(٣) البيت من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه ٨٥٨/٢، وفيه: «ومذاهبُه» بدل «وجعائلُه» ، والشاهد في: شرح التسهيل ٧٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣، ومنهج السالك ٣٢٨/٢، والمساعد ١٩٢/٢، والمغني ٥٦٥، وشرح أبياته ٣١٤/٦ .

وجهُ الدليل: أنَّ قولَه: « أظنُهُ » جملةٌ في محـل النصْـبِ بـ« قائِلـةٍ »، وقولُـهُ: « تخشـى عليَّ » جملةٌ في موضع الصِّفَةِ لـ« قائِلـةٍ » ، فوَقَـعَ العمَـلُ بعـدَ الوصـف. والجعـائِلُ: جمـعٌ، الواحِدُ: جَعِيلَة كصَحِيفَة وصَحَائِف، أو جِعَالَة كرِسَالَة ورَسَائِل، وأصـلُ الجَعيلَـة: مـا يُجعَلُ للرجل ليعمَلَ عَمَلاً[1].

٥ **الثالث**: قولُ الآخَر:

وَرَاكِضَةٍ مَا تستجنُّ بجِنَّةٍ بَعيرَ حَلاَلٍ غَادَرَتْهُ بِجَحْفَلِ[2]

وجهُ الدليل: أنَّ « بعيرَ حلالٍ » منصوبٌ بـ« راكضة »، و« ما تستجِنُّ بجِنَّةٍ » في موضـعِ الصفة لـ« راكِضَةٍ » فقد وُصِفَ قبلَ العَمَل .

ولا دليـلَ في شـيءِ مما تقـدَّمَ: أمَّـا البيـتُ الأوَّلُ فـ« فرخَـين » فيـه منصـوبٌ بفعـلٍ ١٠ مُضمَرٍ[3]، دلَّ علـه « فـاقِدٌ »، وليـس منصوبـاً بـ« فـاقِد »، ولـو كـان منصوبـاً بـه لكـان بالهاء[4]، فكان يجري على الفِعل، ويَعملُ عَمَلَه، ولما جاء بغـير هـاء ــ وإن كـان صفـة لمؤنث ـ عُلِمَ أنه غيرُ جارٍ على الفِعل، فلا يَعمـلُ، بـل يُـرَادُ بـه النِّسَـبُ، التقديـر: ذاتُ فَقْدٍ، ألا ترى أنَّه لا يُقالُ: هذه امرأةٌ مُرضِعٌ وَلَدَهَا، بغير هاء، ويُقـالُ: مُرضِعَـةٌ وَلَدَهَـا بالتاء .

---

(١) انظر: تاج العروس (جعل) .

(٢) من الطويل، و لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٠٧/٣، ومنهـج السالك ٣٢٨/٢ . **والجَحْفَلُ**: الجيش الكثير، وكذلك هو الرحل العظيم والسيد الكريم. القاموس المحيط (جحفل) .

(٣) أو على أنه منصوب بـ« رجَّعت » على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجَّعت علـى فرخـين. شـرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٤) بعض العلماء يطلق على علامة التأنيث الهاء مثل الفراء في المذكر والمؤنث: ٥٧، وابن السـراج في الأصول ٨٤/٢، ٤٣٠، واللمع: ٢١٢، وانظـر: المذكـر والمؤنـث لابـن الأنبـاري: ١٦٦، شـرح السيرافي (السيرافي النحوي): ٥٦٧ .

وأما البيتان الآخَران، فلا دليلَ فيهما؛ لاحتمالِ أن يكونَ المعمولُ فيهما[1] منصوباً بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، التقديرُ: قالت: أظنُّهُ، وركَضَتْ بَعيرَ حَلالٍ، أو تكونُ الجملتان اللتان هما: «تخشى عَليَّ»، و«ما تستجنُّ بجِنَّةٍ»، في مَوضِعِ الحالِ من الضمير في اسم الفاعل، والله أعلم .

٥ **وهنا تنبيهان:**

الأول: عبَّر النحويون عن هذا الشرط بقولهم: أنْ لا يُوصَفَ، وقَصَرُوا الكلامَ على الوصف، وسكَتُوا عن / باقي التوابع. ورأيتُ بعضَ النَّحويين[2] عبَّرَ عن ذلك بأنْ لا [٤٢/ب] يُتبَعَ، فَدَخَلَ فيه جميعُ التوابعِ، فنصَّ على أنه لا يجوزُ: مررتُ بالضاربِ وعمروٍ زيداً، ولا: مررتُ بالضاربِ نفسِهِ زيداً، ولا: مررتُ بالضاربِ أخيك زيداً، وما ذاك إلا أنَّ

١٠ التوابعَ تُقرِّبُ المتبوعَ من الاسمية، إذ أصلُ التوابع أن تكونَ في الأسماء، وفيه نَظَرٌ .

الثاني: إن قيل: لأيِّ شيءٍ لم يُفرِّقُوا في التصغير بين أن يكونَ قبلَ العملِ أو بعدَه، وفرَّقُوا في الصِّفَةِ ؟

فالجوابُ: أنَّ الصِّفَةَ لمَّا كانت منفصلةً عن اسم الفاعل، تَأتَّى فيها التقديمُ والتَّأخيرُ، بخلاف التصغير،فإنه في البِنْيَةِ،فهو غيرُ منفَصِلٍ،فلو صُغِّرَ لم يُعْلَمْ هل كان قبلَ العمل أو

١٥ بعده ؟

وأما الشرط الرابع:

وهو أن يَعتمدَ على ما قبلَه، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

بم يَقعُ به الاعتمادُ .

وفي اختصاص هذه الأشياءِ بالاعتماد .

---

(١) في الأصل: «فيها» .

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٢٠١ .

وفي الخلاف الواقع في هذا الشرط .

الوجه الأول:

اعلم أن الاعتماد يقع بأشياء:

الأوَّلُ: أن يقعَ خبراً لمبتدأٍ، أو لِمَا كان مبتداً في الأصل، نحو: زَيدٌ ضارِبٌ عَمْراً، وكان زيدٌ ضارِباً عَمْراً، وإنَّ زيداً[١] ضارِبٌ عَمْراً، أو مفعولاً ثانياً لـ« ظننْتُ » نحو: ظننتُ زيداً ضارِباً عَمْراً.

الثاني: أن يقعَ حالاً نحو: جاء زيدٌ ضارِباً عَمْراً .

الثالث: أن يقعَ صفةً لموصوفٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، فالظاهرُ نحو: مررتُ برجُلٍ ضاربٍ عمراً، والمقدَّرُ نحو قولِهِ تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَـمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾[٢] فـ«ألوانُهُ» فاعلٌ بـ« مختَلِفٌ » وقد اعتمدَ على الموصوفِ المحذوفِ، التقديرُ: صِنْفٌ مختلِفٌ، ومنه قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ   إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيْضُ كالدُّمَا[٣]

فـ« عينَيهِ » مفعولٌ بـ« مالئ » وقد اعتَمَدَ على موصوفٍ محذوفٍ، / أي: كم [٤٣/أ] شَخصٍ، و« البِيضُ » فاعلٌ بـ« راحَ ». ومنه قولُ الأعشى:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوماً لِيُوهِنَهَا   فَلَمْ تُضِرَّ وَأَوهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[٤]

(١) في الأصل: « زيدٌ » .

(٢) سورة فاطر: من الآية: ٢٨ .

(٣) من الطويل، وهو في ديوانه: ٤٥٩، و الكتاب ١٦٥/١، وشرح أبياته ١٧٨/١، والجمل ٨٦، وشرحه (البسيط) ١٠٢٨/٢، وشرح أبياته (الحلل) ١١٤، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢ ، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، وارتشاف الضرب ١٨٣/٣. والجمرة: واحدة الجمار التي يرمى بها في منى، والبيض: النساء، شبههنَّ بالدمى لتأنق صانع الدمى فيها وسكونها. (تذكرة النحاة ٢٦٩) .

(٤) من البسيط، وهو في ديوانه: ١١١، وروايته:

=

التقدير: كوَعِلٍ ناطِحٍ .

وللسُّهَيلي[1] طريقةٌ في حذف الموصوفِ هنا، وهي: أنَّ الموصوفَ إنْ كان في المعنى الاسمَ الذي قبلَهُ، جازَ حذفُهُ نحو: كم ضارِبٍ زيداً عندنا، فإنَّ التقديرَ: كم رجُلٍ ضارِبٍ عندنا، فحَذَفَ « رجُل » ؛ لأنه « كَمْ » في المعنى، وكذلك: كُلُّ مُكْرِمٍ زيداً فأكرِمْهُ، التقديرُ: كُلُّ رجُلٍ مُكرِمٍ زيداً، فحَذَفَ « رجُل » ؛ لأنه « كُل » في المعنى، فإن كانَ الموصوفُ غيرَ الاسم الذي قبلَه، لم يَجُزْ حَذفهُ[2]، كقولك: هذا غلامُ رجُلٍ ضارِبٍ عَمْراً، فـ« رجُل » هنا لا يُحذَفُ؛ لأنه غيرُ الغُلام، قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: والسَّمَاعُ يَرُدُّ عليه .

الرابع: أن تتقدَّمَه أداةُ نفيٍ صريحةٌ أو مُؤولةٌ، فالصريحُ كقولك: ما ضاربٌ الزيدان عَمْراً. والمؤولة نحو قولِ الشَّاعر:

وَإِنَّ امْرَأً لَمْ يُغْنَ إلاَّ بِصَالِحٍ لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ[4]

كناطحٍ صخرةٍ يوماً ليفلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ

والأعشى هنا يعاتب يزيد بن مسهر الشيباني . وقبل البيت:

أبلِغْ يَزيدَ بني شَيبانَ مَألكة أبا ثُبيتٍ أما تنفكُّ تأتكلُ

ألستَ منتهياً عن نحت أثلتِنَا ولستَ ضائرَها ما أطَّتِ الإبلُ

والشاهد في: الكامل ٨٢٤/٢، وإيضاح الشعر: ٥٩١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، والتصريح ٦٦/٢. و(الوعل): تيس الجبل. (المحكم ١٦٠/١)، والرواية في جميع المصادر (فلم يَضِرْها) ورواية المصنف لم أقف عليها عند أحد .

(١) هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي، فاضل كبير القدر في علم العربية، كثير الاطلاع، من مصنفاته: « الروض الأنف » و « نتائج الفكر » و « الأمالي » وغيرها، توفي سنة ٥٨١ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٦٢/٢، ووفيات الأعيان ١٤٣/٣، ونكت الهميان ١٨٧ .

وانظر طريقته هذه في نتائج الفِكْر: ٢٠٩. وراجع: ارتشاف الضرب ١٨٣/٣ .

(٢) في الأصل: « تحذفه » .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٠/٣ .

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٧٣/٣، والتذييل والتكميل =

فـ« مُهين » نَصَبَ « نفسَه » ؛ لكونه تَقَدَّمَه « غير » ، وهو نَفْيٌ في المعنى، ألا ترى أنَّ المعنى: ما مهينٌ نفسَهُ .

الخامسُ: أن يتقدَّمَه أداةُ استفهامٍ صريحةٌ أو مُقدَّرَةٌ، فالصريحة: أضارِبٌ الزيدان عَمْراً، ومنه قولُ الشَّاعر:

٥ أَنَاوٍ رِجَالُكِ قَتْلَ امْرِئٍ ... مِنِ الْعِزِّ في حُبِّكِ اعْتَاضَ ذُلاًّ[1]

فـ« ناوٍ » اسمُ فاعلٍ من نَوَى ينوِي، تقدَّمَهُ ألفُ الاستفهام، و« رجالُك » فاعلٌ به، و« قَتْلَ » مفعولٌ، واعتاضَ: افتَعَلَ من العِوَض.

والمقدَّرَةُ نحو قوله:

لَيتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَومِي ... لِيَ أَمْ هُمْ في الحُبِّ لِيْ عَاذِلُونَا[2]

١٠ / التقديرُ: أَمُقيمٌ، وحُذِفَت الهمزةُ لدلالة « أم » عليها . [٤٣/ب]

وزاد ابنُ مالك[3] في « ألفيَّته » في وجوه الاعتماد: أن يَعتمِدَ على حرف النداء، وأنشد:

فَيَا مُوقِداً نَاراً لِغَيرِكَ ضَوءُهَا ... وَيَا حَاطِباً في غَيرِ حَبْلِكَ تَحْطِبُ[4]

٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٧، والمساعد ٢/١٩٥، وشفاء العليل ٢/٦٢٦ .

(١) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، ونسبه بعضهم إلى حسان، ولم أجده في ديوانه المطبوع . والبيت في: شرح التسهيل ٣/٧٣، والتذييل والتكميل ٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٦، وشرح الألفية للمرادي ٣/١٥، وشفاء العليل ٢/٦٢٧، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٣/٥٦٦ ، والهمع ٥/٨٠ .

(٢) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٣/٧٤، والتذييل والتكميل ٣/٢١٠، وارتشاف الضرب ٣/١٨٢، ومنهج السالك ٢/٣٢٦، والمساعد ٢/١٩٥، وشفاء العليل ٢/٦٢٧، والهمع ٥/٨٠ .

(٣) حيث قال رحمه الله في باب إعمال اسم الفاعل ٣٩:

وَوَلِيَ استِفهَاماً أو حَرفَ نِدَا ... أو نَفياً أو جَا صِفَةً أو مُسنَدَا

(٤) من الطويل، وهو للكميت في هاشمياته بشرح أبي رياش: ٧٤، وانظر: التذييل والتكميل ٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٦، والمساعد ٢/١٩٦ وعزا ابن عقيل إنشاده إلى ابن مالك أيضاً

وردَّهُ عليه ابنُهُ بدرُ الدين[1] فقالَ: المسوِّغُ في النداء اعتمادُهُ على موصوفٍ محذوفٍ، وليس حرفَ النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنَّ النداءَ من خواصِّ الأسماء .

وزاد بعضُهُم في وجوه الاعتماد: الاعتمادَ على « إنَّ »[2] في نحو قولك: إنَّ قائماً زيدٌ، فجَعَلَ « قائماً » اسمَ « إنَّ » و« زيداً » فاعلاً بـ« قائم » سدَّ مسدَّ الخَبَر، **ويَرُدُّ عليه**: كونُ « إنَّ » لا تقربُ من الفعل، وإنما هي مختصَّةٌ بالأسماء[3].

---

(١) هو بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، قال الصفدي: كان إماماً فهماً ذكياً حادَّ الخاطر، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، أخذ عن والده، من تصانيفه: «شرح الألفية » و« تكملة شرح التسهيل » وغيرها، توفي سنة ٦٨٥ هـ. أخباره في: الوافي بالوفيات ٢٠٤/١، وبغية الوعاة ٢٢٥/١ .

وانظر ردَّه في شرحه على الألفية ص: ٤٢٤ . وتابعه على ذلك أيضاً ابنُ هشام في أوضح المسالك ٢١٩/٣ قال: « وقول ابن مالك: إنه اعتمد على حرف النداء سهوٌ » أي في المثال: يا طالعاً جبلاً. قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ٦٦/٢: « رأيت بخط الدنوشري في بعض مجاميعه بعد أن نقل كلام المصنف، أقول: الساهي في هذه المسألة هو ابن هشام، ومن تكلَّمَ على الألفية؛ لأن قول ابن مالك: «وولي استفهاماً ... » الخ، ليس فيه تصريح بأنه اعتمد عليها، بل أنه يعمل إذا وليها، فإذا قلتَ: إذا لم يكن معتمداً على حرف النداء، فما باله ذكَرَه مع دخوله في قوله بعد: « وقد يكون نعت ... » إلخ ؟ قلتُ: صرح به لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم، لكن يلزم أنه لا يُعلَم كونه معتمداً على الاستفهام والنفي، ويُجابُ بأن ذلك معلومٌ عندهم، فلا يُعترض به. هذا ما ظَهَرَ فاعتَمِدْ عليه، ولاتغترَّ بجلاَلَةِ المعتَرِضِين » .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢١٠/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والهمع ٨٠/٥ . قال أبوحيان: «ونسبه الصيمري إلى البصريين .. » وانظر التبصرة ٢١٣/٢ .

وقد سبقه إلى ذلك ابن السراج حيث قال: « وأصحابنا يجيزون: إنَّ قائماً زيدٌ، وإنَّ قائماً الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدون، ينصبون « قائماً » بإنَّ، ويرفعون « زيداً » بـ« قائم » على أنه فاعل، ويقولون: الفاعل سدَّ مسد الخبر، كما أن « قائماً » قام مقام الاسم » . الأصول ٢٣٢/١ .

(٣) هذا ردُّ أبي حيان على أصحاب هذا القول. التذييل والتكميل ٢١٠/٣ .

ونقل صدر الأفاضل وجهاً آخرَ في الاعتماد، قال في التخمير ١١١/٣: « ثم ههنا شيءٌ سادس قد أهمله النحويون إذا اعتمد عليه اسم الفاعل، عَمِلَ عَمَلَ الفعل وهو اللام بمعنى الذي، ألا ترى أنه يجوز: الضارب زيداً أمس ... وفي الحماسة:

=

الوجه الثاني:

في اختصاص هذه الأشياءِ بالاعتماد، وإنما اختصَّت بالاعتماد؛ لأنها تَطلُبُ الفعلَ، فأرادوا أن لا يَعْمَلَ اسمُ الفاعل إلا في مَوضِعٍ يُطْلَبُ بالفعل؛ ليزداد قوَّةً في العمل، أما الخبرُ والصفةُ والحالُ، فأصلُها أن تكونَ بالفعل؛ لأنه هو الذي يُجهَلُ؛ لأنَّ الأفعالَ حادثةٌ مُتقضِّيةٌ، وأما الاستفهامُ فهو مختَصٌّ بالفعل؛ لأنكَ لا تَسألُ إلا عمَّا تَشُكُّ فيه، وأنتَ إذا قلتَ: أَزَيدٌ قائمٌ ؟ إنما تَشُكُّ في قيام زيدٍ، لا في ذاته؛ لأنَّ ذاتَهُ معلومَةٌ، وأمَّا النفيُ فكذلك .

وقال ابنُ النَّحْويَّة[1]: إنما اعتمَدَ على كونه خَبراً أو حالاً أو صفةً على جِهةِ الاستحسان، ولِيَظْهَرَ الفَرْقُ بين الفرْعِ والأَصْلِ، لا لأجْلِ التَّقْوية، بخلافِ اعتمادِهِ على الاستفهام والنفْيِ، فإنَّ ذلك يُعطِي التقويَةَ، وفي هذا نَظَرٌ .

الوجه الثالث:

في الاختلافِ في هذا الشَّرْط، واتفَقَ جمهورُ البصريين على اعتمادِهِ، وذهَبَ الكوفيون[2] والأخفشُ[3] وابنُ السَّرَّاج[4] من البصريِّين إلى أنه لا يُشتَرَطُ في إعمالِهِ

لا قُوَّتي قُوةُ الرَّاعي قَلائِصَهُ

قد اتفقوا على أن اللام بمعنى الذي، إذا اعتمد عليها اسم الفاعل عمِلَ عَمَلَ الفعل » وتابع الخوارزميُّ قائلاً: « ونظير هذه المسألة إجماعاً وخرقاً مسألة زفر وقد مضت، ولم أرَ أعجب من هؤلاء النحويين؛ يُجمِعُون على شيء ثم يَخرِقون إجماعهم بإجماعهم، فهؤلاء جلّتُهم وفحولُهم، فلا تسألني عن من يساوي جلّتهم وفحولَهم » .

وقال ابن النَّحْويَّة: « وزاد بعضهم اعتماده على موصول كقولك: الضاربُ عمراً أنتَ، ولا حاجة إليه ...» شرح الألفية لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(١) شرح الألفية لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(٢) انظر: ائتلاف النصرة: ٨٦، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والمساعد ١٩٤/٢، والهمع ٨١/٥.

(٣) المراجع السابقة، ولم ينص عليه في أثناء كلامه على اسم الفاعل في المعاني ٨٩/١-٩٢ .

(٤) لم ينص عليه في أثناء كلامه على اسم الفاعل في الأصول ١٢٢/١-١٢٩ .

الاعتمادُ، فيَجوزُ عندَهم: / ضاربٌ زَيدٌ عَمْراً، ومن أدلتهم: قراءةُ أبي حيوة[1]: ﴿وَدَانِيَةٌ عليهِمْ ظِلاَلُهَا﴾[2] برفع « دانيةٌ ». [٤٤/أ]

وجهُ الدليل: أنَّ « دانيةٌ » اسمُ فاعل، و« عليهم » متعلّقٌ به، و« ظلالُها » فاعلٌ به، ولم يَعتمِدْ على شيءٍ مما ذُكِرَ، ولا دليلَ فيه؛ لاحتمال أن يكونَ « ظلالها » مبتدأً، و« دانيةٌ » خبراً مقدَّماً.

انتهت الشروط المتداولةُ بين النحويين .

قلتُ: وزاد بعضُ البصريين[3] شرطاً خامساً وهو: أن يَصِحَّ وقوعُ المضارعِ مَوقعَ اسمِ الفاعل، من غير مُعارِضٍ. فإذا قلتَ: زيدٌ ضاربٌ عَمْراً، صحَّ إعمالُ اسم الفاعل هنا؛ لأنَّكَ لو أوقعتَ المضارعَ مَوقِعَهُ فقُلْتَ: زيدٌ يضربُ عَمْراً، لَصَحَّ، ولم يعارِضْهُ مُعَارِضٌ، فلو قُلْتَ: زيدٌ ضارِبَاه أخَوَاه، أو ضاربوه إخوتُهُ لم يَصِحَّ إعمالُ اسم الفاعل هنا؛ لأنه لو أوقعْتَ المضارعَ مَوقعَهُ فقُلْتَ: زيدٌ يَضرباه أخَواه، أو يَضربُوه إخوَتُهُ، لم يَصِحَّ؛ لأنه قد عارَضَهُ مُعارِضٌ، وهو الوقوع في نحو: « أكلوني البراغيثُ » وذلك لا يجوزُ في فصيح الكلام، وإنما يُحمَلُ هذا وأمثالُهُ على أنَّ « أخَوَاهُ » و« إخوتُهُ » مبتدآن، وما قبلَهُما الخبرُ .

---

(١) هو شُريح بن زيد أبو حَيوَةَ الحضرمي الحمصي، مقرئ الشام، ذكره ابن حبان في الثقات، أخذ القراءة عن الكسائي وغيره، وعنه أخذ ابنه حيوة، مات سنة ٢٠٣ هـ. أخباره في: الثقات ٤٤٢/٦، وغاية النهاية ٣٢٥/١ .

وانظر القراءة في الكشاف ١٦٩/٤، والمحرر الوجيز ٢٤٢/١٥، والتبيان ١٢٥٩/٢، والبحر المحيط ٣٩٦/٨ .

(٢) سورة الإنسان: من الآية: ١٤ .

(٣) ويفهم ذلك من كلام سيبويه في الكتاب ١٨٤/١، واصرح به ابن العلج في كتابه البسيط، نقله عنه أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٨١/٣، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٧/٣ .

ومن هذا القَبِيلِ قولُهُ ﷺ: « أَوَمُخرِجِيَّ هُم[1] » فإنَّ « مخرجيَّ » اسمُ فاعل، ولا يجوزُ أن يكونَ « هم » فاعلاً به؛ لأنكَ لو جعلْتَ المضارعَ مكانَهُ فقُلْتَ: أوَ يُخرِجُوني هم، لوَقَعْتَ في نحو: « أكلوني البراغيثُ »، وإنما يُحمَلُ الحديثُ على أنَّ « هم » مبتدأٌ، و« مخرجيَّ » الخبرُ .

وخالفَ المبردُ[2] في هذا الشَّرط، فأجازَ إعمالَ اسمِ الفاعل في المُثُلِ المتقدِّمَةِ، وجعَلَ « أخَوَاه » و« إخوتُهُ » في المثالَين، و« هم » في الحديث، فَوَاعِلَ باسم الفاعل، ولم يَلتفِتْ إلى صحَّةِ وقوعِ المضَارِعِ مَوقِعَهُ، واعتَبَرَ ما في اليَدِ؛ لأنَّهُ قد لَحِقَ اسمَ الفاعلِ ما لَحِقَ الفعلَ، فَقَوِيَ شبهُهُ به .

وردَّ: بأنَّه لا يُشبِهُهُ في هذا الحال؛ لأنَّه لَحِقَهُ شيءٌ لا يَلْحَقُ الفعلَ لو حَلَّ مَحَلَّه[3].

وزادَ البغداديون شَرْطاً سادساً: وهو أنْ لا يُكسَّرَ[4]، فإذا قُلْتَ: هنَّ ضَوارِبُ زيداً، فـ« زيدٌ » عندَهُم / منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّر، أي: يَضْرِبْنَ زيداً، وقاسُوا ذلك على [٤٤/ب] التصغير، قالوا: فكمَا أنَّه لا يَعمَلُ وهو مُصَغَّرٌ، فكذلك لا يَعمَلُ وهو مُكَسَّرٌ؛ لأنَّ التصغيرَ والتكسيرَ يجريَان مِن وَادٍ واحدٍ، وهذا الشَّرطُ عندَ النحويين غيرُ صحيحٍ، ولا

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه؛ (في كتاب بدء الوحي) برقم: (٣) ١/٤، و(في كتاب التفسير) برقم: (٤٥٧٢)، و(في كتاب التعبير) ٨/٦٨، برقم: (٦٤٦٧)، وصحيح مسلم (كتاب الإيمان) باب بدء الوحي ١/١٤٢، برقم (٢٥٢)، وهو ﷺ هنا يخاطب ورقةَ بنَ نوفل، ابنَ عم أم المؤمنين خديجة رَضي الله عنها، لمَّا قال له: « وددتُ أن أكونَ معك إذ يخرجك قومُك » فقال له ﷺ : « أوَ مخرجيَّ هم ؟ » .

(٢) المقتضب ٤/١٤٨. وتبعه ابن هشام الأنصاري في شرح القطر: ٣٠٤ (باب الفاعل)، واحتج بحديث ورقة .

(٣) وهو علامة التثنية وعلامة الجمع، ولا تلحق الفعلَ لو حلَّ محل اسم الفاعل هنا؛ لوجود الاسم الظاهر، وهو الأفصح في اللغة .

(٤) لم أقف على هذا الشرط فيما اطلعت من المصادر .

فَرْقَ عندَهُم بين المُفْرَدِ والمكَسَّر.

وأما القياسُ على التصغيرِ، فقد فَرَّقَ بينهما أبوعليٍّ الفارسيُّ[١] بأنَّ التكسيرَ يُفيدُ الكثرةَ، والكثرةُ من معاني الأفعال، يُقالُ: قَطَّعْتُ وكسَّرْتُ؛ إذا فُعِلَ ذلك كثيراً، والتصغيرُ يُفيدُ التخصيصَ؛ لأنه صفةٌ في الأصْلِ، والتخصيصُ يخالفُ الفعلَ؛ لأن الفعلَ وُضِعَ على الشِّياع، فلهذا يَعمَلُ وهو مُكسَّرٌ؛ لأنَّ معناه إذ ذاك لا يُنافي الفعلَ، ولا يَعمَلُ وهو مُصَغَّرٌ؛ لأن معناه يُنافي الفعلَ، والله أعلم.

المسألة الخامسة: في اسم الفاعل المحلّى بالألف واللام:

والكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: أن عمَلَهُ ليس بالشَّبَه بالفعل المضارِع، بل بالنيابة عن الفعل، فهو في العمل كالمصْدر، فكما أن المصدرَ لم يَعمَلْ بالشَّبَه، بل عَمِلَ بمجرد النيابةِ، كذلك اسمُ الفاعل بالألف واللام لم يَعملْ بالشَّبَه، إنما عَمِلَ بالنيابة عن الفعل، ولذلك عَمِلَ مُطْلَقاً، بمعنى الماضي والحالِ والاستقبالِ، فكان الأصلُ في قولك: أعجَبَني الضاربُ أمسِ: أعجَبَني الضَّرَبَ، وفي قولك: أعجَبَني الضاربُ غداً: أعجبني اليَضْرِبُ غداً، إلا أنه لمَّا وَقَعَ الفعلُ بعدَ الألف واللام، استقبَحُوا اللفظَ، وإن كانت الألفُ واللامُ موصولةً؛ لأنَّ أصلَ الألِفِ واللام أن تكونَ من خواصِّ الأسماء، فأتَوا باسم الفاعل نيابةً عن الفعل وإصلاحاً للَّفْظِ، والدليلُ على أن اسمَ الفاعل المحلَّى بالألِفِ واللام يأتي بمعنى الماضي: عَطْفُ الماضي عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا﴾[٢]، والدليلُ على أنه / يأتي بمعنى المضارِع: رجوعُهُ في الضرورة، قالَ الشَّاعِرُ: [٤٥/أ]

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[٣]

---

(١) لم أقف على كلامه فيما اطلعت عليه من مؤلفاته، وانظر شرح التسهيل ٣/٧٨-٧٩.

(٢) سورة الحديد: من الآية: ١٨.

(٣) من البسيط، وينسب إلى الفرزدق، قال العيني في المقاصد النحوية ١/١١١: والبيت ثاني بيتين للفرزدق يهجو بهما أعرابياً فضَّل جريراً على الفرزدق والأخطل في مجلس عبد الملك، وأولهما:

=

الوجهُ الثاني: في عمل اسمِ الفاعل المحلّى بـالألف والـلام، وللنحويـين في ذلـك أربعةُ أقوالٍ[1]:

الأولُ: الإعمالُ مُطلَقاً[2]، سواءٌ أُرِيدَ به الماضي أو الاستقبالُ أو الحـالُ؛ لأنَّ عمَلَـهُ كما تَقَدَّم بالنيابة، لا بالشَّبَهِ بالفعل المضـارِعِ، فمِـنْ إعمَالِـهِ والمُـرَادُ بـه المـاضي، قـولُ امرئ القيس:

القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلاَحِلاَ
خَيرَ مَـعَـدٍّ نَسَـباً وَنَائِلاَ[3]

عَنَى بهم الذين قَتَلُوا أَبَاه، وهُم بَنُو أَسَدٍ. ومن إِعمَالِهِ والمُرَادُ به الاستِقبالُ قولُهُ :

إِذَا كُنْـتَ مَعْنِيّاً بِمَجْدٍ وَسُؤْدَدٍ ... فَلاَ تَكُ إِلاَّ المُجمِلَ القَوْلَ وَالْفِعْلاَ[4]

يَا أَرغَمَ اللهُ أَنْفاً أنت حَامِلُهُ ... يَا ذَا الخَنَا ومَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

ولم أجده في طبعة ديوانه التي بين يدي. وانظر الشاهد في: الإنصـاف ٥٢١/٢، وشـرح التسـهيل ٢٠١/١، ورصـف المباني ١٦٢، واللسـان (أمس)، والتذييـل والتكميـل ٢١٣/٣، والمسـاعد ١٩٦/٢، والتصريح ٣٨/١ . ويُروَى عجزه:

ولا البليغِ ولا ذي الرأيِ والرَّشَدِ

(١) ذكر ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية الشافية ١٠٢٩/٢ أن اسم الفاعل المحلى بالألف والـلام لا خلاف في إعماله، لكنه نص على هذا الخلاف في شرح التسهيل ٧٦/٣ فما بعدها .

(٢) وهو قول الجمهور من النحاة، وأل فيه موصولة. ارتشاف الضرب ١٨٥/٣ .

(٣) من الرجز، في ديوانه: ١٣٤، من أبيات توعَّدَ بها امرؤُ القيس بني أَسَـد ، وكـانوا قـد قتلـوا أبـاه، وقبله:

واللهِ لا يَذهَبُ شَيخِي بَاطِلا
حتَّى أُبِـيرَ مـالكاً وكَاهِـلا

والشاهد في: التذييل والتكميل ٢١٣/٣، ومنهج السالك ٣٣١/٢، والهمـع ٨٢/٥ . والحُلاحِـل: السيد الشريف .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/٣، ومنهج السالك ٣٣١/٢، والمساعد ١٩٩/٢، والهمع ٨٢/٥. ويروى بعده بيتٌ آخر هو:

ولا تُلفَ إن أُوذِيتَ يوماً مُكافِئاً ... فَمَن كَافأَ الباغين لم يُكمِلِ الفَضْلا

فـ« القـولَ » مفعولٌ بـ« الحمِلَ »، وهو مُستَقْبَلٌ؛ لأنَّه في حَيِّزِ الشَّرط، ومنه قولُ عَمرو بنِ كُلثوم:

وَأَنَّا المُنْعِمُونَ إِذَا قَـدَرْنَا   وَأَنَّا المُـدْرِكُـــونَ إِذَا أُتِينَا
وَأَنَّا الشَّارِبُونَ المَاءَ صَفْواً   وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدِراً وَطِينَا[1]

ومنه قولُ الآخَر:

وَالـشَّـاتِمَي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُـمْـهُمَا   وَالـنَّـاذِرَيْـنِ إِذَا لَمَ الْـقَـهُـمَا دَمِي[2]

وقوله: « لَمَ القَهُمَا » هو بنَقْلِ حركةِ الهمزة إلى الميم .

القول الثاني: للرُّمَّانيِّ[3] مع قوم من النحويين[4]، أنـه لا يَعْمَـلُ إلا بمعنى المـاضي،

---

(١) من الوافر، والبيتان من معلقته المشهورة. انظرها بشرح ابن كيسـان: ١٠٨، ولم يرد فيهـا البيت الثـاني، وانظـر شـرح القصـائد السـبع الطـوال ٤١٩، وشـرحها لابـن النحـاس ٢/٨٢٧-٨٢٨، وجمهرة أشعار العرب ١/٤١١ .

والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٧٧، والتذييل والتكميل ٣/٢١٣، وشفاء العليل ٢/٦٢٨ .

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة العبسي من معلقته، ديوانه: ٢٢٢، وانظـر: شـرح القصـائد السـبع الطـوال ٣٦٤، وشـرحها لابـن النحـاس ٢/٥٣٥، والشـاهد في: التذييـل والتكميـل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩، وأوضح المسالك ٣/٢٢٥، والتصريح ٢/٦٩ .

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ. انظـر: شـرح الكتـاب لـه ٤٤٠ - ٤٤١ (رسالة دكتوراه). ونُسب هذا الرأي في شرح الأشموني ٢/٢٩٦ إلى المـازني نقـلاً عـن التسـهيل، وما في التسهيل: ١٣٧ خلافُ ما نقله الأشموني عنه، ويبدو أن ثمة تحريفاً في الكلام .

(٤) نسب الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠١ هذا الرأي إلى أبي علـي الفارسـي في كتـاب الشعر، ولم أقف عليه في مظانه من هذا الكتاب، وظاهر كلام أبي علي أنه يقول برأي الجمهـور، حيـث قـال في الإيضاح ١٧٥: «فإن ألحقْتَ الألفَ واللامَ اسمَ الفـاعلِ قلـتَ: هـذا الضـارب زيـداً ... » قـال الجرجاني في شرحه (المقتصد) ١/٥٢٧: « اعلم أنك إذا ألحقتَ الألفَ واللام تغيَّرَ الحكمُ، وذلـك أن قولَكَ: الضارب بمعنى الذي يضرب، فيعملُ في كل حال ... » .

وممن قال بهذا الرأي ابنُ الدهان في كتابه « الغرة في شرح اللمع » لوحة (٢١٠) مخطوط .

ولا يَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال، ودليلُهُم: أنَّ سيبويهِ لما ذَكَرَ اسمَ الفاعل بالألف واللام، لم يُقدِّرْهُ إلا بالماضي[1]، **ورُدَّ:** بأن سيبويهِ إنما أرادَ أن يُبَيِّنَ أنه إذا دَخَلَ عليه الألفُ واللامُ، عَمِلَ بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبلَ دخولِ الألفِ واللامِ لا يَعْمَلُ وهو ماضٍ، وأما إذا كان بمعنى المضارع، فإنه لا يَحتَاجُ إلى ذِكْرِه؛ لأنَّهُ كان قد / صَحَّ له [٤٥/ب] العَمَلُ قبلَ دخولِ الألِفِ واللام، فإذا دَخَلَتْ فيه، كان أحقَّ بالعمل وأَولى. وهذا القولُ مَرْدُودٌ بالسَّمَاع[2].

٥

القول الثالث: للأخفش[3] أنه لا يَعمَلُ مُطْلَقاً، لا بمعنى الماضي ولا بمعنى الحال والاستقبال، فإذا قُلْتَ: أعجَبَني الضَّارِبُ زيداً، فـ« زيدٌ » عندَهُ منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، نحو « الوجه » في قولك: الحسنُ الوجه، ولذا لا يَتقدَّمُ المنصوبُ على اسم الفاعل، كما لا يَتقدَّمُ « الوجه » على « الحسن ». ووجهُ هذا القول: أن الألفَ واللامَ عنده ليست موصولةً، فيلزمُ تقديرُ اسمِ الفاعل بالفعل، وإنما هي مُعرِّفةٌ كالرَّجُلِ، فدَخَلَهُ ما يختصُّ بالأسماء، فلم يَعمَلْ كالمصغَّر .

١٠

ورُدَّ هذا القولُ بوجهَين[4]:

---

(١) قال: « هذا بابٌ صار فيه الفاعلُ بمنزلة الذي فعَلَ في المعنى، وما يعملُ فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمَلَهُ ... » الكتاب ١/١٨١-١٨٢.

(٢) ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُم وَالحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً والذَّاكِرَاتِ﴾، ومن الشعر ما تقدم من الأبيات .

(٣) ينظر رأيه في: شرح المفصل ٦/٧٧، وشرح التسهيل ٣/٧٧، والتذييل والتكميل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩، والهمع ٥/٨٢. قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠١ معقباً على هذا الرأي: «وضَعْفُ ما قالَ ظاهرٌ » .

(٤) التذييل والتكميل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩ .

الأول: أنَّ المنصوبَ بالصِّفَةِ المشَبَّهَةِ لايكونُ إلا سَببيّاً، وهذا يَنصِبُ السَّببيَّ والأَجنبيَّ نحو: مررتُ بالضَّاربِ غلامِهِ وبالضَّارِبِ زَيداً .

الثاني: أنَّ اسمَ الفاعلِ بمعنى الماضي، لو كان المنتَصِبُ بعدَه على طريقِ التَّشبيهِ، لجازَ أن يَنتصِبَ الاسمُ بعدَه، وإن لم تدخلْ عليه الألفُ واللام، فلمَّا لم يَنتصبْ بعدَ اسم الفاعل، دَلَّ على بُطلان مَذهَبِهِ، وتَبَيَّنَ أنَّهُ مَفعولٌ باسم الفاعل . ٥

القول الرابع: لبعض النحويين[1] أنَّهُ مَنصوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، فإذا قُلْتَ: جاءني الضَّارِبُ زَيداً، فالتقديرُ: جاءني الضَّارِبُ ضَرَبَ زيداً، أو يَضرِبُ، وهذا القولُ غَنِيٌّ عن الرَّدِّ .

قلتُ: ولأصحاب الأخفشِ طريقةٌ يُمكِنُ أن تكونَ قَولاً خامساً[2]؛ وهي أنَّ الألفَ واللامَ في اسم الفاعل يُمكِنُ أن تكونَ مَوصُولَةً، ويُمكِنُ أن تكونَ للتعريف، ١٠ فمَنْ لَحَظَ فيها الموصولَةَ، نَصَبَ باسمِ الفاعل، ومَن لَحَظَ فيها التعريفَ، لم يَنصِبْ باسم الفاعل، بل النَّصْبُ على / التَّشبيهِ بالمفعول به، وتكونُ الأَلِفُ واللامُ يُمْكِنُ أن [٤٦/أ] تكونَ مَوصُولةً في اسم الفاعل، أو للتَّعريفِ[3]، وهو قولُ ابنِ بَابشَاذ في «مُقدِّمَتِهِ[4]» .

ولما نَقَلَ الشَّيخُ أبوحيَّان[5] الأقوالَ الأربعةَ المتقدِّمَةَ في اسم الفاعل المحلَّى بالألف

---

(١) وهذا القول منقول عن أبي عثمان المازني، قال الرضي في شرح الكافية ٢٠١/٢: «وإنما ارتكب ذلك؛ لأن اللام عندَه ليس بموصول كما مرَّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً».

(٢) شرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/٣، والمساعد ١٩٩/٢ .

(٣) في الأصل: «التعريف» .

(٤) المقدمة المحسبة: ٤٥، وانظر شرح المقدمة المحسبة له ٤٨٧/٢، وقد نصَّ عليه في شرح الجمل لوحة (٧٣) مخطوط .

(٥) التذييل والتكميل ٢١٣/٣ .

واللام قال: ويَتَبيَّنُ بهذا الخلافِ عَدَمُ اطّلاعِ بدْرِ الدِّين محمَّدِ ابنِ المصنِّفِ؛ فإنه ذَكَرَ في شرْحِهِ أُرجُوزَةَ أبيه[1] ما نصُّهُ: «وإعمالُ اسمِ الفاعل معَ الألِفِ واللامِ ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً جَائزٌ مَرْضِيٌّ عندَ جميع النَّحويين»، والله أعلَمُ.

المسألة السّادسة: في إضافة اسم الفاعل:

٥ والكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في نفسها:

اعلَمْ [أنَّ][2] الإضافَةَ في هذا الباب على قسمَين: محضَةٍ؛ أي: خالِصَة لم يَشُبْهَا شيءٌ، وتُسَمَّى الحقيقيَّةُ، وغيرُ مَحضَةٍ، وتُسمَّى اللفظيَّةُ.

فالمحضَةُ: هي التي تُعَرِّفُ، وتكونُ في اسم الفاعل الذي لا يَعْمَلُ، فإذا قلْتَ: هذا ١٠ ضاربُ زَيدٍ أمسِ، فـ«ضارب» هنا لا يَعْمَلُ؛ لأنَّ المُرَادَ به الماضي، فإضافتُهُ محضَةٌ، فهو مَعْرِفَةٌ؛ لإضافته إلى المعرِفَةِ، فلهذا جازَ: مرَرْتُ بزَيدٍ ضَارب عَمرٍو أمسِ؛ لأنَّكَ وصَفْتَ المعرِفَةَ بالمعرِفَةِ، ولم يَجُزْ: مرَرْتُ برَجُلٍ ضَاربِ عَمْرو أمسِ؛ لأنَّكَ وَصَفْتَ النكِرَةَ بالمعرِفَةِ.

وغيرُ المحضَةِ: وهي التي لا تُعرِّفُ، فاسمُ الفاعل فيها نكِرَةٌ، وإنما الإضافةُ ١٥ للتخفيف، وتكونُ في اسم الفاعلِ العامِلِ، ولذلك لا تكونُ إلا بعدَ نَصْبٍ، تقولُ: هذا ضَارِبٌ زَيداً، فحَصَلَ الثِّقَلُ بالتنوين والنَّصْبِ، فخَفَّفُوه بحذْفِ التنوين والخفْضِ، وبَقِيَ «ضَارِبٌ» على ما كان عليه من التنكير حالَ تنوينِهِ، وإن كان الآنَ مُضَافاً إلى مَعْرِفَةٍ؛ لأنَّ الإضافةَ لم يُؤْتَ بها للتَّعريف، وإنما أُتِيَ بها للتَّخفيف، والدليلُ على أنَّ الإضافةَ هنا لا تُعَرِّفُ أشياءُ:

---

(١) شرح الألفية ٤٢٦.

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

الأول: قولُهُ / تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَودِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ [٤٦/ب] مُمْطِرُنَا﴾[1] فـ﴿مُسْتَقْبِلَ أَودِيَتِهِمْ﴾ و﴿مُمْطِرُنَا﴾ نكرتان وإنْ أُضيفا إلى مَعْرِفَةٍ؛ لأنَّهُمَا في مَوضِعِ الصِّفَةِ لـ﴿عَارِضٌ﴾ في المَوضِعَين، فلو كانَا مَعْرِفَتَين، لمَا جازَ أنْ يُوصَفَ بهما النكرةُ.

٥ فإن قيل: «مُستَقْبِلٌ» و«مُمْطِرٌ» المُرَادُ بهما الماضي؛ لأنهما إِخبَارٌ عمَّا مَضَى وانقَضَى؟

فالجوابُ: أَنَّ «مُستَقْبِلاً» و«مُمْطِراً» وإن كان معناهُما الماضي، فالمُرَادُ بهما الحالُ، على طريق الحكاية، والدليلُ على الحكايةِ الإشَارَةُ؛ لأنَّ الإشَارَةَ لا تكونُ إلا لِحاضِرٍ، فلولا الحكايةُ لما سَاغَت الإشَارَةُ.

١٠ **الثاني من الأدلة:** قولُهُ تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ﴾[2] وجهُ الدليل: أنَّ ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ مبتدأٌ، وهو نكرةٌ، و﴿ذَائِقَةُ المَوتِ﴾ خَبرٌ عنه، فلولا أنَّ اسمَ الفاعل نكرةٌ، ولم يَتعرَّفْ بالإضافة، لم يَصِحَّ أن يكونَ خَبراً عن النَّكِرَةِ.

الثالث: قولُ جريرٍ الشَّاعرِ:

يَارُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَطْلُبُكُمْ ... لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا[3]

(١) سورة الأحقاف: من الآية: ٢٤.

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٥.

(٣) من البسيط، في ديوانه ١٦٣/١، من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل، مطلعها:

بَانَ الخَلِيطُ وَلَو طُوِّعْتَ مَا بَانَا ... وَقَطَّعُوا مِن حِبَالِ الوَصلِ أَقْرَانا

والشاهد في: الكتاب ٤٢٧/١، وشرح أبياته ٥٤٠/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، ١٥٠/٤، ٢٨٩، وسر الصناعة ٤٥٧/٢، وشرح التسهيل ١٧٩/٣، والمغني ٦٦٤، وشرح أبياته ٢٠٤/٣، والتصريح ٢٨/٢، والهمع ٢٧١/٤. والغبطة: أن يرى المغبوط في حالٍ حسنةٍ، فيتمنى لنفسه مثل تلك الحال الحسنة، من غيرِ أن يتمنّى زوالَهَا عنه، فإن تمنى زوالها فهو الحسد. وقال بعضهم: هو ضربٌ من الحسد أخفُّ منه. انظر: التاج (غبط).

وجهُ الدليل: أنَّ «رُبَّ» لا تَدخُلُ إلا على النكرة، فلولا أنَّ «غَابِطِنا» نكرةٌ، ولم يتعرَّفْ بالإضافة، لما جازَ دخولُ «رُبَّ» عليه.

الرابع: قولُ المَرَّارِ بنِ سَعيدٍ الفَقْعَسيِّ[1]:

سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعطِي رَأْسِهِ ... نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[2]

٥ وجهُ الدليل: من وجهَين: أحدُهما: أنَّ «نَاجٍ» نكرةٌ، وهو صفةٌ لـ«مُعطِي رأسِهِ»، فلولا أنَّ «مُعطِي رأسِهِ» نكرةٌ، لم يُوصَفْ بالنكرة.

الثاني: أنَّ «كُلاً» لا يكونُ مُضَافاً إذا أُريدَ به الجميعُ إلا نكرةً، تقولُ: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ، ولا تقولُ: كُلُّ زَيدٍ قائمٌ. والمرادُ هنا بـ«مُعطِي رأسِهِ» الجميعَ، فلا يكونُ إلا نكرةً، ومُعطِي رأسِهِ: كنايةٌ عن الانقياد، والنَّاجي: السَّريعُ، والأصهَبُ من الإبل:

١٠ الذي ليس شديدَ / البياض، والمتعيسُ: الذي يُخالِطُ صُهْبَتَهُ عَيْسَةٌ ـ بالعين والسين [٤٧/أ] المهملتين ـ وهي بَيَاضٌ يُخالِطُ شُقرَةً، ولهذا يُقالُ للإبل: العِيْسُ.

الوجه الثاني:

أنَّ اسمَ الفاعل لا يُضَافُ إلى فاعِلِه، لا يُقالُ في: مررْتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ أبوهُ عَمْراً: مرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبِ أبيهِ عَمْراً على الصحيح؛ لأنه يَلزَمُ منه إضافةُ الشيءِ إلى نفْسِهِ.

١٥ فإن قلتَ: فقد قالوا: زَيدٌ كائِنُ أَخيكَ[3]، وفيه إضافةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ. بَيَانُهُ: أنَّ

---

(١) هو المرَّارُ بنُ سعيد الفقعسيُّ الأسديُّ، شاعرٌ إسلاميٌّ من مخضرَمِي الدولتَين الأموية والعباسية، كان يهاجي المساورَ بنَ هند العبسي، وكان المرارُ مفرِطَ القِصَرِ ضئيلاً، قال الأصفهاني: كان المرارُ وأخوه بدرٌ لِصَّين. أخباره في: الشعر والشعراء ٢/٦٩٩، والأغاني ١٠/٣١٧، واللآلي ١/٢٣١، والخزانة ٤/٢٨٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو مما أخل به شعره المجموع. وانظر الشَّاهد في: الكتاب ١/١٦٨، ٤٢٦، وشرح أبياته ١/١٠٣، وفرحة الأديب: ١٦٣، والإيضاح ١٧٣، وإيضاح شواهده ١/١٦٢، والمحتسب ١/١٨٤، وشرح المفصل ٢/١٢٠.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٥، والمساعد ٢/٢٠٠.

الأصلَ: زَيدٌ كائنٌ أخاك، فاسمُ «كائِن» ضميرٌ مُستَتِرٌ عائِدٌ إلى «زيد»، و«أخاك» منصوبٌ خَبَرُ «كائن»، والخَبَرُ هو الاسمُ في المعنى، والاسمُ هو الكائِنُ، فإذا أضَفْتَ «كائناً» إلى «أخيك» فقد أضَفْتَ الشَّيءَ إلى نَفْسِهِ ؟

فالجوابُ: أنَّ النَّصْبَ في خبر «كان»، إنما هو بالحَمْلِ على المفعول، فكما جازَت إضافةُ اسمِ الفاعل إلى المفعولِ، جازَت فيما أشبَهَهُ، بخلاف «ضاربِ زيدٍ» إذا كان فاعِلاً، فإنه ليس بمفعولٍ، ولا محمولٍ على المفعول .

قلتُ: هذا ما لم يُسْلَكْ باسمِ الفاعلِ مَسْلَكَ[1] الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، بأن يُرَادَ به الثبوتُ، فإنه يجوزُ فيه إضافتُهُ إلى الفاعلِ، على تفصيلٍ يأتي بيانُهُ في الكلام على الصِّفَةِ المشبَّهَةِ[2].

الوجه الثالث:

أنَّ الإضافةَ لا بُدَّ أن يَسقُطَ لها تنوينٌ أو نونٌ، فإذا قلتَ: هذا ضاربُ زَيدٍ، فقد سقَطَ التنوينُ من «ضاربُ» للإضافة، وإذا قلتَ: هذان ضارِبَا زيدٍ، وهؤلاء ضارِبُو زَيدٍ، فقد سقطَت النُّونُ للإضافة، ولا يجوزُ: الضَّارِبُ زَيدٍ بالإضافة على الصحيح؛ لأنه لم يكن هنا تنوينٌ لأجل الألفِ واللامِ، ولا نونٌ لكون اسمِ الفاعل مُفرَداً، فلم تَجُز الإضافةُ؛ لعدَمِ ما يَسقُطُ لها، وقيل: إنما لم تَجُز الإضافةُ؛ لأنَّ الألِفَ واللامَ بمنزلة التنوين، إذ هي مُعَاقِبَةٌ / له، فكأنَّ التنوينَ حاضِرٌ، ومع حضورِ التنوينِ تمتنِعُ الإضافةُ، [٤٧/أ] ولهذا إذا زالت الألِفُ واللامُ، جازت الإضافةُ.

فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ جازَ «الضاربُ الرَّجُلِ» بالإضافة، ولم يَسْقُطْ لها تنوينٌ ولا نونٌ على التعليل الأول، والألِفُ واللامُ موجودةٌ على التعليل الثاني ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا محمُولٌ على «الحسَنِ الوَجْهِ» .

---

(١) في الأصل: «منك» .

(٢) انظر: صفحة : ٢٣٨ (التنبيه الرابع) .

فإن قيل: فلِمَ جازَ ذلك في « الحسَنِ الوَجْهِ » ومُوجِبُ المَنْعِ فيهما واحدٌ ؟

فالجوابُ: أنَّ الألِفَ واللامَ في « الحسَنِ الوَجْهِ » إنما دَخلَت بعدَ الإضافة، كانَ الأَصْلُ: حَسَنُ الوَجْهِ، ثم أدخلوا الألِفَ واللامَ لما أرادوا تعريفَ « حَسَن » فقالوا: الحسَنُ الوَجْهِ، وجاز ذلك لأنَّ الإضافةَ غيرُ مَحْضَةٍ .

٥ فإن قيل: فلأي شيءٍ لم يَدعُوا مثل هذا في « الضَّارِبِ الرَّجُلِ » فتكونُ الألِفُ [واللام][1] قد دَخلَت بعدَ الإضافة ؟

فالجوابُ: أنه لا يجوزُ أن يُقدَّرَ دخولُ الألِفِ واللامِ في « الضَّارب » ، من قولك: الضَّاربُ الرَّجُلِ، بعد الإضافة، فإنه يَلزَمُ منه اختلافُ حالَتَي العَمَلِ، فتختَلِفُ حالتَا الإضافة، فإنَّ اسمَ الفاعل إنما عَمِلَ بالشَّبَهِ بالفعل، ثمَّ أُضيفَ من ذلك العَمَلِ، فلو ١٠ أدخلْنَا عليه الألِفَ واللامَ بعدَ الإضافةِ، لصارَ عامِلاً بالنيابةِ عن الفعل، لا بالشَّبَهِ، وتختَلِفُ حالتَا الإضافةِ باختلاف العَمَلِ، بخلافِ « الحسَنِ الوَجْهِ » ، فإنَّهُ لا يَعْمَلُ إلا بالحمْلِ على الفعلِ، لا بالشَّبَهِ تارةً، ولا بالنيابة أُخرَى، فليسَ له في العمَلِ إلا جهةٌ واحدةٌ، فإذا دَخلَت عليه الألِفُ واللامُ، لم تُغيِّرْ حالَهُ في العَمَل، فصَحَّ أن تَدخُلَ عليه بعدَ الإضافة، بخلاف « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » ، فإنه لو دخلَت عليه الألِفُ واللامُ بعدَ ١٥ الإضافة، لَغيَّرَت جِهَةَ العَمَلِ .

المسألة السابعة: في معمول اسم الفاعل وما يجوز فيه من النصب / والجر: [٤٨/أ]

اعلَمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يخلُو أن يكونَ مُعَرَّفاً بالألِفِ واللام أو لا :

فإن كان مُعَرَّفاً بالألِفِ واللام، فلا يخلُو أن يكونَ مُفْرَداً أو جمعَ تكسيرٍ أو جمعَ سَلامةٍ بالألِفِ والتاء، أو يكونَ مُثنى أو جمعَ سَلامةٍ بالواوِ والنون .

٢٠ **فإن كان مُفْرَداً أو جمعَ تكسيرٍ أو جمعَ سَلامةٍ بالألِفِ والتاء**، فلا يخلُو المعمولُ أن

---

(١) ساقطة من الأصل .

يكونَ بالألِفِ واللام أو مُضَافاً إلى ما فيه الألِفُ واللامُ، أو مُضَافاً إلى ضميرِ ما فيه الألِفُ واللام، أو يكونَ المعمولُ غيرَ ذلك .

فإن كان المعمولُ بالألِفِ واللام، أو مضافاً إلى ما فيه الألِفُ واللام، أو مُضَافاً إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ، جازَ فيه النَّصْبُ على الأصل من المفعوليَّةِ، والجرُّ بالإضافةِ تخفيفاً[1]، خِلافاً للمُبرِّد[2] فيما أُضِيفَ إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ، فإنه لا يُجيزُ فيه إلا النَّصْبَ، ويَرِدُ عليه قولُ الشَّاعر:

الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ ... مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ[3]

رُوِيَ بجرِّ « صَفوِهِ » وهو مُضَافٌ إلى ضميرِ ما فيه الألِفُ واللامُ وهو « الوُدُّ »، وسَواءٌ أُرِيدَ باسم الفاعل الماضي أم المستقبلُ أم الحالُ؛ لأنه بالألِفِ واللامِ، فإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بالضَّارِبِ الرَّجُلَ، وبالضَّارِبِ غُلاَمَ الرَّجُلِ، وهذا الرَّجُلُ أنا ضَارِبٌ غلامَهُ، جاز في « الرَّجُل » و« غلامَ الرجل » و« غلامَه » النَّصْبُ على المفعولية، والجرُّ على[4] الإضافةِ، خِلافاً للمُبرِّدِ فيما ذُكِرَ .

فإن كان المعمولُ غيرَ ما ذُكِرَ، نحو أن يكونَ مُضمَراً أو مُعَرَّفاً بالعَلَمية نحو: الضَّارِبُ زَيداً، أو بالإشَارةِ نحو: الضَّارِبُ هذا، أو مُضَافاً إلى واحدٍ منهما نحو: الضَّارِبُ غلامَ زَيدٍ، أو الضَّارِبُ غلامَ هذا. فإنْ كان مُضمَراً فسيأتي .

---

(١) قال سيبويه: « وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً... وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام، وقال قومٌ من العرَب تُرضَى عربيَّتُهم: هذا الضارِبُ الرجلِ ... » الكتاب ١/١٨١-١٨٢،

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٥٥٦، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥-٢١٦، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧، والمساعد ٢/٢٠٣، والهمع ٤/٢٧٥ .

(٣) من الكامل، ولم أهتد إلى قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٨٦، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥، والمساعد ٢/٢٠٣، وأوضح المسالك ٣/٩٥، والتصريح ٢/٢٩، والهمع ٤/٢٧٤ .

(٤) قوله « على » مكرر في الأصل .

وإن كان مُعَرَّفاً بما ذُكِرَ، فلا يجوزُ في المسألة إلا النَّصْبُ[١]، خِلافاً للفرَّاءِ[٢]، فإنه أَجَازَ فيه الجرَّ على الإضافة، وإنما جاز هنا / النَّصْبُ و لم يَجُز الجرُّ؛ لأنَّ الجرَّ إنما هو [٤٨/ب] بالحَمْلِ على « الحسَنِ الوَجْهِ » ولا يُضَافُ « الحسَنُ » إلى عَلَمٍ، ولا إشَارةٍ، ولا إلى مُضَافٍ إلى واحِدٍ منها، فزالَ الشَّبَهُ، فلَمْ يَصِحَّ الحَمْلُ، قال ابنُ مالك[٣]: ولا مُستَنَدَ للفرَّاءِ في جَوَازِ الجرِّ مِنْ نَثرٍ ولا نَظمٍ، وله منَ النَّظَرِ حَظٌّ؛ إذْ لَهُ أنْ يقولَ: لـمَّا كانت الإضافةُ أوَّلاً للتَّخفيف، دخلَت الألِفُ واللامُ ثانياً لقَصْدِ التَّعْريف؛ لأنَّ الصِّفَةَ كانت مع الإضافةِ نَكِرَةً، فلَمْ يمتَنِعْ أنْ تُعَرَّفَ بالألِفِ واللام. هذا خُلاصَةُ ما ذَكَرَهُ .

فإنْ كانَ المعمولُ ضميراً، فَفِيه ثلاثةُ مَذَاهبَ:

الأول: لسيبويهِ[٤] والأخفشِ[٥] والمبرِّدِ[٦] في أحَدِ قولَيه أنَّهُ في مَحَلِّ نَصْبٍ لا غيرُ؛ لأنَّ الضَّميرَ فَرْعُ الظَّاهِرِ، ولو جُعِلَ الظَّاهِرُ في مكانه، لم يَجُزْ فيه إلا النَّصْبُ نحو: هذا الضَّارِبُ زَيداً .

---

(١) قال سيبويه: « وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمَلَه؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين » الكتاب ١/١٨١-١٨٢، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٩٠ .

(٢) الأصول ٢/١٤ قال ابن السراج: « وحُكِيَ لنا عنه أنه قال: وليس من كلام العرَب، إنما هو قياسٌ ... » وانظر: شرح المفصل ٢/١٢٢، وشرح التسهيل ٣/٨٦، وشرح الكافية ١/٢٨١، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٦ .

(٤) ما في الكتاب عكس ما نسب إلى سيبويه هنا، إذ جعل الوجه في قولك: (هم الضاربوك وهما الضارباك) الجر، ويلاحظ أن سيبويه لم يفرق بين المجموع والمفرد، وفي الأصول ١/١٤: « فقال - أي المبرد - : نحو قول سيبويه: إن هذه الحروف يعني حروف الإضمار قلّت وصارت بمنزلة التنوين؛ لأنها على حرف، كما أن التنوين على حرف، فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل؛ لأنها تصير في الاسم كبعض حروفه » .

(٥) في شرح المفصل ٢/١٢٤: « وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه عنه أبو عثمان الزيادي يجعلُ المضمرَ إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال » وانظر شرح التسهيل ٣/٨٦ .

(٦) المقتضب ١/١٩٥، ٣٨٣، ٣٩٨، ونقله عنه ابن السراج في الأصول ٢/١٥ .

الثاني: للرُّمَّانيِّ[١] والزَّمَخْشَرِيِّ[٢] والمبرِّدِ[٣] في أحد قولَيه أنه في مَحَلِّ جَرٍّ .

الثالث: للفرَّاءِ أنَّهُ يَجُوزُ فيه النَّصْبُ والجَرُّ جَرْياً على أصْلِهِ في إجْرَاءِ سَائِرِ المعارِفِ مُجرَى ما فيه الألِفُ واللامُ .

هذا حُكْمُ اسمِ الفاعل بالألِفِ واللامِ إذا كان مُفرَداً أو مُكَسَّراً أو مجمُوعاً بالألِفِ والتَّاءِ.

فإن كان مثنى أو مجمُوعاً بالواو[٤] والنون، فلا يخلو المعمولُ أن يكونَ ظاهِراً أو مُضمَراً، فإن كان ظاهِراً، جازَ فيه النَّصْبُ والجرُّ، سَواءٌ كان نكِرَةً أم مَعرِفَةً، بأيِّ جِهَةٍ تعرَّفَ، تقولُ في النكِرَةِ: هذان الضَّاربان رَجُلاً، بالنَّصْب، والضَّارِبَا رَجُلٍ، بالخفْضِ، قال الشَّاعرُ:

إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ المُسْتَوطِنَا عَدَنٍ ... فَإنَّنِي لَسْتُ يَوماً عَنْهُمَا بِغَنِي[٥]

وتقولُ: هؤلاءِ الضَّارِبُونَ رَجُلاً بالنَّصْبِ، والضَّارِبُو رَجُلٍ بالجرِّ، وتقولُ في المَعْرِفَةِ: هذان الضَّاربانِ الرَّجُلَ بالنَّصْبِ، والضَّارِبَا الرَّجُلِ بالجر، وهؤلاءِ / الضَّاربونَ الرَّجُلَ [٤٩/أ] بالنَّصْبِ، والضَّاربُو الرَّجُلِ بالجرِّ، وهو الأكثرُ، قرأ أكثرُ القُرَّاءِ: ﴿ وَالْمُقِيمِي

---

(١) في شرح المفصل ١٢٤/٢: « وقيل: إنه رأيٌ لسيبويه، وقد حكاه الرماني في شرح الأصول » وانظر في مذهب الرماني أيضاً: شرح التسهيل ٨٦/٣، وشرح الكافية ٢٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٤/٢، والهمع ٢٧٥/٤.

(٢) المفصل ١٠٥ - ١٠٦ . قال ابن مالك: « الظاهر أصل والمضمر نائب عنه، ولا ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المنوب عنه، فمذهب الزمخشري في هذا ضعيف » .

(٣) الأصول ١٤/١، وقد أخبَرَ ابنُ السَّرَّاجِ أن أبا العباس رَجَعَ عن رأيه هذا .

(٤) في الأصل: « بالألف » وهو خطأ .

(٥) من البسيط، ولم أهتد إلى قائله، والبيت في شرح التسهيل ٨٥/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣، والمساعد ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤ .

الصَّلَوٰةِ﴾[1] بجرِّ «الصَّلاة»، وقال الشَّاعرُ:

لَيسَ الأَخِلاَّءُ بِالُمصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الوُشَاةِ وَلَو كَانُوا ذَوِي رَحِمِ[2]

فإنْ نَصَبْتَ، فَلَكَ إثبَاتُ النُّونِ، كمَا تَقَدَّمَ في المُثُلِ، ولكَ حَذْفُهَا لِطُولِ الصِّلَةِ؛ لأنَّ الأَلِفَ واللامَ مَوصُولَةٌ، قال الشاعرُ:

قَتَلْنَا نَاجِياً بِقَتِيلِ عَمْرٍو وَخَيرُ الطَّالِبِي التِّرَةَ الغَشُومُ[3]

رواهُ ابنُ جنِّي[4] بنَصْبِ «التِّرَةَ»، ويكونُ حَذف النُّونَ لِطُولِ الصِّلَةِ، والغَشُومُ: خَبَرُ «خَيْرُ». قالَ الآخَرُ:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِم مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ[5]

---

(١) سورة الحج: من الآية: ٣٥، وهي قراءة السبعة، ويُقرأُ شاذاً بنصبها. انظر مختصر الشواذ: ٩٥، وإعراب القراءات الشاذة: ١٣٨/٢ - ١٣٩ .

(٢) من البسيط، ولم أهتد إلى قائله، انظر: شرح التسهيل ٨٥/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣، والمساعد ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤ .

(٣) البيت من الوافر، وقد ورد العجز منه في حماسة البحتري: ٣٠ بصدر مختلف مع عدة أبيات منسوبة إلى الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط، وصدرُه فيها:

لكَ الويلاتُ أَورِدْنَا عليهِ

وكذلك ورد في أمالي القالي ٣١٦/١ مع عدة أبيات منسوبة إلى عبد الرحمن بن زيد، وصدره فيها:

غَشُومٌ حينَ يُبصَرُ مُستَقَادُ

وانظر التنبيه على الأمالي ٩١-٩٢، والشاهد في: المحتسب ٨٠/٢، وشرح التسهيل ٧٢/١، واللسان (غشم، حلم)، والهمع ١٦٨/١ .

(٤) في المحتسب ٨٠/٢ .

(٥) من المنسرح، وقد نُسِبَ هذا البيت إلى عدد من الشعراء، وهو في ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ٢٣٨، وانظر كلام المحقق في نسبته ص: ١١٤-١١٥، وقد نص العلامة البغدادي رحمه الله في الخزانة ٢٧٥/٤، على أنه لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي الجاهلي، جد عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يخاطب مالك بن عجلان، وانظر كلام البغدادي في نسبة البيت ص: ٢٨٢-٢٨٣ من هذا الجزء .

=

بنَصْبِ « عَورَةَ »، والوَكَفُ: العَيْبُ، ويُرْوَى: نَطَفُ، بالنُّونِ المفتوحَةِ وهوَ التُّهْمَة.

وقَرَأَ الحسَنُ وبَعْضُ رُوَاةِ أبي عَمْرٍو(١) ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةَ ﴾ ، وإنْ جَرَرْتَ فَلاَ بُدَّ مِنْ حَذْفِ النُّونِ؛ لأَنَّهَا بمنزلةِ التَّنوين، ولا يَثْبُتُ التَّنوينُ معَ الإضافة .

فالحاصِلُ أَنَّكَ إنْ أَثْبَتَّ النُّونَ، فلَيسَ إلاَّ النَّصْبُ، وإنْ حَذَفْتَهَا، جَازَ النَّصْبُ على أنَّ حَذْفَ النُّونِ لتخفِيفِ الصِّلَةِ، فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحْذَفْ، وجَازَ الجَرُّ على أنَّ النُّونَ حُذِفَتْ للإضافةِ، فهي غيرُ مَوجودةٍ لا في اللَّفظِ ولا في التَّقديرِ .

فإنْ كان المعمُولُ ضَميراً نحو: الضَّارِبَاكَ والضَّارِبُوكَ، لَزِمَ حَذْفُ النُّونِ، وجَازَ النَّصْبُ والجَرُّ بلَحْظَيْنِ مختَلِفَيْنِ عندَ سيبويهِ(٢) والجمهورِ، فمَنْ نَصَبَ، جَعَلَ حَذْفَ النُّونِ لطُولِ الصِّلَةِ، ومَنْ جَرَّ، جَعَلَ حَذْفَهَا للإضافة .

وذَهَبَ الجَرْميُّ والمازنيُّ(٣) والمبرِّدُ(٤) إلى أنه في مَوضِعِ جَرٍّ فقط، ودليلُهُم: أنَّ حَذْفَ

والشاهد في: الكتاب ١٨٦/١، ٢٠٢، وشرح أبياته ٢٠٥/١، وفرحة الأديب ١٦٦، وإصلاح المنطق ٦٣، وتهذيبه ١٧٤، وأدب الكاتب ٣٢٤، والمقتضب ١٤٥/٤، والإيضاح ١٧٥، وإيضاح شواهده ١٦٧/١، وغيرها، والقصيدة كاملة في جمهرة أشعار العرب ٦٧٣/٢ .

(١) تنظر القراءة في مختصر الشواذ ٩٥، والمحتسب ٨٠/٢، والمحرر الوجيز ٢٧٩/١٠، والبحر المحيط ٣٦٩/٦ .

(٢) الكتاب ١٨٧/١ . وانظر شرحه للسيرافي ٣٥٩/١ (مخطوطة دار الكتب ١٣٦ نحو)، وشرحه للرماني ٤٤٥/١ (رسالة دكتوراه) .

(٣) جاء في حاشية الكتاب ١٨٨/١ ما نصه: « وقد جاء بعد هذا الشاهد [أي قول الشاعر: ولم يرتفق والناس محتضرونه ...] في الأصل: (وذكر أبو عثمان والزيادي أن الأخفش كان يقول: لا يكون الكاف في « الضاربك » إلا في موضع نصبٍ؛ لأنَّ المضمرَ لا ميكن معه إظهار النون، فهو يعاقب، مثل الواحد، والجرمي والمازني لا يرونه إلا مجروراً، وهو مذهب أبي العباس » ا.هـ . وانظر شرح الكتاب للرماني ٤٤٥/١ (رسالة دكتوراه) .

ولم يتعرض المؤلف هنا إلى رأي الأخفش القائل: إنه في محل نصب لا غير. انظر: الانتصار: ٨٥ (مطبوع)، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٩/١ (مخطوطة دار الكتب ١٣٦ نحو)، وشرحه للرماني ٤٤٥/١ (رسالة دكتوراة) .

(٤) ينظر: البسيط ١٠٤٨/٢، والملخص: ٣٠٣، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٤/٢. وانظر كتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ١٨٣ .

النُّونِ أصْلُهُ أن يكونَ للإضافةِ / لا للطُّولِ، فيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ علَى الأصْلِ . [٤٩/ب]

ونَقَلَ ابنُ مالكٍ[1] الإجماعَ على جَوازِ النَّصْبِ والجَرِّ، فإنْ أرادَ إجماعَ الأكْثَرِينَ، فَبَيِّنٌ، وإن أرادَ إجماعَ النَّحْوِيِّينَ كُلِّهِم، فقَدْ خالَفَ مَنْ ذكَرْنَاهُ .

وأما إثباتُ النُّونِ معَ الضَّميرِ، فلا يجوزُ إلا ضرورةً، قالَ الشَّاعرُ:

٥ هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ إِذَا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا[2]

وتأوَّلَ المُبَرِّدُ[3] هذا بأنْ قالَ: الهاءُ في «الآمِرُونَهُ» هاءُ السَّكْتِ، وليسَتْ بضميرِ مَفعُولٍ به، وأُجريَ الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[4]: والأولى أنْ يُقالَ: إنَّ الهاءَ هنَا مفعُولَةٌ، لا هاءُ السَّكْتِ؛ لأنَّكَ إذا جَعَلْتَهَا مفعُولَةً كَانَ فيه ضرورةٌ واحدةٌ، وهي إثباتُ النون، وإذا جَعَلْتَهَا للسَّكْتِ، كَانَ فيه ثلاثُ ضروراتٍ: إجراءُ الوَصْلِ

١٠ مُجرَى الوَقْفِ، وإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ في المُعْرَبِ، وتحريكُ هاءِ السَّكْتِ .

فإنْ قُلْتَ: فما الفَرْقُ بينَ المعمُولِ إذا كانَ ظاهِراً جازَ معَهُ إثباتُ النُّونِ، وبينَهُ إذا

---

(٤) يبدو أن أبا العباس قد رجع عن رأيه هذا، وأخذ برأي سيبويه، حيث نقل عنه ابنُ ولاد في الانتصار: ٨٥ (المطبوع) قولَه: «ولكن القول كما قال سيبويه في أن الوجه فيه أن يكون جراً، ويجوز أن يكون نصباً في قول مَن قال:

الحَافِظو عَورَةَ العَشِيرةِ ...

والقول ما قال محمد بن يزيد، وهو مذهب سيبويه» .

(١) شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٢) من الطويل، قال سيبويه عن هذا البيت: «وزعموا أنه مصنوع» ، وانظره في الكتاب ١٨٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢، والكامل /٤٦٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٤، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وضرائر الشعر: ٢٧، وشرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والبسيط ١٠٥٠/٢، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والخزانة ٢٦٦/٤، ٢٦٩ . ومُعظَم: اسم مفعول، وهو الأمر الذي يعظم دفعه. ويروى: «إذا ما خشوا من معظم الأمر مفظعا».

(٣) الكامل ٤٦٨/١ - ٤٦٩، وانظر البسيط ١٠٥٠/٢ .

(٤) انظر: ضرائر الشعر: ٢٨ مع اختلاف العبارة .

كَانَ مُضْمَراً لم يَجُزْ؟

فالجوابُ: أنَّ النونَ تَلْحَقُ الاسمَ بعدَ كَمَالِهِ لِتَفْصِلَهُ عَمَّا بَعْدَهُ، فهو يَطْلُبُ الانفصالَ، والضميرُ يَطْلُبُ الاتصالَ بما قَبْلَهُ، فَلَمْ يُمْكِن الجمْعُ بينَهُمَا؛ لما في ذلكَ مِنَ التَّدَافُعِ، فَلَزِمَ حَذْفُهُ لذلك[1].

٥ فإن كانَ اسمُ الفاعِلِ مُجَرَّداً عن الألفِ واللامِ، فلا يخلُو أنْ يُرَادَ به الماضِي أو الحالُ أو الاستقبالُ، فإن أُريدَ به الماضي، لم يَعمَلْ على الصَّحيحِ، وتَجبُ الإضافةُ، ويصيرُ مَعرِفَةً بالإضافةِ إنْ أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ،وقد تَقَدَّمَ ذلك[2]،وسواءٌ كانَ اسمُ الفاعل مُفْرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً، وما بعدَهُ ظاهِرٌ أو مُضمَرٌ، تقُولُ: هذا ضاربُ / زَيدٍ أمسِ، [٥٠/أ] وضارِبُكَ، وضارِبَا زيدٍ، وضارِبَاكَ، وضارِبُو زيدٍ، وضارِبُوكَ، كلُّ ذلك بالجرِّ على ١٠ الإضافة، فالتنوينُ والنُّونُ ساقِطَانِ لها .

فإنْ كانَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ، فلا يخلُو المعمُولُ أن يكونَ ظاهراً أو مُقَدَّراً، فإن كانَ ظاهراً، جازَ فيه النَّصْبُ مُطْلَقاً، والجرُّ إنْ لم يُفصَلْ بينَهُمَا، وسواءٌ كانَ المعمُولُ نَكِرَةً أم مَعرِفَةً بأيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ التَّعريف، وسواءٌ كانَ اسمُ الفاعِلِ مُفْرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً تقولُ: هذا ضارِبٌ رَجُلاً، بالنَّصْبِ، وضارِبُ رَجُلٍ، بالجرِّ، وضارِبَان ١٥ رَجُلاً، وضارِبَا رَجُلٍ، وضارِبُونَ رَجُلاً، وضارِبُو رَجُلٍ، وكذلك إذا كانَ المعمُولُ مَعْرِفَةً مِنْ أيِّ المعارِفِ كانَ، يَسقُطُ التنوينُ والنونُ معَ الإضافة، ويَثْبُتَانِ مَعَ النَّصْبِ، ولا تَسْقُطُ النُّونُ معَ النَّصْبِ إلا في شذوذٍ، كقرَاءةِ أبي السَّمَّالِ العَدَوِيِّ[3]: ﴿لَذَائِقُوا

---

(١) هذا من كلام ابن هشام الخضراوي نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٦/٣ .

(٢) انظر: ما سبق صفحة: ١٤٧ .

(٣) هو قَعْنَبُ بنُ أبي قَعْنَبٍ العَدَوِيُّ البصري، كان إماماً في العربية، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد الأنصاري، توفي في حدود الستين ومائة. أخباره في: غاية النهاية ٢٧/٢، وبغية الوعاة ٢٦٥/٢.

العَذَابَ﴾[1] بنَصْبِ « العذابَ » مـعَ سُقوط النـونِ مِـن «لَذَائِقُـو» . وقـرأَ غـيرُهُ: ﴿غَـيرُ مُعْجِزِي اللَّهَ﴾[2] بنَصْـبِ الجلالـة، معَ حَـذْفِ النون مِـن « مُعْجِـزِي »، وقُـرِئَ: ﴿إِنَّـا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾[3] بنَصْبِ « الناقة ». وقال الشَّاعِرُ:

وَمَسَــامِيحُ بِمَا ضُــنَّ بِــهِ   حَابِسُو الأَنفُسَ مِن سُوءِ الطَّمَعْ[4]

بنَصْبِ « الأَنْفُسَ ». وقال الآخَرُ:

يَقُولُونَ ارْتَحِلْ فَتَرَى قُرَيشاً   وَهُمْ مُتَكَنِّفُو البَيْتَ الحَرَامَا[5]

بنَصْبِ « البَيْتَ » فهذا كلُّهُ شَاذٌّ لا يُقَاسُ عليه .

فإن فُصِل بينَ اسمِ الفـاعلِ ومعمُولِـهِ، تَعيَّـنَ النَّصْـبُ، وامتَنَعَـت الإضافـةُ؛ لأنـه لا

---

(١) سورة الصافات: من الآية: ٣٨، وتنظر القراءة في: مختصر الشواذ ١٢٧، والمحتسب ٨١/٢، والبحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(٢) سورة التوبة: من الآية:٢، ٣. وروَى هذه القراءةَ أبو زيد عن أبي السَّمَّال أو غيره. المحتسب ٨٠/٢ .

(٣) سورة القمر: من الآية: ٢٧، وقد ذكرها العكبري في إعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢، ولم أقف على قارئها، لكن يبدو أنه أبو السمال صاحبُ القراءتين السابقتين .

(٤) البيت من الرمل، وهو لسُويد بن أبي كـاهل اليشكري، (شاعرٌ متقدمٌ، من مخضرَمي الجاهلية والإسلام، عدَّهُ ابنُ سلاَّم في الطبقة السادسة وقرنه بعنترة. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١٥٢/١، والأغاني ١٠٢/١٣، والخزانة ١٢٥/٦) .

والبيت في ديوانه: ٢٦٩، وشعره: ٦٦٢ (ضمن ديوان بني بكر)، وروايته: « حاسِرُو الأنفسَ عن سوء .. » ، وهو من قصيدة طويلة في المفضليات ١٩٠، وانظر شرحها لابن الأنباري ٣٩٤، وشرحها للتبريزي ٨٨٨/٢. وانظر الشاهد في: المحتسب ٨٠/٢، وشرح التسهيل ٧٣/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣ . ومساميح: جمع مسمح ومسماح، من السماحة . .

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد في: ضرائر الشعر: ١٠٧، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠١/٣ .

يُفصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، قالَ الله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(١)

فإنْ جاءَ الجرُّ معَ الفَصْلِ فهوَ شَاذٌّ، ويكونُ ممَّا وقعَ فيه الفصلُ بين المضافِ والمضافِ / إليه، فمِنْ ذلك قراءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾(٢) بنَصْبِ « وَعْدَه» [٥٠/ب] وخَفْضِ «رُسُلِهِ» بإضافةِ اسمِ الفاعل، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مَشْمَعِلْ

طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادِ الكَسِلْ(٣)

بخفضِ « زَادِ» على الإضافة، ووقعَ الفَصْلُ بـ« ساعاتِ الكَرَى» وهو منصُوبٌ بالكَسْرَة، والمشْمَعِلُّ: المبَادِرُ إلى الشَّيء .

فإنْ كانَ المعمُولُ ضميراً، فلا يخلُو أن يكونَ مُنفصِلاً أو متَّصِلاً ، فإن كانَ مُنفصِلاً تعيَّنَ النَّصْبُ كقولكَ: الدِّرْهَمُ زَيدٌ مُعطِي عَمْرو إيَّاهُ، فإنَّ الجَرَّ بالإضافةِ لا يكونُ إلاَّ معَ الاتِّصَالِ، والاتِّصَالُ هُنَا غيرُ مُمْكِنٍ، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:

لاَ تَرْجُ أو تَخْشَ غَيْرَ الله إنَّ أخاً وَاقِيكَهُ الله لاَ يَنْفَكُّ مَأْمُونَا(٤)

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٣٠ .

(٢) سورة إبراهيم: من الآية: ٤٧، وتنظر القراءة في معاني القرآن للزجاج ١٦٨/٣، والكشاف ٣٠٨/٢، والمحرر الوجيز ٢٦٦/٨، والبحر المحيط ٤٣٩/٥ . وقد أجاز بعض المتأخرين الفصل بين المضاف والمضاف إليه في بعض المسائل، كما في هذه القراءة. انظر: أوضح المسالك ١٨٢/٣ .

(٣) بيتان من الرجز لجُبَار بن جزء بن ضرار، ابن أخي الشَّمَّاخ الشَّاعرِ المشهور، ونُسبَا في بعض المصادر إلى الشَّمَّاخ نفسِه، والأول منهما في ديوانه: ٣٨٩ . والشاهد في: الكتاب ١٧٧/١، وشرح أبياته ١٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢، والكامل ٢٥٨/١، والإيضاح ٢١٠، وإيضاح شواهده ٢٢٩/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٥-١٧٦، وأمالي ابن الشجري ١٩٠/١، ٥٧٦/٢، وشرح المفصل ٤٦/٢، وشرح الجمل ٥٤٩/٢، ٦٠٥، وشرح التسهيل ٨٥/٣، والخزانة ٢٣٣/٤، ويُروَى: « زَادَ الكَسَلْ » بالنصب، وعليها يَفُوتُ الاستشهادُ .

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظره في شرح التسهيل ١٥٣/١، ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والمساعد ٢٠١/٢، والمقاصد النَّحْويَّة ٣٠٨/١، والتصريح ١٠٧/١ .

فالهاءُ في « وَاقِيكَهُ » ضميرٌ غيرُ مُتّصِلٍ باسمِ الفاعل، فهو مَوضِعُ نَصْبٍ لا غيرُ .

فإنْ كانَ الضَّميرُ مُتّصلاً نحو: زَيدٌ ضَارِبُكَ، فَمَذْهَبُ سيبويهِ[١] والمحقِّقِينَ أنَّه في محلِّ جَرٍّ بالإضافةِ، سواءٌ كان اسمُ الفاعلِ مُفْرَداً أو مثنّىً أو مجموعاً؛ لأنَّ التنوينَ والنُّونَ قد سَقَطَا[٢]، وسقوطُهُمَا معَ الظَّاهِرِ الذي هو الأصلُ يُوجِبُ الجَرَّ على الإضافةِ، فمَعَ المُضْمَرِ الذي هو الفَرْعُ أَوْلَى .

وذهَبَ الأخفَشُ وهِشَامٌ[٣] إلى أنَّ الضَّميرَ في محلِّ نَصْبٍ؛ لأنَّ المقتضِي للمفعوليَّة بَاقٍ وهو اسمُ الفاعلِ، فيُحمَلُ علَى مَا يَقتضِيهِ العامِلُ، واعتَذَرَا عن سُقُوطِ التَّنوينِ والنُّونِ: بأنَّهُ يُمْكِنُ اتِّصَالُ الضَّميرِ بالعامِلِ لا للإضافَةِ .

والصَّحيحُ عندَهُم مَذْهَبُ سيبويهِ؛ لأنَّ حَمْلَ الفَرْعِ على الأَصْلِ هو الجارِي على القَوَاعِدِ، ومَا ادَّعَاهُ الأخفَشُ وهشَامٌ خِلاَفُ الأَصْلِ؛ لأنَّ الأَصْلَ في سُقُوطِ التنوينِ والنونِ الإضافةُ، لا تَمْكِينُ اتِّصالِ الضَّميرِ.

ولا يجوزُ ظهورُ / التَّنوينِ ولا النُّونِ معَ الضَّميرِ المتَّصِلِ، فَلاَ يُقَالُ: ضَارِبُنْهُ[٤]، [٥١/أ] بإثباتِ التَّنوينِ، ولا ضَارِبَانِهِ، ولا ضَارِبُونَهُ، بإثباتِ النُّونِ فيهِمَا إلا شَاذاً[٥]، خلافاً لهشَامٍ[٦]، فإنه يَرَى جَوازَ إثباتَ التَّنوينِ والنُّونِ معَ الضَّميرِ المتَّصلِ؛ لأنَّهُ عندَهُ في مَوضِعِ نَصْبٍ، فَلا يَضُرُّ ظُهُورُ التَّنوينُ والنُّونُ عندَهُ، فَمِمَّا استدَلَّ بِهِ قَولُ الشَّاعِرِ:

---

(١) الكتاب ١/١٨٧ .

(٢) في الأصل: « سطا » .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/١٢٤، وشرح التسهيل ٣/٨٣، والبسيط ٢/١٠٤٨، والتذييل والتكميل ٣/٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٦، والمساعد ٢/٢٠١، والهمع ٥/٨٣ .

(٤) أصل « ضارِبُنْهُ » : ضاربٌ، فلما اتَّصلَ الضميرُ، كُتِبَ التنوينُ نوناً .

(٥) انظر: المحتسب ٢/٢٢٠ .

(٦) انظر رأيه في: شرح الكافية ١/٢٨٣، والتذييل والتكميل ٣/٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧، والمساعد ٢/٢٠١، ونتائج التحصيل ٢/٥٧٧ .

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي[١]

فقال: « أَمَسْلِمُنِي » بإثبات التّنوين[٢]. وقال الآخَرُ:

أَلاَ فَتًى مِنْ سَرَاةِ النَّاسِ يَحْمِلُنِي وَلَيسَ حَامِلُنِي إلاَّ ابْنُ حَمَّالِ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٥٧/٦: « لم أقف على قائله، ولا على تتمته»، وذكر أبو حيان في تذكرة النحاة ٤٢٢ عن أبي محمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) في كتابه « زلاتُ العلماء » نسبة هذا البيت مع أبيات أخرى إلى يزيدَ بنِ مخرِّمٍ الحارثي، ونقَلَ عنه قولَه - يتهمُ الفرَّاءَ - : « دمَّر الفراءُ على هذا البيت، وغيَّرَ ضرْبَهُ ليَجْعَلَ (أَمُسلِمُني) باباً من أبواب النحو ...». وأصل هذا ما جاء في إعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٣ قال: « وأما البيت الذي أنشده الفراء فالقول فيه ما حكاه أبو إسحاق، قال: أنشدنا محمد بن يزيد: « أأسلمني » ... » وانظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٤، وفيه: « أيسلمني » .
وعقَّبَ البغدادي على كلام الغندجاني فقال: « وأنا لا أقبل هذه الحكاية، فإن الفراءَ أجلُّ من أن يُذكَرَ بمثل هذه النقيصَةِ، ومَنْ هُوَ أبو محمد حتى يفتريَ على الفراءِ، ويُنقَلَ كلامُهُ ويُقْبَلَ ؟ » ونقلَ السيوطيُّ في شرح شواهد المغني ٧٧٠/٢، كلامَ الأسود الغندجاني، وأَقَرَّهُ .
ويزيد بن محمد وقيل: بن مخرم الحارثي، هو شاعرٌ جاهلي كثير الشعر، يعرف بـ (ابن فكهة) وهي جدته أم أبيه. انظر: معجم الشعراء ٤٩٤. وانظر الشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٨٠، والمحتسب ٢٢٠/٢، والمقرب ١٣٨، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والمغني ٤٥٠، والمقاصد النّحويَّة ٣٨٥/١، والهمع ٢٢٥/١، ونتائج التحصيل ٥٧٦/٢ . وشراحي: أراد شراحيل، فحذف اللام على جهة الترخيم في غير النداء، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٢٣/٣: « وهذا من أقبح الضرورات » .

(٢) يرى ابن مالك رحمه الله أن النون هنا هي نون الوقاية لحقت الصفة تشبيهاً بالفعل، وليست تنويناً، كما نص المؤلف، وعليه أغلب النحويين . انظر: شرح التسهيل ١٣٨/١ .

(٣) من البسيط، وقائله أبو محلّم التميمي السَّعدِي، واسمه: محمد بن هاشم بن عوف، أعرابي راوية، كان أحفظ الناس، وأعلمهم بالشعر واللغة، توفي سنة ٢٤٨هـ .أخباره في معجم الشعراء ٤٢٨، والفهرست ٦٩ . والشاهد في: الكامل ٤٦٧/١، والإنصاف ١٢٩/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والخزانة ٢٦٥/٤، ٣٩٦/٥. ويروى: (وليس يحملني) وعليها يفوت الاستشهاد .

فقال: «حاملني» بإثبات التّنوين. وقال الآخَرُ:

وَلَيسَ بِمُعْيِينِي وَفي النَّاسِ مُمْتِعٌ   رَفِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ رَفِيقُ(١)

فقال: «بمعييني» بإثبات التّنوين. وقال الآخَرُ:

هَلِ اللهُ مِنْ سَرْوِ العَلاةِ مُرِيحُني   وَلَمَّا تَقَسَّمْنِي النَّبَارُ الكَوَانِسُ(٢)

فقال: (مريحني) بإثبات التنوين. وقال الآخر:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ   جَمِيعاً وَأَيدِي المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ(٣)

فقال: «محتضرونه» بإثبات النُّون. وهذا كُلُّهُ عندَ الجمهورِ ضَرُورَةٌ لا يُقَاسُ علَيه.

فإنْ قُلْتَ: قد ظَهَرَ مِمّا تَقَدَّمَ أنَّ الضميرَ المتّصلَ باسم الفاعل، لا يجـوزُ فيه إلا الجرُّ بالإضافة على الصَّحيح، وقد أَجازُوا أنْ تقولَ: المُحْسِنُ زَيدٌ كائنُهُ، والمُحْسِنُ زَيدٌ كائِنٌ

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ١٣٨/١، وشواهد التوضيح ١١٨، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، وشرح الأشموني ١٢٦/١ . ويروى عجزه: « رفيقٌ إذا أعيا رفيقٌ وممتعُ » .

(٢) من الطويل، ولم أهتد إلى قائله، وهو في معاني الفراء ٣٨٦/٢، والمعاني الكبير ٦٧٧/٢، وضرائر الشعر ٢٧، وارتشاف الضرب ٢٧١/٣ . وسرو العلاة: اسم موضع (معجم البلدان ٢١٧/٣)، والنِّبارُ: جمع نِبْر، وهي دوبية شبيهة بالقراد (اللسان - نبر)، وفي الأصل كتبت: (البنان) .

(٣) من الطويل، قال المبرد في الكامل ٤٦٨/١: إنه مصنوع، وهو في الكتاب ١٨٨/١، والنكت عليه ٢٩٥/١، والمسائل الحلبيات ٣٢١، والتبصرة ٢٢٤/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٥، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والخزانة ٢٧١/٤ . والارتفاق: الاتكاء على المرفق، والمعتفون: الذين يطلبون المعروف والإحسان، يقال: عفوته؛ أي: أتيته أطلب معروفه، والرواهق: جمع راهقة، من رهِقَه — من باب تعب - إذا غشيه وأتاه، ورهقه بمعنى أدركه وقرب منه أيضاً. (الخزانة) ، يقولُ: غشيَهُ المعتفُون (وهم السائلون) واحتضَرَه الناسُ جميعاً للعطاء، فجلَسَ لهم جلوسَ متصرِّفٍ متبذِّلٍ، غيرَ مُرتفقٍ مُتَوَدِّع .

وعند المبرد في الكامل ٤٦٨/١-٤٦٩ أن الهاء في « محتضرونه » هاءُ السكت، فأجراها في الوصل مجراها في الوقف، وشبهها بهاء الكناية لثباتها في الوصل فحرَّكها. قال الأعلم: « وكلا الوجهين بعيد ». تحصيل عين الذهب ١٥٧، وانظر النكت ٢٩٥/١ .

إِيَّاهُ، فقد اتَّصَلَ الضميرُ باسم الفاعل، وجازَ فيه الوجهَان: الاتـّصالُ على الإضافة، والانفصَالُ على المفعُوليَّةِ ؟

فالجوابُ:أنَّ كَلامَنَا فيمَا تقدَّمَ إنَّمَا هُو في الضَّميرِ الذي هُو مفعولٌ بِهِ،والضَّميرُ / [٥١/ب] في هذه المسألَةِ خَبَرُ «كان» ، فهُوَ ذُو وَجْهَين؛ فَمَنْ وَصَلَهُ وَجَرَّهُ بالإضافة، فَلِشَبَهِهِ بالضَّمير المفعُولِ، ومَنْ فَصَلَهُ، فَلِكَونِهِ فِي الأَصْلِ خَبَراً، وا لله أعلَمُ . ٥

المسألة الثامنة: في تقديم معمول اسم الفاعل عليه:

وهو في ذلكَ كالفِعْلِ، فحيثُ يجوزُ تقدِيمُ المعمُولِ على الفعلِ، يجوزُ تقديمُهُ على اسمِ الفاعل، وقد تقَدَّمَ ما يَمْنَعُ التَّقدِيمَ في باب المفعُولِ[1]، فتقولُ: هذا زَيداً ضَارِبٌ، كمَا تقولُ: هذا زَيداً يَضْرِبُ، إذ لا مَانِعَ منَ التَّقديم، ولا يجوزُ في مثل: أَضَارِبٌ زَيدٌ عَمْراً: عَمْراً أَضَارِبٌ زَيدٌ، كما لا يجوزُ في مثل: أَيَضْرِبُ زَيدٌ عَمْراً: عَمْراً أَيَضْرِبُ زَيدٌ، إلاَّ أنَّ اسمَ الفاعلِ له خصائِصُ دونَ الفِعلِ، تمنَعُ مِنْ تقدِيمِ مَعْمُولِهِ، لا بُدَّ مِنَ الكلامِ عليهَا، فنَقُولُ: ١٠

لا يخلُو اسمُ الفاعل أَنْ يكونَ بالألف واللامِ، أو لا، فإنْ كانَ بالألف واللامِ، فلا يخلُو المعمُولُ أنْ يكونَ مفعُولاً صريحاً أو ظرْفاً أو مجروراً :

فإنْ كانَ مفعُولاً صريحاً، فلا يجوزُ التَّقديمُ، فلا يُقالُ في قولكَ: هذا الضَّارِبُ زَيداً: هذا زَيداً الضَّارِبُ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ موصولةٌ، و«ما» في حَيِّزِ الموصُولِ لا يَتَقَدَّمُ عليه. ١٥

فإنْ كان ظرْفاً أو مجروراً، ففي تقدُّمِهِ عليه خِلاَفٌ، فإذا قُلْتَ: هذا الضَّارِبُ زَيداً في الدارِ، فمِنْهُم مَنْ لَمْ يُجَوِّزْ تقديمَهُ[2]، فلا يُقالُ: هذا في الدَّارِ الضَّارِبُ زَيداً؛ لأنَّ

(١) ذكره المصنف في السفر الثاني من هذا الشرح ، وهو في الجزء المفقود منه .

(٢) وهم البصريون. انظر: اللامات للزجاجي: ٥٨، وإعراب القرآن ٢/٣٢٠، والمسائل البغداديات: ٥٥٣،

الألفَ واللامَ مَوصُولةٌ، ومنهُم مَنْ أجازَ[١]؛ لأنَّ الظرفَ والمجرورَ يُتَّسعُ فيهمَا مَالَمْ يُتَّسعْ في غيرِهِمَا[٢].

فإنْ كانَ بغيرِ ألِفٍ ولامٍ، فلا يخلُو أن يكونَ مجروراً بالإضافةِ، أو بحرفِ جرٍّ، فإنْ كانَ مجروراً بالإضافة فلا يخلُو المضَافُ أنْ يكونَ «غير» / أو «جدّ» أو «حقّ»[٣] أو [٥٢/أ] «أوّل»، أو غيرَ ذلك من الأسماء، فإنْ كان واحداً ممَّا ذُكِرَ، فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ أجَازَ ٥ التَّقديمَ[٤]، ومنهُم مَنْ مَنَعَ، فتقولُ على مَنْ جَوَّزَ: هذا زَيداً غيرُ ضاربٍ، الأصلُ: هذا غيرُ ضاربٍ زَيداً، وتقولُ في الباقي على جِهَةِ التَّقديمِ: هذا زَيداً جدُّ ضَارِبٍ، وهذا زَيداً حَقُّ ضَارِبٍ، وهذا زَيداً أوَّلُ ضَارِبٍ، والصَّحيحُ المنْعُ[٥].

فإنْ كانَ المضافُ غيرَ هذِهِ الأربعة[٦] فلا يجُوزُ التَّقدِيمُ، لا تقولُ في قولكَ: «جاءَني غُلامُ مُلازِمٍ بَابَكَ»: جاءَني بَابَكَ غُلامُ مُلازِمٍ؛ لأنَّهُ يلزَمُ منه الفَصْلُ بينَ اسمِ الفاعل ١٠ ومعمُولِهِ بالمضاف وهو الغلام، بخلافِ الأربَعَةِ المتقَدِّمَةِ، فإنَّ المضافَ فيهَا عينُ المضَافِ إليه في المعْنَى، فكَأَنَّكَ لَمْ تَفْصِلْ بشَيءٍ، وقِيلَ: إنَّما جازَ التَّقديمُ في هذه المواضِعِ وإنْ كانَ الظَّاهِرُ عَدَمَ الجوازِ؛ لأنَّهَا في معْنَى كَلَامٍ لا يَمْتَنِعُ فيهِ تقدِيمُ المعمولِ، فحُمِلَتْ على ما هُوَ في معنَاهَا، فقولُكَ: هذا زَيداً غيرُ ضَارِبٍ، إنما جازَ فيه تقدِيمُ «زَيدٍ» وإنْ كانَ فيه الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بالمضَافِ؛ لأنَّهُ في مَعْنَى ما لا فَصْلَ فيه، ألا تَرَى ١٥ أنَّ المعْنَى: هَذا زَيدا[٧] تَارِكٌ دونَ ضَرْبٍ، وكذلكَ قولُكَ: هَذا زَيداً حَقُّ ضَارِبٍ، هو

---

(١) انظر مجالس ثعلب ٢٠٧/١، والغرة لابن الدهان ١٩٨/٢ (مخطوط).

(٢) شرح الجمل ٥٥٥/١.

(٣) في الأصل: «أحق».

(٤) انظر الارتشاف ١٨٩/٣.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢١٨/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣.

(٦) في الأصل: (الثلاثة).

(٧) في الأصل: (زيد).

في مَعْنَى: هَذا زَيداً ضَارِبٌ حَقّاً، وكذلكَ الباقي .

فإنْ كانَ اسمُ الفاعلِ مجروراً بحرفٍ، فلاَ يخلُو أنْ يكونَ زائداً أو غيرَ زائد، فإنْ كانَ زائداً نحو: ليسَ زَيدٌ بضَارِبٍ عَمْراً، فالمشهُورُ جوازُ التَّقديم، فتَقولُ: ليسَ زَيدٌ عَمْراً بضَارِبٍ، وحُكِيَ عن أبي العبَّاسِ المَنْعُ(١)، فإنْ كانَ غيرَ زائدٍ نحو: مَرَرْتُ بضَارِبٍ زَيداً، لَمْ يَجُز التَّقديمُ.

وأمَّا غيرُ المجرور فإنْ كانَ خبرَ مُبتَدأٍ وليسَ في المبتَدَأ ما يقتضِي التَّصديرَ، جازَ تقديمُ المعمولِ، فتقولُ في «هذا ضَارِبٌ زَيداً»: زَيداً هذا ضَارِبٌ، فإنْ كانَ في المبتَدَأ ما يقتَضِي التَّصديرَ نحو: لَزَيدٌ ضَارِبٌ / عَمْراً، مُنِعَ التَّقديمُ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا يَتَقدَّمُ ما بَعْدَهَا علَيهَا . [٥٢/ب]

فإنْ كان اسمُ الفاعلِ قد رَفَعَ ظاهِراً سَبَبيّاً نحو: زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْراً، فالبصرِيُّونَ والكِسَائِيُّ(٢) يجيزُونَ تقديمَ المعمولِ على المبتَدأِ، والفرَّاءُ(٣) يمنَعُ، فإن احتَوتْ الجُمْلَةُ على مُبْتَدأَينِ والثَّاني مِنْ سَبَبِ الأوَّلِ، واسمُ الفاعلِ خَبَرٌ عن الثَّاني نحو: زَيدٌ أَبُوهُ ضَارِبٌ عَمْراً، فالبَصريُّونَ يُجيزُونَ تقديمَ المفعولِ على المبتَدَأِ الأوَّلِ، فيقولُون: عَمْراً زَيدٌ أَبوهُ ضَارِبٌ، والكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ(٤) يمنَعَان التَّقديمَ. فإنْ عُطِفَ اسمُ فَاعِلٍ علَى فَاعِلٍ آخَرَ، وجُعِلاَ خبَراً عن تَثْنِيَةٍ نحو: الزَّيدَانِ ضَارِبٌ عَمْراً وَمُكْرِمُهُ، وكذلكَ لو عُطِفَ أَكثَرُ مِن اثنَين، وَجَعَلْتَ الجميعَ خَبَراً عن جَمْعٍ نحو: الزَّيدُون مُكْرِمٌ عَمْراً ومُوَقِّرُهُ ومُعِينُهُ، فالمنصُوصُ أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ المفعُولِ على اسمِ الفاعلِ، فلا يُقالُ: الزَّيدانِ عَمْراً ضَارِبٌ ومُكْرِمُه، وكذلك في الجَمْعِ، قالُوا: لأنَّ الفعْلَ لا يَصِحُّ هنا لو قُلْتَ: هذانِ يَضْرِبُ زَيداً ويُكرِمُهُ، لم يَجُزْ .

---

(١) التذييل والتكميل ٢١٨/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣ .

(٢) انظر: المرجعين السابقين .

(٣) انظر: المرجعين السابقين .

(٤) انظر: المرجعين السابقين .

المسألة التاسعة: في تابع معمول اسم الفاعل:

وهذه المسألةُ قد أجْحَفَ بها ابنُ مالك في « التسهيل »[١] فلَمْ يَذْكُرْ مِنَ التّوابِعِ إلاّ العطفَ، ولم يذكُرْ منه إلاّ حكمَهُ مع اسمِ الفاعل الذي فيه الألِفُ واللامُ، وقد أحْكَمَ ابنُ عُصفورٍ هذه المسألَةَ في « المقَرَّب »[٢] ، وَذَكَرَ حكمَهَا بالنسبَةِ إلى التّوابعِ وإلى اسمِ الفاعِلِ على اختلافِهِ، ونحنُ نذكُرُها على نحو ذلكَ فنقولُ:

معمولُ اسمِ الفاعلِ لا يخلُو أن يكونُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً :

فإن كانُ مرفوعاً فليس في تابعِهِ إلاّ الرفعُ، تقولُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ قائِمٍ أبُوهُ الكريمُ نَفْسُهُ وعَمْرٌو،فـ« أبُوهُ » فاعِلٌ بـ« قائِم »،و« الكريمُ » نعتُهُ،و« نَفْسُهُ » تأكيدٌ له،و«عَمْرٌو» معطُوفٌ عليه، وهي كلُّها مرفوعةٌ؛ لأنَّهَا تابعةٌ لمرفوعٍ، / ولا مَوضِعَ لهذا المرفوعِ . [٥٣/أ]

فإنْ كان منصُوباً نحو: هذا ضَارِبٌ عَمْراً، فمَذْهَبُ البصريِّينَ أنه لا يُتبَعُ إلا على اللّفظِ، تقولُ: هذا ضَارِبٌ عَمْراً الكريمَ نفسَهُ وزَيداً، بالنَّصْبِ في جميعِ ذلكَ، وأجازَ الكوفيُّونَ والبغداديُّونَ[٣] الخفضَ في التّابعِ على تَوَهُّمِ إضافَةِ « ضَارِبٍ» إلى « عَمْرٍو » ، واستدَلُّوا علَى ذلكَ بقولِ امرئِ القَيسِ:

وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِن بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِـواءٍ أو قَديرٍ مُعجَّلِ[٤]

وجْهُ الدليل: أنَّ « صَفيفَ » منصوبٌ بـ« مُنضِجٍ » وأن « قديراً » مخفوضٌ بالعطف على توهُّمِ الخفْضِ في « صَفيف » بإضافة « مُنضِج » إليه، إذ تصحُّ إضافتُهُ إليه، ورُدَّ: بأن

---

(١) التسهيل: ١٣٨ .

(٢) المقرَّب ١٣٩-١٤٠ .

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٩٧ ـ ٩٨، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٦/٢ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٢٢، وهو من معلقته، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٩٧، وشرحها للنحاس ١٨٣/١، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٦/١، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، والمساعد ٢٠٦/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣/٧ .

المنصوبَ باسم الفاعل لا مَوضِعَ له من الإعرابِ يُخَالِفُ لفظَهُ، فيُعطَفُ علَيه، بل لفظُهُ ومَوضِعُهُ واحِدٌ، وشيءٌ آخَرُ: أنَّ العطفَ على توهُّمِ الخفضِ في المعطوفِ عليه مختَصٌّ بالضرورة كقولِهِ:

مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[(١)]

٥ فعَطَفَ « ولا ناعِبٍ » بالخفضِ على تَوَهُّمِ دخول الباء في « مُصلِحِين » ؛ لأنَّ خبرَ ليس يكثُرُ فيه الجرُّ بالباء .

وللبصريين في بيتِ امرئ القيسِ تأويلاتٌ أصحُّهَا: أنَّه على حذْفِ مُضافٍ معطُوفٍ على « مُنضِجِ » التقدير: مِنْ بَينِ مُنضِجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو مُنضِجَ قَديرٍ[(٢)]، وتكونُ «أو» بمعنى الواو؛ لأنَّ مخفوضَ «بَينَ» لا يُعطَفُ عليه إلا بالواو، ولا يستقيمُ المَعْنَى

١٠ إلا بتقدير هذا المضافِ؛ لأنَّكَ لو لم تُقَدِّرْهُ لَلَزِمَ منه أن تكونَ البَيْنِيَّةُ في معمُولِ اسمِ الفاعل، فيكونُ التقديرُ: مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ أَحَدَ هذين، وليس المعنى عليه، وإنما المعنى على / أنَّ البينيَّةَ إنما هي في الطُّهاةِ، فيستَلْزِمُ حَذْفَ المضَافِ كمَا تقَدَّمَ . [٥٣/ب]

الثاني من التأويلات: أنَّ « قديراً » مخفُوضٌ بالعطف على الجِوار، وهذا تأويلٌ بعيدٌ[(٣)].

---

(١) البيت للأخوص الرِّياحي، واسمه: زيد بن عمرو بن عتاب التميمي، شاعرٌ إسلامي فارس. والأخوص ـ بالخاء المعجمة ـ الغائر العينين، وينسب هذا البيت إلى الفرزدق، ولم أجده في طبعة ديوانه التي بين يدي. والشاهد في: الكتاب ١/١٦٥، ٣/٢٩، وشرح أبياته ١/٧٤، وإصلاح المنطق ١٥١، وتكملة الإيضاح ٤٨٢، وإيضاح شواهده ٢/٨٦٥، والخصائص ٢/٣٥٤، والإنصاف ١/١٩٣، وشرح التسهيل ١/٣٨٥، والخزانة ٤/١٥٨ وغيرها من المصادر، ويروى: «ولا ناعباً» وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) إيضاح الشعر: ٣٨٢ .

(٣) قال أبو حيان: « ولا حجة في ذلك... لأنه يمكن حمله على منضج على تقدير محذوف، أي: ومنضج قدير، فحذف وجعله كالثابت؛ لتقدم ذكره » التذييل والتكميل ٣/٢١٧ .

الثالث: أنه مَعطوفٌ على «شِواء»(١). ورُدَّ: بأنه يلزَمُ منه ما تقَدَّمَ مِن أنَّ البَيْنِيَّةَ تكونُ في معمولِ اسمِ الفاعل، والمعنى أنَّ البَيْنِيَّةَ إنما هي في الطُّهَاة، كما تقَدَّمَ. والطُّهَاةُ: جَمْعُ طَاهٍ، وهو الطَّبَّاخُ، والصَّفيفُ: ما صُفَّ من اللَّحْمِ لِيُشْوَى.

فإن كان المعمولُ مجروراً، فإن كان اسمُ الفاعل مما لا يَعمَلُ، فلا يكونُ التَّابعُ إلا مجروراً لا غيرُ؛ لأنَّ المجرورَ إذ ذاكَ لا مَوضِعَ له؛ لأنَّ الإضافةَ مَحْضَةٌ، فلا يُنوَى معها النَّصبُ، تقولُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ العاقلِ أبـي عبدِالله نفسِهِ أَمْسِ، فَتَخفِضُ بعدَهُ التَّوابعَ لا غيرُ.

فإن كان اسمُ الفاعل مما يَعمَلُ، فلا يخلُو المجرورُ أن تُتْبِعَهُ بنَعْتٍ أو تأكيدٍ أو عَطْفِ بيَانٍ أو عَطْفِ نَسَقٍ أو بَدَلٍ، فإن أَتْبَعْتَهُ بنَعْتٍ أو تأكيدٍ أو عَطْفِ بَيانٍ، جَازَ فيه وجهان: الخفضُ على اللَّفْظِ، والنَّصبُ على الموضِعِ، فتقولُ: مرَرْتُ بضَاربِ زَيدٍ العاقلِ نَفْسِهِ أبي عبدِالله، بخفضِ ذلك كلِّهِ على لَفْظِ «زَيد»، ونَصْبِهِ على الموضِعِ، أما الخفْضُ فَبَيِّنٌ، وأمَّا النَّصبُ فلأنَّهُ الأصلُ، والخفْضُ تخفيفٌ منه.

فإن أتبعْتَه بعطْفِ نسَقٍ أو بدلٍ، فلا يخلُو اسمُ الفاعل أن يكونَ بالألِفِ واللام أَوْ لا، فإنْ لم يكنْ فيه أَلِفٌ ولامٌ، فإنْ أتبعْتَه ببَدَلٍ لم يَجُزْ فيه إلا الخفْضُ حَمْلاً على اللفظِ، فتقولُ: مرَرْتُ بضَارب زَيدٍ أخِيكَ، لا يجوزُ في «أخيك» إلا الخفْضُ بالحَمْلِ على لفْظِ «زَيد»، ولا يجوزُ النَّصبُ بالحمْلِ على مَوضِعِهِ؛ لأنَّه وإنْ كان / في محلِّ [٥٤/أ] نَصْبٍ، فإنَّ البدَلَ على تقديرِ تَكرَارِ العامِلِ، والغَرَضُ أنَّ العامِلَ هنا اسمُ فاعلٍ غيرُ مُنوَّنٍ، فلَو قَدَّرْتَهُ مع المنصوب لكانَ التقديرُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ ضَارِبِ أَخاكَ، فكان اسمُ الفاعل غيرُ المنوَّنِ يَعمَلُ النَّصبَ، وذلك لا يجوزُ، فإن جاءَ منصُوباً حُمِلَ على إضمارِ فِعْلٍ، التقديرُ: يَضْرِبُ أَخاكَ.

---

(١) قال أبو حيان: «وهذا ليس بشيء؛ لأن البينية إنما هي في الطهاة لا في معمول اسم الفاعل ...» التذييل والتكميل ٣/٢١٧.

فإن أتبعْتَه بعَطْفِ نَسَقٍ، جَازَ حَمْلُهُ على اللفْظِ اتّفَاقاً، تقولُ: مَرَرْتُ بضَارِبِ زَيْدٍ وعَمْرٍو، بخفض «عمرو» على لفْظِ «زيد». وفي نصْبِهِ حمْلاً على الموضِعِ خِلافٌ؛ منهم مَنْ جَوَّزَهُ[1] بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوفِ خلافُ العامِلِ في المعطُوف عليه، وإذا كان العامِلُ في المعطُوف خلافَ العامِلِ في المعطُوف عليه، فلا يَلزَمُ منه عَمَلُ اسمِ الفاعلِ وهو غيرُ مُنَوَّنٍ، إذ العاملُ خلافُهُ، فيكونُ مُنَوَّناً، ومنهم مَنْ مَنَعَ[2]، وهو الصحيحُ، بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوف هو العامِلُ في المعطوف عليه بوَسَاطةِ حرف العَطْفِ، فيلزَمُ منه إذا عَطَفْتَ على الموضِعِ أنْ تُعْمِلَ اسمَ الفاعل وهو غيرُ مُنَوَّنٍ في المعطوف، فإنْ جاء ما ظاهِرُهُ ذلك، كان على إضمارِ فِعْلٍ، أي: ويَضرِبُ عَمْراً.

فإنْ كان اسمُ الفاعل فيه الألِفُ واللامُ، فلا يخلُو أن يكونَ مُثنًى أو مجموعاً بالواو والنون، أو لا، فإنْ كان مُثنًى أو مجموعاً بالواو والنُّون، جاز فيه الخفْضُ على اللفْظِ، والنَّصْبُ على المَوضِعِ[3]، تقولُ: هذان الضَّارِبا زَيدٍ أخيكَ وعَمْرٍو، بخفض «الأخ» و«عمرو» ونصبِهِما، وسواءٌ في ذلك كونُ المعمول مُعرَّفاً بالألِفِ واللام، أو الإضافة إلى ما هُمَا فيه، أو لا يكونُ كذلك، وإنما جاز هنا الحمْلُ على الموضِعِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل إذا قُدِّرَ مع التابعِ، جاز أنْ يَعمَلَ فيه النَّصْبَ لأجْلِ حذْفِ / النُّون. [٥٤/ب]

---

(١) كالأعلم . انظر: التذييل والتكميل ٢١٧/٣، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٧/٢.

(٢) وهذا مذهب سيبويه رحمه الله، قال: «وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً». انظر: الكتاب ١٦٩/١، والمراجع السابقة .

(٣) وذهب إليه ابن عصفور والأبذي. انظر: المقرب ١٣٩، وشرح الجمل ٥٥٥/١، وشرح الجزولية للأبذي ٤٧/٢ (مخطوط). وعقَّبَ أبو حيان على رأي شيخه الأبّذي فقال: «وما أجازه من النصب لا يجوز؛ لفقد المحرز لموضع النصب» التذييل والتكميل ٢١٧/٣، ويراجع: ارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٧/٢ .

فإنْ لم يكن(١) اسمُ الفاعل مُثنًّى ولا مجموعاً بالواو والنون، فلا يخلُو التابعُ أن يكونَ مُعرَّفاً بالألِفِ واللامِ، أو مضافاً لما هُمَا فيه، أو إلى ضمير مَا هُمَا فيه، أو غيرِ ذلك، فإنْ كان مُعرَّفاً بشيءٍ ممَّا ذُكِرَ، جازَ في التابعِ الخفْضُ على اللفظِ، والنَّصْبُ على الموضِعِ، فتقولُ في العطْفِ: هذا الضَّارِبُ الرجُلِ والغلامَ، وهذا الضَّارِبُ الرجُلِ وصاحِبَ الغلام، وهذا الضَّارِبُ الرجُلِ وغلامَهِ، ومن ذلك قولُهُ:

الوَاهِبُ المِائةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا(٢)

فهذه المعطوفاتُ كلُّها يجوزُ فيها الخفْضُ على لفظ المعطوف عليه، والنَّصْبُ على الموضع؛ لأنكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ مع المعطوف لَصَحَّ، ألا ترى أنَّكَ لو قلْتَ: هذا الضارِبُ الغلامَ، والضارِبُ صاحبَ الغلام، والضارِبُ غلامَهُ، و «الواهِبُ عبدَهَا» لَصَحَّ ذلكَ كلُّهُ .

وتقولُ في البدَل: هذا الضارِبُ الغلامَ الرجُلَ الصالحَ، وهذا الضارِبُ الرجُلَ صاحبَ الغلامِ، وهذا الضاربُ الرجُلَ يدَهُ، فـ«الرجلَ الصالحَ» و«صاحبَ الغلامِ» و«يدَهُ» يجوز فيها الخفْضُ على اللفظ، والنَّصْبُ على الموضع؛ لأنَّ البدَلَ على تقدير تَكرارِ العامِلِ، ولو قدَّرْتَ العامِلَ معَهَا كلِّهَا جازَ .

فإن كان التابعُ غيرَ مُعَرَّفٍ بشيء مما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكونَ عطفَ نَسَقٍ أو بدلاً، فإن كان عطفَ نَسَقٍ نحو: هذا الضاربُ الرجُلِ وعَمْراً، فسيبويهِ(٣) يُجيزُ فيه الجرَّ على

---

(١) في الأصل: « يكون » .

(٢) صدر بيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ٧٩، وعجزه:

عُوذاً تزجِّي خلفَها أطفالَها

والشاهد في الكتاب ١/١٨٣، والنكت عليه ١/٢٩٢، والمقتضب ٤/١٦٣، والأصول ١/١٣٤، ٣٠٨، والمقرب ١٤٠، وشرح التسهيل ٣/٨٧، والهمع ٤/٢٧٥، والخزانة ٤/٢٥٦ ، وعوذاً: حديثات النتاج، وتزجي: تدفعها برفق .

(٣) الكتاب ١/١٨٢، قال سيبويه: « ومن قال: هذا الضاربُ الرجُلِ، قال: هو الضاربُ الرجُلِ وعبدِ الله » .

اللفظِ، والنَّصْبَ على الموضع، أما النَّصْبُ فَبَيِّـنٌ؛ لأنـَّكَ لـو قـدَّرْتَ العـامِلَ لجـازَ أنْ تَنصِبَ «عَمْراً»، وأما الجرُّ فَمُشْكِلٌ؛ لأنَّكَ لو قـدَّرْتَ العامِلَ لقُلْتَ: الضارِبُ عَمْرٍو، وذلك لا يجوزُ، وحجَّةُ سيبويهِ: أنه يَجـوز في المعطـوف مـا لا / يَجـوزُ في المعطـوف [٥٥/أ] عليه[1].

وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ[2] النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ[3]، قال ابنُ عُصفورٍ[4]: ومَذهبُ المبرِّدِ هو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الأصلَ في المعطوف أن لا يَجوزَ فيه إلا ما يَجـوزُ في المعطـوف عليه، وما جاء خارجاً عن ذلك حُفِظَ ولم يُقَسْ عليه لشُذُوذِهِ.

فإنْ كان بدَلاً فاتَّفَقَ البصريون على أنه لا يَجـوزُ فيـه إلا النَّصْـبُ على المَوضِـعِ لا غَيرُ، فإذا قلْتَ: مرَرْتُ بالضَّاربِ الرجُلِ عَمْراً، لم يَجُزْ في «عَمْـرٍو» إلا النَّصْـبُ علـى المَوضِعِ، ولا يَجوزُ الجرُّ على اللفظ؛ لأنَّ البدلَ على تقدير تكرار العَامِلِ، و«الضَّـارِبُ» لا يَجوزُ إضافتُهُ إلى «عَمْرٍو»، وما جاء ممَّا ظاهِرُهُ الجرُّ فهـو عَطْـفُ بَيـانٍ لا بَـدَلٌ نحـو قوله:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيهِ الطَّيرُ تَـرْقُبُهُ وُقُـوعَا[5]

---

(١) قال الرضي: «ومذهب سيبويه قويٌّ إذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع؛ لأن القبحَ فيـه ليس بظاهر، بل يظهرُ بالتقدير» شرح الكافية ١/٢٨٤.

(٢) هكذا في الأصل «يجوز»، والأولى أن يقول: يجب النصب؛ لأن قوله: «يجوز النصب» يوحي بجواز شيءٍ آخر.

(٣) واختاره ابن السراج في الأصول ٢/٣٠٨، وانظر: شرح المفصل ٣/٧٣، وشرح التسهيل ٣/٨٧، وشرح الكافية ١/٢٨٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٩، والمساعد ٢/٢٠٦-٢٠٧.

(٤) شرح الجمل ١/٥٥٦، والمقرب ١٤٠، ولم أقف على تصحيحه لمذهب المبرد كما أشار المصنف، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٨٧: «وهو عندي أصح القولين؛ لأن العـاطف كالقـائم مقـام العامل في المعطوف عليه».

(٥) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي، في شعره: ٤٦٥ (ضمن شعراء أمويـون، القسـم الثاني).

=

فـ« بِشْرٍ » بـالجر عَطْفُ بَيَان من « البكريِّ » ، لا بَدَلٌ .

قلْتُ: هذا الذي قرَّرْناهُ على مذهب البصريين، وأمَّا الفرَّاءُ ومن أخَذَ بمذهبه، فيُجيزُ أن تقولَ: هذا الضَّارِبُ زَيدٍ، فعلى هذا يَجوزُ الجرُّ في « عَمْرٍو » على البَدَل في قولك: هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ عَمْرٍو، والله أعلمُ .

* * *

= والشاهد في: الكتاب ١٨٢/١، والنكت عليه ٢٩٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٠٦/١، والرد عليه للغندجاني (فرحة الأديب): ٣٧، والأصول ١٣٥/١، وشرح المفصل ٧٢/٣، وشرح التسهيل ٣٢٧/٣، وارتشاف الضرب ٦٠٦/٢، والخزانة ٢٨٤/٤ . و(بشر): هو بشر بن عمرو بن مرثد، من بني بكر بن وائل، قتله رجل من بني أسد، ففخر المرار بقتله. (شرح أبيات سيبويه).

[اسم المفعول]

انتهى الكلامُ على اسمِ الفاعل، وبقِيَ الكلامُ على اسمِ المفعول، وهي:

٥ **المسألة العاشرة: في الكلام على اسم المفعول من أوجه:**

الأول: في حدِّه وصيغتِه:

أمَّا حدُّهُ فقال ابنُ الحاجب[1] فيه: هو ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عليه.

فقولُهُ: «ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ» جِنْسٌ يشمَلُ اسمَ المفعول واسمَ الفاعل، والصفةَ المشَبَّهَةَ به، وغيرَ ذلك مما اشتُقَّ مِن الفِعل، وقولُهُ: «لمن وَقَعَ عليه» فَصْلٌ يُخرِجُ جميعَ

١٠ ما اشتُقَّ مِن الفِعل غيرَ اسمِ المفعول، ومعنى «لمن وَقَعَ / عليه»: أنكَ إذا قلْتَ: [٥٥/ب] مضرُوبٌ، إنما أُخِذَ من الفِعل ليوصَفَ به مَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ عليه، وهو «زَيدٌ» مِن قولِكَ: ضرَبْتُ زَيداً.

قيلَ: لو قالَ: لِمَا وَقَعَ لكان أَولى[2]، ليَعُمَّ العاقِلَ وغيرَ العاقِلِ؛ لأنَّ اسمَ المفعول لم يوضَعْ للشيءِ باعتبارِ أنه عاقلٌ، بل وُضِعَ لمعنًى واقِعٍ على ذاتٍ، عاقلةً كانت أو

١٥ غيرَ عاقلةٍ.

والجوابُ: أنه غَلَّبَ العاقلَ على غيرِ العاقل.

وأمَّا صيغتُهُ: فإن كان من الفعل الثلاثيِّ، فَعَلَى «مَفْعُول»، زادوا الميمَ في أوَّلِهِ، والواوَ قبلَ آخرِه، فَرْقاً بينَه وبينَ اسمِ المفعول مِنَ الزائدِ على الثلاثةِ، فإنَّكَ لو قُلْتَ:

---

(١) الكافية: ١٨٢.

(٢) هذا اعتراض أثاره الرضي في تعريف اسم الفاعل حيث قال: «الأولى أن يقول: (لِمَا قام)، وذلك لِمَا ذكرناه أن المجهولَ أمرُهُ يُذكَرُ بلفظة ما، ولعله قصد التغليب». انظر شرح الكافية له ١٩٨/٢، وشرحها للجامي (الفوائد الضيائية) ١٩٥/٢، ٢٠٢.

مُفْعَل بضمِّ الميمِ وفتحِ العينِ في الجميع، لالتَبَسَ اسمُ المفعولِ من الثلاثيِّ مع اسمِ المفعول من الزائد، فَفَرَّقُوا بينهما.

فإنْ قُلْتَ: فلو فتَحُوا الميمَ من الثلاثيِّ وضمُّوهَا من الزائِدِ، لحَصَلَ الفَرْقُ ؟

فالجوابُ: أنه كان يَلتَبِسُ بالمصدَرِ نحو: المَطْلَب بمعنى الطَّلَب، والمَدْخَل بمعنى الدُّخُول .

وإن كان مِنَ الفعلِ الزائِدِ على الثلاثة فصيغَتُهُ على صيغة اسمِ الفاعلِ، غيرَ أنَّ ما قبلَ آخرِه مفتوحٌ، وهو في ذلك جارٍ على المضارِعِ المبنيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فكما تقولُ: يُكرَمُ بفتحِ الراء، تقولُ في اسمِ المفعول: مُكرَمٌ بفتحِ الراء، وقد يُستغْنَى عن صيغةِ اسمِ المفعول الزائِدِ على الثلاثة بالصيغَةِ المبنِيَّةِ له مِنَ الثلاثيِّ، قالوا: مَزْكُومٌ ومَحْمُومٌ ومَحْزُونٌ، من «أُزْكِمَ» و «أُحِمَّ» و «أُحْزِنَ» ، استغْنَوا به عن مُزْكَمٍ ومُحَمٍّ ومُحْزَنٍ .

الوجه الثاني :

أنَّ الأَحكامَ التي تقدَّمَتْ في اسمِ الفاعل جاريَةٌ في اسمِ المفعول، من اشتراطِ زَمَنِ الحال أو الاستقبال[1]، واشتراطِ الاعتِمَادِ، وأنه / يَعْمَلُ مُفْرَداً ومثنًّى ومجمُوعاً [٥٦/أ] كاسمِ الفاعل، وأنه لا يُصغَّرُ ولا يُوصَفُ قبلَ العَمَلِ، تقول: هذا مشروبٌ ماؤه، وممرورٌ به، ومكسوٌّ ابنه جبَّةً، ومظنونٌ أبوه قائماً، ومُسَمًّى ابنُهُ زَيداً، ومُعلَمٌ أبُوهُ عَمْراً ذَاهِباً .

ولا يتخلَّفُ اسمُ المفعول عن اسم الفاعِلِ في شيءٍ من الأحكام إلا في شيئَين:

الأول: في الجرَيَان، فإنَّ اسمَ الفاعل جَارٍ على المضارِعِ في الحركات والسَّكَنات

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠٤: « وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده، صرحوا باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل » .

مُطْلَقاً، سواءٌ أكَانَ اسمُ الفاعل من فِعْلٍ ثلاثيٍّ أَمْ أَزْيَد، فضَارِبٌ جارٍ على يَضْرِبُ، ومُكْرِمٌ جارٍ على يُكْرِمُ، بخلاف اسمِ المفعول، فإنه لايَجرِي على المضارِع إلاَّ إذا كان مِنْ فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثة نحو: مُكْرَم بفتح الراء فإنه جارٍ على يُكْرَم بفَتح الراء أيضاً .

٥ أمَّا إذا كان مِن فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فلا يَجري على المضارِع نحو: مَضْرُوبٍ، ألا تَرَى أنه غيرُ جَارٍ على يُضْرَبُ، وإنما كان غيرَ جَارٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إرادَتِهم الفَرْقَ بين صيغةِ اسمِ المفعول[1] مِنَ الفِعْلِ الثلاثي، وبين صيغتِهِ مِنْ غيرِ الثلاثي، فآثَرُوا وقوعَ الفَرْقِ على الجرَيَان؛ لأنَّ الجرَيَان قد حصَلَ في الجملة .

الثاني: أنه تجوزُ إضافةُ اسمِ المفعول إلى مَرفوعِهِ معنًى؛ لأنه مفعولٌ في الأَصْل، ١٠ بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه لا تَجوزُ إضافتُهُ إلى الفاعِلِ، لا تقولُ في «مرَرْتُ برَجُلٍ ضاربٍ أبوهُ عَمْراً»: مررْتُ برَجُلٍ ضاربِ أبيهِ عَمْراً، وقد تقدَّمَ ذلكَ[2]، وتقولُ في «مررْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبٍ غُلاَمٌ شَتَمَهُ»: مَرَرْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبِ غُلامِ شَتَمَهُ، بخفضٍ على الإضافة، وسيأتي الكلامُ على هذه الإضافةِ في باب الصِّفَةِ[3]، وأنَّ الصَّحيحَ فيها أنَّها من نَصْبٍ .

١٥ إذا تقرَّرَ هذا فنقولُ: اسمُ المفعول بالنَّظَرِ إلى إضافتِهِ إلى / مرفوعِهِ في المعنى، لا [٥٦/ب] يخلُو أن يكونَ ممَّا يتعدَّى إلى واحدٍ أو إلى أكثرَ، فإن كانَ ممَّا يتعدَّى إلى واحدٍ، فتَجُوزُ إضافتُهُ إلى مرفوعِهِ في المعنى، تقولُ: مررْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبِ الظَّهْرِ، بخفض «الظَّهْر» على الإضافة .

فإنْ كانَ مما يتعدَّى إلى أكثرَ نحو: مررْتُ برَجُلٍ مَكْسُوٌّ الأبُ جُبَّةً، ومَظْنُونٍ

---

(١) في الأصل: « الفاعل » وهو خطأ .

(٢) ينظر صفحة ١٥٧ .

(٣) صفحة: ٢٨ .

الأخُ مُنْطَلِقاً، ومُعْلَمٍ الغلامُ عَمْراً قائماً، فلا تَجوزُ إضافةُ اسمِ المفعول إلى ما بعدَهُ من المرفوع؛ لما يلزَمُ في ذلك من التدافُعِ؛ لأنه يَصيرُ مِن حيثُ الثاني، أو الثاني والثالث، حكمُه حكمُ اسمِ الفاعل الذي يتعدَّى إلى مفعولٍ به، ومِن حيثُ انجِرَارُ ما يَليه حكمُهُ حكمُ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، ويختِلفُ إذ ذاك حُكْمُهُ بالنَّظر إلى المنصوبات؛ لأنَّ المنصوبَ بالصِّفة له حُكْمٌ، والمنصوبَ باسم الفاعل له حُكْمٌ .

الوجه الثالث: فيما ينوب عن اسم المفعول :

ولا يخلُو اسمُ المفعول أنْ يكونَ مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٌّ أو مِنْ أَزْيَدَ، فإنْ كان مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٌّ فإنه ينُوبُ عنه أَحَدُ أربعةِ أشياءَ:

الأول: (فِعْل) بكسر الفاء وسكونِ العين نحو: ذِبْح وطِحْن وطِرْح ورِعْي، بمعنى مذبُوحٍ ومطحُونٍ ومطْرُوحٍ ومَرْعِيٌّ، الأصل: مَرْعُوي، قُلبت الواوُ ياءً وأُدغِمَت الياءُ في الياء .

الثاني: (فَعَل) بفتح الفاءِ والعينِ نحو: قَبَض وقَنَص ولَفَظ ولَقَط، بمعنى مقبُوضٍ ومقنُوصٍ وملفُوظٍ ومَلقُوطٍ .

الثالث: (فُعْلَة) بضمِّ الفاءِ وسكونِ العين نحو: أُكْلَة وغُرْفَة ولُقْمَة ومُضْغَة، بمعنى مأكُولٍ ومغرُوفٍ ومَلقُومٍ وممضُوغٍ .

وهذه الثلاثةُ نيابتُهَا عن اسمِ المفعول بِقِلَّةٍ .

الرابع: (فَعِيل) نحو: جَرِيح وقَتِيل وصَرِيع ودَهِين ولَدِيغ، / بمعنى مجرُوحٍ [٥٧/أ] ومقتُولٍ ومصرُوعٍ ومدهُونٍ وملدُوغٍ، وهو كثيرٌ، وقد اختَلَفَ النحويُّون هل هُوَ مَقِيسٌ، أو لا ؟

فذَهَبَ جمهورُ النَّحويين[1] أنه لا يُقَاسُ وإنْ كَثُرَ، فإنَّ الكثرةَ لا توجِبُ القياسَ،

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٨٨ .

فلا يُقَالُ: ضَرِيبٌ بمعنى مضرُوب .

ومنهم مَنْ فرَّقَ فقالَ: لا يخلُو (فَعِيلٌ) أنْ يوجَدَ له فاعِلٌ بمعناهُ أو لا، فإنْ وُجِـدَ نحو: عَلِيم وقَدِير وحَفِيظ قالوا في معناه: عَالِمٌ وقَادِرٌ وحَافِظٌ، ففي مثل هذا لا يَنُوبُ فيه (فَعِيلٌ) عن اسم المفعولِ، فلا يُقالُ: عَلِيمٌ بمعنى مَعلُومٌ، ولا حَفِيظٌ بمعنى محفُـوظٌ؛ لئلاَّ يَقعَ اللَّبْسُ.

فإنْ لم يُوجَدْ لفَعِيلٍ فاعِلٌ بمعناه، نَابَ عن اسمِ المفعـول، فتقـولُ: جَرِيـحٌ بمعنـى مجرُوحٍ؛ لأنَّه لم يُقَلْ فيه: جَارِحٌ[1].

قال الشَّيخُ أبوحيَّان[2]: قـد غـابَ عـن بَـدْرِ الدِّيـنِ بـنِ مـالك الخـلافُ في هـذه المسألةِ، فقالَ في شَرْحِهِ أُرجُوزَةَ أبيه[3]: فَعِيلٌ بمعنـى مفعُـولٍ كثـيرٌ في كـلامِ العَـرَب، وعلى كَثْرَتِه لم يُقَسْ عليه بإجماعٍ، وقد ذَكَرَ أبوهُ[4] الخلافَ في المسألة، والله أعلَمُ .

فإنْ كانَ اسمُ المفعُولِ مِنْ فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثـة، فإنـه قـد يَنُـوبُ عنـه (فَعِيـلٌ)، قالوا: أَعْقَدْتُ العَسَلَ فهُوَ عَقِيدٌ، أي: مُعْقَدٌ .

تنبيه :

هذه الأشيَاءُ النَّائِبَةُ عن اسم المفعول إنما هيَ نائبـةٌ عنـه في المعنَـى لا في العَمَـلِ، فهيَ تُعْطِي مِنَ المعنى ما يُعْطِيه اسمُ المفعُول، ولا تَعْمَلُ عَمَلَـهُ[5]، فـلا يُقَـالُ: مَـرَرْتُ

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٨٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٣/٢١٩، وارتشاف الضرب ٣/١٩٦ .

(٣) شرح الألفية ٤٤٢، عند قول ابن مالك في باب المصادر:

وَنَابَ عنه نَقلاً ذو فَعِيلِ نحو فَتَـاةٍ أو فَتًى كَحِيلِ

(٤) شرح التسهيل ٣/٨٨ .

(٥) وعن ابن الخباز رحمه الله أن جمعَ (فعيلٍ) يعملُ ، نقل أبـو حيـان في الارتشـاف ٣/١٩٦ عـن النهاية لابن الخباز قوله: « وجمعهما [أي: جمعُ فَعِيلٍ بمعنى مَفْعولٍ وبمعنى مُفْعَلٍ] يعمَـلُ فتقـول: مررتُ برجلٍ قتلى رحالُه، وعقْرَى إبلُه » . وكلامه في النهاية لوحة (١٩٢) وقد أصابته عوادي الزمن فطمِسَ أغلبُه .

بِرَجُلٍ ذِبْحٍ كبشُهُ، ولا طِحْنٍ بُرُّهُ، ولا مررْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ أبوهُ، ولا كَحِيلٍ عَينُهُ، وفي كلامِ ابنِ عصفورٍ ما يَدلُّ على الجَوازِ، قالَ في «شرْحِ المقرَّب»[1] في آخرِ باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُه: «واسمُ المفعُولِ ومَا كانَ مِنَ الصفَاتِ بمعناهُ، حُكْمُهُ بالنَّظرِ إلى ما يَطْلُبُهُ مِنَ المعمُولات / حُكْمُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُول». انتهى. [٥٧/ب]

الوجه الرابع:

قد يأتي اسمُ المفعول مِنَ الزائد على الثلاثي مشتَركاً بين المفعُولِ والمصْدَرِ وظرْفِ الزَّمان وظرفِ المكان، تقولُ: أَعْجَبَنِي مُقَامُكَ، يُمكِنُ أنْ تريدَ الشخْصَ الذي أَقَمْتَهُ أو المصْدَرَ، أي: إقَامَتُكَ، أو زَمَنَ الإقامَةِ أو مَكَانَهُ.

وقد يأتي مفعُولٌ والمرادُ به المصْدَرُ، قالوا: ما له مَعْقُولٌ، أي: عَقْلٌ، ويُقَالُ: أَنْظِرْهُ مِنْ مَعْسُورِهِ إلى مَيسُورِهِ[2]، أي: مِنْ عُسْرِهِ إلى يُسْرِهِ، والله أعلم.

الوجه الخامس:

قد يأتي اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ على صِيغَةٍ واحِدَةٍ في اللَّفْظِ، ويَقَعُ الفَرْقُ بينَهما في التَّقدير، وذلك مِنْ كُلِّ فِعْلٍ على وَزْنِ (افتَعَلَ) مُعْتلاً أو مُضَاعَفاً تقولُ: اختَارَ فهو مُخْتَارٌ، واعْتَدَّ فهو مُعْتَدٌّ، فـ«مختَارٌ» يَصْلُحُ للفاعِلِ وللمفعُول، وكذلك «مُعْتَدٌّ»، فلفظُهُما بالنِّسْبَةِ إلى اسمِ الفاعل واسمِ المفعول واحدٌ كمَا تَرَى، والتَّقديرُ مختَلِفٌ، فإذا قُلْتَ: اختَارَ زيدٌ عَمْراً فـ«زَيدٌ» مُخْتَارٌ، وعَمْرٌو مُخْتَارٌ، إلا أنَّ تقديرَهُ بالنِّسْبَةِ إلى «زَيدٍ»: مُخْتَيِرٌ بكَسْرِ اليَاء، وبالنِّسْبَةِ إلى «عَمْرٍو»: مُخْتَيَرٌ بفتْحِ اليَاء، إلا أنه تَحرَّكَت الياءُ فيهِمَا وقبلَهَا فتحَةٌ انقلَبَت أَلِفاً.

كذلك تَقولُ: اعْتَدَّ زَيدٌ المالَ، فـ«زَيدٌ» مُعْتَدٌّ، و«المالُ» مُعْتَدٌّ، إلا أنَّ تقديرَهُ بالنِّسْبَةِ

---

(١) النص في المقرب ٨٧، في آخر باب ما لم يُسمَّ فاعله، ولم أقف عليه في شرح المقرب، ولعل المصنف سها فيه والله أعلم.

(٢) من أوقال العرب. انظر: الكتاب ٤/٩٧، والأصول ٣/٢٨٤، والتبصرة ٢/٨٩٠.

إلى «زَيدٍ»: مُعْتَدِد بكَسْر الدالِ الأُولى، [و]بالنّسبَةِ إلى المال: مَعْتَدَدٌ بفتحِ الـدالِ، إلا أنّه لمَّا التقَى المِثْلان فيهِمَا أُدْغِمَت الدَّالُ فِي الدَّالِ .

وَلْنرْجعْ إلى لفظ المصنّف :

قولُه: « **فالأوَّلُ اسمُ فاعِلٍ**» يعني: أوَّلُ الأسماءِ العامـلةِ عَمَلَ الفِعلِ، وقَدَّمَ الكلامَ فيه؛ لأنه أشَدُّها شَبَهاً بالفِعل، ويدلُّ على ذلكَ أنَّ عملَه أقـوَى مِـنْ عَمَـلِ غـيرِهِ / [٥٨/أ] مِنَ الأسماءِ، فيَعمَلُ في الظَّاهر كقولكَ: زَيدٌ ضَارِبٌ عَمْراً، وفي المضمَرِ كقولـكَ: مَـا زَيدٌ ضَارِبٌ إلا إيَّاكَ، وفي الأجنبي نحو ما تَقَدَّمَ،وفي السَّببِيِّ نحو: زَيدٌ ضَارِبٌ غلاَمَهُ، بخلاف غيرِهِ مِنَ الأسماءِ العاملة فإنَّهَا لا تستوفي هذهِ الأقسامَ في العَمَلِ حسْبَمَا يأتِي. وقولُهُ:

«**... ... ... للحَالِ أو اسمِ فاعِلٍ للاستقبالِ**»

قَيَّدَ عَمَلَه بدلالَتِهِ على الحال أو الاستقبال؛ لأنه عندَهُم جَارٍ على الفِعْلِ المضـارِعِ، في لفظِهِ ومعنَاهُ، فلو كانَ بمعنى الماضي، لم يَجْـرِ على المضـارع في معنـاه، فيَضْعُـفُ الشَّبَهُ، وقد تَقَدَّم أنَّ الكِسَائيَّ يُعْمِلُهُ مُطْلَقاً بمعنى الماضي والمستقبَلِ والحال. وقولُهُ:

«**يَنصِبُ مفعُولاً به كالفِعْلِ**»

الضميرُ في «يَنصِبُ» عائِدٌ على اسمِ الفاعلِ الذي بمعنى الحالِ والاستقبال، ونَـصَّ على المفعُول به تَحَرُّزاً منْ غيره مِنَ المفَاعِيل، فإنْ كانَ اسمَ فـاعلٍ ينصبُهَـا وإن كـان بمعنى الماضي، فتقولُ: هذا ضارِبٌ أمسِ ضَرْباً يومَ الجمعةِ أمامَكَ .

وقولُه: «**كالفِعل**» أرادَ به المضارِعَ، والجارُّ والمجرورُ في موضِعِ الحـالِ مِـنَ الفـاعل في «ينصِبُ» أي: ينصِـبُ اسـمُ الفـاعل في حـال كونِـهِ كـالفعل، ويحتَمِـلُ أن يكـونَ «كالفعل» في موضِعِ الصِّفَةِ لمصْدَرٍ محذوفٍ أي: وينصِـبُ مفعـولاً بـه نَصْبـاً كنَصْـبِ الفعل، وهذا هو الموافِقُ لقولِهِ أوَّلاً: «كالفعل في المفعول». وقوله:

«**تقولُ: زيدٌ مُبغضٌ ذا البُخْلِ**»

تمثيلٌ لنصب اسمِ الفاعلِ المفعولَ، فـ«ذا البخل» مفعُولٌ بـ«مُبغِض» . وقولُهُ:

«والشَّرْطُ في إعماله أن يَعْتَمِدْ»

ذَكَرَ أنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كـان بمعنـى الحـال والاسـتقبال لا يَعْمَلُ إلا بشـرطِ أن يَعتَمِدَ، وقد تقدَّمَت الأشياءُ التي يَعْتَمِدُ عليها؛ وهي: أن يتقدَّمَهُ نفْيٌ أو استفهامٌ، أو يكونَ خبراً لذي خَبَرٍ، أو حالاً مِن ذي حـالٍ، أو صفـةً لموصـوفٍ، / وقـد تقـدَّمَ [٥٨/ب] الخلافُ في اعتمادِهِ، وأنَّ الفرَّاءَ يُعمِلُهُ من غير اعتماد . ٥

وقوله: «**على مُصَدَّر**» أي: على مُقَدَّمٍ عليه؛ ليشـمَلَ جميعَ مـا ذكَـرَه، ولا يريـدُ بـ«مصدَّر» ما كان من ذوات الصُّدُور؛ لأنه غيرُ شاملٍ، ألا تـرى أنَّ الأشـياءَ المعتَمَـدَ عليهَا ليس فيها من ذواتِ الصُّدُور إلا الاستفهامُ، و«ما» من أدوات النفي .

وقولُهُ: «**إليه يستَنِدْ**» الضميرُ في «إليـه» عـائدٌ إلى «مُصَدَّر» ، والفـاعلُ في «يستَنِدْ» عائدٌ إلى اسمِ الفاعل، فالتقدير: على مُصَدَّرٍ يَستَنِدُ اسـمُ الفـاعل إلى ذلـك المصَـدَّر، ومعنى يَستنِدُ إليه: يتقوَّى به. وقولُهُ: ١٠

«وإنْ تُرِدْ بِهِ المُضِيَّ فَأَضِفْ»

لما ذَكَرَ أنَّ اسمَ الفاعِلِ إنما يَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال، احتـاجَ إلى أن يذْكُـرَ حكمَهُ إذا كان بمعنى المضي، فذكَرَ أنه إذا كان بمعنى المضـيِّ أُضيـفَ إلى مـا بعـدَه، ولم يَنصِبِ المفعولَ، وقـد تقـدَّمَ أن إضافتَـه حينئـذٍ محضَـةٌ؛ لأن الإضافـةَ حقيقـةٌ، إذ ليست من نَصْبٍ، وقد تقدَّمَ خلافُ الكِسَائيِّ في أنـه يَعمَـلُ بمعنـى المـاضي. وتقديـر البيت: فإنْ تُرِدْ باسم الفاعل المضيَّ فأضِفْهُ إلى ما بعدَه لُزوماً، ولا تَنْصِبْ بـه، وهـذا كلُّهُ فيما لم يُعَرَّفْ بالألف واللام بدليل ما بعدَه. وقوله: ١٥

«وإن تُعَرِّفْهُ بلاَمٍ وأَلِفْ»

إلى آخر البيت بعدَه. لما تكلَّمَ في اسم الفاعل إذا لم تكن فيـه ألـفٌ ولامٌ، شـرَعَ يتكلمُ فيه إذا كان بالألف واللام، فذكَرَ أنه ينصبُ المفعولَ سواءٌ كان بمعنى المـاضي أو الحال أو الاستقبال، وإنما كان ذلك لأنَّ عملَـه وفيـه الألـفُ والـلام ليس بالشَّـبَه بالفعل المضارِعِ، وإنما عَمِلَ لكونه وقَعَ صلةً للألف واللام، فصار عملُهُ بالنيابـة عـن ٢٠

الفعل لا بالشَّبَه، والنيابةُ حاصِلَةٌ سـواءٌ كان بمعنى الماضي أم غيرِه، ومعنى «**لازمٌ لكلِّ حالٍ**»: أي: لازمٌ / لكل حالٍ من أحواله، وتلك الأحوالُ إما الماضي أو [٥٩/أ] الحالُ أو الاستقبالُ، ففيه التقسيمُ بعدَ الجمْعِ[١]،وهو من ألقابِ البديع، وفيه التَّجنيسُ المماثِلُ[٢] بين «حالٍ» و «حالٍ»[٣].

٥ وقوله: «**بلام وألف**» هو على القلب، والأصل: بألف ولام، وقَلَب لفهم المعنى، ولأن الواو لا تعطي رتبة . وقوله:

«كزيدٌ الضَّاربُ عَمْراً والرَّجُل»

تمثيلٌ لعمل اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام، وأطلَقَ و لم يقيِّد بزمان لِتَدْخُلَ الأزمنةُ الثلاثة .

١٠ وقوله: «والرجل» معطوفٌ على «عَمْرٍو» والعطفُ على معمول اسم الفاعل فيه كلامٌ كثير، وقد تقدم مستوفًى، و لم يتعرَّض له المصنفُ إلا بهذا المثال، وقد تكلمْنَا على اسم الفاعل المحلى بالألف واللام وما فيه من الخلاف. وقوله:

«وإنْ تكُنْ ثَنَّيتَ أو جَمَعْتَ قُلْ»

إلى آخر البيت الذي بعدَه. تعرَّضَ إلى حكْمِ اسمِ الفاعل إذا كان مثنًّى أو ١٥ مجموعاً على حدِّهِ، فذكَرَ أن اللغةَ الفصيحة فيهما إثباتُ النون ونصبُ المعمول، ومثَّلَ المثنى بقوله: الضاربان العبدَ، فأثبت النون ونصب العبد، ومثالُ ذلك في الجمع السالم: الضاربون العبدَ، ولا يجوزُ الجرُّ؛ لأن الإضافةَ مع ثبوت النون لا تَصِحُّ، ثم

---

(١) انظر شرح التلخيص للبابرتي: ٦٣٦، والخزانة لابن حجة الحموي ٢/٢٥٤، ومعجم البلاغة العربية: ٥٣٧ .

(٢) وفي الأصل: « المماثل » .

(٣) وهو من الجناس التام حيث اتفق اللفظان في نوع الحروف وعددها وهيئاتها وترتيبها، وسمي (مماثلاً) لأن الجناس وقع في لفظين من نوع واحد، فهما اسمان . انظر شرح التلخيص للبابرتي: ٦٦٥، ومعجم البلاغة العربية: ١٣٦ .

ذكرَ أنه قد ورَدَ عن العرب لغةٌ بحذْفِ النون والنَّصْبِ، وإلى ذلك أشار بقوله:

«ولُغَةٌ بالحَذْفِ والنَّصْبِ أَتَتْ»

ونكَّرَ «لغة» ليدلَّ على التقليل، ولغةٌ: مبتدأ، والخبر محذوفٌ أي: وفيهما لغةٌ أتت بالحذف والنَّصْبِ.

٥ وقولـه: «كَالحَافِظُـو عَـورَةَ» شاهدٌ على حذف النون من الجمع والنصْـبِ، وإشارتُهُ إلى قول الشاعر:

الحَافِظُو عَورَةِ العَشِيرَةِ لاَ ... يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ[1]

وقد تقدم الكلامُ على هذا البيت واختلافِ الرواية في كلمة الرَّوِيِّ منه . وقوله:

« ... ... نُونَهُ حُـذِفْ/ ... إذْ حَلَّهُ المَوصُولُ لامٌ وأَلِفْ» [٥٩/ب]

١٠ لما ذكرَ أن النونَ تُحذَفُ مع النصب، احتاج إلى علّةِ ذلك فقال: مُوجِبُ ذلك أنَّ الألفَ واللام موصولةٌ، وقد طالت الصلةُ بالنون، فأرادوا تخفيفَ الصلة، فحذفـوا النون، ولأجل هذا علَّلَ بـ«إذ» فقال: «إذ حلَّهُ الموصولُ» فالتقدير: إنمـا حُذفـت النـونُ مع النصب لأجل أنَّ اسمَ الفاعل قد حلَّهُ الموصولُ أي: حلَّ فيه، فالضميرُ من «حلّـهُ» عائدٌ على اسم الفاعل، وفي بعض النُسَخ :

١٥ «إذْ حُلِّيَ المَوصُولَ لاماً وأَلِفْ»

فيكون «حُلِّيَ» من التحلية، وهو مبـنيٌّ للمفعـول، و[في][2] الفعـل الـذي لم يُسـمَّ فاعلُه ضميرٌ عائدٌ إلى اسم الفاعل، و«الموصول» مفعولٌ ثانٍ بـ«حُلِّيَ» ثم فَسَّرَ الموصولَ بقوله: «لام وألف» فهو بدلٌ منه على التقديريـن، فيُرفَعُ علـى الأول، ويُنصَـبُ علـى الثاني، فتَخَلَّصَ من هـذا أنَّ حذْفَ النـونِ مـع النصْـبِ لا يكـونُ إلا إذا كـان اسـمُ

٢٠ الفاعل بالألف واللام، وكان مثنًّى أو مجموعاً على حَدِّه، وإذا حُذِفَت النونُ فالكثـيرُ الجرُّ؛ لأنَّ الأصلَ في حذف النون أن يكونَ للإضافة، وقد تقدم الكلامُ في هـذا كلِّـهِ

---

(١) تقدم الكلام عليه ص: ١٦٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

مستوفًى . وقوله:

« وَكُلُّ مَا كَانَ مِنِ اسْمِ فَاعِلِ »

البيت، أخذَ يتكلَّمُ في أنَّ اسمَ الفاعل ليس مقصوراً على وزن «فـاعل» ، بـل هـو بحسَبِ الفِعْلِ الذي أُخِذَ منه، فإن كان مـن الثلاثي، جـاء علـى «فـاعِلٍ» في الأكـثر، كما بيَّنَّاه فيما تقدَّمَ، وما كان من الزائـد جـاء بحسَـبِ فِعلِهِ كـ«مُفْعِـل» مـن أفعَـل، و«مُفَعْلِل» من فَعْلَلَ، و«مُسْـتَفْعِل» مـن اسـتَفْعَلَ، و«مُنْفَعِـل» مـن انفعَـلَ، فجميـعُ هـذه الأمثلة يُقالُ لها اسمُ فاعل، فتَعْمَلُ عَمَلَ «فاعل»؛ لجريانه على فِعْلِهِ.

ومعنى البيت: أنَّ كلَّ ما كان معدوداً من أسماء الفاعلين تُجريه مُجرَى «فاعِل» في العَمَل، / وليـس في البيـت إيطَـاءٌ[1]؛ لاختـلافِ معنـى «فـاعِل» في القـافيَتَين[2]، [٦٠/أ] فمعناهُ في الأوَّل: مَنْ صَدَرَ عنه الفِعْلُ، وفي الثاني: زِنَةُ «فاعِل» . قوله:

«فَيَسْتَوِي مُفَعِّلٌ وَمُفْعِلُ بِفَاعِلٍ ... ... »

البيت، هذه مُثُلٌ من أسماء الفاعلين الجاريةِ مَجرَى «فاعِل»، فذكَرَ مُفَعِّلاً بتشديد العين كـ«مُضَرِّب» من ضَرَّبَ، وذكَرَ «مُفْعِلاً» مِنْ أفعَـلَ كـ«مُكْـرِم» مـن «أَكْـرَمَ»، وذكَرَ «مُسْتَفْعِلاً» من «استفعَلَ» كـ«مُستَخرِج» من «استَخْرَجَ»، ثم حَكَمَ بأنَّها مُسـاوِيَةٌ لـ«فاعِلٍ» في الحُكْمِ، وتقديرُ البيت: فيَستوِي مُفَعِّلٌ ومُفْعِلٌ ومُسْتَفْعِلٌ بـ«فـاعِل»، والله أعلَمُ .

---

(١) الإيطاء هو: أن تتكررَ القافيةُ في قصيدةٍ واحـدةٍ بمعنى واحـدٍ . انظـر القـوافي للأخفـش: ٥٥، والكافي: ١٦٢، والعيون الغامزة: ٢٧٢ .

(٢) عدَّ المصنف رحمه الله كل شطر بيتاً، ومذهبه هو عدُّ الشطرين بيتاً واحداً كما أشار بعد بيـت الناظم الآتي، وقد نص على مذهبه هذا في السفر الأول ٦٤/١ .(رسالة دكتوراه) .

[أمثلة المبالغة]

٦٠٥ ـ وَشَبَّهُوا أَمْثِلَةَ المُبَالَغَة ... بـ«فَاعِلٍ» وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَة

٦٠٦ ـ في مُثُلِ الفَعَّالِ وَالفَعِيلِ ... وَمُثُلِ المِفْعَالِ وَالفَعُولِ

٦٠٧ ـ وَفَعِلٍ أَجرَوهُ مُجْرَى فَاعِلِ ... وَفُعُلٍ يَعْمَلُ كَالفَوَاعِلِ

٦٠٨ ـ تَقُولُ: زَيدٌ حَذِرٌ عُيُوبَا ... وَقَومُ عَمْرٍو غُفُرٌ ذُنُوبَا

لما انتهى الكلام في اسم الفاعل أخذ يتكلم في أمثلة المبالغة، والكلام على هذه الأبيات في مسائل: ٥

المسألة الأولى: في حدِّ أمثلة المبالغة وفي عدِّها:

أمَّا حدُّهَا: فهو كلُّ اسمٍ على فَعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، مبنيٌّ من فِعْلٍ مُتَعدٍّ، عُدِلَ به عن «فاعلٍ» بكثرة، أو «مُفعِلٍ» بقلة، قصداً للمبالغة والاختصار، من غير لَحاق تاء المبالغة .

١٠ فقولنا: «كلُّ اسم جنس» يشمَلُ جميعَ الأسماء على اختلافها.

وقولنا: « على فعَّال» إلى آخر الأوزان، فصْلٌ يَخرُجُ به كلُّ ما ليس على وزنٍ من هذه الأوزان .

وقولنا: «مبنيٌّ من فِعْلٍ مُتَعَدٍّ»: يَخْرُجُ به ما كان على وزنٍ من هذه الأوزان من فِعْلٍ غيرِ مُتَعَدٍّ، وإن كان يُعطي الكثرةَ كرجُلٍ بخَّالٍ مِنْ بَخِلَ؛ إذا كان كثيرَ البُخْلِ،

١٥ وامرأةٍ مِعْطَارٍ / مِنْ عَطِرَتْ بكسر الطاء؛ إذا كانت كثيرةَ العِطْرِ، وجَزُوعٍ مِن جَزِعَ؛ [٦٠/ب]

إذا كثُرَ جزَعُهُ[١]، وقدير مِن قدِرَ على الشيء، وتَمْرٌ قَشِرٌ؛ إذا كان كثيرَ القِشْرِ .

فهذه أسماءٌ على زِنَةِ أمثلة المبالغة، وليست محسوبةً منها؛ لكونها لم تنصِبْ المفعولَ .

وقولنا: «عُدِل به عن فاعِلٍ» يَخرُجُ به ما بُنِي مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلا أنه لم يُعْدَلْ به عن «فاعِلٍ» نحو: جَليسٍ وقَعِيدٍ، ألا ترى أن «جَلِيساً» على وزنٍ من أوزان أمثلةِ المبالغةِ، مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ وهو «جالَسَ» الذي يُرَادُ به المفاعَلَةَ، ومع هذا فإنه لا يَعمَلُ[٢]، قال ابنُ عصفورٍ[٣]: لا يُجيزُ أحدٌ من النحويين: زيدٌ جَليسٌ عَمْراً، وما ذاك إلا أنه مَعدولٌ عن «مُجَالِس» لا عن «جَالَسَ»، ومُجَالِس لا يُرَادُ به المبالغةَ، فـ«جَليسٌ» كذلك، وإنما عَمِلَ «مُجالِسٌ» لأنه جَارٍ على «يُجَالِسُ»، ولم يَعمَلْ «جَليسٌ»؛ لأنه غيرُ جَارٍ عليه .

وقولنا: «بكثرَةٍ» معناه: أنَّ الكثيرَ في أمثلة المبالغة أن تُبنَى من فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فيكونُ معدولاً عن فاعِلٍ في الكثير .

وقولنا: «بقلَّةٍ» معناه: أنَّ القليلَ في أمثلة المبالغة أن تُبنى مِنَ الزائد على الثلاثي، فيكونُ معدولاً عن مُفْعِلٍ بقلَّةٍ نحو: دَرَّاك، فإنه مَبنِيٌّ من «أَدْرَكَ» ، فهو مَعدولٌ عن مُدْرِك .

وقولنا: «قصداً للمبالغة» احترازٌ عن مِثْلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٤] فإن «ظلاَّماً» على وزنٍ من أوزان المبالغة، ومن فِعْلٍ مُتَعدٍّ، ومعدولٌ عن «فاعِلٍ»، إلا أنه

---

(١) في الأصل: « جوعه » .

(٢) قال الرضي: « وأما الفعيل بمعنى المفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل » شرح الكافية ٢/٢٠٢ .

(٣) شرح المقرب لوحة (١١٨) (مخطوط)، ونصه: « ولا يجوز عند أحد من النحويين: زيدٌ جليسٌ عمراً بمعنى مجالِس؛ لأن جليساً لا يُرادُ به المبالغةُ، كما أنَّ مجالِساً عَمِلَ لجريانه على « يُجالِسُ » ، ولم يعمَلْ « جليسٌ » ؛ لأنه غيرُ جارٍ عليه » انتهى .

(٤) سورة فصلت: من الآية: ٤٦ .

لم يُرَدْ به المبالغةُ؛ لأنه لو أُريدَ بـه المبالغـةُ لَـلَزِمَ منـه أن يُنفـى عـن ا الله الظلـمُ الكثـيرُ، ويبقى القليلُ مَسْكُوتاً عنه، وإنما «ظَلاَّمٌ» في الآية على معنى النَّسَب، التقديرُ: وما ربُّكَ بذي ظُلْمٍ[1]، وقال امرؤ القيس:

وَلَيسَ بِذِي رُمْحٍ وَلَيسَ بِنَبَّالِ[2]

٥ أي: بذي نَبْلٍ، دليلُه:/ العطفُ على «ذي رمح»، وسيأتي الكلامُ على الآية[3]. [٦١/أ]

وقولنا: «والاختصار» معناه: أن الأصلَ في قولك: «زيـدٌ ضـرَّابٌ القـومَ»: زيـدٌ ضاربٌ القومَ ضَرْبـاً كثـيراً، فعدَلـوا عـن: زيـدٌ ضـاربٌ القـومَ ضَرْبـاً كثـيراً، إلى: زيـدٌ ضرَّابٌ؛ لأنه أخصرُ منه .

وقولنا: «من غير لحاقِ تاءِ المبالغة» يُخرِجُ ما لحقتْهُ تاءُ المبالغةِ من هذه الأمثلةِ نحو:

١٠ عَلاَّمَة، فإنه يَخْرُجُ بذلك عن أمثلةِ المبالغة، فلا يَنصِبُ المفعولَ فـلا يُقـالُ: زيـدٌ عَلاَّمـةٌ القَومَ، كما يُقَالُ بغير تاءٍ، وما ذاك إلا أنـه صـارَ إلى معنـى النَّسَـبِ أي: زيـدٌ ذو عِلْـمٍ كَثيرٍ، ولأجل ذلك صارَ ينطلقُ على المذكَّرِ والمؤنَّـثِ بلفـظٍ واحـدٍ تقـولُ: هِنـدٌ عَلاَّمـةٌ وزَيدٌ عَلاَّمةٌ، أي: هِندٌ ذاتُ عِلْمٍ وزَيدٌ ذو علمٍ، وا الله أعلَمُ .

وأمَّا عَدُّهَا: فهي خمسةٌ ـ على اختلافٍ في بعضها سيأتي ـ:

١٥ «فعَّالٌ» بفتحِ الفاء وتشديدِ العين كـ«ضرَّابٍ»، و«فَعُولٌ» بفتحِ الفاء وضمِّ العين مـن غير تشديدٍ كـ«ضَرُوبٍ»، و«مِفْعَالٌ» بكسر الميم كـ«مِنْحَارٍ»، و«فَعِيلٌ» بفتـح الفـاء وكسـرِ العين من غير تشديد كـ«رَحيم»، و«فَعِلٌ» بفتح الفاء وكسر العين كـ«حَذِرْ» .

وأَلحَقَ ابنُ وَلاَّدٍ[4] وابنُ خَروفٍ[5] «فِعِّيلاً» ـ بكسر الفـاء وتشـديد العيـن ـ بهـذه

---

(١) انظر التبيان ٣١٦/١ .

(٢) من الطويل، ديوانه: ٣٣، والرواية فيه:

وَلَيسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعُنُنِي بِهِ   وَلَيسَ بِذِي سَيفٍ وَلَيسَ بِنَبَّالِ

انظر الكتـاب ٣٨٣/٣، وشـرح أبياتـه ٢٢١/٢، والمقتضـب ١٦٢/٣، وشـرح المفصـل ١٤/٦، والمغني: ١٥٠، وشرح أبياته ٣٩٥/٢ .

(٣) صفحة: ٢١٩ .

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي المصري، نحويُّ مصرَ. رحلَ إلى العـراق،

=

الأمثلة، فأجازا أن يَعْمَلَ كما تَعمَلُ أمثلةُ المبالغة؛ لكونه يُرادُ به المبالغةُ، فأجازا: زَيدٌ طِبِّيخٌ الطَّعامَ، وشِرِّيبٌ الخَمْرَ، بنصْبِ «الطَّعامِ» و«الخَمْر». ومالَ الشَّيخُ أبوحيَّان[1] إلى ذلك فقالَ: «وسُمِع إضافةُ «شِرِّيبٍ» إلى معمولِهِ في قولِ حَسَّان:

شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ[2]

ولا يَبْعُدُ عملُهُ نَصْباً[3]» انتهى .

والذي يَظهَرُ أنه إن سُمِعَ النصبُ فلا يُقاسُ عليه، ولو كان قياساً لَلَزِمَ منه أن يَعملَ كلُّ اسمٍ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يُراد به المبالغةُ، وليس الأمرُ كذلك، ألا ترى أنَّ قولَهُم: زيدٌ قُرَّاءٌ - بضم القاف وتشديد الراء - يُعطي المبالغةَ في القراءة، وهو مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، ومع هذا لم يُسمَعْ: زَيدٌ قُرَّاءٌ القرآنَ .

ولقيَ أبا إسحاقَ الزجاجَ وغيرَه، وأخذ عنهم، وكان الزجاجُ يُفضِّلُهُ على أبي جعفرٍ النحاس، من مصنفاته: « الانتصار لسيبويه من المبرد » ، و«المقصور والممدود» . أخباره في: طبقات النحويين واللغويين ٢١٩، وإنباه الرواة ١/١٣٤، ومعجم الأدباء ٤/٢٠١ .

وينظر رأيه في الانتصار: ٧٢ (المطبوع) .

(٥) قال في شرحه على الجمل ٢/٣١٢ (رسالة دكتوراه) : « وهذه الأمثلةُ نادرةٌ، ويُزادُ عليها فِعِّيل نحو: شِرِّيب » . وانظر البسيط ٢/١٠٦٢، والهمع ٥/٨٨ .

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٩٣ .

(٢) ديوانه: ١/٤١٠، ورواية البيت فيه:

لا تنفري ياناقُ منه فإنَّهُ شَرَّابُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ

ولا شاهدَ في هذه الرواية. ويُنسَبُ هذا البيتُ أيضاً إلى حفصِ بنِ الأحنفِ الكِنانيِّ وإلى غيره، قال الأصفهاني بعد أن أورد الشاهدَ مع عدة أبيات أخرى: « يُقال: إن الشعر لحسانَ بنِ ثابتٍ الأنصاري، ويقال: إنه لضرار بن الخطّاب الفهري. أخبرني أبو خليفة إجازة عن محمد بن سلام قال: الصحيحُ أن هذه الأبياتَ لعمرِو بنِ شقيق، أحدِ بني فهرِ بنِ مالك، ومن الناس مَن يَرويها لمكرِّزِ بنِ حفصِ بن الأحنفِ الفهري، وعمرُو بنُ شقيق أولى بها » الأغاني ١٦/٥٥، وانظر الحماسة ١/٤٤١، وشرحها للمرزوقي ٢/٩٠٦، وشرحها للتبريزي ٢/١٨٧، والكامل ٣/١٤٥٨. وينظر البيت الشاهد في أمالي ابن الشجري ١/٢٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٩٣، والهمع ٥/٨٨ .

(٣) العبارة في الارتشاف ٣/١٩٣: « وعلى هذا لا يَبْعُدُ عملُهُ نصباً » .

المسألة الثانية: / في اختلاف البصريين والكوفيين في هذه الأمثلة: [٦١/ب]

اعلَمْ أنَّ الكوفيين والبصريين اختلفوا في إعمال أمثلَةِ المبالغة؛ فذهَبَ الكوفيون أنها لا تَعْملُ؛ لأنها ليسَتْ بجاريةٍ على الفِعْلِ، وإنما هي جاريةٌ مَجْرَى الأسماء التي يُمدَحُ بها ويُذَمُّ، فلا يكونُ ما بعدَها إلا مخفوضاً بالإضافة، وإن جاء ما بعدَها منصوباً فهو على إضمار فِعْلٍ تُفَسِّرُهُ أمثلةُ المبالغة، فإذا قلتَ: هذا ضرَّابٌ رؤوسَ القومِ ـ بنصب «رؤوس» ـ فالتقديرُ: يَضْرِبُ رؤوسَ القومِ، فهو عندَهم على كلامَين.

ولا يجوزُ عندَهم أنْ يتقدَّمَ المنصوبُ على أمثلة المبالغة، فلا يُقالُ عندَهم: زَيدٌ القومَ ضَرَّابٌ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالغة عندَهم تفسيرٌ للفِعْلِ الناصِبِ للاسم، فلو تقدَّمَ الاسمُ على الأمثلة لَلَزِمَ منه أن يتقدَّمَ عليه الناصِبُ له، فيلزمُ منه تأخيرُ الدليلِ الذي هو من أمثلة المبالغة، عن المدلول الذي هو النَّاصبُ للاسم.

وذهَبَ البصريون أنها تَعْمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل على اختلافٍ في بعضِها سيأتي، وأنَّ المنصوبَ بعدَها منصوبٌ بها لا بفِعْلٍ مُضمَرٍ[١].

ورَدَّ البصريون قولَ الكوفيين: أمَّا قولُهُم: «إنها لا تنصِبُ» فرَدُّوهُ بأنها لو لم تنصِبْ، لَلَزِمَ منه أن تكونَ إضافتُهُ محضةً، فيتَعَرَّفَ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفَةٍ، فكانت حينئذٍ تُوصَفُ بالمعرفة، ولما وُصِفَتْ بالنكرة، وهي مُضافةٌ إلى المعرفة، عَلِمْنا أنَّ الإضافةَ لم تُعرِّفْ، فهي مِن نَصْبٍ، قال القُلاخُ بنُ حَزْنٍ السَّعْدِيُّ[٢]:

---

(١) قال ابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٥٦/٢: «ورأيت لابن خروف أن هذه الأمثلةَ أقوى في العمل من اسم الفاعل؛ وذلك أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وهذه تعمل وإن كانت بمعنى الماضي ...».

(٢) هو القُلاخُ بنُ حَزْنِ بنِ جَنَابِ بنِ جَندَلٍ السَّعديُّ التميميُّ، له أخبارٌ في: الشعر والشعراء ٧٠٧/٢، والاشتقاق ٢٥٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٦٨، واللآلي ٦٤٧/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٤٢/٣.

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيهَا جِلاَلَهَا   وَلَيسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلاَ[١]

ألا ترى أنَّ « أعقلَ » نكرةٌ، وهي صفةٌ لـ« ولاَّجِ الخَوَالِف » وهو مُضافٌ إلى / [٦٢/أ] مَعْرِفة، فلولا أنه نكرةٌ وأنَّ إضافتَهُ عن نَصْبٍ، لم يُنْعَت بنكِرَةٍ. و(الخَوالِفُ): جمعُ خالِفَةٍ، وهي عَمُودٌ من أعمدة البَيت، و(أعْقَل) بالعين المهملة والقاف: الذي تضطربُ رِجْلاَهُ من الفَزَع[٢]، أي: لا أفزَعُ ولا ألجُ البيتَ من الفَزَعِ، و(القُلاَخُ): بالقاف المضمومة والخاء المعجمة من قَلَخَ الفَحْلُ: إذا هَدَرَ[٣].

وأما قولُهم: إنه لا يجوزُ تقديمُ المنصوبِ على الأمثلة، فمردودٌ بالسماع؛ قال أبو ذُؤَيبٍ[٤]:

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوقِ إِنَّهَا   عَلَى الشَّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيَوجُ[٥]

---

(١) من الطويل، يصف رجلاً بالشجاعة والإعدادا للحرب. والبيت في: الكتاب ١١١/١، و شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٣/١، وشرحها للأعلم (تحصيل عين الذهب) ١١٢، والمقتضب ١١٢/٢، وشرح المفصل ٧٠/٦، وشرح الجمل ٥٦٠/١، وشرح التسهيل ٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والهمع ٨٦/٥ .

(٢) انظر شرح أبيات الكتاب ٣٦٤/١ .

(٣) في تاج العروس (قلخ): « القُلْخُ: الضخم الهامة، ومنه سُمي الرجلُ ... » .

(٤) خويلد بن خالد بن مُحرِّث بن زبيد، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، وشارك في الفتوح، توفي سنة ٢٧هـ، أخباره طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١-١٣٢، والإصابة ٤٥٧/٤ .

(٥) الصواب أن البيت للراعي النميري من الطويل، وهو في ديوانه: ٢٤، ولم أجده في شرح أشعار الهذليين، ولأبي ذؤيب قصيدة على هذا الروي مطلعها:

صَبَا صَبْوَةً بَل لَجَّ وَهْوَ لَجُوجُ   وَزَالَت لَهُ بَالأَنْعُمَينِ حُدُوجُ

ولعلها سببُ اللَّبس. والبيتُ في مدح خالد بن عبد الله بن أسيد. وقبله:

لَيَالِيَ سُعْدَى لَو تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ   بِدَوْمَةَ تَجْرٌ عِنْدَه وَحَجِيجُ

والشاهد في الكتاب ١١١/١ منسوباً إلى أبي ذؤيب، والنكت عليه ٢٤٥/١، وشرح أبياته ١٦/١، وتحصيل عين الذهب ١١-١١٢، وشرح التسهيل ٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٣/٢ . يصِفُ الشاعرُ امرأة بالحسْنِ واستمالةِ الرحال، فهي تَهيجُ إخوانَ العزاء وذوي الصبر، وإذا كانت كذلك فهي لغيرهم أهيَجُ .

فـ« إخوانَ العَزَاء » منصوبٌ بـ«هَيُوج» وقد تقدَّم عليه، وقال الآخَرُ:

بَكَيتُ أخَا لأوَاءَ يُحْمَدُ يَومُهُ كَرِيمٌ رُءُوسَ الـدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[1]

فـ«رؤوس» منصوبٌ بـ« ضَروبُ » ، وقد تقدَّمَ عليه، وقال الآخِرُ:

عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عَلُوكُ[2]

فـ«مسحلَهَا» منصوبٌ بـ«عَلُوك» وقد تقدَّمَ عليه، يَصِفُ هذه الناقةَ بالنشاط، وأنها تَعَضُّ مِسْحَلَهَا، وهو الفَحْلُ .

وقد حكى سيبويه[3]: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ» ، فـ«العسلَ» منصوبٌ بـ«شرَّاب» ، وقد تقدَّمَ عليه .

واعتذَرَ البصريونَ عن عَدَم الجرَيَان بأنَّ هذه الأمثلةَ وإنْ كانت غيرَ جاريةٍ على المضارِع، فهي واقعةٌ مَوقِعَ ما هو جَارٍ على الفعل، وذلك «مُفَعِّل» بتضعيف العين، اسمُ فاعلٍ مِن «فَعَّلَ» المضاعَفِ العين، الذي يُرَادُ به المبالغةُ، فأمثلةُ المبالغةِ إذن واقعةٌ مَوقِعَ ما هو جَارٍ على الفِعْل، فكأنَّ أمثلةَ المبالغةِ جَاريةٌ على الفِعْل .

المسألة الثالثة: في اختلاف البصريين في إعمال جميع هذه الأمثلة الخمسة :

ذهَبَ سيبويهِ[4] وجمهورُ البصريين إلى أنهَا كلَّهَا / تَعْمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل الذي [٦٢/ب]

---

(١) نسبه ابنُ يعيشَ إلى أبي طالبٍ، وليس في ديوانه، ولعلَّ سببَ هذا الوهم هو إيرَادُ الزمخشري لهذا البيت عقب بيت أبي طالب:

ضَروبٌ بنصل السيف سُوقَ سمانها

الآتي بعد قليل، والشاهد في: الكتاب ١١١/١، والنكت عليه ٢٤٦/١، وشرح أبياته ٤١٢/١، والتبصرة ٢٢٦/١، والمفصل ٢٧١، وشرحه للخوارزمي ١٠٥/٣، وشرحه لابن يعيش ٧٠/٦، وشرح الجمل ٥٦١/١ . واللأواء: الشدَّة .

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ ، ومنهج السالك ٣٣٣، وجرداء: في اللسان (جرد): « الأجرد من الخيل والدواب كلِّها: القصيرُ الشعر » .

(٣) الكتاب ١١١/١، وانظر: المقتضب ١١٢/٢، والأصول ١٢٣/١-١٢٤، وشرح المفصل ٧٠/٦، وشرح التسهيل ٧٩/٣ .

(٤) انظر الكتاب ١١٠/١ .

عُدِلَتْ عنه، فكما تقول: هذا ضارِبٌ زَيداً، تقول: هذا ضَرَّابٌ القومَ، وضَرُوبٌ القومَ، ومِضْرَابٌ القومَ، وكما تقول: هذا حَاذِرٌ عَدُوَّهُ، ورَاحِمٌ أَبَاه، تقول: حَذِرٌ عَدُوَّهُ، ورَحِيمٌ أَبَاه، إلا أنَّ إعمالَ «فَعَّالٍ» و«فَعُولٍ» و«مِفْعَالٍ» كثيرٌ، وإعمالُ «فَعِيلٍ» و«فَعِلٍ» قليلٌ .

٥ واستدلَّ سيبويهِ[1] ومَنْ تابَعَهُ على إعمالِ الجميعِ بالسَّمَاعِ؛ فمِنَ الدليلِ على إعمالِ «فَعَّالٍ» ما تقدَّمَ[2] مِن قولِ القُلاَخِ:

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيهَا جِلاَلَهَا

الشاهدُ نَصْبُ «جِلاَلَهَا» بـ«لَبَّاسٍ» والجِلالُ: بكسْرِ الجيمِ جَمْعُ جُلٍّ؛ وهو الدِّرْعُ. وقال الآخَرُ:

١٠ رَأَى النَّاسَ إِلاَّ مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ   خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المخَارِجِ[3]

الشاهدُ: نصْبُ «قصدَ الخوارج» بـ«ترَّاكين» و«النـاس» مفعولٌ بـ«رأى» و«خوارِجَ» مفعولٌ ثانٍ بـ«رأى»، ومعنى البيت: رأى الناسَ خوارِجَ ترَّاكينَ قصدَ الخوارجِ إلا مَن رأى مثلَ رأيه، فإنه لم يرَهم خوارِجَ، وقال آخرُ:

أَبْيَضُ ضَرَّابٌ بِحَدِّ المُنْصُلِ

١٥ قَوَانِسَ البِيضِ كَنَقْفِ الحَنْظَلِ[4]

الشاهدُ: نصْبُ «قَوَانسَ» بـ«ضَرَّاب»، والقوانسُ: جَمْعُ قَونَسٍ؛ وهو أعلى البَيْضَةِ، والنَّقْفُ: بالنون والقاف المسكَّنة والفاء الكَسْرُ.

---

(١) انظر الكتاب ١/١١١ - ١١٥ .

(٢) انظر صفحة: ١٩٨ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في ارتشاف الضرب ٣/١٩٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٨، والهمع ٥/٨٩ ، وفي الأصل كتبت (الخوارج) والتصحيح من المصادر .

(٤) رجزٌ لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ .

وقال آخرُ - يصِفُ عاصِماً الذي يُقَالُ [لَه][1] حَمِيُّ الدَّبْرِ[2] - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - :

أَبَابِيلُ دَبْرٍ شُمَّسٌ دُونَ لَحْمِهِ حَمَت لَحْمَ شَهَّادٍ عَظِيمَ المَلَاحِمِ[3]

الشاهدُ: نصْبُ «عظيم» بـ«شَهَّاد» .

ومِن الدليلِ على إعمالِ «فَعُول» ما رواه الكِسَائيُّ من قولهم[4]: «أنتَ غَيُوظٌ مَا عَلِمْتُ أَكْبَادَ الرِّجَال» فـ«أكبادَ الرجال» مفعولٌ بـ«غَيُوظٍ» .

ومنه قولُ أبي طالبٍ عَمِّ النبي ﷺ يَرثي أبا أُمَيَّةَ بنَ المغيرةِ[5] وكان صديقَه /: [٦٣/أ]

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ[6]

---

(١) زيادة يستقيم بها السايق .

(٢) هو عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح الأنصاري الأوسي، جد عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه، شهد بدراً، وأصيب يوم الرجيع، فبعثت قريش تريد شيئاً من جسده - وكان قد قتلَ أَحَدَ زعمائهم وهو عقبةُ بنُ أبي مُعَيط يوم بدر - ، فبعث الله عليه مثل الظُلَّة مِنَ الدَّبْر (وهي الزَّنابير)، فسُمِّيَ حَمِي الدَّبْر. أخباره في الاستيعاب ٧٧٩/٢، وأُسْد الغابة ١١١/٣، والإصابة ٢٣٥/٢ .

(٣) لم أقف على هذا البيت فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٢٠٧/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣، والمساعد ١٩٢/٣ .

(٥) في الأصل : « يرثي أمية بن المغيرة » ، والصحيح أنه أبو أمية كما أشار البغدادي، وهو أبو أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، كان زوج عاتكة بنت عبد المطلب أخت أبي طالب، خرج تاجراً إلى الشام، فمات بموضع يقال له: سَرْو سُحيم، فرثاه أبو طالب بهذه القصيدة التي مطلعها:

أرقتُ ودمع العين في العين غائرٌ وجادت بما فيها الشؤونُ الأعاور

ومنها البيت الشاهد، قال البغدادي رحمه الله: « وغلِطَ بعضُهم فزعم أنها مدحٌ في مسافرِ بنِ أبي عمرو، وأفحشُ مِن هذا القول قولُ ابنِ الشجري في أماليه: إنها مدحٌ في النبي ﷺ » ، وأبو أمية اسْمُهُ كنيتُهُ، ولقبُه زاد الركب؛ لأنه كان إذا سافر لم توقد معه نار إلى أن يرجع، مات في الجاهلية . انظر: الاشتقاق ١٥٠، والخزانة ٢٤٥/٤-٢٥٠، ١٤٦/٨-١٤٧ .

(٦) ديوان أبي طالب ص: ٧٩، من الطويل، والشاهد في الكتاب ١١١/١، وشرح أبياته ٧٠/١، والمقتضب ١١٣/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والبسيط ١٠٥٦/٢، وشرح المفصل ٧٠/٦، والخزانة ٢٤٢/٤، ١٤٦/٨ .

قال البغدادي: « قال ابن ولاد: سألت أبا إسحاق الزجاج: لِمَ صار ضروبٌ ونحوه يعمل، وهو =

الشاهدُ: نصْبُ «سُوقَ» بـ«ضَرُوبٍ» وهي جَمْعُ سَاقٍ .

ومِن الدليل على إعمال «مِفْعَال» ما حكى سيبويهِ[1] عن العَرَب: «إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا» بنصْبِ «بوائك» أي: يَنْحَرُ البوائكَ كثيراً، والبوائكُ: جَمْعُ بائِكٍ؛ وهي السَّمينَةُ الفتيَّةُ من الإبل[2]. قال الكِسَائيُّ[3]: بَاكَتِ النَّاقةُ، تَبُوكُ إذا سَمِنَتْ .

٥ ومِن الدَّليلِ على إعمال «فَعِيلٍ» قولُ بعضِ العَرَب[4]: «إنَّ اللهَ سَميعٌ دُعاءَ مَن دَعَاهُ»، وقالوا[5]: «هو حَفِيظٌ عِلْمَهُ وعِلْمَ غيرِهِ»، وقال ابنُ عصفور[6]: حكى ابنُ سِيدَه[7]: هو عَلِيمٌ عِلْمَكَ وعِلْمَ غيرِكَ، قال: وهو نَصٌّ لا يحتَمِلُ التأويلَ، يعني: أنَّ نصْبَ «عِلْمَك» على[8] المفعول بـ«عَلِيم» نَصٌّ لا يحتَمِلُ التأويلَ. قال الشيخُ أبوحيَّان[9]: ويحتَمِلُ أن يكونَ منصوباً على المصدر التشبيهي نحو: ضَاربٌ ضَرْبَك، أي: عَليمٌ عِلْماً

١٠ مثلَ عِلْمِكَ وعِلْمِ غيرِك. وقال الشَّاعرُ:

بمنزلة ما استقرَّ وثبتَ، وضاربٌ لا يعملُ إذا كان كذلك ؟ فقال: لأنك تريد أنها حالة ملازمة هو فيها، ولست تريد أنه فعلَ مرةً واحدةً وانقضى الفعلُ كما تريد في ضارب، فإذا قلتَ: هذا ضاربٌ رؤوسَ الرجال، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نحكيها » . ولم أقف عليه في الانتصار .

(١) الكتاب ١١٢/١ ، وانظر: المصادر السابقة .

(٢) في التهذيب ٤٠٥/١٠: « وقال النضر بن شميل: بوائك الإبل : كرامها وخيارها » .

(٣) الصحاح (بوك)، وشرح المفصل ٧١/٦ .

(٤) حكى اللحياني في نوادره: « إن الله سميعٌ دعائي ودعاءَك » . انظر: شرح التسهيل ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣، والمساعد ١٩٣/٢، والهمع ٨٦/٥، والخزانة ١٦٠/٨ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ ، وارتشاف الضرب ١٩١/٣ .

(٦) لم أقف عليه في شرح الجمل ولا في المقرب وشرحه، ولعله في كتاب آخر له، وقد نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٩/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣ .

(٧) لم أقف على هذا القول فيما اطلعت من كتبه، وقد ذكره أبو حيان ـ نقلاً عن ابن عصفور ـ في التذييل والتكميل ٢٠٩/٣، ومنهج السالك ٣٣٤ .

(٨) حرف « على » مكرر في الأصل .

(٩) التذييل والتكميل ٢٠٩/٣ .

فَتَاتانِ أَمَّـا مِنْـهُمَـا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً وَالأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا[١]

فـ«هلالاً» مفعولٌ بـ«شَبيه»، ويحتمِلُ أن يكونَ على إسقاط حرفِ الجرِّ[٢] أي: بهلالٍ، فلا يكونُ فيه شاهدٌ . وأنشَدَ سيبويهِ على ذلك ـ لسَاعِدَة بنِ جُؤَيَّةَ ـ[٣]:

حَتَّى شَـآهَا كَلِيلٌ مَوهِناً عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيلَ لَـمْ يَنَمِ[٤]

الشاهدُ: أنَّ «كليل» بمعنى: مُكِلٍّ، و«مَوهناً» منصُوبٌ على أنه مفعولٌ بـ«كَلِيل» أي: يَكلُّ أوقاتَ الليل مِنْ كَثرَةِ العَمَلِ فيه على جِهَة المجاز؛ لأنَّ أوقاتَ الليلِ لا تَتْعَبُ، وإنما يَتعَبُ الشَّخصُ الذي فيها، كما يُقالُ: أَتْعَبْتَ يَومَك، والأصلُ: تَعِبْتَ في اليوم.

---

(١) من الطويل، وينسب إلى عُبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه: ٣٤ وروايته:

فَتَاتَانِ أَمَّا منهما فشبيهةُ الـ ـهلال والاخرى منهما تُشبهُ الشَّمسَا

ولا شاهد في هذه الرواية، وفي بعض نسخ (مخطوطة) الديوان: « فشبيهةٌ هـلالاً ... » وهي رواية الاستشهاد . ويقصد بقوله (فتاتان) قينتين كانتا بالمدينة، ولهما يقول ابن قيس الرقيات:

لقد فتنت ريًّا وسـلاَّمةُ القِسَّا فلم تتركا للقسِّ عقلاً ولا نفس

فتاتـان أما منهما فشـبيهة ... ...

انظر القصة في الأغاني ٣٣٤/٨، والشاهد في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والتصريح ٦٨/٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٠٨/٣، وحاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ٦٨/٢ .

(٣) هو ساعدةُ بنُ جُؤَيَّةَ الهذلي أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم ، وليست له صحبة، قال الآمدي: « شاعرٌ محسِنٌ جاهليٌّ، وشعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، وليس فيه من المُلَحِ ما يصلح للمذاكرة » أخباره في: المؤتلف والمختلف ٨٣، والخزانة ٨٦/٣ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، من قصيدة طويلة يرثي فيها من أصيب يوم مَعْيَط، مطلعها:

يا ليت شعري ولا مَنجَى من الهرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى العَيشِ بعدَ الشَّيبِ مِن نَدَمِ

وقبل الشاهد:

ظَلَّت صَوَافِنَ بالأَرْزَانِ صَاوِيَةً في مَاحِقٍ مِن نَهَارِ الصَّيفِ محتَدِمِ

قَد أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ طَاوِيَةٌ مَهمَا تُصِبْ أُفُقاً من بارقٍ تَشِمِ

حتى شآها ... ...

والشاهد في: الكتاب ١١٤/١، والمقتضب ١١٤/٢، وكتاب الشعر ٥٠٣، والمنصف ٧٦/٣، وشرح المفصل ٧٢/٦، وشرح الجمل ٥٦٢/١، وشرح التسهيل ٨٠/٣، والخزانة ١٥٥/٨ .

ومعنى «شَآها»: سَاقَهَا، و«كَلِيلٌ» صِفَةٌ لِبَرْقٍ، أي: سَاقَهَا بَرْقٌ كَلِيلٌ، و«مَوهِنٌ»: وَقْتٌ مِن الليل، و«عَمِلٌ» بكسر الميم: كثيرُ العَمَلِ، / و«طِرَابٌ»: مُتَقَلِّبَةٌ نـاظرةٌ نحوَ البَرْقِ. [٦٣/ب] يَصِفُ في البيت بَقَرَ وَحْشٍ وأُتُناً، نظَرَتْ إلى بَرْقٍ مُسْتَمْطِرٍ دالٌّ على الغَيْث، يُكِلُّ ذلك البَرْقُ المَوهِنَ بِدَؤوبِهِ وتَوَالي لَمَعَانِهِ، فباتَتْ تلكَ الوَحْشُ مُتَقَلِّبَةً، وباتَ ذلكَ البَرْقُ لم يَنَمْ، وقيلَ: إنَّ الضميرَ في «بَاتَ» للحمَار، والأوَّلُ أَصَحُّ[1] .

ومن الدليل على إعمال «فَعِلٍ» قولُهُ - أنشده سيبويه[2] -:

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[3]

الشاهدُ: نصْبُ «أُمُورٍ» بـ«حَذِرٌ». ومن ذلك ما أنشَدَه سيبويهِ[4] للَبِيدٍ:

أَو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَـــرَاتِهِ نَـدَبٌ لَـهُ وَكُلُـومُ[5]

الشاهدُ: نصْبُ «عِضَادَةَ» على المفعولية بـ«شَنِجٌ» ومعنى «شَنِجٌ»: مُلازِمٌ، وفِعْلُهُ:

---

(١) قال البغدادي رحمه الله في الخزانة ١٦٦/٨: «وقوله: «حتى شآها» .. الخ، ضمير المؤنث للصُّوارِ وهي البقر، لا للحمير الوحشية، خلافاً لأبي حنيفة، ولا للإبل خلافاً للشارح وغيره، ولا للناقة خلافاً لشارح اللباب» .

(٢) الكتاب ١١٣/١ .

(٣) من الكامل، وقائله أبان بن عبد الحميد اللاحقي (من شعراء هارون الرشيد، وقيل: هو لابن المقفع، وسوف يتكلم المصنف على هذا البيت ص: ٢١١، والشاهد في: المقتضب ١١٥/٢، وشرح الكتاب ٢٢٥/١ - (مخطوط) - وشرح أبياته ٤٠٩/١، وشرح عيونه: ٧٩، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ٧١/٦، وشرح الجمل ٥٨٢/١، وشرح التسهيل ٨١/٣، والبسيط ١٠٥٨/٢، والخزانة ١٦٩/٨ .

(٤) الكتاب ١١٢/١ . وهو فيه منسوب إلى عمرو بن أحمر، ولم أجده في ديوانه المطبوع .

(٥) من الكامل، في شرح ديوانه: ١٢٥ . وفيه: «أو مسحل سنق ...» . والشاهد في: شرح الكتاب ٢٢٥/١ - (مخطوط) - ، وشرح عيونه: ٧٨، وشرح أبياته ٢٤/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣، إضافة إلى ما سبق من المصادر .

شَنِجَ كلَزِمَ معنىً ولفظاً، و«المِسْحَلُ» بكسر الميم: العَير، سُمِّيَ بذلك لسَحِيلِهِ أي: صوته، و«السَّمْحَجُ»: الأتانُ الطويلةُ الظَّهْرِ، و«العضَادَةُ» هنا المرادُ بها قوائمُ الأتانِ أو جَنْبُهَا، و«سَرَاتُهُ»: أعلاهُ، و«النَّدْبُ»: الأثَرُ، و«الكُلُومُ»: الجِرَاحاتُ، ومعنى البيت مَوقُوفٌ على البيت قبلَه وهو:

حَرْفٌ أَضَرَّ بِهَا السِّفَارُ كَأَنَّهَا بَعْدَ الكَلَالِ مُسَدَّمٌ مَحْجُومُ[1]

و«المُسَدَّمُ» : الفَحْلُ من الإبل الذي حُبِسَ عن الضِّرَاب، و«المحجُومُ»: المشدُودُ الفَمِ لئلاّ يعْبَثَ. وَصَفَ ناقَتَهُ بالشدَّة والنَّشَاط، وشبَّهَهَا في البيت الأوَّلِ بالفَحْلِ الذي صفتُهُ ما ذُكِرَ في قوَّتِهِ ونشَاطِهِ[2]، وفي الثاني بالمسحَلِ الذي هو الحمَارُ الوحْشِيُّ في نَشَاطِهِ وعَدْوِهِ.

انتهَتْ أدلَّةُ سيبويهِ ومَن تبعَهُ على إعمالِ الأمثلةِ الخمسَةِ .

وذهبَ جماعةٌ من النحويِّين منهم الزِّيَاديُّ[3] والمازنيُّ والمبرِّدُ[4] إلى أنَّ «فَعِيلاً» و«فَعِلاً» ليسَا من أمثلة المبالغةِ، فلاَ يَعمَلاَن، وحُجَّتُهُم: أنهما بِنَاءَان مَوضُوعَان للذَّات والهيئة

(١) الحرفُ: الضامرُ، وأضرَّ بها السفارُ: أنضاها وهزلها . (الخزانة) .

(٢) في الأصل « نشاطته » ، وكذلك في الكلمة التالية .

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، لغوي نحوي راوية شاعر، قرأ الكتاب على سيبويه ولم يتمه، من تصانيفه: « شرح نكت كتاب سيبويه » و « الأمثال » و « أسماء السحاب والرياح والأمطار » وغيرها، توفي سنة ٢٤٩ هـ. أخباره في: مراتب النحويين ٧٥، ١٢٢، وأخبار النحويين البصريين ٩٧، وإنباه الرواة ٤١٤/١، ومعجم الأدباء ١٥٨/١ .

(٤) المقتضب ١١٣/٢-١١٤، وانظر: التبصرة ٢٢٧/١، وشرح المفصل ٧٢/٦، وشرح الجمل ٥٦١/١-٥٦٢، والبسيط ١٠٥٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣-١٩٣، والمساعد ١٩٣/٢، والهمع ٨٧/٥، والخزانة ١٥٩/٨ .

التي يكـــونُ الإنسانُ عليها، إلا أنهُمَا جَاريَان مَــجْرَى الفِعل، فهُمَا كقولكَ: رَجُلٌ كَريمٌ وظَريفٌ، ورَجلٌ عَجلٌ ولَقِـنٌ وصَلِفٌ مـن الصِّفـات الثَّابتـة، ومـا كـان / مـن [٦٤/أ] الصفاتِ هكذا فلا يَعمَلُ .

وأجازَ الجرميُّ[1] إعمالَ «فَعِل» ولم يُجز إعمالَ «فَعِيـل»، وحجَّتُـهُ: أن «فَعِـلاً» علـى وزن الفعل الماضي كـ«عَلِم» وأنه يأتي مَقصُوراً من «فاعِل»، قال الشاعرُ:

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدَا

لاَ يشْتَهِي أَنْ يَرِدَا

إِلاَّ عَـــرَاداً عَـرِدَا

أَو صِلِّيَاناً بَـــرِدَا[2]

(١) انظر رأيه في: في الأصول ١/١٢٥، وشرح الكتاب ١/٢٢٥ - (مخطوط) ـــ ، وكتـاب (أبـو عمـر الجرمي) ص: ١٩٠، إضافة إلى ما سبق من المصادر .

(٢) رجزٌ قيل: إنه جاء على لسان الضب. انظر الحيوان ٦/١٢٥، وفي المخصـص ١٣/٢٥٨: «والضب لا يشرب ماءً، ومن كلامهم الذي يضعونه على ألسنة البهائم: قـالوا: قـالت السـمكةُ للضب: وِرْداً يا ضَبُّ، فقال:

أصبح قلبي صردا ... ...»

والشاهد في: إصلاح المنطق ٣٩٤، وتهذيبه ٨١٢، والخصائص ٢/٣٦٥، والمحتسب ١/٢٩٩، وشرح التسهيل ٣/٨٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٩ .

قال الصاغاني في التكملة ٢/٢٨٣: « الرواةُ يَرْوُون:

وصلياناً بَرِدَا

وهو تصحيفٌ وقعَ من القدماء، فتبعَهُمُ الخَلَفُ. قاله أبو محمد الأعرابيُّ، ورواه هو:

وصلياناً زَرِدَا

قال: والزَّرِدُ: السريعُ الازدراد» .

والصرِدُ: الذي يجدُ البرد. والعرادُ: ضربٌ من النبت، ويـروى (عـراراً)، وهـو أيضـاً ضـربٌ مـن النبات، والعرِدُ: الكثير الذي قد طال. والصليان: نبت أيضاً. انظر النبات لأبي حنيفـة الدينـوري: ٢٢ .

أراد: عارداً وبارداً[١]، فلما كان «فَعِلٌ» على زِنَةِ الفعْلِ الماضي، ويأتي بمعنى «فاعِل» ، قَوِيَ فيه العَمَلُ .

وردُّوا على سيبويهِ ما استشهدَ به على إعمالها، وما استشهَدَ به على إعمالِ «فَعِيلٍ» مِن قولِهِ:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ ... ...[٢]

فقالوا[٣]: لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ «كليلاً» مِن كَلَّ، وهو لا يَتَعَدَّى، فـ«كَلِيلٌ» بمعنى كَالٌّ، وكالٌّ لا يتَعَدَّى، و «موهناً» منصُوبٌ على الظرْف لا على المفعولية، التقديرُ: سَاقَهَا كَالٌّ في هذا الوقت.

أجابَ المنتصرُون[٤] لسيبويهِ: أنَّ هذا تخريجٌ ليسَ بجيِّدٍ؛ لأنه يَلزَمُ منه التنافُرُ بين صدْرِ البيت وعَجُزِهِ، فيكونُ صدرُهُ يُعطِي أنَّ البرْقَ كَالٌّ في نفْسِهِ، وعَجُزُه يُعْطِي أنه نَشيطٌ لقوله:

... ... وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

أي: مُستيقِظٌ، وهذه حالةُ مَنْ ليس كالاًّ، وأيضاً فقوله: «عَمِل» يدل على كثرة العمل وهو ضدُّ الكالِّ.

قال الشيخُ أبوحيَّان[٥]: ولا التِفَاتَ إلى قَولِ أبي الحكَمِ بنِ بَرِّجَانَ اللغويِّ[٦]: إنَّ

---

(١) في الأصل: «مارداً» .

(٢) سبق صفحة: ٢٠٣ .

(٣) انظر المقتضب ٢/١١٤، وشرح الكافية ١/٢٠٢ .

(٤) انظر شرح عيون الكتاب: ٨٠، تحصيل عين النهب ١١٦-١١٧، وشرح الجمل ١/٥٦٤، والبسيط ٢/١٠٦٠-١٠٦٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٨، والمغني ٥٦٨، والخزانة ٨/١٥٥-١٦٠ .

(٥) التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ .

(٦) هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام بن أبي الرجال الإشبيلي، المعروف بـ« ابن

=

«عَمِلاً» بمعنى تَعِبَ[1]؛ لأنَّ آخِرَ البيتِ يَدفَعُ هذا التأويلَ. انتهى. يعني: أنَّ آخرَهُ يُعطِي أنه نَشيطٌ، وأوَّلَهُ على هذا التفسير يُعطي أنه تَعِبٌ، فتَنَاقَضَا .

وقولُهُم[2]: إنَّ «كليلاً» لا يتعدَّى، لا يُسَلَّمُ، بل هو مُتَعَدٍّ؛ لأنَّ القياسَ في صفات المبالغة إذا كانت معدولَةً، جازَ أن تتعدَّى، فـ«رحيمٌ» يَتَعَدَّى؛ لأنه مَعدُولٌ عن راحِم، فكما يُقَالُ: راحمٌ عَمْراً، يُقَالُ: رَحِيمٌ عَمْراً، فكذلك «كَلِيلٌ» يتعدَّى؛ لأنه مَعدُولٌ عن «مُكِلٍّ»[3].

وقال ابنُ مالكٍ[4] مُعتذِراً عن سيبويهِ، ومائِلاً / إلى مَذهَبِ المبرِّدِ: إنما ذَكَرَ [٦٤/ب] سيبويهِ هذا البيتَ شاهداً على أنَّ فاعلاً قد يُعْدَلُ به إلى «فَعِيل» و«فَعِل» على سبيل

برِّجان»، وقيل: هي مخففة من « أبي الرجال » ، إمام في اللغة والنحو، صدوق ثقة، أخذ عن ابن ملكون ولازمه كثيراً، من تصانيفه: «الرد على ابن سيدة في المحكم» قال الفيروز أبادي: وله استلحاقات كثيرة على اللغويين، وما يتكلم فيه مفيد. توفي سنة ٦٢٧ هـ أخباره في: البلغة ١٣٤، وبغية الوعاة ٩٥/٢ .

(١) نقل أبو حيان عن أبي القاسم السهيلي قوله: « لم يوجد قط (كليل) في نظم ولا نثر إلا بمعنى حسير أو تعب، وإنما هو من كللت من الإعياء، وهو غير متعد، ولم يوجد بمعنى مكل فيكون موهناً مفعولاً به، ولا نقول: انتصب موهناً على الظرف، بل هو مرفوع في المعنى، والمعنى: كليلٌ موهنُه، كما تقول: نائمٌ ليلُك، ثم تنصبه كما تنصب وجهاً في: حسن وجهاً على التمييز، وإما على التشبيه بالمفعول به » التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ ، ومنهج السالك ٣٣٣ .

(٢) أي: قولُ الرَّادِّين على سيبويه. قال أبو حيان: « قال بعض أصحابنا: أما فعِل وفعيل نحو ضربٌ زيداً ولبسٌ الثيابَ فغير مشتق من المتعدي، هذا على جهة الإعمال، وكيف يُتكلم على ما لم يُسمع من العرب، وكيف يَترَكب الخلاف على غير موجود...» التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٣) قال ابنُ ولاد في معرض رده على المبرد: « وأما قوله: إن فعيلاً أصله مما لا يتعدى نحو: ظرُف وكرُم، فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عُدي من أجلها كفاية، فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسمُ فعلٍ جارٍ عليه نحو: رحم وعلم فهو رحيم وعليم ... » الانتصار: ٧١ (المطبوع) .

(٤) شرح التسهيل ٨٠/٣-٨١ ، قال البغدادي بعد أن أورد كلام ابن مالك: « وهذا أيضاً ضعيفٌ بما نقل السيرافي أنه قال سيبويه: كليل في معنى مكل، وداءٌ وجيع بمعنى مولم وموجع » الخزانة ١٥٦/٨ .

المبالغة، كما يُعدَلُ به إلى «فَعُول» و«فعَّال» و«مِفْعَال»، فذَكَرَ هذا البيتَ لاشتماله على «كَلِيلٍ» للعَدْلِ به عن «كَالٌّ»، وعلى «عَمِلٍ» للعدْلِ به عن «عَامِلٍ»، ولم يتعرَّض لوقوع الإعمال[1]. انتهى .

وأمَّا ما استشْهَدَ به على إعمالِ «فَعِلٍ» مِن قوله:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجِ

فقالوا: لا حُجةَ فيه؛ لأنَّ «عِضَادَةَ سَمْحَجٍ» منصُوبةٌ على الظَّرْفِ[2]، لا على المفعول به، فمعنى «شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ»: مُلازِمٌ ناحيةَ هذه الناقة، فـ«عِضَادة» المرادُ به الناحيةَ .

---

(١) قال الأبذي في شرح الجزولية ٢/٥٠-٥١ «مخطوط» : « وقال ابن درستويه: إنما أدخله سيبويه على إعمال « عَمِل » في « مَوهن » ، و « عَمِلٌ » متعدٍّ، تقول: عَمِلتُ الثوب، و « كليلٌ » غيرُ متعدٍّ، فإنما أدخله على إعمال (فَعِل)، وهذا فيه تعسُّفٌ، فإن سيبويه لم يأت بشاهد على إعمال (فعيل)، وقد أتى بشاهد على إعمال (فَعِل) » .

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨: « وخرجه أبو عمرو بن العلاء على أنه منصوب على الظرف؛ لأن شنجاً لا يتعدى، أي: منقبضاً في عضادة سمحج، وهذا ضعيف؛ لأن الأسماء لا تنصب ظروفاً بقياس » ، قال ابن ولاد في الانتصار ٧٠: « وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفاً، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفاً كالجبل، لا تقول: زيدٌ الجبلَ ... » .

وقال ابنُ السِّيْدِ: « وأما قولهم: إن عِضادة منصوبٌ على الظرف، غيرُ صحيحٍ، لأنه يضعف معنى البيت ويفسدُهُ » . إصلاح الخلل: ٢٢٢ .

وفي شرح عيون الكتاب ٧٨-٧٩: « وردَّ عليه هذا القولَ بعضُ النحويين، وزعم أن (عِضادةَ سمحج) ظرفٌ، وهذا من الذين يتهاونون بالخَلْق إذا عرفوا الإعراب، وهو إذا جعله ظرفاً كان المعنى فاسداً، وذلك أن الشاعر شبه ناقته في نشاطها وصلابتها بحمار وحشي مُلازِمٍ لأتان يَضرِبُهَا، فلشدته وصلابته قد لازمها، وقبض على الناحية التي بينها وبينه، ولم يحجزه عن ذلك رمحها وعضها اللذان بسراته منها ندب وكلوم، ولو كان ظرفاً لكان المعنى: أن المسحل شنج متقبضٌ في ناحية السمحج، مهينٌ قد شغفه عضها ورمحها، فكيف يشبه أحد ناقته بمسحل هذه صفته؟

وخرَّجهُ المبرِّدُ[١]: أنَّ نصْبَ «عِضَادَة سَمْحَج» على التشبيه بالمفعول به، فهو عندَه من باب الصفة المشبَّهةِ باسمِ الفاعل .

وردُّوا ما تأوَّلوه على سيبويهِ: أمَّا مَن قالَ: إنَّ «عِضَادة» منصوبٌ على الظرْفِ، فَرُدَّ: بأنه اسمٌ صريحٌ، فلا يكونُ ظَرْفاً. قال ابنُ عصفور[٢]: معنى «عِضَادَة سَمْحَج»: قائِمَةَ سَمْحَج، أي: يَدَ سَمْحَج، فكما أنَّ «يداً» لا يُنصَبُ على الظرْفِ، فلا يُقَالُ: زيدٌ قائمٌ يَدَ عَمْرٍو، فكذلك «عِضَادة سَمْحَج».

وأمَّا ما قالَه المبرِّدُ مِن أنَّ «عِضَادَةَ سَمْحَج» منصوبٌ [على][٣] التشبيه بالمفعول به، فَرُدَّ: بأنَّ المنصوبَ في باب الصفَةِ المشبَّهَة لا يكونُ أجنبياً مِن الموصُوف، بل يكونُ له أو لمن هو مِن سَبَبِهِ، فلا يُقالُ: مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهَ رَجُلٍ؛ لأنَّ «الوجه» ليس لرجلٍ مَوصُوفٍ بـ «حَسَن» ، بل هو لرَجُلٍ آخَرَ، فهو أجنبيٌّ، وكذلك «عِضَادَةَ سَمْحَج» ليسَتْ لـ «مِسْحَل» ، ولا هي من سَبَبِهِ، فلا تُنصَبُ على التشبيه بالمفعول به[٤].

والعَجَبُ من المبرِّدِ كيف غَابَ عنه مثلُ هذا، و « حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصِمُّ[٥]».

وأمَّا ما استشهَدَ / به سيبويهِ على إعمال «فَعِل» من قوله: [٦٥/أ]

حذِرٌ أُمُوراً ... ...[٦]

---

(١) نقله ابن ولاد في الانتصار: ٦٨ .

(٢) شرح الجمل ١/٥٦٣ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) هذا من كلام ابن ولاد، ردَّ به على المبرد منتصراً لسيبويه، قال في آخر هذا الرد: « ... ولو لم يأتِ [أي سيبويه] بشاهد في فَعِلٍ ، لم يُحتَجْ إلى ذلك؛ لأن فَعِلاً اسمٌ جارٍ على فَعِلَ نحو: حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وهو مع ذلك للمبالغة، فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصلُ الباب في التعدي، ولو انفردت إحداهما لعدِّيَ بسببها، فكيف إذا اجتمعتا ؟» انظر الانتصار: ٧٠ .

(٥) هذا حديث أورده السيوطي في الجامع الصغير ١/٢٥١، وهو من أمثال العرب أيضا، انظره في الأمثال لأبي عُبيد: ٢٢٤، وجمهرة الأمثال ١/٣٥٦، ومجمع الأمثال ١/٣٤٩، والمستقصى ٢/٥٦.

(٦) سبق ذكره صفحة: ٢٠٤ .

فقيل: هو منصوبٌ على إسقاط حرْفِ الجر[1]، التقديرُ: حَذِرٌ مِن أمورٍ، وقيـلَ: إن البيتَ مَصْنُوعٌ، قال المبرِّدُ[2]: حدَّثني المازنيُّ قالَ: سمعتُ أبا يحيى اللاحِقِيَّ[3] يقـولُ: قال سيبويهِ: أَتَعْرِفُ شاهداً على إعمالِ «فَعِلٍ» ؟ قال: فصنَعْتُ له هـذا البيتَ[4]، وقـال غيرُ المبرِّدِ[5]: صنَعَهُ ابنُ المقفَّعِ[6].

ورَدُّوا ما تأوَّلوه على سيبويه: أمَّا مَن قال: إنَّ حَـذِراً على إسقاطِ حـرف الجـر فَدَعْوَى .

وأمَّا مَن قالَ: إنَّ البيتَ مَصْنُوعٌ فالحكايَةُ عن اللاحقيِّ، وهو قد أَقَـرَّ علـى نَفْسِـهِ بالكَذِبِ على العَرَبِ، فلا تُقْبَلُ منه، وهَبْ أنَّ هذا البيـتَ مصْنُـوعٌ، فإعمـالُ «فَعِـلٍ» لا

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ .

(٢) قال في المقتضب ٢/١١٥-١١٦ عن هذا البيت: هذا بيت مصنوع محدَث ..

(٣) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفر، شاعر مطبوع مكثر، من أهل البصرة، مطعونٌ في دينه، اتصل بالبرامكة ونظم لهم «كليلة ودمنة » وكتباً أخرى، واتصل عن طريقهم بهارون الرشيد، تـوفي سنة ٢٠٠ هـ. أخباره في: الأغاني ٢٣/١٥٥، والنجوم الزاهرة ٢/١٦٧، والخزانة ٨/١٧٣ .

(٤) وتأوَّلَ أبو نصر هارون بن موسى في شرحِه عيونَ الكتاب: ٨٠ هذا الكلام فقال: « وكيف يصلُح أن ينسبَ اللاحقيُّ إلى نفسه ما يضعُ منه ولا يحل؟ أو كيف يجوز هذا التأويلُ على سيبويه، وهـو المشهور في دينه وعلمه وعقله؟ ... وإنما أراد اللاحقيُّ «فوضعتُ له هذا البيت» : فرويتُهُ له » قلتُ: وهذا تأويلٌ مقبول .

(٥) قال السيرافي في شـرح الكتـاب ١/٢٢٥ (مخطـوط): « قـال النحويـون: هـذا بيـتٌ لا يصـحُّ عـن العرب، ورووا عن أبي عثمان عن الأخفش أنه قال: سألني سيبويه عـن شـاهد في تعـدي (حَـذِر) فعملتُ له هـذا البيت، ويـروى أيضـاً أن البيـتَ لابـن المقفـع » ، وقـد رد العلمـاء هـذه القصـة، وأنكروها وشنعوا على مدعيها، ينظر: شرح أبيات الكتاب ١/٤٠٩، وشرح عيونه ٨٠، وشـرح الجمـل ١/٥٦٣، والبسيط ٢/١٠٥٩، وشـرح التسـهيل ٣/٨١، والتذيـل والتكميـل ٣/٢٠٨، والخزانة ٨/١٧١ .

(٦) عبد الله بن المقفع، كاتب بليغ لكنه زنديق، كان مع قلة دينه جيد الكلام فصيح العبارة، فارسـي الأصل، أول من عُني في الإسلام بترجمة كتـب المنطـق، لـه « الأدب الصغـير » و « الأدب الكبـير » وترجم « كليلة ودمنة » عن الفارسية. توفي سنة ١٤٢ هـ. أخبـاره في: وفيـات الأعيـان ٢/١٥١، ولسان الميزان ٣/٣٦٦ ، والخزانة ٨/١٧٧ .

يَتَوَقَّفُ عليه، بل ثَبَتَ ذلك مِن غيرِ هذا البيت[1].

انتهى ما رَدُّوا به على سيبويهِ، وما ردَّ أَصحابُ سيبويهِ عليهم، فَصَحَّ ما ذهَبَ إليه سيبويهِ.

قال الشيخُ أبوحيَّان[2]: والإنصافُ في هذه المسألة القياسُ على فَعُولٍ وفعَّالٍ ومِفْعَال، والاقتصارُ في فَعِلٍ وفَعِيلٍ على ما ورَدَ به السَّمَاعُ. والله أعلم .

قلتُ: يَظهرُ من الشَّيخِ أبي حيَّانَ أنَّ «فَعُولاً» و«فَعَّالاً» و«مِفْعَالا» تُبنَى مِن كُلِّ فِعْلٍ قياساً، وسيأتي في المسألةِ بَعْدُ ما في ذلك .

المسألة الرابعة: في أحكام تتعلق بأمثلة المبالغة:

الأول: أنَّ تثنيةَ أمثلةِ المبالَغةِ وجمعَهَا يَعْمَلان عَمَلَ مُفْرَدِهَا، فمِنْ إعمَالِ تثنيةِ «فَعُول» قولُ طَرَفَةَ:

طَحُورَانِ عُوَّارَ القَذَى فَتَرَاهُما ... كَمَكْحُولَتَي مَذْعُورَةٍ أُمِّ فَرْقَدِ[3]

الشاهدُ فيه: نَصْبُ «عُوَّارَ القَذَى» بـ«طَحُوران» وهو تثنيةُ طَحُور مبالغةٌ في طاحر، وطَحُورٌ بالطاء والحاء المهملتين معناه: دَفُوعٌ، والعُوَّار بضم العين وتشديد الواو: قِطَعُ القَذَى الذي في العَين، والفَرْقَدُ: وَلَدُ البَقَرة، وقيلَ للبقَرَة: أُمُّ / فَرْقَد، كُنِيَتْ بولَدِهَا، [٦٥/ب] يَصِفُ ناقَتَهُ بالشِّدَّةِ والنَّشَاط، وأنَّ عينيهَا طَحُورَان أي: دَفُوعَان قِطَعَ القَذَى التي في عَينِهَا، وذلك لنُتوءِ عَيْنَيْهَا، ثم شبَّهَ عينيهَا بعَيْنَي البَقَرَةِ المَذْعُورَةِ، فدَلَّ على حِدَّتِها ونَشَاطِهَا .

---

(١) من ذلك قول زيد الخيل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

وسوف يورده المؤلف ص: ٢١٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣ .

(٣) من الطويل في ديوانه: ٢٣، وهو من معلقته، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال ١٧٦، وشرح القصائد التسع ٢٢٣/١، والبيت في التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

ومِن إعمَالِ جَمْعِ «فَعُولٍ» قَولُ طَرَفَةَ:

ثُمَّ زادُوا أَنَّهُم في قَومِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُخُرْ(١)

الشَّاهِدُ: نَصْبُ «ذَنبَهُم» بـ«غُفُر» وهو جَمْعُ غَفُور، ويُروَى(٢): غيرُ فُجُر، بالجيم وبالخاء المعجَمَة، فبالجيم معناه: أنهم لا يَقَعُونَ في فاحشَةٍ، وبالخاء معناه: أنهم لا ٥ يَفخَرُون بغُفْرَانِ ذَنْبِ المذنِبِ.

ومِن إعمال جَمْعِ «مِفْعَال» قَولُ الكُمَيتِ(٣) أو ابنِ مُقْبِلٍ(٤):

شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا مِيصُ العَشِيَّاتِ لاَ خُورٌ وَلاَ قَزَمُ(٥)

الشَّاهدُ: نَصْبُ «أبدانَ الجَزُور» بـ«مَهَاوِين» وهو جَمْعُ مِهْوَان، مبالغةٌ في مُهِين، يُريدُ به: كثْرَةَ الإهانةِ للمال، وشُمٌّ: جَمْعُ أَشَمَّ، وهو ارتِفَاعٌ في الأَنْفِ، كَنَى بذلك ١٠ عن العِزَّةِ والأَنَفَة، والأبدانُ: جَمْعُ بَدَنَةٍ، وهي النَّاقةُ المتَّخَذَةُ للنَّحْرِ، ومَخامِيصُ: ضَامِرُونَ البُطُونَ في العشِيَّاتِ لانتظارِهِم الأضيافَ، والخُورُ: بضَمِّ الخاء المعجَمَة: الضُّعَفَاء، والقَزَمُ بفتح القاف والزاي: رُذَّالُ النَّاس، ويُروَى بالضَّمِّ.

---

(١) من بحر الرمل، في ديوانه: ٥٥. وانظر الكتاب ١/١١٣، وشرح أبياته ١/٦٨، والتبصرة ١/٢٢٦، وشرح المفصل ٦/٧٤، وشرح التسهيل ٣/٨٠، وارتشاف الضرب ٣/١٩٣، والخزانة ٨/١٨٨.

(٢) رواه اللخمي في الفصول والجمل: ٥١/ب (مخطوط)، والشنتمري في تحصيل عين الذهب: ١١٥.

(٣) الكميت بن زيد الأسدي، أبو المستهل، شاعر أموي من أهل الكوفة، عالم بلغات العرب وأيامها، توفي سنة ١٢٦هـ. أخباره في: الشعر والشعراء ٢/٥٨١، والأغاني ١٧/١، والخزانة ١/١٤٤.

(٤) تميمُ بن أبيٍّ بن مقبل العجلاني، شاعرٌ مخضرَم، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان يهاجي النجاشي الشاعر، وكان في الإسلام يبكي أهل الجاهلية ويذكرها. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١/١٤٣-١٥٠، والشعر والشعراء ١/٤٥٥، والخزانة ١/٢٣١.

(٥) من البسيط، وهو في ديوان الكميت ٢/١٠٤ (القسم الأول) ولم أجده في ديوان تميم بن أبي المطبوع، ونسبه بعضُهم إلى الكميت بن معروف، ولم أجده في المجموع من شعره. والشاهد في: الكتاب ١/١١٤، وشرح أبياته ١/٢١٥، وتحصيل عين الذهب ١١٧، وشرح المفصل ٦/٧٤، ٧٦، والهمع ٥/٨٩.

ومِن إعمَالِ جَمْعِ «فَعِلٍ» قولُ زَيدِ الخَيْلِ[1]:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[2]

الشَّاهدُ: نَصْبُ «عِرْضِي» بـ«مَزِقُون» وهو جَمْعُ مَزِق، والمرادُ به المبالغةُ في مَازِق، وهو مأخوذٌ مِن مَزَقْتُ الثَّوبَ إذاخرَقْتَه .

الثاني: اختَلفَ النحويون في إعمال أمثلةِ المبالغة بمعنى الماضي، فالذي عليه أكثَرُ النحويين[3]: أنه لا تَعمَلُ بمعنى الماضي، وإنما تَعمَلُ بمعنى الحالِ والاستقبالِ / كاسمِ [٦٦/أ] الفاعل.

وذَهَبَ بعضُهُم: أنه يجوزُ أنْ تَعمَلَ بمعنى الماضي لما فيها مِن قُوة معنى الفِعْلِ بسبب المبالغة، وممن أجازَ ذلكَ ابنُ خَرُوفٍ[4]، وهو الظَّاهِرُ مِن الجرميِّ[5]؛ لكونه

---

(١) زيد بن مهلهل بن زيد بن نهب الطائي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم مع وفد طيئ سنة تسع، سمي زيد الخيل لخمسة أفراس كانت له، سماه النبي ﷺ زيد الخير، كان شاعراً خطيباً لسناً شجاعاً كريماً. أخباره في: الشعر والشعراء ٢٨٦/١، والإصابة ٥٥٥/١، والخزانة ٣٧٩/٥ .

(٢) شعره: ١٧٦ يهجو قوماً بلغه أنهم يتكلمون في نسبه، والشاهد في: الحلل في شرح أبيات الجمل ١٣١، وشرح المفصل ٧٣/٦، والمقرب ١٤١، وشرح التسهيل ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣، والهمع ٨٧/٥، والخزانة ١٦٩/٨ . والكَرْمَلَين: تثنية كرمل، وهو اسم ماء في جبل طيئ (معجم ما استعجم ١١٢٥/٤، ومعجم البلدان ٤٥٦/٤)، والفديد: الصوت. يشبههم بالحمير التي تنهق في ذلك المكان، فهو لا يعبأ بهم لحقارتهم عنده وقلة شأنهم .

(٣) انظر شرح الجمل ٥٦٠/١-٥٦٤، وشرح التسهيل ٧٩/٣، والبسيط ١٠٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٤/٣، والهمع ٨٦/٥ .

(٤) متابعاً شيخه أبا بكر بن طاهر، قال ابن خروف في شرح الجمل: ٣١٢/٢ (رسالة دكتوراه): «وعملت في مفعول؛ لأنها للمبالغة من فعل متعد، فعملت عمل فعلها... وتعمل هذه الأمثلة بمعنى الماضي والمضارع ... » . وانظر شرح الجمل ٥٦٤/١، والبسيط ١٠٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٥) انظر الأصول ١٢٥/١، وشرح التسهيل ٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣، والمساعد ١٩٣/٢، وفي الهمع ٨٧/٥ قال السيوطي: « وأنكر الجرمي فَعِل دون فعيل؛ لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يُسمع إعمالُه في نثر » فعكَسَ المسألة، ومثل هذا ورد في ارتشاف الضرب ١٩٣/٣ .

أعمَلَ «فَعِلاً» لمجيئِهِ على زِنَةِ الفعل الماضي، واستدلَّ صاحبُ هذا القولِ بظَوَاهرَ مِن كلامِ العَرَبِ، فمِن ذلك قولُهُ:

بَكَيتُ أخَا لأوَاءَ يُحْمَدُ يَومُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[1]

وجهُ الدليل: أنه يَرثي شُجاعاً تُحمَدُ أيامُه لكَرَمِ فِعْلِهِ فيهـا، فمَدَحَهُ بما ثَبَتَ لـه واستقرَّ .

وهذا لا دليلَ فيه، إذ مِثْلُ هذا محمولٌ على الحكاية[2] .

وأما ما ذَكَرُوه من أنَّ العلةَ في إعمالها بمعنى الماضي كونُهَا للمبالغـة، فـلا يَصِـحُّ؛ لأنه لو كانَ ذلك مَوجِباً للعمَلِ بمعنى الماضي، لعَمِلَ الفِعْلُ المضَارِعُ إذا أُريدَ بـه المبالغـةُ بمعنى الماضي، فكنتَ تقولُ: هذا يَضْرِبُ زَيداً أمسِ، وذلك لا يُجيزُهُ أَحَدٌ مِن النحويين البصريين .

قال ابنُ وَلاَّدٍ[3]: سألتُ أبا إسحاقَ - يعني الزجَّاجَ -: لِمَ كانَ «ضَرُوبٌ» وأشباهُهُ يَعمَلُ وهو بمنزلة ما استقرَّ وثَبَتَ، و«ضَارِبٌ» لا يَعمَلُ إذا كانَ كذلك ؟

قال: لأنكَ تُريدُ أنها حَالٌ مُلازمةٌ هو فيها، فقد صَارَ كالخِلْقَةِ له، وليس يُريدُ أنه فعَلَ فِعْلَهُ مَرَّةً واحدةً وانقضى الفعلُ، كما تُريدُ في «ضَارِبٍ» . فإذا قلتَ: هذا ضَرُوبٌ رُؤُوسَ القوم، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نَحكِيهَا، انتهى .

قال ابنُ عصفورٍ: وهذا الذي ذَهَبَ إليه أبو إسحاقَ هو الصَّحيحُ، والدليـلُ على

---

(١) سبق تخريجه صفحة ١٩٩ .

(٢) أي: حكاية الحال، كما في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ .

(٣) لم أعثر على هذا القول في مظانه من الانتصار، مع أن ابن ولاد تكلم على أمثلة المبالغة في معرض رده على المبرد في صفحة ٣٨ وما بعدها، وقد أثبت البغدادي رحمه الله هذا النص بكامله في الخزانة ٤/٢٤٢ .

صحَّتِهِ قولُ أبي طالبٍ:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا[1]

لأنه يَرثي أبا أميَّةَ[2] بنَ المغيرةِ، وكان قد خرجَ إلى الشَّام، فماتَ في الطريق، ألا ترَى أنه مدَحَهُ بما ثَبَتَ له واستقرَّ، وذكرَ الحالَ التي كان عليها مِن عَقْرِ / الإبلِ إذا [٦٦/ب] عُدِمَ الزَّادُ، ولو أرادَ المُضِيَّ المَحْضَ ولم يُرِدْ حكايَةَ حالِهِ، لما سَاغَ له الإتيانُ بـ«إذا»؛ لأنها وُضِعَتْ للزَّمَان المستقبَل[3].

الثالث: ذكَرَ الأستاذُ أبو بكرٍ بنُ طلحةَ[4] في كتابه «بغية الأمل في شَرْحِ الجُمَل»: أنَّ هذه المُثُل تتفاوَتُ في المبالغة، فـ«فَعُولٌ» لِمَنْ كثُرَ منه الفِعْلُ، و«فَعَّالٌ» لمن صَارَ له صِناعَةً، و«مِفْعَالٌ» لِمَنْ صَارَ له كالآلة، و«فَعِيلٌ» لِمَنْ صَارَ له كالطبيعة، و«فَعِلٌ» لِمَنْ صَارَ له كالعادَة[5].

قلتُ: وهذه الطريقةُ لم يَقُلْهَا أحَدٌ من النَّحْوِيِّين المتقدِّمِين، ولم تُفَرِّقِ العَرَبُ في المبالغة بينَ واحدٍ منها، وإنما ذلك مِن ابنِ طلحةَ على جِهَةِ التَّلفِيق، والحامِلُ له على ذلك أنَّهُ لما رَأى «فَعَّالاً» يكثُرُ في الصَّنائِعِ كالخَيَّاطِ والنَّجَّارِ والجزَّار، و«مِفْعالاً» يكثُرُ في

---

(١) سبق صفحة ٢٠١ .

(٢) في الأصل: «أمية» والصحيح «أبا أمية بن المغيرة» كما قرر البغدادي في الخزانة ٢٤٤/٤ وما بعدها، وانظر صفحة ٢٠١ .

(٣) في الأصل: «المتصل» وهو تحريف .

(٤) هو محمد بن طلحة الإشبيلي، من أهل يابُرة، إمام في العربية، عالم بالقراءات، كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه، أخذ عن السهيلي وابن ملكون وغيرهما، وأخذ عنه ابن معط والشلوبين وغيرهما، توفي سنة ٦١٨ هـ. أخباره في: المغرب ٢٥٨/١، وإشارة التعيين ٣١٥، وغاية النهاية ١٥٧/٢، ونفح الطيب ٤٧٦/٣ .

(٥) النص منقول عن ابن طلحة في ارتشاف الضرب ١٩١/٣، وفيه: «وفَعِل لمن صار له كالعاهة» ولعله تحريف .

الآلة كالمِخْيَاطِ والمِفْتَاح، و«فَعِيلاً» يكثُرُ في الأفعال الطبيعية كالكَرِيمِ والبخيل، و«فَعِلاً» يكثُرُ فيمن صارُ له الفعلُ كالعادة كصَلِف، ادَّعَى هذه المعاني في هـذه المُثُـل، ولا دليـلَ عليها مِن كلام العَرَبِ إلا هذا التَّخيُّلُ .

الرابـع: أنَّ هذه الأمثلةَ لا تُستَعمَلُ للمبالغة إلا حيثُ يُمكِنُ فيه التكثير نحو: زَيـدٌ ٥ طَعَّامٌ الفقراءَ، وقتّالٌ الأبطالَ، فلا يُقَالُ: زيدٌ قتّالٌ عَمْراً، ولا مَـوَّاتٌ خـالداً؛ لأنَّ القتـلَ والموتَ بنسبة شخصٍ واحدٍ لا يُمكِنُ تكثيرُهُ .

الخامس: أنَّ هـذه الأمثلـةَ أصلُهَـا أنْ تُبنَـى مـن الفعـل الثلاثـي دونَ الزائـدِ علـى الثلاثي، فتقولُ مِن ضَرَبَ: ضَرَّابٌ، ومِن رَحِمَ: رَحيمٌ؛ لأنه لا يَلزَمُ مِن ذلك هَدْمُ بِنْيَـةِ الفِعل، بخلاف بِنيَتِهِ مِن الرُّبَاعيِّ، فإنه يَلزَمُ منه هَدْمُ بِنيَةِ الفعل، ألا تَرَى أنَّكَ لو بَنَيتَ ١٠ «فعَّالاً» مِن دَحْرَجَ لقلْتَ إمَّا: دَحَّـاجٌ / أو حَرَّاجٌ، فيَلزَمُ هَـدْمُ البِنيَـةِ بحذف الـرَّاء في [٦٧/أ] الأوَّلِ والدَّال في الثاني، إلا أنهم بَنَوهَا من «أفعل» لكَون الهمـزة زائـدةً، فـلا يَـلزَمُ فيـه هَدْمُ حرفٍ أصليٍّ ، فقالوا: دَرَّاكٌ مِن أَدْرَكَ، ورَشَّادٌ مِن أَرْشَدَ، وسَأّآرٌ مِن أَسْـأَرَ[1] إذا أَبْقَى[2]، وخَبَّارٌ مِن أَخْبَرَ، وجَـزَّالٌ مِـن أَجْزَلَ لـه في العَطَـاء، ومِهْـوَانٌ مِـن أَهْـوَنَ[3]، ومِعْطَاءٌ مِن أَعْطَى، ومِهْدَاءٌ مِن أَهْدَى، ومِعْوَانٌ مِن أَعَانَ، ونَذِيرٌ مِـن أَنْـذَرَ، وأَلِيمٌ مِـن ١٥ آلَمَ، وسَمِيعٌ من أَسْمَعَ، قال الشاعر:

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ تُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُـجُـوعُ[4]

---

(١) قال الأزهري: « وجائزٌ أن يكونَ سَأّآرٌ من (سَأَرْتُ) وهو الوجهُ، وجائزٌ أن يكون من (أسأرْتُ)، كأنـه ردَّه إلى الثلاثـي، كمـا قـالوا: [درَّاك] مِـن أدركْـتُ، وجبَّـار مـن أجبرْتُ » تهذيـب اللغـة ٤٧/١٣.

(٢) في الأصل: « بقى » .

(٣) مهوان تكثير مهين (اسم فاعل من أهان) وهو الـذي يهـين الجزور وينحرهـا، ولا يوجـد أهـون. انظر: شرح أبيات الكتاب ٢١٦/١، وتحصيل عين الذهب: ١١٧، وفي المحكـم ٣٠٩/٤: « يجـوز أن يكون (مهاوين) جمع مِهْوَن، ومذهب سيبويه أنه جمع مهوان » .

(٤) من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب الزَّبيدي، أحد فرسان العرب المشهورين، شاعر مخضرم أسلم

=

يُريدُ: المُسمِع، ورَهُوق مِن أَرْهَقَ، قال الشاعرُ:

جَهُولٌ وَكَانَ الجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً غَشَمْشَمَةٌ لِلقَائِدِينَ رَهُـوقُ[1]

وغَشَمْشَمَةٌ بالغين المعجَمَة: القوية النَّفْسِ التي لا يُعَارِضُها أحَدٌ فيما تَعمَلُ. يَصِفُ ناقةً بعِزَّة النَّفْسِ وأنها تُرهِقُ مَن قَادَها أي: تُكلِّفُهُ، مِن قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْراً﴾[2] .

السَّادس: أنَّ هذه الأمثلةَ متوقِفَةٌ على السَّمَاع. قال الأستاذُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ ابنُ أحمدَ البَهَارِيُّ[3]: لا تُبنَى كلُّهَا مِن الفِعلِ الثلاثي، بل هي مَوقُوفَةٌ على السَّمَاع، ألا ترى أنهم قالوا: قَتَّالٌ ونَظَّارٌ مِن قَتَلَ ونَظَرَ، ورَفَضُوا منه ماعدا هذا البناءَ، وقالوا: غَفُورٌ وغَفَّارٌ، ورفَضُوا ماعدَاهما مِن هذه الأمثلةِ، وقالوا: عَلِيمٌ وعَلاَّمٌ وسَمِيعٌ وسَمَّاعٌ، ورفضُوا ماعدَاهما، وقالوا: جَهُولٌ، ورفضُوا ماعدَاه .

ولا تُبنى أيضاً من كلِّ فِعلٍ ثلاثيٍّ، فإن ثَمَّ أفعالاً لم تُبنَ منها أمثلةُ المبالَغة مثل: غَبَطْتُ الرَّجُلَ أَغْبِطُهُ، وذَكَرْتُهُ ونَقَمْتُ عليه فِعْلَه أي: أَنْكَرْتُهُ، قال البَهَارِيُّ: لم

في حياة النبي ﷺ أخباره في كتاب: من اسمه عمرو من الشعراء ١٤٠-١٤٣، وأسد الغابة ٢٧٣/٤، والبيت في ديوانه: ١٤٠، وهو مطلع قصيدة قالها في زوجته ريحانة وقيل: أخته، والقصيدة في الأصمعيات ١٧٢ . وانظر الشاهد في: الكامل ٢٦١/١، والأضداد لابن الأنباري ٨٤، وتفسير أسماء الله للزجاج ٤٣، وأمالي ابن الشجري ٩٨/١، ٣٤٥/٢، وشرح المفصل ٧٣/٦، وشرح التسهيل ٨٢/٣، والخزانة ١٧٨/٨ .

(١) من الطويل، وهو لحُمَيدِ بنِ ثَور الهلالي، أبي المثنى، شاعرٌ فصيحٌ مخضرمٌ، أدركَ الجاهلية والإسلام فأسلم، وله صحبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، والبيت في ديوانه ص: ٣٦، يصِفُ ناقة، ورواية الديوان:
« جهولٌ كأنَّ الجهلَ منها سجيةٌ »
والشاهد في شرح التسهيل ٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣، والمساعد ١٩٤/٢، واللسان (غشم) .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ٧٣ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريُّ ـ بفتح الباء ـ النحوي الغافقي، شيخ النحاة والقراء بسبتة، عاش بين سنتي (٦٤١هـ و ٧١٠هـ) من تصانيفه: « الإملاء المتنخل في شرح الجمل » نقل عنه أبوحيان في كتبه . أخباره في بغية الوعاة ٤٠٧/١ .

يُستَعْمَلُ مِن هذه / الأفعَالِ مِثَالٌ مِن هذه الأمثلةِ فيما أعلم، فهي أيضاً من هذه [٦٧/ب] الجهةِ مَوقُوفةٌ على السَّمَاعِ .

السَّابع: رَتَّبُوا على قوله تعالى: ﴿ وَمَارَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[1] سُؤَالاً وهو: أنَّ «ظَلاَّماً» للمبالغة، فيَلزَمُ منه نَفْيُ الظُّلْمِ الكثيرِ عن الله عزَّ وجلَّ دونَ القليل، والقليلُ والكثيرُ مُحَالٌ على الله ؟

أجابُوا عنه بأجوبَةٍ:

الأول: ما ذَكَرْنَاهُ في الحَدِّ وهو: أنَّ «ظلاَّماً» لا يُرادُ به المبالغةُ، وإنما يُرادُ به النَّسَبُ أي: ومَا رَبُّكَ بِذِي ظُلْمٍ[2]، فيَتَنَاوَلُ القليلَ والكثيرَ .

الثَّاني: أنَّ المرادَ به المبالَغةُ، لكن هي راجعَةٌ إلى المتعَلَّقِ وهمُ «العِبَاد» ؛ لأنهم لا يُحْصَونَ كَثرةً، ولأجلِ هذا جاء بـ«العَبِيد» جَمْعاً[3].

الثَّالث: أنَّ المرادَ نَفْيُ القليلِ والكثيرِ؛ لأنَّ الله لا يُنسَبُ إليه ظُلْمٌ لا قليلٌ ولا كثيرٌ، وعليه حُمِلَ قولُ طَرَفَةَ:

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً   وَلَكِنْ مَتَى يسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ[4]

لأنه أرادَ أنه لا يَحُلُّ التِّلاعَ هو، ويأمَنُ الأضيافَ المسترفِدِين، فلو حَلَّها ولو قليلاً

---

(١) سورة فصلت: من الآية: ٤٦، وقد سبق كلام المصنف عليها في صفحة ١٩٤ .

(٢) انظر: الخزانة ٦٨/٩، وشرح أبيات المغني ٢٧١/٧ .

(٣) انظر البحر المحيط ١٣١/٣ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٢٨ وفيه: « ولست بمحلال التلاع لبيتةٍ » وهو من معلقته، انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٨٦، وشرح القصائد التسع ٢٥٥/١، والتلاع: جمع تَلعَة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وقال ابن الأنباري: التلعة من الأضداد، تكون ما ارتفع وما انخفض، والمراد هنا الثاني وهو سيل ماء عظيم. الخزانة ٦٨/٩، وينظر الأضداد لابن الأنباري ٢١٨-٢١٩ .

لكانَ قد هَرَبَ منَ الأضياف، وهو مُتَبَرِّئٌ مِنَ قليلِ ذلك وكثيرِهِ، فمقصودُهُ عُمُومُ النَّفْي .

الرَّابع: أنه مما يَنتفي فيه القليلُ بانتفاء الكثيرُ على طريق الأَولى؛ لأنه مَنْ تركَ الظُّلْمَ الكثيرَ الذي تكثُرُ به منفَعَتُهُ، كان أحرَى بترك القليلِ لقِلَّةِ[1] المنفعَةِ؛ لأنَّ الظَّالمَ لا يَظلِمُ إلا لما في ذلك مِنْ جَرِّ المنفعَةِ الدُّنيَويَّةِ لنفْسِهِ .

الخامس: أن ما تَوَعَّدَهُم الله لو كانَ ظُلْماً لكانَ عَظِيماً، فنُفِيَ على عِظَمِهِ لو كان ثابتاً[2].

السَّادس: أنَّ الظُّلْمَ وإنْ كانَ قليلاً فهو [في][3]حقِّ العظيمِ كثيرٌ، وإليه يَنْظُرُ قولُ الشَّاعرِ:

كَفُوفَةِ الظُّفْرِ تَخفَى مِنْ حَقَارتِهَا ... وَمِثْلُهَا في سَوَادِ العَينِ مَشْهُورُ[4]

/ والفُوفَةُ بضمِّ الفاءِ أختِ القافِ وفتْحِ الفاء الثانية: البَيَاضُ الذي يُوجَدُ في أظفارِ الصِّغَار[5]. [٦٨/أ]

ولْنَرْجِعْ إلى لَفظِ المصنِّف.

قوله:

«وَشَبَّهُوا أَمْثِلَةَ المُبَالَغَة ... بِـ«فَاعِلٍ» ... ...»

يعني أنَّ أمثلةَ المبالغة التي أذكُرُها لكَ، قد شُبِّهَت باسم الفاعل في العمَل، فتنصِبُ

---

(١) في الأصل: «لغلبة»، وهو خطأ، وانظر البحر المحيط ١٣١/٣ .

(٢) نقله أبو حيان في البحر المحيط ١٣١/٣ قال: «وقال القاضي: العذاب الذي توعد أن يفعله بهم لو كان ظالماً لكان عظيماً، فنفاه على حد عظمه لو كان ثابتاً» .

(٣) كتب حرف (في) في الأصل بعد كلمة (حق) وشطب، ولم يكتب في مكانه الصحيح .

(٤) لم أقف على هذا الشاهد فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٥) انظر الغريب المصنف: ٢٧١، وكتاب خلق الإنسان لثابت: ٢٢٩ .

المفعولَ حيث ينصبُه اسمُ الفاعل، ويُشتَرَطُ فيها ما يُشتَرَطُ في عمَلِ اسم الفاعل، وقد تقدَّمَ أنَّ أكثرَ ما تُبنى هذه الأمثلةُ من الثلاثي، ومجيئها من الزائدِ على الثلاثي قليلٌ، واستوفينَا الكلامَ على أحكامها .

وقوله: «**وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَة**» يعني وذلك الشَّبَهُ باسم الفاعل سَائِغٌ في الأمثلة ٥ المذكورة.

وقوله: «**في مُثُل**» متعلّقٌ بـ«سائغة» أي: حالٌ جائزةٌ في هذه المُثُل، لا نَكِيرَ فيها .

وقوله: «**الفَعَّال**» إلى آخرِ ما عدَّد، تنصيصٌ على أوزان الأمثلة الخمسة، فذَكَرَ «فعَّالاً» كضَرَّاب، و«فَعِيلاً» كعَلِيم، و«مِفْعَالاً» كمِضْراب، و«فَعُولٌ» كضَرُوب، و«فَعِلٌ» كحَذِر، فهذه الأوزانُ الخمسةُ .

١٠ وقوله: «**أَجرَوهُ مُجْرَى فَاعِل**» الهاءُ عائدةٌ إلى الوَزْنِ الأخيرِ وهو «فَعِل» وخَصَّهُ بالتنصيص على أنهم أَجْرَوه مُجْرَى «فاعِل» ولم يُفعَل ذلك في غيرِه تنكيتاً على المخالِفِ في عَمَلِهِ .

فإن قلْتَ: فـ«فَعِيل» أيضاً كذلك ؟

فالجوابُ: أنَّ الخلافَ في «فَعِيل» لا يَقوى قُوَّةَ الخلافِ في «فَعِل».

١٥ وقوله: «**وَفُعُلٍ تَعْمَلُ كَالفَوَاعِل**» تنبيهٌ على أنَّ هذه الأمثلةَ تعمَلُ مفرَدَةً وغيرَ مفردَةٍ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا، وأنَّ التثنيةَ والجمعَ في ذلك كالمفرد، فـ«فُعُل» بضم الفاء جَمْعُ «فَعُول» بفتحها، وشبَّهَهُ بجمْعِ اسمِ الفاعل فقال: كـ«الفَوَاعِلِ» وهو جَمْعُ «فاعِلَة» كضَوَارِبَ جَمْعُ ضارِبَة، فتقديرُ كلامِهِ: إنَّ جمْعَ هذهِ الأمثلةِ يَعملُ كما يَعمَلُ جمعُ اسمِ الفاعل .

٢٠ وقوله: «**تَقُولُ: زَيدٌ حَذِرٌ عُيُوبَا**» البيت .

لَمَّا نبَّهَ / على أنَّ هذه الأمثلةَ تعملُ مفرَدَةً ومجموعةً، احتاجَ إلى تمثيل ذلك، فمثَّل [٦٨/ب] منها مفرَدَةً وزناً واحداً وهو «فَعِل» فقال: «حَذِرٌ عُيُوباً» إشارةً إلى ما تقدَّم من قوله:

«حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ ... ...»

البيت. وخَصَّ «فَعِلاً» بالتمثيل من بين سائرِها؛ لأنه آكَدُ؛ لما فيه من الخلاف، ولقلّة مُثُلِهِ، ثمَّ مَثَّل مثلاً آخرَ من المجموع فقال: «**غُفُرٌ ذُنُوبًا**» وهو أيضاً إشارةٌ إلى ماتقدَّمَ من قوله:

... ... **غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُخُرْ**

وقد استوعَبْنَا الكلامَ على هذه الأمثلةِ بما يَشْفِي الناظِرَ، والحمدُ لله .

* * *

[الصفة المشبّهة باسم الفاعل]

٦٠٩ - وَيُشْبِهُ اسْمَ الفَاعِلِينَ اسْمٌ صِفَةْ ... كَيْفَ أَتَتْ نَكِرَةً أَو مَعْرِفَةْ

٦١٠ - في سَبَبٍ لاَ أَجْنَبِيٍّ أُعْمِلَتْ ... إِذْ ثُنِّيَتْ وَجُمِعَتْ وَأُنِّثَتْ

٦١١ - وَالأَصْلُ في مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعْ ... وَقَدْ يُجَرُّ وَانْتِصَابُهُ سُمِعْ

٦١٢ - تَقُولُ: زَيدٌ حَسَنُ المَقَالِ ... وَهْوَ جَمِيلُ الوَجْهِ والفِعَالِ

٦١٣ - وَالأَصْلُ فِيهِ: حَسَنٌ مَقَالُهُ ... وَالنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ مِثَالُهُ

٦١٤ - شَنْبَاءُ أَنْيَاباً وَجَاءَ نَصْبَا ... الحَزْنُ بَاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا

لما تكلَّمَ على أمثلة المبالَغة، أخذَ يتكلَّمُ على الصِّفَةِ المشبَّهَة باسم الفاعل، والكلامُ على هذه الأبياتِ في مسائلَ:

المسألة الأولى: في حدِّها:

وقد حدَّها ابنُ مالكٍ[1] فقال: « هي الملاقِيَةُ فِعْلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً، قابلةٌ للملابَسَة والتَّجريد والتعريف والتنكير بلا شَرْط ».

فقولُه « الملاقِيَةُ فِعلاً » معناه : المشتَقةُ من الفعل، أي: تَلاقي الحروفِ الأصولِ منها للحروف الأصولِ من المشتقِّ منه، والملاقِي: جنسٌ؛ لكونه يشتمِلُ / كلَّ ما [٦٩/أ] اشتُقَّ من الفعل. قال ابنُ مالكٍ: واحترزْتُ به من نحو: قُرَشيٍّ وبتَّاتٍ[2]، يعني: لكونهما لم يلاقِيَا فِعلاً، أي: لم يُشتقَّا من فِعلٍ، ومرادُهُ بـ« البَتّات » الذي يبيعُ البَتَّ

(١) التسهيل: ١٣٩، وانظر شرحه ٣/٨٩ .

(٢) في شرح التسهيل ٣/٨٩: « من قرشي وقتات » .

وهو: الثِّيابُ، ويعني بـ« قُرَشي » إذا لم يُلحَظْ فيه الاشتقاقُ، وأما إذا لُحِظَ فيه معنى المنسوبِ، فقد ذَكَرَ هو في آخرِ باب الصِّفَةِ[1] أنَّ غيرَ المشتَقِّ إذا أُوِّلَ بمشتقٍّ، جازَ أن يكونَ مِن هذا البابِ، فتقولُ: مررْتُ برَجُلٍ قُرَشيٍّ [أبوهُ][2].

فإن قلتَ: كيف احترَزَ بالجِنْسِ، وأربَابُ صناعة المنطِقِ يقولون: إنَّ الجِنْسَ إنما أُتِيَ به لتقْيِيدِ المحدُودِ، لا للاحتراز به عن شيءٍ ؟ ٥

فالجوابُ: أنَّ الجنسَ لا يخلو أن تكونَ معرِفَتُهُ راجعةً إلى العقل كالحيَوان في جنسِ الإنسان، فإنَّ[3] بالعقْلِ يُعلَمُ أنَّ الإنسانَ من جنس الحيَوان، أو إلى الوضْعِ كاللفْظِ في جنس الاسم عندَ النحويين، فإنَّه لا يُعلَمُ أنَّ الاسمَ داخلٌ تحت اللفْظِ إلا من طريق الوضْعِ، ففي الأوَّلِ لا يجوزُ الاحترازُ بالجنس، وفي الثاني يجوزُ الاحترازُ به، وحَدُّ النُّحَاةِ من الثاني لا مِنَ الأوَّلِ، فيجوزُ الاحترازُ فيه بالجنس . ١٠

وقوله: « لازماً » احترازٌ من الصفة المشتقَّة مِن فِعلٍ مُتَعَدٍّ نحو: جاهِلٌ وعارِفٌ، وسيأتي أنَّ هذه الصفةَ قد تأتي من فِعلٍ مُتَعَدٍّ .

وقوله: « ثابتاً » معناها: أي لا يكونُ حادثاً[4]، فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه، فـ« الحُسْنُ » ثابتٌ لا على أنه كان، ولا على أنه سيكون. واحترَزَ به من نحو: قائمٍ وقاعدٍ، فإنهِ وإن كان صفةً من فعلٍ لازمٍ، إلا أنه غيرُ ثابت، وإنما هو ١٥

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٥ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١٠٥، وقدمنَعَ ابنُ الدَّهَّان ذلك فقال: « إذا قلتَ: مررتُ برجل أسدٍ، إذا شبهتَه به، لم ترفع الظاهر، فلا تقول: أسدٌ أبوهُ » الغرة في شرح اللمع لوحة (٢١١ ـ مخطوط)، وانظر المساعد ٢/٢٢٤ .

(٣) اسم إن هنا ضمير الشأن .

(٤) ورأى الرضيُّ أن لا دليلَ في الصفة على هذا القيد، قال: « والذي أرى أن الصفة المشبهةَ كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما ... » شرح الكافية ٢/٢٠٥.

على معنى الحدوث .

وقال الشيخُ أبوحيَّان[1]: « قال أصحابُنَا : اسمُ الفاعل الذي لا يتعدَّى كقائم وقاعد،يدخُلُ في هذا الباب،وكذلك اسمُ المفعول كمضروب، وكذلك اسمُ الفاعل مما زادَ على الثلاثة نحو: مُنطَلِقُ الأبِ، ومُنقَطِعُ / القَرَابة، ومُنْكَسِرُ الثَّنايا » . [٦٩/ب]

فإن قلتَ: فنحو: ثابتٍ ودائمٍ من أسماء الفاعلين، يلزمُ منه أن يكونَ صفةً مشبَّهةً؛ لدلالَتِهَا على الثُّبوت ؟

فالجوابُ: أنه لا يدلُّ على الثبوت إلا بطريق الاشتقاق مِنَ الفعل الموضوعِ لمعنى الثبوت، فإذا قلتَ: هذا ثابتٌ، احتمَلَ أن يكونَ الثُّبوتُ فيما مَضَى، أو فيما يأتي، أو في الحال، كما إذا قلتَ: هذا ضاربٌ، احتمَلَ الأزمنَةَ الثلاثَةَ، والصفَةُ المشبَّهَةُ ليست كذلك، إذ ليست مأخوذةً من فعلٍ موضُوعٍ للثُّبُوت، فالثُّبوت ليس لها بأصل الوَضْعِ، وإنما الذي يدلُّ عليه قولُكَ: « حَسَنٌ » بالوَضْع: الحُسْنُ، ثمَّ إن هذا الحُسْنَ أُرِيدَ به الثُّبوتُ عند الاشتقاق لا بالأصل، فظهرَ الفَرْقُ[2].

وقوله: « تحقيقاً » أي: يكونُ الثُّبوتُ محقَّقاً كما تقدَّمَ في المُثُل .

وقوله: « أو تقديراً » معناه: أن يكونَ الثُّبوتُ مقدَّراً، واحترَزَ به من نحو: مُتَقَلِّبٌ، فإنه وإنْ كان ظاهرُه عَدَمَ الثُّبوت؛ لأنَّ التَّقلُّبَ يُعطِي ذلك، فإنه يُقَدَّرُ ثبوتُهُ .

وقوله: « قابلةً للملابَسَة والتَّجريد » معناه: أن تكونَ الصفةُ مما يُمكِنُ أن تُلابِسَ الموصوفَ، أو تتجرَّدَ عنه كالحُسْن، فإنه يُمكنُ أن يُلابِسَ زيداً فيُقَالُ: زَيدٌ حَسَنٌ، أو يَتَجَرَّدَ عنه فلا يُوصَفُ به، فيكونُ قبيحاً .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢١٩-٢٢٠ .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/٢٠٥ .

واحترَزَ صَاحبُ الحدِّ بالملابَسَةِ والتجريد من « أبٍ » و « أخٍ » ؛ لأنهما وصْفان لا يَقبَلَان الملابَسَةَ والتجريدَ؛ لأنه إذا كان عَمْرٌو أخا زيدٍ، فلا يُمكِنُ أن يَتجرَّدَ عن أُخُوَّتِهِ، قال الشيخُ أبوحيَّان[1]: ولا ينبغي أن يُحترزَ منهما؛ لأنهما لم يَدخُلاَ تحت جِنْسِ الحدِّ الذي هو « الملاقِيَةُ فِعْلاً »، ألا ترى أنهُمَا لم يُلاقِيَا فِعْلاً بمعناهما، فلَم يَدخُلا تحتَ الجِنْسِ فيُتَحَرَّزَ منهما .

وقد اعتُرِضَ على هذا الفَصْلِ[2] فقيلَ: هو مُناقِضٌ للفَصْلِ الذي قال فيه: «ثابتاً معناه» ؛/ لأنَّ ما وُصِفَ بالثُّبوت لا يُوصَفُ بالتَّجرُّد، ألا ترَى أنكَ لو قلتَ: [٧٠/أ] مررْتُ بزيد الطويلِ الأنفِ، لم يَقْبَلْ هذا الوصفُ الملابسةَ والتجريدَ بالنسبة إلى « زَيد »؛ لأنه وصْفٌ قد ثبَتَ له معناه .

وقوله: « والتعريف والتنكير بلا شرْطٍ » احترَزَ به من أفعلِ التفضيل، فإنه يَقبَلُ الألِفَ واللامَ بشرْطِ أنْ يكونَ بغير « مِن » ولو قَبِلَهَا مُطْلَقاً لدَخَلَ في حَدِّ الصِّفَةِ المشبَّهَة، وهو لا يَعْمَلُ عَمَلَهَا .

قيل[3]: ولا ينبغي أن يُحترَزَ [منه]؛ لأنه لم يدخل تحت الجنس، فإن أفعلَ التفضيلِ لا[4] يُلاقي فِعلاً لا لازماً ولا متعدِّياً؛ لأنه لم يُوجَدْ فِعْلٌ يَعمَلُ على معنى التفضيلِ حتى يكونَ أفعلُ مُلاقِياً له، ولا مَصدرٌ بمعنَاه، وإنما هو مُشتَقٌّ من مَصدرٍ

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، وانظر المساعد ٢/٢١٠ .

(٢) اعترض أبو حيان بهذا على ابن مالك. انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٠ ، وعقب ابن عقيل في المساعد ٢/٢١٠ بقوله: « وفيه بحث » .

(٣) هذا اعتراض لأبي حيان أيضاً على ابن مالك . انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، وعقب ابن عقيل في المساعد ٢/٢١١ على هذا الاعتراض بقوله: « وهو ضعيف » .

(٤) في الأصل: « ألا » .

ليس بمعناه.

وقد جاءَ أفعلُ التفضيلِ عاملاً عَمَلَ الصفَةِ المشبَّهة؛ حكى الكِسَائيُّ: « لا عَهْدَ لِي بأَلأَمَ مِنْهُ قَفاً ولا أَوْضَعَه[1] » بفتح العين، وجهُ الدليل: أنَّ الهاءَ في موضِعِ نَصْبٍ على التشبيه [بالمفعول به[2]]، دليلُه: جرُّ « أوضعَ » بالفتح، ولو كانت الهاءُ في موضِعِ جرٍّ بالإضافة لَكَانَ « أوضعَ » مجروراً بالكسرة، انتهى الكلام على حدِّ ابن مالك في « التسهيل ».

وحدَّها في « شرح الكافية الشافية[3] » فقال: هي المصُوغَةُ من فِعْلٍ لازِمٍ صالحةٌ للإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى .

واحترَزَ بقوله: « صالحةٌ للإضافة » إلى آخره من اسم الفاعل المتعَدِّي مُطلَقاً، ومن اسم الفاعل الذي لايتعَدَّى إن كان لايُعطِي معنى (فَعِيل) نحو: مَائِس[4] وجَالِس؛ لأنه لا يُرَادُ به معنى (فَعِيل)، فلا يُضَافُ إلى فاعله؛ لكونه ليس بمعنى ما هو صفَةٌ، بخلاف مُنْطَلِقِ اللسانِ، ومُنْبَسِطِ الوجْهِ، فإنَّ معناهما: طَلِيقٌ وبَسِيطٌ، فالتَحَقَا بما هو صفةٌ مُشبَّهَةٌ، فيُضَافَان إلى فاعِلَيهما .

قال ابنُ مالك: « وضَبْطُ[5]/ الصفَةِ بصلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في [٧٠/ب] المعنى، أَولى من ضبْطِهَا بالدَّلالة على معنًى ثابت ومُبَايَنَةِ وزنِهَا لِوَزْنِ المضارِعِ؛ لأنَّ دَلالتَها على معنًى ثابتٍ غيرُ لازِمةٍ لها، ولو كانت لازمةً لها لم تُبنَ مِن (عَرَضَ)

(١) المقرب ١٥٧، وشرح التسهيل ٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، والمساعد ٢١٦/٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق. وهذا النصب على التشبيه بالمفعول به هو مذهب الكسائي، والجر عنده غير متعين، وصحح ابنُ مالك مذهب الكسائي بقوله: « ومذهب الكسائي هو الصحيح» انظر شرح التسهيل ٩٣/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٥٤/٢ .

(٤) من ماسَ يميس إذا تبختر في مشيته. التاج (ميس) .

(٥) كلمة « وضبط » مكررة في الأصل .

و(طَرَأ) ونحوهما من الأفعال التي لا تُعطِي الثُّبُوتَ، ولـو كـان تَبـايُنُ وزنِهـا وَزْنَ المضارِعِ لازماً لها، لم يُعَدَّ منها: مُعتَدِلُ القامَـةِ، ومُنْطَلِقُ اللسَـانِ، ونحـو ذلـك مـن أسماء الفاعلين المؤدِّيَةِ مِنَ المعاني ما يُؤديه (فَعِيلٌ)، وقد عُدَّ مـن الصفَـةِ المشبَّهَة وإن كان جارِياً على المضارِعِ». انتهى، وفيه بعض زيادة .

٥ وقد ناقش بدرُ الدين بنُ مالكٍ والدَه جمالَ الدين في هذا الحدِّ فقال[1]: يَلزَمُ منه الدَّوْرُ؛ لأنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، متوقِّفٌ على معرِفَـةِ كونِهَـا صِفَةً، [وهو][2] متوقِّفٌ على صلاحيَّةِ الإضافَـةِ إلى مـا هـو فـاعِلٌ في المعنـى، فجـاءَ الدَّوْرُ .

قلتُ: لو كانت هذه المناقَشَةُ صحيحةً، كان حقُّـهُ أنْ يلتَمِـسَ لهـا مَخْرَجـاً، أو ١٠ يَسْكُتَ عنها أَدَباً مع أبيه، فكيفَ وهي ليسَت بصحيحَةٍ؛ لأنه إنما كان يَـلزَمُ الـدَّورُ لو كانت الصفَةُ لا يُرَادُ بها الآنَ الصفَةُ المشبَّهَةُ، وإنما الصفَةُ عَامَّةً، يَدخُلُ تحتَها اسمُ الفاعلِ وغيرُه، فالناظِرُ يَنظرُ في كل مـا يُطلَقُ عليـه صفَـةٌ، فـإنْ صَلُـحَ إضافتُهَـا إلى فاعلِهَا، فهي صفةٌ مشبَّهَةٌ، وإن لم يَصلُحْ لم تكنْ صفَـةً مشـبَّهَةً، فتبيَّـنَ مـن هـذا أنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ ليس متوقِّفاً على معرفة الصِّفَةِ المشبَّهَةِ بعَينِهَا، بل على معرفةِ مُطْلَقِ ١٥ الصفَة، وإذا اختلَفَت الجِهَةُ فلاَ دَوْرٌ[3].

وهنا تنبيهاتٌ:

الأول: أنَّ الجامدَ إذا أُشْـــرِبَ معنى المشتقِّ، عَمِلَ عَمَلَ اســـمِ الفاعل، ولا

---

(١) لم أقف عليه بنصه، وانظر شرحه على الألفية ص: ٤٤٥ .

(٢) زيادة يستوجبها السياق .

(٣) انظر أوضح المسالك ٢٤٧/٣، والتصريح ٨١/٢ .

يَعمَلُ [عَمَلَ][1] الصفَةِ المشبَّهَةِ، فتقولُ: هـذا رَجُـلٌ أَسَـدٌ أَبـوهُ، / أي: شُـجَاعٌ [٧١/أ] أبوهُ، فيَعمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل الذي أُشرِبَ معناه، ولا يَعْمَلُ عَمَلَ الصفـةِ المشـبَّهَةِ فَيَجُرُّ «الأبَ» أو يَنصِبُهُ، وسَبَبُ ذلكَ: أنَّ الصفَـةَ لما كـانت في الدرجَـة الثالثـة مـن العَمَلِ ضَعُفَتْ، فلَم يُحْمَلْ عليهـا في العَمَـل غيرُهـا، بخلاف اسـم الفـاعل فإنـه في الدرجَة الثانية، فهو قَوِيٌّ، فحُمِلَ عليه في العَمَل، فإن جاء من الجَوَامِدِ ما لُحِظَ فيـه الاشتقاقُ وعَمِلَ عَمَلَ الصفَةِ، فهو قَلِيلٌ لا يُلتَفَتُ إليـه، قالَـهُ ابـنُ عُصفُـورٍ[2]، فمـن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَلَولاَ اللهُ وَالمُهْرُ المُفَدَّى   لأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ[3]

الشَّاهد: في « غِربالِ الإهاب » فإنَّ « غِربالاً » جامدٌ، إلا أنه لمَّا لُحِظَ فيـه معنـى «مُمَزَّق» و« مُثَقَّب » عَمِلَ عَمَلَ الصفة المشبَّهَةِ، فَجَرَّ ما بعـدَه، وكـان حقُّـهُ أن يَرفَـعَ بالحَمْلِ على اسمِ الفاعل فيقولُ: غِربالٌ إهَابُهُ، إلا أنـه عَمِـلَ عَمَـلَ الصفـةِ المشـبَّهَةِ ضرورةً .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) .

(٣) من الوافر، وقد اختُلف في نسبته، فنسبه أبو تمام في الوحشيات ٧-٨ إلى عُفيرة بنت طُرامة الكلبية، ونسبه الأصفهاني في محاضرات الأدباء ٧٨/٢، إلى عنترة الكلبي، وفي الأغاني ٢٠٦/١٩ نسبه إلى عُميرة بنت حسان الكلبية، وفي ٢٩/٢٤ نسبه إلى المنذر بن حسان بن الطرامة الكلبي، ونسبه بعضهم إلى حسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقوله في الحارث بن هشام، ولم أجد البيت في ديوان حسان الذي بين يدي، والشاهد في: الخصائص ٢٢١/٢، والمسائل الخاطريات: ١٠٥، وديوان المعاني ٢٤٩/٢، والممتع ٧٤/١، وشرح التسهيل ١٠٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٥٢/٣، والمساعد ٢٢٤/٢، والهمع ١٠٣/٥. ويروى:

لأُبتَ وَأنتَ مُنخَرِقُ الإهَابِ

وعليها يَفُوتُ الاستشهادُ .

ومنه قولُ الآخَرِ:

مِئْبَرَةَ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ(١)

وجهُ الشاهِدِ: أنَّ « إشفَى » لُحِظَ فيه معنى حَدِيدَة، فأضافَهُ إلى ما بعدَه بالحمْلِ على الصفَةِ المشبَّهَة، ولو رفَعَهُ بالحمْلِ على اسم الفاعل كانَ القِيَاسَ، ومِئبَرَة: مِفْعَلَة مِنَ الإبرة، أي: عُرقُوبُهَا في الحِدَّة مِثْلُ الإبرة . ومنه قولُ الآخَرِ:

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَونُ العَذَابِ وَإِنْ   يُطْلَبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلِبُ(٢)

وجهُ الشاهِدِ: أنَّ « فَرَاشَةُ » لُحِظَ فيه معنى الخِفَّة والطَّيَاش، و« فِرعَونُ » لُحِظَ فيه معنى شَدِيدٍ، فأضافهما إلى ما بعدَهما بالحمْلِ على الصفَةِ، ولو رفَعَهُمَا بالحمْلِ على اسم الفاعل لكان القياسَ، والفَراشَةُ: التي تَطيرُ وتقَعُ في السِّرَاج، يُقَالُ: أَطْيَشُ مِنْ فَرَاشَةَ(٣)، والكَلِبُ: بكسر اللام صفَةٌ للكَلْبِ؛ وهو الذي إذا أَكَلَ لحمَ النَّاسِ أَخذَهُ شِبْهُ الجُنُون(٤) .

---

(١) رجز لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل الشيرازيات ٣٥ مخطوط، والخصائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٧، و الخاطريات ١٠٥، والممتع ١/٧٤، وشرح الجمل ١/١٩٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٥٢. والمئبرة: الإبرة، وهي عظم وترة العرقوب، والعرقوب: عصبٌ موتَّرٌ خلف الكعبين. وإشفى: مِخصَفُ النعال الذي يخرز به. أراد أنها حادة العرقوب، دقيقة المرفقين، قال أبو علي في الشيرازيات: « وإنما قال: « إشفى المرفق » لمَّا أراد وصفها بالعجف والهزال وخلاف الدرم ... » وانظر المخصص ١/٨١ .

(٢) من البسيط، وقد نُسب في كتاب الحيوان ١/٢٥٧، إلى الضحاك بن سعد يهجو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم. وفي ديوان المعاني ١/١٩٦ نُسب إلى سعيد بن العاص حين هرب مروان بن محمد، فشبهه بالنعامة في الجبن، وقبله:

لجَّ الفِرارُ بمروانٍ فقلتُ لـه   عادَ الظَّلُومُ ظَلِيماً همُّهُ الهرَبُ
أنَّى الفِرارُ وتركُ الحربِ إذ كُشِفت   عنك الهُوينَا فلا دِينٌ ولا حَسَبُ

والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٥، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٠، ومنهج السالك ٣٥٧، والهمع ٥/١٠٤ .

(٣) انظر كتاب الأمثال لأبي عُبيد ٣٧٤، وجمهرة الأمثال ٢/٢٣، وكتاب أفعل للقالي ٨٨ .

(٤) انظر اللسان (كلب) .

وَيَظهَرُ مِن ابن مالك(١) أنَّ الجامدَ إذا لُحِظَ فيه الاشتقاقُ يَعمَلُ عَمَلَ الصفَةِ قياساً مُطَّرِداً، فأجازَ أن تقولَ: ورَدْنَا مَوردِاً عَسَلاً / مَاؤُهُ، وعَسَلَ الماءِ، وعَسَلاً [٧١/ب] ماءً، أي: حُلواً، ومَرَرْنَا بقَومٍ أُسْدٍ أنصارُهم، وأُسْدِ الأنصارِ، وأُسْدٍ أنصاراً، بمعنى: شُجْعَان، ومَرَرْتُ بحيٍّ أقمَارٍ نِسَاؤُهُ والنِّسَاءِ ونِسَاءً، أي: حِسَانٍ، ومررْتُ برَجُلٍ هَاشميٍّ أَبُوهُ والأبِ وأباً، أي: مَنسُوبٍ .

وَيَظهَرُ مِنَ الشَّيخ أبي حيَّان(٢) أنَّ الجَوامِدَ الملحُوظَ فيها معنى الفعْلِ، إنْ كانت غيرَ نِسبَةٍ لم تَعْمَلْ عَمَلَ الصفةِ قِياساً، فإن كانت نِسبةً نحو: هاشميٌّ عَمِلَ عَمَلَ الصِّفَةِ قياساً فتقولُ: مَرَرْتُ بقُرَشيٍّ الأبِ وقُرَشيٍّ أباً .

الثَّاني: ذَهَبَ الزمخشريُّ(٣) أنَّ هذه الصفةَ غيرُ جاريةٍ على المضارعِ مُطلَقاً، وهو ظاهرُ كلامِ أبي عليٍّ في «الإيضاح(٤)». ورُدَّ عليهما بكونهما مُتَّفِقَين على أنَّ «شَاحِطاً» من قولِ الشَّاعر:

مِنْ صَدِيقٍ أو أَخِي ثِقَةٍ أو عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا(٥)

صفةٌ مشبهة وهو جارٍ على المضارع، والذي قرَّره في ذلك أنَّ الصفةَ إنْ كانت

---

(١) شرح التسهيل ١٠٥/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٥٢/٣ .

(٣) المفصل ٢٧٤ .

(٤) الإيضاح ١٧٧، وقد رد عليه ابنُ الطَّراوَة في كتابه «الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح» ٦١ .

(٥) من المديد، وهو لعدي بن زيد العبادي، شاعر جاهلي فصيح، والبيت في ديوانه: ١٠١، وروايته: «من وليٍّ أو أخي ثقة»، والشاهد في: الكتاب ١٩٨/١، وشرحه للسيرافي ٣٣/٢ مخطوط، وشرح أبياته ١٣١/١، ٢١٧، والتبصرة ٢٣٢/١، وشرح التسهيل ٩٩/٣، ومنهج السالك ٣٥٧، والمساعد ٢١١/٢، المغني ٥٩٨، وشرح أبياته ١٢/٧، والتصريح ٨٢/٢ . والشَّاحط: البعيد .

من فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فالأكثرُ فيها أنْ لا تجريَ على الفعل المضارِعِ نحو: حَسَنٍ وشَرِيفٍ وسَهْلٍ وضَخمٍ وخَشِنٍ ويَقْظَان، ألا ترى أنَّ هذه الصفاتِ غيرُ جارية في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ على مضارِعِهَا، وقد جاءت جَارِيةً على المضارع نحو: ضَامِرُ البَطْنِ، وسَاهِمُ الوَجْهِ[1]، وخَامِلُ الذِّكْر، وحَائِلُ اللون، وظَاهِرُ الفاقة، وطَاهِرُ العِرْض، ألا ترى أنَّ هذه الصفاتِ جاريةٌ على مضارِعِهَا في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ، فـ« ضَامر » كـ« يَضْمُرُ »، و« سَاهِم » كـ« يَسْهَمُ » إلى آخِرِها.

فإنْ كانت الصفةُ من فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثةِ، كانت جاريةً نحو: مُنطَلِقُ اللسَان، ومُطْمَئِنُّ القَلْب، ومُغْدَودِنُ الشَّعْر، أي: طويلُهُ، فـ« مُنطَلِقٌ » جَارٍ على « يَنطَلِقُ » وكذلك البواقي، قال الشَّاعرُ زُهيرٌ:

/ أهْـوَى لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّينِ مُطَّرِقٌ ... رِيشَ القَوَادِمِ لَم يُنْصَبْ لَهُ الشَّرَكُ[2] [٧٢/أ]

فـ« مُطَّرِقٌ » جارٍ على « يَطَّرِقُ » وهو مُفْتَعِل مِن الطَّرَقِ بفتح الطَّاء المهمَلَة والراء والقاف؛ وهو أنْ يكونَ الرِّيشُ بعضُهَا فوقَ بعضٍ، وأهْوَى: بمعنى انْقَضَّ، وأَسْفَعُ: فاعِلٌ[3]، يَصِفُ جارِحاً من الطَّير[4]، والضميرُ في « لها » يعودُ على القَطَاة .

وقالَ رجُلٌ من طَيِّئ:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ يَافِعاً ... هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْـدَ مِنْهُ بَعِيدُ[5]

---

(١) سَهَمَ لونُهُ يَسهَمُ: إذا تغيَّرَ لعارِضٍ. اللسان (سهم) .

(٢) من البسيط، في ديوانه بشرح ثعلب: ١٧٢، وبشرح الأعلم: ٨٣ وفيه « الشبك » . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، ومنهج السالك ٣٥٧، ٣٦٣ .

(٣) والسَّفَعُ: سوادٌ تعلوهُ حمرةٌ. شرح الديوان ١٧٣، قال الزَّبيدي: « والصقور كلها سُفْعٌ » تاج العروس (سفع) .

(٤) وهو الصقر كما في شرح الديوان: ١٧٣ .

(٥) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، ومنهج السالك ٣٥٧، والهمع ٥/١٠٥ .

فـ« مُنْحَلٌّ » جارٍ على « يَنْحَلُّ » .

قال ابنُ عصفور[١]: هذا على مَن يقولُ: إنَّ الصفَةَ المشبَّهَةَ بمعنى الحال، أمَّا مَن يقولُ: إنها بمعنى الماضي، فلا تكونُ جاريةً على المضارع أبَداً؛ لأنَّها ليسَت بمعناه[٢].

٥ قُلْتُ: هذا منازَعَةٌ في المحسُوس، فإنَّه لا يُمكِنُ أن يُقَالَ: إنَّ « مُنطَلِقُ اللِّسَانِ » وإنْ كانَ بمعنى الماضي غيرُ جارٍ على « يَنطَلِقُ » في اللَّفْظِ، وهل ذلك إلاَّ كَمَنْ يَدَّعي رفعَ الواقِعِ، فكَونُ معناها معنى الماضي، لا يَرفَعُ جرَيَانَهَا على المضارِعِ في الحرَكات والسَّكَنَات، ألا تَرَى أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يَرتَفِعُ جَرَيَانُهُ على المضارِعِ في اللَّفْظِ، وإنما يَرتَفِعُ العمَلُ، وإنما لم تَجْرِ هذه الصفاتُ على المضارِع

١٠ مُطلَقاً؛ لأنهم لما أرادُوا منها معنى الثُّبوتِ، وهو معنىً ليس للفِعل، لم يُجْرُوها على المضارِع، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّ معناه معنى الفِعلِ، وهو عَدَمُ الثُّبُوتِ، فَلِذَاكَ أَجْرَوهُ على المضارِعِ .

التَّنبيهُ الثَّالثُ: أنَّ هذا البابَ مختصٌّ بالصفات وأسماءِ الفاعِلين وأسماءِ المفعولِين دونَ الأفعال، فلا يُشبَّهُ فِعْلٌ غيرُ مُتَعَدٍّ بفِعْلٍ مُتَعَدٍّ فيَعْمَلُ عَمَلَهُ، كمَا تُشَبَّهُ الصفَةُ

١٥ اللازِمَةُ بالصفَة المتعدِّيَة،ولا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ لوَاحِدٍ بفِعلٍ مُتَعَدٍّ لاثنين،فلا يُقَالُ:زَيدٌ يَحْسُنُ وجهاً، تشبيهاً بقولك: زيدٌ يَضربُ عَمْراً، كمَا يُقَالُ: زَيدٌ حَسَنٌ / وجهاً، تشبيهاً [٧٢/ب] بضارِبٍ عَمْراً، ولا يُقَالُ: زَيدٌ ضُرِبَ الوجهَ، بنَصْبِ « الوجه » وبِنَاءِ « ضُرِبَ » لما لم يُسَمَّ فاعلُه، تشبيهاً بقولك: زيدٌ يُعطى الدرهَمَ، بنَصْبِ « الدرهم » وبنَاءِ « يُعطَى » للمفعول، وما ذاكَ إلاَّ أنَّ الفعلَ وُضِعَ ليَعْمَلَ عَمَلاً مخصوصاً لا يَتَجَاوَزُه، فاللازمُ لا

---

(١) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٢) في الأصل: « بمعناها » .

يَعْمَلُ عَمَلَ المتعدِّي، والمتعدِّي لا يَعْمَلُ عَمَلَ اللازم، فلو نَصَبَ اللازِمُ بالشَّبَهِ بالمتعدِّي، لالتَبَسَ اللازِمُ بالمتعدِّي .

وقيلَ[1]: إنما كان ذلكَ لأنَّ الصفةَ اللازمةَ تُساوي المتعدِّيةَ في عَمَلِ الجرِّ بالإضافة، والجرُّ أخو النَّصْبِ وشريكُهُ في الفَضْلِيَّة، فجازَ أنْ يُساوِيَها في النَّصْبِ كمَا يُساويها في الجرِّ، بخلافِ الفِعْل .

وزَعَمَ بعضُ المتأخِّرينَ أنَّ ذلكَ جائزٌ في الفِعل، وهو الظَّاهرُ من ابن مالكٍ في آخِرِ باب التَّمييز من « التسهيل »[2] ، إلاَّ أنَّهُ في الصفاتِ عندَه أكْثَرُ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[3] و ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[4]، و « غَبِنَ رأيَه[5] » ، و«وَجِعَ بَطْنَهُ[6]» ، وَجْهُ الدَّليل: أنَّ هذه الأفعالَ غيرُ مُتعدِّيةٍ، فالمنصوبُ بعدَها على التشبيه بالمفعول به، لا على التَّمييز؛ لإضافتِهَا إلى الضَّمير .

وجَعَلَ منه ما في الحديث مِن قَولِ رَاوِيهِ: « كانَتِ امْرأةٌ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ[7] » .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٨٧/٢ .

(٢) التسهيل: ١١٥، وانظر شرحه ٣٨٧/٢ قال: « إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذٌّ في الأفعال مطردٌ في الصفات » .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ١٣٠ .

(٤) سورة القصص: من الآية: ٥٨ .

(٥) انظر: الجيم لأبي عمرو الشيباني ٩٠/٢ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، رواه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب الطهارة، باب المستحاضة) ٦٨/١ برقم: (١٧٢)، وأورده كل من أبي داود في سننه برقم: (٢٤٠، ٢٥١)، والنسائي في سننه برقم: (٢٠٨، ٣٥٢)، والدارمي في سننه برقم: (٧٧٣، ٨٨٩) جميعهم في كتاب الطهارة. وفيها جميعاً ما عدا الموطأ بلفظ: « تُهَرَاق الدم » . وانظر المجموع المغيث ٤٩٣/٣، والنهاية لابن الأثير ٢٦٠/٥، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٦٤ .

وجهُ الدَّليل: أنَّ « تُهَرَاقُ » مبنيٌّ للمفعول، وكان الأصلُ: تُهَـرَاقُ دِمَاؤُهـا، ثـمَّ أُسْنِدَ الفِعلُ إلى ضميرِ المرأةِ مُبالَغةً، فانتَصَبَ « الدِّمَاءَ » علـى التشبيه بـالمفعول بـه لا على التمييز؛ لكونه بالألِفِ واللام .

والصحيحُ عندَهم أنَّ النَّصْبَ على التشبيه لا يكونُ في الأفعال؛ لأنَّه لم يَقُمْ عليه دليلٌ من سَمَاعٍ، وما جاءَ مما ظاهرُهُ ذلك فمُؤَوَّلٌ[(١)].

أمَّـا ﴿ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ فقيلَ: هو مُتعدٍّ بنفْسِهِ[(٢)]، نقَلَهُ ثَعلبٌ[(٣)] والمبرِّدُ[(٤)]، وحكَى أبو الخطَّابِ[(٥)] أنَّهَا لغةٌ، والدليـلُ / على تَعَدِّيـهِ بنفْسِـهِ: أنَّـه يُقـالُ: سَفِـهَ [٧٣/أ] بكسر الفاء وضمِّها، ولا يَقَعُ المنصوبُ بعدَها إلا معَ الكَسْرِ، فدَلَّ على أنه مفعـولٌ به، ولو كان غيرَ مفعولٍ به لوَقَعَ بعدَ المضموم .

وقيلَ: هو منصوبٌ على إسقاط حرف الجرِّ[(٦)] أي: في نفْسِهِ .

---

(١) قـال أبـو حيـان في ارتشـاف الضـرب ٢٥٤/٣: « ومنـع مـن ذلـك الأسـتاذ أبـو علـي، وهـو الصحيـح، إذ لم يثبـت مـن لسـان العـرب، ولا حجـة في قولـه: « تهَـرَاق الدمـاءَ » إن صـحَّ؛ لاحتماله التأويل » وانظر التوطئة: ٢٤٤، والتذييل والتكميل ٢٣٠/٣ .

(٢) لكونه كـ (سفَّهَ) المضعف، أو لكونه ضُمِّنَ معنى فعلٍ متعدٍّ، واختاره أبو حيان في البحر المحيط ٣٩٤/١، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٢٠/٢ .

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيـى بـن يسـار الشـيباني المتوفـى سـنة ٢٩١ هـ. وانظر الـدر المصـون ١٢٠/٢ .

(٤) انظر المحرر الوجيز ٤٩٣/١، والاستغناء في أحكام الاسـتثناء ٣٨٨، والبحـر المحيـط ٣٩٤/١، والدر المصون ١٢٠/٢ .

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، من أئمة اللغة والنحو، أخذ عن سيبويه وأبي عبيدة وغيرهما. طبقات النحويين واللغويين: ٤٠، وإنباه الرواة ١٥٧/٢ .
انظر المحرر الوجـيز ٤٩٣/١، والبحـر المحيـط ٣٩٤/١، والـدر المصـون ١٢٠/٢ . ونقـل أبـو الحسن الأخفش في معاني القرآن ١٥٧/١ هذه اللغة عن يونس، وكذلـك الزجـاج في معـاني القرآن وإعرابه ٢٠٩/١ .

(٦) وهو مذهـب الأخفش في معاني القرآن ١٥٧/١، وقد ارتضـاه الزجـاج فقـال: « وهـو عنـدي مذهـبٌ صـالحٌ » معـاني القـرآن وإعرابـه ٢١٠/١-٢١١، وانظـر: الكشـاف ٩٥/١، والمحـرر الوجيز ٤٩٣/١، والبحر المحيط ٣٩٤/١، والدر المصون ١٢١/٢.

وقيلَ: تمييزٌ[١] على مَن يرَى تعريفَه، أو أنَّ الإضافةَ لُحِظَ فيها الاتِّصَالُ .

وقيلَ: ضُمِّنَ معنى فِعْلٍ مُتَعدٍّ أي: جَهِلَ[٢] .

وقال صاحبُ[٣] « العجَائب والغرائب »: أنَّ « نفْسَه » توكيدٌ لـ« مَنْ » و« مَنْ » منصُوبٌ على الاستثناء، ويكونُ نظيرَ قولكَ: ما قامَ أحَدٌ إلا زيداً نفْسَه .

وحكَى مَكّيٌّ[٤]: أنَّ « نفْسَه » توكيدٌ، والمؤكَّد محذوفٌ التقدير: إلا مَنْ سَفِهَ قولَهُ نفْسَه، وهذا فيه ما ترَى من التكلُّفِ، و لم نتخلَّصْ ممَّا نحن فيه من تعَدِّي «سَفِهَ».

---

(١) وهو قول أبي زكريا الفراء. انظر معاني القرآن للفراء ٧٩/١، ومشكل إعراب القرآن ١١١/١، والدر المصون ١٢١/٢.

(٢) وهو اختيار أبي إسحاق الزجاج وابن جني، قال الزجاج : « والقول الجيد عندي في هذا أن سَفِهَ في موضع جَهِلَ .. » معاني القرآن وإعرابه ٢١١/١، والبحر المحيط ٣٩٤/١، والدر المصون ١٢١/٢ .

(٣) هو أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، المعروف بـ« تاج القرَّاء » ، النحوي المقرئ المفسر، أخذ عن والده وعلماء بلده، من تصانيفه: « غرائب التفسير وعجائب التأويل » و « البرهان في متشابه القرآن » و « شرح اللمع » وغيرها، توفي سنة ٥٠٥ هـ. أخباره في: معجم الأدباء ١٢٥/١٩، وغاية النهاية ٢٩١/٢، وطبقات المفسرين ٣١٢/٢، وبغية الوعاة ٢٧٧/٢، ومقدمة تحقيق كتاب « غرائب التفسير وعجائب التأويل » .

وانظر قوله في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٧٧/١ .

(٤) هو أبو محمد، مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي المقرئ، كان إماماً عالماً بوجوه القراءات، متبحراً في علوم القرآن والعربية، ولد بالقيروان سنة ٣٥٤ هـ، وتوفي بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ. أخباره في الصلة ٥٩٧/٢، وإنباه الرواة ٣١٣/٣، ومعرفة القراء الكبار ٣٩٤/١ .

لم أقف على هذا القول في كتابَيه (الكشف والمشكل) مع أن مكي رحمه الله ذكر آراء أخرى في هذه الكلمة في مشكل إعراب القرآن ١١١/١. والذي نسبَ هذا القولَ إلى مكيٍّ هو ابنُ عطيةَ في المحرر الوجيز ٤٩٣/١، وتبعه عليه القرافي في الاستغناء ٣٨٨، وأبو حيان في البحر المحيط ٣٩٤/١، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٢١/٢، وابن هشام في المغني: ٧٤٥ .

وأما ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ فقيل: منصوبٌ على التمْييز[1]، على من يرى ذلك.

وقيل: ضُمِّن « بَطِرَ » معنى فِعْلٍ مُتَعدٍّ أي: خَسِرَ[2].

وقال الأخفشُ[3]: على إسقاطِ حرف الجرِّ أي: في معيشتِهَا .

وقال الزجَّاجُ[4]: منصوبٌ على الظَّرْفِ على حذف مُضَافٍ أي: بَطِرَت أيَّامَ معيشتها، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه .

وأما « غَبِنَ رأيَه » و« وَجِعَ بَطْنَه » فقيل: على إسقاط حرف الجرِّ أي: في رأيه وفي بطنه، ويحتمِلُ بعضَ ما قيلَ في الاثنين[5] .

وأما الحديثُ فقيل: إنَّ « الدماءَ » على إسقاط حرف الجر أي: تُهَرَاقُ

---

(١) وهو قول أبي زكريا الفراء رحمه الله. انظر معاني القرآن له ٢/٣٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٠، والدر المصون ٨/٦٨٧ .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٥٤٦، وشرح التسهيل ٢/٣٨٨، والبحر المحيط ٧/١٢٦، والدر المصون ٨/٦٨٧ .

(٣) لم يشر أبو الحسن رحمه الله إلى ذلك في كلامه على هذه الآية، إلا أنه قد فصل القول سابقاً في كلامه على: ﴿سَفِهَ نفْسَهُ﴾ في سورة البقرة. انظر معاني القرآن ١/١٥٧، وقد أشار أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١/٢٦٣ إلى رأي الأخفش هذا، وأنه مذهب الكسائي أيضاً، وفي ٣/٢٤٠ نسبه إلى المازني، كما نسبه إليه أيضاً مكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ٢/٥٤٦، وبهذا القول أخذ أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٠ .

(٤) لم يقل أبو إسحاق رحمه الله بهذا الرأي، بل ذهب إلى الرأي السابق - وهو رأي الأخفش - انظر الحاشية السابقة، والمصنف هنا متابع لأبي حيان الذي نسب هذا الرأي إلى الزجاج، قال في البحر المحيط ٧/١٢٦: « أو على الظرف على تقدير: أيامَ معيشتها، كقولك: جئت خفوق النجم على قول الزجاج » ، وتابعه السمين الحلبي في الدر المصون ٨/٦٨٧ . وانظر شرح التسهيل ٢/٣٨٨ .

(٥) أي في الموضعين، وهما كلامُه في قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ و﴿بَطِرَت معيشَتَهَا﴾ .

بالدماء[1]، قال بعضُهم: فتكون الباءُ للتعدية نحو: ذهبْتُ به، فيصير بمنزلة: هذا الزِّقُّ يسيلُ بالماء أي: يسيلُ الماءَ .

وقيل: إنَّ « الدماءَ » منصوبٌ بفعل مضمَرٍ التقدير: يُهَرِيقُ ا لله الدماءَ منها، قاله أبو عليٍّ الشَّلَوبين[2] .

٥ وقيل: إنَّ « الدماءَ » مفعولٌ به، و« تُهَرَاقُ » ليس مبنياً للمفعول، وإنما كان أصلُهُ تُهَرِيقُ مبنياً للفاعل، فاستُثْقِلَتُ الياءُ بعد الكسرة فقُلبتْ فتحةً، فانقلبت الياءُ ألفاً.

وهذا التَّخريجُ بَعيدٌ؛ لأنَّ هذا لا يكونُ إلا على لُغَةِ / طيِّئٍ، وهم لا يَفعلُونَ [٧٣/ب] ذلكَ إلا بشرطَين: أنَ تكونَ الياءُ مفتوحَةً، وأنْ تكونَ لامَ الكلمة نحو: رَضِيَ، فإنَّهم يقولون فيه: رَضَا، والياءُ في قولهم: « تُهَرِيقُ » لا مفتوحةٌ ولا لامُ الكلمة[3]،

١٠ وا لله أعلَمُ .

التنبيه الرابع: يجوزُ أن يُلحَظَ في اسم الفاعلِ ثُبوتُ معناه، فيُعامَلُ معامَلَةَ الصفةِ المشبَّهَةِ، فيَعْمَلُ عَمَلَهَا، فيَنصِبُ على التشبيه بالمفعول به. واسمُ الفاعل بهذا النَّظَرِ لا يخلُو أن يكونَ مِن فِعْلٍ لازِمٍ أو مِن مُتَعَدٍّ، فإنْ كانَ مِن لازِمٍ، فإنه يَكثُرُ فيه ذلكَ؛ لكَونِ المنصوبِ بعدَه لا يَلتَبِسُ بالمفعول به، إذ لا مفعولَ له، فإذا قلتَ: مرَرْتُ

١٥ برَجُلٍ قائمٍ الأبَ، عُلِمَ أنه منصوبٌ على التشبيه، لا مفعولٌ به، ومنه قراءةُ

---

(١) نسب ابنُ أبي الربيع هذا القولَ إلى الأستاذ أبي علي الشلوبين، قال في البسيط ١٠٨٤/٢: «فكان الأستاذ أبو علي يجعلُ ذلك على حذف حرف الجر وأنَّ الأصلَ: تهَرَاقُ بالدماء، ويكون هذا بمنزلة: تصبَّب زيدٌ بالعرق » . وانظر الملخص: ٣١١ .

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

قال المديني في المجموع المغيث ٤٩٣/٣: « .. أو أن يكون أُجريَ (تُهَراقُ) مُجرى نُفِسَت المرأةُ غلاماً، ونُتِجَ الفرَسُ مُهراً »

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٨٨/٢ .

ابنِ أبي عَبلَةَ[١]: ﴿فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبَهُ﴾[٢] بنصب « قلبَه »[٣]، ويحتمل أن يكون « قلبَه » بدلاً من اسم إنَّ، فلا يكونُ من باب الصفَة .

وإنْ وقَعَ اللَّبسُ ففي أفعالٍ قليلةٍ، نحوَ أنْ يكونَ الفِعْلُ مشترَكاً بين مَعنيَين أحدُهُما يقتضي التَّعدِّي، والآخرُ يقتضي عدَمَه نحو: فَغَرَ فُوهُ، سُمِعَ متعدياً وغيرَ مُتعدٍّ، فمعنى المتعدِّي: فَتَحَ، ومعنى اللازِمِ: انفتَحَ، فإذا قلتَ: مررْتُ برجُلٍ فاغرٍ الفمَ، بنصب « الفم » ، احتمَلَ أنْ يكونَ مِن المتعدِّي، فيكونُ منصوباً على المفعول به، واحتَمَلَ أنْ يكونَ مِن اللازِم، فينتصبُ على التشبيه بالمفعول به، فمثلُ هذا اللَّبس لا يُعْتَبَرُ لقلَّةِ هذا النوعِ من الفِعل، وقد ذكَرْنَا منه جُمْلةً في آخِرِ كتاب «الأفعَال» مِن تأليفِنَا[٤].

فإنْ كانَ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، فلا يخلو أن يكونَ مُتعدياً إلى واحدٍ أو أكثرَ، فإنْ تعدَّى إلى واحدٍ، فلا يخلُو أنْ يتعدَّى بنَفْسِهِ أو بحرفِ جرٍّ، فإنْ تَعدَّى بحرف جرٍّ نحو: مررْتُ برجُلٍ مَارٍّ بزيدٍ، فذَهَبَ الأخفشُ[٥] إلى عَمَلِهِ عَمَلَ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ فتقولُ: / مررْتُ برَجُلٍ مارٍّ الأبَ بزيدٍ، بنصب « الأبَ » على التشبيه، وصحَّحَهُ [٧٤/أ]

(١) هو إبراهيم بن أبي عبلة الشاميّ، تابعيٌّ ثقةٌ، قرأ على الزُّهري، ورَوَى عنه وعن أبي أُمَامَةَ وأنس، توفي سنة ١٥١ هـ تقريباً. أخباره في: غاية النهاية ١/١٩، وتهذيب الكمال ٢/١٤٠.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٣، وانظر القراءة في: مختصر الشَّواذ لابن خالويه: ١٨، والمحرر الوجيز ٢/٥٢٩، والبحر المحيط ١/٣٥٧ . ونقَلَ الزمخشريُّ في الكشَّاف ١/١٧١ أنَّ ابنَ أبي عبلةَ قرأ ﴿أَثِمَ قلبَهُ﴾ على أنها فِعلٌ ماضٍ، و« قلبَه » مفعولٌ به.

(٣) قال مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١/١٤٦: « وأجاز أبو حاتم نصب « قلبه » بـ« آثم » ، ثم نصبه على التفسير، وهو بعيد؛ لأنه معرفة » .

(٤) وهو كتابه المسمَّى بـ« اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر » ، وقد حُقِّقَ (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى عام: ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ .
والنص في اقتطاف الأزاهر صفحة: ٢٣٤ .

(٥) التذييل والتكميل ٣/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٥١ .

ابنُ عُصفور[١]، وجَعَلَ منه : « هو حديثُ عَهْدٍ بالوجع[٢] » ، فـ« حديثُ عَهدٍ » كحَسَنُ وَجْهٍ، و« بالوَجَع » متعلق بـ« حديث »، ومنه عندَه قولُ العِجْلي[٣] يصِفُ فرَساً:

مُؤَلَّلُ الأُذْنِ أسِيلُ الخَدَّين
عَارٍ مِنَ اللَّحْمِ صَبِيَّ اللَّحْيَيْن[٤]

وجهُ الشَّاهد: نصبُ « صبي اللَّحْيَين » بـ« عارٍ » على التشبيه، و« مِنَ اللَّحم » متعلِّقٌ به، ومؤلَّل: اسم[٥] مفعول من أَلَّلَ الشيءَ إذا حدَّدَه، يَصِفُ الأُذنَ بأنها محدَّدَةٌ، وصَبِيّ: بالصاد المهملة والباء الموحدة والياء المشددة على وزن وَلِيّ: طَرَفُ اللَّحيين .

وذهَبَ الجمهورُ إلى المنع، وتأوَّلوا ما ورَدَ ممَّا ظاهرُه ذلكَ بأنَّ الجارَّ والمجرورَ متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه اسمُ الفاعل .

فإنْ كان من فِعلٍ مُتَعدٍّ بنفْسِهِ فقال الأخفَشُ[٦]: يجوزُ أن يَعمَلَ عمَلَ الصفَةِ المشبَّهَة مُطْلَقاً، وحكاهُ عن طائفةٍ من النَّحويين، وبه قالَ الفارسيُّ[٧]، ووافَقَهُ ابنُ

---

(١) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) .

(٢) الكتاب ١٩٧/١، والمقتضب ١٥٩/٤، ومنهج السالك ٣٥٨، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، والمساعد ٢٢٢/٢، والهمع ١٠٦/٥ .

(٣) هو أبوصدقة العلجلي كما في الصحاح واللسان (صبا)، ولم أقف له على ترجمة .

(٤) الشاهد في: الصحاح واللسان (صبا)، وشرح المقرب لابن عصفور لوحة (١٣٠) مخطوط. وأسيلُ الخدِّ: إذا كان لين الخد طويله. الصحاح (أسل).

(٥) كلمة « اسم » مكررة في الأصل .

(٦) التذييل والتكميل ٢٢٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٥١/٣، ومنهج السالك ٣٥٨ .

(٧) في كتابه « التذكرة » كما نقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٤/٣ .

مالكٍ[١] بشرط أنْ لا يلتبسَ المنصوبُ على التشبيه بالمنصوب على المفعول به .

وذهبَ الجمهورُ إلى المنع مُطْلَقاً .

وفرَّقَ آخَرُون فقالوا: إنْ حُذِفَ المفعولُ اقتصاراً جازَ، وإن لم يُحْذَفْ لم يَجُزْ، وهو اختيارُ ابنِ عُصفور وابنُ أبي الربيع[٢]، مثالُ حَذفِ المفعولِ اقتصاراً قولُ ٥ الشاعرِ:

مَاالرَّاحِمُ القَلْبَ ظَلاَّماً وَإنْ ظُلِمَا وَلاَ الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإنْ حُرِمَا[٣]

كان الأصلُ: ما الرَّاحِمُ قلبُهُ الناسَ، فلمَّا أرادَ أن يُجْرِيَهُ مُجرَى الصفَةِ، حَذَفَ المفعولَ، ثمَّ نَصَبَ « القلبَ » على التشبيه بالمفعول به، وهذا مما أُمِنَ فيه اللَّبْسُ؛ لأنَّ « القلبَ » فاعلٌ، فلا يَلتبِسُ بالمفعول، والقَولُ بالتفرقة حَسَنٌ؛ لأنه لو ذَكَرَ / [٧٤/ب] ١٠ المفعولَ في مثل قولكَ: هذا ضاربٌ الأبَ زيداً، لَتَنَاقَضَ العامِلُ؛ إذ نَصْبُ « الأبَ » يقتضي أن يكونَ مُشَبَّهاً، ونَصْبُ « زيد » يقتضي أن يكونَ اسمَ فاعِلٍ، والشيءُ في حالةٍ واحدةٍ لا يَعمَلُ في معمولَين مختَلِفَي الجهة، أحدُهُمَا على التَّشبيهِ، والآخَرُ على المفعولية؛ لأنَّ لكلٍّ واحد منهما حكماً خلافَ حُكْمِ الآخَرِ، ألاَ ترَى أنَّ المنصوبَ على التشبيه لا يجوزُ تقدُّمُهُ على العامل، والمفعولُ يجوزُ تقدُّمُه، إلى غيرِ ذلك من ١٥ الأحكامِ، فيَحصُلُ التَّنَاقُضُ .

فإنْ كانَ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلى أكثرَ مِن اثنين، فلا خلافَ أنَّهُ لا يجوزُ فيه أنْ يَعْمَلَ

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٤ .

(٢) النقل عنهما في التذييل والتكميل ٣/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٥١، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٥/١٠٤ .

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٥١، ومنهج السالك ٣٥٨، والمساعد ٢/٢٢٣، والتصريح ٢/٧١، والهمع ٥/١٠٥ .

عَمَلَ الصفةِ المشبَّهَة. فإذا قلتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ مُعْطٍ أبوهُ درهماً، أو مُعْلِمٍ أبوهُ زيداً قائماً، فلا يجوزُ: مُعطِي الأبِ درهماً، ولا مُعْلِمِ الأبِ زيداً قائماً؛ لِمَا تقدَّمَ مِنَ التعليل، وقد مضى تعليلُهُ أيضاً في إضافةِ اسم المفعول[1].

المسألة الثانية: في الجامع بين الصفة واسم الفاعل، وفي الفارق بينهما:

٥ **أمَّا الجامعُ** ـ وهو وجهُ الشبَهِ بينَهما ولأجله عَمِلَت عَمَلَه ـ فمِنْ أوجُهٍ:

الأول: أنها تَعمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا، كما أنَّ اسمَ الفاعل يعمَلُ عَمَلَ فعلِهِ، فـ« حَسَنٌ » يعمَلُ عَمَلَ « يَحْسُنُ » كما أنَّ « ضارباً » يَعمَلُ عَمَلَ « يَضْرِبُ » .

الثاني: أنَّها تُثَنَّى وتُجْمَعُ، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، فتقولُ: حسَنَان وحسَنُون، كما تقولُ: ضارِبَان وضارِبُون .

١٠ **الثالث**: أنَّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، فتقولُ: حَسَنٌ وحَسَنَةٌ، كما تقولُ: ضارِبٌ وضَارِبة .

الرابع: أنها تُضَافُ إلى معمولها، كما يُضَافُ اسمُ الفاعل إلى معمُولِهِ، فتقولُ: حَسَنُ الوجهِ، كما تقولُ: ضارِبُ الغُلاَمِ .

الخامس: أنَّها تَطلُبُ منصوباً، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، تقولُ: / زيدٌ [٧٥/أ]

١٥ الحسَنُ الوجهَ، كما تقولُ: زيدٌ ضارِبٌ الغلامَ، إلاَّ أنَّ وجهَ الطَّلَبِ مختلِفٌ، فاسمُ الفاعل يطلُبُهُ على المفعوليَّةِ، والصفَةُ تطلُبُهُ على جهة التَّبْيِين للسبب الذي من أجله وُصِفَ الرَّجُلُ بالحُسْنِ .

السادس: أنها لاتَعْمَلُ إلا مُعتَمِدَةً على ما قبلَهَا، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك .

فهذه أوجُهُ الشَّبَهِ التي من أجلها عَمِلَتْ الصفَةُ المشبَّهَةُ عَمَلَ اسمِ الفاعل، ولما

٢٠ كانَ أفعلُ التفضيلِ لا يُؤَنَّثُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، انحطَّ شَبَهُهُ باسم الفاعل، فانحطَّ عَمَلُهُ، فلا يَعملُ عَمَلَ الصفةِ المشبهة، فتقولُ: مررْتُ برجُلٍ أفضَلَ منك أباً، على

---

(١) انظر صفحة: ١٨٤ ـ ١٨٥ .

التمْييز، ولا تقولُ: أفضلَ منك الأبَ، على التشبيه بالمفعول به إلا شاذاً، وقد تقدَّمَ[١].

وكذلك الصفةُ الجاريةُ على المؤنث بلَفْظِ المذكَّرِ كحائِض، انحطَّ شبَهُهَا باسم الفاعل لعَدَمِ التأنيثِ، فانحطَّ عملُهَا عن عَمَلِ الصفة، فليسَ عملُهَا كثيراً كعَمَلِ الصفَةِ المشبَّهَة،ولهذا لا تجري إلا خصوصاً لا عموماً على الصَّحيح،وسيأتي بيانُهُ[٢].

٥

وأمَّا الفارقُ الذي بينَ الصفةِ واسمِ الفاعل ـ ولأجله لا تَعمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل مُطلَقاً ـ فمن أوجه[٣]:

الأول: أنها لا تَعمَلُ إلا في السَّببي دون الأجنبي، تقولُ: هذا رجُلٌ حَسَنٌ وجهُهُ، ولا تقولُ: هذا رجُلٌ حَسَنٌ عَمْرٌو، بخلاف اسمِ الفاعلِ فإنَّه يَعمَلُ مُطْلَقاً، تقولُ: هذا رجُلٌ ضاربٌ غلامَه، وضاربٌ عَمْراً، والسَّببيُّ: هو الذي له تَعَلُّقٌ بالموصوفِ كوجهه وجاريته وفرسه، والأجنبيُّ بخلافه .

١٠

الثاني: أن لا يَتَقَدَّمَ معمولُهَا عليها فلا تقولُ: زيدٌ وجهُهُ حَسَنٌ؛ لأنَّ معمولَهَا إمَّا فاعِلٌ أو تمييزٌ أو مشبَّهٌ بالمفعول، وكلُّ واحدٍ منهَا لا يَتَقَدَّمُ على العامل، بخلاف اسمِ الفاعل فإنَّ منصوبَهُ مفعُولٌ صريحٌ، فيجوزُ فيه التقديمُ، تقولُ: زيدٌ عَمْراً ضاربٌ .

١٥

الثالث: أنها لا تُصَاغُ إلاَّ مِنْ غير المتعدِّي كَحَسَنٍ / وظَرِيفٍ، بخلافِ اسمِ [٧٥/ب] الفاعل، فإنَّهُ يُصَاغُ مِن المتعدِّي وغيرِ المتعدِّي كضاربٍ وقائِمٍ .

الرابع: أنها يُرَادُ بها الزَّمانُ الحاضِرُ، واسمُ الفاعلِ يكونُ للأزمنَةِ الثلاثة، وسيأتي ما في زمانِهَا من الخلاف .

---

(١) انظر صفحة: ٢٢٧ .

(٢) انظر صفحة: ٢٥٠ وما بعدها .

(٣) انظر المغني: ٥٨٩، والأشباه والنظائر ٢/٤٦٣ .

الخامس: أنها لا يَلزَمُ فيها الجرَيَانُ على الفِعل، بخلافِ اسمِ الفاعل فإنّهُ يَلزَمُ فيه الجرَيَانُ، وسيأتي كيفيةُ جَرَيَانِ الصفة .

السادس: أنَّ الألفَ واللامَ إذا دخلَت عليها وعلى معمولها نحو: الحسَنُ الوجهِ، كان الأجْوَدُ في معمولها الخفضَ، بخلاف اسمِ الفاعل نحو: الضاربُ الرجلَ، فإنَّ

٥ الأجودَ فيه النصبُ .

السابع: أنها بخلاف فعلِهَا التي اشتُقّت منه في العَمَل، فهي تنصبُ وفعلُها لا ينصِبُ، تقولُ: زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ بالنصب، ويمتنعُ: زيدٌ يحسُنُ وجهَهُ بالنصب على الصحيح، وقد تقدَّمَ ما في ذلك حين تكلمنا على « كانَت امرَأةٌ تُهرَاقُ الدِّمَاءَ[1] » .

الثامن: أنها لا تُحذَفُ ويبقى معمولُهَا نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الخلْقَ وامرأةٍ

١٠ الوجهَ على تقدير: وامرأةٍ حَسَنةٍ الوجهَ؛ لأنها لا تَعمَلُ محذوفةً، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يجوزُ فيه أنْ يَعمَلَ محذوفاً نحو: أنا زيداً ضاربُهُ أي: أنا ضاربٌ زيداً ضاربُهُ .

التاسع: أنه لا يجوزُ فيها حذفُ النون مع نَصْبِ المعمول، فلا يُقَالُ: قامَ الرجالُ الحسَنُو وُجُوهاً، بحذفِ النُّونِ ونَصْبِ « الوجوه »، ويجوزُ ذلك في اسم الفاعل، وسيأتي[2] ما في ذلك من الخلاف .

١٥ **العاشر:** أنه يَقْبُحُ حذفُ مَوصُوفها مع إضافتها إلى مُضَافٍ إلى ضميرها، فلا يجوزُ: مرَرْتُ بحسَنِ وجهِهِ، على تقدير: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل تقول: مرَرْتُ بقاتِلِ غلامِهِ.

الحادي عشر: لا يُفصَلُ بينَ مرفوعِها ومنصوبِها وبينَها على الصحيح، فلا يُقالُ: زيدٌ حَسَنٌ في الحرْبِ وَجْهُهُ، رفعْتَ / « الوجه » أو نصبتَه، ويجوزُ ذلك في [٧٦/أ]

٢٠ اسمِ الفاعل، تقولُ: مَرَرْتُ بضاربٍ في الدَّارِ أبوهُ عَمْراً .

---

(١) انظر صفحة: ٢٣٧-٢٣٨ .

(٢) صفحة: ٢٦٨ .

الثاني عشر: لا يُتبَعُ معمولُهَا في الصفَةِ، فلا يُقالُ: زيدٌ حَسَنٌ غلامُهُ الخيَّاطُ، أما قولُهُ في الحديث ـ في صِفَةِ الدجَّال ـ: « أَعْوَرُ عَينِهِ اليُمْنَى[1] » فمُتَأَوَّلٌ .

الثالثَ عشرَ: لا يُعطَفُ على مجرورها بالنَّصْبِ، فلا يُقالُ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ واليدَ، بجر « الوجه » ونَصْبِ « اليد » ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل .

الرابعَ عشرَ: الجرُّ في معمولها على الإطلاقِ أكثرُ، بخلاف اسم الفاعل، فالنَّصْبُ فيه أكثرُ، وسيأتي تفصيلُ ذلك[2].

الخامسَ عشرَ: أنه يَقبُحُ أن يُضمَرَ فيها الموصوفُ ويُضافَ معمولُها إلى مضمَرِهِ نحو: مرَرْتُ برجَلٍ حَسَنِ وجهِهِ، ويحسُنُ ذلكَ في اسم الفاعل نحو: مـرَرْتُ برَجُلٍ ضارِبِ غلامِهِ، واللهُ أعلَمُ .

المسألة الثالثة[3]: في زمان الصفة المشبهة :

فقد اختَلَفَ النحويون في ذلك على أقوالٍ:

الأول: لأبي بكرِ بنِ طاهر أنَّها تكونُ للأزمنة الثلاثَةِ[4]، فتارَةً تكونُ للماضي، وتارَةً تكونُ للحال، وتارَةً تكونُ للمستقبل، وأجازَ أن تقولَ: مرَرْتُ برجُلٍ حاضِرِ الابنِ غداً، فتكونُ بمعنى المستقبل .

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الأنبياء، باب: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ برقم: (٣١٨٥)، كما ورد في مواطن أخرى منه ومن صحيح مسلم بلفظ: « أعور عين اليمنى » و « أعور العين اليمنى » ، وجاء في سنن الترمذي (في كتاب الفتن، باب ما جاء في صفة الدجال) برقم: (٢١٦٧) بلفظ: « أعور عينُهُ اليمنى » بالرفع . وانظر أمالي السهيلي ١١٥، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤٥ ، وسوف يعيد المصنف ذكره ص: ٢٧٣ .

(٢) انظر صفحة: ٢٨٣ .

(٣) في الأصل « الثانية » وهو خطأ، وتكرر هذا الخطأ في تسلسل المسائل بعدها .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٥/٩٣ .

الثاني: للسيرافيِّ أنها أبداً للماضي[1]، وهو ظاهرُ كلام الأخفَش[2]؛ لأنه قال: الصفَةُ لا يجوزُ تشبيهُهَا إلاَّ إذا سَاغَ أن يُبنَى منها « قد فَعَلَ » .

الثالث: لابن السَّرَّاج[3] والفارسيِّ[4] أنها لا تكونُ للماضي، بل هي للحال، وهو اختيارُ أبي عليٍّ الشَّلَوبين[5]، قال: فإذا قلْتَ: مررْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، فـ«حَسَن الوجه» ثابتٌ في الحال لا يُريدُ به مُضياً ولا استقبالاً؛ لأنَّها لما شُبِّهَتْ باسم ٥ الفاعل، لم تَقْوَ قوَّته في عملِهَا في الزَّمَانَين .

قال الشيخُ أبوحيان[6]: / وقد جَمَعَ بعضُ أصحابنا بينَ قولِ السِّيرافيِّ وقولِ ابنِ [٧٦/ب] السَّرَّاجِ فقالَ: لا يُريدُ السِّيرافيُّ بقوله: « إنَّهَا للماضي » أنَّ الصفةَ انقطَعَت، وإنما يُريدُ أنَّها تَثْبُتُ قبلَ الإخبار عنها، ودامَت إلى وقتِ الإخبار، ولا يُريدُ ابنُ السَّرَّاجِ ١٠ أنَّهَا إنما وُجِدَت وقتَ الإخبارِ عنها، فلا فَرْقَ بينَ القولَين على هذا .

الرابع: لابن مالكٍ أنها يُرَادُ بها الحالُ، نَصَّ عليه في « ألفيَّتِهِ[7] »، ولم يتعرَّضْ في « التسهيل » لشيءٍ من ذلك، وهذا القولُ هو المَرضِيُّ، إذ الحالُ أصلٌ في باب الوصْفِ[8]، ولأجل هذا إذا أردْتَ بالصفةِ المشتقَّةِ من الثلاثي زماناً غيرَ زمانِ الحال،

---

(١) لم أقف عليه في مظانه من شرح الكتاب، والنقل عنه في المصادر السابقة .

(٢) لم أقف عليه في معاني القرآن .

(٣) الأصول ١٣٣/١ .

(٤) لم أقف على رأيه فيما اطلعت عليه من كتبه، وهو محكي عنه في التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ١٩٣/٥ .

(٥) التوطئة ٢٤٤ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٨ .

(٧) الألفية ٤٢ وهو قوله:

وَصَوغُهَا من لازمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القلْبِ جميلِ الظَّاهِرِ

وانظر شرح الكافية الشافية ١٠٥٨/٢ ، وهذا القول هو بعينه القول الثالث المتقدم فليُتأمَّل.

(٨) قال ابنُ الخباز ـ رحمه الله ـ: « وقال شيخُنا ــ رحمه الله ــ: الصفة المشبهة باسم الفاعل لا

=

ولم يُقَدَّر الوقوعُ، نقلتَهَا إلى « فاعِل » إن لم تكنْ على وزْنِهِ، ليَدُلَّ على الزمان الذي أردْتَه من مُضِيٍّ أو استقبال؛ لأنَّ « فاعلاً » يَقبَلُ الدَّلالةَ عليهما، فإذا قلتَ: مررْتُ برجلٍ شريفٍ أو شُجاعٍ أو حَسَنٍ أو شَبعانَ أو بخيلٍ أونحوِه، وأردْتَ بهذه الصفات المضيَّ أو الاستقبالَ، نقلْتَهَا إلى « فاعِل » فقلْتَ: شارِفٌ غداً أو أمسِ، وكذلك تقولُ: شاجِعٌ وحاسِنٌ وشابِعٌ وباخِلٌ، وسواءٌ كان فِعْلُ الصفَةِ على «فَعُلَ» بضم العين أو فتحِها أوكسرِها كما في المُثُل. وإنما قلنا: «ولم يُقَدَّر الوقوعُ » ليَخرُجَ به قولُهُ تعالى في قراءة الجماعة: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُون ﴾[1]؛ لأنَّ الخطابَ لمن هو حيٌّ فالموتُ لم يَقَعْ، فكان الأصلُ أن يُقَالَ: مَائِتٌ، ولكن قُدِّرَ وقوعُ الموتِ فكأنَّهُ ثابتٌ في الحال، فبَقِيَت الصفةُ على وزنها، وقد قُرِئ[2]: ﴿ إنَّكَ مَائِتٌ ﴾ بنَقْلِ الصفةِ إلى « فاعِل » وذلك في الشَّاذِّ.

فإنْ كانت الصفةُ على وزْنِ فاعِلٍ نحو: ضامِرُ البطنِ وطاهِرُ الجيْبِ، وأرَدْتَ بها زماناً غيرَ زمان الحال، فلا فرْقَ في اللفظ، وإنما / الفَرْقُ معنًى، فإن أردْتَ به [٧٧/أ] الصفةَ المشبهةَ كان الزمانُ حالاً، وإن لم تُرِدْ به الصفةَ المشبهةَ، جرى على ما تُريدُ به من المُضِيِّ أو الاستقبالِ، وجرَتْ عليه أحكامُ اسمِ الفاعلِ فتَعَلَّقَتْ به الظُّروفُ

توجد إلا حالاً، فسألتُه عن علة ذلك فقال: لأنها دالةٌ على معنى غريزي ثابت، وكذلك هي في جميع موارد استعمالها، فلو أُريدَ بها الماضي أو المستقبل لنافى موضوعَها، ولأجل ذلك تكون فيها الأسماء التي تدل على المعاني الثابتة التي لا تتغير كالأعور والأعمى والأسود والأبيض.. » النهاية لوحة (١٩٣) مخطوط، ونقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٤٣/٣ .

(١) سورة الزمر: الآية: ٣٠ .

(٢) وهي قراءة ابن الزبير وابن محيصن وعيسى بن إسحاق وغيرهم، انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣١، وإعراب القرآن للنحاس ١١/٤، والمحرر الوجيز ٥٣٣/١٢، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٠٢/٢، والبحر المحيط ٤٢٥/٧ .

إلى غير ذلك .

وظاهرُ قولِ الفرَّاءِ - وهو ظاهرُ قولِ ابن مالك -: أنَّ نقْلَ هذه الصفةِ إلى «فاعِلٍ» إنما يكونُ إذا أُرِيدَ بها الاستقبالُ؛ لأن الفرَّاءَ قال[1]: إنَّ العرَبَ تقولُ لِمَنْ لم يمُتْ: إنَّكَ مَائِتٌ عن قليلٍ، ولا تقولُ لِمَنْ قد ماتَ: هَذا مَائِتٌ، إنما يُقالُ في الاستقبال. قال: وكذلك تقولُ: هذا سَيِّدُ قومِهِ، فإذا أَخْبَرْتَ أنه سَيَسُودُهُم قلْتَ: هذا سَائدٌ قومَه عن قليلٍ[2]. انتهى .

والصحيحُ: أنَّ هذا النَّقلَ لا يختصُّ بالاستقبال، بل يجوزُ فيه وفي الماضي، وقد جاء هذا النَّقْلُ نَثْراً فصيحاً ونَظْماً كثيراً، فمِنَ النَّثْرِ قولُهُ تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾[3] الأصل: ضيِّقٌ، فنُقِلَ إلى ضائِق ليُعطِيَ أنَّ ضِيْقَ صدرِهِ ﷺ ليسَ ثابتاً؛ لأنَّه كانَ أوسعَ النَّاسِ صدراً[4].

ومن النَّقلِ نثراً قولُهُم: أَحْسِنْ إنْ كُنْتَ حَاسِناً[5]، الأصلُ: أَحسِنْ إن كنتَ حَسَناً، فنُقِلَ إلى حاسِن ليعطيَ أنَّ الأمرَ بالإحسان ليس متوقفاً على ثبوتِهِ واستمرارِهِ، بل [إن][6] كنتَ ممن يقعُ منه حُسْنٌ ولو في زمانٍ مَّا فأَحْسِنْ .

---

(١) معاني القرآن ٢/٧٢ ، انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٣ .

(٢) في التصريح ٢/٨٢ : « والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلتَ: حسن، ولا تقول: حاسن، وإن أردت حدوثه قلتَ: حاسن، ولا تقول: حسن .. » والكلام بمعناه في شرح الألفية للشاطبي ٣/٦ - ٧ (مخطوط) .

(٣) سورة هود: من الآية: ١٢ .

(٤) انظر الكشاف ٢/٢٠٩، والمحرر الوجيز ٧/٢٥٠، والبحر المحيط ٥/٢٠٧ .

(٥) نُقل عن اللحياني، وقال الزَّبيدي في التاج (حسن): « وقال شيخنا: حاسنٌ قليلٌ » .

(٦) زيادة يستقيم بها السياق .

ومنَ النّقْلِ نَظْماً قولُهُ:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزءٍ وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ وَلاَ بِسُـرُورٍ بَعْدَ مَـوتِكَ فَارِحُ[1]

الأصلُ: فَرِحٌ، فنُقِلَ إلى فارِح لينفيَ الفَرَحَ المتوقَّعَ منه في المستقبَل؛ لا أنه واقعٌ في الحال. ومنه قولُ الحكَم بنِ صَخْرٍ[2]:

٥ أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفْرِ وَالْمَوتُ مَنْهَلٌ لَـهُ كُــلَّ يَـومٍ وَارِدٌ ثمَّ وارِدُ

إِلى حَيثُ يُشقِي اللهُ مَنْ كَانَ شَاقِياً وَيُسْعِدُ مَـن في عِلْمِهِ هُوَ سَـاعِدُ

/ الأصلُ: شقيٌّ وسَعيدٌ، فنُقِلا إلى شَاقٍ وسَاعِد ليُعطِيَ الاستقبالَ. ومنه قولُ [٧٧/ب] قيسِ بنِ العَيزَارَةِ[3]:

فَقُلْتُ: لَهُم شَاءٌ رَعِيبٌ وَجَامِلٌ فَكُلُّكُمُ مِنْ ذَلِكَ المَالِ شَابِعُ[4]

١٠ الأصلُ: شَبعَان، فنُقِلَ إلى شابِع ليُعطِيَ الاستقبالَ، والرَّعيبُ بالراء والعين المهملة على وَزْنِ قَضِيب: الذي كَثُرَ شحمُه، فوصَفَ الشَّاءَ بالسِّمَنِ، والجامِلُ: القطيعُ من

---

(١) من الطويل، للأشجع بن عمرو السُّلمي، من شعراء العصر العباسي الأول، والبيت من قصيدة له في الحماسة ٤١٣/١، وانظر شرحها للمرزوقي ٨٥٨/٢، وللتبريزي ١٧٠/٢، وأمالي القالي ١٣٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، والخزانة ٢٩٥/١ .
قال المرزوقي: « ولو قال بدل جازع وفارح: جَزِعٌ وفَرِحٌ كان أفصحَ وأكثرَ؛ لأن فَعِل إذا كان غير متعدٍّ، فالأجود والأقيس في مصدره فَعَل، وفي اسم الفاعل فَعِل، وإذا كان متعدياً فبابه فعِل » .

(٢) لم أعثر له على ذكر، والبيتان من الطويل وهما في شرح التسهيل ١٠٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣ .

(٣) هو قيس بن خويلد بن كاهل الهذلي، أَسَرَتْهُ فَهْمٌ، وأخذ تأبطَ شراً سلاحَه، ثم أفلتَ منهم، وقال قصيدتَهُ التي منها هذا البيت. والعَيزارة أُمُّهُ، وبها يُعرَفُ. أخباره في: من نُسب إلى أمه من الشعراء ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٩/٢، ومعجم الشعراء ٣٢٦، والتمَّام ١٣ .

(٤) من الطويل، وهو في شرح أشعار الهذليين ٥٩٠/٢، والتمام: ١٤، وشرح التسهيل ١٠٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣ .

الإبل. ومنه قولُ الآخَر:

لَقَدْ أَلَّبَ الحَدَّادُ بينَ عِصَابَةٍ تَسَاءَلُ في الأسْجَانِ مَاذَا ذُنُوبُهَا

بمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ القَومِ بَادٍ شُحُوبُهَا[1]

الأصلُ: سَمِينٌ، فنقل إلى سَامِنٍ، والحدَّادُ: السَّجَّانُ، سُمِّيَ حدَّاداً لكونِهِ يمنَعُ المسجُونَ من الخروج، والحَدُّ: المنْعُ، وتساءَلُ: من السُّؤالِ، الأصلُ: تَتَساءَلُ بتاءَين، حُذِفت إحداهُما، والأسْجَانُ: جمعُ سِجْنٍ بكسر السين كحِمْلٍ وأحمال. ومنه:

حَسِبْتُ التُّقىٰ وَالحَمْدَ خيرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً[2]

الأصلُ: ثَقِيل؛ أي: مِنَ الهرَمِ والكِبَرِ، فنُقِلَ إلى ثاقِل.

المسألة الرابعة: في إجراء هذه الصفة على العموم والخصوص:

وهي بهذا النظر أربعُ صُوَرٍ:

الأولى: أن يَصْلُحَ لفظُ الصفةِ ومعناها للمذكَّرِ والمؤنَّثِ كحَسَنٍ وقَبِيحٍ وبخِيلٍ وكَرِيمٍ، فإنَّ معنى الحُسْنِ يصلُحُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، وكذلك لفظُهُ، فتقولُ: حَسَنٌ

(١) من الطويل، وهو لأبي حِزامٍ العُكلي واسمه غالب بن الحارث، أعرابي فصيح، كان يفد على عبيد الله وزير المهدي، قال الخوارزمي: شعره كله عويص، كان يكثر من الغريب، فلا يفهمه إلا العلماء، أدركه الكسائي واستشهد بشعره. أخباره في: الموشح ٤٣٦، وشروح سقط الزند ١٤٢٥/٤ . والشاهد في: التمام ١٨١، وأساس البلاغة (شحب)، والكشاف ٢٠٩/٢، وشرح شواهده ١٣٥-١٣٦، وعمدة الحافظ ٧٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، والبحر المحيط ٢٠٧/٥ . وألَّب: جمَّعَ، والشُّحوب: قال أبو زيد: الشُّحوب في لغة بني كلاب الهزال. (أساس البلاغة - شحب)، أي: إن الكرام دائماً هزلزن لكثرة عطائهم، واللئيم سمين؛ لأنه لا يطعم ولا يضيف أحداً.

(٢) من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه: ٢٤٦، وفيه: «رأيت التقى». وانظر الشاهد في الأضداد للسجستاني ٧٨، والأضداد لابن الأنباري ٢١، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٣٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣ . ويرد البيتُ كثيراً في باب (ظنَّ) على استعمال (حَسِبَ) في اليقين.

للرجلِ، وحَسَنَةٌ للمرأه، فهذه هي الصورةُ التي تجري على العموم، وهي التى يُعبِّرُ النحويون عنها « بالشَّبَه عُمُوماً » ومعنى العمُوم فيها: أنها تجري على المذكّرِ سواءٌ كان ما أُضِيفَ إليه مذكّراً أومؤنّثاً، وتجري على المؤنّث سواءٌ كان ما أُضِيفَ إليه مذكّراً أو مؤنّثاً، فتقولُ في / إجرائها على المذكّر وهي مُضَافةٌ إلى مذكّر: هذا [٧٨/أ] رجُلٌ حَسَنُ الابنِ، ومُضَافةٌ إلى المؤنّث: هذا رجُلٌ حَسَنُ البنتِ، وتقولُ في إجرائها على المؤنّث وهي مُضَافَةٌ إلى مؤنّث: هذه امرأةٌ حَسَنَةُ البنتِ، ومضافَةٌ إلى مذكّر: هذه امرأةٌ حَسَنَةُ الابنِ، ولا خلافَ في إجراء هذه الصفةِ على العموم، وإنما كان ذلكَ لأنه إذا أجريتَهَا على المذكّر والمؤنّث، لم تُحدِثْ لفظاً لم تتكلّمْ به العرَبُ، إذ العرَبُ قد أجْرَتْ لَفْظَ هذه الصفةِ على المذكّر والمؤنّث، وفَصَلَتْ بينَهما بالتاء .

١٠ **الصورة الثانية:** أن يكونَ معنى الصفة ولفظُهَا مختصاً[1] بالمذكّر دونَ المؤنّث، أو بالمؤنّث دون المذكّر. فمثالُ الأوّلِ: (أَكْمَر) في الكبير الكَمَرَة؛ وهي رأسُ الذَّكَرِ، فإنَّ لَفْظَ هذه الصفةِ على (أَفْعَل). ولا يُوصَفُ به إلا المذكّرُ، ومعناها أيضاً لايكونُ إلا في المذكّر. ومثالُ الثّاني: (عَذراء)، فإنَّ لَفْظَ هذه الصفة (فَعْلاء)، ولا يُوصَفُ بها إلا المؤنّثُ، وكذلك معناها وهي البَكَارَةُ، ولا تكونُ إلا في المؤنّث.

١٥ **الصورة الثالثة:** أن يكونَ معنى الصفة مختصاً بأحدِهِمَا، واللفظُ الدالُّ عليها يصلُحُ لهما من جهَةِ وَزْنِهِ كحائِضٍ وخَصِيٍّ؛ فإنَّ معنى حائِضٍ مُخْتَصٌ بالإناث، ومعنى خَصِيٍّ مختَصٌّ بالمذكّر،ولفظُهُمَا صالحٌ لهما؛ فإنَّ حائضاً على وزن (فاعِل)، وهو وَزْنٌ يَصلُحُ للمؤنّث والمذكّرِ كضارِبٍ وضارِبَةٍ، وخَصِيٌّ وزنُهُ (فَعِيل)، وهو وَزْنٌ يَصلُحُ للمؤنّثِ والمذكّرِ ككريم وكريمة[2].

---

(١) في الأصل: « مختص » .

(٢) في الأصل : « ككريم ككريمة » .

الصورة الرابعة: أن يكونَ معنى الصفةِ [غيرَ] مختصٍ بأحدِهما، واللفظُ الدالُّ عليها لا يَصلُحُ لهما، بل خُصَّ كلُّ واحدٍ منهما بلفظٍ يدُلُّ على ذلك المعنَى كَكِبَرِ العَجُزِ، فإنّه معنىً يُوجَدُ في الذُّكُورِ/ والإناث، لكنَّ العرَبَ إذا أرادت أن تصِفَ [٧٨/ب] به المذكَّرَ قالَتْ: رجُلٌ آلى، على وزن (أَفْعَل)، ولا تقولُ: امرأةٌ أَلْيَاءُ، وإن كانَ هذا المعنى موجوداً فيها، ولكنْ تقولُ: عَجْزَاءُ، ولا تقولُ: رجُلٌ أَعْجَز، وإن كان هذا المعنى فيه، فالمعنى مشتَرَكٌ، واللَّفْظُ مفْتَرِقٌ. ٥

فهذه الصورُ الثلاثُ ـ أعني الثانيةَ والثالثةَ والرابعةَ ـ اضطَّرَبَ فيها نَقْلُ النَّحويين؛ فنَقَلَ ابنُ مالكٍ في «التسهيل[1]» أنَّ الجمهورَ على أنها لا تجري إلا على الخُصُوص، خلافاً للأخفش والكِسَائيِّ .

١٠ ونقَلَ ابنُ عُصفُور في « شرح المقرب[2]» له أنَّ خلافَ الأخفَش إنما هو في الصورة الثانية[3] من هذه الصُّوَرِ الثَّلاثِ، وهي مسألةُ حائضٍ وخَصِيٍّ وما أشبهها دونَ الباقيتَين، فالجمهورُ يُجرُونَهَا على الخُصُوص كالصُّورتَين الأُخْرَيَين، والأخفشُ يُجريها على العُمُوم .

---

(١) التسهيل: ١٣٩، وانظر شرحه ٨٩/٣-٩٠ .

(٢) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) قال: « اعلم أن النوع الأول من الأنواع الثلاثة (وهو حائض وخصي وأمثالهما) فيه خلافٌ بين النحويين؛ فذهب بعضُهُم إلى أنه لا يجوزُ تشبيهُهُ عموماً بل خصوصاً ... وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يُشبَّهُ عموماً، فأجاز: [مررتُ] برجلٍ حائضِ البنت؛ لأنك تصفُ الرجلَ بلفظٍ استعملَتْهُ العربُ وصفاً للمذكر مع أنه متحمِّلٌ ضميراً عائداً عليه في حالٍ من الأحوال ... » . وانظر ذلك أيضاً في شرح الجمل ٥٦٧/١، وقد عقَّب فيه على ما نقله من خلاف الأخفش بقوله: « وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيحٍ عند جميع النحويين؛ لأن هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال منه إلا ما سُمع ... » .

(٣) في الأصل: « الثالثة » وهو خطأ، إذ هي الثانية من صور الخلاف، والثالثة في الترتيب الكلي .

ونَقَلَ الشيخُ أبوحيَّان[١] عن بعض النُّحَاة الأندلسيِّين اتفاقَ النحويين على أنَّ الصورةَ الأُولى والثانيةَ من هذه الصور الثَّلاثِ، لاتجري فيهما الصفةُ إلا على الخُصُوص، وأنَّ خلافَ الأخفش إنما هو في الصورة الثَّالثة، وهي مسألةُ « آلى » و«عَجْزَاء» وما أشبَهَهَا، ونقلَ أيضاً عن أبي جعفرِ النَّحاسِ أنَّ الكِسَائيَّ لا يُجيزُ الإجْرَاءَ على العُمُوم في مسألة حائِضٍ وخَصِيٍّ، وأنَّ الأخفَشَ يُجيزُه .

فهذا ما تلخَّصَ من نقْلِهِم، فالنَّقلُ عن ابنِ عُصفُور يُخَالفُ نقلَ ابنِ مالك؛ لأنَّ ابنَ عُصفُور جَعَلَ الخلافَ في صورةِ حائضٍ وخَصِيٍّ، وابنُ مالكٍ جعَلَهُ في الصُّوَر الثَّلاثِ، ونَقْلُ بعضِ نحاةِ الأندلسِ يُخَالفُهُ أيضاً؛ لأنهم جَعَلُوا خلافَ الكِسَائيِّ والأخفَشِ في صورةِ آلى وعَجْزَاء، وابنُ مالكٍ جعَلَهُ في الصُّور/ [٧٩/أ] الثلاثِ، ثمَّ نَقْلُ الأندلسيين أيضاً مُخَالفٌ لابن عُصفُور؛ لأنهم نَقَلُوا الاتفاقَ في صورةِ حائِضٍ وخَصِيٍّ، ونَقَلَ ابنُ عُصفُور فيها الخلافَ. ولْنُمَثِّلْ على ما نقَلَهُ ابنُ مالكٍ فنقولُ:

تقولُ في الصُّوَر الثلاثِ على مذهبِ الجمهُور - وهو الجرَيَانُ خصوصاً -: هذه امرأةٌ عَذراءُ البنتِ، ولا تقولُ: رجُلٌ عَذراءُ البنتِ، لأنَّ المذكَّرَ لايُوصَفُ بـ(فَعْلاء) إذا تحمَّلَتْ ضميرَه، ولا يُقالُ: أَعْذَر؛ لأنَّها كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ، وتقولُ: رجُلٌ أَكْمَرُ الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ أَكْمَرُ الابنِ؛لأنَّ المؤنَّثَ لا يُوصَفُ بـ(أفعل) إذا كان فيه ضميرُهُ، ولا يُقَالُ: كَمْرَاء؛ لأنَّها كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ .

وتقولُ في الصورةِ الثانية: امرأةٌ حائِضُ البنتِ، ولا تقولُ: رجُلٌ حائضُ البنتِ؛ لأنَّ الرجلَ لا يُوصَفُ بحائضٍ إذا كان فيه ضميرُهُ؛ لكون الرجُلِ لايُوصَفُ بالحيض، وتقولُ: رجلٌ خَصِيُّ الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ خَصِيُّ الابنِ؛ لأنَّ المؤنثَ لا يُوصَفُ بخَصِيٍّ إذا تحمَّلَ ضميرَهُ، إذ الخِصَاءُ لا تُوصَفُ به المرأةُ .

---

(١) التذييل والتكميل ٢٢١/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٣/٣ .

وتقول [في][1] الصورة الثالثة: امرأةٌ عَجزاءُ البنتِ، [ولا تقول][2]: رجُلٌ عَجزاءُ البنتِ، لأنَّ الرَّجلَ لايُوصَفُ بـ(فَعْلاء) إذا تحمَّل ضميرَهُ، ولايجوزُ: أَعْجَز؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ، و[تقول]: رجُلٌ آلى الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ آلى الابنِ؛ لأنَّ المؤنَّثَ لايُوصَفُ بـ(أفعل) إذا تحمَّلَ ضميرَه، ولا يصحُّ أن تقولَ: أَلياء؛ لأنَّ العرَبَ لم تتكلَّمْ به، ومَن نَقَلَ[3] عن العرب أنَّ منهم مَن يقولُ: أَلْيَاءُ في المرأة، فلا يَمْنَعْ أنْ يُقَالَ: امرأةٌ ألياءُ الابنِ .

وأمَّا الأخفشُ والكِسَائيُّ - على نَقْلِ ابنِ مالك - فإنهمَا يُجيزان الصُّوَرَ الثلاثَ على العُموم، فأجازَا أنْ تقولَ: مررْتُ برجُلٍ حائِضِ البنتِ، وبامرأةٍ خَصِيِّ الابنِ، ومستندُهُمَا في ذلك: أنَّ حائضاً ونحوَه قد يجيءُ في بعضِ/ الصورِ جارياً على لَفْظٍ [٧٩/ب] مذَكَّرٍ، وإنْ كان في الحقيقة مؤنَّثاً فتقولُ: هؤلاءِ نِسَاءٌ مافيهنَّ شَخْصٌ حَائضٌ، وكذلك خَصِيٌّ قد يجيءُ جارياً على لَفْظٍ مؤنَّثٍ، وإن كان في الحقيقة مُذكَّراً فتقولُ: هؤلاءِ رجالٌ ما فيهم نَسمةٌ خَصِيٌّ، فكما جازَ أن يُقَالَ: شخصٌ حائضٌ، ونسمةٌ خَصيٌّ، يقال: رجلٌ حائضٌ، وامرأةٌ خَصيٌّ، وهذا عندهم استنادٌ ضعيفٌ، والصحيحُ ما عليه الجُمهُور .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق، ومثله الموضع الثاني .

(٣) نقلَ أبو عُبيد القاسم بن سلام في الغريب المصنف ٢٨٣/١ عن اليزيدي قولَه: « يُقالُ: رجلٌ آلى على مثال أعمى: عظيمُ الألية، وامرأة أَلْيَاءُ ... » وفي اللسان (ألا): « قال ابن سيده: وقد غلِطَ أبو عُبيد في ذلك » .

وفي المخصص ٤٤/٢: « ورجلٌ أليان وامرأة أليانة، ورجلٌ آلى على مثال أعمى، وامرأةٌ ألياء: إذا كانا عظيمَي الألية... قال أبو إسحاق: لا يُقال: امرأة ألياء ولكن عجزاء » . وانظر إصلاح المنطق ١٦٣، والصحاح (ألا) .

تنبيه :

اعلَمْ أنَّ الذي قرَّرْنَاه من امتناع إطلاقِ صفةِ المذكَّرِ على المؤنَّث، وصفةِ المؤنَّثِ على المذكَّر، إنما هو إذا كان ما بعدَ الصفة مجروراً أومنصوباً؛ لأنها حينئذٍ تكونُ مُتَحَمِّلةً لضميرِ الموصوفِ، وأمَّا إذا كان مابعدَها مرفوعاً، فهي خاليةٌ من الضمير لرفعِهَا الظاهرَ، فيجوزُ حينئذٍ باتِّفَاقٍ حَمْلُ صفةِ المؤنَّثِ على المذكَّرِ وبالعَكس، تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ عَذراءَ بنتُهُ، تَرْفَعُ «بنتُهُ» على الفاعلية، فليس في عَذرَاءَ ضميرٌ يعودُ على رجُلٍ، فارتفَعَ المحظورُ، فجازَت تلك المسألةُ، وكذلك في الصورتَين الباقيتَين إذا رفَعَتِ الصِّفَةُ الظَّاهرَ.

المسألة الخامسة: في عدد أنواع معمول الصفة، ثمَّ في إعرابها:

وقد أنهاها ابنُ مالكٍ إلى اثنَى عَشَرَ نوعاً، ذكَرَ في «التسهيل[1]» أحَدَ عَشَرَ، وذكر الثاني عَشَرَ في «الشرح[2]» في أثنَاءِ كلامه، وأنا أذكُرُهَا على الترتيب الذي ذكَرَهُ ابنُ مالك:

الأول: أن يكونَ ضميراً بارزاً متصلاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِهِ، فالهاءُ من «جميلِهِ» معمُولٌ له، وهو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ، ومنه قولُ الشَّاعر:

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنتَ في السِّلْـ ـمِ وَفي الحَرْبِ كَافِحٌ مُكْفَهِرُّ[3]

فالهاءُ من «طَلْقُهُ» معمولٌ له، وهو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ، والكافِحُ: الذي يُقاتِلُ / قِرْنَهُ في الحرْب، والمكْفَهِرُّ: العَبُوسُ. [٨٠/أ]

الثاني: أن يكونَ موصولاً[4] نحو: رأيتُ رجُلاً جميلَ ما اشتَمَلَ عليه من

---

(١) التسهيل: ١٣٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٩٠ وما بعدها .

(٣) من الخفيف، ولم أعرف قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٣/٩٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٦١، وشفاء العليل ٢/٦٣٥، وشرح الأشموني ٣/٥ .

(٤) أورد بعضُ المغاربة خلافاً في هذا النوع، وتأولوا ما ورد مما يقتضي ظاهرُه وجودَ هذا النوع، =

الصفات، فـ« ما » معمولُ « جميل » وهو موصولٌ، أي جميلُ الذي اشتمَلَ عليه من الصفات[1]، وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ:

أَسِيلاَتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيْرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيهِ الْمَلاَحِفُ[2]

فـ« ما »: موصولةٌ، وهي معمولةٌ لـ« وثيرات »، والوثيراتُ بالثاء المثلَّثةِ: الكثيراتُ

٥ اللَّحْمِ، وقال الآخرُ:

إِنْ رُمْتَ أَمْناً وَعِزَّةً وَغِنًى فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَه[3]

فـ« مَنْ »: موصولٌ، وهو معمولُ « العَزيز » .

الثالث: أن يكونَ موصوفاً يُشبِهُ الموصولَ نحو: رأيتُ رجُلاً طويلاً رُمْحٌ يَطعَنُ به، فـ« رُمْحٌ »: معمولٌ لـ« طويل »، وهو موصوفٌ بالفعل بعدَه، فأشبَهَ الموصولَ

١٠ لكونه موصُوفاً بجُمْلةٍ. قالَ الشيخُ أبوحيَّانَ[4]: ولم أَرَ أَحَداً من أصحابنا ذكَرَ في معمول هذه الصفة أن يكونَ موصُوفاً غيرَ صاحبِ « التمهيد[5] » وابنِ مالك[6]، والصحيحُ جَوَازُهُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَزُورُ امْرَأً جَمّاً نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهرِ[7]

وذكَرَ بعضُهم أنَّ بعضَ النحاة أجاز ذلك في « مَن » و« ما » ، قال أبو حيان: والصحيح جوازه. انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٥، والمساعد ٢/٢١٤ .

(١) في الأصل: (الثياب) .

(٢) من الطويل، في ديوانه ٤٦٤، وانظر: شرح التسهيل ٣/٩١، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٦٦، وشرح الأشموني ٣/٦. وأسيلان أبدان: أي: معتدلة طويلة مستوية، شبههن بالأسل؛ وهو نبات له أغصان كثيرة دِقاقٌ .

(٣) من المنسرح، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٣/٩٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٦٦، والمساعد ٢/٢١٤، وشفاء العليل ٢/٦٣٨ .

(٤) التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٤ .

(٥) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩ .

(٦) شرح التسهيل ٣/٩١ .

(٧) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٣/٩١، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٦٥، والمساعد ٢/٢١٤، وشفاء العليل ٢/٦٣٦، والتصريح

=

فـ« نوالٌ »: معمُولُ « جماً »، وقد وُصِفَ بقولِـهِ: « أَعَـدَّهُ »، و« مُستَكْفِياً » حـالٌ من الضمير في « أَمَّهُ »، و« أَزْمَـةَ » مفعـولُ « مستكفياً »، أي: طالبـاً مـا يكفيـه أزمَـةَ الدَّهر .

الرابع: أن يكونَ مضافاً إلى موصول، قال الشَّاعرُ:

٥ فَعُجْ بهَا قِبَلَ الأَخيَـارِ مَنْــزِلَةً والطَّيِّبِي كُلَّ مَا التَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ[1]

فـ« كل » معمُولٌ لـ« الطَّيِّبي» وقد أضيفَت إلى « ما » الموصولة،وقد حُذِفَتْ النونُ من الصفةِ مع النصْبِ أو الجرِّ.والتاثَتْ بالتاء والثاء،الأُولى باثنتين من/ فَوق، والثانيةُ [٨٠/ب] مثلَّثةٌ، ومعناه: دَارَت، والبيتُ يَنظُرُ إلى قولِ الآخَرِ:

والطَّيِّبُونَ مَـعَــاقِدَ الأُزُرِ[2]

١٠ **الخامس**: أن يكونَ مضافاً إلى موصوفٍ نحو: رأيـتُ رجـلاً حديـدَ سِنَانِ رُمـحٍ

٨٦/٢، وشرح الأشموني ٦/٣، ١٤ .

(١) من البسيط، للفرزدق في ديوانه ١٨٣/١. والبيت من قصيـدة طويلـة في مـدح عمـر بـن عبـد العزيز رحمه الله، مطلعها:

زارَتْ سُكَينةُ أطلاحاً أناخَ بهم شَفَاعةُ النَّوم للعينين والسَّهَرُ

والشاهد في: شـرح التسـهيل ٩١/٣، والتذييـل والتكميـل ٢٢٢/٣، ومنهـج السـالك ٣٦٦، وشـفاء العليـل ٦٣٦/٢، والتصريـح ٨٥/٢، وشرح الأشموني ٦/٣ . وعجتُهَـا: عطَفْتُهَـا . والشاعرَ يتحدث عن نفسه في الأبيات السابقة ، وفيها يقول:

لما تفرَّقَ بي همِّي جمعــتُ لــه صريمةً لم يكن في عزمها خَــوَرُ
فقلْتُ ما هو إلا الشــامُ تركبُـهُ كأنما الموتُ في أجناده البـَغَــرُ
أو أن تزورَ تميـمـاً في منـازلهـا بمَرْوَ وهي مخوفٌ دونها الغَــرَرُ
أو تَعطِفَ العيسَ صُعْراً في أزمَّتِهَا إلى ابنِ ليلى إذا ابْزَوزَى بكَ السَّفَرُ
فَعُج بهَا قِـبَـلَ الأخيار مَنــزِلَةً ... ...

(٢) من الكامل، وهو للخِرْنِق بنت هَفَّان البكريَّة، (شاعرةٌ جاهليةٌ، وهـي أخـت طرفـة بـن العبـد لأمه، ترثي جماعة من قومها)، والبيت في ديوانها: ٢٩، وصدره:

النازلون بكل معتَرَكٍ

والبيت مشهور في كتب النحاة .

يَطعَنُ به، فـ« سِنَانُ » معمولٌ لـ« حَديدَ » وهو مضافٌ إلى « رمـحٍ » وهـو موصـوفٌ بـ«يَطعَنُ به» .

السادس: أن يكونَ معرفاً بالألف واللام نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ سَرِيعُ الحِسَابِ ﴾ .

السابع: أن يكونَ نكِرَةً نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٍ.

الثامن: أن يكونَ مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهِهِ، فالضميرُ في « وجهِهِ » عائدٌ إلى « رجُل » .

التاسع: أن يكونَ مضافاً إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف لَفْظاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ شَامةِ خَدِّهَ، فـ« شَامةِ » معمولٌ لـ« حَسَن » وهي مضافةٌ لـ« الخدِّ » وهو مُضَافٌ لضمير الموصوف، والضميرُ ملفُوظٌ به.

العاشر: كالتاسع إلا أنَّ الضميرَ المضافَ إليه محذوفٌ نحو: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ شَامةِ الخدِّ، أي خدِّهِ،ومنه قولُ الشَّاعرِ:

خَفِيضَةُ أَعْلَى الصَّوتِ لَيسَتْ بِسَلْفَعٍ ... وَلاَ نَمَّةٍ خَـرَّاجَةٍ حِينَ تُظْـهِـرُ[1]

فـ« أعلى » معمولُ « خفيضة » وهو مضَافٌ إلى الصوت، والضميرُ فيه مُقَدرٌ أي: صوتُها، والسَّلْفَعُ بالفاء أختِ القاف: الجريئةُ السَّلِيطَة، والنَّمَّةُ بالنون المفتوحةِ والميمِ المشدَّدَةِ: الكثيرةُ النميمَةِ، والخرَّاجة: التي تُكثِرُ الخروجَ، وتُظهِرُ: تَدخُلُ في الظهيرة

(١) من الطويل، وهو لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، واختلف في إسلامه. أخباره في: الروض الأنف ٧١/٣، والإصابة ١٦٠/٤، والخزانة ٤٠٩/٣.

والبيت في ديوانه: ٧٢، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٦٣ .

وهي شدةُ الحرِّ، يَصِفُ امرأةً بالعَقْلِ، وينفي عنها هـذه الأوصـافَ القبيحـةَ، وقـد اجتمع شاهدُ هذا النوع والذي قبلَه في قول الشّاعر:

إنَّ كَثِيراً كَثِيرٌ فَضْلُ نَائِلِهِ مُرْتَفِعٌ في قُرَيْشٍ مَوْقِدُ النّارِ[1]

فقولُه: « فَضْلُ » معمولُ « كثير » وهو مُضَافٌ إلى « نائِل » وهو مُضَـاف إلى ضمير الموصوف، / وهو « كثير » الأوَّل، فهو من النّوع قبلَ هذا، وقولُه: [٨١/أ]

مُرتَفِعٌ في قُرَيْشٍ مَوقِدُ النَّارِ

مِن هذا النّوع؛ لأنَّ « مَوقِدَ » مُضَافٌ إلى « النـار »، و« النـارُ » مُضافـةٌ إلى ضمـير «كَثير» وهو مُقَدَّرٌ أي: نارُه، و« مَوقد » معمُول « مُرتفِع »، ومَوقِد: المـراد بـه موضِـعُ الوَقود. ولا يَظُنُّ مَنْ لا عِلْمَ له بالعروضِ أنَّ هـذا البيـتَ غـيرُ مَـوزُونٍ اتكـالاً علـى طَبْعِهِ، فهو مستقيمُ الوَزْنِ، مِن الضَّرْبِ الثاني المقطوعِ من البسـيط، إلا أنَّ الطَّـيَّ[2] دخَلَهُ في الجزء الأوَّلِ والجزء الخامس، فتقطيعُهُ:

مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعْلُنْ

الحـادي عشـر: أن يكـونَ مضافـاً إلى ضميـرٍ مضـافٍ إلى مضـافٍ إلى ضمـيرِ الموصوف نحو: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِ جارِيَتِهَا جميلةٍ أَنْفِهِ، فـ« الأنـفُ » معمـولُ «جميلـة» ، وهـو مضـافٌ إلى ضمـيرٍ هـو عـائدٌ إلى « وجـه »، و« وجـه » مضـافٌ إلى «جارية»، و« جارية » مضافةٌ إلى ضميرٍ هو عائدٌ إلى « المرأة » التي هي الموصوفة.

الثاني عشر: أن يكونَ مضافاً إلى ضمـيرٍ عـائدٍ إلى معمـولِ صفـةٍ أخرى نحـو:

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، ولعل الممدوح بالبيت هو كَثيرُ بنُ كَثير بن المطّلب السـهمي القرشي. أخباره في نسب قريش ٤٠٧، ومعجم الشعراء ٣٤٨ . (ونسبه محقق شرح التسـهيل إلى الأخطل، وليس في ديوانه) والبيت في شرح التسهيل ٩٢/٣ .

(٢) الطَّيُّ: حذف الرابع الساكن من التفعيلة. انظر البارع لابن القطاع ٢١٤، والكافي ١٤٤ .

مررْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوَجْنَةَ جميلٍ خَالَهَا، فـ« خَالَهَا » معمولُ « جميل » وهو مضافٌ إلى ضميرٍ يعودُ إلى « الوَجْنَة »، و« الوَجْنَةُ » معمولٌ لصفةٍ أخرَى وهو « حَسَنٍ »، قيلَ: وهو تركيبٌ نادرٌ[1]، واستُشْهِدَ عليه بقول الشَّاعر:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ لطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى[2]

٥ فـ« كشح » معمولُ « اللطيفة » وهو مضافٌ إلى ضميرٍ يعودُ إلى معمولِ صفةٍ أخرَى هو « المتَجَرِّدِ » المعمولِ لـ« بضَّة »، والبَضَّةُ: الرَّقيقةُ الجِلْدِ الممتلِئَة.

والفَرْقُ بينَ هذا النوع والذي قبلَه: أنَّ معمولَ الصفَةِ الأُولى هنا غيرُ مضَافٍ، وفيما قبلَه مُضَافٌ. والبيتُ مِن الطويل التَّامِّ ضَرْبُهُ، دخلَهُ القَبْضُ[3] في جزأيه الخامسِ والسَّادس[4].

١٠ **انتهت أنواعُ المعمولِ، ولْنَتَكَلَّمْ على إعرابها فنقولُ :**

أما / النوع الأول: وهو أن يكونَ مضمَراً؛ فلا يخلو أن يكونَ مرفوعاً أوغيرَ [٨١/ب] مرفوع .

فإن كانَ مرفوعاً استتَرَ في الصفة، وارتفعَ على الفاعلية نحو قولِكَ: مررْتُ برجُلٍ مُؤَشَّرِ الثَّغْرِ صَافٍ[5]، ففي « صَافٍ » ضميرٌ فاعِلٌ .

١٥ فإن كانَ غيرَ مرفوع فلا يخلو أن يكونَ منفصلاً عن الصفة أو متَّصلاً، فإن كانَ

---

(١) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٩٥، وتبعه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٢٣ .

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في شرح التسهيل ٣/٩٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٣، ومنهج السالك ٣٦٥، والمساعد ٢/٢١٥، والمقاصد النحوية ٣/٦٢٣. والكشح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَعِ الخَلْفِ (الصحاح - كشح) .

(٣) القبض: هو حذف الخامس الساكن. انظر البارع لابن القطاع: ٢١٤، والكافي: ٢٦، ١٤٣، والعيون الغامزة: ٨٣ .

(٤) وهو أيضاً موجود في الثالث .

(٥) الأَشَر: حدةٌ ورقةٌ في أطراف الأسنان، ومنه قيل: ثغرٌ مؤشَّرٌ. (اللسان - أشر) .

منفصلاً عنها، فالنصبُ على التشبيه بالمفعول به[1] نحو: قُرَيشٌ نجباءُ الناسِ أبناءً وكِرَامُهُمُوها[2]، فالهاء منصوبٌ على التشبيه؛ لأنَّ ضميرَ الجمْعِ قد فَصَلَ بينَه وبين الصفة.

فإن كانَ متصلاً فلا تخلو الصفةُ أن تكونَ بالألف واللام أو لا، فإن كانت بالألف واللام فلا تخلو أن تكونَ الصفةُ منصرِفَةً في الأصل أو لا؛ فإن كانت منصرفةً نحو: مررْتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجميلِهِ، فالهاء من « جميلِهِ » متصلةٌ بالصفة، وهي منصرِفَةٌ في الأصل مُحَلاةٌ بالألف واللام، ففي مثل هذا الضمير خلافٌ؛ قيلَ: في موضع نَصْبٍ[3]، وقيلَ: في موضع جَرٍّ[4]، وقيلَ: إن كانَ يَعُودُ على ظاهرٍ، يجوزُ فيه النَّصْبُ والجرُّ، فالضميرُ يجوزُ فيه النَّصْبُ والجرُّ[5] نحو: مررْتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجميلِهِ، فـ«الوجه» يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ، فكذلك الضميرُ

---

(١) قال ابن النَّحْوِيَّة: « ومعنى النصب على التشبيه بالمفعول به أن اسمَ الفاعل يُضافُ إلى معموله المنصوب، فأرادوا إجراء الصفة مجراه في ذلك، وليس لها معمولٌ منصوبٌ؛ لأخذها من اللازم، فشبهوا مرفوعها بالمفعول في اللفظ، فنصبوه لتصحَّ الإضافة إليه، فساوى اسمَ الفاعل في ذلك .. » شرح ألفية ابن معط لوحة (٢١٠).

(٢) قولٌ عن العرب رواه الكسائيُّ، انظر شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢، والهمع ٩٧/٥.

(٣) وهو قول سيبويه رحمه الله. الكتاب ١٨٧/١، وقد نص عليه في باب اسم الفاعل، ولم ينص عليه في باب الصفة المشبهة، وانظر شرح المفصل ١٢٤/٢، وشرح الكافية ٢٨٣/١، ونسبه الصيمري في التبصرة ٢٢٣/١ إلى الأخفش، ونسب إلى سيبويه القولَ بالجرِّ، وانظر الحاشية الآتية.

(٤) وهو أحد قولَي الفراء والمبرد، وبه قال الرماني والزمخشري. انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢، والأصول ١٤/٢-١٥، وشرح الكافية، ونسب الصيمري في التبصرة ٢٢٣/١ هذا القول إلى سيبويه فقال: « وإذا حذفت النون والتنوين واتصل اسم الفاعل بالمضمر نحو قولك: الضاربك والضارباك والضاربوك، فالكاف في موضع جر عند سيبويه ... ».

(٥) انظر تفصيل هذا القول في المقرب ١٥٨، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢.

الذي يعودُ إليه، فإن كانَ يَعودُ إلى ظاهرٍ لايجوزُ فيه الجرُّ فالضميرُ منصوبٌ لاغيرُ نحو: مررْتُ بالرجلِ الحَسَنِ وجهاً والجميلِهِ، فـ« الوجه » لايجوزُ فيه الجرُّ، فالضميرُ الذي يعودُ إليه منصوبٌ لا غيرُ .

فإن كانت الصفةُ غيرَ منصرفةٍ في الأصل نحو: مررْتُ بالرجل الحَسَنِ الوجهِ الأحمرِهِ، فالضميرُ في «الأحمرِهِ» متّصلٌ به، وهو محلّى بالألِفِ واللام، وغيرُ منصرفٍ في الأصل، ففي هذا الضمير خِلافٌ؛ فسيبويهِ[1] يقولُ:في موضعِ نَصْبٍ، والفرّاءُ[2] جوّزَ النّصْبَ والجرَّ، ورجّحَ الجرَّ، والمبرِّدُ[3] قالَ بالجرِّ ثمَّ رجَعَ إلى النّصْبِ .

فإنْ /كانت الصفةُ بغير ألِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِهِ، [٨٢/أ] فالهاءُ من « جميلِهِ » في موضعِ جرٍّ بالإضافة عندَ جُمهُور النحويين[4]، وأجازَ الكِسائيُّ[5] أن تكونَ في موضِعِ نَصْبٍ، ويَظهرُ الفَرْقُ بينَ المذهبين إذا كانت الصفةُ غيرَ منصرفة في الأصل، فعلى مذهب الجمهور تقولُ: مررْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أحمرِهِ، بجرِّ « أحمره » بالكسرة؛ لأنَّ الهاءَ عندَهم مضافةٌ، ومالا يَنصرفُ إذا أُضيفَ انجرَّ بالكسرة، وعلى مذهب الكِسائيِّ تقولُ: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ أحمرَهُ، بجرِّ « أحمرَه » بالفتحة؛ لأن الهاءَ عندَه منصوبةٌ على التشبيه ليست مضافةً، فيبقى «أحمرَه»

---

(١) شرح التسهيل ٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢ .

(٢) معاني القرآن ٢٢٦/٢ .

(٣) نقله عنه ابن السراج في الأصول ١٤/٢-١٥، وانظر شرح التسهيل ٩٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢.

(٤) انظر الكتاب ١٨٧/١، وشرح التسهيل ٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣ .

(٥) وصححه ابنُ مالك كما سيمر بعد قليل. انظر شرح التسهيل ٩٣/٣.

على أصلِهِ من عدَمِ الصَّرْف، قال ابنُ مالكٍ[١]: ومَذهَبُ الكِسَائيِّ هو الصَّحيحُ؛ لأنه رَوَى عن العرَب: « لا عَهْدَ لي بِألأَمَ منهُ قَفاً ولا أَوضَعَهُ[٢] » بفتح العين، فدَلَّ على أنَّ الضميرَ في « أوضعَه » في محلِّ نَصْبٍ، ولولا ذاكَ لانجرَّ بالكسرة.

والضميرُ في هذا الموضعِ لازمُ الاتصالِ عند الجمهور، وأجازَ الفرَّاءُ[٣] انفصالَهُ، وليس بصحيحٍ؛ إذ لا يُعدَلُ عن الاتصال إلىالانفصال إلا عند تَعَذُّرِ الاتصال .

وأمَّا النَّوع الثَّاني والثَّالث: وهما أن يكونَ المعمولُ موصولاً وموصوفاً،فلا تخلو الصفة أن تكونَ بالألِفِ واللامِ أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللامِ جازَ فيه الرفعُ والنَّصْبُ فقط، وامتَنَعَ الجرُّ؛ إذ لايُضَافُ ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليس فيه الألِفُ واللامُ، فتقولُ في الموصول: مرَرْتُ بالرجُلِ الحسَنِ ما اشتَمَلَت عليه ثيابُهُ، فيجوزُ في « ما » الرفعُ والنَّصْبُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَهْ[٤]

فـ« مَنْ » يجوزُ أن تكونَ في محلِّ رفْعٍ أو نَصْبٍ، وتقولُ في الموصوف: مررْتُ بالرجل الطويلِ رُمْحٌ يُطعنُ به، يجوزُ في « رُمح » / الرفعُ والنَّصْبُ . [٨٢/ب]

فإن كانت الصفةُ بغير ألفٍ ولامٍ، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ، إذ لامانِعَ من الإضافة، فتقولُ في الموصول: رأيتُ رجُلاً جميلاً ما التَفَّتْ عليه ثيابُهُ، فـ« ما » يجوزُ فيه أن تكونَ في محلِّ رفعٍ أو نَصْبٍ إنْ نوَّنْتَ « جميلاً »، وإنْ لم تنوِّنْهُ فـ« ما » في موضع جرٍّ، ومنه قولُ الشَّاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٩٣ .

(٢) انظر ما سبق صفحة ٢٢٧ .

(٣) لعل المصنفَ رحمه الله فهِمَ ذلك من كلام الفراء حيث قال: « وكان ينبغي لمن نصب أن يقول: هو الضاربُ إياه، ولم أسمع ذلك » معاني القرآن ٢/٢٢٦ .

(٤) سبق الكلام عليه في صفحة ٢٥٦ .

لُذْ بامْرِئٍ بَطَلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِماً بِهِ وَلَو أَنَّهُ مِنْ أَضْعَفِ البَشَرِ[(١)]

فـ« مَنْ » في البيت تَحتملُ الرفعَ والنصبَ، ولو سـقَطَ التنوينُ لجازَ الجرُّ، لكنَّ الوزْنَ يمنَعُ منه، هذا على أنْ تكـونَ « مَـن » موصولـةً، وعليـه أنشـدَهُ ابنُ مـالكٍ[(٢)]، ويَحتَمِلُ أن تكونَ شرطيةً والجوابُ محذوفٌ تقديرُهُ: مَـنَ يَعتصِـمْ بـه يعِـزَّ ويَقـوَ[(٣)]، ٥ فَيَصيرُ بَطَلاً وإنْ كان قبلَ ذلك أضعفَ الناس، وعلى هذا لا يكونُ في البيت شاهدٌ، لأن « مَنْ » الشَّرطيةَ لا يَعمَلُ فيها ما قبلَها، فيَتَعيَّنُ رفعُهَا على الابتداء .

وتقولُ في الصفة: رأيتُ رجُلاً طويلاً رمحاً يَطعَنُ به، فيَجُوزُ في « رُمْح » الرفـعُ والنَّصبُ إنْ نوَّنْتَ « طويلاً » ، والجرُّ إنْ سقَطَ التنوينُ.

وأمَّا النَّوع الرَّابع: وهو ما أُضِيفَ إلى الموصول، **والخامس:** وهو ما أُضِيفَ إلى ١٠ الموصوفِ، فحكمُهُمَا حُكْمُ ما أُضيفَ إليه.

وأمَّا النَّوع السَّادس: وهو ماكانَ المعمـولُ فيه معرَّفـاً بـالألِفِ والـلام أومـا في حكمه من المضاف إلى الألِفِ واللامِ، فلا يخلو أن تكـونَ الصفـةُ عاريـةً مـن الألـفِ واللامِ أو مقرونةً بها، فإنْ كانت عاريةً مِن الألِفِ والـلامِ غـيرَ مثنَّـاةٍ ولا مَجمُوعـةٍ جمعَ سلامَةِ المذكَّر نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أو حَسَـنِ وَجْـهِ الأخ، فـالأجودُ ١٥ الخفضُ[(٤)] ثمَّ النصبُ ثمَّ الرفعُ، فالجرُّ على الإضافة، والنَّصْبُ على التَّشبيه بالمفعول / به، وقال بعضُ البصريين[(٥)]: على التَّمييز؛ فإمَّا على زيـادةِ الألِـفِ والـلامِ، وإمـا [٨٣/أ]

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وشفاء العليل ٦٣٨/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٩٤/٣ .

(٣) في الأصل: (يقوى) .

(٤) الكتاب ١٩٤/١ .

(٥) ومنهم أبو علي الفارسي، ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٨٥/٦، قال أبو نصر هـارون بـن موسى في شرح عيون الكتاب: ١٠٠ : « فإذا قلتَ: زيدٌ حسنٌ الوجهَ ونوَّنتَ الصفةَ، نصبـتَ الوجهَ على التمييز، والتمييزُ مع هذه الصفة يكون معرفةً ونكرةً لقوتها بمزيتهـا على سـائر مـا

=

نزعةٌ كوفيةٌ، فإنّهم يُجيزُونَ تعريفَ التّمييزِ، والرفعُ على الفاعلية .

والضميرُ محذوفٌ عندَ سيبويهِ والبصريين، التقديرُ: الوجْهُ منه[1] .

ومَذهَبُ الكوفيين أنَّ الألفَ واللامَ عِوَضٌ عن الضميرِ[2]، وقالَ ابنُ الطَّراوَةِ في كتابه « رَدُّ الشّاردِ إلى عِقَالِ النّاشِدِ[3] »: هو مَذهَبُ سيبويهِ والبصريين .

وذهبَ أبوعلي[4]* أنَّ الفاعلَ في مثلِ هذا ضميرٌ مستترٌ في الصفةِ، و« الوجه »

يتعدى إليه، وليس كالحال، وهو مذهب سيبويه » .

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٧/٤، والجمل ٩٨، وشرحه لابن عصفور ٥٧٢/١، والبسيط ١٠٩٥/٢، ١٠٩٩، وارتشاف الضرب ٢٤٦/٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وشرح القصائد السبع الطوال ١٩٠، وبهذا قال بعض النحاة. انظر التبصرة والتذكرة ٢٣٠/١، والإفصاح لابن الطراوة ٦٣، وشرح المفصل ٨٤/٦، وشرح التسهيل ٢٦٢/١-٢٦٣، وجواهر الأدب للإربلي ٣٩٤. قال ابن عصفور: «وهذا فاسد؛ لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة » شرح الجمل ٥٧١/١، وانظر البسيط ١٠٩٤/٢ .

(٣) لم تذكر كتب التراجم هذا الكتاب لابن الطراوة، وصرح بنسبته إليه أبو حيان في منهج السالك ٣٦٢، كما ذكره في التذييل والتكميل وارتشاف الضرب، ونقل منه نصوصاً يبدو منها أن الكتاب يدور حول الزجاجي والرد عليه، وقد أشار أبو حيان إلى أن لابن الطراوة كتباً في الرد على سيبويه والفارسي والزجاجي، فلعل هذا ما يتعلق بالزجاجي. انظر كتاب «ابن الطراوة النحوي » : ١٠٦.

(٤) الإيضاح: ١٨٠، وقد رد عليه ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦٣-٦٤ .

وتبعَ أبا علي في ذلك كلٌّ من الزمخشري في الكشاف ٣٣٢/٣، وابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٩٥/٢-١٠٩٦.

قال ابن خروف في شرح الجمل ٣٢٢/٢ (رسالة دكتوراه): « وحملَ أبو علي وغيرُه من المتأخرين هذا المرفوعَ على البدل من ضمير الصفة، ولا يطردُ لهم ذلك في مثل: مررتُ برجلٍ كريمِ الأبُ، وحسنٍ وجهُ الأخِ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة » .

وعقّبَ ابنُ مالك على ذلك بقوله: « فقد تضمن كلامُ ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهداً » شرح التسهيل ٢٦٣/١ .

بَدَلٌ منه، وجوَّزَ في « البَغداديَّات[1] » ارتفاعَ « الوجه » على البَدَلِ أوعلى الفاعليَّةِ .

ويَرِدُ على مَن يقولُ: إنَّ الألِفَ واللامَ عِوَضٌ مِن الضميرِ الجمعُ بينَهُمَا[2]، ولو كانَ أحدُهُمَا عوضاً مِن الآخرِ لم يَجتَمِعَا[3]، قال الشّاعرُ في الجمْعِ بينَ الألِفِ واللامِ والضميرِ:

٥ رَحيبٌ قِطَابُ الجَيبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[4]

فقالَ: « قِطَابَ الجيبِ منهَا » فجمَعَ بين الألِفِ واللامِ والضميرِ، وقِطَاب: بكسر القاف هو الجَمْع، يَصِفُهَا بسَعَةِ الجَيب، والجَسُّ: بالجيم والسين قيلَ[5]: أراد به غِنَاءَها للنَّدَامَى، وقيلَ[6]: لمسَهَا بأيديهم .

وأيضاً لو كانت الألِفُ واللامُ نائبةً عن الضمير هنا لاطَّرَدَ ذلك في غيره، وكان

١٠ يجوزُ أن تقولَ في « زيدٌ غلامُهُ حَسَنٌ »: زيدٌ الغلامُ حَسَنٌ، وهذا لا يُقَالُ .

وردُّوا على أبي عليٍّ في دَعوَى البَدَلِ: أنَّ البدَلَ قد يتعدَّدُ في بعض المواضِعِ. حَكَى الفرَّاءُ[7]: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهُ، برفع « الوجه »، وحَكَى الكوفيون:

---

(١) البغداديات: ١٤٣، قال ابنُ عصفور: « وهذا الذي حملَ الفارسيَّ على جعل الوجه بدلاً من الضمير، ينبغي أن لا يلتفت إليه » شرح الجمل ١/٥٧٢ .

(٢) وانظر إعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٤/٣٣٧، و البسيط ٢/١٠٩٤ .

(٣) ردَّ ابنُ مالك رحمه الله هذا الاعتراض في شرح التسهيل ١/٢٦٣ .

(٤) من الطويل، والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه: ٣٠، وهو من معلقته، انظر شرح القصائد السبع الطوال ١٨٩، وشرح القصائد التسع ١/٢٥٩، والشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٤ ـ مخطوط ـ وشرح التسهيل ١/٢٦٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٤. والبضَّةُ: البيضاءُ الرقيقةُ الجلدِ الناعمة . ويروى « رحيبٌ قطابِ الجيبِ منها » قال السيرافي: « ورديءٌ إضافته بمنزلة حسنةِ وجهِهَا ... » وانظر الكتاب ١/١٩٩ .

(٥) شرح القصائد التسع ١/٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

(٦) وهو قول أبي عبيدة. انظر المرجع السابق، وشرح القصائد السبع الطوال: ١٩٠ .

(٧) في معاني القرآن ٢/٤٠٨: « مررتُ على رجلٍ حَسَنةِ العينُ قبيحِ الأنفُ » ، وانظر التذييل

=

مررْتُ بامرأةٍ قويمِ الأنفُ، برفع « الأنف »، فلو كانَ « الوجهُ » و« الأنفُ » بدلَين والفاعلُ مستترٌ في الصفة، للزِمَ تأنيثُ الصفةِ، فكنتَ تقولُ: حَسَنَةِ الوجهُ، قويمةِ الأنفُ، لأنَّ الصفةَ إذا تحمَّلت ضميرَ الموصوفِ، لَزِمَ جريانُهَا عليه في التذكير / والتأنيث، فتذكيرُهَا دليلٌ على أن لا ضميرَ فيها، وأنَّ « الوجهَ » و« الأنفَ » [٨٣/ب] فاعلان، وللفارسي أن يقولَ: لا أقولُ بالبدل إلا حيثُ لا مانِعَ .

والذي ينبغي أن يُردَّ به على أبي عليٍّ: أنَّ الذي فَرَّ منه - وهو حَذْفُ الضميرِ - وقَعَ فيه؛ وذلك أنَّ البدلَ هنا بدَلُ بعضٍ مِن كُلٍّ، ولا بدَّ فيه أيضاً مِن ضميرٍ، وهو هنا محذوفٌ، وإذا كان يَلزَمُ حَذْفُ الضمير في الوجهَين، فالأَولى أن يُجعَلَ الظاهرُ فاعلاً لا بدلاً[1] .

فإن كانت الصفةُ مُثنّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكّر؛ فإن أسقطْتَ النونَ فليسَ إلا الجرُّ، إذ لا وجْهَ لحذفها إلاّ الإضافةُ، وإن أثبَتَّ النونَ تعيَّنَ النَّصبُ على التشبيه بالمفعول به، وفي التّمييزِ ما تقدَّمَ[2] من الخلاف، ويمتنعُ الرفعُ إلا على [لغة] «أكلُوني البراغيثُ » .

فإن كانت الصفةُ مقرونةً بالألف واللام وهي غيرُ مُثنّاةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ سلامةٍ في المذكّر نحو: مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ، والحَسَنِ وجهِ الأخِ، فالأجودُ النّصبُ على التشبيه بالمفعول به[3]، وفي التّمييز ماتقدَّمَ، ثمَّ الجرُّ بالإضافة، ثمَّ الرفعُ على ما تقدَّمَ من الإعراب .

والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٦٢ .

(١) هذا الردُّ هو لابن الطراوة. انظره في الإفصاح ٦٣، وانظر شرح الجمل ٥٧٢/١. وقد أجاب ابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٩٥/٢-١٠٩٦ على هذا الاعتراض بأنه فَرَارٌ مِن حَذْفِ مِمّا لم يُسمَعْ حذفُهُ منه، إلى ما سُمِعَ حذفُهُ منه كثيراً، وهذا حَسَنٌ .

(٢) انظر صفحة ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) قال سيبويه: « وهي عربية جيدة » الكتاب ٢٠١/١ .

فإن كانت الصفةُ مُثنّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر، فلا يخلو أن تَسقُطَ النونُ أو لا، فإنْ سَقَطتْ، جازَ الجرُّ على الإضافةِ باتّفاقٍ، وهل يجوزُ النصبُ مع حذفِ النُّونِ تخفيفاً حملاً على اسم الفاعل المحلّى بالألِفِ واللام المثنّى أو المجموع ؟ في ذلك خلافٌ، والصحيحُ المنعُ(١)، إذ ليست الألفُ واللامُ هنا موصولةً فتُحذَفُ النونُ لطولِ الصِّلَة، وزَعَمَ بعضُهُم(٢) أنَّ حذفَ النُّونِ مع النَّصْبِ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ.

وإن أَثْبَتَّ النونَ، تعيَّنَ النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به، وفي/ التَّمييز ما تقدَّمَ، [٨٤/أ] وامتَنَعَ الجرُّ لثبوت النُّون، وامتنعَ الرَّفعُ إلاعلى لُغَة « أكَلُوني البرَاغيثُ ».

وأما النوع السابع: وهو ما كان المعمولُ فيه نكرةً نحو: حَسَنُ وَجْهٍ، أو مُضَافاً إلى نكِرةٍ نحو: حَسَنُ وجهِ أخٍ، فلا يخلو أن تكونَ الصفةُ بالألِفِ واللام أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللام مُثنّاةً أو مجموعَةً جمْعَ سَلامةٍ في المذكَّر نحو: مَررْتُ بالرجلَين الحَسَني وجهٍ، والحَسَني وجهِ أخٍ، وبالرجال الحَسَنِي وجهٍ،أو وجهِ أخٍ، فإنْ ثَبَتَت النونُ، فالنَّصْبُ لا غيرُ، وإن حُذِفتْ فالجرُّ، والنَّصْبُ عندَ القائل: إنَّ النونَ تُحذَفُ هنا تخفيفاً، وقد تقدَّمَ، والرَّفعُ ممتنعٌ للوقوع في لغة « أكَلُوني البرَاغيثُ».

فإنْ قيلَ: كيفَ جازَ وفيه إضافةُ مافيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ ؟

فالجوابُ: أنَّ ذلكَ يمتنِعُ في المفرَدِ حيثُ لا يكونُ هناك شيءٌ يُحذَفُ للإضافة

(١) قال أبو حيان: « وقد ذهب بعضُ أصحابنا إلى أنه لا يجوز حذفُ النون والنصبُ، ومن أجاز ذلك فهو مخطئٌ ... » التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٦٢ .

(٢) هو أبو حيان حيث قال: « وظاهر كلام سيبويه جواز الحذف والنصب » التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٦٢، ولعل ذلك مفهومٌ من قول سيبويه في الكتاب ٢٠٢/١: «فإن كففْتَ النونَ جَرَرْتَ كانَ المعمولُ نكرةً أو فيه ألفٌ ولامٌ كما قلتَ: هؤلاء الضاربو زيدٍ، وذلك قولُهم: هم الطَّيِّبو أخبارٍ، وإن شئتَ نصبْتَ على قوله:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشيرةِ »

لا تنوينٌ ولا نونٌ، بخلاف ما هنا، فإنَّ النونَ قد حُذِفَتْ للإضافة، فجَازَت المسألةُ .

وإنْ كانت الصفةُ غيرَ مُثَنَّاةٍ ولا مجمُوعَةٍ ذلكَ الجمعَ، فلا يخلُو أن يُصرَّحَ بالرابط أو لا، فإنْ صُرِّحَ بالرابط نحو : مررْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ وجهٌ منه، أو الحَسَنِ خَالُ وَجْنَتِهِ، فالرفعُ، ويجوزُ النصْبُ ضرورةً، ولا يجوزُ الخفضُ؛ لإضافة ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه ألِفٌ ولامٌ، ولم يُحْذَفْ شيءٌ للإضافة، فإنْ لم يُصرَّحْ بالرابط فالنَّصْبُ، ولا يجوزُ الجرُّ لإضافة ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ، ولم يُحذَفْ للإضافة شيءٌ، ولا يجوزُ الرفعُ لخُلُوِّهِ من الرابط عندَ جمهور البصريين، وأجازَهُ الكوفيون، والسَّماعُ يَشهَدُ لهم، وسيأتي[1].

فإنْ كانت الصفَةُ عاريةً من الألِفِ واللامِ، فلا يخلو أن يُصرَّح بالرابط أو [٨٤/ب] لا،

/ فإن صُرِّحَ بالرابط نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٌ منه، أو حَسَنٍ وجهُ أخٍ له، فالرفعُ، ويجوزُ النصْبُ والجرُّ ضرورةً .

وإن لم يُصرَّحْ بالرابط نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنِ وجهٍ أو حَسَنِ وجهِ أخٍ، فالاختيارُ الجرُّ، ويجوزُ النَّصبُ، ويمتنعُ الرفعُ عندَ أكثرِ البصريين كما تقدَّمَ[2]، فشَاهِدُ الجرِّ قولُ حُمَيدٍ الأرقطِ[3]:

أَحْقَبُ شَحَّاجٌ مِثْلُ عُونِ

(١) انظر صفحة: ٢٧١ وما بعدها .

(٢) لخلوه من الرابط، وقد أجازه الكوفيون وتبعهم ابن مالك في شرح التسهيل ٩٦/٣ .

(٣) هو حُمَيد بنُ مالك الأرقطُ، شاعرٌ إسلاميٌّ، من شعراء الدولة الأموية، عاصر الحجَّاجَ، وسُمي الأرقط لآثارٍ كانت في وجهه. أخباره في ألقاب الشعراء ٣٠٧/٢، واللآلي ٦٤٩/٢، ومعجم الأدباء ١٣/١١، والخزانة ٣٩٥/٥ .

لَاحِقُ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ[1]

شاهدُهُ جَرُّ « بَطْنٍ » بـ« لاحِق » وهو اسمُ فاعلٍ، لُحِظَ فيه الثُّبُوتُ، فعَمِلَ عَمَلَ الصفةِ المشبَّهَةِ، فهو كـ« حَسَنِ وجهٍ » ولذلك استُشهِدَ به هاهنا، ولو كان باقياً على معنى اسم الفاعل لم يُضَفْ إلى مرفوعِه؛ لأنَّ ذلكَ لم يَجُزْ في اسمِ الفاعل، والأحْقَبُ: الذي في خاصِرَتِهِ بَيَاضٌ، وشَحَّاجٌ: بالشين المعجمة والحاء المهملة والجيم: الذي يُصَوِّتُ، ومِشَلٌّ[2]: بكسر الميم والسين المعجمة[3] واللام المشدَّدة: الكثيرُ الطَّرْدِ، وعُون: جَمَاعَةُ الحُمُرِ، الواحدةُ: عَانَة، والقِرَا: الظَّهْرُ، يَصِفُهُ بالشِّدَّةِ والضُّمُورِ، فبَطْنُهُ قد لَحِقَ بظهرِه، ووصَفَ ظَهْرَه بالسِّمَنِ لئلاَّ يُتَوَهَّمَ أنَّ لُحُوقَ بَطنِهِ بظَهرِهِ هو عَن هُزَالٍ .

وشاهدُ النَّصْبِ قولُ أبي زُبيدٍ حَرْمَلَةَ بنِ المنذرِ الطائيِّ[4]:

هَيفَاءَ مُقْبِلَةً عَجْزَاءَ مُدْبِرَةً مَحْطُوطَةً جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا[5]

---

(١) من الرجز، وهو في: الكتاب ١٩٧/١، وشرحه للسيرافي ١٣/٢ ـ مخطوط ـ والمقتضب ١٥٩/٤، والأصول ١٣٣/١، والبسيط ١٠٨٢/٢، وشرح المفصل ٨٥/٦، و التذييل والتكميل ٢٢٥/٣، ومنهج السالك ٣٦٣ . يصِفُ حماراً .

(٢) من الشَّلِّ وهو الطَّرْدُ، انظر أمالي القالي ٢٨٢/٢، وجمهرة اللغة ١٣٩/١، والمحكم ٤٢٦/٧، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٣٤-١٣٥ .

(٣) في الأصل: (المهملة) وهو خطأ ، ولم أرَ من ذكرها بالسين المهملة .

(٤) شاعرٌ جاهلي مخضرم، أدرك الإسلام ولم يُسلم على الصحيح. عمَّر طويلاً، استعمله عمر على صدقات قومه، وكان يفد على عثمان فيُدني مجلسَه. أخباره في الشعر والشعراء ٥٩٢/٢، ومعجم الأدباء ١٩١/١٠، والخزانة ١٩٢/٤ .

(٥) من البسيط، في ديوانه ٥٨٨ (ضمن شعراء إسلاميون) يصف امرأة اسمها خنساء، والبيت في: الكتاب ١٩٨/١، وشرحه للسيرافي ١٣/٢ ـ مخطوط ـ وشرح أبياته ٤/١، وشرح المفصل

=

الشاهدُ نَصْبُ « أنيابـاً » بعـدَ « شَنْبَاء »، والمحطُوطَـةُ: بالحـاء المهملـة والطـاءَين مهملتَين: المسـتوِيَةُ القَامَـةِ، وجُدِلَـتْ: بـالجيم والـدال المهمَلَـة أي: ليسـت بِمُرتَخِيَـةِ اللَّحْم، وشَنَبَاءُ: باردَةُ الأسنان.

وشاهدُ الرفعِ ما أنشدَهُ الفرَّاءُ[1] :

بِثَـــوبٍ وَدِينَارٍ وَشَـاةٍ وَدِرْهَمٍ   فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَاسُ[2]

الشاهدُ رفعُ « رَاسُ » بـ« مَرفُوعٌ » .

و أنكرَ ابنُ هشامٍ الأندلسيُّ[3] أن يكونَ قالَ بالرفع / في مثلِ هـذا أحـدٌ، وقـد [٨٥/أ] قال به جماعةٌ من البصريين[4]، وبه قال الكوفيون[5] .

وقال ابنُ خَرُوفٍ[6] :لاسبيلَ إلى الرفع في مثل هذا مِن النكرة المرفوعةِ الخاليةِ عن

٨٣/٦، وشرح التسهيل ٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٥/٣، ومنهج السالك ٣٦٤/٢ .

(١) معاني القرآن ٥٢/١، ٢١٢/٢ دون نسبة .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٩٦/٣، ١٠٥، والتذييـل والتكميـل ٢٢٤/٣، ومنهـج السالك ٣٦٤، والمساعد ٢١٨/٢، والتصريح ٧٢/٢، والهمع ٩٩/٥، ١٠٢ .

(٣) هو ابنُ هشامٍ الخَضْرَاوي، وقـد سبق التعريـف بـه، ونصـه هـو في كتابـه « الإفصـاح بفوائـد الإيضاح » كما في التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، والمساعد ٢١٨/٢، والهمع ٩٩/٥ .

(٤) منهم أبـو إسـحاق الزجـاج . البسيط ١٠٧٨/٢، ١٠٩٥، ويراجـع معـاني القـرآن وإعرابـه للزجاج ٣٣٧/٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية ٢٠٧/٢، والبسيط ١٠٧٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٤٧/٣

(٦) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٣. وفيه وقعَ خلْطٌ أحالَ كلامَ ابن خـروفٍ عـن صوابـه، فـانعكسَ حكمُ المسألة، والنص فيه كما يلي: « وقال ابنُ خروف في (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٌ والحسنِ وجهٌ): لا سبيل إلا إلى جوازها بقول الراجز وبما أنشده الفـراء، فـلا مبـالاة بمـن منَـعَ » ومثـلُ ذلك في منهج السالك ٣٦٤ . وصواب العبارة كما في شرح الجمل لابـن خـروف ٣٢٣/٢ (رسالة دكتوراه) كالتالي: « ... وامتنع أربعٌ: تنكيرُ « الوجه » في حال رفعه مع تنكير الصفـة، وتعريفها نحو: « حسنٍ وجهٌ، والحسنِ وجـهٌ » وأجازهـا ابـنُ بابشـاذ وضعَّفهـا، ولا سـبيلَ إلى جوازها » . وانظر شرح التسهيل ٣٢٨/١ (رسالة دكتوراه بجامعة أم القـرى) . وراجـع نـصَّ ابنِ بابشاذ في شرحه على الجمل لوحة (١٧٢ ـ مخطوط) .

قال ابنُ مالك: « قلتُ: وقد وُجد سبيلٌ إلى جوازهما: بقول الراجز، وبمـا أنشـده الفـراء، فـلا

=

الرَّابط .

قال ابنُ مالكٍ[1] : وقد وُجدَ السَّبيلُ إليه، يعني بما أنشدَه الفرَّاءُ وغيرُه.

وأمَّا النَّوع الثَّامن: وهو المضافُ إلى ضمير الموصوف، فلا تخلُو الصفةُ أن تكونَ بالألِفِ واللامِ أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللام فلا تخلُو أن تكونَ مُثنَّاةً أو مجمُوعَةً جمعَ سلامةٍ في المذكرِ أو لا، فإنْ كانت مُثنَّاةً أومجموعَةً ذلكَ الجمعَ وأثبتَّ النُّونَ نحو: مرَرْتُ بالرجُلَين الحَسَنَينِ وجُوهَهُمَا، وبالرجالِ الحَسَنِينَ وجُوهَهُم، امتَنَعَ الرفعُ إلا على لغة « أكلُوني البرَاغيثُ »، ولا يجوزُ النَّصْبُ إلا ضرورةً، ولايجوزُ الجرُّ لثُبُوتِ النون، وإن أسقطْتَ النونَ، فلا يجوزُ الرفعُ إلا على تلكَ اللغَةِ، والنَّصْبُ والجرُّ ضرورتان .

فإنْ كانت غيرَ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ ذلكَ الجمعِ نحو: مرَرْتُ بالرجل الحَسَنِ وجهُهُ، فالرفعُ هو الكثيرُ، ويجوزُ النَّصْبُ ضرورةً، ولا يجوزُ الجرُّ[2] .

فإنْ كانت الصفةُ بلا ألِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فحكمُهُ ما تقدَّمَ في الصفة إذا كانت بالألِفِ واللام، إلا أنَّ الجرَّ هنا أجازَهُ سيبويهِ[3] في الشِّعر،

مبالاة بمَن مَنَعَ » وانظر التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، والمساعد ٢١٨/٢، والهمع ٩٨/٥ .

(١) شرح التسهيل ٣٢٨/١ (رسالة دكتوراه) .

(٢) وسببه أنه اجتمع فيه شيئان ضعيفان: أحدهما: تكرار الضمير ... والآخر: الجمع بين الألف واللام والإضافة، وكل واحد منهما على انفراده ضعيف، فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة . شرح الجمل ٥٧١/١ عن الشلوبين.

(٣) الكتاب ١٩٩/١. وقد نسَبَ الزجاجيُّ في الجمل ٩٨ إلى سيبويه إجازته مطلقاً فقال: «والوجه الحادي عشر: أجازه سيبويه وحدَه وهو قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهِهِ ... وخالفه جميعُ الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ» ، وقد ردَّ على الزجاجي كلامَه هذا كثيرٌ من العلماء، ووضَّحوا مُرادَ سيبويه. انظر الحلل في إصلاح الخلل ص ٢٢٣ وما بعدها، وشرح الجمل ٥٧٢/١-٥٧٣، والبسيط ١١٠٠/٢-١١٠١، وقد تعرض له المصنف في صفحة: ٢٧٧ .

وفي التبصرة ٢٣٥/١ قال الصيمري: « وأما غير سيبويه فإنه لا يجيزه في الشعر ولا في الكلام »

=

ومنعَهُ المبرِّدُ[1] مُطلَقاً، وأجازَهُ الكوفيون[2] مُطلَقاً .

وصحَّحَ ابنُ مالكٍ[3] قولَ الكوفيين لسَمَاعِ ذلك في النَّثرِ والنَّظْمِ، فمِن شواهدِ الجرِّ نثراً قولُهُ ﷺ في حديث الدَّجَّالِ: « أعْوَرُ عَينِهِ اليُمْنَى[4] » .

وفي حديث أمِّ زَرْعٍ[5] : « وصِفْرُ وِشَاحِهَا[6] »، والصِّفْرُ: الخالي، وذلك عبارةٌ عن دِقَّةِ الخَصْرِ، و« مِلْءُ رِدائِهَا[7] » وذلك عبارةٌ عن سِمَنِها وكِبَرِ/ أردافها . [٨٥/ب]

وفي وَصْفِ النبي ﷺ : « شَثْنَ أَصَابِعِهِ[8] » والشَّثْنُ بالشين المعجمة والثاء المثلَّثة:

ومعلومٌ ـ كما نص المؤلف ـ أن الكوفيين أجازوه مطلقاً، والمبردُ منعه مطلقاً، ومثلَ ذلك نقلَ ابنُ القوَّاس في شرح ألفية ابن معطٍ ٩٩٨/٢ .

(١) شرح التسهيل ٩٦/٣ إضافة إلى المصادر السابقة .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) شرح التسهيل ٩٦/٣ .

(٤) تقدَّمَ صفحة: ٢٤٥ . وانظر أمالي السهيلي ١١٥ .

(٥) هي أم زرع بنت أُكيمل بن ساعدة، ولم أقف على ترجمتها . والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل ٤٣/٧ (فتح الباري)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع ٢١٢/١٥ (بشرح النووي)، وانظر: بغية الرائد فيما في حديث أم زرع من الفوئد: ٦ ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب: ٥٣٥، وشرح حديث أم زرع للبعلي: ١٣٠ .

(٦) في المصادر: « وصفر ردائها » والمؤلف ناقل لهذه الرواية عن ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣، وانظر بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد: ٩، ١٣٩، ومنال الطالب: ٥٥٥. والصِّفر بالتثليث. انظر إكمال الإعلام ٣٦٤/١ وتاج العروس (صفر) .

(٧) في الأصل: « ومليء » .

(٨) هذه الرواية نقلها المصنفُ ـ رحمه الله ـ عن ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣ . وهو جزء من حديث في وصف النبي ﷺ ، ذكره البخاري في صحيحه (في كتاب اللباس، باب الجعد) برقم: (٥٤٥٧)، والترمذي (في كتاب المناقب) برقم: (٣٥٧٠، ٣٥٧١) ولا يوجد الشاهد فيهما . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤٥، وقبله في الحديث: « كان ضخمَ الهامة، كثيرَ الشَّعر، شَثْنَ ... » .

الغِلَظُ، ومنه: « شَثْنَ الكَفَّين والقدَمَين، طويلَ أصابعِهَا[(١)] »، والشَّاهدُ في « طَويلَ أصَابِعِهَا » .

ومِنَ الشِّعرِ قولُ أبي حَيَّةَ النُّمَيريِّ[(٢)]:

عَلَى أنَّنِي مَطْرُوفُ عَيْنَيْهِ كُلَّمَا تَصَدَّى مِنَ البِيضِ الحِسَانِ قَبِيلُ[(٣)]

الشَّاهدُ في « مطرُوف عينَيه »، والمطروفُ: الذي يُكثِرُ النظرَ إلى غيرِ زوجته. وقال الآخَرُ:

تَمَنَّى لِقَائي الجَونُ مَغْرُورَ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَرَّدَا[(٤)]

الشَّاهدُ « مَغْرُورَ نفْسِهِ »، وثُمَّتَ: ثُمَّ العاطفة لحقَتْهَا تاءُ التأنيث، وعَرَّدَ: معناه هَرَبَ، وقال الأعشى:

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِهَا إلَينَا بِأَدْمَاءِ مُقْتَادِهَا[(٥)]

---

(١) ذكر هذه الرواية أبو علي القالي في أماليه ٢/٧٨-٧٩، وعنه نقل السهيلي في أماليه أيضاً ١١٧-١١٨ . وهو من الحديث السابق في وصف النبي ﷺ . وانظر الروض الأنف ١/٢٤٧، ومنال الطالب ١٩٧، والفائق ٣/٣٧٦ . والرواية فيها جميعاً تخلو من موطن الشاهد .

(٢) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة بن حناب بن مالك بن عامر بن نمير، شاعرٌ مشهورٌ، من أهل البصرة، كان يروي عن الفرزدق، قال ابنُ قتيبة: وكان كذاباً. أخباره في الشعر والشعراء ٢/٧٧٤، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٤٣، والمؤتلف والمختلف ١٠٣، والخزانة ١٠/٢١٧.

(٣) من الطويل، والشاهد في: شرح ألفية ابن معط لابن النحوية (٢١٠ ـ مخطوط)، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٤، والمساعد ٢/٢١٧ .

(٤) من الطويل، ولم أقف على نسبته، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٥، ومنهج السالك ٣٦٤، والتصريح ٢/٧٢، والهمع ٥/١٠٣ .

(٥) من المتقارب، في ديوانه: ١١٩، من قصيدة طويلة في مدح سلامة ذا فائش بن يزيد الحميري، وروايته:

فقُلنا له هذه هَاتِهَا بأَدْمَاءَ في حَبلِ مُقتَادِهَا

=

الشَّاهدُ في خفض « مُقتَادِها » بـ« أدمَاء » . وأنشَدَ سيبويهِ للشَّمَّاخ[1]:

أَمِـن دِمْنَتَيْنِ عَـرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا ... بحَقْلِ الحُزَامَى قَـدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيهِمَا جَارَتَا صَفَاً ... كُمَيتَا الأَعَالي جَونَتَا مُصْطَلاَهُمَا[2]

الشَّاهِد في « جَونَتَا مُصطَلاهُمَا » ووجهُه: أنَّ « مصطلاهما » صفـةٌ لـ« جارتـا »، وقد أُضِيفَ إلى ضميرِهما،فهو كقولك: جاءتني امرأتان حَسَنَتَا وجهَيهِمَا .

ورَدَّ المـبرِّدُ[3] هـذا الاستشـهادَ على سـيبويهِ فقـالَ: الضمـيرُ في « مُصطَلاهُمَـا » لايَعُودُ إلى « جَارَتَين » بل إلى « الأعالي » كأنـه قـالَ: جَونَتَـا مُصطَلَـى الأعَـالي،كمـا يُقَالُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ وَجْـهِ أخٍ جميـلٍ وجَهِـهِ، أي: جميـلِ وجـهِ الأخِ، فتكـونُ

والشاهد في التذييل والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السـالك ٣٦٤. والأدمـاء: مـن الأُدمـة وهـي البياض في الإبل والظباء خاصة، وفي كل شيء بعد ذلك غير الأبيض، فهي من الأضداد. انظر النوادر ٢٢٦، والأضداد للسجستاني ١٢١، والأضداد للمنشي ٤٨، وخـالف الأصمعي في الأدم من الظباء، فقال في أثناء حديثـه عنهـا: « والأدم واحدهـا آدم، والأنثى أدمـاء وأدمانـة، وهي التي خالف لون ظهرها لون بطنها » انظر كتاب الوحوش له ٧٤ .

(١) هوالشَّمَّاخُ بـن ضـرار الغطفـاني، أحـد الشـعراء المخضرمـين، أدرك الإسـلام فأسـلم وحسـن إسلامه، شهد القادسية وتوفي في غزوة موقـان زمـن عثمـان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . أخبـاره في: طبقـات فحول الشعراء ١/١٢٣، والشعر والشعراء ١/٣١٥، والإصابة ٣/٢١١.

(٢) من الطويل، وهما مطلع قصيدة في ديوانه ٣٠٧، وروايته: « بحقل الرخامى قد أنى لبلاهمـا » والشاهد في: الكتـاب ١/١٩٩، وشـرحه للسـيرافي ٢/١٣ ـ مخطـوط ـ والأصـول ٣/٤٧٥، والمسـائل البغداديـات ١٣٣، والخصـائص ٢/٤٢٠، وشـرح المفصـل ٦/٨٣، ٨٨، وضرائـر الشعر: ٢٨٧، وشرح الجمل ١/٥٧٣، وشرح التسهيل ٣/٩٩، والخزانة ٨/٢٢٢. ودِمنتين: واحدتهما دِمنة، وهو الموضع الذي أثَّر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم، والربع: الدار، والكُميـت: شديد الحمرة، والجونة: السوداء. (شرح أبيات سيبويه ١/٧) .

(٣) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٢٦، وشرح الجمل ١/٥٧٤، وشرح التسـهيل ٣/٩٩، وشـرح الكافية ٢/٢٠٨ .

المسألةُ على مَذهَبِ المبرِّدِ مِنَ النوعِ الذي المعمُولُ فيه مُضَافٌ إلى ضميرِ مَوصُوفٍ آخَرَ[١].

قيلَ للمبرِّدِ: الضميرُ في «مُصطَلاهُمَا» مُثَنًّى، و«الأعالي» جَمْعٌ، فكيفَ يَعُودُ المثنّى على جمْعٍ؟

٥ أجَابَ: إنَّ «الأعالي» المرادُ بها من جهةِ المعنى/ التثنيةُ، إذ هي راجعَةٌ إلى [٨٦/أ] الجارَتَين، فيكونُ نظيرَ قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبْشَين[٢].

ورُدَّ على المبرِّدِ: بأنه يَلزَمُ مِن قولِهِ الجَمْعُ بينَ النَّقيضَين[٣]؛ لأنه قد وصَفَ «الأعالي» بأنها كُمَيتٌ، وهو الشَّديدُ الحُمْرَة، وإعادةُ الضميرِ في «مُصطَلاهُمَا» عليها يَلزَمُ منه أن تكونَ سَودَاءَ، فيَلزَمُ منه أن تكونَ الأعالي سَودَاءَ غيرَ سَودَاءَ.

١٠ قيلَ: ولا يَلزَمُ هذا للمبرِّدِ[٤]؛ لأنَّ المرادَ بالسَّوادِ مَبَادِئُ الأعالي لا كُلُّهَا، فالمبادِئُ سُودٌ، والباقي كُمَيتٌ.

ورُدَّ أيضاً على سيبويهِ: بأنه يَلزَمُ منه إضافَةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ[٥].

وأُجيبَ: بأنَّ هذا الإلزامَ لايتوجَّهُ؛ لأنَّ إضافةَ الشيءِ لا تكونُ إلا في لَفظَين مُتَرادِفَين كالبُرِّ والحِنطَة[٦]، ولاشيءَ من ذلك في البيت؛ لأنَّ الإلزامَ إنْ كانَ مِن ١٥ جهَةِ إضافةِ الجَونَتَين للمُصطَلى[٧]، فهو من إضافَةِ العَامِّ إلى الخَاصِّ كَخَاتَمِ فِضَّةٍ؛ لأنَّ الجَونَ أعَمُّ مِن أن يكونَ في «مُصطَلَى» أو غيرِه، وإن كانَ من جهة إضافةِ

---

(١) وهو النوع الثاني عشر، انظر ما يأتي في صفحة: ٢٧٨.

(٢) انظر شرح الكتاب ١٤/٢ - مخطوط - إضافة إلى المصادر السابقة.

(٣) انظر شرح الجمل ٥٧٤/١، وشرح التسهيل ٩٩/٣، وشرح ابن القواس ٩٩٩/٢.

(٤) قاله ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معطٍ لوحة (٢١١) مخطوط.

(٥) وهذا قول أبي القاسم الزجاجي في الجمل ٩٨، وانظر شرح الجمل ٥٧٣/١.

(٦) انظر شرح ابن القواس ٩٩٩/٢.

(٧) في الأصل: «المصطلي».

المصطَلَى إلى ضمير الجارَتَين، فهو من إضافةِ الجُزءِ إلى الكُلِّ؛ لأنَّ المصطلَـى بَعـضُ الجارَتَين، ألا تَرَى أنَّ حَجَرَ الأَثَافي لا يَلقَى النَّارَ إلا ببعضِهِ .

والحَقْلُ: بفتح الحاء المهملة والقاف: الماءُ الطَّيِّبُ، وسُـمِّيَ المَوضِعُ الـذي يجتمعُ فيه الماءُ فيَحْسُنُ نباتُهُ حَقْلاً . والخُزَامَى: نَبْتٌ طَيبٌ، ويُرْوَى: الرُّخَامَى بالراء والخـاء المعجمة، وهو أيضاً نَبْتٌ، وحَقْلُ الرُّخَامَى: مَوضِعٌ بعَينِهِ[1]، والجارَتَان: الحَجَرَان مِن الأثافي، والصَّفا: الجَبَلُ الذي يُغنِي عن الحجَرِ الثَّالثِ مِنَ الأَثَافي، والمُصْطَلَى: مَوضِـعُ الوَقودِ. يَصِفُ في البيتِ رَبْعاً رَحَلَ عنه أهلُهُ عن قَرِيبٍ لِبَقَاءِ أَثَرِ النَّارِ.

قُلْتُ: ومما تقدَّمَ مِن الخلافِ/ في هذه المسألةِ، يُعلَمُ وَهْمُ أبي القاسمِ الزَّجَّـاجيِّ [٨٦/ب] في قولِهِ في « الجُمَل[2] »: إنَّ سـيبويهِ أجَازَ: حَسَنِ وجهِـهِ[3]، ولم يُتَابِعْهُ أحَـدٌ على ذلك، وكيفَ يقولُ هذا والكوفيُّونَ وكَثيرٌ من البصريين يُجيزُونَهُ .

ومِن شَوَاهِدِ النَّصْبِ في هذا النَّوعِ قَولُ الشَّاعِرِ:

كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتِهَا[4]

الشَّـاهدُ في « وَادِقَـةً سُـرَّاتِهَا » رُوِيَ بكسـر التـاء مِـن « سُـرَّاتِهَا » فهـو منصُـوبٌ بـ«وَادِقَةً» ومعنى وادِقَةً: حَديدَةً[5]، أي: بارِزَةً، يَصِفُ سُرَّاتِهَا ـ وهي جَمْعُ سُرَّة ـ أَنَّهَا

---

(١) قال ياقوت: موضع بعينه، ولم يبينه . معجم البلدان ٢/٢٧٨ .

(٢) الجمل: ٩٨ .

(٣) في الأصل: « وجه » والتصحيح من الجمل .

(٤) رجز لعُمَرَ بن لَجَأ التيمي، شـاعرٌ إسلاميٌّ فصيحٌ، كـان يُهـاجي جريراً، والبيـت في ديوانـه ١٥٥، وقبل الشاهد:

أنعتُهَا إنيَ من نُعَّاتها

والشاهد في المسائل البصريـات ١/٣٥١، والمقتصـد ١/٥٥٢، وشـرح المفصـل ٦/٨٣، ٨٨، والمقرب ١٥٦، وشرح الجمل ١/٥٧٥، والضرائر الشعرية ٢٦٣، والخزانة ٨/٢٢١ . وكوم: بضم الكاف جمع كَومَاء وهي الناقة العظيمة السنام، والذُّرَى: جمع ذِروة وهي أعلـى السـنام. (الخزانة) .

(٥) في الخزانة ٨/٢٢٤: « ووادقةً ـ منصوب أيضاً ـ مـن وَدَقَ إذا دنـا؛ لأنهـا إذا سمِنـت دَنَـت إلى الأرض من سِمَنِها » .

بارِزَةٌ عن بطنِهَا وما ذاك إلا لِسِمَنِهَا، يَصِفُ النُّوقَ بالسِّمَنِ والقُوَّة.

وأمّا النَّوعُ التَّاسع: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف لَفْظاً نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ شَامَةِ خَدِّهِ، فالشامَةُ هي المعمُولُ، وهي مضافَةٌ إلى الخدِّ، والخدُّ مُضَافٌ إلى ضميرِ الموصوف، والضميرُ ملفُوظٌ به، فحُكْمُ ٥ إعرابِهِ حُكْمُ إعرابِ النوعِ الثَّامِنِ على السَّواء، فيَجرِي فيه ما يَجْرِي فيه من الخِلاف.

وأمّا النَّوعُ العاشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى مُضافٍ إلى ضميرِ الموصُوفِ تقديراً نحو قولكَ: مرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ شَامَةِ الخدِّ، فالشَّامَةُ هي المعمُولُ، وهي مُضَافةٌ إلى الخَدِّ، والخَدُّ مُضَافٌ إلى ضميرِ الموصوف تقديراً، لكَونِ الألِفِ ١٠ واللامِ نابَتْ عنه[1]، فالتقدير: شَامَةُ خَدِّهِ، ولا يُتَصَوَّرُ مثلُ هذا إلا معَ الألِفِ واللام في الثاني لتَنُوبَ عن الضمير، وحكمُ هذا النوع في الإعرابِ حُكْمُ الذي قبله.

وأمّا النَّوعُ الحادي عشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى ضميرٍ عائِدٍ إلى اسمِ مُضَافٍ إلى مُضَافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ كقولك: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ وَجْهِ جَارِيتِهَا جميلةِ أنفِهِ، فـ« أنف » هو/ المعمُولُ، وقد تقدَّمَ بيانُهُ عند تعديد [٨٧/أ] ١٥ المعمُولات[2]، وحُكْمُ هذا النَّوعِ أيضاً حُكْمُ الذي قبلَه، فالحاصلُ مِن هذا أنَّ النَّوعَ الثَّامنَ والتاسعَ والعاشرَ والحاديَ عشرَ حُكيمُهَا واحدٌ، والثَّامِنُ هو الأصلُ، والباقي فَرعٌ عنه فعلَيهِ يَجري حُكْمُهَا، قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: وهذه التراكيبُ ـ يعني التاسعَ والعاشِرَ والحاديَ عَشَرَ ـ يُحتَاجُ فيها إلى سَمَاعٍ.

وأمّا النَّوعُ الثَّاني عشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ

---

(١) هذا مذهب الكوفيين حيث قالوا: إن (أل) عوضٌ من الضمير. انظر ما سبق في صفحة: ٢٦٥.

(٢) انظر صفحة: ٢٥٩.

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٢٣.

أُخرَى نحو: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجنَةِ جميلِ خالِهَا، فـلا تخلـو أن تكـونَ الصفـةُ بألِفٍ ولامٍ أو لا؛ فـإن كـانت بـلا ألِـفٍ ولامٍ نحـو المثـال، جـازَ في المعمـول الرفـعُ والنصبُ والجرُّ، سواءٌ كان معمولُ الصفة الأُولى بالألِفِ واللام أو دونَهُ، فإن كانت الصفةُ بالألِفِ واللام ومعمولُ الصفةِ الأُولى بألِفٍ ولامٍ نحو: مـرَرْتُ بـالمرأةِ الحسَنةِ الوجْنَةِ الجميلِ خالِهَا، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ أيضـاً، لأنَّ معمـولَ الصفـة الثانيـة مضافٌ إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ، فتصحُّ إضافةُ ما فيه الألِفُ واللامُ إليه .

وإن كان معمولُ الصفةِ الأُولى عارياً مـن الألِـفِ والـلام نحـو: مـررْتُ بـالرجُلِ الحَسَنِ وجهٍ الجميلِ أنفَهُ، جازَ الرفعُ والنصبُ وامتنعَ الجرُّ؛ لأنَّ الصفةَ مُعرَّفَةٌ بالألِفِ واللامِ، فلا تصِحُّ إضافتُهَا إلى « أنف » إذ ليسَ مُعَرَّفاً بالألِفِ والـلامِ، ولا مُضَافـاً إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ؛ لأنَّ الضميرَ من « أنفه » عائدٌ إلى « وجه » وهو نكرةٌ.

انتهى الكلامُ في تحرير هذه المسألةِ.

وهنا تنبيهاتٌ:

الأوَّل: أنَّ هذه الصفةَ إذا نَصَبَت أو جَرَّت، كانت مشبَّهَةً باسم الفـاعل اتفاقـاً، إذ لا يَتَأتَّى عمَلُهَا النصبَ إلا بالتشـــبيه، إذ فعلُهَا لا يَنصِبُ فيُحتَاجُ إلى تشبيهها باسم فاعلٍ مِن فِعْلٍ يَنصِبُ، وحُكْمُ الجـرِّ/ حُكْـمُ النَّصـبِ، فـإنْ رَفَعَـتْ فـاختلفُوا [٨٧/ب] على قولَين[1]:

الأوَّل: أنهـا ليسـت مشبهةً باسـم الفـاعل حينئذٍ، قيـلَ: وهـو ظـاهرُ كـلام سيبويهِ[2]، وصحَّحَهُ ابنُ عُصفور[3]، ووجهُهُ: أنَّ فِعْلَهَا يَعْمَـلُ الرَّفـعَ فتعمَـلُ عَمَلَـهُ،

(١) نَفَى ابنُ أبي الربيع وجود خلاف في ذلك حيث قال: « وهذا الذي ذكرتُه ، وهو أن الصفة لم تعملْ إلا بالحمل على اسم الفاعل لشبهها به فيما ذكرتُه - لا أعلم بين النحويين فيه خلافاً » البسيط ١٠٧٥/٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٢١/٣، ومنهج السالك ٣٥٤ .

(٣) شرح الجمل ٥٦٧/١، وشرح المقرب لوحة (١٣١ - مخطوط) . وقال بهذا الرأي ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦١ حيث ردَّ على الزجاجي والفارسي رأيهم (وهو الثاني هنا) .

ولا يُحتَاجُ إلى كُلْفَةِ الشَّبَه بغيره، فكما يُقالُ: قد حَسُنَ وجهُهُ يُقالُ: حَسَنٌ وجهُهُ، بخلاف النَّصْبِ، فإنَّ فعلَها لايَعْمَلُ النصبَ، إذ شرْطُها أن تكونَ مِن فِعْلٍ غيرِ مُتَعدٍّ، فاضطرَّ إلى تشبيهها باسم فاعلٍ من فِعلٍ مُتَعدٍّ، وأهلُ هذا القول لا يُشتَرَطُ عندَهم في عامل الرفعِ في الظَّاهر أنْ يجريَ على فعلِهِ لفظاً ومعنًى، ولهذا أعمَلُوا الصفةَ هنا عَمَلَ فعلِهَا وإنْ لم تَجْرِ عليه.

الثَّاني: أنها مشبهةٌ باسم الفاعل في الأحوال الثلاثةِ الرفعِ والنَّصْبِ والجرِّ[1]، وبه قالَ الأستاذُ أبوعليٍّ[2] وابنُ جني[3]، ووجهُهُ: أنَّ الصفةَ لما كانت غيرَ جاريةٍ على فعلِهَا في الحروفِ والحركاتِ، لم يَصِحَّ أن تَعمَلَ عمَلَهُ في رفعٍ ولا نَصْبٍ، فاحتيجَ إلى تشبيهها باسم الفاعل في الرفعِ، كما احتيجَ إلى تشبيهِهَا به في النَّصْبِ، وأهلُ هذا القولِ يَرَونَ أنَّ عامِلَ الرفعِ في الظَّاهرِ يُشتَرَطُ فيه الجَرَيَانُ على فعلِهِ، ولذلك احتَاجُوا إلى تشبيهِهِ باسم الفاعلِ إذا عَمِلَ الرفعَ في الظَّاهرِ، إذ ليسَ بجارٍ على فعلِهِ.

التنبيه الثاني:

اختلفُوا في الجرِّ في هذا البَابِ على ثلاثةِ أقوالٍ :

الأوَّل: لابنِ السِّيْدِ وأبي عليٍّ الشَّلَوبين[4] وأكثرِ أصحابِهِ أنَّ الجرَّ مِن نَصْبٍ؛ لأنهم رأَوا أنَّ هذه الصفةَ بأصلِهَا لا تَعمَلُ نصباً، وإنما أصلُهَا أن تَعمَلَ رفْعاً، إلا أنه لما تحمَّلَت الصفَةُ ضميرَ الموصوفِ، بَقِيَ الاسمُ الظَّاهرُ فضلَةً، فنصبُوهُ على التشبيه

---

(١) وهو قول الزجاجي وأبي علي. انظر: الجمل ٩٤، والإيضاح: ١٧٧، وراجع: البسيط ١٠٧٥/٢ ، وقد رد عليهما ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦١ .

(٢) كان على المصنف أن يقدم ذكر ابن جني لأنه متقدم على الشلوبين، كما فعل أبو حيان حيث قال: « ...وهو ظاهر كلام أبي الفتح، واختيار الأستاذ أبي علي » ارتشاف الضرب ٢٤٢/٣.

(٣) لم أقف عليه .

(٤) شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٨٨٥/٢، وانظر: البسيط ١٠٨١/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

بالمفعولِ بهِ، ثمَّ جَرُّوهُ كَمَا يُجَرُّ مَنصُوبُ اسمِ الفـاعل، واستدلَّ ابنُ عُصفُورٍ[١] على

[٨٨/أ]

صحَّةِ / هـذا المذهبِ بجواز قولِكَ: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ، بالتاء وجرِّ «الوجه»، فلو كانَ الجرُّ مـن رفـعٍ لم يَجُزْ دُخُولُ التَّـاء، إذ لا يَجُوزُ: مـرَرْتُ بـامرأةٍ حَسَنَةٍ وجهُهَا، بالتاء ورفْعِ « الوجه » وإنما يجوزُ بإسقاطِ التَّاء، وقد نُوزِعَ في هـذا الدليـل؛ لأنَّ التاءَ إنما دخَلَت في الجرِّ لتَحمُّلِ الصفـةِ ضميرَ الموصوف فَطَابقَتْهُ، وليسـت في الرفعِ مُتَحَمِّلةً له، والصفةُ إذا تحمَّلَـتْ ضميرَ الموصـوف طابَقَتْـهُ، وإذا لم تتَحَمَّلْـهُ لم تُطَابِقْهُ[٢].

الثَّاني: للسُّهَيليِّ[٣]، وهو ظاهرُ [كـلامِ][٤] ابـنِ مـالكٍ أنَّ الجـرَّ مِـن رفْـعٍ، فـإذا قُلتَ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ، فـالأصلُ الرفـعُ، ثـم نُقِـلَ إلى الجـرِّ، ثـمَّ نُقِـلَ إلى النَّصْبِ، ورُدَّ: بأنه يَلزَمُ منه إضافةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ؛ لأنَّ « الحسَنَ » هو « الوَجـهُ » ، فإذا أُضيفَ إليه فكأنَّهُ أُضيفَ إلى نَفْسِهِ[٥].

أُجِيبَ[٦]: بأنَّ الوجهَ لم يُضَفْ إليه حتـى سُلِبَ الرَّفـعَ، وجُعِلَ المضمَـرُ مكانَـه،

---

(١) شرح الجمل ٥٧٣/١ .

(٢) نقل المصنف هذه المنازعة باختصار عن أبي حيان في منهج السالك ٣٥٣ الـذي سـاق كلاماً طويلاً في ردِّ بعض المتأخرين على أدلة ابن عصفور .

(٣) لم أقف على رأيه فيما اطلعت مـن مؤلفاتـه، وانظره في التذييـل والتكميـل ٢٢٠/٣، ومنهـج السالك ٣٥٣، وارتشاف الضرب ٣٤٢/٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) انظر شرح الجمل ٥٦٧/١، ٥٧٣ .

(٦) هذا من كلام الدباج صاحب القـول الثـالث الآتـي بعـد قليـل، انظـره في التذييـل والتكميـل ٢٢٠/٣ ، ومنهج السالك ٣٥٣ .

فكأنَّ الضميرَ هو صاحبُ الصفةِ، فسَاغَت الإضافةُ إلى « الوجه » إذ[1] صَارَ كأنَّهُ غيرُ « الحَسَن » .

الثَّالث: لأبي الحَسَنِ عليٍّ بنِ جابرٍ الشَّهيرُ بـ« الدَّبَّاج[2] » وأبي عبد الله بنِ هشَامٍ الأندَلُسيَّين أنَّ الجرَّ يَحْتَمِلُ أن يكونَ من رفْعٍ، ويَحتَمِلُ أن يكونَ من نَصْبٍ[3] .

قيلَ: وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويهِ[4]؛ لأنه قالَ: « والجرُّ في هذا البابِ على وجهَين » ، فحَمَلَهُ بعضُهُم على أنه يجُوزُ أن يكونَ مِن رَفْعٍ أو مِن نَصْبٍ، واستنبَطُوا منه هذا المذهَب .

وحمَلَهُ ابنُ جني[5] على أنَّ مُرادَهُ أنَّ « الحَسَنِ الوجهِ » محمُولٌ على « الضَّاربِ الرجُل » ثم غَلَبَ « الحسَنِ الوجهِ » لكثرته، فصار كأنهُ أصلٌ، فحُمِلَ « الضَّاربُ الرجل » عليه، فهو من غَلَبَةِ الفُروعِ الأصُولَ .

ولم يرضَ أبوعليٌّ الشَّلَوبين[6] هذا التَّخريجَ مِن ابن جني وقال: ما مَثَّلَهُ في هذه

---

(١) في الأصل: « إذا » .

(٢) اللخمي الإشبيلي المقرئ النحوي، أخذ عن أبي ذر الخشني وأبي الحسن بن خروف، وعنه أخذ ابنُ عصفور، كان من أجلاء مقرئي كتاب سيبويه، أقام متصدراً للاشتغال نحواً من خمسين سنة، ولما دخل الروم إشبيلية صلحاً هالَهُ نطقُ النواقيس وخرَسُ الأذان، فما زال يتأسفُ ويضطربُ إلى أن قضى نحبه سنة ٦٤٦ هـ. أخباره في: الذيل والتكملة ١٩٨/٥، وإشارة التعيين ٢١٢، ومعرفة القراء الكبار ٦٤٧/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

(٤) الكتاب ٢٠١/١، قال أبو الحسن الدَّبَّاج : « وقد قال سيبويه: إن الخفض أكثر في كلامهم وأقيس، فلو كان منقولاً من النصب لم يكن أقيسَ منه » منهج السالك ٣٥٣ .

(٥) الخصائص ٢٩٧/١، ٣٠٣ .

(٦) انظر: منهج السالك ٣٥٤ .

المسألةِ إلا كعُقَابٍ اســتَعْلَى إلى أقصَى / ما يمكنُهُ، ثم انقَـضَّ علَـى جَـرَادةٍ. ثـم [٨٨/ب]
حَمَلَهُ الأستاذُ أبوعليٍّ على أنَّ « الحَسَنِ الوجهِ » قد تُقَدَّرُ إضافتُـهُ أصليَّـةً؛ لأنَّـه يُعطِي
الثبوتَ والاستقرارَ، فتكونُ إضافتُهُ مِن قَبِيـلِ «نزَلْـتُ بنفْـسِ الجَبَـلِ» و« قَبَضْـتُ كـلَّ
الدَّراهِمِ » مما أُضِيفَ فيه الشـيءُ إلى نَفْسِـهِ، لاختـلاف اللفظَـين؛ لأنَّ المـرادَ « بنَفْـسِ
٥ الجَبَلِ »: الجَبَلَ، و« بكلِّ الدَّراهِمِ »: الدَّراهِمَ، وهذا لا يُتصوَّرُ في « الضَّـارِبِ » لكونـه
لايُعطِي ثُبُوتاً، فمِن هذا الوجه تكونُ إضافةُ «الضَّارِبِ الرجُـلِ» محمولـةً علـى إضافـةِ
«الحَسَنِ الوجهِ» التي قرَّرْنَاهَا، وقد يُضَافُ «الحَسَنُ الوجهِ» إضافةً غيرَ أصليةٍ، فـتُحمَلُ
على إضافة «الضَّارِبِ الرجل» الذي لا تُعطِي الثُّبوتَ، فَبَانَ لَكَ أنَّ الجـرَّ في « الحسَنِ
الوجهِ » من وَجهَين: بحُكْمِ الأصَالَةِ وبحُكْمِ التَّشبيه، وبانَ أيضاً أنَّ « الضَّارِبِ الرجُـل
١٠ » محمُولٌ علـى « الحسَـنِ الوجـهِ » في الإضافـةِ الأصليـةِ، فيكـونُ فَرْعـاً، وقـد يُحمَـلُ
«الحسَنِ الوجهِ » عليه في الإضافةِ[١] الفرعيَّةِ فيكونُ أصلاً.

التنبيه الثالث:

ذكَرَ سيبويهِ[٢] أنَّ الجرَّ في باب الصفةِ أكثرُ مـن النصـب، بخلاف اسـمِ الفـاعل
فإنَّ النَّصْبَ فيه أكثرُ، وعلَّلُوا ذلك بأوجُهٍ :

١٥ **الأول:** أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ بعيدةٌ عن الفعل في المعنى؛ لكونها تُعطي الثبوتَ الذي
لا يُعطيه الفعلُ، فاقتَضَى ذلك أن تكونَ أَولى بالجرِّ الذي لا يكـونُ للفعـل، بخـلاف
اسم الفاعل فإنه جارٍ على معنى الفِعل، فاقتَضَى أن يكونَ أَولى بـالنَّصْبِ الـذي هـو
للفعل.

الثَّاني: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ لمـا كـانت في الدرجـة / الثالثـةِ مـن العَمَـلِ، كـانت [٨٩/أ]

---

(١) في الأصل: « إضافة » .

(٢) الكتاب ١/١٩٤ .

أثقَلَ، فاختِير لها الأخَفُّ وهو الإضافةُ، ولما كان اسمُ الفاعل في الدرجة الثانيةِ كانَ أخفَّ، فاحتمَلَ الأثقلَ وهو عَمَلُ النَّصْبِ.

الثَّالث: أنَّ الصفةَ لما كانت لا تَطلُبُ المنصوبَ من جهة المعنى، كانت أولى[1] بالجرِّ، بخلافِ اسمِ الفاعل، فإنه يَطلُبُ المنصوبَ من جهة المعنى.

الرَّابع: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ مفتقِرةٌ إلى الاسمِ بعدَها في بقاء المعنى، فكان أَولى فيه أن يكونَ مجروراً؛ لأنَّ المضافَ شديدُ الافتقار للمضاف إليه، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه لا يَفتقِرُ إلى الاسم بعدَه في بقاء المعنى، فكان أَولى بالنَّصْبِ الذي لا يَفتقِرُ إليه العامِلُ معنىً، ألا ترَى أنَّكَ إذا قلتَ: رجُلٌ حَسَنُ الوجهِ، كان المعنى على أنَّ الحُسْنَ لـ« الوجه » لا للرَّجُلِ نَفْسِهِ، فلو حَذَفْتَ الوجهَ فقلتَ: رجُلٌ حَسَنٌ، صار المعنى أنَّ الحُسَن لـ«رجل» لا لـ« الوجه » بخلاف اسم الفاعل، فإنكَ إذا قلتَ: رجُلٌ ضاربٌ عَمْراً ثمَّ حَذَفْتَ « عَمْراً » فقلتَ: رجُلٌ ضَارِبٌ لم يَتغيَّر المعنى على ما كان عليه، إذ المرادُ على كل حالٍ أنه ضاربٌ لغيرِه، وذلكَ حاصِلٌ، سَواءٌ ذُكِرَ المضروبُ أم لا.

التنبيه الرابع:

يجوزُ أن يُتبَعَ معمُولُ الصفة بجميعِ التوابع إلا النعتَ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ مِن العرَب، قاله الزَّجَّاجُ[2]، فلا يُقَالُ: جاءني زَيدٌ الحَسَنُ الوجهِ الجميلِ، على أنَّ « الجميلِ » صفةٌ لـ« الوجه ».

فإن قِيلَ: فقد جاءَ في حديث الدَّجَّالِ: « أَعْوَرُ عينِهِ اليُمْنَى[3] »، فـ« اليُمْنَى » صفةٌ

---

(١) في الأصل: « إلى أولى » و(إلى) مقحمة لا معنى لها .

(٢) التذييل والتكميل ٢٢٦/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، وارتشاف الضرب ٢٤٨/٣ .

(٣) تقدم في صفحة: ٢٤٥ .

لـ« العين » وهي معمولةٌ للصفة المشبَّهَة ؟

فالجوابُ: أنَّ « اليُمنى » خَرَجَ مَخرجَ البَيَان، كأنه لما قال: « أَعْوَرُ عَينِهِ » قال قائِلٌ: أيُّ عَينَيه؟ قيلَ: اليُمْنَى، أي: هي اليُمْنَى .

واختلفُوا في مَنْعِ النَّعتِ هنَا فقِيلَ: إنما امتَنَعَ هنَا لأنَّ معمُولَ / الصفَـةِ لما كـانَ [٨٩/ب] سَببياً غيرَ أجنبيٍّ، أشبَهَ الضميرَ لكونه أبداً مُحَالاً على الأوَّلِ وراجعاً إليـه، والضميرُ لا يُنعَتُ، فالذي أشبَهَهُ لا يُنعَتُ[1]، وقيلَ: لأنَّهَا ضعيفةٌ في العَمَلِ؛ لأنَّهَا في الدرجة الثالثة مِن العَمَلِ، فلم تَقْوَ أن تَعمَلَ في الموصوف والصفة[2].

فإن قيلَ: فتراها تَعمَلُ في المؤكَّدِ والتأكيد ؟

فالجوابُ: أنَّ المؤكَّدَ والتوكيدَ كالشيء الواحد؛ لأنَّ التوكيدَ لم يَدُلَّ على معنًى زائدٍ في المؤكَّد، بخلاف الصفة .

وإذا أتبعتَ معمولَ الصفة وهو مجرورٌ بتابعٍ غيرِ النعتِ، أتبعتَهُ على اللفظ، ولا تُتبعُهُ على الموضع، فتقولُ: مررْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ نَفْسِهِ، والقَويِّ اليَدِ والرِّجْلِ، بخفض « نَفْسِهِ » وخفض « والرجُلِ » على لفظ « الوجه » و« اليد »، ولا يجوزُ رفعُهُما على موضعِ « الوجه » و« اليد »؛ لكونهما يجوزُ فيهما الرفعُ، وأجازَ ذلك الفرَّاءُ[3].

المسألة السادسة: في مطابقة الصفة للموصوف في هذا الباب :

ولا تخلو الصفةُ أن ترفعَ ضميرَ الموصوف أو ظاهراً سببياً، فإن رفَعَتْ ضميرَ الموصوفِ تَعَيَّنَتْ مُطَابقَتُهَا له في الإفراد والتثنيةِ والجمْعِ والتذكير والتأنيثِ،وسَواءٌ

---

(١) حكى ذلك الشيخُ بهاءُ الدين محمد بن النحاس الحلبي عن عبد الله الإسكندراني (من تلاميذ ابن بري). انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٢٦، ومنهج السالك ٣٦٦ .

(٢) حكاه أبو حيان عن بعض أصحابه. انظر المرجعين السابقين .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/٢٤٨، وانظر: المرجعين السابقين .

كانت الصفةُ للموصوف أو لشيءٍ مِن سَبَبِهِ،والسببيُّ غيرُ مرفوعٍ، فمثالُ ما كانت الصفةُ فيه للموصوف: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ، وبرجُلَين حَسَنَيْنِ، ورجَالٍ حَسَنِينَ، وبامرأةٍ حَسَنَةٍ، وبامرأتَين حَسَنَتَين، وبنساءٍ حَسَنَاتٍ .

ومثالُ ما كانت الصفةُ فيه لشيءٍ من سَبَبِهِ، والسببي غيرُ مرفوع: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ غِلْمَاناً، وبرجلَين حَسَنَينِ غِلْمَاناً، وبرجَالٍ حَسَنِينَ غِلْمَاناً، وبامرأةٍ حسنةٍ غلماناً، وبامرأتَين حسنَتَينِ غلماناً / ونَساءٍ حَسَنَاتٍ غِلمَاناً، إلا أن يمنعَ مِن [٩٠/أ] المطابقة في شيء من ذلك مانعٌ كـ« جريح » فإنه لا يقبل التأنيث، وكـ« ربعةٍ » فإنه لا يقبل التذكير، وإنما اشترطنا في المطابقة أن يكون السببيُّ غيرَ مرفوعٍ؛ لأنه لو كانَ مرفُوعاً لم تكُن الصفَةُ متَحمِّلَةً ضميرَ الموصوف .

هذا الذي قرَّرْنَا هو الصحيحُ، فإن جاءَ ما ظاهرُهُ أنَّ الصفةَ غيرُ مطابقَةٍ للموصوفِ في هذا النَّوع أُوِّلَ، فمِنْ ذلك قولُ الشَّاعر:

يَا لَيلَةً خُـــرْسَ الدَّجَاجِ شَهِدْتُهَا بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي[1]

فقالَ: « خُرْسَ » فجمَعَ، وكان حقُّهُ أن يقُولَ: خَرْسَاءَ؛ لأنَّ الصفَةَ فيها ضميرُ الموصوف، وهو مُفْرَدٌ، وفيه تأويلان:

أحدُهُمَا: أنَّ خُرْساً مُفْرَدٌ وليسَ بجمعٍ، وأصلُهُ: خُرُسٌ بضم الراء كعُنُق، تُوصَفُ به الواحدَةُ المؤنَّثَةُ يُقَالُ: لَيلَةٌ خُرُسٌ إذا لم يُسْمَعْ فيها صَوتٌ، ثم سُكِّنت الرَّاءُ تخفيفاً فالتَبَسَ بالجمْعِ وليسَ بجمعٍ[2].

الثَّاني: أنَّ خُرْساً جَمْعٌ إلا أنَّ الليلةَ لطولها كأنَّ كلُّ جزْءٍ منها ليلةٌ، فأُجريَ

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في المسائل البصريات ٥٦٣/١، والصحاح (بغدذ)، والمقرب: ١٥٤، وشرح الجمل ٥٦٨/١، وشرح التسهيل ٢٦٤/١، ١٠١/٣، ومنهج السالك ٣٥٦، والمساعد ٢٢١/٢. أراد: أن لا صوتَ فيها .

(٢) ينظر أدب الكاتب: ٥٣٦-٥٣٧، وشرح الجمل ٥٦٨/١، ومنهج السالك: ٣٥٦ .

عليها الجَمْعُ لذلك[١]، ونظيرُ هذا البيتِ قولُ الآخَرِ:

إنَّ الَّتي هَـــامَ الفُؤَادُ بِذِكْرِهَا رَقُودٌ عَنِ الفَحْشَاءِ خُرْسُ البَجَائِرِ[٢]

فـ« خُرْسُ » فيها ضميرُ الموصوف، وهــو مُضْمَرٌ، وتخريجُهُ علــى التـأويل الأوَّلِ، والبيتانَ مِن الطَّويلِ، دَخَلَهُمَا الخَرْمُ[٣] .

فإنْ رَفَعَتْ ظاهراً سببياً، فلا يخلُو أنْ يكون السَّبَبِيُّ مفرَداً أو مثنًى أو مجمُوعـاً، فإن كانَ مفرَداً تَعَيَّنَ إفرادُ الوصفِ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فإنْ كانَ مثنىً فالفصيحُ الإفرادُ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ أبَوَاهُ، وتجوزُ التثنيةُ علــى لغـةِ مَـن يُلحِـقُ علامةَ التثنيةِ في الفعلِ[٤]، ومنه قولُهُ:

أُلْفِيَتَا عينَاكَ عندَ القَفَا[٥]

فتقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنَينِ أبواه، بتثنية حَسَن .

/ وفَصَّـلَ الكوفيُّـون فقـالُوا: إنْ كـانت الصِّفَـةُ ممـا لا يُجمَـعُ بـالواو والنُّـون [٩٠/ب]

---

(١) وهذا التأويل منسوب إلى أبي علي رحمه الله. انظر شـرح الجمـل ٥٦٨/١، ومنهـج السـالك ٣٥٦، وفي المسائل البصريات ٥٦٧/١ قال أبو علي: « وإنما قال: خُرْس فجمَعَ؛ لأن خَرَسَـها خَرَسَهُنَّ، فلذلك جاز ».

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٣) الخَرْمُ: حذفُ أول متحركٍ من الوتـد المجمـوع في أول البيـت، هـذا عنـد الخليـل، وعرَّفـه ابـن القطاع بقوله: هو إسقاط المتحرك الأول من الجزء الأول من البيـت، واعـترض علـى تعريـف الخليل بعد أن أورده بقوله: « وهذا يختل عليه؛ لأنه قد جـاء في أشعار العرب الفصحـاء غـير ذلك ... » انظر البارع لابن القطاع ٩٣، ٩٥، والكافي ١٤٣ .

(٤) وهـي لغـة طيئ وأزد شـنوءة. انظـر الكتــاب ٤١/٢، وشــرح التسـهيل ١٠٠/٣-١٠١، وارتشاف الضرب ٣٥٤/٣ .

(٥) من السريع، وهو لعمرو بن نعامة بن غياث بن مِلْقَط الطائي (شاعر جاهلي، لـه ترجمـة في معجم الشعراء: ٢٣٥) . وعجزه:

أولى فأَولى لكَ واقِيَهْ

والشاهد في : النوادر: ٢٦٨، والصاحبي: ١٨٥، وتأويل مشكل القـرآن: ٤١٧، وأمـالي ابـن الشجري ٢٠١/١، والتذييل والتكميل ٢٢٧/٣، ومنهج السـالك ٣٦٧، وارتشـاف الضـرب ٢٤٩/٣، والتصريح ٢٧٥/١، وشرح أبيات المغني ١٥٤/٦، والخزانة ٢١/٩ . .

كأَعْوَر، وَجَبَ تثنيتُهَا فتقولُ: مـرَرْتُ برَجُلٍ أَعْوَرَيـنِ أَبـوَاهُ، وإنْ كـانت تُجمَـعُ الجَمْعَين أُفْرِدَتْ .

وإنْ كانَ السَّبَبِيُّ مجمُوعاً عاقِلاً أو غـيرَ عـاقِلٍ، فـلا تخلُـو الصِّفَـةُ أنْ تكـونَ ممـا يُجمَعُ جمعَ التّكسيرِ والسَّلامَةِ أو جمعَ السَّلامةِ فَقَط، فإنْ كـانت الصِّفَـةُ ممـا يُجمَـعُ جمعَ السَّلامَةِ فَقَط نحـو: شَـرَّابٌ فـالإفرادُ[1]، تقـولُ: مَـرَرْتُ برجُـلٍ شَـرَّابٍ آبـاؤُهُ، ويجوزُ جمعُ السلامةِ فتقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ شَرَّابينَ آباؤُهُ، وهو ضَعيفٌ؛ لأنه على لغة « أكلُوني البراغيثُ ».

فإنْ كانَتْ ممَّا يُجمَعُ الجَمْعَين أو جمعَ التّكسيرِ فقَطْ، ففيه ثلاثةُ مَذَاهِبَ:

الأوَّل: لسيبويهِ[2] - نَـصَّ عليـه في بعـضِ نُسَـخِ « الكتـاب » - والمبرِّدِ[3]، وأبي موسى الجزوليِّ[4]، وابنِ مالكٍ[5]: أن التَّكسيرَ أَحْسَنُ مِنَ الإفرادِ، فتقولُ فيمَـا يَقْبَـلُ الجَمْعَين: مَرَرْتُ برَجُلٍ كِرَامٍ أعمَامُهُ، وإنْ شِئْتَ أفردْتَ نحو: مَـرَرْتُ برجُـلٍ كَريـمٍ أعمَامُهُ، ويَضْعُفُ أنْ يُجْمَعَ جَمْعَ سَلَامَةٍ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ كَرِيمِين أعْمَامُهُ؛ لِكَونـهِ على طريقة « أَكَلُوني البراغيثُ » .

---

(١) انظر الكتاب ٤٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤٣/٢ قال سيبويه: « واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو: حَسَـن وحِسَـان فإن الأجودَ فيه أن تقول: مررْتُ برجلٍ حِسَانٍ قومُه » وذكَرَ السيرافيُّ أنّه في بعـض النسـخ أنَّ هذا الفصلَ ليس من كلام سيبويه، بل هو شرحٌ . انظر: شرح الكتاب ٥٧٦/١ (مخطوطة دار الكتب - ١٣٦ نحو) .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٥٠/٣، والهمع ١٠٢/٥ .

(٤) المقدمة الجزولية: ١٥٢ .

(٥) شرح التسـهيل ١٠٠/٣ . وهـو اختيـار ابـن أبي الربيـع في الملخـص: ٥٥٩، وانظـر: منهـج السالك ٣٦٨ .

وتقُولُ فيما لا يَقبَلُ إلا التَّكسيرَ: مررْتُ برجُلٍ صُبُرٍ آباؤُهُ وحِسَانٍ أثْوَابُهُ[1]، ويجوزُ الإفرَادُ نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ صَبُورٍ آباؤُهُ وحَسَنٍ أثوَابُهُ[2]، ومَنَعَ الكوفيُّونَ الإفرَادَ في هذا الذي لا يَقْبَلُ إلا التَّكسيرَ، والتَزَمُوا فيه الجَمْعَ، وهم محجُوجُونَ بالسَّمَاعِ قال تعالى: ﴿ خَاشِعاً أَبْصَـٰرُهُمْ﴾[3] و﴿ خُشَّعاً أَبْصَٰرُهُمْ ﴾ وهُمَا في السَّبْعِ[4]، قال الشَّاعرُ:

وَرِجَالٍ حَسَنٍ أَوجُهُهُمْ   مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدّ[5]

فقالَ: « حَسَنٍ » فَأَفْرَدَ، وقالَ الآخَرُ:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ   طَوِيلاً سَوَارِيهِ شَدِيداً دَعَائِمُهْ[6]

فقالَ: « طويلاً » و« شَديداً » فَأَفْرَدَ، وقالَ الآخَرُ:

/ قَرَنْبَى يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ   لَئِيمٍ مَآثِرُهُ قُعْدُدِ[7] [٩١/أ]

(١) الأجود فيه الجمع. انظر الكتاب ٤٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤٢/٢ ومثّله سيبويه بقوله: « مررتُ برجلٍ أعورَ آباؤُهُ » قال: « كأنك تكلّمتَ به على حد أعورِينَ وإن لم يُتكلّم به » .

(٣) سورة القمر: من الآية: ٧ .

(٤) (خاشِعاً) قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، و(خشَّعاً) قراءة باقي القراء من السبعة. انظر السبعة ٦١٧-٦١٨، وحجة القراءات ٦٨٨ .

(٥) من الرَّمَل، ولم أقف على قائله، والشاهد في التذييل والتكميل ٢٢٧/٣، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٦) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٠٧/٢ وروايته: « قديماً ورثناه » « شداداً دعائمه » وقبله:

وَمَا زَالَ بَاني العِزِّ مِنَّا وبَيْتُهُ   وفي النَّاسِ بَاني بَيْتِ عِزٍّ وهَادِمُهْ

والشاهد في الكتاب ٤٤/٢، وشرح أبياته ٤٩٢/١، وتكملة الإيضاح ٢٩٨، ٣٤٤، وإيضاح شواهده ٥٠٨/١، ٥٩٠، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٧) من المتقارب، وهو للفرزدق في ديوانه ١٧٥/١، وروايته: « قرنبى يسوفُ » أي: يشم، والبيت من مناقضة بينه وبين جرير، والشاهد في الكتاب ٤٤/٢، والاستدراك على أبنيته للزُّبيدي: ٩٨، وتكملة الإيضاح ٣٤٣، وإيضاح شواهده ٥٨٦/٢، ومنهج السالك ٣٦٧ .

فقَالَ: « لَئِيمٌ » فَأَفرَدَ، والقَرَنْبَى: دُوَيَّـةٌ مُسْتَقْبَحَةٌ تُشْبِهُ الخُنْفُسَاءِ، والمُقْرِفُ: الذي أَبوهُ ليسَ بعَرَبيٍّ، والقُعْـدُدُ هُنَا ذَمٌّ، المُرَادُ بـه ابـنُ الشَّيخَين الهَرِمَين، فَيُعَاب لكَونِهِ ضَعيفَ القُوَّةِ والتَّركِيبِ.

المذهبُ الثَّاني: لجُمهُورِ النَّحويين واختارَهُ الأُستَاذُ أبوعلي[1]: أنَّ الإفْرَادَ أَحْسَنُ مِن التَّكسيرِ، والتَّكسيرُ أَحْسَنُ مِن جمْعِ السَّلامة، قالوا[2]: لأنَّ الصِّفَـةَ تَنزَّلَتْ مَنزِلَةَ الفِعْلِ، والفِعْلُ يُفرَدُ إذا كانَ الفـاعلُ مجمُوعـاً، فَإِفْرَادُ الصِّفَةِ أَولى، وجمعُ التَّكسيرِ يجرِي مَجْرَى المُفْرَدِ فهو دُونَه، وجمعُ السَّلامةِ يُؤدِّي إلى لُغَة « أَكَلُوني البراغيثُ » فهو في الدَّرجةِ الثَّالثةِ فَضَعُفَ، قالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[3]: وهـذا المذهَـبُ هـو القيـاسُ، لكنَّ نَقْلَ سِيبويهِ يَرُدُّهُ.

المذهب الثَّالث: التَّفْرِقَةُ؛ وهي أنَّ الصِّفَةَ إن كانت تابعـةً لجمْـعٍ، كـانَ التَّكسيرُ أولى من الإفْرَادِ نحو: مَـرَرْتُ برِجَـالٍ كِرَامٍ قَومُهُـم، وإنْ كـانت تَابِعَـةً لمُفْـرَدٍ كـانَ الإفْرَادُ أَولى مِن التَّكسير نحـو: مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ كَرِيـمٍ آبـاؤُهُ، وجمْـعُ السَّلامَةِ فيهمَـا ضَعِيفٌ لِمَا تَقَدَّمَ .

المسألة السابعة: في تصوير مسائل هذا الباب، وفي معرفة الممتنع منها، والمختلف فيها، والجائز:

أمَّا تصويرُ مسَـائِلِهَا فنقـولُ: إنَّ الصِّفَـةَ لا تخْلُو أنْ تكـونَ معرَّفَـةً بـاللام أو لا، والمعمولُ مع كلِّ واحدٍ منهما إمَّا أنْ يكونَ مُعَرَّفاً باللام أو مُضَافاً أو مُجَرَّداً منهُمَا، فهذه سِتٌ[4] مَسَائلَ مِن ضَرْبِ اثنين في ثلاثةٍ، والمعمُولُ في هذهِ الأقسَامِ السِّـتَّةِ إمَّـا

(١) انظرالتوطئة: ٢٤٥ . واختاره أيضاً أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية ٦٢/٢ (مخطوط) .

(٢) ذكره الأبذي في شرح الجزولية ٦٢/٢ (مخطوط) .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٨/٣ ، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٤) في الأصل: « ستة » .

مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرورٌ، فهذه ثماني عَشْرَةَ مَسْأَلةً مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ستّةٍ .

وأمّا تقسيمُهَا: فإنّها تَنقَسِمُ / إلى ممتنِعٍ ومختَلَفٍ فيه وجَائِزٍ: [٩١/ب]

أما الممتنع فمسألتان:

الأولى: « الحَسَنُ وَجْهٍ » بتعريف الصِّفَةِ وتنكير الوجهِ مجروراً بالإضافةِ، وإنما امتَنَعَتْ لإضَافَةِ ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه ألِفٌ ولامٌ، وليسَ ذلك معهُوداً في كلامِهِم[(١)].

الثّانية: « الحَسَنُ وَجْهِهِ » بتعريفِ الصِّفَةِ وإضافتِهَا إلى المعمُولِ المضَافِ إلى الضَّميرِ، وإنما امتَنَعَتْ لأنّه اجتَمَعَ فيها مكروهَانِ: تَكرَارُ الضَّميرِ الفَاعِلِ والمضَافِ، والجمْعُ بينَ الألِفِ واللامِ والإضافةِ[(٢)]، وقد جَوَّزَ ابنُ الخبّازِ هذه المسألَةَ، قالَ في «النهاية[(٣)]»: إنه يجوزُ عِندِي: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهِهِ، قالَ: لأنَّ الهاءَ في «وَجهِهِ» قامَت مَقَامَ « الرَّجُل »، وكأنَّكَ قلْتَ: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الرَّجُلِ، وهَذا

(١) في التذييل والتكميل ٢٢٥/٣: « قال الفراء: القياس يقتضي جوازه — يعني جواز الحسنُ وجهٍ — لأن الإضافة لّما لم يكن لها تأثير في لحاق التعريف بالإضافة إلى النكرة، لا يكون لها تأثير في لحاق التعريف كذلك ... وقال السيرافي: لا يبعد إضافة المعرَّف إلى المنكر نحو قولنا: يا حسنَ وجهٍ، معرَّفٌ بالنداء، قيل: وهذا غلطٌ ... » وانظر شرح السيرافي ١٥/٢ (مخطوط) .

(٢) وعللها ابنُ النحوية بقوله: « امتنعت لأن إضافتها لفظية، أو هي إضافة صفة إلى معمولها، ولم تفد فيها خفة بالإضافة، فامتنعت لذلك » شرح الألفية لوحة (٢١٠) .

(٣) وهو كتاب موسوعي جليل، شرح فيه مختصراً له في النحو اسمه « الكفاية » ، وقد قمت بتحقيق جزء منه (في مرحلة الماجستير). والنص في النهاية لوحة (١٩٨)، إلا أن ابن الخباز رحمه الله قد عقب على هذه المسألة بقوله: « وهي باطلةٌ من وجهَين »، ثم عقب على تصريحه بإجازة هذه المسألة فقال: « وقد ذكرتُ قُبيلَ هذا أنها تجوزُ، وذلك على ضعفٍ، وفيه احتمالٌ بعيد، ولا أُنكِرُ قوَّةَ ما قالهُ جمهورُ النحويينَ وجودتَهُ » .

جائِزٌ؛ لأنَّ المضَافَ إلى ما فيه الألِفُ واللامُ كالألِفِ والـلام، ألاَ تـرَى إذ تقـولُ: مَرَرْتُ بزَيدٍ الحَسَنِ وَجْهِ الأخِ، فيَكونُ كقولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ. انتهى.

قلْتُ: وفي جَوازِ هذه المسألَةِ خَرْقُ إجمَاعِ النَّحْويِّين .

وأمَّا المختَلَفُ فيه فقولُكَ: « حَسَنُ وَجْهِهِ » بتنكيرِ الصِّفَةِ وإضافتِهَا إلى المعمُول، وإضافةِ المعمُولِ إلى الضَّمير، وقد تَقَدَّمَ[1] مـا فيهـا مـن الخـلافِ عنـدَ ذِكْـرِ أنـواعِ المعمُولاَتِ في النَّوعِ المُضَافِ إلى ضَميرِ الصِّفَةِ .

وأمَّا الجائزُ فـالخَمْسَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً الباقِيَةُ، وهـي تنقَسِمُ إلى أَحْسَنَ وحَسَنٍ وقَبيحٍ:

أما الأحسن: فما كانَ فيها ضميرٌ واحِدٌ إمَّا في الصِّفَـةِ وإمَّـا في المعمُـول، وإنمـا كانَ أَحْسَنَ؛ لأنَّه حَصَلَ فيه ما يُحْتَاجُ إليه مِن الضَّميرِ مِن غـيرِ زيـادَةٍ ولا نُقْصَـانٍ، ويَشتَمِلُ هذا القِسْمُ على تِسْعِ مَسَائِلَ:

(حَسَنٌ وَجهُهُ) برَفْعِ الوجهِ وإضَافَتِهِ إلى الضمير .

(حَسَنٌ الوجهَ) / بنَصْبِ الوَجْه . [٩٢/أ]

(حَسَنُ الوجهِ) بخَفْضِ الوَجْه .

(حَسَنٌ وجهاً) بنَصْبِ الوَجْه .

(حَسَنُ وجهٍ) بخَفْضِ الوَجْه .

(الحَسَنُ وَجْهُهُ) برَفْعِ الوَجْهِ والإضافةِ إلى الضمير .

(الحَسَنُ الوَجْهَ) بنَصْبِ الوَجْه .

(الحَسَنُ الوَجْهِ) بخَفْضِ الوَجْه .

(الحَسَنُ وَجْهاً) بالنَّصْبِ .

وأمَّـا القِسْـمُ الحَسَنُ: فمَـا كـانَ فيهـا ضميرَان: ضميـرٌ في الصِّفَـةِ وضميـرٌ في

(١) انظر صفحة: ٢٧٢ - ٢٧٨ .

المعمُول، وإنما كانَ حَسَناً لا أَحْسَنَ؛ لأَنَّهُ نَازِلٌ عن رُتْبَةِ الأَحْسَنِ لِمَا فيه من زِيَادةٍ لا يُحْتَاجُ إليها، وهي أَحَدُ الضَّمِيرَين، إلا أنَّه ليسَ بقَبِيحٍ، ويَشتَمِلُ هذا القِسْمُ على مسألتين:

(حَسَنٌ وَجْهَهُ) بنَصْبِ الوجه .

٥ (الحَسَنُ وَجْهَهُ) .

وأمَّا القِسْمُ القَبِيحُ: وهو مالا ضميرَ فيها، وإنما قَبُحَ لكونِهِ صارَ كالأجنَبِيِّ عن الموصُوفِ لِعَدَمِ الضَّمير، ويَشتَمِلُ هذا القِسْمُ على أربعِ مَسَائِلَ المعمُولُ فيها مَرفُوعٌ:

(حَسَنٌ الوَجْهُ) .

(حَسَنُ وَجْهٌ) .

١٠ (الحَسَنُ الوَجْهُ) .

(الحَسَنُ وَجْهٌ) .

وأمَّا المختلَفُ فيها: وهي « حَسَنُ وجهِهِ » بخفض الوجه، فإنْ قلنا بجوازِهَا، فتكونُ مِن قَبيلِ (الحَسَن) ؛ لكونِهَا مشتَمِلَةً على ضَمِيرَين .

تنبيه :-

١٥ إذا كانَ الضَّميرُ في المعمُولِ، فلا يكونُ إلا بارزاً؛ لأَنَّهُ مخفُوضٌ بالإضَافَةِ، والضَّميرُ المخفُوضُ لا يَستَتِرُ، وإذا كانَ الضَّميرُ في الصِّفَةِ، فلا يكونُ إلا مُستَتِراً.

واعلَمْ أنَّ تصويرَ هذِهِ المسائِلِ على الثَّماني عَشرَةَ مَسأَلَةً إنما ذلك بلَحْظِ التَّعريفِ والتنكيرِ في الصِّفَةِ والمعمُولِ، وبِلَحْظِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ في المعمُولِ، وأمَّا إنْ أخَذْنَاهَا بِلَحْظِ الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجمْعِ والتَّذْكيرِ والتَّأنِيثِ في الصِّفَةِ،

٢٠ وبِحَسَبِ تَنَوُّعِ المعمُولَاتِ الاثني عَشَرَ التي ذَكَرْنَاهَا مرفُوعَةً ومنصُوبَةً ومجرُورَةً مُذَكَّرَةً ومُؤَنَّثَةً، فَتَنْتَهِي إلى عَدَدٍ كَبِيرٍ؛ وذلك أنْ نَقُولَ: / الصِّفَةُ إمَّا مُذَكَّرَةٌ أو [٩٢/ب]

مُؤَنَّثَةً، فإنْ كانت مُذَكَّرَةً، فتكُونُ مُفرَدَةً ومُثَنَّاةً ومجمُوعَةً، فهذه ثلاثةٌ كلُّ واحدةٍ منها يُمكِنُ أن تكونَ مَعرِفَةً أو نَكِرَةً، فهذه ستَّةٌ مِن ضَرْبِ اثنَين في ثلاثة، وكلُّ واحِدَةٍ مِن السِّتَّةِ يُمْكِنُ أنْ تكونَ مَرفُوعَةً أو منصُوبَةً أو مجرُورَةً، فهذه ثمانيةَ عَشَرَ من ضَرْبِ ثلاثةٍ في سِتَّةٍ، وكُلُّ واحدةٍ مِن الثَّمانيةَ عَشَرَ يُمْكِنُ أن تكونَ لِعَاقِلٍ أو لغيرِ عَاقِلٍ، فهذه ستٌّ وثلاثون مَسْأَلَةً مِن ضَرْبِ اثنَين في ثمانيةَ عَشَرَ، وإن كانت مُؤَنَّثةً فكذلك، فيَنتَهِي إلى اثنَتين وسَبعِين مَسْأَلَةً .

وأمَّا المعمُولُ فأنواعُهُ اثنَا عَشَرَ كمَا تَقَدَّمَ[1]، وهي لا تخلُو أن تكونَ مُذكَّرةً أو مُؤنثةً، فَتَنتَهي إلى أربعٍ وعشرِين، وكلُّ واحدةٍ منها إما مَعرفةٌ أو نكرةٌ، فهذه ثمانيةٌ و أربعونَ مِن ضَرْبِ اثنَين في أربعةٍ وعشرِين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مُفرَدٌ أو مثنًّى أو مجمُوعٌ، فهذه مائةٌ وأربعةٌ وأربعُونَ،مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثمانيةٍ وأربعين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرُورٌ، فهذه أربعمائةٍ واثنانِ وثلاثون نَوعاً، مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في مائةٍ وأربعةٍ وأربعَين، وكُلُّ واحِدٍ منها إما لعَاقِلٍ أو غيرِ عاقِلٍ، فهذه ثمانمائةٍ وأربعةٌ وستُّونَ نَوعاً، من ضَرْبِ اثنَين في أربعمائة واثنَين وثلاثين، وكُلُّ نوعٍ منها يُمكِنُ أن يجيءَ مع كُلِّ نَوعٍ مِن أنواع الصِّفَةِ الاثنين والسَّبعَين، فَتَنتهي إلى اثنَين وستِّينَ أَلْفَ مَسْأَلةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْأَلةً[2]، هذا مع ما تَرَكْنَاهُ مِن حَذْفِ النُّونِ مع النَّصْبِ وثُبُوتِهَا، ومِن تنويعِ الجمُوعِ، إلى غيرِ ذلك من الأحكام .

وقَد حَصَلَ المقصُودُ مِن فَتحِ / هذا البابِ، فَمَنْ لَهُ فِطْنَةٌ لم يَخْفَ عليه شيءٌ [٩٣/أ] من ذلك بَعْدَ هذا التقدير .

---

(١) انظر صفحة: ٢٥٥ .

(٢) الصحيح أنه ينتهي إلى اثنتين وستين ألف مسألة ومائتين وثماني مسائل (٦٢٢٠٨) .

وَلْنَرْجِعْ إلى لَفظِ المصنِّفْ .

قوله:

« ويُشْبِهُ اسْمَ الفَاعِلِ الاسْمُ الصِفَـةْ »

ذَكَرَ أنَّ من الصفاتِ ما يُشبَّه باسم الفاعل في العَمَل، وقـد تقَـدَّمَ وجـوهُ الشَّبَه مفصلةً، فـ« اسمَ الفـاعل » منصـوبٌ علـى أنـه مفعـولٌ مقـدَّمٌ، و« الاسـم » فـاعلٌ، و« الصفة » صفةٌ للاسم، وقَطَعَ ألفَ « الاسم » ضرورةً. ويُروَى:

« ويُشبهُ اسمَ الفاعلين اسمٌ صِفَهْ »

والإعرابُ واحدٌ، وقد سَلِمَ من قطع أَلِفِ الوصْل. وقوله:

«كَيْفَ أَتَتْ نَكِـرَةً أو مَعْرِفَهْ»

يعني كيفَ أتت الصفةُ من التنكير أو التعريفِ، فشبهُهَا باسم الفاعل سائغٌ علـى أي حالةٍ كانت من الحالتَين . وقوله:

« في سَبَبٍ لاَ أَجْنَبِيٍّ أُعْمِلَتْ »

تعرَّضَ إلى الفارق بين الصفـةِ واسـمِ الفـاعل، فذَكَـرَ أنَّ الصفـةَ لا تَعمَـلُ إلا في سببي نحو: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ غلامُهُ، ولا يجوزُ نحو: مَـرَرْتُ برجُـلٍ حَسَـنٍ غـلامُ عَمْرٍو، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يَعمَلُ في السببي والأجنبي، ولا شـكَّ أنَّ المشبَّهَ لا يَقْوَى قوَّةَ المشبَّهِ به، فاتَّسَعَ مجالُ اسم الفـاعل في المعمُـول، وضـاقَ مجـالُ الصفـة في المعمُول فلم تَعمَلْ في الأجنبي، وقد تقدَّمَت الفروقُ التي بينَهما مستوفاةً. وقوله:

«إِذْ ثُنِّيَتْ وَجُمِعَتْ وَأُنِّثَتْ»

الضميرُ في الأفعال الثلاثةِ عائدٌ إلى الصفـة،و« إذ » هنـا للتَّعليـل، فمـرادُهُ: أنَّ الصفـةَ شُبِّهَتْ باسم الفاعل؛لأنها تُفرَدُ وتُثنَّى وتُجمع وتُذكـرُ وتؤنـثُ، كمـا يكـونُ ذلـك كلُّهُ في اسم الفاعل، فذكرَ خمسةَ أشياءَ من أوجه الشَّبَه ثلاثةٌ منصُوصٌ عليها، وهي

التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ، واثنان مفهومان وهما الإفرادُ والتذكيرُ، دلَّ على الإفراد بذِكْرِ الجمعِ، وعلى التذكير بذِكْرِ / التأنيثِ، وقد أنهَيْنا وجوهَ الشَّبَهَ إلى [٩٣/ب] خمسةَ عشرَ وجهاً فيما تقدَّمَ. وقوله:

« وَالأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعْ وَقَدْ يُجَرُّ وَانْتِصَابُهُ سُمِعْ »

٥ تعرَّضَ في هذا البيت إلى إعراب المعمُولِ، فذَكَرَ أنَّ الأصلَ فيه الرفعُ، وقد يجوزُ جرُّهُ ونصبُه، فيُفهمُ منه أنَّ الأصلَ الرفعُ ثم الجرُّ ثم النصبُ، وقد تقدَّم الخلافُ في الجرِّ هل هو من رفعٍ أو من نصبٍ، أو يمكِنُ أن يكونَ من هذا أو من هذا، ويظهرُ أيضاً من كلامه أنَّ هذه الصفةَ إذا كانت رافعةً[1] مشبهةٌ باسم الفاعل، وقد تقدَّمَ ما في ذلك من الخلاف، وأن تشبيهَهَا في حال النصبِ والجرِّ مُتفقٌ عليه، ومن هذا ١٠ البيت وعَجُزِ البيتِ الذي قبلَه وعَجُزِ البيتِ الذي قبلَهما يُؤخذُ تصويرُ مسائلِ الصفة، وهي على ما ذَكَرَ ستةٌ وثلاثون؛ لأنه ذكَرَ في عَجُزِ البيت الذي قبلَ هذَين البيتَين أنَّ الصفةَ تَعمَلُ نكرةً ومعرفةً، فجعَلَهَا نوعَين، وذكَرَ أنها تكونُ مفرَدَةً ومثنَّاةً ومجمُوعةً، صارت ستةً من ضَرْبِ اثنين في ثلاثة، ثم ذكَرَ بعد ذلك أنها تُذَكَّرُ وتؤنثُ، فنضرِبُ اثنين في ستة فيجيءُ اثنا عَشَرَ[2]، فهذه أنواعُ الصفة على ما ١٥ ذَكَر، ثم ذَكَرَ أن المعمولَ يُرفعُ ويجرُّ ويُنصبُ، فهذه ثلاثةُ أنواع في المعمول، نأخذُها مع كلِّ واحدٍ من الاثني عَشَرَ التي هي أنواعُ الصفَةِ، فنَنتهي إلى ستةٍ وثلاثين من ضَرْبِ ثلاثةٍ في اثني عَشَر. وقوله:

« تَقُولُ: زَيدٌ حَسَنُ المَقَالِ »

---

(١) في الأصل: « مرفوعة » وهو خطأ.

(٢) في الأصل: « اثني ».

هذا تمثيلٌ للجرِّ، وقوله:

«وَهْوَ جَمِيلُ الـوَجْهِ والفَعَالِ»

هذا أيضاً مثالٌ ثانٍ للجر، والفَعَال يمكِنُ أن يكونَ بفتح الفاء وهـــو الكَرَمُ، أو بكسرها جَمْعُ فِعْل، والأوّلُ أنسَبُ؛ لعَطْفِ مُفْرَدٍ / على مُفْرَدٍ، والثاني أنسَبُ من [٩٤/أ] جهة مقابلتِهِ لـ «المَقَال» . وقوله:

« وَالأَصْلُ فِيهِ: حَسَنٌ مَقَالُه »

تنبيهٌ على ما قالَهُ من أنَّ الأصلَ الرفعُ .

وقوله: « **وَالـنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ** » قد كان قدَّمَ أنَّ النصبَ مسموعٌ فيه، فـأرادَ هنـا أن يأتيَ بشاهد السَّمَاع، فأعادَ ذكْرَ النصبِ توطئةً لذِكْرِ الشَّاهِدِ .

وقوله: « **مِثَالُه شَنْبَاءُ أَنْيَاباً** » هذا هو المثالُ الذي قَصَدَ ذِكْرَهُ، وهو مقطـوعٌ مـن البيتِ المتقدِّمِ الذِّكْرِ، وهو قولُ أبي زُبيد:

هَيفَاءَ مُقْبِلَةً عَجْزَاءَ مُدْبِرَةً — مَحْطُوطَةً جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيابَا[1]

والشاهدُ فيه نصبُ « أنياباً » وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا البيت وقوله:

« ... ... وَجَاءَ نَصْبَا — الحَزْنُ باباً وَالعَقُورُ كَلْبَا »

تنبيهٌ على مثالين آخَرَين مسموعَين من العرب، وهما عَجُزُ بيـتٍ لرؤبـة[2] وهـو قوله:

فَذَاكَ وَخْمٌ لاَ يَخَافُ السَّبَّا

الحَـزْنُ بَـاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا

---

(١) تقدم صفحة: ٢٧٠ .

(٢) ديوانه ص: ١٥ .

والشَّاهدُ نصْبُ « باباً » و « كلباً » والوَخْمُ: بالخاء المعجمة الثَّقيلُ، يصِفُ رجلاً بالثِّقَلِ ودناءة الأصل، ثم وصفَهُ بالبخل، فبابُهُ صَعْبٌ، وكلبُهُ عَقُورٌ لِمَنْ طَـرَقَ بابَـهُ، وهاتان علامتان من علاماتِ البُخْلِ؛ لأنَّ بابَ الكريمِ سَهْلٌ على من أرادَ الدخُـولَ، وكلبُهُ ذَلُولٌ قد أَنِسَ بالضيوف. وضدُّ هذا ما قيلَ في عبد العزيز بنِ مـروانَ[1] والـدِ عُمَرَ:

لِعَبدِ العَزِيـزِ عَلَى قَـومِهِ ... وَغَيرِهِمُ مِـنَـنٌ وَافِـرَهْ

فَبَابُكَ أَسْـهَلُ أَبْوَابِهِمْ ... وَدَارُكَ مَأْهُولَـةٌ عَامِـرَهْ

وَكَلْبُكَ آنَسَ بِالزَّائِرِينَ ... مِنَ الأُمِّ بِابْـنَتِها الزَّائِـرَهْ[2]

* * *

(١) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو الأصبغ، أمير مصر لأبيه، وُلِـد بالمدينة، ثم تولى مصر سنة ٦٥ هـ، كان جواداً شجاعاً، توفي سنة ٨٥ هـ. أخبـاره في: ولاة مصر للكندي: ٤٨، والكامل لابن الأثير ١٧٧/٣، والخزانة ٤٧٩/٨ .

(٢) من المتقارب، وقد نسبت هذه الأبيات في الحيوان ٣٨٢/١، وديوان المعاني ٣٣/١ إلى عمران ابن عصام، وفي أمالي الزجاجي ٤٥، والأغاني ٣٣٣/١ إلى نُصيب بن رباح، والأبيـات في ديوانه: ٩٩ مع اختلاف بعض الألفاظ .

[باب أفعل التفضيل]

٦١٥ - وَأَفْعَلُ التَفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِعْ ... مُظْهَرُهُ إلاَّ شُذُوذاً قَدْ سُمِعْ

٦١٦ - فِي مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي ... عَينَيهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَينِ الصَّفِي

٦١٧ - إِمَّا إِضَافَةً وَإِمَّا نَصْبا ... كَخَيرُ حَافِظٍ وَخَيرٌ عُقْبَا

/ الكلامُ على هذه الأبيَاتِ في مَسَائِلَ : [٩٤/ب]

الأولى: في حد اسم التفضيل وفي تسميته وفي صيغته :

أَمَّا حدُّهُ: فقالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[1] فيه: هو الوصْفُ المَصُوغُ على أَفْعَلَ، الدَّالُّ على زيادَةِ وَصْفٍ في محلٍّ بالنسبةِ إلى محلٍّ آخرَ .

فقولُهُ: «الوصْفُ» جِنْسٌ يشْمَلُ كُلَّ وَصْفٍ على أَفْعَلَ كانَ أو على غيرِهِ مِن الأوزان، وقولُهُ: «المصُوغُ على أَفْعَلَ» احترازٌ مما ليس على هذا الوَزْنِ، وقولُهُ: «الدَّالُّ على زيادةٍ» إلى آخرِهِ احترازٌ مِن نحو: «أحمَرَ» و «أرمَلَ» ؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ صفةً على وزْنِ أَفْعَلَ، إلا أنه يَدُلُّ على أنهُ ذو حُمْرةٍ في نَفْسِهِ، وذو فَقْرٍ، لا أنَّ حُمْرَتَهُ تَزيدُ على حُمْرَةِ غيرِهِ، ولا أنَّ فَقْرَهُ يَزيدُ على فَقْرِ غيرِهِ، والذي يَشتمِلُ عليه الحدُّ نحوُ قولِكَ: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، فإنَّ «أَفْضَلُ» صِفَةٌ على وَزْنِ أَفْعَلَ، تَدُلُّ على أنَّ فَضْلَ زَيدٍ يَزيدُ على فَضْلِ عَمْرٍو .

وقد حَدَّهُ ابنُ الحاجِبِ[2] فقَالَ: اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ بزيادَةٍ على غيرِهِ .

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٤/٣، ومنهج السالك ٤٠٧ .

(٢) الكافية ص: ١٨٥ .

فقولُهُ: «ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ» جِنْسٌ يَشمَلُ كُلَّ اسمٍ اشْتُقَّ مِـن الفِعـلِ كاسـمِ التَّفضيلِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعُولِ والصِّفَةِ المشبَّهةِ واسمِ الزمانِ والمكـانِ والآلـةِ، وقولُهُ: «لموصُوفٍ» خَرَجَ به اسمُ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ، فإنَّهـا وإنْ كـانت مشـتَقَّةً مِن الفِعلِ، إلا أنَّهَا لم تكُـنْ جارِيَةً على موصُوفٍ، وقولُـهُ: «بزيـادَةٍ علَـى غـيرِهِ» الضَّميرُ في «غيرِهِ» عائِدٌ إلى الموصُوفِ، وخَرَجَ به كُلُّ صفَـةٍ مشتَقَّةٍ مِنَ الفِعـلِ مـا عدا اسمَ التَّفضيلِ، فإنَّهَا صِفَاتٌ مشتَقَّةٌ مِنَ الفِعلِ، جَارِيـةٌ على موصُوفِهَا إلا أنَّهَا لا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الموصُوفِ / علَى غيرِهِ . [٩٥/أ]

ورَدَّ ابنُ النَّحويَّةِ[1] على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَـانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَـةِ تدخُـلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ.

قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كـونُ تلـكَ الزيـادةِ فيها تَعرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: زَيدٌ ضَرَّابٌ، فمَعنَـاهُ أنَّهُ يَضْرِبُ كَثِيراً؛ لا أنَّ العَرَبَ وَضَعَتْهُ أن يَدُلَّ على أنَّه أكثَرُ ضَرْباً مِن غيرِهِ، كَمَـا وَضَعَت «أفْعَلَ» في قولك: زَيدٌ أَضْرَبُ مِن عَمْرٍو كذلك، وإنْ فُهِمَ مِـن «ضَـرَّاب» أنَّ ثَمَّ مَنْ هو أَقَلُّ ضَرْباً منه، فذلك باللزُومِ لا بالوَضْعِ .

ثُمَّ حَدَّهُ ابنُ النَّحْوِيَّةِ[2] فقَالَ: هو ما دَلَّ على حَدَثٍ بأَفْعَلَ وزيَادَةٍ على غيرِهِ.

فقولُهُ: «مَا دَلَّ على حَدَثٍ» يَشمَلُ جميعَ المشتَقَّاتِ، وقولُهُ: «بأفعَلَ» أي بهذه الصِّيغَةِ، وخَرَجَ بـه ما ليسَ وزْنُهُ على أَفْعَلَ، قالَ صاحِبُ الحَدِّ: واحترَزْتُ به مِـن أمثِلَةِ المبالَغَةِ، فإنَّهَا تُعطِي الزيادَةَ، إلا أنَّهَا ليسَتْ على وَزْنِ أَفْعَـلَ فَخرَجَـتْ، وقـد تَقَدَّمَ أنَّ أمثلَةَ المبالَغَةِ لا تَدخُلُ عليه، فلا يَحتَاجُ أن يحترزَ منه، وقولُهُ: «وزيادَةٍ على

---

(١) شرح ألفية ابن معط (مخطوط) لوحة (٢١٢) .

(٢) المصدر السابق .

غيرِهِ» ليَخرُجَ به نحو: «أحمَرَ» و«أرمَلَ» فإنَّهُ وإنْ كانَ على وَزْنِ أَفْعَلَ، لكنَّهُ لا يُفْهَمُ منه الزِّيَادَةُ على غيرِهِ .

وحَدَّهُ الشَّيخُ شهَابُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ شمسِ الدِّينِ أحمدَ بنِ خَليلِ الخُوَيِّيِّ[1] فَقَالَ: هو ما كانَ مِنَ الصِّفَاتِ على أَفْعَلَ للتَّفْضِيل .

٥ فقوله: «مِنَ الصِّفَاتِ» احترازٌ عمَّا هوَ على أفعَلَ مِنَ الأسماء نحو: «أَرْنَب» و«أَحْقَب» لحمَارِ الوَحْشِ، وقولُهُ: «للتَّفضيل» احترازٌ عمَّا كانَ على أفعَلَ مِنَ الألوان «كأحمَر» أو العُيُوبِ «كأعمَى» أو بمعنى فاعل «كأعدَل» بمعنى «عادِل» ومنه قولهُمْ: «الأَشَجُّ والنَّاقِصُ أَعْدَلاَ بَني أُمَيَّةَ[2]»، أي: عَادِلا بني أُمَيَّةَ.

فإنْ قُلْتَ: / يَرِدُ على الحدُودِ المتقَدِّمَةِ قولُكَ: ما رأيتُ أفضَلَ منكَ؛ لأنَّ [٩٥/ب]

١٠ أَفعَلَ التَّفضِيل يُشتَرَطُ فيه الزِّيَادَةُ، وقد انتفَتْ هنَا، وبيانُهُ: أنَّ مُقتَضَى ظَاهِرِ الكلاَمِ أنَّه تَتَبَّعَ النَّاسَ فلَمْ يَجِدْ مَن يَزيدُ عليه في الفَضْلِ، وهَلْ يَزيدُ هوَ علَى غيرِهِ أو لا ؟ مَسْكُوتٌ عنه، فقد انتَفَت الزِّيَادةُ المقصُودَةُ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ بالنَّصِّ .

فَالجوابُ: أنَّ هذا الكلامَ ليس علَى ظَاهرِهِ مِنَ النَّفْيِ، وإنما هوَ في معنَى

---

(١) نسبة إلى خُوَيَّ من بلاد أذربيجان، قاضي دمشق وابن قاضيها، ولي قضاء القدس وحلب والديار المصرية، ثم نقل إلى قضاء الشام، من تصانيفه: «شرح على فصول ابن معط»، وكتاب كبير يحتوي عشرين علماً، وله «نظم للفصيح» وغيرُه. توفي بدمشق سنة ٦٩٣هـ، ودفن بتربته بالسفح. أخباره في: فوات الوفيات ٣/٣١٣، وبغية الوعاة ١/٢٣، والدارس ١/٢٣٧ .

وانظر كلامه في شرحه على فصول ابن معط صفحة (٣٠٢ ـ مخطوط)

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/٥-٦، والمقرب ٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٤٣، وأوضح المسالك ٣/٢٩٧، ووالأشج هو: عمر بن عبد العزيز، سُمي بذلك لشجة حافر دابة كانت بجبهته. والناقصُ هو: يزيد بن الوليد بن عبد الملك، سُمي بذلك لأنه نقص من أرزاق الجند وحَطَّ منها ، وانظر ما يأتي صفحة: ٣٣٧ .

الإثبَاتِ أي: أنتَ أَفضَلُ مِنْ غيرِكَ.

وأمَّا تسميتُهُ: فيُقَالُ له: اسمُ التَّفضيلِ وأفْعَلُ التَّفضيلِ، فَمَنْ قالَ اسمُ التَّفضيل[1] رَأَى أَنَّهُ أخصُّ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ. ألاَ تَرَى أنَّ قولَكَ: أَفْعَلُ التَّفضيلِ شَامِلٌ لقولِكَ: زَيدٌ أفضَلُ مِن عَمْرٍو. ولقولِكَ في التَّعجُّبِ: ما أفضَلَ زَيداً؛ لأنَّ كلاًّ منهُمَا على وَزْنِ أَفْعَلَ، وإنْ كان هذا اسماً وهذا فِعلاً، وكلٌّ[2] منهما يُعْطِي التَّفضِيلَ، بخلافِ قولِكَ: اسمُ التَّفضيل، فإنَّهُ لا يَشمَلُ إلا قولَكَ: زَيدٌ أفضَلُ مِنْ عَمْرٍو، ومَنْ سَمَّاهُ بأَفْعَلِ التَّفضيلِ[3]، لَحَظَ فيه الصِّيغَةَ التي يكونُ عليها.

وأمَّا صيغتُهُ: فهي على زِنَةِ أَفْعَلَ نحو: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، ولا يجوزُ حَذْفُ همزَتِهِ في الفَصيحِ مِن الكلامِ، إلاَّ مِن لَفظَين وهُمَا: «خَيرٌ» و«شَرٌّ» تقولُ: زَيدٌ خَيرٌ مِن عَمْرٍو، وعَمْرٌو شَرٌّ مِن خَالِدٍ. الأصلُ: «أخْيَرُ» و«أشَرُّ» فلمَّا كَثُرَ استعمالُهُمَا، حُذِفَت الهمزَةُ، ونُقِلَت حركَتُهَا إلى الفَاءِ فَقِيلَ: خَيرٌ وشَرٌّ، وتُنوسِيَ فيهمَا الأصلُ، فلا يُقَالُ: أَخيَرُ ولا أَشَرُّ إلا نَادِراً، قال أبو حَاتِمٍ[4]: لاتَكَادُ العَرَبُ تَقُولُهُ إلاَّ ضَرُورَةً .

قُلْتُ: فَمِنْ ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ:

بِلاَلُ خَيرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ[5]

---

(١) كابن الحاجب في الكافية ص: ١٨٥، وفي الأصل كتبت: « التفاضيل » .

(٢) في الأصل: « كلاً » .

(٣) كابن معطٍ في الفصول الخمسون: ٢٢٠، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/٥٠ .

(٤) سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني اللغوي النحوي البصري المقرئ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وغيرهم، وعنه أخذ جمع من اللغويين والمحدثين، توفي سنة ٢٥٠ وقيل: ٢٥٥ هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين ١٠٢، وطبقات النحويين واللغويين ٩٤، وطبقات القراء ٢١٩/١.
وقد نقل أبو حيان قولَ السجستاني هذا في البحر المحيط ١٨٠/٨ .

(٥) نسب ابن جني في المحتسب ٢٢٩/٢ إلى رؤبة، ولم أجده في ديوانه المطبوع، ولرؤبة بيت في ديوانه: ٦٢ يصلح شاهداً على ذلك، وهو قوله يمدح القاسم بن القاسم بن محمد بن القاسم الثقفي:
يا قاسمَ الخيراتِ وابنَ الأخيرِ
والبيت الشاهد في: شرح التسهيل ٥٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٩٤/٣، والمساعد ١٦٧/٢، والهمع ٤٥/٦ .

وقَرأَ أبو قُلابَةَ[1]: / ﴿ بَلْ هُوَ الكَذَّابُ الأَشَرُّ * فَسَيَعْلَمُونَ غَداً مَنْ الكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾[2] فجَاءَ به في الموضِعَين على الأصل. [٩٦/أ]

وأما ما عَدَا خَيراً وشَراً فلا تُحْذَفُ منه الهمزَةُ إلا شَاذاً، قالَ الشَّاعرُ:

وَزَادَني كَلَفاً في الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا[3]

التقديرُ: وأَحَبُّ شيءٍ، فَحَذَفَ الهمزةَ ضَرُورةً، ولا يُستَعمَلُ «شَرٌّ» و«خَيرٌ» إلا مُفردَين، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ:

أَلاَ نَعَبَ النَّاعِي بِخَيْرَي بَنِي أَسَدْ بِعَمْرِو بنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ[4]

فليس تثنيةَ خَير الذي يُرَادُ به أفعلَ التفضيلَ، وإنما هو تثنيةُ خَيِّرٍ المشدَّدِ، ثمّ خفّفَ.

وقد يجيءُ «خَير» لغيرِ المفاضَلَةِ تقُولُ: في زَيدٍ خَيرٌ، أي: خَصلَةٌ جميلَةٌ.

المسألة الثانية: في شروط أفعل التفضيل:

وشُروطُهُ شُروطُ فِعلِ التَّعجُّبِ، فما جازَ منه بناءُ فِعْلِ التَّعجُّبِ، جازَ منه بِنَاءُ

---

(١) محمد بن أحمد بن أبي دارة أبو قلابة الجرمي، مقرئ معروف. أخباره في غاية النهاية ٦٢/١.

(٢) سورة القمر: الآيتان: ٢٥-٢٦، وتنظر القراءة في مختصر الشواذ ١٤٧، والمحتسب ٢٩٩/٢، والبحر المحيط ١٨٠/٨ .

(٣) من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٥، وينسب إلى مجنون ليلى، وهو في ديوانه ١٥٨، والشاهد في: شرح التسهيل ٥٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٠/٣، ومنهج السالك ٤٠٨/٢، والمساعد ١٦٧/٢، والتصريح ١٠١/٢، والهمع ٤٥/٦ . وقد سبق الاستشهاد به في باب حبذا صفحة: ٩٥ .

(٤) من الطويل، وهو لسبرة بن عمرو الأسدي، وقيل: لهند بنت معبد بن نضلة، في رثاء عمرو ابن مسعود وخالد بن نضلة الأسديَّين، وكان النعمان قد قتلهما. انظر تفاصيل أخبارهما مع النعمان في أسماء المغتالين ١٣٣/٢ (نوادر المخطوطات)، والأغاني ٩/٢٢، وفيه: (ألا بَكَرَ) . وانظر الشاهد في: مجاز القرآن ٣١٦/٢، والبيان والتبيين ١٨٠/١، وإصلاح المنطق: ٤٩، وتهذيبه: ١٣٩، وجمهرة اللغة ٦٥٧/٢، وكنز الحفاظ ٢٧٠/١، والخزانة ٢٦٩/١١، وبعد البيت:

فما كان بغياً بالجواب فإنه أبو معقِلٍ لا حَجْرَ عنه ولا صَدَدْ
أثاروا بصحراءِ الشويَّةِ قبرَه وما كنتُ أخشى أن تَنَاءَى به البلد

أفعلِ التّفضيلِ، وما امتنَعَ امتنَعَ، وما كان هنَـاكَ شَـاذاً كـان هنـا شَـاذاً، فالبَابَـان حكمُهُمَا واحدٌ في الغالِبِ، وما ذاكَ إلا لكونِهِمَا يرجعَان إلى معنًى واحـدٍ، وإنما قُلنَا: «في الغالِبِ» ؛ لأنَّ مِن الأفعالِ ما يمتنِعُ منـه بنَـاءُ فعـلِ التَّعجُّـبِ، ويجـوزُ منـه أفعَلُ التّفضيلِ، قالُوا: زَيدٌ أَنْوَمُ مِن عَمْرٍو، ولم يقولُوا: مَا أَنْوَمَهُ .

٥ وقد تَقَدَّمَتْ أحكامُ فعلِ التَّعجُّبِ، ولا بُدَّ هنا مِن زِيادَةِ بَيَانٍ فنقولُ:

قالَ ابنُ مالِكٍ[١]: أفعلُ التفضيل يُبنَى مِن كلِّ فِعـلٍ، ثُلاثـيٍّ، مُتصَـرِّفٍ، تَـامٍّ، قَابلٍ معناهُ للتفاضُلِ، غيرِ مبنيٍّ للمفعُولِ، ولا مُنْتَفٍ، ولا مدلُولٍ على فاعلِهِ بأفعَلَ .

فهذه ثمانيةُ شُروطٍ قد تقدَّمَ بيَانُهَا في فِعْـلِ التَّعجُّـبِ،ولْنُثْبِتْهَـا هنا بـالنَّظرِ إلى أَفعَلِ التّفضيل.

١٠ **فأمَّا كـونُهُ مَبْنِياً مِن الفِعلِ**،فاحترازٌ مِن بنَائِهِ مِن الاسمِ الذي ليسَ بصِفَةٍ، أو مِنَ الصِّفَةِ التي لا فِعْلَ لها، فلا يُقَالُ مِن الحمَـارِ: / زَيـدٌ أَحمَـرُ مِـن عَمْـرٍو، علـى [٩٦/ب] معنَى البَلاَدَةِ، ولا يُبنَى مِن «غـير» و «سِـوَى» وإن كانَـا صِفتَـين؛ لأنَّهمَـا لا فِعْـلَ لهما، فإنْ جَاءَ شَيءٌ مِن ذلك حُفِظَ ولا يُقَاسُ عليه، فمِنْ ذلك قولُهُم: «هَذَا البَعِـيرُ أَحْنَكُ الإِبلِ[٢]»، أي: أَحْنَكُ منها، والمعنى على أنَّهُ أكثَرُ أَكْـلاً منهـا، فـ«أَحْنَـكُ» ١٥ مَبنِيٌّ مِن الحنَكِ الذي هو تحتَ الذّقَنِ، لا مِن فِعْلٍ؛ لأنَّهُ لا يُقَالُ: حَنَكَ بمعنَى أَكَلَ، وأصلُ الكلامِ: هذا البعيرُ آكَلُ مِنَ الإِبلِ، إلا أنَّهُ لما كانَ الحنَكُ يَتحَرَّكُ عندَ الأَكلِ اشتُقَّ منه أَفْعَلُ فَقِيلَ: أَحْنَكُ، ويُحتَمَلُ أن يكونَ «أَحْنَكُ الإِبلِ» مَبْنياً[٣] مِنَ الفِعْـلِ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٢١/٢ . وينظر: شرح التسهيل ٥٠/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٠/٤، وشرحه للسيرافي (الجزء المطبوع بعنوان السيرافي النحوي) ص: ٢٦٥، والمحكم ٣٢/٣، وشرح التسهيل ٥١/٣.

(٣) في الأصل: « مبنيٌّ » .

وهو قولُهُم: احتَنَكَ الجَرَادُ مَا عَلَى الأرْضِ، أي: أَكَلَهُ[١]، فَلا يكونُ «أَحْنَكُ الإبلِ» شَاذّاً مِن هذهِ الجهَةِ، إلا أنَّهُ يَصيرُ شَاذاً مِن وَجْهٍ آخَرَ، وهو كونُهُ مَبنِياً مِن غيرِ الثُّلاثيِّ على مَنْ يَقُولُ به[٢].

قالُوا: ومما جَاءَ مَبنِياً مِن الاسم قولُهُم: «هُوَ أَقْمَنُ بِهِ[٣]»، أي: أَحَقُّ، فهو مَبنيٌّ مِن قَمِنٌ، أي: حَقِيقٌ.

٥ وقالُوا: «هو أَلَصُّ مِن شِظَاظٍ[٤]»، فهو مَبنيٌّ [من][٥] اللِّصِّ. وشِظَاظٌ: بكَسْرِ الشِّين: رَجُلٌ مِن بَني ضَبَّةَ.

ويُقَالُ: زَيدٌ أَوَّلُ القَومِ وآخِرُهُم. وقالُوا: «هوَ آبَلُ النَّاسِ»[٦]، أي: أَرْعَاهُمْ للإبلِ، فهوَ مَبنيٌّ مِن الاسمِ، ومِن أَمْثَالِهِم: «آبَلُ مِنْ حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ[٧]» وحُنَيْفٌ: بتصغيرِ أَحْنَفَ علَى التَّرخِيمِ؛ وهو رَجُلٌ مِن بَني تَيْمِ اللَّاتِ[٨]، والحَنَاتِمُ: في الأصْلِ ١٠ السَّحَابُ[٩]، قيلَ: ويُمْكِنُ أن يكونَ مِن (أَبِلَ) بكَسْرِ الباء (يَأْبَلُ)، والمصدَرُ: أَبَالَة بفَتْحِ الهمزةِ إذا كانَ مَاهِراً بمَصلَحَةِ الإبلِ، فلا يكونُ شَاذاً.

---

(١) انظر المحكم ٣/٣٢ .

(٢) وهو منقول عن الأخفش والمبرد. انظر: شرح الكافية ٢/٢١٤ .

(٣) انظر المحكم ٦/٢٨٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٤، والمساعد ٢/١٦٦ .

(٤) انظر الأمثال لأبي عُبيد ٣٦٦، والدرة الفاخرة ٢/٣٦٩، ومجمع الأمثال ٣/٢٣٠، والمستقصى ١/٣٢٨ . وشِظَاظٌ: رجلٌ من بني ضَبَّةَ، كان لصاً مغيراً ـ أخذوه في الإسلام فصلبوه ـ فصار مثلاً. اللسان (شظظ) .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) انظر الكتاب ٤/١٠٠، وشرح للسيرافي (الجزء المطبوع بعنوان السيرافي النحوي) ص: ٢٦٥، والتاج (أبل) .

(٧) جمهرة الأمثال ١/٢٠٠، ومجمع الأمثال ١/١٤٨، والمستقصى ١/١، وثمار القلوب: ١٠٧ .

(٨) وهو أحدُ بني حَنْتَم بن عدي بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة . التاج (أبل) .

(٩) قيل: هو السحاب الأسود، الواحدة: حنتمة. اللسان (حنتم) .

ومِن أمثِلَةِ غيرِ سيبويهِ: هَذَا التَّمْرُ أَصْقَرُ[1] مِن غَيرِهِ[2]؛ أي: أكْثَرُ دِبْساً. فـ«أَصْقَرُ» مَبنيٌّ مِن الصَّقْرِ وهوَ الدِّبْسِ[3]، وهو بالصَّادِ والقَافِ، / وقالوا: «هَذَا مَكَانٌ أَشْجَرُ مِن غيرِهِ»، أي: أكْثَرُ شَجَراً[4]، فـ«أَشْجَرُ» مَبنيٌّ مِن الشَّجَر. [٩٧/أ]

قِيلَ: ويُمكِنُ أن يكونَ «أَصْقَرُ» مَبنِياً مِن الفِعْلِ وهو: صَقِرَ الرُّطَبُ، بكَسْرِ القَافِ إذا كانَ ذَا صَقَرٍ، فلا يكونُ شَاذّاً، ويُمكِنُ أن يكونَ «أَشْجَرُ» مِن قولِهِم: أَشْجَرَ المَكَانُ، إذا صَارَ ذَا شَجَرٍ، فيكونُ غَيرَ شَاذٍّ، مِن كونِهِ بُنِيَ مِن الفِعْلِ، إلا أنَّهُ يَصيرُ شَاذاً مِن كونِهِ بُنِيَ مِن غَيرِ الثُّلاثيِّ، وقالُوا: زَيدٌ أَسْوَى مِن فُلاَنٍ، مِن سِوَى، وسِوَى لا فِعْلَ له[5].

وأمَّا كونُ الفِعلِ ثُلاثياً فاحترازٌ مِن كونِهِ أَزْيَدَ مِنَ الثُّلاثـيِّ فإنَّـهُ لا يُبنَـى منـهُ أَفْعَلُ التَّفضيلُ، وإنما لم يُبْنَ منه لأنَّه يُؤَدِّي إلى هَدْمِ البِنْيَةِ، وحُصُولِ اللَّبْسِ، ألاَ تَرَى أنَّكَ لو بَنَيتَهُ مِن «استخرَجَ»[6] لقُلْتَ منهُ: زَيدٌ أَخْرَجُ مِـن عَمْـرٍو، فـانهَدَمَت البِنْيَـةُ بحذفِ الألِـفِ والسِّينِ والتَّـاءِ، وحَصَـلَ اللَّبْـسُ لكَونِـهِ لا يُعلَـمُ هَـل المعنَـى كَثـيرُ الخُرُوجِ، وهو غيرُ مُرَادٍ، أو كثيرُ الاستخرَاجِ وهو المرَادُ، فيَلْتَبِسُ المعنَى المرَادُ بغيرِهِ.

---

(١) في شرح التسهيل (المطبوع) ٥١/٣ كتبت (أصغر) وتكررت عدة مرات، وهو خطأ.

(٢) من كلام أهل المدينة، حكاه أبو حاتم في كتاب النخل: ٨٢، وانظر: المحكم ١٢٥/٦.

(٣) في التاج (صقر): «الصقْرُ: الدبس عند أهل المدينة، وخصَّ بعضُهم من أهل المدينة به دبسَ التمر».

(٤) انظر اللسان (شجر) عن أبي حنيفة، قال: ولا أعرف له فعلاً. وفي الأصل: «سجوداً» وهو خطأ.

(٥) هكذا في الأصل، والذي وقفت عليه: «هو أسوى من هذا أي: أشد استواءً، فهو من استوى»، وفي اللسان (سوا): «وهذا المكان أسوى هذه الأمكنة، أي: أشدها استواء، حكاه أبو حنيفة». وانظر منهج السالك: ٤٠٧، والتذييل والتكميل ١٩٤/٣.

(٦) في الأصل: (استخراج).

وكذلكَ لو بَنيتَ من «أعْطَيْتُ» فقُلْتَ: زَيدٌ أَعْطَى مِن عَمْرٍو، لَتَهَدَّمَت البِنْيَةُ،ووَقَعَ اللَّبْسُ فلا يُعلَمُ هل المعنَى مِن أَعْطَى إذا وَهَبَ،أو مِن عَطَا إذا تَناوَلَ.

وكذلك لو بَنَيْتَ مِن «دَحْرَجَ» فإمَّا أنْ تقولَ: زَيدٌ أَحرَجُ مِن عَمْرٍو بحذفِ الدَّالِ، أو زَيدٌ أَدْحَرُ مِن عَمْرٍو بحذفِ الجيم. ففي الأوَّلِ هَدْمُ البِنْيَةِ والتِبَاسُ كَثْرَةِ الدَّحْرَجَةِ بكَثْرَةِ الحَرَجِ، وفي الثَّاني هدْمُ البِنْيَةِ والتِبَاسُ كَثْرَةِ الدَّحْرَجَةِ بكَثْرَةِ الدُّحُورِ وهوَ الإبْعَادُ.

وأمَّا بنَاءُ أَفعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الذي على وَزْنِ (أَفْعَلَ) ففيهِ مِن الخلافِ مَا في بِنَاءِ فِعْلِ التَّعجُّبِ منهُ، فَمَن قَالَ هنَاكَ: لا يَجُوزُ إلاَّ شَاذاً[1]، قَالَ هَنَا كَذلِكَ، ومَنْ قَالَ هُنَاكَ / بجوازِهِ[2]، قَالَهُ هُنَا، ومَنْ فَرَّقَ هُنَاكَ ــ بينَ أنْ تكونَ الهمْزَةُ في [٩٧/ب] أَفْعَلَ للنَّقْلِ نحو: «أَعْطَى» فلا يجوزُ، أو لغَيرِ النَّقْلِ نحو: «أَغْفَى» بالغَين المعجمَةِ فَيَجُوزُ - [فرَّقَ هنا[3]][4].

---

(١) وهو الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي. انظر المقتضب ٤/١٨٠-١٨٢، والأصول ١/١٠٢، وشرح الكافية ٢/٢١٤، والتذييل والتكميل ٣/١٩١، والمساعد ٢/١٦٤ . وقد نسبَ ابنُ القواس في شرح ألفية ابن معطٍ ٢/١٠٠٢ إلى المبرد رأياً مناقضاً للمشهور عنه، حيث قال: «والمبرد يجيز بناء أفعل من كل فعلٍ ثلاثي مزيد فيه مطلقاً» والمشهور عنه منع بناء أفعل التفضيل من (أفْعَلَ).

(٢) وهو قول سيبويه والمحققين من أصحابه، وصححه ابنُ هشام الخَضراوي والصفار، وعليه ابنُ مالك. انظر الكتاب ١/٧٣، وشرح التسهيل ٣/٤٦، والتذييل والتكميل ٣/١٩١، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ٢/١٦٤ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) هذا التفصيل لابن عصفور نصَّ عليه في المقرب ٧٨، ولم ينسبه إلى سيبويه كما أشارت بعض المصادر، وعلّق ابنُ مالك على ذلك بقوله: «وهو تحكُّمٌ بلا دليل» ، أما في شرح الجمل فيبدو أن ابن عصفور رجع عن هذا التفصيل، حيث حكم بعدم جواز التعجب منه، فوافق بذلك رأي المبرد والمازني ومن معهما. انظر: شرح الجمل ١/٥٨٠، وشرح التسهيل ٣/٤٧، والتذييل والتكميل ٣/١٩٢، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ٢/١٦٤ .

فمِمَّا سُمِعَ مِن بِنَاءِ أَفْعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الزَّائِدِ قولُهُم: «هوَ أَفْلَسُ مِن ابنِ المُذَلَّقِ[1]» هوَ مِنْ «أَفْلَسَ الرَّجُلُ» إذا صَارَتْ دَرَاهِمُهُ فُلُوساً، أو لم يَبْقَ له فِلْسٌ. وابنُ المُذَلَّقِ: بالذَّالِ المعجَمَةِ رَجُلٌ ضُرِبَ به المَثَلُ بالفقْرِ[2].

ومنهُ: زَيدٌ أَعْطَى مِن عَمْرٍو للدَّرَاهِمِ، وأَوْلى مِن عَمْرٍو بالمعرُوفِ، وهُمَا مِن أَعْطَى وأَولى، ومنه: زَيدٌ أَكْرَمُ لي مِن عَمْرٍو، مِن أَكْرَمَ. ومنه: هَذَا المكَانُ أَقْفَرُ مِن ذلكَ، وهوَ مِن أَقْفَرَ المكَانُ إذَا خَلاَ.

ومنهُ في الحديثِ: «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ[3]» وهوَ مِن أَضَاعَ الرَّجُلُ الشَّيءَ، وجَاءَ في الحديثِ: «جَوفُ اللَّيلِ أَجْوَبُ دَعْوَةً[4]» وهوَ مِن استَجَابَ، وقالوا: هَذَا أَغَمُّ مِن عَمْرٍو، أي: أَشَدُّ كُرْبَةً، وهوَ مِن اغْتَمَّ، ومنهُ قولُهُم: هوَ أَخْصَرُ مِن كَذَا، وهوَ مِن اختَصَرَ.

وأمَّا كونُهُ متصرِّفاً فاحترازٌ مِنَ الفِعلِ الذي لا يَتصَرَّفُ؛ لأنه إذا كانَ لا يُبْنَى منهُ اسمُ فَاعِلٍ ولا اسمُ مفعُولٍ، فكيفَ يُبْنَى منهُ أَفعَلُ التَّفضيلِ؟

وقالُوا على جِهَةِ الشُّذُوذِ: زَيدٌ أَعْسَى مِنْ عَمْرٍو[5]، أي: أَحَقُّ، فَبَنَوْهُ مِنْ عَسَى.

---

(١) انظر جمهرة الأمثال ١٠٧/٢، ومجمع الأمثال ٤٦١/٢، والمستقصى ٢٧٥/١.

(٢) وهو رجل من عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، كان لا يجد في أكثر أوقاته في بيته قوت ليلة واحدة، وكذلك كان أبوه المذلّق، وفيه يقول الشاعر:

فَإِنَّكَ إذْ تَرجُو تميماً وَنَفعَهَا ... كَرَاجِي النَّدَى والعُرفِ عِندَ المذَلَّقِ

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب وقوت الصلاة) ٦/١ برقم: (٦)، وهو من قول سيدنا عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، من كتابه إلى عماله، وأوله: «إنَّ أهمَّ أموركم عندي الصلاةُ، فمَن حَفِظَها وحافظ عليها، حَفِظَ دينَه، ومَن ضَيَّعَها فهو لما سواها أضيعُ ...». وانظر شرح الموطأ للزرقاني ٢١/١، والمحرر الوجيز ٢٤٨/٩.

(٤) في النهاية في غريب الحديث ٣١١/١ «أن رجلاً قال: يا رسول الله: أيُّ الليل أجوب دعوةً؟ قال: جوف الليل».

(٥) انظر شرح التسهيل ٤٨/٣.

وأمَّا كونُ الفِعلِ تامّاً فاحترازٌ مِنْ كَانَ وَأَخَواتِهَا، فإنَّهُ لا يُبْنَى منها أَفْعَلُ التَّفضيلِ على المشهُورِ قياساً على فِعْلِ التَّعَجُّبِ، ومَنْ أَجَازَهُ هنَاكَ، أَجَازَهُ هنَا[1]، فكمَا يُقَالُ: مَا أَكْوَنَ عبدَا لله قائِماً، يُقَالُ: زَيدٌ أَكْوَنُ مِنْ عبدِا لله قائماً.

وأمَّا كَونُ الفعلِ يُشْتَرَطُ فيه القابليَّةُ لمعَنى التَّفَاضُلِ،فاحترازٌ مِن الأفعالِ التي لا تَقْبَلُ / الزِّيَادَةَ كَمَاتَ وفَنِيَ، فلا يُقَالُ: زَيدٌ أَمْوَتُ مِن عَمْرٍو، مِنَ الموتِ ضِدِّ [٩٨/أ] الحَيَاة، وأمَّا مِن مَوْتِ القَلْبِ فيَجُوزُ؛ لأنه يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ.

وأمَّا كَونُ الفِعْلِ غيرَ مَبْنيٍّ للمفعُولِ، فاحترازٌ مِمَّا بُنِيَ للمفعُولِ، فإنه لا يُبْنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيلِ[2]، فلا يُقَالُ في المضرُوبَين: هَذا أَضْرَبُ مِنْ هذا، ويُقَالُ في الضَّارِبَين، وعَلَّلُوا ذلكَ[3]: بأنَّ الفعْلَ إنَّمَا هو مَنسُوبٌ للفَاعِلِ في التَّكَسُّبِ، فيَقْبَلُ الزِّيَادَةَ، ويُحْسَبُ كالغَرِيزَةِ، والمفعُولُ لا تَكَسُّبَ له في إيقَاعِ الفِعلِ عليه، فلا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ، ولا يُحْسَبُ كالغَرِيزَةِ، وإنَّمَا الواقِعُ مِنَ المفعُولِ الاحتمَالُ والتَّمَوُّنُ، فيجُوزُ أن تَقُولَ: زَيدٌ أَحمَلُ للضَّرْبِ مِن عَمْرٍو؛ لأنَّ الاحتِمَالَ وَاقِعٌ منه.

وقيلَ: إنَّمَا يُبْنَى مِن الفِعْلِ المبنيِّ للفَاعِلِ لا غيرَ؛ لأنه لَو بُنِيَ مِن الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُولِ، لَوَقَعَ اللَّبسُ، فلا يُعْلَمُ أَمِنَ الفاعِلِ هوَ أَمْ مِنَ المفعُولِ.

وفَرَّقَ قَومٌ فَقَالُوا[4]: إنْ كانَ بِنَاءُ الفعلِ للمفعُولِ لازماً، ولم يُسْمَعْ فيه بِنَاءُ

---

(١) وممن أجازه الفراءُ وابنُ الأنباري. انظر الأصول ١٠٨/١، والتذييل والتكميل ١٨٩/٣ .

(٢) وقد أجازه ابنُ مالك رحمه الله إذا لم يلبس بفعل الفاعل، وقال: « لا يقتصر فيه على المسموع، بل يُحكم باطراده لعدم الضائر، وكثرة النظائر » .شرح التسهيل ٤٥/٣ .

(٣) انظر: شرح الجمل ٥٧٧/١، والتذييل والتكميل ١٩٠/٣، ومنهج السالك ٣٧٦-٣٧٧ .

(٤) قال ابن مالك: « فلو كانَ مِمَّا لازَمَ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أو غَلَبَ عليه، لم يُتوقَّفْ في جوازه لعدم اللبس، وكثرةِ النظائر » وذهب أيضاً إلى أن مثل هذا النوع لا يُقتصَرُ فيه على السماع، والذي عليه الجمهور الاقتصار على المسموع. شرح التسهيل ٤٥/٣، ٥٢ .

الفاعِلِ كَزُهِيَ زَيدٌ، وعُنِيَ بأمْرِي، جَازَ أنْ يُبْنَى منهُ أفْعَلُ التفضيلِ لرَفْعِ اللَّبْسِ، وإن كانَ بِنَاءُ الفِعْلِ للمفعُولِ غيرَ لازِمٍ كَضُرِبَ زَيدٌ، لم يُبنَ منه لِلَّبْسِ.

وقيلَ: إنْ كانَ المضَافُ إليه أفعَلُ التَّفضيلِ أو المجرورُ بِمِنْ قد عُلِمَ أنَّـهُ مفعُـولٌ واشتَهرَ ذلك، جَازَ أنْ يُبْنَى أفْعَلُ منه؛ لرَفْعِ اللَّبْسِ، فتقُولُ: عبدُ اللهِ بـنُ أُبَيٍّ أَلْعَـنُ مِمَّنْ لُعِنَ على لِسَانِ دَاوُدَ، ولا أَظْلَمُ مِن قَتِيـلِ كَرْبَـلاَء، ومَعلُـومٌ أنَّ مَـن لُعِـنَ علـى لِسَانِ دَاوُدَ مَلعُونٌ[1] لا لاَعِنٌ، والقَتِيلُ بكَرْبَلاَء مَقتُولٌ لا قَاتِلٌ[2].

والمسمُوعُ مِنَ المبنِيِّ للمفعُولِ والفِعلُ ثُلاثيٌّ: «أزْهَى مِن دِيْكٍ[3]»، و«أَشْغَلُ مِـن ذَاتِ النِّحْيَيْـن[4]»، وأَشْـهَرُ مِـن غَـيرِهِ، وأَعْـذَرُ، وأَلْـوَمُ، وأَعْـرَفُ، وأَنْكَـرُ، وأَخْوَفُ، وأَرْجَى، وأَهْيَبُ.

ومِنَ الزَّائِدِ علَى الثُّلاثيِّ: هَذَا أَخْصَرُ مِنْ هَذَا، مِن اختُصِرَ،/ وهُوَ أَصْوَبُ مِن [٩٨/ب] غَيرِهِ، مِن أُصِيبَ بمكرُوهٍ.

وقيلَ: إنَّمَا سَهَّلَ هذه الأشياءَ وإنْ كانت مِن المفعُولِ؛ لأنَّ المفعُولَ مَنسُـوبٌ

---

(١) في الأصل: « معلون » وهو خطأ .

(٢) الذي لُعن على لسان داود هم الذين كفروا من بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿لُعِنَ الذين كفـروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم﴾، وقتيـلُ كَرْبَـلاَء هـو الحسين بـن علي رَضِيَ اللهُ عَنهُ .

(٣) في كتب الأمثال « أزهى مـن غـراب » . انظر الأمثـال لأبي عُبيـد ٣٦٠، وجمهـرة الأمثـال ٥٠٧/١، ومجمع الأمثال ٩٥/٢ .

(٤) الأمثال لأبي عُبيد ٣٧٤، وجمهرة الأمثـال ٥٦٤/١، ومجمـع الأمثـال ١٨٤/٢، والمستقصى ١٩٦/١ . والنِّحيَان: تثنية نِحْي، وهو زقٌّ يُجعلُ فيه السمن، وذات النِّحيين: امرأة مـن بـني تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوَّاتُ بنُ جُبير الأنصاري يبتاع سمناً فساومها، فحلَّت نِحياً مملوءاً، فقال: امسـكيه حتـى أنظر غـيره، ثـم حـلَّ آخـر وقـال لهـا: أمسكيه، فلما شَغَلَ يديها ساورها حتى قضَى ما أراد وهربَ. انظر ثمار القلوب: ٢٩٣ .

إليه مَا فُعِلَ بِهِ، فالمضرُوبُ يُقَالُ له: ذُو ضَرْبٍ، والمشغُولُ يُقَالُ لـه: ذُو شُغْلٍ، والمزهُوُّ: ذُو زَهْوٍ، فكأَنَّ تلكَ الصِّفَاتِ واقِعَةٌ منه، فشُبِّهَ بالفاعِلِ .

وأمَّا قولُهُم: «هوَ أَكْسَى مِن بَصَلَةٍ[1]» فقيلَ: هو مِن هذا، فيكونُ مِن كُسِيَ المبنيِّ للمفعُولِ، وقيلَ: إنَّهُ مِن كَسِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، بفتحِ الكـافِ وكسرِ السـينِ، فيكونُ على الأصْلِ.

وأمَّا كونُ الفعلِ غيرَ منفيٍّ فاحترازٌ مِنَ الفعلِ المنفيِّ، فإنَّهُ لا يُبنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيلِ، كمَا لا يُتَعَجَّبُ منه؛ لأنَّ الحقيقـةَ المنفيَّـةَ كالغـائِبِ، فـلا يُحْكَـمُ عليهـا بزيادَةٍ ولا نُقْصَانٍ .

وأمَّا كونُ الفِعلِ لا يكونُ صفةُ الفاعِلِ منه على (أَفْعَلَ)، فاحترازٌ مما جاءَت الصِّفَةُ منه على أَفْعَل فَعْلاَء، فلا يُبْنَى مِن نحو: شَنِبَ، ودَعِجَ، ولَمِيَ، فإنه يُقَـالُ في صفَتِهِ: أَشْنَبُ وشَنْبَاءُ، وأَدْعَجُ ودَعْجَاءُ، وأَلْمَى ولَمْيَاءُ، وإنَّمـا امتَنَـعَ أنْ يُبنَـى مِـن هذه الأفعالِ أَفْعَلُ التَّفضيلِ؛ لأنَّ الصِّفَةَ منه على (أَفْعَل)، فلو بُنِي منه أَفعَلُ التَّفضيلِ لالتَبَسَ كُلُّ واحدٍ منهمـا بـالآخرِ. قالَـهُ ابنُ مَـالكٍ[2]، وللنحويـين تعلِيـلٌ خِـلاَفُ هذا[3]، وهذا أَقْرَبُ .

وقد جاءَ أَفْعَلُ التَّفضيلِ ممَّا الصِّفَةُ فيه علـى (أَفْعَـل) ، قـالُوا: زَيـدٌ أَحمَـقُ مِـن عَمْرٍو، وأَرْعَنُ، وأَعْوَجُ، وأَسْوَدُ[4] مِنْ حَنَكِ الغُرَابِ[5]. وقالَ الشَّاعرُ:

---

(١) انظر الأمثال لأبي عُبيـد: ٣٧٠، وجمهـرة الأمثـال ١٣٧/٢، ومجمـع الأمثـال ٧١/٣، والمستقصى ٢٩٥/١ .

(٢) شرح التسهيل ٤٥/٣ .

(٣) المرجع السابق

(٤) التفضيل في الألوان كالسـواد والبيـاض مسـألة خلافيـة بين البصريـين والكوفيـين، تنظـر في الإنصاف ١٤٨/١، والتبيين ٢٩٢، وشرح الجمل ٥٧٨/١، وائتلاف النصرة ١٢٠

(٥) من أمثال العرب، قالته أم الهيثم. وحَنَكُ الغُراب: منقارُه. انظر ثمار القلـوب ٤٦٠، والمحكـم ٣٢/٣، وشرح الجمل ٥٧٨/١ .

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ
[أَبْيَضُ][1]مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ[2]

وهذه أشياءُ تُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليها .

وأمَّا ما جاءَ في حديثِ الحَوضِ مِنْ أنَّ مَاءَهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ[3] ، فَخَرَّجَهُ ابنُ مالِكٍ[4] على وجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مِن بَاضَ الشَّيءُ الشَّيءَ؛ / إذا فَاقَهُ في البَيَاضِ، قالَ: [٩٩/أ] فالمعْنَى على هذَا: أنَّ غَلَبَةَ ذلكَ الماءِ لِغَيرِهِ مِنَ الأشيَاءِ المُبْيَضَّةِ، أكْثَرُ مِن غَلَبَةِ بعضِهَا بَعضاً، فـ«أَبْيَضُ» بهذا الاعتبارِ أَبْلَغُ مِن: أَشَدُّ بَيَاضاً .

الثاني: أنْ يكُونَ أَبْيَضُ على بَابِهِ، إلاَّ أنَّ «مِن» [لا][5] تتعلَّقُ بهِ، وإنَّما تتعلَّقُ بمحذوفٍ دَلَّ عليه «أَبْيَضُ»، أي: مَاؤُهُ أَبْيَضُ أَخْلَصُ منَ اللَّبَن .

قُلْتُ: والتَّأويلُ الأوَّلُ بَعيدٌ عن اللَّفظ، لا يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ به مَعَ كَثْرَةِ مَا جَاءِ مِن ذلك .

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) بيتان من الرجز منسوبان إلى رؤبة بن العجاج، وهما في ملحق ديوانه ١٧٦ . والشاهد في الأصول ١/١٠٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١١٥، ٣٣٧، والإنصاف ١/١٥٠، والتبيين ٢٩٣، وشرح المفصل ٦/٩٣، ٧/١٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٢٥، والدرع: القميص، و(أخت بني أباض) بفتح الهمزة بعدها موحدة، قال اللخمي في الفصول والجمل: ٥٢/ب: معروفةٌ بالبياض، وقال ابنُ السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٣٩: وبنو أباض قومٌ.. » وانظر الخزانة ٨/٢٣٠ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٨/١٤٩، في كتاب الرقائق، باب في الحوض، ورواه مسلم بلفظ « أشد بياضاً » ٦/٥٣٢، ٤/١٦٠، وكذا غيرُه، ولا شاهدَ في هذه الرواية .

(٤) شرح الكافية الشافية٢/١١٢٦ .

(٥) « لا » ساقطة من الأصل .

انتهت شُرُوطُ الفعل الذي يُبْنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيل، فإنْ أَرَدْتَ أَنْ تَبْنِيَهُ مِمَّا لم يَسْتوفِ الشُّرُوطَ، فَافْعَلْ ما تَقَدَّمَ في باب التَّعَجُّبِ، وهوأنْ تَبْنِيَهُ مِن فِعْلٍ آخَرَ قد استَوفَى الشُّروطَ على معنى مَا تُريدُهُ مِن شِدَّةٍ أو ضَعْفٍ أو كَثْرَةٍ أو قِلَّةٍ، وتأتي بمصدرِ ذلك الفِعلِ الذي لا يَجُوزُ أنْ يُبنَى منه أَفعَلُ التَّفضيلِ منصُوباً بأفعَلَ الذي بَنَيتَهُ مِن الفعلِ الذي استوفَى الشُّرُوطَ، فتَقُولُ مِن «استَخرَجَ»: زَيدٌ أَشَدُّ استِخْرَاجاً مِنْ عَمْرٍو، ومِن «دَحْرَجَ»: زَيدٌ أَشَدُّ دَحْرَجَةً مِن عَمْرٍو، وتقولُ: زَيدٌ أَضْعَفُ انطِلَاقاً مِن عَمْرٍو، وأَكْثَرُ اكتِسَاباً مِن خَالِدٍ.

المسألةُ الثالثة: في تجريدِ أفعلِ التفضيلِ عن معنى المفاضَلَةِ، وفي جوازِهِ على معنىً وامتناعِهِ على معنىً آخَرَ:

فالكلامُ على هذه المسألَةِ مِن وَجهَين:

الأول: في تجريدِهِ عَن معنَى المفاضَلَةِ، وقَد يُجرَّدُ عن ذلك، فلا تُقَدَّرُ معه «مِن»، فيأتي بمعنى اسمِ الفاعلِ أو بمعنى الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، فمثالُهُ بمعنى اسمِ الفاعِلِ قولُهُ تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ﴾[1] المعنى: عَالِمٌ بِكُم[2]، وليس المعنى: هو أعلَمُ بِكُم مِن غَيرِه[3]؛ لأنَّ عِلْمَ الله لايُشَارِكُهُ فيه أَحَدٌ. ومثالُهُ بمعنى الصِّفَةِ المشبَّهَةِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[4] / المعنى: هوَ هيِّنٌ عليه، [٩٩/ب] وليس المعنى: هوَ أَهْوَنُ عليه مِن غيرِهِ؛ لأنَّ قُدْرَةَ الله تعالى واحدةٌ بالنسبة إلى

---

(١) سورة النجم: من الآية: ٣٢ .

(٢) قال مكيُّ بنُ أبي طالب القيسي - رحمه الله -: « وفيه نظرٌ؛ لأن أفعل إنما يكون بمعنى فاعل إذا كان للمخبر عن نفسِهِ » . مشكل إعراب القرآن ٦٩٣/٢ .

(٣) قال مكيٌّ : « ويجوزُ أن يكونا على بابهما للتفضيل في العلم، أي: هو أعلمُ من كلِّ أحدٍ بهذين الصنفَين . » مشكل إعراب القرآن ٦٩٣/٢ .

(٤) سورة الروم: من الآية: ٢٧ .

المقدُورَاتِ لا تَفَاوُتَ فيها[1].

ثُمَّ إنَّ أَفْعَلَ إذا جُرِّدَ مِن معنَى المفاضَلَةِ له أحكامٌ:

الأَوَّلُ: هلْ ذَاكَ مَقِيسٌ أو سَمَاعٌ ؟ فقَالَ المبرِّدُ[2]: إنَّهُ مَقِيسٌ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ منه. وقَالَ ابنُ مَالِكٍ[3]: الأَصَحُّ قَصْرُهُ على السَّمَاعِ، فَمِنَ المسمُوعِ زِيَادَةً على مَا تَقَدَّمَ قولُهُ تَعَالى: ﴿ هَـٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[4] أي: طَاهِرَاتٌ، إذ ليسَ المعنَى: أَطْهَرُ مِن غَيرِهِنَّ، وقالَ تَعَالى: ﴿ لَا يَصْلَـٰهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴾[5] أي: الشَّقِيُّ، إذ ليس المعنَى: أَشْقَى مِن غَيرِهِ. وقالَ الشَّاعِرُ:

إنِّي[6] لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإنَّني ... قَسَماً إِلَيكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ[7]

أي: مَائِلٌ، ولا يُرِيدُ: أَمْيَلُ مِن غَيرِي. وقالَ الآخَرُ:

وَرِثْنَا الغِنَى وَالمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا[8]

أي: كابراً عن كابرٍ. وقال حسَّانٌ:

---

(١) انظر الكامل ٢/٨٧٦-٨٧٨ .

(٢) المقتضب ٣/٢٤٧ . وهو منقول عن أبي عُبيدة وبعض المتأخرين كالزمخشري. انظر منهج السالك ٢ ٤١٢-٤١٣، والمساعد ١٧٦، ١٧٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٦٠ ، وصحَّحَهُ الرضيُّ في شرح الكافية ٢/٢١٧ .

(٤) سورة هود: من الآية: ٧٨ .

(٥) سورة الليل: الآية: ١٥ .

(٦) في الأصل: « إنني » ولا يستقيم معه الوزن .

(٧) من الكامل، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ٢٠٩، وروايته: « أصبحْتُ أمنحكَ ... » ، يخاطب بيت عاتكة الذي ذكره في البيت الذي قبله ـ وهو مطلع القصيدة ـ :

يَا بَيتَ عَاتِكَةَ الذِي أَتَعَزَّلُ ... حَذَرَ العِدَى وَبِهِ الفُؤَادُ مُوَكَّلُ

والشَّاهد في : الزاهر ١/٣٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٨، ومنهج السالك ٢/٤١٢، والخزانة ٨/٢٤٣ .

(٨) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/١٩٨ .

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ فشَرُّكُمَا لخَيرِكُمَا الفِدَاءُ(١)

أي: فخَبيثُكُمَا لِطَيِّبِكُمَا. وقالَ النَّابِغَةُ:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي رِسَالَةً لَمُبْلِغُكَ الـوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ(٢)

أي: غَاشٌّ كاذِبٌ، إذْ لا يُرِيدُ: أَغَشُّ منِّي وَأَكْذَبُ منِّي. وقالَ الآخَرُ:

وَإِنْ مُدَّت الأَيدِي إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِـأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَـعُ(٣)النَّاسِ أَعْجَلُ(٤)

التَّقديرُ: لم أَكُنْ عَاجلاً، إذ ليسَ المعنَى على أنْ يَكُونَ أَعْجَلَ منهُم(٥)، فيَكُونُ قَدْ أَثْبَتَ لنَفْسِهِ عَجَلَةً، وإنَّما مُرَادُهُ نَفْيَ العَجَلَـةِ قَلِيلِهَـا وكَثِيرِهَـا، و(الأَجشَعُ) هنـا المُرَادُ به: الخفِيفُ العَقْلِ(٦). وقَالَ الآخَرُ:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَـائِمُهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ(٧)

---

(١) من الوافر، في ديوانـه: ١/١٧، وروايتـه: « ولسـتَ لـه بكـفءٍ ... » ، والشـاهد في التذيـل والتكميل ٣/١٩٨، وفي الأصل: (فخيركما لشركما) وهو خطأ .

(٢) من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٢، وفيه: « بلغتَ عني خيانة » ، والشاهد في التذيـل والتكميل ٣/١٩٨ .

(٣) في الأصل: « أسجع » في البيت والموضع الذي بعده .

(٤) من الطويـل، وهـو للشنفرى مـن لاميتـه المشـهورة. انظر: شـرح اللاميـة للزمخشـري ٥٣، وإعرابها للعكبري ٦٧، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٦٠، والتذيـل والتكميـل ٣/١٩٨، ومنهج السالك ٤١٢، وتخليص الشواهد ٢٨٥، ويرد البيت في بعض المصـادر شـاهداً على دخول الباء في خبر كان المنفية .

(٥) قال العكبريُّ في إعراب اللامية ٦٩: « والتقدير: أعجلُهُم، أو أعجلُ من غيره » .

(٦) لم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليـه مـن المعـاجم ، والجشع هـو: أشـد الحـرص على الأطل وغيره. اللسان (جشع) .

(٧) مـن الكـامل، وهـو للفرزدق في ديوانـه ٢/١٥٥، والشـاهد في المفصـل ٢٧٩، وشـرحه للخوارزمي ٣/١٢٩، وشرحه لابن يعيش ٦/٩٧، ٩٩، وشـرح التسـهيل ٣/٦٠، ومنهـج السالك ٤١٢، والخزانة ٨/٢٤٢ . وسَمَكَ: رَفَعَ .

أي: عَزِيزَةٌ طَوِيلَةٌ، لا أنَّهَا أَعَزُّ مِن غَيرِهَا وأَطْوَلُ مِن غَيرِهَا؛ لأنَّ غَرَضَـهُ / [١٠٠/أ] أَنْ يَثْبتَ العِزَّ والطُّولَ لِبَيتِهِ دونَ بَيتِ غَيرِهِ .

وهذا النَّوعُ كَثِيرٌ، ولهذا قَالَ المبرِّدُ بقِيَاسِهِ، ومَنْ أَبَى ذلكَ قَالَ: إنَّ الكَثِيرَ مِن هذَا السَّمَاعِ يَقْبَلُ التَّأويلَ[1].

٥ **الحكْمُ الثَّاني:** أنَّ أَفْعَلَ إذَا جُرِّدَ عن معْنَى المفَاضَلَةِ وصَارَ بمعْنَى فَاعِلٍ، فَلِلْعَرَبِ فيه لَحْظَان:

الأَوَّلُ: أنْ يَلْحظُوا أَصْلَهُ، فَيَلزَمُ أنْ يكُونَ مُفْرَداً مُذَكَّراً سَوَاءٌ كَانَ مَا قَبْلَهُ مُفْرَداً أو مُثَنىً أو مجمُوعاً، مُؤَنَّثاً أو مُذَكَّراً، فلا يُطَابِقُ لحظاً إلى أَصْلِهِ الذي هوَ أَفْعَلُ مِنْ، قَالَ الله تعَالَى: ﴿أَصْحَابُ الجَنَّةِ يومَئِذٍ خَيرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾[2]

١٠ وقال تعَالَى: ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بمَا يَقُولُونَ﴾[3] و﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بمَا يَصِفُونَ ﴾[4] فَأَفْرَدَ مَعَ تَقَدُّمِ الجَمْعِ، وهذَا هوَ الكَثِيرُ. قَالَ ابنُ مَالِكٍ[5]: « لأنَّ اللَّفْظَ المستَقِرَّ لهُ حُكْمٌ، إذا قُصِدَ به غيرُ مَعناه على سَبِيلِ النِّيَابَةِ لا يُغَيَّرُ حُكْمُهُ » .

الثاني: أنَ لا يَلْحَظُوا أَصْلَهُ الذي هوَ أَفْعَلُ التَّفضيلِ، فَيَلزَمُ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ في الإِفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّذكيرِ والتَّأنِيثِ، حَمْلاً عَلَى اسمِ الفَاعِلِ. قَالَ

١٥ الشَّاعِرُ:

إِذَا غَابَ عَنْكُم أَسْوَدُ العَينِ كُنْتُمُ ... كِـرَاماً وَأَنْتُمْ مَـا أَقَـامَ أَلَائِـمُ[6]

---

(١) انظر المساعد ١٧٩/٢ .

(٢) سورة الفرقان: الآية: ٢٤ .

(٣) سورة طه: من الآية: ١٠٤ .

(٤) سورة المؤمنون: من الآية: ٩٦ .

(٥) شرح التسهيل ٦١/٣ .

(٦) من الطويل، وينسب إلى الفرزدق، ولم أجده في طبعات ديوانه التي بين يدي. والشاهد في: جمهرة اللغة ٦٥٠/٢، وشرح التسهيل ٦١/٣، ومنهج السالك ٤١٢، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمغني ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٨/٦، والخزانة ٢٧٧/٨. وأسودُ العين: جبلٌ بنجد، يشرفُ على طريق البصرة إلى مكة. معجم ما استعجم ١٥١/١، ومعجم البلدان ١٩٣/١ .

فجَمَعَ [على] (١) ألائِم مُطَابَقَةً لـ«أنتم» ، وهوجمْعُ ألأَم بمعنى لَئِيم .

الحكْمُ الثَّالثُ: أنَّهُ إذا كانَ بمعنى فاعِلٍ، وكان مِن فِعْـلٍ مُتَعَـدٍّ، هـلْ يَنْصِـبُ المفعولَ به أَوْ لاَ ؟ فيه خِلافٌ:

الجُمهُورُ أنَّه لا يَنصِبُهُ(٢)، نَظَراً إلى أنَّ أصلَهُ «أَفْعَـل مِـنْ»، وهـو لا يَنصِـبُ المفعولَ به، وقالَ بعضُهُم: إنَّـهُ يَنصِبُـهُ(٣)، نَظَراً إلى أنَّـهُ الآنَ بمعنـى فـاعِلٍ، وفـاعِلٌ يَنصِبُ المفعولَ به، وجَعَلَ منه قولَـهُ تعَـالى: ﴿ إنَّ رَبَّـكَ هُـوَ أَعْلَـمُ مَـنْ يَضِـلُّ عَـنْ سَبِيْلِهِ﴾(٤) فـ«مَنْ» عندَه مفعولٌ به، أي: عالِمٌ الذي يَضِلُّ .

ولا دَليلَ في الآيةِ إذ يَحتَمِلُ أنْ يكُونَ «مَنْ» منصُوبـاً بفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ دَلَّ عليـه «أعْلَمُ» ، أي: يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ.

الوجْهُ الثَّـاني: فيما يجوزُ على وَجْهٍ ويمتَنِعُ / على آخَـرَ، وهـذا بـابٌ مُتَّسِـعٌ [١٠٠/ب] يُحتَاجُ فيه إلى نَظَرٍ وتأويلٍ وخُبْرِ كيفيَّـةِ ذلـكَ، فمِنـهُ أَنْ تَقُـولَ: زَيـدٌ أَسْـمَرُ مِـن عَمْرٍو، إنْ أرَدْتَ مِنِ اللَّونِ لم يَجُزْ، وإنْ أرَدْتَ مِنَ السَّمَرِ وهو حديثُ الليلِ جَازَ، يُقَالُ: سَمَرَ يَسْمُرُ، كخَرَجَ يخرُجُ، إذا تحدَّثَ ليلاً، وتقُـولُ: هـذه الدَّجاجَـةُ أَبْيَـضُ مِنْ هذه، فمِنَ اللَّونِ يمتَنِعُ، ومِنَ البَيْضِ [يجُوزُ](٥)، وتقُـولُ: هـذا أَسْـوَدُ مِـنْ هـذا،

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) نقل ابنُ مالك - رحمه الله - الإجماع في ذلك فقـال: «وأجمعـوا أنـه لا ينصـبُ المفعـولَ بـه» شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢، وتبعه الرضي في شرح الكافية ٢١٩/٢ .

(٣) وهو قول الكوفيين، وأجـازه ابنُ جني، وتبعـه محمـد بـن مسعود الغزنـي. انظر المحتسـب ٢٢٩/١، وشرح التسهيل ٦٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمسـاعد ١٨٦/٢-١٨٧، والهمع ١٠٩/٥ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١١٧ .

(٥) أي: من الفعل (باضَ يبيضُ) ، وكلمة (يجوز) ساقطة من الأصل،

فمِنَ اللَّون ممتنِعٌ، ومِنْ سَادَ قومَه يجوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَعْوَرُ مِنْ عَمْرٍو، فمِـنْ عَـوَرِ العَينِ لا يجُوزُ، ومِنْ عَارَهُ يعُورُهُ إذا ذَهَبَ به يجُوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أحْوَلُ مِنْ عَمْـرٍو، فمِنْ حَولَتْ عَينُهُ لا يجُوزُ، ومِنْ حَالَ عـن العَهْـدِ يجُـوزُ، وتَقُـولُ: زَيـدٌ أَصْفَـرُ مِـنْ عَمْرٍو، فمِنَ اللَّون لا يجُوزُ، ومِنَ الخُلُوِّ يجُوزُ، وتَقُولُ: هذا البِرْذَونُ أَحْمَرُ مِن هـذا، فمِنَ اللَّونِ لا يجُوزُ، ومن الدَّاءِ الذي يأخذُ [الدابَّةَ][1] مِنْ أَكْلِ الشَّعيرِ يجُوزُ، يُقَالُ: حَمِرَ البِرْذَونُ بالكَسْرِ؛ إذا أَكَلَ حتَّى يَحُمَّ، وتقُولُ: هذا السَّيرُ أَحْمَرُ مِنْ هذا، فمِنَ اللَّون لا يجُوزُ، ومِنْ إزَالةِ القِشْرِ يجُـوزُ، يُقَـالُ: حَمَـرْتُ السَّـيرَ والجِلْـدَ بـالفتح؛ إذا قَشَرْتَه[2]، وتَقُولُ: هذه الشَّاةُ أَحْمَرُ مِنْ هـذه، فمِـنَ اللَّـون لا يجُـوزُ، ومِـنَ السَّـلْخِ يجُوزُ، يُقَالُ: حَمَـرْتُ الشَّـاةَ بـالفتحِ؛ إذا سَلَخْتَهَا[3]، وتقُـولُ: زَيـدٌ أَعْـرَجُ[4] مِـن عَمْرٍو، فمِنْ عَرِجَتْ رِجْلُهُ بالكَسْرِ لا يجُوزُ، ومِـنْ عَـرَجَ فِي السُّـلَّم بـالفَتْحِ يجُـوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أعلَمُ مِنْ عَمْرٍو، فمِنَ العِلْمِ يجُوزُ، ومِن شَقِّ الشَّـفَةِ العُلْيَـا[5] لا يجُـوزُ، وتقولُ: زَيدٌ أَفْلَحُ مِن عَمْرٍو، فمِن الفِلاحَةِ وهو شَقُّ الأرض يجُوزُ، ومِن شَقِّ الشَّفَةِ السُّفْلَى[6] لا يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَقْطَعُ مِن عَمْرٍو، فمِـن قَطْعِ اليَـدِ لا يجُـوزُ، ومِـن قَطْعِ الرَّحِمِ يجُوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أَقْرَعُ مِن عَمْرٍو، فمِن سُقُوطِ الشَّعْرِ لا يجُوزُ، ومِن

---

(١) ساقطة من الأصل، وانظر الصحاح (حمر) .

(٢) تهذيب اللغة ٥/٥٨، وانظر اللسان (حمر) .

(٣) الصحاح (حمر) .

(٤) في الأصل: « أعوج » .

(٥) الصحاح (علم) .

(٦) الصحاح (فلح) .

القَبُولِ للمَشُورَة يجوز، / يقال: قَرِعَ الرَّجلُ بالكسر؛ إذا كان يَقْبَلُ المَشُـورَةَ(١)، [١٠١/أ]
وتقُولُ: زَيدٌ أَجْدَعُ مِن عَمْرٍو، فمِن قَطْعِ الأُذُنِ أو الأَنْـفِ أو اليَـدِ لا يجُـوزُ، ومِـن
الحَبْسِ يجُوزُ، يُقَالُ: جَدَعَ الرَّجلُ الرَّجلَ إذا حَبَسَهُ وسَجَنَهُ(٢)، وتَقُولُ: زَيدٌ أَعْمَـى
مِن عَمْرٍو، فمِنَ البَصَرِ لا يجُوزُ، ومِنَ البصيرةِ يجُوزُ.

٥ قد أوضَحْتُ لك كيف يُستنبَطُ هذا النَّوعُ، وهو كثيرٌ لمن يَتَتَبَّعُهُ، وكلُّ فِعْـلٍ
جاءَ على فَعَلَ وأَفْعَلَ ومعناهمَا مختَلِفٌ، يجُوزُ أنْ يُبْنَى أَفْعَلُ التَّفضيلِ مِـن فَعَـلَ، ولا
يجُوزُ مِن أَفْعَلَ(٣)، على ما فيه من الخلاَف، تَقُـولُ: زَيـدٌ أَهْـدَى مِـن عَمْـرٍو، فمِـن
هَدْيِ العَرُوسِ يجُوزُ(٤)، ومِن إِهْدَاءِ الشَّيءِ لا يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَنْشَدُ مِن عَمْـرٍو،
فمِن نُشْدَانِ الضَّالَّةِ يجُوزُ، ومِن إِنْشَادِ الشِّعْرِ لا يجُوزُ.

١٠ المسألة الرابعة(٥): في أقسام أفعل التفضيل:

وهو على ثَلاَثةِ أقسَامٍ: بالألِفِ واللام، وبالإضافـة، ومجـرَّدٍ منهمـا. ولْنَتَكَلَّـمْ
أوَّلاً على حقيقةِ هذا التَّقسيمِ، ثمَّ بعدَ ذلك نتكلَّمُ علـى كـلِّ قِسْـمٍ منهـا، فنَقُـولُ:
هذا التَّقسيمُ مَانِعٌ الجمْعَ ومَانِعٌ الخلُوَّ، أمَّا مَانِعٌ الجمْعَ فمعْنَاه: أنَّ أَفْعَـلَ التَّفضيـلِ لا
يجَتَمِعُ فيه الألِفُ واللامُ والإضافةُ ومِنْ، ولا اثنانِ منهما.

١٥ أمَّا امتناعُ الجَمْعِ بينَ الثلاثةِ فإنَّها إنما جِيءَ بأحدِهَا لِيُعلَمَ منـه المفضَّـلُ عليه،

---

(١) الصحاح (قرع).

(٢) ويقال بالذال أيضاً « جذع » الصحاح (حدع).

(٣) لأن البناء من الزائد على الثلاثي يؤدي إلى هدم البِنية وحصول اللبس، أما البناء مـن (أفعـل) ففيه خلافٌ، سبق تفصيله في صفحة: ٣٠٧.

(٤) في المحكم ٤/٢٧٠: « والهديُّ والهديةُ: العروسُ ... وهَدَى العروسَ إلى بعلهـا هِـداءً وأهداهـا واهتداها ».

(٥) في الأصل: « الثالثة » وهو خطأ.

فلو اجتمعَتْ لَلَزِمَ منه اجتماعُ ثلاثة أشياءَ لمعنًى واحدٍ، زيادةً على ما يأتي مِن التعليل في امتناعِ الجمْعِ بين اثنين منها.

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بين الألِفِ واللامِ والإضافةِ، فمَعلُومٌ مِن باب الإضافةِ أنَّه لا يُجْمَعُ بينَهما إلا في مِثْلِ: الحَسَنِ الوَجْهِ .

٥ وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بينَ الألِفِ واللام ومِن، فقيلَ: لأنَّ الألِفَ واللامَ تُشعِرُ باستغنائِهِ وكَمَالِهِ، ومِنْ تُشعِرُ باحتياجِهِ ونُقْصَانِهِ، فكان في اجتماعِهِمَا ضَرْبٌ مِنَ التَّناقُضِ، / وقيلَ[1]: إنَّ الألِفَ واللامَ تجعَلُهُ لمعْهُودٍ مُفَضَّلٍ على مَن عُهِدَ تفضيلُهُ [١٠١/ب] عليه، و«مِن» تجعلُهُ مفضَّلاً على مَن جُرَّ بِهَا دون غيرِه، فاجتماعُهُمَا يقتضِي أنَّه مُفَضَّلٌ باعتبارِ المعهُودِ لا باعتبارِ المعهُودِ، وهذا تَنَاقُضٌ .

١٠ وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بينَ الإضافةِ و«مِن» فلأنَّ الإضافَةَ تُعطِي الاتِّصَالَ، و«مِن» تُعْطِي الانفصَالَ، والشَّيءُ لا يكونُ منفَصِلاً متَّصلاً في وقتٍ واحدٍ[2].

وأمَّا مانِعُ الخُلُوِّ فمعنَاهُ أنَّ أفْعَلَ التَّفضيلِ يمتنِعُ أنْ يخْلُوَ مِن واحدٍ منها، إمَّا الألِفُ واللام أوالإضافةُ أو مِن؛ لأنه لو خَلاَ مِن واحدٍ منها، لم يُعلَم المفضَّلُ عليه، فقولُكَ: أَفْعَلُ التَّفضيلِ إمَّا بالألِفِ واللامِ، و[إمَّا بـ][3]الإضافةِ، وإمَّا بمِن، فهو

١٥ كقَولِكَ: الجسْمُ إمَّا حَيَوَانٌ وإمَّا جَمَادٌ وإمَّا نَبَاتٌ، إذ معلُومٌ أنَّه لا يَجْتَمِعُ في الجسمِ أنَّ يكونُ حَيَواناً ونباتاً وجَمَاداً، ولا يخْلُو عن واحدٍ منها، إذ لا تَخْرُجُ الأجسامُ عن واحدٍ مِن هذه الثلاثة.

إذا تقرَّرَ هذا فمهما جاء شيءٌ ظاهرُهُ جوَازُ اجتماعِ أحدِهَا معَ الآخَرِ، أو

---

(١) انظر الخصائص ٣/٢٣٣-٢٣٤، وشرح المفصل ٣/٦، ٦/١٠٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٥ .

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٥ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

جوازُ الخلوِّ منها فهو مُؤوَّلٌ، فمِمَّا ظاهرُهُ جَوازُ اجتماعِ الألِفِ واللامِ ومِن، قولُ الأعشى يخاطِبُ عَلْقَمَةَ بنَ عُلاَثَةَ[1]:

وَلَسْتَ بالأَكْثرِ مِنهُمْ حَصىً ... وَإنَّمَا العِــزةُ لِلْكَاثِرِ[2]

فظاهرُ قولِهِ: «الأكثَر منهُم» الجمعُ بين الألِفِ واللامِ ومِن[3]، وقد تأوَّلُوهُ فقيلَ[4]: الألفُ واللامُ زائدةٌ، و«مِن» على بابها، وقيلَ[5]: الألفُ واللامُ ليست زائدةً، و« مِن » ليست على بابها، فقيلَ: تتعلَّقُ بحالٍ من اسمِ ليس، التقديرُ: ولَسْتَ في حالِ كونِكَ مُستقِراً منهم، وفيه عَمَلُ « ليس » في الحال، وقيلَ[6]: هي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه « بالأكثَر » أي: ولَسْتَ بالأكثرِ أكثرَ منهم، و«مِن» على بابها على هــذا، وقيلَ[7] : تتعلَّقُ بـ« الأكثر » لا على أنَّ «مِن» هي التي للتفضيل، وإنما

---

(١) هو علقمة بن علاثةَ بن عوفٍ الكلابي العامري، سيدٌ من سادات قومه، أسلم ثمَّ ارتدَّ في أيام أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وفرَّ إلى الشام، ثم عاد إلى الإسلام، ولاَّه عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حوران، فنزلها إلى أن مات، وقعت بينه وبين عامر بن الطفيل منافرةٌ مشهورة. أخباره في: الأغاني ١٦/٢٨٣-٢٩٦، وسرح العيون ١٦٢-١٦٧، والإصابة ٢/٤٩٦، والخزانة ٨/٢٥٧-٢٦١ .

(٢) ديوان الأعشى ص: ١٩٣. والشاهد في النوادر ١٩٦، وتكملة الإيضاح ٣٠٧، وإيضاح شواهده ١/٥٢٥، والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/١٠٠، ١٠٣، وشرح التسهيل ٣/٥٨، وارتشاف الضرب ٣/٢٢١، والخزانة ٨/٢٥٠ .

(٣) وقد استدل الجاحظ بهذا البيت على جواز الجمع بينهما، وزعم أن في ذلك نقضاً لما أصله النحويون من امتناع الجمع بين الألف واللام ومِن في هذا الضرب من الصفات. انظر الخصائص ٣/٢٣٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٥٨ .

(٥) الخصائص ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/١٠٤ .

(٦) شرح التسهيل ٣/٥٨ .

(٧) المرجع السابق .

هي للبيان، والمفضَّلُ عليه معلومٌ / منَ العَهْدِ الذي في الألِفِ واللام، وبيانُ ذلك [١٠٢/أ]
أنَّكَ تقولُ لمخاطَبِكَ: زيدٌ أفضَلُ مِن عَمْرٍو، ثم تقولُ له بعد ذلك: زيدٌ الأفضَلُ
مِن تميمٍ، فـ«مِن» هنا للبيان؛ أي: إنَّ زيداً الذي هو أفضَلُ مِن عَمْرٍو هو من تميم .
ولكَ أنْ تجمعَ بينهما فتقولَ: زيدٌ أفضَلُ من عَمْرٍو مِن تميم .

٥ وقولُهُ: «حَصًى» معناه عدداً، وإنما عبَّرُوا بالحصى عن العدد؛ لأنَّ العرَبَ
كانت تَعُدُّ بالحصى لكونِهَا لا تَعلَمُ الحسَابَ، فإذا عَدَّتْ واحداً جَعَلَتْ حَصَاةً،
وإذا عَدَّتْ اثنين جَعَلَتْ حصاتَين، وكذلك الباقي .

وأما قولُ الشَّاعر:

أَعِكْرِمَ إِنْ كَانَتْ بِعَيْنَيكَ كَمْهَةٌ ... فَعِنْدِي لِعَيْنَيكَ الأَمَضُّ مِنَ الكُحْلِ[١]

١٠ فـ«مِن» فيه للبيانِ أيضاً لا الداخلةِ على المفضَّل عليه، التقديرُ: الأمضُّ الذي
هو الكُحلُ .

وأمَّا قولُ الآخَر:

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيرٍ ... وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَامِ[٢]

فليست «مِن» هنا التي تَدخُلُ على المفضَّل عليه، وإنما هي التي يَتعدى بها

---

(١) من الطويل، ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٩٧/٣ (مخطوط) إلى ابن الزَّبير الأسدي، ولم أجده في ديوان شعره المطبوع. وهو في منهج السالك: ٤٠٩. ورواه أبو حيان: «كُمْنَةٌ» بدل «كُمهَةٌ»، ولعله الأصح؛ لأن الكمنة وَرَمٌ في الأجفان وأُكالٌ تحمَرُّ له العين، يقالُ: كمنت عينه تكمَنُ كُمنَةً. الصحاح (كمن)، والكَمَهُ: أن يُولد الولدُ لا يُبصر شيئاً، يقال: كمِهَ يكمَهُ كمهاً. انظر خلق الإنسان لثابت اللغوي: ١١٨. والأمضُّ: المحرقُ، والكحلُ يمُضُّ العينَ؛ أي: يُحرقُهَا. الصحاح (مضض) .

(٢) من الخفيف، وهو للكميت بن زيد الأسدي، في هاشمياته بشرح أبي رياش القيسي ص: ٢٥، والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٩٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢١/٣، ومنهج السالك: ٤٠٩ .

الفعلُ الذي ُبني منه أفعلُ التفضيل وهو قَرُبَ وبَعُدَ، تقولُ: زيدٌ قـرُبَ مـنَ الخـير وبَعُدَ منَ الشرِّ .

فإذا بَنَيتَ أفعلَ التفضيل، فإن كان بالألف واللام أتيتَ بـ(مِـن) الـتي لتعـدِّي الفعل، و لم تأتِ بـ(مِن) التي للتفضيل، فتقول: زيدٌ الأقربُ من الخير، وإن لم يكـن بالألِفِ واللام فيجوزُ أن تجمعَ بين «مِن» التي للتعدية، وبـين «مِـن» الـتي للتفضيـل، فتقول: زيدٌ أقرَبُ مِن عَمْرٍو مِنَ الخير .

ومما ظاهرُهُ الجمعُ بين الإضافة ومِنْ قولُ سَعدِ القَرْقَرَة[1]:

نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الجِيَادِ فِي السَّدَفِ[2]

فقال: «أعلمُنا منا» فجَمَـعَ بـين الإضافـة و«مِـن»، وأوَّلـوه علـى أنـه لم يُعْتَـدّ بالإضافة إلى الضمير والتقدير: أعلَمُ منَّا[3]، والسَّدَف: بفتح السين والدال المهملتين

---

(١) شاعر جاهليٌّ ماجنٌ، من أهلِ هجَر، كان مضحكَ النعمان بن المنذر ملكِ الحيرة، وهو أخوه من الرضاعة، يُعدُّ في المستأكلين والمتطفلين، قيل له: ما رأيناك إلا وأنت تزيد شحماً، وتقطر دماً. قال: لأني آخذ ولا أعطي، وأخطئ ولا أُلام، فأنا طول الدهر مسرورٌ ضاحكٌ. أخباره في: ثمار القلوب ١٠٩، وشرح أبيات المغنى ٣٣٦/٦، وتاج العروس (سدف ـ قرقر) .

(٢) وينسب هـذا البيـت أيضـاً إلى قيـس بـن الخطيـم، وهـو في ملحـق ديوانـه ص: ٢٣٦. قـال البغدادي ـ رحمه الله ـ: « ولم أرَ هذا الشعر في ديوان قيس بـن الخطيـم، ولا يليـق أن يكـون له؛ لأنـه فـارس شـجاعٌ » . والشـاهد في: ضرائـر الشـعر: ٢٨٣، وشـرح التسـهيل ٥٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، ومنهج السالك ٤٠٩، والمغنى ٥٧٧، وشرح أبياتـه ٣٣٥/٦، والخزانة ٢١٩/٩ .
والوديُّ: النخلةُ الصغيرةُ تقلَعُ من جنب أمها، وتُغرَسُ في موضـعٍ آخـرَ، ويُقَـالُ لـه الجثيـث. ويروى (أعلمُ منا) ولا شاهد فيها، وعليها ينكسر وزن البيت .

(٣) وأوله أبو عليٍّ الفارسي فيما نقله البغدادي في الخزانة ٢١٩/٩ على أن « نا » مـن « أعلمنـا » تأكيد للضمير في « منا » ، ولقوة تناوله قدموه ليدلوا على شدة اتصاله » ا.هـ

/ الصُّبْحُ وإقبَالُـهُ[١]، وعلـى هـذا أنشـدَهُ الفـرَّاءُ[٢]. يقـول: إنـَّا نحن أعلَـمُ [١٠٢/ب]
بالفِلاَحةِ منَّا بالغارةِ في هذا الوقت .

ومما ظاهرُه الخلُوُّ من الألـف والـلام والإضافـة ومِـن قولُـهُ تعـالى ـ في قـراءة الحسن البصري[٣] ـ:﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَىٰ ﴾[٤] بضمِّ الحاء وسـكونِ السـين مـن غـير تنويـن، وكذلـك قـراءةُ ابنِ مسـعود: ﴿ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَـا حُسْنَىٰ ﴾[٥] فظاهرُه أنه تأنيثُ «أحسن» الذي للتفضيل، وجاء مـن غـير ألِـفٍ ولامٍ ولا مِـن ولا إضافـةٍ، فـالجوابُ: أنـه لـيس بتـأنيثِ «أحسَـن» وإنمـا هـو مصـدرٌ كـالرُّجعىٰ[٦]، وأمَّا قولُ أبي الغُولِ الطُّهَوِيِّ[٧]:

---

(١) هذا في لغة قيس، وفي لغة تميم هي بمعنى الظُّلْمَـة، فهـي مـن الأضـداد. انظـر الأضـداد لابـن الأنباري ص: ١١٤ .

(٢) لم أقف على هذا الإنشاد فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٣) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، من سادات التابعين، توفي سنة ١١٠ هـ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٨٣. وهي قراءة أُبيٍّ، ونسبها ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٨٥/١ إلى حمزة، والمشهور أن حمـزة قرأهـا مـع الكسـائي ﴿حَسَنًا﴾ بفتـح السـين والحـاء. السبعة ١٦٣ ، وانظر قراءة الحسن في الإتحاف: ٤٠١/١ .

(٥) سورة الشورى: من الآية: ٢٣. وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو، ولم أجد من نسـبها إلى ابن مسعود. وانظر القراءة في: الكشاف ٤٠٣/٣، والبحر المحيط ٥١٦/٧ .

(٦) قال ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٨٤/١: « قال البصريون: هـذا غلـطٌ؛ لأن الاسـم الذي على (فُعْلَى) لا يجوز إلا بالألف واللام مثل: الصغرى والكبرى » .

(٧) شاعرٌ إسلامي في الدولة المروانية، وهو من قوم من بني طُهية يقال لهم: بنوعبد شمس بن أبـي سُود، يكنى أبا البلاد، وسمي أبا الغول؛ لأنه فيما زعم رأى غولاً فقتلها، ولـه في ذلـك خـبر وشعر. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ: « وأما الطهوي فلم أقف على كونه إسلامياً أو جاهلياً»، وعلّق العلامة الميمني ـ رحمه الله ـ في حاشية اللآلي على هذا بقوله: « وهذا عجبٌ، فإنه هـو ناقلُ شعرٍ لـه في هجـو حمـاد » . انظـر أخبـاره في: المؤتلـف والمختلـف ص: ١٦٣، وشـرح الحماسة للتبريزي ١٤/١-١٥، واللآلي ٥٧٩/١-٥٨٠، والخزانة ٤٣٨/٦-٤٤٠ .
ونقل البغدادي أن ابن قتيبة نسب القصيدة التي منها الشاهد إلى أبي الغول النهشـلي (عِلبـاء بن حوشن)، والنهشلي هذا هو غير أبي الغول الطُّهوي .

وَلاَ يُجْزَوْنَ مِنْ حَسَنٍ بِسُوْءَى وَلاَ يُجْزَوْنَ مِـنْ غِـلَـظٍ بِلِينِ[1]

على رواية «بِسُوْءَى» على وَزْن فُعْلَى، فظاهرُهُ أنه تأنيثُ «أَسْوَأ» وجاء خالياً من الألِفِ واللام والإضافة ومِن، فالجوابُ: أنه أيضاً مصدرٌ لا صفةٌ. وأمَّا قـولُ العجَّاجِ[2]:

يَـومَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ[3]

وقولُ النَّهْشَلِيِّ[4]:

وَإِنْ دَعَوتِ إِلَى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَوماً سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا[5]

---

(١) البيت من الوافر، وهو في الحماسة ٦٢/١، وشرحها للمرزوقي ٤٠/١، وشرحها للتبريزي ١٦/١، والمفصل ٢٨١، وشرحه للخوارزمي ١٣٢/٣، وشرحه لابن يعيش ١٠٠/٦، والخزانة ٣١٤/٨ . ويروى: «بسَيْءٍ» ولا شاهد فيها .

(٢) أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة السعدي التميمي ، راجز مخضرم، أدرك الإسلام. وسمي بالعجاج لقوله:

حَتَّى يَعِجَّ عِندَهَا مَن عَجْعَجَا

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢، والشعر والشعراء ٥٩١/٢، والإصابة ٩١/٥، والخزانة ٨٩/١ .

(٣) في ديوانه ص: ٢٦٧، والشاهد في: معاني الأخفش ١٣٥/١، وتكملة الإيضاح ٣٠٥، وإيضاح شواهده ٥٢١/١، وشرح المفصل ١٠٠/٦، وشرح التسهيل ٦٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٣/٣، والخزانة ٢٩٦/٨، ٣١٦ .

(٤) هو بَشَامةُ بنُ حَزَنٍ النَّهْشَليُّ، من نهشل بن دارم. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ: «ولم أرَ له ترجمة، وليس له ذكر في ترجمة الأنساب، والظاهر أنه إسلاميٌّ» وانظر المؤتلف والمختلف ص: ٦٦، والمبهج ص: ٤٧.

(٥) من البسيط، والبيت من قصيدة نُسِبَت إلى النهشلي وإلى المرقش الأكبر، وهي في شعره ص: ٥٩٥ (ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية)، وإلى غيرهما، قال البغدادي: «وهذه الأبيات قد اختلف في قائلها، والصحيح أنها لبَشَامةَ بن حَزَنٍ النهشلي» الخزانة ٣١١/٨، ونقل التبريزي في شرح الحماسة ٥٥/١ عن ابن الأعرابي قولَه: إنَّ القصيدة للمرقش الأكبر.

فـ«دنيا» تأنيثُ أدنى، و«جُلَّى» تأنيثُ أَجَلّ، وإنما جاءتا مجرَّدتَين من الألِفِ واللام والإضافةِ [ومِن][1] لكونهما استُعْمِلاَ استعمالَ الأسماء، وتُنوسِيَت فيهما الصفةُ فكأنَّ «دنيا» اسمٌ لهذه الدار، و«جُلَّى» اسمٌ للحرب، جازَ فيهما الخلوُّ من الألِفِ واللام والإضافةِ ومِن، وقد قيلَ[2]: إنَّ «جُلَّى» مصدرٌ. وأمَّا قولُ ابنِ هانئٍ[3]:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[4]

فمنهم مَن خَطَّأَهُ[5] في الإتيان بـ«كُبرى» و«صُغرى» من غير ألِفٍ ولامٍ ولا إضافةٍ ولا مِن، / وإنما خُطِّئَ ولم يُؤَوَّل؛ لأنه ليس بعربيٍّ، ومنهم من أوَّلَهُ، [١٠٣/أ] فقيلَ[6]: جاز ذلك لكونهما من الصفات المستعمَلَةِ استعمالَ الأسماء؛ لكثرة ما يجريان على غيرِ موصوفٍ ظاهرٍ فيهما «كالأجرع» و«الأبطح»، فلذلك جاءا

والشاهد هو ثاني أبيات هذه القصيدة، ومطلعها:

إنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

والقصيدة في المفضليات ص: ٤٣٠، والحماسة ٧٧/١. وانظر الشاهد في: شرح المفصل ١٠١/٦، وشرح التسهيل ٦٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٣/٣، والمساعد ١٨٤/٢، والخزانة ٣٠١/٨. والسَّراة: بالفتح اسمٌ مفردٌ بمعنى الرئيس، وقيل: اسمُ جمع، وقيل: جمعُ سَرِيٍّ وهو الشريف. (الخزانة).

(١) ساقطٌ من الأصل.

(٢) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٦.

(٣) أبو نُوَاس، شاعر عباسيٌّ مطبوع، كان ماجناً، توفي سنة ١٩٨ هـ. أخباره في: الشعر والشعراء ٧٩٦/٢، وتاريخ بغداد ٤٣٦/٧، والخزانة ٣٤٧/١. وأبو نُوَاس لا يُستشهَدُ بشعره، وإنما أورد المؤلف رحمه الله هذا البيت هنا للوقوف على اختلاف العلماء في (صغرى) و(كبرى) خاليتين من الألف واللام والإضافة ومِن.

(٤) ديوانه ص: ٧٢. وانظر: المفصل ٢٨١، وشرحه ١٠٢/٦، وشرح الجمل ٤٨٧/١، ٢١٠/٢، وشرح التسهيل ٦١/٣، ومنهج السالك ٤١٢، والمغني ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٤/٦، والتصريح ١٠٢/٢، والخزانة ٣١٥/٨.

(٥) انظر: المفصل: ٢٨١، والمغني: ٤٩٧ - ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٤/٦.

(٦) شرح المفصل ١٠٣/٦، والخزانة ٣١٦/٨.

نكرتَين، وقيل(١): لم يُرَدْ بهما التفضيلُ بل معنى فاعِل، كأنه قال: كأنَّ صغيرةً وكبيرةً، وقيل(٢): هما مُضافان إلى «فَوَاقع» ومِن زائدةٌ في الواجب على مذهب الأخفش(٣) التقدير: كأنَّ صُغرى وكُبرى فَوَاقِعِهَا، والفَوَاقِعُ: جمعُ فاقِعَة، وهي النُّفَّاخاتُ التي تكون على وجه الماء. يَصِفُ خَمْراً وما عليها من الحَبَب، شَبَّهَ الحَبَبَ بالدُّرِّ واللُّؤلُؤِ، والخمْرَ تحتَهُ بأرضٍ من ذَهَبٍ. قيل(٤): وهو من أحسن تشبيهاته. قلتُ: كدَّرَ عليه صَفْوَ البيتِ لفظُ «الفَوَاقِع».

وقد تكلَّمْنَا على التقسيم، فلنتكلَّمْ على الأقسام فنقول:

أما القسم الأول: وهو المحلى بالألف واللام فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: أنَّ الألِفَ واللامَ فيه للعَهْدِ، وإنما كانت للعَهْدِ؛ لأنَّ المقصودَ من أفعلِ التفضيل الإعلامُ بزيادة الفَضلِ على غيره، وذلك معروفٌ مع «مِن» في قولك: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، ومع الإضافة في قولك: زيدٌ أفضلُ القوم، لأنَّ المفضَّلَ عليه مذكورٌ، وأمَّا مع الألِفِ واللام فليس في اللفظ ذِكْرُ المفضَّلِ عليه، فجعَلُوا الألِفَ واللامَ للعهد إحالَةً على رجُلٍ معهُودٍ بالفضل على شَخْصٍ معروف، فإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ الأفضلِ، فمعناه: مررْتُ بزيدٍ المعهودِ فضلُهُ على مَن يُعلَم.

---

(١) شرح المفصل ١٠٣/٦، وشرح التسهيل ٦١/٣، والمغني ٤٩٨.

(٢) قال ابنُ جني - رحمه الله تعالى - في الخاطريات ٦٦: «أراد صغرى فواقعها وكبرى فواقعها، فوكَّدَ الإضافة بمن، ألا ترى أن فُعلى أفعل لا تستعمل إلا نكرة. وهذا يدفع عنه قولَ من تعقبه في بيته هذا». وقد ردَّ ابنُ هشام - رحمه الله - هذا القول بقوله: «يردُّهُ أنَّ الصحيحَ أنَّ (من) لا تُقحمُ في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور» انظر المغني ٤٩٨، والخزانة ٣١٧/٨.

(٣) انظر معاني القرآن ١٠٥/١.

(٤) شرح المفصل ١٠٣/٦.

الوجه الثاني: أن يجريَ على ما قبلَه في الإفراد والتثنية / والجمع والتذكير [١٠٣/ب] والتأنيث، وسببُ ذلك أنه لما دخلَتْهُ الألفُ واللامُ، بَعُدَ عن الفعل، فلم يَجْرِ مَجْرَاه في كونه يَلزَمُ الإفرادَ على أي حال كانَ فاعلُهُ، فأُجْرِيَ مُجْرَى اسم الفاعل، تقولُ: زيدٌ الأفضلُ، كما تقولُ: زيدٌ الفاضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضَلُون أو الأفاضل، وهندٌ الفُضلَى، كما تقولُ: هندٌ الفاضلةُ، ٥ والهندان الفُضْلَيَان، والهنداتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَلُ .

القسم الثاني: المضاف :

ولا يخلو أفعلُ التفضيل أن يُضَافَ إلى نكرة أو إلى معرفة؛ فإن أُضيفَ إلى نكرة فلا تخلُو أن تكونَ جامِدَةً أو مشتقَّةً، فإن كانت جامدةً فلا تخلُو أن تكونَ من جنسِ الموصوفِ بأفعلِ التفضيل أو من غير جنسِهِ؛ فإن كانت من جنسِهِ فلا ١٠ تخلُو أن تكونَ غيرَ موصوفةٍ أو موصوفةً؛ فإن كانت غيرَ موصوفة لَزِمَ في أفعلِ التفضيل الإفرادُ والتذكيرُ، وفي النكرةِ المضافِ إليها أفعلُ المطابَقَةُ للموصوف بأفعلَ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وامتَنَعَ نَصبُهَا، فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ رَجُلٍ، والزيدان أفضَلُ رجُلَين، والزيدون أفضلُ رجال، وهندٌ أفضلُ امرأة، والهندان أفضلُ امرأتَين، والهنودُ أفضَلُ نساء، فتُفرِدُ «أفعلَ» ، وتُذكِّرُ على كلِّ حالٍ ١٥ بالحمْل على الفعل، وتُطابِقُ بين المضاف [إليه][1] والموصوف بـ«أفعل» ولا تنصِبُ كما مثَّلْنَا، فلا يجوزُ أن تقولَ: الزيدان أفضلُ رجلٍ؛ لعدم المطابقة في التثنية بين المضاف [إليه] والموصوف، ولا زيدٌ أفضلُ امرأة؛ لعدم المطابقة في التذكير بين المضاف [إليه] والموصوف، ولا زيدٌ أفضلُ رجلاً بالنصب؛ لأنَّ النصبَ / لا [١٠٤/أ]

---

(١) سقط من الأصل، ومثله في الموضعين التاليين .

يكونُ إلا إذا كان الاسمُ بعد أفعلِ التفضيلِ مِن غير جنسِ الموصوفِ على ما يأتي، ولا تقولُ: الزيدان أفضلا رجُلَين؛ لعدم الإفراد في أفعلَ، ولا هندٌ فُضلَى امرأةٍ؛ لعدم تذكير أفعل، فقس على ذلك.

والمعنى في الإفراد: أنه أفضلُ من كل رجُلٍ قِيسَ فضلُهُ بفضلِهِ، والمعنى في التثنية: أنهما أفضلُ من كل رجلَين قِيسَ فضلُهُمَا بفضلِهِمَا، والمعنى في الجمع: أنهم أفضلُ من كلِّ رجالٍ قِيسَ فضلُهُم بفضلِهِم، فظَهَرَ لك من هذا أنَّ الأصلَ كان في هذه الإضافةِ أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ من كل رجُلٍ، ثم حُذِفَ «مِن» و«كل» وأُضيفَ «أفعلُ» إلى ما كان «كلٌّ» مضافاً إليه فقيلَ: أفضلُ رجُلٍ، وكذلك في التثنية والجمع.

فإن كانت النكرةُ المضافةُ إليها أفعلُ التفضيل موصوفةً، فلا تخلو أن تُوصَفَ بفعلٍ أو بظرْفٍ، فإنْ وُصفَت بفِعلٍ فالحُكمُ فيه عند الجمهور ما تَقدَّم[1]، وذهَبَ الفرَّاءُ[2] أنه إذا وُصفت النكرةُ بالفعل، لم يلزَمْ إفرادُ أفعلِ التفضيل ولا تذكيرُهُ، بل يجوزُ أن يجريَ على ما قبلَه فتقولُ: زيدٌ أفضلُ رجُلٍ يزورُنا، وهندٌ فُضلَى امرأةٍ تزورُنَا، والزيدان أفضلا رجُلَين يزورانِنَا، والهندان فُضْلَيَا امرأَتَين تزورَانِنَا، وكذلك في الجمع، وأجازَ أيضاً في النكرة الموصوفة بالفعل أن لا تطابقَ الموصوفَ بأفعلَ في الإفراد فتقولُ: زيدٌ أفضلُ رجُلَين يزُورانِنَا، وهندٌ فُضلَى امرأَتَين تزُورانِنَا، وأجازَ أيضاً في الضمير الذي في الفعل الواقعِ صفةً للنكرة أن يكونَ مطابقاً للنكرة

---

(١) وهو إلزام أفعل التفضيل الإفرادَ والتذكير، والنكرةِ المضافِ إليها أفعل المطابقةَ للموصوف بأفعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣، ومنهج السالك: ٤١٠ .

الموصوفة بـالفعل في التثنيـة والجمـع، وأن لايطـابقَ، فيجـوزُ / عنـدَه أن تقـولَ: [١٠٤/ب] مررْتُ برجلَين خيرِ رجُلَين يكونـان ويكـونُ[١]، ففـي الأوَّلِ طـابَقَ، وفي الثـاني لم يطابِقْ، وإنما أجازَ عدَمَ المطابقة في مثل هذا؛ لأنَّ الصفةَ عنده كالصلة، والموصوفَ كالموصول، فالرجلان عنده بمنزلـة «مَـن» إذا كـان المـرادُ بهـا التثنيـةُ، فكمـا يُعـادُ الضميرُ مُفرَداً على «مَن» باعتبار لفظها ومثنًّى باعتبار معناها، فكذلك هنا .

فإن كانت النكرةُ موصوفةً بالظَّرْفِ، فالحُكْمُ كمَـا تَقَـدَّمَ، إلا أنَّ بعضَهـم[٢] زادَ فقال: إذا عطفْتَ على أفعلِ التفضيل في مثل هذا أفعلَ تفضيلٍ آخَرَ مضافـاً إلى ضمير النكرة المفرَدَة، تعيَّنَ أن يكونَ الضمـيرُ ضمـيرَ جمـع فتقـولُ: مـررْتُ بـأعقلِ رجُلٍ عندَكم وأنبلِهِم، وهذا أعقَلُ رجُلٍ ثَمَّ وأنبلُهُم، وقيـل[٣]: يجـوزُ في مثـل هـذا الإفرادُ والجمعُ فتقولُ: أنبلِهِ وأنبلِهِم .

فإن كانت النكرةُ من غير جنس الموصـوف، فـالذي عليـه جمهـورُ النحويـين امتناعُ الإضافة، وتعينُ النصب، تقول: زيدٌ أوسَـعُ داراً، وأعظـمُ جاهـاً، وأصـدقُ قيلاً، وأملَحُ وجهاً، لأنَّكَ لو أتيتَ بـ«مِن» المصاحبةِ لأفعلَ لكان منصوباً، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾[٤] فكذلـك إذا كـانت «مِـن» مقـدَّرةً. وزعَـمَ الفرَّاءُ وهشامٌ[٥] أنه يجوزُ في النكرة هنا الجرُّ والنصـبُ، تقـول: أخـوك أوسَـعُ داراً بالنصب، ودارٍ بالجر، ويلزَمُ في النكرة الإفرادُ؛ لأنه تمييزٌ .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣ . ويراجع معاني القرآن ٣٢/١-٣٣ .

(٢) وهو ابن الحصَّار كما في ارتشاف الضرب ٢٢٤/٣ (وهو فيه محرَّفٌ)، وابن الحصَّار هو أبـو الحسن علي بن محمد بن محمد الأنصاري الأندلسي المتوفَّى سنة ٦١١هـ، أخباره في التكملـة لوفيات النقلة للمنذري ٣٠٩/٢ .

(٣) وهذا قول دُرَيود كما في الارتشاف ٢٢٤/٣ .

(٤) سورة النساء: من الآية: ١٢٢ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ٢٠٠/٣، ومنهج السالك ٤١٠ .

فإن كانت النكرةُ المضافُ إليها أفعَلُ التفضيـل مشـتقَّةً، جَرَرْتَهـا إذا أردْتَ بالصفة نفسَ الموصـوف، كـقـولك: زيـدٌ أحسَنُ فارسٍ، أي: أحسَنُ مَن اتصَفَ بالفروسيَّةِ، / وجازَ فيها النصبُ على الحال إذا أردْتَ أنَّ التفضيلَ واقعٌ في هـذه [١٠٥/أ] الحال كقولـك: زيدٌ أحسَنُ فارساً، أي: أحسَنُ في حـال فروسيَّتِهِ، والحُكْمُ ماتقَـدَّمَ في الجامِدِ من إفراد أفعَلَ، ومطابقةِ النكرةِ للموصـوفِ بـأفعلَ تقـول: زيـدٌ أفضَلُ عـالِمٍ، والزيـدان أفضَـلُ عـالِمَين، والزيـدون أفضَـلُ عـالِمين، وهنـدٌ أفضَـلُ ناسِكَةٍ، والهندان أفضَلُ ناسِكَتَين، والهنودُ أفضَلُ ناسِكاتٍ .

وزعمَ ابنُ مالكٍ[1] أنه يجـوزُ إفـرادُ النكرة المشتقة مع كـونِ مـا قبـلَ أفعـلِ التفضيلِ مجموعاً، ويلزمُهُ ذلك مع كونِ ما قبلَ أفعلِ التفضيل مثنًّى، واستدلَّ على الإفراد مع ما تقدَّم بقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[2] فـ«كـافرٍ» مفـردٌ مع أن الضمير في «تكونوا»[3] جمعاً، وأوَّلَ بعضُهُم الآيـةَ على حـذف موصـوف[4] التقدير: ولا تكونُوا أوَّلَ فريقٍ كافِرٍ به، فتكونُ النكرةُ المضافَةُ قد طـابَقَت مـا قبـلَ أفعَلَ؛ لأنَّ الفريقَ اسمُ جمْعٍ، قال ابنُ مالك: وقد جمعَ الشَّاعرُ بين الإفراد والمطابَقـة في قوله:

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَـرُّ جِيَاعِ[5]

(١) شرح التسهيل ٦٢/٣، وقال به ابنُ عطية ـ رحمه الله ـ في المحرر الوجيز ٢٧٠/١ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٤١ .

(٣) في الأصل: « كونوا » .

(٤) وهذا تأويل البصريين، وللأخفش ـ رحمه الله ـ تأويلٌ آخرُ، قـال: معنـاهُ أولُ مَـن كفـر بـه. انظر معاني القرآن للزجاج ١٢٣/١، والمحرر الوجيز ٢٧١/١، والتبيان ٥٨/١، والبحر المحيط ١٧٧/١، وارتشاف الضرب ٢٢٣/٣ .

(٥) البيت من الكامل، وهو أحد ثلاثة أبيات رواها أبو زيـد في النـوادر: ٤٣٤، ونسـبها لرجـل جاهلي، والشـاهد في: معـاني القـرآن للفـراء ٣٣/١، والاشـتقاق: ٤١٧، وشـرح التسـهيل ٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٣/٣، والمساعد ١٨١/٢ .

فأفردَ « طاعماً » مع أنَّ مـا قبـلَ أفعـلَ جمـعٌ، فلـم يُطَـابِقْ، وجمـعَ « جياعـاً » فطَابَقَ، وهو الكثيرُ، وما أوَّلُـوا بـه الآيـة يجوزُ أن يُـؤَوَّلَ بـه هـذا البيـتُ، فيكـون التقدير: ألأَمُ فريقٍ طاعِمٍ .

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾(١) فـلا حجَّـةَ فيه على عـدم المطابَقَة؛ لأن الهـاءَ في «رَدَدْنَـاهُ» عـائدةٌ إلى الإنسـان، وهواسـمُ جنسٍ، فـالمرادُ بـه العمومُ، دليلُه: الاسـتثناءُ منه، فالآيةُ إذن كقولك: إلا ناسٌ أسفَلَ سافلين، وكـان الأصلُ: أسفَلَ / سافِلٍ مراعاةً للفظ الإنسان؛ لأنَّه مفرَدٌ، لكن حُمِلَ على المعنى [١٠٥/ب] مراعاةً لاتفاق الفواصل .

والضميرُ الذي يَعُودُ إلى النكرة المضافةِ إليها أفعلُ يكونُ مفرَداً على كلِّ حالٍ تقولُ: هذا أفضلُ رجلٍ وأعقلُهُ، وأفضلُ رجلَين وأعقلُـهُ، وأفضـلُ رجـالٍ وأعقلُـهُ، وهندٌ أكرمُ امرأةٍ وأعقلُهُ، وأكرمُ امرأتَين وأعقلُهُ، وأكرمُ نساءٍ وأعقلُـهُ، وإنمـا أُفـرِدَ الضميرُ مطلَقاً على معنى مَن ذُكِرَ، و«مَنْ» يَعودُ عليها الضميرُ مطلَقاً.

فإن كان أفعلُ التفضيل مضافاً إلى معرفةٍ فالكلام فيه من وجهين:

الأوّلُ: في استعماله، وله استعمالان:

أحدُهما: استعمالُهُ مفرَداً مذكَّراً على كـل حـالٍ نحـو: زيـدٌ أحسـنُ النـاس، وهندٌ أحسنُ الناس، والزيـدان أحسـنُ النـاس، والهنـدان أحسـنُ النـاس، والزيـدون أحسنُ الناس، والهنداتُ أحسنُ النـاس، ومنـه قولُـه تعـالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُـمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ ﴾(٢) فأفرَدَ «أحْرَصَ» مع أنَّ ما قبلَه جماعةٌ، قال الشاعرُ:

(١) سورة التين: الآية: ٥ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٩٦ .

ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَينِ جِيداً وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالاً[(١)]

فذكَّر «أَحْسَنُ» مع تأنيث ما قبلَه، وقال جرير:

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتّى لاَ حِرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا[(٢)]

فأفرَدَ «أضعَفُ» وذكَّرَهُ مع أنَّ ما قبلَه جماعةٌ مؤنثٌ، قال أبو بكرِ بنُ الأنباري[(٣)]: هذا الاستعمالُ أفصحُ، وهو المُؤْثَرُ عن العرَب .

الثاني من الاستعمالين: أن يكونَ مطابقاً لما قبلَه فتقولُ: زيدٌ أحسنُ الناس، والزيدان أحسَنَا الناس، والزيدون أحاسِنُ الناس، قال الله تعالى: / ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[(٤)] فجمَعَ «أكابر» ليطابقَ المجعولين في كل قرية، وقال تعالى: ﴿وَمَا نَرَٰكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[(٥)] فجمَعَ «أراذلنا» ليُطابقَ «الذين»، قال أبو منصورٍ الجواليقي[(٦)]: وهذا الاستعمالُ أفصحُ من الاستعمال الأوَّل . [١٠٦/أ]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٥٢١/٣، وفيه « خداً » بدل « جيداً » ، والشاهد في الخصائص ٤١٩/٢، وشرح المفصل ٩٦/٦، وشرح التسهيل ١٢٨/١، ورصف المباني ٢٤٤، وارتشاف الضرب ٢٢٤/٣. والقَذالُ: أعلى كل شيءٍ، وهو ما بين الأذُن والنُّقْرة، وهما قذالان. (الديوان) .

(٢) من البسيط، وهو في ديوان جرير ١٦٣/١، وروايته: « حتى لا صراع به » ، من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل مرَّ بنا بعضُ أبياتها سابقاً.
والشاهد في: ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣، والتذييل والتكميل ١٩٩/٣ .

(٣) محمد بن القاسم، من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب، توفي سنة ٣٢٨ هـ . وانظر قولَه في: التذييل والتكميل ١٩٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٧٧/٢، والهمع ١١٢/٥ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٢٣ .

(٥) سورة هود: من الآية: ٢٧ .

(٦) يَرُدُّ على أبي العباس ثعلب الذي قال في الفصيح: ٢٦٠: « فاخترنا أفصحهنَّ » ، فقال الجواليقي: « وكان الأولى أن يقول: فصحاهنَّ؛ لأنه الأفصح كما شرط ثعلب في كتابه...» انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي: ٤٢، وهو منقولٌ في ارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٧٧/٢.

قلتُ: وكلاهُمَا فصيحٌ، فقد اجتمعا في كلام أفصَحِ الفصَحَاء، قال النبيُّ ﷺ: «ألاَ أُخبِرُكُمْ بِأَحبِّكُمْ إليَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يومَ القِيَامَةِ، أَحَاسِنُكُمْ أَخلاَقاً، المُوَطَّؤُونَ أَكْنَافاً، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، ألاَ أُخبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِليَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يومَ القِيَامَةِ، أَسَاوِئُكُمْ أَخلاَقاً، الثَّرْثَارُونَ المتَفَيهِقُونَ[1]»

٥ فأفرَدَ «أحبِّكُم» و«أقربِكُم» و«أبغضِكُم» و«أبعَدِكُم» وجمعَ «أحاسِنُكُم» و«أساوِئُكم»، والموَطَّأُ الكَنَفِ: الليِّنُ الكلام، والثَرْثارُ: الكثيرُ الكلام، والمتَفَيْهِقُ: الذي يملأُ أشداقَهُ بالكلام .

قلتُ: وهذان الاستعمالان مبنيَّان على قُرْبِ أفعَلَ المضافِ من الفعلِ وبُعْدِهِ، فمَنْ لَحَظَ أنَّ هذه الإضافةَ على معنى التَّجرُّد عن الألِفِ واللام و«مِن» رآه قريباً

١٠ من الفعل فأفرَدَ، إذ الفعلُ لا يُثَنى ولا يُجمَعُ، ولا يكونُ إلا على حالةٍ واحدةٍ، ومن لَحَظَ في الإضافة معنًى ما فيه الألِفُ واللامُ، رآه بعيداً عن الفعلِ، فاستعملَهُ مطابقاً كما يُستَعْمَلُ اسمُ الفاعِلِ .

وادَّعى ابنُ السَّرَّاجِ[2] أنَّ أفعلَ التفضيل إذا أُضيفَ إلى معرفَةٍ، يَلزَمُ إفرادُه على كلِّ حالٍ، وما تلوناه من الآيِ الكريمةِ ونَصَصْنَاه من الحديثِ النبوي يَرُدُّ

١٥ عليه.

والضميرُ العائدُ على هذا المضاف قيل: يكونُ مطابِقاً فتقولُ: زيدٌ[3] أحسنُ

---

(١) رواه الترمذي في سننه (في كتاب البر والصلة) برقم: (١٩٤١) مع اختلاف في اللفظ، قال: وهذا حديث حسن غريب. وهو أيضاً في مسند الإمام أحمد برقم: (٨٤٦٦، ١٧٠٦٦، ١٧٠٧٧) . وانظر النهاية لابن الأثير ٥/٢٠١، وعقود الزبرجد ٢/١٠٢، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٥٣ .

(٢) الأصول ٢/٦ .

(٣) في الأصل: « زيداً » .

الناسِ وأجملُهُ / وأحسنُ الرجال وأجملُهُم، وقيل: يجوزُ أن يكونَ مفـرَداً فتقـولُ: [١٠٦/ب]
زيدٌ أحسنُ الرجال وأجملُهُ[1].

الوجه الثاني: في نسبة أفعَلَ من المضاف إليه، فمذهبُ البصريين أنه يَتَعيَّنُ أن يكونَ بعضَ ما يُضافُ إليه، ومذهـبُ الكوفيـين أن ذلـك لا يَـلزَمُ[2]، فـإذا قلـتَ: يوسُفُ أحسَنُ إخوتِهِ[3]، لم يَجُزْ عند البصريين؛ لأنَّ يوسُـفَ ليـس بعـضَ إخوتِـهِ، بدليل أنَّ إخوةَ يوسُفَ لا يَدخُلُ فيهم يوسُـفُ، وبدليـل أنَّ إضـافتَهُم إلى ضمـيرِهِ، فلو كان بعضَهم لما جازَ إضافتُهُم إلى ضميرِهِ؛ لِمَا يَلزَمُ منه مـن إضافـةِ الشـيء إلى نفسِهِ؛ لكونِـهِ داخـلاً في جملتهـم، والضميرُ ضميرُهُ، فيَـلزَمُ أن يكـونَ مُضافـاً إلى ضميره، ويجوزُ على مذهب الكوفيـين إذ لا يشـترطون أن يكـونَ أفعَـلُ بعـضَ مـا يُضافُ إليه، فلو قلتَ: يوسُفُ أفضَلُ الإخوة، جازَ عندَ الجميع؛ لخُلُوِّه من الإضافة إلى الضمير التي تُوجِبُ إضافةَ الشيءِ إلى نَفْسِهِ[4].

ثمَّ إنَّ الإضافةَ عند الكوفيين على تقديرَين:

أحدهما: أن تكون «مِن» مقدَّرَةً.

والثاني: أن لا تُقَدَّرَ.

فإذا كان أفعلُ التفضيل ليس بعضَ ما يُضافُ إليه، قدَّروه بمِن مثـل: يوسُـفُ أحسَنُ إخوتَه، أي أحسَنُ مِن إخوته، وإذا كان بعضَ ما يُضـافُ إليـه، لم يقـدِّرُوه بمِن نحو: زيدٌ أفضَلُ الناس، لأنهم لو قدَّرُوا هنا «مِـن» لَـزِمَ منـه إضافـةُ الشـيء إلى نَفْسِهِ، إذ يكونُ التقديرُ: زيدٌ أحسَنُ من الناس، وهو أحدٌ منهم، فيكونُ قد فضَّلْتَـهُ على نَفْسِهِ في الجملة.

---

(١) جعله سيبويه قبيحاً. انظر الكتاب ١/٨٠ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/٢٢٦ .

(٣) انظر الخصائص ٣/٣٣٣ .

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٥٠ .

وقال بعضُهُم: يجوزُ أن تقدِّرَ «مِن» مع كون أفعَلَ بعضَ ما يُضافُ إليه، فتقولُ: زيدٌ أحسَنُ / الناس، على معنى أحسَنُ من الناس، قال: ولا يَلزَمُ منه أن [١٠٧/أ] يكونَ مفضَّلاً على نَفْسِهِ؛ لأنه إنما قلنا بدخُوله فيهم باعتبار الشَّرِكة معهم في أصل الفَضل، وهو خارجٌ عنهم باعتبار تفضيلِهِ عليهم، فالوجهُ الذي ذُكِرَ به معهم غيرُ الوجه الذي فُضِّلَ به عليهم .

وهنا تنبيهات:

الأول: أنَّ هذا الخلافَ المتقدمَ إنما هو إذا كان أفعلُ التفضيل على أصله من الزيادة في الفضل على ما أُضيفَ إليه، أمَّا لو جُرِّدَ من الزيادة وأُريدَ به معنى فاعل، فإنه تجوزُ الإضافةُ باتفاقٍ، سواءٌ كان بعضَ ما يُضافُ إليه أم لا؛ وسببُ ذلك أن موجِبَ التفضيل على نفسِهِ قد ذَهَبَ لذهاب معنى التفضيل، فيجوز على هذا أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ الناس، أي: الفاضلُ فيهم والمشهورُ بالفضل من بينهم، وتقول: يوسُفُ أجملُ إخوتِهِ، أي الجاملُ فيهم المشهورُ بالجمال من بينهم، وعليه يُحمَلُ قولُ الوليد بنِ عبد الملك ـ وقد أنشدَه نُصَيبٌ[1] شعراً فاستحسنَه فقال له ـ: أنت أشعَرُ أهل جِلدَتِكَ، أي أنت شاعرُ السُّودان، ولم يُرِدِ التفضيلَ؛ لأن السُّودانَ لم يكونُوا كلُّهم شعراءَ، فيكونُ نُصَيبٌ أشعرَ منهم .

---

(١) هو نُصَيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء بني مروان، كان عفيفاً فصيحاً مقدَّماً في النسيب والمديح. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢/٦٧٥، والشعر والشعراء ١/٤١٠، والأغاني ١/٣٢٤، وشرح أبيات المغني ٢/٢٧٤ .
وتنسب هذه المقولة إلى سليمان بن عبد الملك، وإلى جرير الشاعر. انظر طبقات فحول الشعراء ٢/٦٧٥، والتذييل والتكميل ٣/١٩٩، وشرح أبيات المغني ٢/٢٧٦ .

ومثلُه قولهم: «النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي أُمَيَّةَ[1]»، أي: العادلان المشهوران بالعدل من بينهم؛ لا أنَّ بني أُمَيَّةَ كَانوا كلُّهُم عُدُولاً وهمَا أَكثَرا عَدْلٍ منهم، والنَّاقصُ هو يزيدُ بنُ الوليد بنِ عبدالملك، لُقِّبَ بذلك لأنَّه نَقَصَ حقَّ مَن كان يأخذُ من بيتِ المالِ أكثرَ مما له في الشَّرْعِ، والأَشَجُّ: هو عمرُ بنُ عبدالعزيز بنِ ٥ مروانَ، لُقِّبُ بِذَلك / لشَجَّةٍ كانت برأسه . [١٠٧/ب]

التنبيه الثاني: اتفقوا أن أفعلَ التفضيل لا يُضاف إلا لما يَصلُحُ أن يكون بعضَهُ قبلَ الإضافة[2]، وإنما خلافُهُم فيما بعدَ الإضافة[3]، فتقولُ: زيدٌ أحسَنُ الناس؛ لأنه يصلُحُ أن تقولَ قبلَ الإضافة: زيدٌ مِن الناس، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ الياقوت، لأنه لايجوز أن تقولَ: زيدٌ من الياقوت، ويجوزُ النصبُ والتنكير تقول: ١٠ زيدٌ أحسنُ ياقوتاً، إذا فضَّلتَ ياقوتَهُ على ياقوتِ غيرِه .

فإن قيل: فقولُه تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾[4] ظاهرُهُ أن المضافَ من غير جنس أفعلَ ؟

فالجوابُ: أنه على حذف مضافٍ إمَّا من الأوَّلِ التقديرُ: وخصامُهُ أَلَدُّ الخصام، وإمَّا من الثاني، أي: وهو أَلَدُّ ذوي الخصام[5].

---

(١) سبق هذا القول صفحة: ٣٠١ .

(٢) ليس الاتفاق عاماً هنا، بل لعله قصد نحويِّي البصرة، أما الكوفيون فقد أجازوا إضافة أفعل إلى ما ليس بعضاً منه، والإضافة على تقدير مِن. انظر شرح التسهيل ٥٩/٣، و ارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، والمساعد ١٧٧/٢، وراجع ما سبق ذكره قبل قليل .

(٣) لم أتبين قصدَ المصنف ـ رحمه الله ـ بقوله هذا، هل هو الخلاف الذي أشرتُ إليه في الحاشية السابق أو غيره .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٤ .

(٥) انظر الكشاف ١٢٧/١، والبحر المحيط ١١٤/٢ .

الثالث: إذا فرَّعْنَا على أن أفعلَ بعضُ ما يُضافُ إليه، فقولُ الشاعر:

يَارَبَّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ[(١)]

شاذٌّ؛ لكونه أضافَه إلى ما ليس بعضاً له، وكان الأصلُ: أَظْلَمُنَا وأَظْلَمُهُم .

وأما القسم الثالث: وهو المجرد من الألف واللام والإضافة فالكلام عليه من أوجه:

الأول: أنه لا بدَّ من الإتيان بِمِن جارَّةً للمفضُول ظاهرَةً أو مقـدَّرَةً، فالظـاهرةُ نحو: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، والمقـدَّرَةُ: اللهُ أكـبرُ، التقديـرُ: أكـبرُ مـن كـلِّ شـيءٍ، ولـ«مِن» هذه ثلاثُ حالاتٍ:

الأولى: ألاَّ يُفصَلَ بينها وبين أفعل التفضيل كما مثَّلْنا، وهوالأصلُ.

الثانية: أن يُفصَلَ بينهما وذلك على وجهين: كثيرٌ وقليـلٌ، فالكثـير: الفصـلُ بمعمول أفعلَ، قال الله تعـالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾[(٢)] وقولـه تعالى: ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[(٣)] فـ«مِن أنفسِهِم» و«مِن المؤمنين» قد فصَلَ بينهما وبـين «أولى» بمعمولـه، وقـال تعـالى: [١٠٨/أ] ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[(٤)] فوقـع الفصـلُ بـين «مِـن» و«أحبُّ» بمعمول «أحبُّ» وهو «إليَّ» وقـال الله تعـالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ

---

(١) رجزٌ لم أقف على قائله، ويروى بعده:

أَرْسِلْ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ

والشاهد في: إيضاح الشعر: ٣٢٦، والمقرب: ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، والمساعد ١٧٨/٢، والتصريح ٢٩٩/١، والخزانة ٣٦٩/٤ .

(٢) سورة الأحزاب: من الآية: ٦ .

(٣) من الآية السابقة .

(٤) سورة يوسف: من الآية: ٣٣ .

حَبْلِ الوَرِيدِ ﴾[١] ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنْكُمْ ﴾[٢] .

قال ابنُ مالكٍ[٣]: ومن الفصل بأربعة أشياءَ قولُ الشَّاعر:

مَا زِلْتُ أَبْسَطَ فِي عَضِّ الزَّمَانِ يَداً   لِلنَّاسِ بِالخَيرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرِمِ[٤]

والأربعةُ: التمييزُ وهو «يداً» ، وثلاثٌ مجروراتٌ، ولم يَعُدَّ «الزمان»؛ لأنه مضافٌ إليه، فهو مع ما قبله كالشيء الواحد، و«عضُّ الزَّمان» كنايةٌ عن شدَّته .

قال: ومن الفصل بشيئين قولُ الراجز:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنِ

أَلْيَنُ مَسّاً فِي حَوَايَا البَطْنِ

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ[٥]

ففَصَلَ بـ«مَسّاً» و«حوايا البطن» و«قِذَاذٍ» بكسر القاف[٦] وذالين معجمَتَين: جمعُ قُذٍّ بضم القاف، وهو جمعُ أَقَذّ؛ وهو السَّهمُ الذي لاريشَ له .

والقليلُ: الفصلُ بغير المعمول، وقد سُمِعَ بـ«لو» وما اتصلَ بها، وبالمنادى، فمثالُ الفصلِ بـ«لو» قولُهُ:

---

(١) سورة ق: من الآية: ١٦ .

(٢) سورة الواقعة: من الآية: ٨٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١١٣١-١١٣٢ .

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٣/٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٢، والتذييل والتكميل ٣/١٩٥، ومنهج السالك ٤٠٩، وشفاء العليل ٢/٦١٠ .

(٥) رجزٌ لم أقف على قائله، انظره في أراجيز العرب للبكري: ١٧٣، والشاهد في شرح المفصل ١/٨٢، وشرح التسهيل ٣/٥٥، والتذييل والتكميل ٣/١٩٥، ومنهج السالك ٢/٤٠٩، والمساعد ٢/١٧٠ . والأقِط: شيءٌ يُتخذ من اللبن المخيض، يطبخُ ثم يُترك حتى يمصل. اللسان (أقط) .

(٦) في الأصل: « الفاء » .

وَلَفُوكِ أَطْيَبَ لَو بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَـاءِ مَـوهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ[1]

ففصَلَ بـ«لو بذلْتِ لنا» بين «مِـن» و«أطيَـبَ» وليـس معمـولاً لـ «أطيَـبَ»، والموهَبَةُ: بفتح الهاء والباء الموحدة نُقْرَةٌ في الجَبَلِ يكونُ فيهـا المـاءُ. ومثـالُ الفصـل بالمنادى قوله:

٥ لَمْ يُلْفَ أَخْبَثُ يَافَرَزْدَقُ مِنْكُمُ لَيلاً وَأَخْبَثُ بِالنَّهَارِ نَـهَارا[2]

الحالة الثالثة: تقديمُ «مِن» على أفعلَ، وهو قليلٌ، وذلك على وجهَين:

أحدهما: لزومُ التقديم، وذلك إذا كان المجرورُ بـ«مِن» اسمَ استفهام نحو: مِن أيِّ الناس زيدٌ أفضلُ ؟ ومِـمَّ قَوَامُـكَ أعـدلُ ؟ وممَّـن كـان زيـدٌ أفضـلَ ؟ / وممـن [١٠٨/ب] ظننتَ زيداً أفضلَ ؟ ولا يجوزُ التوسط بين الخبر والمخبَرِ عنه فـلا تقـولُ: زيـدٌ ممَّـن

١٠ أفضلُ ؟ ولا ظننتُ زيداً ممَّن أفضلُ ؟

قال ابنُ مالك[3]: ذَكَرَ أصلَ هذه المسألةِ أبوعليٌّ في «التذكرة» .

قـال الشـيخُ أبوحيَّـان[4]: ومنعَهَـا في «الحلبيَّـات[5]» فلـم يُجِـزْ: ممَّـنْ أنـت

---

(١) من الكامل، ولم أقف على قائله، والبيت في: الصحـاح (وهـب)، وشـرح التسـهيل ٥٤/٣، وشرح الكافيـة الشـافية ١١٣٢/٢، وارتشـاف الضـرب ٢٣٠/٣، ومنهـج السـالك ٤٠٩، والمساعد ١٦٩/٢، والهمع ١١٦/٥ . ويروى:

وَلَفُوكِ أشهَى لو يحلُّ لنا من مَاء مَوهَبَةٍ على شَهْدِ

(٢) من الكـامل، لجريـر في ديوانـه ٥٢٢/١، وروايتـه: « لم يُلقَ » . والشـاهد في: شـرح عمـدة الحـافظ ٧٦٤/٢، وارتشـاف الضـرب ٢٣٠/٣، والتذييـل والتكميـل ١٩٦/٣، والمسـاعد ١٦٩/٢، والهمع ١١٦/٥، والخزانة ٢٦٣/٨ .

(٣) شرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٥/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٩/٣ .

(٥) المسائل الحلبيات ص: ١٧٧ قال أبو علي: « لأن أفعل هذا لا يقوى قوةَ الفعـل فيعمـل فيمـا قبله ... » .

أفضلُ[١]؟ قال الشيخُ أبوحيَّان: وإذا كان أبوعليٍّ وقعَ منه الخلافُ في المسألة، فينبغي المنعُ حتى يُسمَعَ هذا التركيبُ من العرَب[٢].

الثاني: جواز التقديم وذلك المجرور بـ«مِن» غير استفهامٍ[٣]، فمنه قول ذي الرُّمَّة:

وَلاَ عَيبَ فِيهَا غَيرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لا شَيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ[٤]

التقديرُ: أكسلُ منهنَّ، ثم قدَّمَ، يصفُ في البيت نساءً بالتَّرفِ والكسَلِ في مشيهِنَّ، وقال الآخَرُ:

فَقَالَتْ لَهُ أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[٥]

الأصل: أطيبُ منه، وقال الآخَرُ:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ كُلَّ ظَعِينَةٍ فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ[٦]

(١) في الأصل: «أفعل» والتصويب من المصادر.

(٢) ثمَّ أردف أبو حيان ذلك بقوله: «وإن كان القياسُ يقتضي جوازه». ارتشاف الضرب ٢٣٠/٣.

(٣) واستقبحه الفراء، وتبعه الفارسي وجعله ضرورة. ارتشاف الضرب ٢٢٩/٣.

(٤) من الطويل، في ديوانه ١٦٠٠/٣، والشاهد في: شرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٤/٢، ومنهج السالك ٤١٣، وتذكرة النحاة ٤٧. والقطوف من الدواب: هو البطيءُ، قال أبو زيد: هو الضيق المشي، وقد يستعمل في الإنسان. (الصحاح واللسان ـ قطف).

(٥) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢/١، والشاهد في: شرح المفصل ٦٠/٢، وشرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٥/٣، ومنهج السالك ٤١٣، والهمع ١١٥/٥، والخزانة ٢٦٩/٨. ويروى: «أو ما زودت هو أطيب» ولا شاهد فيها.

(٦) من الطويل، لجرير في ديوانه ٨٣٥/٢، وروايته: «يوماً ظعائناً ... من تلك الظعائن» من قصيدة طويلة مطلعها:

=

أي: أملح من تلك الظعينة.

الوجه الثاني: أنَّ هذا المجرَّدَ يلزَمُ الإفرادَ والتذكيرَ، سواءٌ كان لمذكَّرٍ أم مؤنَّثٍ أم مثنًّى أم مجموعٍ تقولُ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، والزيدان أفضلُ مِن عَمْرٍو، والزيدون أفضلُ مِن عَمْرٍو، وهندٌ أفضلُ مِن دَعدٍ، والهندان أفضلُ مِن دعدٍ[1]، والهنداتُ أفضَلُ مِن دعدٍ، واختلفوا في تعليل ذلك، فقال المازنيُّ[2]: إنما لم يُثَنَّ و لم يُجمَع و لم يؤنَّثْ؛ لأنه بمعنى المصدر فإذا قلتَ: زيد أفضل من عمرو، فمعناه: زيدٌ أكثرُ فضلاً من عمرو، والمصدر لا يُثنّى ولا يجمع فكذلك ما في معناه / . [١٠٩/أ]

وقيل: إنَّ «مِن» صارت كالجزء من أفعل فلو ثُنِّيَ وجُمِعَ لجيء بعلامة التثنية والجمع، فيكونُ ثلاثةُ أشياءَ كالشيء الواحد .

١٠ وقال ابنُ السَّرَّاج[3]: إنما كان ذلك؛ لأنه في معنى الفعل، ألا ترى أنَّ قولَك: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو معناه: زادَ فضلُه على فضله، والفعلُ لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنث، فكذلك ما في معناه.

الوجه الثالث: أن الكلامَ الذي فيه أفعلُ التفضيل لايخلو أن يكونَ خالياً من التهكُّم أو لا، فإن كان خالياً من التهكُّم فلا بد من مشاركة المفضَّل للفاضِل في

أَجَدَّ رَوَاحُ القومِ أم لا تروُّحُ نَعَم كلُّ مَن يُعنى بجُملٍ مترَّحُ

والشاهد في: شرح عمدة الحافظ ٧٦٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩٥/٣، ومنهج السالك ٤١٣، وأوضح المسالك ٢٩٣/٣، والتصريح ١٠٣/٢ . والظعينة: الهَودَج، كانت فيه امرأةٌ أو لم تكن. الصحاح (ظعن) .

(١) في الأصل: «عمرو» .

(٢) في التذييل ١٩٥/٣: «قال أبو الفتح في كتاب «القدّ» له ما مُختَصَرُهُ: إنما كان بلفظ واحدٍ مع مِن؛ لأنَّ الغرضَ إنما هو تفضيلُ كرمِ زيدٍ على كرَمِ عمروٍ، فهو في المعنى إخبارٌ عن المصدر، فوجبَ التذكيرُ لغلبته على المصدر ... » .

(٣) الأصول ٧/٢ .

معنى أفعلَ حقيقةً أو تقديراً بوجهٍ ما[١]، فمثالُ الاشتراك حقيقةً قولُك: سيبويهِ أنحى من الكسائي، فالكسائيُّ مشاركٌ لسيبويه في النحو، إلا أن سيبويهِ أنحى منه، فلا يُقال في غير تهكُّم: النارُ أَحَرُّ من الثَّلْج، وقال ابنُ مالكٍ[٢]: لا يُقال: الخبزُ أغذَى من الماء، بناء منه أنَّ الماءَ لا يُغَذّي، قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: بل يُقالُ: الخبزُ أغذَى من الماء، [فالماء] في اللغة يغَذّي، قال امرؤ القيس:

كَبِكْرِ مُقَانَاةِ البَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ المَاءِ غَيرُ المُحَلَّلِ[٤]

والمقانَاةُ: المخالِطَة أي: يخالِطُ البياضَ صفرَةٌ .

ومثالُ الاشتراك تقديراً بوجهٍ ما قولُك في البغيضَين: هذا أحبُّ إليَّ مِن هذا، قدَّرْتَ أنهما مشتركان في الحُبِّ، وفضَّلْتَ أحدَهما على الآخَر، وهذا لايُقال إلا إذا كان أحدُهما أبغَضَ إليك من الآخَر، وتعبِّرُ عن هذا بأحسن الأقبحين، ومنه قولُه تعالى: ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[٥] آثرَ السجنَ على ما يدعونَه إليه، وإن

(١) وذهبَ الفراءُ وجماعةٌ من الكوفيين إلى أن لفظةَ (أفعلَ) تصحُّ حيث الاشتراك وحيث لا اشتراك. المحرر الوجيز ٢/٢٤٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٩٦ .

(٤) من الطويل، في ديوانه ١٦، والبيت من معلقته، وقبله:

إذا قلتُ هاتي نوِّليني تمايَلَتْ عليَّ هضيمَ الكَشْحِ ريَّا المخلخَلِ

مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضَةٍ ترائبُها مصقولَةٌ كالسَّجَنجَلِ

وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٧٠، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١/١٥٤، والشاهد في: شرح المفصل ٦/٩١، والتذييل والتكميل ٣/١٩٦. والبِكْرُ: البيضةُ الأولى من بيض النَّعام، وخَصَّها لأن الأولى لا يخلُصُ بياضُها خلوص سائرها. وهي أيضاً الدرَّةُ التي لم تثقَب، يريدُ: أن المرأةَ بيضاءُ يخالِطُ بياضَها صُفرةٌ، وكذلك لونُ الدرِّ. وغيرُ المحلَّل: أي: لم يُنزَلْ عليه فيُكدَّرُ . (الديوان) .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ٣٣ .

كانا غيرَ محبوبَين، ومنه قولُ الراجز:

عُجيِّزٌ لَطْعَاءُ دَرْدَبِيسُ

أَحْسَنُ مِنْ طَلْعَتِهَا إِبْلِيسُ[1]

/ آثر منظرَ إبليسَ على منظرها وإن كانا غيرَ حسنَين والمشارَكةُ في هذا [١٠٩/ب]

٥ تقديراً، واللَّطعاءُ: التي ذهبت أسنانُها، والدَّردبيسُ: المُسِنَّة .

فإن كان الكلامُ مبنياً على التهكُّم، فلا مشارَكَةَ للمفضولِ في المعنى. تقولُ: الماءُ أروَى من الخُبز، لمن تستجهلُهُ وتزدري به، إذ معلومٌ أن الخبزَ لا يشاركُ الماءَ في الرِّيِّ. ومنه قولُ الراجز المتقدم[2]:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنِ

١٠ أَلْيَنُ مَسّاً فِي حَوَايَا البَطْنِ

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

ومعلومٌ أنه لا مشارَكةَ بين أكل السَّمْنِ والسِّهَام. وقد وردَ عنهم: «العسلُ أحلى من الخلِّ»، و«الصيفُ أحرُّ من الشتاء[3]»، فقيل: هما من باب التهكُّم، إذ ليس مشارَكةٌ بين العسل والخلِّ في الحلاوة، ولا بين الشتاء والصيف في الحر،

١٥ وقيل: ليسَا من باب التهكُّم، وأوَّلوهما: أما «العسلُ أحلى من الخلِّ» فخرَّجهُ ابنُ

---

(١) رجزٌ لم أقف على قائله. والشاهد في: الجمهرة ٦٩١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٨/٢، وشرح التسهيل ٥٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧/٣، وشفاء العليل ٦١١/٢ .
وفي الأصل: « دربيس » وهو خطأ .

(٢) سبق صفحة: ٣٣٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٥٥/٣-٥٦، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣، والمساعد ١٧٠/٢-١٧١ .

مالك[1] على أوجُهٍ:

الأول: أن يكون المرادُ بالخل العنبَ، سمَّاه خلاً بالمآل .

الثاني: أن يكون «أحلى» من قولك: حلِيَ الشيءُ في عيني .

الثالث: أن يكون «أحلى» بمعنى أطيَبَ، والطِّيبُ مشترَكٌ بينهما، ألا ترى أن الخلَّ يُؤتدَمُ به فله حظٌّ من الطِّيب.

وأما «الصيفُ أحر من الشتاء» فخرَّجُوه على وجهَين[2]:

أحدهما: أن يكون من حرَّ الشيءُ إذا استحرَّ، أي: اشتدَّ، فكأنه قال: أشدُّ استحراراً من الشتاء، أي: أكثرُ حركةً وشُغلاً، فتكونُ المشاركةُ بينهما حقيقةً، إلا أن الحرَّ أكثرُ حركةً وشُغلاً؛ لكون حروبهم كانت في الصيف أكثرَ .

الثاني: أن يُقَدَّرَ في الشتاء حرٌّ مِن كثرة اللبس، إلا أنَّ حرَّ الصيفِ أشدُّ، ويُمكِنُ / أن تعتبرَ ذلك بحرِّ الأمزجةِ، وهي في الصيف أشدُّ حراً من الشتاء . [١١٠/أ]

قلتُ: ومعنى التهكُّم: إيرادُ كلامٍ ظاهرُهُ مخالِفٌ لمعناه، فإذا قيل: الوصلُ أحلى من الهجْرِ، فظاهرُهُ أن في الهجرِ حلاوةً، والمعنى ليس كذلك، وإنما يُقال على جهة التحقير للمخاطَب، وأنَّه من الغباوة بحيث أنه لا يُفرِّقُ بين حقائق هذه الأشياء .

قلتُ: وقد حَكَى مكيٌّ عن نَفْطَوَيْهِ[3] أنَّ أفعلَ التفضيل قد يجيءُ في كلام

(١) شرح التسهيل ٥٥/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٥٦/٣، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣ .

(٣) أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة، النحوي الواسطي، الملقب بـ« نفطويه » ، كان عالماً بارعاً أديباً متفنناً في الأدب، ضعيفاً في النحو، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان ظاهري المذهب، له التصانيف الحسان في الآداب. توفي سنة ٣٢٣ هـ ببغداد. أخباره في: طبقات النحويين واللغويين ١٥٤، وتاريخ بغداد ١٥٩/٦، وإنباه الرواة ٢١١/١، ووفيات الأعيان ٤٧/١، وانظر قوله في المحرر الوجيز ٢٤٩/٢، والبحر المحيط ١٦٥/٢ .

العرب إيجاباً للأول ونفياً عن الثاني، فتقولُ: الثلجُ أبـرَدُ مـن النـار، علـى إثبـات البرودة للثلج[١] ونفيِهَا عن النار.

الوجه الرابع: في حذفِ (مِن)، ولا تُحذَفُ إلا للعلـم بهـا، ولا يخلـو أفعـلُ التفضيل بهذا النظر أن يكون خبراً أو فاعلاً أو اسمَ إن أو صفةً أو غيرَ ذلك، فـإن كان خبراً جاز حذفُها للعلم بهـا[٢]، وسـواءٌ كـان خـبراً لمبتـدأ أو لكـان أو إنَّ أو مفعولَ ظننتُ. فمثالُ الواقع خبراً للمبتدأ قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُـوَ أَدْنَـىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[٣] فـ«أدنى» و«خير» حُذف منهما «مِن» لكونهما خبرَين، وأدنـى معناه: أخَسُّ. وقولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾[٤] فـ«أقسَطُ» و«أقوَمُ» و«أدنـى» لمـاَّ وقعَـت أخبـاراً، حُـذف منهـا «مِـن»، وأدنى معنـاه: أقـرَبُ. وقـال تعـالى: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾[٥] فحُذفت «مِن» من «شرٌّ» و«أضعَفُ» لكونهما خبرَين. وقال الشَّاعرُ:

فَخَرَتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَـدٍ عُتَيبَةُ أَفْضَلُ[٦]

أي: أفضلُ من الجماعة الذين قُتلوا به، فلمَّا وقع «أفضلُ» خـبراً حُذفـت منـه «مِن». وقال الآخرُ:

---

(١) في الأصل: « الثبج » .

(٢) في ارتشاف الضرب ٣/٢٢٩: « ومنع الرماني الحذف من أفعل وهو خبر » . وانظـر الزاهـر: ١/٣٠-٣١، والمساعد ٢/١٧٢ ، وفي الأصل: « جاز حذفه للعلم به » .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٦١ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٢ .

(٥) سورة مريم: من الآية: ٧٥ .

(٦) من الكامل، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميـل ٣/١٩٦، وفيـه « بمقتـل عتبـة » ولعله الصواب؛ لقوله في الشطر الثاني: « عتبة أفضل » .

إِذَا مَا سُتُورُ البَيتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ   سِرَاجٌ لَنَا إِلاَّ وَوَجْهُكِ أَنْوَرُ[1]

أي: أنورُ منها، ومثالُ الواقعِ خبراً لِكَان قولُ الشَّاعرِ:

سَقَيْنَاهُمُ كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا   وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الموتِ أَصْبَرَا[2]

/ التقديرُ: أصبرَ منَّا، ثم حَذَفَ لكونه وقع خبراً لكان . [١١٠/ب]

ومثالُ الواقع خبرَ إنَّ قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيرٌ لَكُمْ ﴾[3] أي: خيرٌ مما عندكم.

ومثالُ الواقع مفعولاً في باب ظنَّ قولُه تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيراً وَأَعْظَمَ أَجْراً ﴾[4] أي: خيراً مما سواه وأعظمَ مما سواه .

وحَذْفُ «مِن» [مِن][5] هذه المواضع كثيرٌ، وإظهارُها أيضاً كثيرٌ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِنْدَ اللهِ خَيرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ﴾[6] .

وإن كان أفعلُ التفضيل فاعلاً ففي الحذف خلافٌ[7]: مذهبُ البصريين جوازُه فتقول: جاءني أفضلُ، ومنعه الكوفيُّون .

فإن كان أفعلُ اسمَ إنَّ ففيه الخلافُ المتقدِّمُ[8]، تقول على مذهب البصريين: إنَّ أكبرَ اللهُ، التقدير: إنَّ أكبرَ مِن كلِّ شيءٍ اللهُ، ولا يجوزُ حذفه عند الكوفيين .

---

(١) من الطويل، وهو في معاني القرآن للفراء ٨٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣ .

(٢) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه: ٧٢. والبيت في: التذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٨/٣، والمساعد ١٧١/٢، والهمع ١١٥/٥ .

(٣) سورة النحل: من الآية: ٩٥ .

(٤) سورة المزمل: من الآية: ٢٠ .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) سورة الجمعة: من الآية: ١١ .

(٧) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، والمساعد ١٧٢/٢ .

(٨) المصادر السابقة .

فإن كان صفةً نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ مِن عَمْرٍو، لم تُحذف منه «مِن»، فأما قولُ الشّاعر:

عَمَـــلاً زَاكِياً تَوَخَّ لِكَي تُجْـ ـزَى جَزَاءً أَزْكَى وَتُلْفَى حَمِيداً[1]

فهو شاذٌ لكونه جاء بـ«أزكى» محذوفاً منه «مِن» وهو صفة، والتقدير: أزكى من العمل الزاكي .

فإن كان أفعلُ غيرَ ما ذُكِرَ، لم يُحذف منه «من» إلا قليلاً قال الشاعر:

لِيُلْفِكَ مَنْ أَرْضَاكَ قِدْماً أَجَدَّ في مَرَاضِيهِ فَالمَسْبُوقُ إِنْ زَادَ سَابِقُ[2]

التقديرُ: أجدَّ مِن غيرك، فحُذف «مِن» ضرورةً لكون «أجدَّ» مفعولاً ثانياً لـ«يُلْفِكَ». وقال الآخرُ:

دَنوتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ فَظَلَّ فُؤَادِي في هَوَاكِ مُضَلَّلاَ[3]

التقدير: دنوتِ أجملَ مِن البدرِ وقد خِلْنَاكِ مثلَه، فحُذف «مِن» ضرورة؛ لأنَّ «أجملَ» حالٌ وليس ممَّا ذُكِر.

الوجه الخامس: في حقيقة «مِن» المصاحِبة لأفعلِ / التفضيل، وقد اختلفَ [١١١/أ] النحويون في ذلك على أقوال:

-**الأول:** لسيبويهِ[4] أنها لابتداء الغايةِ، ولا تخلو من التّبعيض، فمعنى ابتداءِ

---

(١) من الخفيف، لرجل من طيئ، والبيت في: شرح التسهيل ٣/٥٧، والتذييل والتكميل ٣/١٩٦، وارتشاف الضرب ٣/٢٢٩، ومنهج السالك ٤٠٨ .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٣/٥٧، والتذييل والتكميل ٣/١٩٦، وشفاء العليل ٢/٦١٢ .

(٣) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٣/٥٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٢٩، ومنهج السالك ٤٠٨، والمساعد ٢/١٧٢، والتصريح ٢/١٠٣ .

(٤) الكتاب ٤/٢٢٥ . وقد نصَّ ابنُ ولّادٍ في الانتصار على أن رأي سيبويهِ هو أنها للتبعيض فقط، وليست لابتداء الغاية، قال في معرض رده على المبرد: «أما قولُه: إنَّ مِن في قولك: =

الغاية: أنك إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، فالمعنى: أنَّ زيادةَ مرتبتِه لسبب فضْلِهِ ابتدأت راقِيةً مِن رُتبةِ عَمْرٍو وكلِّ مَن هو في رتبة عَمْرٍو، وإذا قلتَ: زيدٌ شرٌّ من عَمْرٍو، فالمعنى: أنَّ انحطاطَ رتبتِهِ بسبب شرِّهِ ابتدأ من انحطاطِ رتبةِ عَمْرٍو وكلِّ مَن هو في رتبة عَمْرٍو، هكذا عبَّرَ بعضُهُم فراعى علُوَّ الرُّتبة في [الخير][1]، وانحطاطَهَا في الشر، وأحسَنُ مِن هذه العبارة أن يُقالَ: إنَّ زيادةَ رتبتِهِ في الخير والشرِّ ابتدأت من رتبةِ عَمْرٍو .

ومعنى التبعيض: أنَّكَ إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من الرجال، فمعناه: أنه يَفضُلُ بعضَ الرجال، بخلاف قولك: زيدٌ أفضلُ الرجال، فإنه يَفضُلُ جميعَهُم .

ورُدَّ على سيبويه من وجهَين:

الأول: (من كونها لابتداء الغاية) أنَّ الابتداءَ يستلزمُ الانتهاءَ[2]، ولا يُقالُ: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو إلى خالد .

وجوابُهُ: أنَّ ذلك لا يَلزَمُ، إذ كثيرٌ مَنْ يَعلَمُ ابتداءَ الشيء ولا يَعلَمُ انتهاءَه[3]، تقولُ: زيدٌ جاء من الدار، ولا يُعلَمُ إلى أين انتهى مجيئُهُ، هذا مع أنَّ عدمَ التنبيه على الانتهاء في باب المدح والذمِّ أبلغُ[4].

هذا أفضل من زيد لابتداء الغاية، فلا يصحُّ؛ لأن الابتداء يقتضي انتهاءً ... فيلزمه على هذا إذا جعل مِن في قولهم: هو أفضل من زيدٍ لابتداء الغاية، أن يكون الفضلُ واقعاً على غير زيدٍ، وليس هذا هو المرادُ في هذا الكلام ... فإذا لم تكن مِن ههنا لابتداء الغاية ولا زائدة، لم يبقَ إلا ما قاله سيبويهِ من التبعيض؛ لأن هذه وجوهها في الكلام » الانتصار ص: ٢٥٦ — ٢٥٧ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) انظر الانتصار ٣١٣ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣/١٣٥، والأشباه والنظائر ٤/١٢٣ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٢٢٦، وشرح التسهيل ٣/١٣٥ .

(٤) في الأشباه والنظائر ٤/١٢٣: « وأجاب الشيخ ركنُ الدين بأن المتكلم غرضُه بيانُ ابتداء

=

الثانـي: (من كونها للتبعيض) واعترضوا عليه من أوجُهٍ:

الأول: أنَّ «مِن» التي للتبعيض يصلُـحُ مكانَهـا «بعـضُ»[1]، وأنـت إذا قلـتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، لم يصلُحْ أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ بعضَ عَمْرٍو، بخلاف قولـك: أكلتُ من الرغيف، فإنه يصلُح أن تقولَ: أكلتُ بعضَ الرغيف .

وجوابُهُ: أن بعضاً إنما تصلُح مكان «مِن» إذا لم يكن لها معنىً غيرُ التبعيض، وهي[2]/ هنا بمعنـى ابتـداء الغايـة، والتبعيـضُ معنًى زائـدٌ علـى ذلـك، فـلا تـلزَمُ [١١١/ب] صلاحيةُ بعضٍ مكانَهَا .

الثاني من الرَّدِّ[3]: أنَّ مجرورَها قـد لا يقبَـلُ التبعيـضَ نحـو: زيـدٌ أفضـلُ مِـن عَمْرٍو، ألا ترى أن عَمْراً لا يتبعَّض .

فالجوابُ: أنَّ التبعيضَ على معنيَين :

أحدهما: أن يكون المجرورُ يتبعَّضُ نحو: زيدٌ أفضلُ من الرجال، أي من بعض الرجال.

والثاني: أن يكون المجرورُ بعضاً مـن غـيره، وإن كـان هـو لا يقبـلُ التبعيـضَ كما في قولك: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، فإنَّ «عَمْراً» وإن لم يقبل التبعيضَ في نفْسِـهِ، فهو بعضٌ من الناس .

الثالث من الاعتراض: أنك تقولُ: زيدٌ أفضلُ من جميع الناس، فمِنْ هنـا لا

الفضل، وليس له غرضٌ في انتهائه، فتأمَّلْ» .

(١) انظر شرح التسهيل ١٣٦/٣ .

(٢) قوله: «وهي» مكرر في الأصل .

(٣) المفروض أن يقول: الثاني من الاعتراض؛ لأنه يسوقُ الاعتراضات على قول سيبويه بأنَّ مِـن للتبعيض .

يمكِنُ فيها التبعيضُ؛ لكون المراد استيفاءَ جميعِ الناس[١].

فالجوابُ: أن مثلَ هذا يَتوقَّفُ في مثْلِهِ سيبويهِ؛ لأنَّ كلامَه محمولٌ على أنَّ «مِن» لا يؤتى بها إلا حيث يُمكنُ التبعيضُ، وحيث لا يمكِنُ لا يُؤتى بها، قالوا: هو أكذَبُ مَنْ دَبَّ ودَرَجَ[٢]، بغير «مِن» لأن المعنى: زيادتُه في الكذب على كل مَن في الأرض، وأيضاً فإنَّ الإتيان بـ«مِن» في نحو: زيدٌ أفضلُ مِن جميع الناس، يَلزَمُ منه تفضيلُ الشيء على نفْسِهِ؛ لأنَّ «زيداً» من جملة جميعِ الناس.

فإن قلتَ: فقد جاء من كلامهم: اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ[٣]، بإثبات «مِـن»؟

فالجوابُ: أنَّ المحذورَينِ هنا قد ارتَفَعَا؛ لأن الله تعالى ليس من جنسِ العظَمَاءِ، فيَلزمُ منه إضافةُ الشيءِ إلى نفْسِهِ، ولأنَّ المرادَ مِن قوله: «الله أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ»: أعظمُ مِن كلِّ فَرْدٍ[٤] من العظَمَاءِ، فيَسُوغُ إثباتُ «مِن»، والله أعلَمُ.

المذهب الثاني: للمبرِّدِ أنَّها للابتداء خاصَّةً مجرَّدَةً مِن معنى التَّبعيض[٥]، واعتَرَضَ على سيبويهِ ببعضِ ما تقدَّمَ[٦]، / وقد تقدَّمَ الجوابُ عن ذلك كلِّه. [١١٢/أ]

---

(١) وهذا الاعتراضُ أثارهُ أبو سعيدٍ السيرافيُّ رحمه الله. انظر شرحه على الكتاب ص: ٥٣٣ (المطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، وشرح التسهيل ٣/١٣٦.

(٢) هذا من أمثال العرب، انظره في: الصحاح (دبب)، وجمهرة الأمثال ٢/١٧٣، وفي الفاخر: ٤٢، والزاهر ١/٢١٢: أحسن مَن دبَّ ودَرَجَ. ودبَّ: مشى، ودَرَجَ: ماتَ.

(٣) شرح التسهيل ٣/١٣٦.

(٤) قوله: «فرد» مكرر في الأصل.

(٥) ووافقه على رأيه هذا جماعةٌ من العلماء منهم: الأخفش الصغير وابنُ السراج والسيرافيُّ والسهيليُّ. انظر الأصول ١/٤٠٩، ٢/٧، والانتصار صفحة: ٣١٣، والارتشاف ٢/٤٤٣، والمساعد ٢/٢٤٧.

(٦) انظر الانتصار صفحة: ٣١٣.

القول الثالث: أنها بمعنى «عن» تُعطي المجاوَزَة، فإذا قلتَ: زيدٌ أفضـلُ مِـن عَمْرٍو، فالمعنى: جاوَزَ زيدٌ عمراً في الفضل، وصحَّحهُ ابنُ مالك[1]، ورجَّحه علـى مذهب سيبويهِ، وهو ظاهرٌ في بادئ الرأي .

القول الرابع: أنها للتَّبيين[2]، فإذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِـن عَمْـرٍو، فمعنـاه: أنَّ «مِن» بيَّنَتْ زيادةَ فضلِهِ مِن أين حَصَلَت .

انتهَتْ أقسامُ أفعَلِ التفضيل، وحَصَلَ من ذلك أن ما فيه الألِفُ والـلامُ يُثنـى ويُجمَعُ، وما فيه «مِن» لا يُثنى ولا يُجمَعُ، وما فيه الإضافةُ يجوزُ فيه الوجهان .

المسألة الخامسة[3]: في إعمال أفعل التفضيل:

اعلَمْ أنَّه في الدرجةِ الرابعةِ من العمَلِ؛ لأنَّ مراتبَ العمل أربعةٌ:

الأولى: مرتبةُ الفعل، وهي الأصل لأنه يَعمَلُ من غير شَرْط .

الثانية: مرتبةُ اسم الفاعل، وهي منحطَّةٌ عن رتبة الفعل؛ لكون اسـم الفـاعل لايَعمَلُ إلا بشرط الاعتماد، وألاَّ يكونَ بمعنى الماضي.

الثالثة: مرتبةُ الصفة، وهي منحطَّةٌ عن رتبة اسم الفاعل؛ لأن الصفةَ المشـبهةَ لا تَعمَلُ إلا في السببيِّ، واسمُ الفاعل يَعمَلُ في السببيِّ والأجنبي .

المرتبة الرابعة: مرتبةُ أفعلِ التفضيل، وهي منحطَّةٌ عن رتبـة الصفـةِ المشبهة؛ لأن أفعلَ التفضيلَ لا يرفعُ إلا المضمرَ، بخلاف الصفـة المشبَّهة فإنهـا ترفَـعُ الظـاهرَ والمضمَرَ، فتبيَّنَ من هذا أنَّ أفعلَ التفضيلِ في الرتبة الرابعة من العَمَـلِ، وهـي أَحَـطُّ

---

(١) شرح التسهيل ١٣٤/٣، ١٣٥ . قال ابنُ هشام معلقاً على رأي ابنِ مالك: « وقد يُقالُ: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها عن » المغني ٤٢٣ .

(٢) راجع التذييل والتكميل ٨/٤ .

(٣) في الأصل: « الرابعة » وهو خطأ .

المراتب، وإنما كان ذلك لأنها لم تُشتقَّ من فِعلٍ يُعطي معنى الزيادة. ألا ترى أنك إذا قلتَ: حَسُنَ زيدٌ، لم يُفهَمْ منه إلا مجرَّدُ حُسْنِهِ؛ لا أنه زادَ في الحُسْنِ على

[١١٢/ب]

غيره، بخلاف قولك: / أحسَنُ مِن عَمْرٍو، فإنه يُفهمُ منه الزيادةُ في الحُسْنِ على

٥ غيره، بخلاف غيرِها من الأسماء المشتقّةِ، فإن معناها معنى الفعل الذي اشتُقّت منه .

إذا تقرَّرَ هذا فالمعمولُ لا يخلو أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكونَ مفعولاً به أو مصدراً أو حالاً أو تمييزاً أو جاراً ومجروراً أو غيرَ ذلك .

١٠ **فإن كان مفعولاً به** لم يجز أن ينصبَه؛ لضعفه عن العمل، بل يُجَرُّ بحرف جرٍّ على ما يأتي، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزُونه، وقد تقدَّمَ[1] الخلافُ في نصبه المفعولَ إذا جُرِّدَ عن معنى الزيادة، وما جاء مما يُوهِمُ نصبَه المفعولَ محمولٌ على إضمار فِعلٍ يدلُّ عليه أفعَلُ، فمِن ذلك قول الشَّاعرُ :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الحَيِّ حَياً مُصَبَّحاً ... وَلاَ مِثْلَنَا يَومَ التَقَينا فَوَارِسَا

١٥ أَكَرَّ وَأَحْمَى للحَقيقَةِ مِنْهُمُ ... وَأَضْرَبَ مِنّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا[2]

---

(١) انظر صفحة: ٣١٧ .

(٢) من الطويل، للعباس بن مرداس، شاعرٌ مخضرَمٌ، أدرك الإسلام أسلم عام الفتح، أمه الخنساء الشاعرة، وقيل: بل هي أم إخوته وليست أمه. والبيتان في ديوانه: ٩٢-٩٣. وهما من قصيدة تُعدُّ من المنصفات التي أنصفَ فيها قائلوها أعداءَهم، انظرها في الأصمعيات ٢٠٤ . والشاهد في: النوادر ٢٦٠، وشرح المفصل ١٠٦/٦، وشرح التسهيل ٦٩/٣، وشرح الكافية ٢١٩/١، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٣، والمغني ٨٠٤، وشرح أبياته ٢٩٢/٧، والخزانة ٣١٩/٨ .

فـ« القوانِسَ » ليس منصوباً بـ« أَضْرَبَ » وإنما نُصِبَ بفعل مقدَّرٍ يدلُّ عليه « أَضْرَبَ » أي: نَضْرِبُ القوانِسَ[1]، والقوانِسُ هنا: جمعُ قَونَس، وهو أعلَى البَيضَةِ مِن الحَديدِ. وقال الآخَرُ:

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَبْتَغِي الْمُنَى بِأَبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزِيلَ الْمَوَاهِبِ[2]

فـ« جزيلَ المواهب » ليس منصوباً بـ« أَبذَلَ » بل بفعل مضمر أي: يَبذُلُ، وعلى هذا خرَّج ابنُ مالك[3] قولَه تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾[4] فجعَلَ « حيث » مفعولاً به نصبَهُ فعلٌ مقدَّرٌ يدُلُّ عليه « أعلَمُ » ، التقديرُ: يعلَمُ مكانَ جعْلِ رسالاتِه، قال الشيخُ أبوحيَّان[5]: ويلزَمُ منه إخراجُ « حيثُ » عن الظرفية، وهي من

---

(١) في الخزانة ٣١٩/٨: « قال بعضٌ من شرَّاح أبيات المفصل: المرادُ بالبيت: أضربَ منا بالسيوف للقوانس، فحذفَ اللامَ لضرورة الشعر، فمِن لابتداء الغاية متعلِّقٌ بـ« أضرَبَ » تعلُّقَ الظرف، وبـ« السيوف » تعلُّقَ الآلة، واللام تعلُّقَ المفعول به. وهذا التقدير أولى من الأول [أي: تقدير فعل مضمر] لوجهَين:

الأوَّلُ: أن إضمار (نضربُ) يفسدُ معنى البيت، إذ مرادُ الشاعر أنهم ضاربون ونحنُ أضربُ منهم، فيحصلُ التفضيل، ولو قال: نضربُ القوانسَ لم يكن فيه تفضيلٌ .

والثاني: أن (أضرَبَ) لا ينصبُ المفعولَ به، فكيفَ يدل عليه، والدال على عامل هو الذي يصحُّ أن يعمل في معموله. وإذا لم يصحَّ عمله فيه لم يدل عليه. انتهى » . وقد ردَّ الجاربرديُّ على هذا الكلام في رسالة ألفها في مسألة الكحل، أورد بعضاً منها البغداديُّ في الخزانة، وانظر (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر) لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر ٤٨٣/٤).

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٦٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٥/٣، والمساعد ١٨٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٣ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٤. و« رسالاته » بالجمع قراءة السبعة عدا ابن كثير وحفص عن عاصم، فقد قرآ (رسالته) بالإفراد. انظر حجة القراءات: ٢٧٠، والإقناع ٦٤٣/٢ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٤/٣ .

الظروف التي لا تخرُجُ عن الظرفية البتّةَ، وخرَّجَ / الآية على أنها باقيةٌ على [١١٣/أ] الظرفية، وأن العاملَ فيها «أعلَمُ»[١].

فإن قيلَ: يلزَمُ منه أن يكونَ في مكانٍ أعلَمَ منه في مكانٍ آخرَ[٢] ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا من مفهومِ الظرفِ، وهو ضعيفٌ، وقد قامَ الدليلُ على أنَّ

٥ علمَه تعالى غيرُ مقيَّدٍ بمكان، فلا تخرُجُ حيثُ عن الظرفيَّة لأجل هذا المفهوم الضَّعيفِ الذي قامَ الدَّليلُ على منعه.

فإن كان مصدراً ففيه خلافٌ؛ قيل ينصِبُهُ فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ الناس فضلاً وأكرمُهُم كرَماً، قال الشاعر:

أَمَّا المُلوكُ فَأَنْتَ اليومَ أَلأَمُهُمْ لُؤْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[٣]

١٠ فنصب «لؤماً» بـ«الأم» .

وقيل: لا يَنصِبُ المصدرَ لضعفه عن العمل، وخُرِّجَ البيتُ على أن «لؤماً» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ دلَّ عليه أفعلُ أي: لَؤُمَ لؤماً .

فإن كان تمييزاً أوحالاً فلا خلاف أنه ينصبُهُمَا[٤]؛ لأنَّ كلَّ عاملٍ ينصبُهُما، تقولُ في التمييز: زيدٌ أحسنُ الناسِ وجهاً، وفي الحال: زيدٌ أحسَنُ الناسِ ضاحكاً.

١٥ **فإن كان جارّاً ومجروراً** فلا خلافَ أنه يتعلقُ به، وحينئذ لا يخلو المجرورُ أن يكونَ مفعولاً به في الأصل ثم جُرَّ لأجلِ ضعْفِ أفعلِ التفضيل، أو يكونَ مجروراً بالأصل، فإن كان الأوَّلَ فلا يخلو أن يكونَ أفعلُ من فعلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ أو إلى

---

(١) انظر البحر المحيط ٤١٦/٤ .

(٢) هذا من كلام الحوفي في اعتراضه على ظرفية حيث. انظر البحر المحيط ٤١٦/٤ .

(٣) من البسيط، وهو بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، وأساس البلاغة (طبخ)، وحاشية الشيخ يس على التصريح ١٠٦/٢.

(٤) ومثلهما الظرف نحو: زيدٌ أحسنُ منكَ اليومَ راكباً. انظر شرح الكافية ٢٢٠/٢، والفوائد الضيائية ٢١٩/٢ .

اثنين، فإن كان من متعدٍّ إلى واحدٍ تعدَّى إلى المفعـول بـاللام تقـولُ: زيـدٌ أبـذَلُ للمعروف من عَمْرٍو، فإن كان الفعلُ يُفهِمُ جَهلاً أو عِلماً تعدَّى بالبـاء نحـو: زيـدٌ أعرَفُ بالنحو من عَمْرٍو وأجهلُ بالفقه مِن خالد، فـإن كـان يُفهِـمُ حُبـاً أو بُغضـاً عُدِّيَ بـ«في» إلى ما هو مفعولٌ في المعنى، وبـ«إلى» واللامِ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى / فتقولُ: زيدٌ أحبُّ في عَمْـرٍو منـكَ، فعَمْـرٌو في المعنى محبُـوبٌ، وتقـولُ: زيـدٌ [١١٣/ب] أحبُّ إلى عَمْرٍو منكَ، فعَمْرٌو في المعنى فاعلٌ، المعنى: يُحبُّ عَمْرٌو زيداً أكثرَ من حبِّهِ لكَ.

فإن كان من متعدٍّ إلى اثنين عُدِّيَ إلى أحدِهما باللام، وأُضمِرَ نـاصبٌ للثـاني نحو: زيدٌ أكسَى للفقراء الثيابَ، أي: يكسوهُمُ الثيابَ.

فإن كان الثاني[1] فلا يخلو أن يأتيَ مع المجرور بالمفضَّلِ عليه مجروراً بـمـن أولا يأتي به، فإن لم يأتِ به فلا إشكالَ، تقولُ: زيدٌ أشفَقُ بعَمْـرٍو وأرأفُ بخـالد، فـإن أتيتَ بالمفضَّلِ عليه مجروراً بمن نحو: زيدٌ أشفَقُ بعَمْرٍو مِن خالد، فـأنت بالخيـار في تقديم أيِّ المجرورَينِ شئتَ على الآخَر، فإن شئتَ قدَّمْتَ المجرورَ بمن كقولك: زيـدٌ أشفَقُ من خالد بعَمْرٍو، وإن شئتَ أخَّرْتَه كقوله تعالى: ﴿ وَنَحْـنُ أَقْـرَبُ إِلَيـهِ مِـنْ حَبْلِ الوَرِيدِ ﴾[2] فإن زِيدَ مجرورٌ ثالثٌ متعلِّقٌ بغير ماتعلَّقَ به الأوَّلُ نحو: زيدٌ أبصَـرُ بالفقه من خالدٍ بالنحو، فلا يجوزُ تقديمُ المجرور الثالثِ على المجرور بمِن، فلا تقولُ: زيدٌ أبصَرُ بالفقه بالنحو مِن خالد، وسببُ ذلك: أنَّ المجرورَ الثالثَ متعلِّقٌ بمصـدرٍ مقدَّرٍ، فلا يجوزُ تقديمُهُ على المصدر العامِلِ فيه. ألا ترَى أنكَ إذا قلتَ: زيـدٌ أبصَـرُ بالفقه مِن خالد، فالتقديرُ: زيدٌ يزيدُ بصرُهُ بالفقه على بَصَرِ خالد بالنَّحو، فـ«النحو» متعلِّقٌ بـ«بَصَرِ» المحذوفِ، فلو قَدَّمْتَهُ لكنتَ قد قدَّمتَ معمـولَ المصدر عليـه، ولا يجوزُ .

---

(١) أي: كان معمولُ أفعلِ التفضيل مجروراً في الأصل .

(٢) سورة ق: من الآية: ١٦ .

فإن كان المعمول مرفوعاً فلا يكونُ إلا فاعلاً، وهو في ذلك لا يخلو أن يكونَ مضمراً أو ظاهراً .

فإن كان مضمَراً فلا خلافَ في أنه يرفعُهُ من غير شرط نحو: زيدٌ أفضَلُ من عَمْرٍو، والتقدير: زيدٌ هو / أفضَلُ من عَمْرٍو، ولا يكونُ هذا المضمَرُ إلا مستكنّاً، [١١٤/أ]

٥ فأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ[١]

فـ« نحن » ليس فاعلاً بـ« خير » وإنما هو تأكيدٌ للفاعل المستكنِّ في « خير » التقديرُ: خيرٌ نحنُ نحنُ[٢]، وخيرٌ: خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: نحنُ خيرٌ .

فإن كان ظاهراً فالكلامُ عليه من أوجُهٍ :

١٠ **الأول: في شروطِهِ:**

وله شُروطٌ تُذكَرُ، فإن لم يَستَوفِ الشُّروطَ فلا يرفعُ الظَّاهرَ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ نصَّ عليها سيبويهِ[٣] وغيرُه فتقول: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، أي: يزيدُ

---

(١) من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبيُّ، شاعرٌ جاهليٌّ، ونسبه ابن الأنباريِّ في الزاهر ١٣٨/١ إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه الذي بين يديَّ، ونقله عنه ابنُ منظور في اللسان (لوم) . ويُروى مع الشاهد بيتٌ آخرُ هو:

ولم تَثِقِ العَوَاتِقُ مِن غَيُورٍ بِغَيرَتِهِ وَخَلَّينَ الحِجَالاَ

والبيت في: النوادر ١٨٥، وإيضاح الشعر: ٣٠٢، ٣١٩، والمسائل البغداديات: ٤١٥، وشرح التسهيل ٢٧٣/١، والمغني ٥٨١، والخزانة ٦/٢-١٣ . والمثوِّبُ: الذي يدعو الناسَ يستنصرُهُم، ومنه التثويب في الأذان، وهو إعادة بعضه بعد انقضائه. ويالا: أراد: يالبني فلان، فحكى صوت الصارخ المستغيث. (النوادر) .

(٢) وجعله ابنُ مالك فاعلاً بخير. شرح التسهيل ٢٧٤/١، وانظر المسائل البغداديات: ٤١٦-٤١٧ .

(٣) الكتاب ٣١/٢-٣٢ . وانظر: المقتضب ٢٨٤/٣، وشرح التسهيل ٦٥/٣، والوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر) ٤٨٤/٤، والهمع ١٠٧/٥ .

عليه أبوه في الفضل، وإنما لم يَرفَع الظاهرَ دونَ هذه الشروط الآتية؛ لأنه ناقِصٌ عن مرتبةِ الصفة المشبهة كما تقدَّمَ[١]، وهي تَرفعُ الظاهرَ من غير شرطٍ، فاقتضى ألا يَرفَعَ أفعلُ التفضيل الفاعلَ الظاهرَ إلا بشروطٍ؛ ليتبيَّنَ انحطاطُ رتبتِهِ عن الصفةِ، فإن استوفى الشروطَ رفَعَ الظاهرَ رفْعاً مطَّرِداً.

٥ وقد عبَّرَ ابنُ الحاجب[٢] عن الشروط بقولِهِ: ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان [صفةً][٣] لشيءٍ، وهو في المعنى لمسبَّبٍ مفضَّلٍ باعتبارِ الأوَّلِ على[٤] نفْسِهِ باعتبار غيرِه [منفياً]، ويتبيَّنُ ذلك في مثل قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيدٍ، فـ«الكحل» فاعلٌ بـ«أحسن» أي: ما رأيت رجلاً يحسُنُ في عينيه الكحلُ كحسنِه في عين زيد، وشروطُ رفعِهِ الظَّاهِرَ مستوفاةٌ في هذا المثالِ، وهي

١٠ خمسةُ شروطٍ:

الأول: أن يتقدَّمَ الكلامَ أداةُ نفي، زادَ ابنُ مالكٍ[٥]: أو ما في معناها من نهي أو استفهامٍ، فمثالُ النفي قد تقدَّمَ، ومثالُ النهي: لا يكُنْ غيرُكَ أحبَّ إليه الخيرُ منهُ إليكَ، وتقولُ في الاستفهام: هل في الناسِ أحَدٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمُحْسِنٍ لا يمُنُّ.

/ قال الشيخ أبوحيَّان[٦]: وهذه الزيادةُ تحتاجُ إلى سماعٍ من العَرَب؛ لأن [١١٤/ب]

١٥ رفعَهُ الظَّاهرَ غيرُ جارٍ على القياس ولم يُسمَعْ إلا بالنفي، فلا يُلحَقُ به ما هو في معناه إلا بالسَّماع.

---

(١) انظر صفحة: ٣٥٢ .

(٢) الكافية ص: ١٨٧، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٦١/١ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والتصحيح من المصادر السابقة .

(٤) في الأصل (في) .

(٥) شرح التسهيل ٦٨/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٥/٣ .

الشرط الثاني: أن يكونَ أفعلُ التفضيلِ جارياً على غير من هو له، كـ«أحسن» في المثال المذكور، فإنه صفةٌ جاريةٌ على «رجل» وهو في الحقيقة لـ«الكحل».

الشرط الثالث: أن يكونَ الظاهرُ المرفوعُ مسبَّباً كـ«الكُحل» في المثال المذكور، فإنه مسبَّبٌ عن «الرجل» وهو المرادُ بقوله: لمسبَّب.

الشرط الرابع: أن يكونَ الظاهرُ مفضلاً على نفسِه في محل باعتبارِ محلٍّ آخرَ، وهو المرادُ بقوله: مفضَّلٌ باعتبارِ الأوَّلِ على نفسِهِ باعتبار غيرِه، أي: باعتبارِ المحل الأول على نفسِهِ باعتبار المحلِّ المغايرِ للمحلِّ الأوَّلِ، فالضميرُ في «نفسِهِ» عائدٌ على المفضَّل وهو «الكحل»، والضميرُ في «غيره» عائدٌ على قوله «الأول».

الشرط الخامس: أن يكونَ المرفوعُ بأفعلَ متوسِّطاً بين ضميرَين: الأوَّلُ: عائدٌ إلى الموصوف بأفعلِ التفضيل، وهو الضميرُ الذي في «عينيه» في المثال. والثاني: عائدٌ إلى المرفوعِ بأفعلِ التفضيل، وهو الضميرُ في «منه» في المثال، وقد يُحذَف الضميرُ على مايأتي.

وإنما اشترطوا هذه الشروطَ في رفعِهِ الظَّاهرَ؛ لأنَّ الاسمَ لا يَعملُ عملَ الفعل إلا إذا صَلُحَ الفعلُ في مكانِهِ، ولم يتغير المعنى، ومع هذه الشروطِ يصلُحُ الفعلُ في مكان أفعلِ التفضيل ولا يتغيرُ المعنى، بخلاف ما إذا [لم][1] تحصُلِ[2] الشُّروطُ، فإنه إذا وُضع الفعلُ حينئذ في مكانِ / أفعلَ تغيَّرَ المعنى، وبيانُ ذلك: أنه إذا اجتمعت [١١٥/أ] الشروطُ فلا فرْقَ في المعنى بين قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، وبين قولك: ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) في الأصل: «تصلح» والصواب ما أُثبت كما في العبارات الآتية.

فاستوى المعنى مع الاسم ومع الفعل الموضوع موضعَ الاسم، إذ الزيادةُ في الحُسْنِ مع العبارتَين حاصلةٌ. وإذا لم تحصل الشروطُ، تغيَّرَ المعنى بوضع الفعل مكانَ الاسم، ألا ترى أنكَ إذا جعلْتَ الكلامَ إيجاباً ففاتَ شرطُ[1] النفي فقلتَ: رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، حصَلَ تفضيلُ الكحلِ في عين زيدٍ على نفْسِهِ في غير عين زيد، وإذا وَضعتَ الفعلَ هنا في مكان الاسم فقلتَ: رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنِهِ في عين زيدٍ، تغيَّرَ المعنى، إذ لا يُعلَمُ هنا مع الفعل إلا المساواةُ في الحسن دونَ الزيادةِ.

هذا تلخيصُ ما ذكرهُ ابنُ مالك[2]، وتعقبه الشيخ أبوحيَّان[3] وقال: ما أجازه من تغيُّرِ المعنى إذا وُضِعَ الفعلُ موضعَ الاسم حيث لا يستوفي الشروطَ، غيرُ صحيحٍ؛ لأنك إذا قلتَ: رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، صحَّ أن تضعَ الفعلَ مكانَ الاسم، ولا يتغيَّرُ المعنى المقصودُ من زيادة الحُسْنِ، وذلك أن تقدرَ مكانَ «أحسَنَ» «يزيدُ» فتقولُ: رأيتُ رجلاً يزيدُ حسنُ الكحلِ في عينه على حسنِهِ في عين زيد .

قلتُ: وهذا الذي ذكرَه الشيخُ غيرُ جارٍ على قاعدة التقدير؛ لأنَّ الاسمَ المشتقَّ إذا قُدِّرَ الفعلُ مكانَه إنما[4] / يقدَّرُ الفعلُ الذي اشتُقَّ منه، فلا يُسَلِّمُ ابنُ مالكٍ ما قالَ الشيخُ أبوحيَّان، بل يقولُ: إنما يُقدَّرُ الفعلُ الذي اشتُقَّ منه الاسمُ [١١٥/ب]

---

(١) في الأصل: « شروط » .

(٢) شرح التسهيل ٣/٦٧ .

(٣) لم أقف عل نص كلامه هذا مع أنه عقب في التذييل والتكميل ٣/٢٠٣ على كلام ابن مالك بقوله: « وهو كلامٌ فيه تكثيرٌ لا طائل تحته ... » .

(٤) لفظ « إنما » مكرر في الأصل .

وإن[1] كان ذلك لم يحصِّل المعنى المقصودَ من زيادةِ الحسن .

فإن قلتَ: يلزَمُ من هذه المسألة تفضيلُ الشيء على نفْسِهِ ؟

فالجوابُ: أن تفضيلَ الشيء على نفْسِهِ لا يمتنعُ مطلقاً، وإنما يمتنعُ إذا كان باعتبارِ شيءٍ واحدٍ، أما إذا كان بحسب اعتبارَين فجائزٌ كما في هذه المسألة، ألا ترَى أن تفضيلَ الكحلِ على نفْسِهِ هو باعتبار محلَّين وهما: عينُ زيد وعينُ غيره، وقد يكونُ التفضيل باعتبار زمانَين كقوله عليه السلام: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فيهَا الصَّومُ مِنهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ[2]» . فالصومُ مفضَّلٌ على نفْسِهِ باعتبار زمانَين وهما: رمضانُ وعشرُ ذي الحجة. وقد يكونُ التفضيلُ باعتبار حالَين كقولك: ما رأيتُ قصداً أنجحَ فيه الرجلُ منه في قصد الإصلاح، فالرجلُ مفضَّلٌ على نفْسِهِ باعتبارِ حالَين وهما: قصدُ الإصلاح وقصدُ غيره.

الوجه الثاني: في إعراب هذه المسألة:

إذا قلتَ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ وما أشبَهَ ذلك، فتُعربُ «أحسنَ» صفةً لـ«رجل»، و«في عينه» متعلقٌ بـ«أحسن» والضميرُ في «عينيه» عائدٌ إلى «رجل»، و«الكحل» فاعل بـ«أحسن» و«منه» متعلقٌ بـ«أحسن» و«مِن» هذه هي التي تَصحَبُ أفعلَ التفضيل، والضميرُ في «منه» عائدٌ إلى «الكحل» و«في عين زيد» متعلقٌ بحالٍ من الضمير في «منه» والتقديرُ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ

---

(١) في الأصل: «وإذا» ولعل ما أُثبت الصواب .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (في كتاب الصوم) برقم: (٦٨٩). وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٥٤ .

وانظر الشاهد في: الكتاب ٣٢/٢، والمقتضب ٢٥٠/٣، والأصول ١٣١/١، ٤٤/٢، والمسائل البغداديات: ٤١٥-٤١٦، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وشرح الكافية ٢٢٣/٢، والهمع ١٠٧/٥ .

في عينه الكحلُ منه في حالِ كونه في عينِ زيدٍ .

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ أعربتَ «الكحلَ» / فاعلاً بـ«أحسن» فرفعتَ به [١١٦/أ] الظاهرَ وخالفتَ القاعدةَ، مع أنَّ لك عن ذلك مندوحةً وهي: أن تجعلَ «الكحلُ» مبتدأً، وترفعَ «أحسنَ» خبراً عنه مقدَّماً، أو بالعكس فتجعلُ «أحسنَ» مبتدأً، ومُسَوِّغُهُ تعلُّق «مِن» به و«الكحلُ» خبرٌ ؟

فالجوابُ: أنَّ كلتَا الصورتَين ممتنعتَان لوجهَين:

أما الصورة الأولى: فامتنعَت لأنَّكَ لا تخلو أن تؤخِّرَ «منه» عن «الكحل» كما هو في المثالِ، أو تقدمَه على «الكحل»، فإن أخَّرتَه وقعَ الفصلُ بين «أحسن» ومعمولِه الذي هو « منه » بأجنبيٍّ وهو «الكحلُ» ، وذلك لا يجوزُ[(١)]، وإنما قلنا: إنه أجنبيٌّ؛ لأنه ليس لـ«أحسن» فيه عمَلٌ، وإن قَدَّمتَ «منه» على «الكحل» لَزِمَ عَودُ الضمير على ما بَعْدُ لفظاً ورتبةً وهو «الكحل» ، وذلك لا يجوزُ .

واعترضَ الشيخُ تقيُّ الدينِ إبراهيمُ النِّيليُّ[(٢)] على هذا وقال: إذا قُدِّم «منه» على «الكحل» كان الضميرُ عائداً إلى ما بعدَه لفظاً لا رتبةً؛ لأنَّ المبتدأَ رتبتُهُ التقديمُ، فيَصِحُّ عَودُ الضميرِ عليه وإن كان مؤخَّراً، إذ رتبتُهُ التقديمُ، فيكونُ كقولك: في دارِهِ زَيدٌ .

---

(١) لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه كما قال ابنُ مالك، واعترض عليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٣/٣، وانظر الوضع الباهر (ضمن الأشباه والنظائر) ٥٠٠/٤ .

(٢) هو أبو إسحاق، تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عُبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي البغدادي، المعروف بـ« النيلي » (من علماء القرن السابع الهجري) عالم نحوي، من تصانيفه: « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » ، و« التحفة الشافية في شرح الكافية» . أخباره في: طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شُهبة لوحة (٧٠ ـ مخطوط)، وبغية الوعاة ٤١٠/١، ومفتاح السعادة ١٨٦/١ .

وانظر كلامه في الصفوة الصفية لوحة (١٥٩) مخطوط .

قلتُ: وهذا اعتراضٌ حسَنٌ مقبولٌ، إلا أنه فاتَهُ شيءٌ آخَرُ وهو أنَّ هذا المثالَ وما أشبهَهُ بَنَتْهُ العرَبُ على صورةٍ مخصوصَةٍ لتُفيدَ بها معنى مخصوصاً[1]، ولعلَّ ذلك المعنى لا يحصُلُ إلا بهذه البِنيَةِ المخصوصة، فلا تَلْحَظُ فيها تقديماً ولا تأخيراً، بل تُحمَلُ على ما هي قَبلُ، وهذا هو المفهومُ من كلام سيبويهِ .

٥ فإن قيلَ: فلَكَ حالةٌ تخلِّصُكَ مِن هذا كلِّهِ؛ وهو أن تقدِّمَ المبتدأَ الذي هو «الكحل» وتؤخرَ «أحسن» الذي هو الخبر ، فتكونُ متعلقاتُهُ تليه، فتخلُصُ / من [١١٦/ب] الفصل وعودِ الضميرِ على ما بعدَه، فتقولُ: ما رأيتُ رجلاً الكحلُ أحسَنُ في عينيه منه في عين زيد .

فالجوابُ: أنَّ العرَبَ إنما قصدَت التركيبَ الأصليَّ، ونحن لانتصرفُ فيه إلا بسماعٍ، ويقوِّي هذا أنَّ ابنَ مالكٍ قال[2]: إنَّ «الكحل» إذا قُدِّمَ، وأُخِّرَ «أحسن» ١٠ لا يُعطي الزيادةَ في الحُسْنِ، وإنما يُعطي المساواةَ، ونازَعَهُ في ذلك الشيخُ أبوحيَّان[3].

قلتُ: فلا نخرُجُ عن عبارة تُعطي المعنى المقصودَ اتفاقاً إلى عبارةٍ مختَلَفٍ في إفادتها لذلك المعنى المقصود.

١٥ **وأما الصورة الثانية**: وهي أن يكونَ «أحسنَ» مبتدأً و«الكحلُ» خبرَه فممتنعةٌ أيضاً؛ لأن «منه» إن أخَّرناه عن «الكحل» كان فيه الفصلُ بينه وبين «أحسن» بالخبر. والخبرُ أجنبيٌّ عنهما، وإن قدَّمنا «منه» على « الكحل » أعدْنا

---

(١) وهو نفيُ المساواة ونفيُ المزيَّة. انظر شرح التسهيل ٦٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٦٨/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٠٤/٣. وعلل ابنُ الناظم عدمَ التقديم بقوله: « لم يقدَّم كراهية أن يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم » شرح الألفية ٤٨٨، وانظر الوضع الباهر لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر) ٥٠٠/٤ .

الضميرَ إلى ما بعدَه لفظاً ورتبةً من غير نِزاعٍ .

أمـا لـو لم تَرفَع الظّـاهرَ بـأفعلِ التفضيل، وأتيـتَ بـالكلام موجَبـاً، فمعنـى التفضيلِ حاصلٌ وذلك بأن تجعلَ «الكحل» مبتدأً و «أَحسَنَ» خبراً فتقولُ: الكحـلُ في عين زيدٍ أحسَنَ منه في عين عَمْرٍو، فإن أدخلْتَ عليه حرفَ النفي فقلتَ: ليـس الكحلُ في عين زيدٍ أحسنُ منه في عين عَمْـرٍو، انتفَـت الزيـادةُ، وبقيـت المسـاواةُ، وخرجَ الكلامُ عن معنى التفضيلِ، فاعلَمْ ذلك.

الوجه الثالث: لك في هذه المسألة ثلاثُ عبارات:

الأولى: الأصلُ وهي قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحـلُ منـه في عين زيد، فتأتي بهذه العبارةِ على هذا النحو من غير حَذفٍ، ومنه قولُـه ﷺ: «مَـا مِن أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى ا للهِ فيهَا الصَّومُ مِنهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ[1]» ومنه قولُ الشَّاعر:

/ مَا عَلِمْتُ امْرَأً أَحَــبَّ إِلَيهِ الـ ـقَولُ في النَّاسِ مِنْكَ يَا بْنَ سِنَانِ[2] [١١٧/أ]

وقال الآخرُ:

لاَ قَولَ أَبْعَد عَنْهُ نَفْعٌ مِنْهُ عَن نَهْيِ الخَلِيِّ عَــــنِ الغَرَامِ مُتَيَّمَا[3]

البيتُ من الكامل، ومعناه: أنَّ أبعَدَ الأقوال نفعاً قـولُ الخلـيِّ إذا نَهَـى المحبَّ عن الغرام، فإنه لا يُفِيدُ .

العبارةُ الثانية: أن تَحذِفَ من العبـارةِ الأُولى الضميـرَ المجـرورَ بـ«مـن» ، ثـم تَحذِفَ «في» وتجعلَ «من» مكانِها فتقولُ: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينيـه الكحـلُ

---

(١) تقدم صفحة: ٣٦١ .

(٢) من الخفيف، والشـاهد في شرح التسـهيل ٦٥/٣، وارتشـاف الضـرب ٢٣٤/٣، والتذييـل والتكميل ٢٠٢/٣، والتصريح ٢٦٩/١، والهمع ١٠٧/٥ .

(٣) لم أقف على قائله، والشاهد في : شرح التسهيل ٦٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٣ .

من عين زيدٍ، الأصلُ: منه في عين، فحُذِفَ - كما تقدَّمَ - لفَهْمِ المعنى.

العبارة الثالثة: أن تُقَدِّمَ المضافَ والمضافَ إليه وهو «عين زيد» وتُدخِلَ كافَ التشبيه على العين، ثم تأتيَ بأفعلِ التفضيل وبعدَه المرفوعُ الظاهرُ، وتُسقِطَ ما عدا ذلك فتقولُ: ما رأيت كعين زيدٍ أحسنَ فيه الكحلُ، وهذه العبارةُ الثالثةُ نظيرُ ما أنشدَه سيبويهِ:

٥

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ أَظْلَمَ وَادِيا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيا[1]

الأصلُ: ما رأيتُ وادياً أقلَّ به رَكبٌ أتوهُ تَئِيَّةً منه في وادي السِّبَاع، فقدَّمَ المضافَ والمضافَ إليه وهو «وادي السباع» وجُرَّ بالكاف، ثم جِيءَ بأفعلِ التفضيل وهو «أقَلَّ» ثم بالفاعل وهو «رَكْبٌ»، ولو كان الكلام على العبارة الثانية لكان: ما رأيتُ وادياً أقلَّ به رَكبٌ منه بوادي السباع.

١٠

وإعرابُ هذين البيتين على تركيبهما: أنَّ «وادياً» مفعولٌ بـ«أرى» و«أقلَّ» صفةٌ لـ«وادياً» والباء في «به» ظرفيةٌ، والضميرُ عائدٌ إلى «وادياً»، و«رَكْبٌ» فاعلٌ بـ«أقلَّ»، و«أتَوه» في موضع الصفة لـ«رَكْبٌ»، و«تئيَّةً» مصدرٌ لبيان النوع؛ لأنه نوعٌ / من الإتيان وهوَ الإتيان بتلبُّثٍ، ويجوزُ أن يكونَ في موضع الحال أي: أتوه مُتلَبِّثِين[2]، و«أخْوَفَ» معطوفٌ على «أقلَّ»، و«ما» مِن قولِهِ: «إلا ما وقى

١٥ [١١٧/ب]

---

(١) من الطويل، وهما لسُحيم بن وَثيل الرِّياحي، شاعرٌ مخضرَمٌ، عاش في الجاهلية والإسلام. والبيتان في : الكتاب ٣٢/٢-٣٣، وشرحه للسيرافي ١٦٨/٢ (مخطوط)، والأصول ٣٠/٢، وشرح التسهيل ٦٦/٣، وشرح الكافية ٢٢٢/٢، والأشباه والنظائر ٤٩٠/٤، والخزانة ٣٢٧/٨. ووادي السباع: مكان بطريق البصرة إلى مكة، بينه وبين البصرة خمسة أميال. معجم البلدان ٣٤٣/٥.

(٢) ويجوز نصبُه على التمييز. شرح الكافية ٢٢٣/٢.

الله»: مصدريةٌ ظرفيةٌ، و«سارياً» مفعولٌ بـ«وقى» والتقدير: إلا مدَّة وقايةِ الله الساريَ فلا خوفَ مع ذلك.

المسألة السادسة[1]: في آياتٍ كريمةٍ لها تعلق بأفعلِ التفضيل:

الأولى:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[2] «أوَّل» في الآية: «أفعل من» ومعناه: أسبقَ، وهوَ مضاف فالتقدير: إن أسبَقَ بيتٍ، **ولـ«أوَّل» ثلاثةُ استعمالات:**

الأوَّلُ: أن تكونَ صفةً بمعنى أسبقَ، فتكونُ من أفعلِ التفضيل، فتجري عليها أحكامُ أفعلِ التفضيل فتكونُ بـ«من» كما تقول: ما رأيتُه أوَّلَ مِن أمسِ، وبالإضافةِ نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3] وبالألِفِ واللام فيُثنى ويُجمَعُ ويؤنَّثُ تقولُ: الأوَّلُ والأوَّلان والأوَّلون والأوائِلُ والأُولى والأُولَيان والأُولَيات والأُوَل، وله حكمٌ اختصَّ به دون أفعلِ التفضيل وهو: أنه إذا أُضيفَ جازَ حذفُ المضاف إليه، وبُني على الضمِّ حملاً على قَبلُ وبَعدُ، تقولُ: ابدأْ بهذا أوَّلُ[4]، بضمِّ اللام والتقديرُ: ابدأْ بهذا أوَّلَ الأشياء، ولا يجوزُ هذا في غيره من أفعلِ التفضيل، لا تقولُ: ابدأْ بهذا أسبَقُ، تُريدُ: أسبَقَ الأشياء، ويجوزُ أيضاً الفتحُ فتقول: ابدأْ بهذا أوَّلَ، فلا ينصرفُ للوزن والصفة، ويجوزُ الجرُّ من غير تنوينٍ على تقدير الإضافةِ إلى مقدَّرِ الثبوت .

الاستعمال الثاني: أن يدخلَهُ معنى الظرفية، فيكونُ كالصفات التي دخلَها

---

(١) في الأصل: « الخامسة » وهو خطأ .
(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٩٦ .
(٣) سورة الأعراف: من الآية: ١٤٣ .
(٤) انظر الكتاب ٣/٢٢٨ .

معنى الظرفية فتقولُ: مـــا رأيتُهُ مذ عَامٌ أوَّلَ[١]، فـ«أوَّلُ» دخله معنى الظرفية والصفةُ باقيةٌ فيه، ولهذا مُنِعَ الصرفَ التقديرُ: / مـا رأيتُـهُ عامـاً قبـلَ عامِنـا، قـال [١١٨/أ] سيبويهِ[٢]: « سألتُ الخليلَ عن قولهم: مُذْ عَامٌ أوَّلَ فقال: جعلوه ظرفاً في هـذا المكـان » ، ومثلُه في استعمال الصفـات ظروفاً قولُه تعـالى: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾[٣] فـ«أسفَلَ» صفةٌ في الأصل، ودخلَه هنا معنى الظَّرفيَّةِ . ٥

الاستعمال الثالث: أن يكونَ مجرَّداً عـن الوصفيـة، فيَجـرِيَ مَجرى الأسماء فيُصْرَفُ؛ لأنه لم يبقَ فيه إلا الوزنُ فيصيرُ كأفكَلَ[٤] وهو الرِّعدَةُ، تقول: ما له مِـن أوَّلٍ ولا آخرٍ[٥]، قال الشيخُ أبو حيان[٦]: « وفي محفوظي أن مؤنث هذا: أوَّلَةٌ » .

فإن سَمَّيْتَ به، امتنعَ الصرفُ للعلمية والوَزْنِ، كما لو سَمَّيْتَ بـأفكَلَ، قـال الشَّاعرُ: ١٠

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يومِي ... بِأَوَّلَ أَو بِأَهوَنَ أَو جُبَارِ[٧]

فأَوَّلُ لا ينصرفُ للوزن والعلَمية، فإنه علَمٌ ليوم الأحـد، وأهـوَنُ: علَـمٌ ليـوم

---

(١) انظر الكتاب ٢٨٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٢٢، وارتشاف الضرب ٢٣٢/٣، والهمع ١١٧/٥ .

(٢) الكتاب ٢٨٨/٣ .

(٣) سورة الأنفال: من الآية: ٤٢ .

(٤) انظر الصحاح (فكل)، وشرح التسهيل ٦٣/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨٨/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٠١/٣، وارتشاف الضرب ٢٣١/٣ .

(٧) من الوافر، وقد نُسب هذا البيت والذي يليه إلى بعض شعراء الجاهلية، ورُوي في بعض المصادر بقافية مفتوحة (جبارا). ينظر: الأيام والليالي للفراء: ٣٧، ويوم وليلة في اللغة والغريب لأبي عمر الزاهد: ٢٤١، والصحاح (هون)، والتمام: ١٩٥، والإنصاف ٤٩٧/٢، وشرح التسهيل ٦٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٠١/٣، والهمع ١٢٠/١ . وما ذكره في هذا البيت والذي يليه هو أسماء أيام الأسبوع في الجاهلية .

الاثنين[١]، وجُبَارِ: علَمٌ ليوم الثلاثاء[٢]، وبعدَه بيتٌ يُذكَر فيه باقي أيامِ الأسبوع وهو:

أَوِ التَّالي دُبَارِ أَو فَيَومِي بمؤنسَ أَو عَروبَةَ أَو شِيَارِ

فدُبَارٌ[٣]: علَمٌ ليوم الأربعاء، ومؤنِسٌ: علَمٌ ليوم الخميس، [وعَروبةٌ: علمٌ ليوم الجمعة]، وشِيَارٌ: علَمٌ ليوم السبت .

الثانية:

قولُه تعالى: ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾[٤] قرأ السبعةُ إلا أبا عَمْرٍو ﴿وآخَرُ﴾ بالإفراد على وزن آدم، وقرأ أبو عَمْرٍو ﴿وأُخَرُ﴾ جمعاً[٥]، ومُفرَدُهُ: أُخرَى نحو: كُبرَى وكُبَر، و﴿آخَرُ﴾ على القراءة المشهورةِ من أفعلِ التفضيل، ومعنى التفضيل فيه أنكَ إذا قلتَ: هذا رجُلٌ ورجُلٌ آخَرُ، أنَّ الثاني أكثَرُ تأخيراً من الأوَّلِ وأبعدُ منه، واختُلِفَ في إعرابِهِ على أقوالٍ:

الأول: أنه مبتَدأٌ وخبرُه محذوفٌ أي: ولهم عذَابٌ آخَرُ، / و« مِن » فيه مقدَّرةٌ[٦]. [١١٨/ب]

الثاني: أنه مبتدأٌ وخبرُه «أزواجٌ»، وأخبَرَ بالجمع عن المفرَد؛ لأنَّ «آخَرَ» لُحِظَ فيه الجمعُ لكونه درجاتٍ ورُتَباً من العذاب[٧].

---

(١) ويقال له أيضاً : أَهْوَدَ ويومُ الثِّنى. الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ١١٢ .

(٢) ويقال له أيضاً: دُبار. المرجع السابق .

(٣) ويقال له أيضاً : جُبار . المرجع السابق .

(٤) سورة ص: الآية: ٥٨ .

(٥) السبعة ص: ٥٥٥ .

(٦) الصحيح هنا أنه ليس مبتدأً، بل إنه صفة لمبتدأ محذوف، والخبر محذوفٌ أيضاً والتقدير: ولهم عذابٌ آخرُ من ضرْبِ ما تقدَّمَ. انظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٨/٢، والبيان ٣١٨/٢، والبحر المحيط ٤٠٦/٧ .

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٨/١٢، والبيان ٣١٨/٢، والبحر المحيط ٤٠٦/٧ .

الثالث: أنه معطوفٌ على «حميم» و«غَسَّاق[١]» أي: وعذابٌ آخَرُ[٢]. و«من شكله» على هذه الوجوه الثلاثة صفة لـ«آخر»، و«أزواج» على هذا الوجه الأخير صفة لـ«حميم» و«غساق» و«آخر».

الرابع: أنه مبتدأٌ و«من شَكلِهِ أزوَاجٌ» مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِهِ[٣].

٥ وأما قراءةُ أبي عَمْرٍو فـ«أُخَرُ» مبتدأٌ، و«من شكله» صفةٌ له، و«أزواجٌ» الخبر[٤]، والإخبارُ فيه بجَمْعٍ عن جَمْعٍ والتقديرُ: ومَذُوقَاتٌ أُخَرُ.

قلتُ: ولـ«آخَرَ» حُكمٌ خالفَ به أفعلَ التفضيلِ وهو: أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا كان بـ«مِن» ظاهرَةً أو مقدَّرَةً لم يُثنَّ ولم يُجمَعْ ولم يؤنَّث، و«آخَرُ» «مِن» فيه مقدَّرَةٌ، ومع هذا ثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ، أُجْرِيَ مُجْرَى الأسماء لكون «مِن» لا تَظهَرُ،

١٠ والموصوفُ معها لا يَظهَرُ أيضاً غالباً، تقولُ: آخَرُ وآخَرَان وآخَرُون، قال تعالى: ﴿ وَءاخَرُونَ اعْتَرَفُوا ﴾[٥] وفي المؤنَّث: أُخْرَى، وفي التَّثنية: أُخْرَيَان، وفي الجمْعِ: أُخَرُ، قال تعالى: ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ ﴾[٦] وأُخْرَيَاتٌ.

واعلَمْ أنَّ «آخَرَ» معناه: أَحَدُ قِسْمَي الشَّيء، تقولُ: أخذْتُ دِرهماً ودِرهماً آخَرَ، ولا يجوزُ: أخذتُ دِرهماً ورغيفاً آخَرَ، وأجاز بعضُهُم أن تقولَ: ركبتُ

١٥ فرَساً وحماراً آخَرَ، لكونه أحدَ قِسْمَي المركُوب. قال الشَّاعرُ:

---

(١) من قوله تعالى في الآئة السابقة: ﴿هذا فلْيَذوقوه حميمٌ وغسَّاقٌ * وآخَرُ ...﴾

(٢) انظر: الكشاف ٣/٣٣٢، والتبيان ٢/١١٠٥، والبحر المحيط ٧/٤٠٦ .

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٨، والبيان ٢/٣١٨، والبحر المحيط ٧/٤٠٦ .

(٤) ويمكن أن يكونَ مبتدأً خبرُهُ محذوفٌ أي: ولهم أُخَرُ، و« من شكله » و« أزواجٌ » صفتان. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٧-٦٢٨، والتبيان ٢/١١٠٥ .

(٥) سورة التوبة: من الآية: ١٠٢ .

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ٧ .

صَلَّى عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنُ وَابْنَتِهَا هِنْدٍ وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الأُخَرِ[١]

فقال: الأُخَرِ باعتبارِ كونِ هندٍ والجاراتِ نساءً .

الثالثة:

قولُه تعالى: / ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ ﴾[٢] [١١٩/أ]

أما «خير» الأوَّلُ فليس بأفعَلِ التفضيلِ، ويحتمِلُ أوجُهاً: أن يكونَ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ أي: فمَن تَطوَّعَ بخير، أو مفعُولاً على التضمين؛ أي: فمَن فَعَلَ خيراً، أو صفةً لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: فمَن تطوَّعَ تطوُّعاً خيراً. وأما الثاني والثالث فهما أفعلا تفضيلٍ، وحُذِفَ منهما «مِن» لكونهما خبرَين: الأوَّلُ: خبرٌ عن «هو»، والثاني: خبرٌ عن «أن تصوموا».

الرابعة:

قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾[٣] اختُلِفَ في «أخفى» فقيل: هو فعلٌ ماضٍ[٤]، والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: وأخفى منهم ما يعلَمُهُ. قال تعالى: ﴿ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيبِهِ أَحَداً إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى ﴾[٥].

---

(١) من البسيط، للراعي النُّمَيري في ديوانه ص: ١٢٢، ويُنسب أيضاً إلى القتَّال الكلابي، والبيت في ديوانه ص: ٥٣، وفي الديوانَين: « وابنتها ليلى » وفي ديوان القتَّال: « صلَّى على عَمرةَ » . ونسَبه ابن بَرهَان في شرح اللمع ٢٠٦/١ إلى كُثيِّر عزَّة ، ولم أجده في ديوانه. والشاهد في: المقتضب ٢٤٤/٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٩) مخطوط، والبحر المحيط ٣٤/٢، وراجع الخزانة ١٠٨/٩، ١١١ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ١٨٤ .

(٣) سورة طه: من الآية: ٧ .

(٤) انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والتبيان ٨٨٥/٢، والبحر المحيط ٢٢٦/٦ .

(٥) سورة الجن: من الآيتين: ٢٦ ـ ٢٧ .

وقيل: هو أفعلُ التفضيلِ[1]؛ أي: أخفَى من السرِّ، ويكونُ مما حُذِفَ منه «مِن» وهو مفعولٌ، وليس من الأماكن التي تُحذَفُ فيها «مِن» اطراداً .

الخامسة:

قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾[2] اختُلِفَ في أحصى؛ فقيلَ: فعلٌ ماضٍ و«ما» مصدرية و«أمداً» مفعولٌ به[3]، أي: أحصَى لِلُّبْثِ أمداً، والجملةُ خبرٌ عن «أيُّ الحزبين»، و«أيُّ الحزبين» استفهامٌ، ولا يكون موصولاً؛ لأنه لم يُحذَفْ من صلَتِه شيءٌ فيُبْنَى .

وقيلَ: هو أفعلُ التفضيلِ[4]، و(أمدٌ) تمييزٌ، ويكونُ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو أحصى، و «أيُّ الحزبَين» موصولٌ مبتدأٌ وخبرُه الجملةُ من «هو أحصى» وحُذِفَ المبتدأُ الذي هو مِن صلته، ولذلك بُنِيَ، التقديرُ: لنعلَمَ الفريقَ الذي هو أحصَى من غيرِه، ويجوزُ أن تكونَ «أي» استفهاماً.

---

(١) وضعَّفه الزمخشريُّ وابنُ عطية. انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والمحرر الوجيز ٦/١٠، والبحر المحيط ٢٢٦/٦ .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ١٢ .

(٣) وذهب إليه أبو عليٍّ والزمخشريُّ وابنُ عطية وابنُ الأنباريِّ. انظر: الإغفال لوحة (٣٤٩) مخطوط، والكشاف ٣٨١/٢، والمحرر الوجيز ٢٤٧/٩، والبيان ١٠١/٢، والتبيان ٨٣٩/٢، والبحر المحيط ١٠٤/٦ .

(٤) واختاره الزجَّاجُ في معاني القرآن ٢٧١/٣، وتبعه التبريزي. انظر التبيان ٨٣٩/٢، والبحر المحيط ١٠٤/٦ . وقد أنكر الفارسيُّ هذا الرأي في الإغفال لوحة (٣٤٩) مخطوط. وانظر البيان ١٠١/٢ .

السادسة:

قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾[1] «أشدَّ» في الآية أفعلُ التفضيلِ، / وهو صفةٌ للذِّكْرِ. وقد استشكلوا نَصْبَ «ذِكْرٍ» بعدَه [١١٩/ب] على التمييز؛ لأن الاسمَ الواقعَ بعدَ أفعلِ التفضيل إذا كان من جنسِ ما قبلَه تعيَّنَ خفضُه، تقول: زيدٌ أفضلُ القوم.

وقد خرَّجُوا الآية على أوجُهٍ[2] أقربُها ما قالَه أبو البقاء[3]: وهو أن يكون «أشدَّ» خبراً لـ(كان) المحذوفةِ، التقديرُ: أو كونُوا أشدَّ ذِكراً، فلا يكون ذِكرٌ على هذا من جنس ما قبلَ أفعلِ التَّفضيل من الذِّكْر، بل يكونُ رَجْعاً لاسمِ كان المحذوفةِ، فيسوغُ نصبُهُ على التمييز، وخرَّجَهُ الشيخُ أبوحيَّان[4] على أن «أشدَّ» كان في الأصل صفةً لـ(ذِكْر) التقديرُ: أو ذِكْراً أشدَّ، ثم قُدِّمَ فصارَ حالاً، و«ذِكْراً» على هذا التقديرِ معطوفٌ على الكاف من «كذِكْرِكُم» والتقديرُ في الأصل: فاذكُرُوا اللهَ ذِكْراً كذكرِكُم آباءَكُم أو ذِكْراً أشدَّ[5]، فعلَى هذا لا يكونُ «ذِكْراً» تمييزاً، وإنما هو مَصدرٌ، فارتفعَ الإشكالُ.

السابعة:

قولُه تعالى: ﴿ فَاللهُ خَيْرٌ حِفْظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾[6] قرأ جمهور

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠.

(٢) انظرها في البحر المحيط ٢/١٠٣-١٠٤.

(٣) التبيان ١/١٦٤.

(٤) البحر المحيط ٢/١٠٤.

(٥) في الأصل: «أو ذِكراً أوشد».

(٦) سورة يوسف: من الآية: ٦٤.

السبعة[١] ﴿حِفْظاً﴾ مصدراً، وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ وحَفصٌ ﴿حَافِظاً﴾اسمُ فاعل[٢]، وكلاهُمَا تمييزٌ، وأعربَ الزَّمخشَريُّ[٣] «حافظاً» حالاً، وضُعِّفَ لكونه يلزَمُ منه أنَّ الخيريةَ تتقيَّدُ بالحال، وقرأ الأعمَشُ[٤] «خيرُ حافظٍ» بالإضافة فيكونُ ا لله متصفاً بالحفظ وزيادَة، قرأ أبو هريرةَ «خيرُ الحافظين»[٥].

الثامنة:

قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[٦] الظاهرُ أن «خيراً» هنا لا يُرادُ به أفعلُ التفضيل، إذ لا خيرَ في الشرك، وأُجيبَ عنه: أنَّ التفضيلَ بينَ المشركِ والمؤمِنِ / هنا ليس بالنسبة إلى ما في الإيمان من الخير، وإنما هو بالنسبة إلى حُسْنِ [١٢٠/أ]

---

(١) وهم: أبو عمرو وابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. انظر السبعة: ٣٥٠.

(٢) انظر: السبعة ٣٥٠ .

(٣) الكشاف ٢/٢٦٥ . وقد أعربها الزمخشريُّ تمييزاً، وجوَّزَ كونها حالاً . وقد سبقه إلى إعرابها حالاً الزجاجُ في معاني القرآن ٣/١١٨، والنحاسُ في إعراب القرآن ٢/٣٣٥. وأنكر أبو عليٍّ ذلك في الحجة ٤/٤٣٩-٤٤٠ حيث قال: «ولا يكون «حافظاً» في الآية منتصباً على الحال» وانظر: المحرر الوجيز ٨/١٦-١٧ .

(٤) سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي مولاهم الكوفي، من التابعين، علامة حافظ ثقة ثبت فصيحٌ مقرئ، قال ابنُ عيينة: كان الأعمشُ أقرأَهُم لكتاب ا لله، وأحفظَهم للحديث، وأعلمَهم بالفرائض، رأى أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . توفي سنة ١٤٨ هـ . أخباره في: الطبقات الكبرى ٦/٣٤٢، وفيات الأعيان ٢/٤٠٠، ومعرفة القراء الكبار ١/٩٤ .
وانظر قراءته في: مختصر الشواذ ص: ٦٤، والكشاف ٢/٢٦٥، والمحرر الوجيز ٨/١٧، والبحر المحيط ٥/٣٢٣ . وفي إتحاف فضلاء البشر ٢/١٥٠ عن المطوعي: «خيرُ حافظٍ» بلا تنوين على الإضافة .

(٥) انظر: مختصر الشواذ ٦٤ عن ابن مسعود، والكشاف ٢/٢٦٥، والمحرر الوجيز ٨/١٧، والبحر المحيط ٥/٣٢٣ .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٢١ .

العِشْرة وغيرِ ذلك مما يُمكِنُ أن يَشتَرِكَ فيه المؤمنُ والمشرِكُ. قاله ابنُ عطية[1].

ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنّف:

قوله:

«وَأَفْعَلُ التَفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِعْ مُظْهَرُهُ إلاّ شُذُوذاً ... ...»

يُريدُ أنَّ أفعلَ التفضيل لا يرفعُ الظاهرَ على الفاعلية، وإنما يرفعُ المضمَر، إلا قليلاً في الكلام وهو المراد بقوله: «إلا شذوذاً» فأطلَقَ الشذوذَ على القلة، لا أنه نادِرٌ لا يُقاس عليه، والقلة هنا إنما هي بالنسبة إلى رفعِهِ المضمرَ؛ لأن رفعَ المضمرِ من غير شرط، ورفعَ الظاهرِ بالشروط المتقدمة، وكلُّ ما استُعمل بشروطٍ يَقِلُّ بالنسبة إلى ما يُستَعمَل من غير شرط .

وقوله: «قَدْ سُمِعْ » يعني قد سُمعَ عن العرب رفعُهُ الظاهرَ، ولا يعني به سُمعَ ولا يُقاسُ عليه، فاللائقُ أن تكونَ «قد» هنا للتحقيق لا للتقليل، فإنَّ رفْعَ الظّاهرِ أمرٌ مقيسٌ كثيرٌ في كلامهم، وإن قلَّ بالنسبة إلى رفعِ المضمرِ، وقد استوفينا الكلامَ على ذلك. وقولُه:

«فِي مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَينَيهِ كُحْلٌ مِنْهُ في عَينِ الصَّفِي»

مثالٌ لرفع الظاهر، الشاهد: رفع «كحل» بالفاعلية بـ«أحسن» وقد تقدَّمَ

---

(١) هو عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي، أبو محمد الغرناطي القاضي الحافظ، كان فقيهاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، بارع الأدب، بصيراً بلسان العرب، فاضلاً من بيت علم وجلالة، ولي قضاء المرية، من تصانيفه تفسير «المحرر الوجيز» ، توفي بلورقة سنة ٥٤١ هـ .
أخباره في: الإحاطة ٥٣٩/٣، وتاريخ قضاة الأندلس ١٠٩، وبغية الوعاة ٧٣/٢، وطبقات المفسرين ٢٦٠/١ .
وانظر قوله في المحرر الوجيز ٢٤٨/٢ .

إعرابُ هذا المثال والكلامُ عليه، والصفيُّ المرادُ به: اسمُ رجل، والمثالُ من قوله: «ما رأيت رجلاً ... إلى آخره» مجرورٌ بفي، والجارُّ والمجرور متعلّقٌ بقوله: «سُمِع» آخرِ البيت، فظاهرُه أن هذا المثالَ مسموعٌ من العرب، إلا أن / أصلَ المثال: «في [١٢٠/ب] عين زيد» فجعَلَ المصنفُ «الصفي» في موضع زيدٍ لتستقيمَ له القافيةُ، واعتمدَ في فهم الشروط المتقدمةِ المسوِّغةِ لرفع الظاهرِ على هذا المثال، فإنه قد استوفى الشروطَ كما تقدَّمَ. وقوله:

«إِمَّا إِضَافَةً وَإِمَّا نَصْبَا»

هذا تقسيمٌ للظاهر الواقعِ بعدَ أفعلِ التفضيل إذا لم يرفعْهُ، فذكَر أنه إما أن يُضافَ وذلك إذا كان من جنس المفضَّل كقولك: زيدٌ أحسَنُ رجُلٍ، وإمَّا أن ينصبَه على التمييز فقط، وذلك إذا كان جزءاً من المفضل نحو: زيدٌ أحسَنُ وجهاً، أو لا جزأه ولا جنسَه كقولك: زيدٌ أحسَنُ عبداً، وإمَّا على التمييز أوالحال إن كان مشتقاً يصلُحُ أن يكون صفةً لجنس المفضَّل نحو: زيدٌ أحسَنُ فارساً.

و«إضافةً» و«نصباً» مصدران لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: إما تضيفُ إضافةً وإما تنصبُ نصباً، ويُروى: «إما تضيفه» والأُولى أحسَنُ؛ لأنَّ[1] فيها عطفَ مصدر.

قلتُ: وهذه الشُبَهُ مانعةُ الجمعَ لا مانعةُ الخلوِّ، فاجتماعُ الإضافة والنصبِ ممتنعٌ، ويجوزُ الخلوُّ، فلا يكونُ ما بعدَ أفعلِ التفضيل مضافاً ولا منصوباً، بل يكون مجروراً بمن، ومثالُ هذا أن تقولَ: هذا إما حيوانٌ وإما جمادٌ، فالحيوانيةُ والجمادية لا يجتمعان، وقد يرتفعان فيكون نباتاً.

(١) سقطت النون من «لأن» في الأصل.

وقوله: «كَخَيْرُ حَافِظٍ» تمثيلٌ للإضافة، وأشارَ إلى قوله تعالى: ﴿فَاللهُ خَيْرُ حَافِظٍ﴾ على قراءةِ الأعمشِ(١) بخفض «حافِظٍ».

وقوله: «وَخَيْرٌ عُقْبًا» تمثيلٌ للنصب، وأشارَ بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَخَيْرٌ / عُقْبًا﴾(٢) على قراءة عاصم وحمزة بسكون القاف. وقرأ الباقون بضمِّها، [١٢١/أ] والشاهد حاصلٌ من القراءَتين إلا أنَّ الوزنَ لا يستقيمُ له إلا على قراءة عاصمٍ.

* * *

(١) سبق تخريج قراءات هذه الآية في صفحة: ٣٧٢ - ٣٧٣.

(٢) سورة الكهف: آية: ٤٤، وانظر السبعة: ٣٩٢.